

# الخصائص

ههنته

أبي الفتح عثمان بن جني

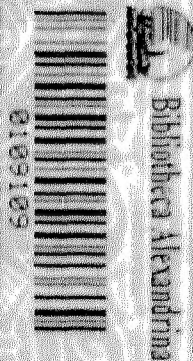
بتقيق

محمد علي النجاشي

الأستاذ بجمعية اللغة العربية

المجلد الأول

المكتبة العلمية











الخصائص



دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

# الخصائص

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بمحقق

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

الطبعة الأولى

المكتبة العلمية



# بسم الله الرحمن الرحيم

## تصدير

كتاب الخصائص أو خصائص العربية لأبي الفتح عثمان بن جنى، من الكتب اللغوية القيمة التي أقر المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعها سنة ١٩١٣ م ضمن مشروع إحياء الآداب العربية .

٥

وقد سبق للدار أن قامت بطبع الجزء الأول منه ونشره بمطبعة الهلال بمصر سنة ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م) . وعلى الرغم من أن الكتاب لم ينشر في ذلك الحين كاملاً ، ولم ينل ما يستأهله من التحقيق فقد كان له أثر محمود عند جمهور العلماء والأدباء والباحثين والمشتغلين باللغة العربية وفقهها ، والمعنيين بأصول اللغات وعقد الصلات فيما بينها ؛ بل إنه فتح آفاقاً جديدة للبحث ، وأنشأ فصولاً ١٠ طريقة تداولها الباحثون بالتحصيل والتوليد والدرس ، ووقف الناس من ابن جنى على عالم منقطع القرن .

ولعدم توافر النسخ الكاملة الصحيحة وقف العمل في الكتاب عند هذا الحد زماناً ، وأخذ القراء من مختلف الأصقاع وشتى الأقطار يتوقون لقراءة بقية الكتاب ، ويلحون على الدار أن تمضي في نشر بقية الأجزاء . ومع مضى الزمن ١٥ وتوالى الأيام أمكن الدار أن تحصل على نسخ صحيحة كاملة ، وأن يتهيأ لها نشر بقية الكتاب .

وحينما علمت الدار أن الأستاذ العالم الثقة الشيخ محمد على النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية يقوم بدراسة هذا الكتاب من زمن طويل ، وأنه معنى بالعمل فيه رأت أن تعهد إليه في إعادة تحقيق الجزء الأول تحقيقا علميا على النحو الحديث ، وإتمام تحقيق بقية الكتاب ، ووضعت بين يديه النسخ المختلفة التي بالدار ، واستحضرت ما أمكن الحصول عليه من المكتبات الأخرى ، ويسرت له المراجع التي يحتاج إليها ، فقام بهذه المهمة خير قيام ، بما عهد فيه من صبر وأمانة ودقة ، وهذا فوق تخصصه في هذا الشأن .

وقد قدم للكتاب بدراسة وافية عن ابن جنى وحياته وعصره وكتبه ، وتحدث عن كتاب الخصائص وقيمه ومزله ، ووصف النسخ التي استعان بها في إخراج هذا الجزء وصفا علميا مفصلا .

وبعد ، فهذا هو الجزء الأول من الطبعة الثانية من كتاب الخصائص تقدمه الدار للعلماء والأدباء والباحثين على منهج علمي مفيد ، وهو جزء من ثلاثة أجزاء ، تلحق به الفهارس العامة ، ومراجع البحث والتحقيق ، وسنشر إن شاء الله بقية الأجزاء في وقت قريب .

وعسى أن تكون الدار بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل ، على هذا النحو من التحقيق وتحرير النص وحسن العرض ، قد قامت بجزء من رسالتها الجليلة في نشر الثقافة العلمية ، وبعث التراث العربي النفيس .

ومن الله العون والتيسير .

محمد أبو الفضل إبراهيم  
مدير القسم الأدبي بدار الكتب المصرية

٣ من ذي الحجة سنة ١٣٧١ هـ

٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ م

# مقدمة

## نسب ابن جني

هو عثمان بن جني ؛ ولا يعرف من نسبه من وراء هذا ، وذلك أنه غير عربي ، وكان أبوه جني رومياً يونانياً ، وكان مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي . ومن ثم ينتسب ابن جني أزدياً بالولاء ، فيقول في آخر المُنْصِف شرح تصريف الماسزي : « قال أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي ... » . ولا تذكر لنا المراجع التي بأيدينا شيئاً عن أبيه أين كان قبل أن يقدم الموصل إن كان هاجر إليها ولم يكن وُلد فيها ، ولا ماذا كان يعمل لمولاه .

أما سليمان بن فهد مولى أبيه ، فلا تُفصح المراجع عن أمره ومكانته في الموصل . وقد ظلمت حيناً من الدهر على ظن أنه كان من قُطان الموصل ، فقد كان الأزدي<sup>(١)</sup> من أوائل من سكنها بعد فتحها في سنة ٢٠ للهجرة ، حتى وقفت في الكامل لابن الأثير في حوادث سنة ٤١١ على مقتل سليمان بن فهد . وقد ذكر ابن الأثير من أمره أنه كان يكتب في حدائمه بين يدي أبي إسحاق الصابي — كانت وفاة الصابي سنة ٣٨٤ — ، وأنه انتقل إلى الموصل فاقتنى بها ضياعاً ، ونظر فيها لقرواش أمير بني عُقيل — وهو معتمد الدولة أبو المنيع قرواش بن المقلد أحد أمراء العقيليين

(١) تاريخ الموصل للقس سليمان صائغ ٥١/١ .

ولى الموصل سنة ٣٩١ إلى سنة ٤٤٢ (زامباور ٥٩) ، — ثم غضب عليه قرواش

فقتله . ويبدو من هذا أنه كان في بغداد عند الصباحي ، ثم انتقل إلى الموصل .

وإذا كان سليمان هذا بقى إلى سنة ٤١١ ، فقد عُمر وتنفس به الزمن ؛ فقد جنى

بعد ابن جنى الذى توفى سنة ٣٩٢ ، وبعد أبيه فيما يبدو . ولا أكرم في هذا المقام

شكا يخامرني في الأمر ؛ أفلا يحتمل أن سليمان بن فهد الذى قتله قرواش

سنة ٤١١ غير مولى جنى والد أبي الفتح ! ونرى ابن الأثير يقتصر في تحليته على

« الموصلى » ولا يحلّيه بالأزدى الذى يحرص الرواة عليه في مولى جنى .

على أن مما يرجّح أن سليمان بن فهد صاحب قرواش هو مولى جنى أن ابن

الزمكدم<sup>(١)</sup> الذى هجا ابن جنى ، هجا سليمان صاحب قرواش في شعر بديع ، يدخل

في باب الاستطراد ، وهاكه :

١٠

وليل كوجه البرقعى ظلمة      وبرد أغانيه وطول قُرونه

سريت ونومى عن جفونى مشرد      كمقل سليمان بن فهد ودينه

على أولقٍ فيه التفات كأنه      أبو جابر فى خبطه وجنونه<sup>(٣)</sup>

إلى أن بدا ضوء الصباح كأنه      سنا وجه قرواش وضوء جبينه

(١) هكذا بالكاف في كامل ابن الأثير والمختصر لأبي الفداء في حوادث سنة ٤١١ . وفي نسخ

١٥

معجم الأدباء : « الزمكدم » ، ولم أقف له على ترجمة .

(٢) انظر معجم الأدباء في آخر ترجمة أبي الفتح .

(٣) الأولق في الأصل : الجنون ، يريد به فرسا ذا أولق من النشاط . وقوله : « فيه التفات »

يروى : « فيه هباب » . والهباب ، بكسر الهاء : النشاط .



ويقول ابن الأثير في المثل السائر<sup>(١)</sup> : « وهذه الأبيات لها حكاية . وذلك أن شرف الدولة قرواشا ملك العرب ، وكان صاحب الموصل . فاتفق أن كان جالسا مع ندمائه في ليلة من ليالى الشتاء ، وفي جملتهم هؤلاء الذين هجّاهم الشاعر . وكان البرقيديّ مغنيا ، وسليمان بن فهد وزيرا ، وأبو جابر حاجبا . فالتبس شرف الدولة من هذا الشاعر أن يهجو المذكورين ويمدحه ، فذكر هذه الأبيات ارتجالا . وهي غريبة في بابها ، لم يسمع بمثلا » .

ولم أر لأبن جني في مصنفاته ذكرا لمولى أبيه .

وكأنما كان ابن جني يحسّ ضعة عند الناس أن لم يكن من أصل عربيّ ، فمُنّي أن ينضح عن نفسه ، ويذكر أنّ عنده ما يعوضه هذا النقص ، يأخذ بضبعه نحو المعالي وباسقات الشرف . وذلك إذ يقول من قصيدة طويلة :

١٠

فإن أصبح بلا نسب      فعلمى في الورى نسى  
على أنى أءول إلى      قُروم سادة تُجِب  
قياصرة إذا نطقوا      أرّم الدهر ذو الخطب<sup>(٢)</sup>

(١) « النوع الثالث والعشرون في التحصن والاقتصاب » . وانظر الكامل لابن الأثير في حوادث سنة ٤١١ هـ ، والصبح المنبى ٢٥٥ . وقد نسب هذه الأبيات صاحب الفوات في ترجمة قرواش إلى الطاهر الجزريّ . وكذلك صاحب الواقي بالوفيات .

١٥

(٢) أرّم : سكت . و « ذو الخطب » أى المنطوق بأفعاله وآثاره ، فالخطب بضم ففتح جمع الخطبة . ويقروها ابن مكنوم « الخطب » بصوتين ، ويرى أن أصلها الخطوب ، غذف الواو للضرورة . وهذا كما ورد في شعر الأخطل :

٢٠

كلعب أيدى مثاكيل مسلبة      يندبن ضرس بنات الدهر والخطب  
وانظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء . ولكن هذا الوجه بعيد في بيت ابن جني ، والأقرب ما ذكرت .

## أولاً دعا النبي لهسم كنى شرفاً دعاء<sup>(١)</sup> نبى

ويرتد الباحث فيما يعنى ابن جنى في انتسابه إلى القياصرة . فهل يعنى أنه من الروم هذا الجليل من الناس الذين منهم القياصرة . أم أنه كان من سلالة القياصرة . وجنى علم رومى ، وبذكرون أنه معرب كنى . ويقول ابن ما كولا في كتابه<sup>(٢)</sup> في المؤلف والمختلف : « وحكى لى إسماعيل بن المؤمل أن أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلاً ، بالرومية » وظاهر أن ابن جنى يريد تفسير اسم أبيه جنى الرومى ، وأن معناه في العربية : فاضل . وجنى تكتب بالحروف اللاتينية ممثلة للفظ اليونانى *gennaius* ، ومعناها : كريم ، نبيل ، جيد التفكير ، عبقرى ، مخلص . ومن هذا يبدو صدق تفسير ابن جنى لاسم أبيه .

وجنى ، بكسر الجيم وكسر النون مشددة وسكون الياء ، فلا تشدد الياء كياء النسب ، إذ ليست بها . وفي حاشية الشجى على المغنى بعد أن أورد ترجمة ابن جنى : « وفي الشرح في غير هذا الموضع : هو بإسكان الياء ، وليس منسوباً ، وإنما هو معرب كنى . كذا في شرح المفصل للاسفندارى » وهو يريد بالشرح

(١) روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر يدعوهما إلى الإسلام . فأما كسرى فقد مزق الكتاب لما قرأه ، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه . فلما بلغ ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم قال في كسرى : مزق الله ما بكه . وفي شأن قيصر : ثبت الله ملكه . وانظر فتح البارى طبعة الخشاب ٣٤/١ .

(٢) هو كتاب « الإكمال في رفع الأرتياب عن المؤلف والمختلف . من الأسماء والكنى والأنساب » وهو مخطوط في دار الكتب في فن المصطلح .

(٣) له ترجمة في البغية ١٩٨ ، وكانت وفاته سنة ٤٤٨ .

(٤) يسمى هذا الشرح المقتبس في توضيح ما التيس . وصاحبه الشيخ أبو عامر على بن عمر المدعو بالفخر الإسفندوى — وهكذا رسم في كشف الظنون — المتوفى سنة ٦٩٨ .

شرح الدماميني للغنى . وإعراب جنى على الحكاية لحالها في العجمية ، فلا تعامل في الإعراب معاملة الكلمات العربية . وذلك أنها لو ذهب بها هذا المذهب فعوملت معاملة المنقوص لقليل : ابن جن فتضيع صورة العلم ، ويلتبس الأمر بالجن ، فمن ثم أبقيت كما هي حفاظا على صورتها .

وقد جاء من الأعلام على نسق جنى جنى . ويقول ابن ما كولا في كتابه :  
« وأما حتى — بكسر الحاء المهملة وتشديد النون المائلة — فهو أبو الحسن على ابن أبي بكر بن أحمد بن علي بن يحيى البغدادي ، يعرف بابن حتى . حدث عن ابن رزقويه » ، وذكر أن مولده في سنة ست وثمانين وثلاثمائة . وقد ذكر صاحب القاموس في (حنن) هذا الاسم ، وذكر أيضا آخر يعرف بابن حتى .

هذا . وأذكر في ختام هذا الحديث رجلا يدنو من ابن جنى في مذهبه اللغوي  
والأدبي ، وتهذيب عبارته وحسن ترتيبه ، يشاركه في بعض صفاته . ذلك هو ابن رشيقي صاحب العمدة . فقد كان أبوه مملوكا روميا من موالى الأزد . وهو لا يبعد عن عصر ابن جنى . فقد ولد في سنة ٣٩٠ وتوفي سنة ٤٦٣ كما في ابن خلكان .

### مولده

ولد ابن جنى في الموصل . ويقول من ترجم له : إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة ، ولا يعينون مولده بعد هذا . إلا أبا الفداء في المختصر ، فهو يذكر أن وفاته سنة ٣٠٢ ، ويقول ابن قاضي شُهبة في طبقات النحاة : إنه توفى وهو في سن السبعين . فإذا أخذ بهذا وروى أن وفاته كانت في سنة ٣٩٢ فإن ولادته تكون في سنة ٣٢٢ أو سنة ٣٢١ .

و يذكر الرواة أنه محب أبا على الفارسيّ أستاذه أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل — وستأتي قصّتها — وكانت هذه الحادثة سنة ٣٣٧، فإذا وضع تاريخ ولادته في سنة ٣٣٣ كانت سنه عندئذ خمس عشرة سنة . وتروى القصة أن أبا على مرّ عليه وهو يدرس العربية ، ومن القليل أن يتعرض المرء للتدريس في هذه السن المبكرة . وهذا قد يرجح رواية أبي الفداء في تاريخ ولادته . وقول ابن قاضي شعبة إنه توفي في سن السبعين ، قد يكون ( السبعون ) فيه محرفة عن التسعين . ويرى بعض الكتّابين عنه من علماء المشرقيات أن ولادته كانت سنة ٣٣٠ ، وهذا قريب مما ذكرت . وبعض هؤلاء جعل مولده سنة ٣٠٠ ، وهذا قريب مما جاء في أبي الفداء .

## نشأته

نشأ ابن جتنى بالموصل ، وتلقى مبادئ التعلم فيها . وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلى الشاذلي المعروف بالأخفش . ولم أقف على أحد من شيوخه في الموصل سوى هذا الرجل ، ولا تذكر المراجع تاريخ وفاته ، ولم أجد له ذكرا في طبقات الشافعية . ولست أدرى ألقب الأخفش لخفش في عينه ، أم لشهرته بالنحو فقليل له الأخفش ، كأنه الأخفش المشهور به ، وهو سعيد بن مسعدة .

(١) مقال دائرة المعارف الإسلامية في ترجمة ابن جتنى .

(٢) انظر بركلان وتاريخ الموصل ٦٣/٢ .

والنحو في الموصل قديم ، بشه فيها مسلمة بن عبدالله الفهرى<sup>(١)</sup> . أخذ النحو عن خاله عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي . وكان في آخر عمره مؤدبا لجعفر بن أبي جعفر المنصور ، ومضى معه إلى الموصل فأقام بها .

ويذكر ابن خلكان أنه قرأ الأدب في صباه على أبي علي الفارسي ؛ ولم يذكر أين كان ذلك . والمعروف عن أبي علي أنه دخل بغداد سنة ٣٠٧ ، فهل أخذ عنه في بغداد إذا صح ما رواه ابن خلكان . ويقول ابن ماكولا : « سمع جماعة من المواصلة والبغداديين » ، والمواصلة<sup>(٢)</sup> أهل الموصل والواحد موصلي . وظاهر الأمر أن ذلك كان في صباه . وسيأتي الكلام على هذا في الحديث عن صلته بأستاذه أبي علي .

### بعض صفاته الخلقية والخلقية

١٠

لم تقفنا المصادر على خلقه وسماته الحسية . فهل كان طويلا أو قصيرا ، أوربة ، وهل كان بدينا ، أو كان ضربا من الرجال ؟ وهل كان أبيض ؟ وهذا ما يغلب على الظن أن يكون عليه ابن جني ، أن كان أبوه روميا ، وإن كان<sup>(٣)</sup> الغالب على المواصلة سمرة اللون .

وقد كانت أعور . ويقول المترجمون له : إنه كان ممتعا بإحدى عينيه . في الكاية عن عوره . وكأن هذه الكاية من باب التوجيه البديعي ؛ فإن إحدى العينين المنع بها الأعور يجوز أن تكون المبصرة ، يتمتع بالإبصار بها والاهتداء

(١) البنية ٣٩١ . (٢) ورد هذا الجمع في تاريخ بغداد ١٢/٣١٢ .

(٣) هو الخفيف الهم . (٤) تاريخ الموصل ١/٣٣٤ .

بنورها ، ويمحور أن تكون الذاهبة ، فالأعور ممتع بشواب الصبر عليها ، والأجر على فقدها .

وقد ترجم له الصلاح الصّمدى في كتابه «الشعور بالأعور» . ويقول صاحب مسالك الأبصار : «وناهيك به من أعور عينه نضاخة ، وأرضه مما تنبت سواخة» . وقد نبّه بشر بن هرّون بالأعور في قصة سياّتي لإيرادها ، وذلك حيث يقول :

العُزّ والعار فيك تمّا والعُور التامّ والموار

— وقوله التام أصله التام بالتشديد ، تخففه للضرورة —

ومما ينبئ عن عوره قوله في التشوّق لصديق له :

صدودك عني — ولا ذنب لي — دليل على نية فاسده

فقد — وحياتك — مما بكيت خشيت على عيني الواحد

ولولا غفلة ألا أراك لما كان في تركها فائدة

ويقول ابن خلكان : « وقيل : إن هذه الأبيات لأبي منصور الديلمي » . ولا ينبغي أن يفهم من الشك في نسبة هذا الشعر إليه الشك في عوره ، كما ذهب بعض الكاثنين لحياته ، فليس مرّد عوره إلى هذا الشعر ، إذ هو معدود في العُور ، قال هذا الشعر أو لم يقله . ولا تقفنا المصادر على تاريخ عوره . فهل أصيب به في حدائته ، أو أصابه وقد علته كبرة ؟

(١) ج ٤ ص ٣٠٦ .

(٢) انظر المقال المنع للأستاذ عبيد الله أمين في المقتطف ( الجزء الثالث من المجلد الحادي عشر بعد المائة ) .

- وكان من عادته في الحديث — فيما زعم بعض من يتحدث عنه — أن يميل بشفتيه ويشير بيديه ، وقد كان هذا موضع تنذر من بعض الكتّاب في ديوان آل بويه في بغداد بأبي الفتح . فقد أبصره وهو يتحدث ويفعل ما تعود مما ذكرت ، فأنار فيه الكتّاب النظر ، فسأله أبو الفتح في ذلك فقال : « شهِتُ مولاى الشيخ وهو يتحدث ويقول ببوزه كذا وكذا بقرء رأيتَه اليوم عند صعودى إلى دار الملكة وهو على شاطئ دجلة يفعل مثل ما يفعل مولاى الشيخ . فامنعض أبو الفتح وقال : ما هذا القول يا أبا الحسين ، أعزك الله ! ومتى رأيتنى أضرَح فتمزح معى ، أو أجنُّ فتمجن بى ! فلمّا رآه أبو الحسين قد حَرِد واستشاط وغضب قال : المَعذرة أيها الشيخ إليك وإلى الله تعالى عن أن أشبهك بالقرء ، وإنما شهِتُ القِرء بك . فضحك أبو الفتح وقال ما أحسن ما اعتذرت ! وهلم أبو الفتح أنهما نادرة تشيع ، فكان يتحدث بها هو دائماً » .

- ويبدو أن مرّة هذه العادة عند ابن جنى — إذا صحّ إسنادها إليه — ما فى مُخلّقه وسيّجٍ ، من تأكيد المعنى فى نفس السامع وتسديده ، وهذا أمر بادٍ فى كتبه . فهو يميل دائماً إلى الإطناب والتكرار والتوسل إلى الإقناع بكل ما فى وسعه . ولا ريب أن الإشارة باليد أو الفم من هذه الوسائل النافعة . وكذلك سائر أحوال المتكلم من طلاقة وجه ، أو انقباضه وما جرى هذا المجرى ، كل ذلك يوضح المعنى ويبين عنه . وقد أدرك هذا ابن جنى وأفاض فيه فى الخصائص ، وقال بعد كلام فى هذا المعنى : « وعلى ذلك قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة » . وقد يجوز أن ابن جنى

(١) يقال أنار إليه النظر ؛ أحده . (٢) ياقوت فى معجم الأديباء فى ترجمة أبي الفتح .

(٣) انظر الخصائص ٢٤٧/١ .

كان في لسانه لُكنة لمكانه من العجمة من جهة أبيه ، فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشارة .

وكان ابن جني رجل جدّ وامراً صادق في فوله وفعله . فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو والشرب والمجون وما جرى في هذا المذهب . وكان عَفّ اللسان والقلم ، يتجنب الألفاظ المُنْدية للمجبن ، والعُور من الكلم في تصنيفاته . وقد يكون مرّد هذا إلى أنه اشتغل بالتعليم والتدريس ، ولم يكن ممن همّه وسَدَمه منادمة الملوك وإرضائهم كأبي الفرج الأصبهاني وأضرابه . وانظر إلى قوله لأبي الحسين في الحديث السابق : « ومتى رأيتني أمزح فتمزح معي ، أو أبحن فتمجن بي ! » . ولقد بلغ من أمره أن يغير في الشعر ما يستهجن ويقبح ذكره ، ففي بعض كتبه ينشد البيت :

أَجْنَدَلُ ما تقول بنو مُمَيْرٍ إذا ما الفَعْلُ في آست أبيك غابا

والفَعْلُ محوّل عن الأير ، وقد تعمّد ذلك لينجوم من مَعَرّة هذا اللفظ ، ولو تهياً له أن ينجو من الاست لفعل .

من أخذ عنه من العلماء والأعراب

قلت فيما سلف : إن ابن جني أخذ النحو في شببته عن أحمد بن محمد الموصلي . وقد أخذ فيما بعد عن أبي عليّ فأكثر الأخذ عنه . وهو الذي أحسن تخريجه ونهج له البحث ، وفتق له سبل الاستقصاء والتوسع في التفكير . وسيأتي مزيد لهذا . وقد أخذ عن كثير من رُواة اللغة والأدب . ومن هؤلاء أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مِقَمَّم ، وهو من القُرّاء ، وكان راوية نعلب . ووفاته



سنة ٣٥٤ ، أو سنة ٣٥٥ . و يروى ابن جني عنه أخبار ثعلب وعلمه . ويُتردّد ذكره في كتبه<sup>(١)</sup> . و يروى أيضا عن أبي الفرج الأصبهاني صاحب الكتاب الخالد : "الأغاني" وكانت وفاته سنة ٣٥٦ . و يبدو أنه روى عن هذين الرجلين في بغداد . وكذلك يروى عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني<sup>(٢)</sup> عن أبي حاتم السجستاني ، وهذا روى عنه في بغداد أو في الموصل ، فقد كان في بغداد وانتقل إلى الموصل ، ومات بها سنة ٣٥٨ . ومن يروى عنه محمد بن سامة<sup>(٣)</sup> عن أبي العباس المبرد .

وابن جني يروى كثيرا عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم . وقد أتبع في ذلك سلفه من اللغويين . وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره وصدق تحيزته . وقد عقد لهذا بابا في الخصائص : « باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر » .

ومن الذين أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبيد الله محمد بن العساف العقيلي<sup>(٤)</sup> التميمي . وقد يذكره باسم أبي عبد الله الشجري . ومن قوله فيه : « وعلى نحو ذلك

(١) انظر من أمثلة هذا ص ٣٨ ح ١ من الخصائص .

(٢) انظر المبهج وسر الصناعة في حرف الهمزة وفي حرف السين .

(٣) انظر الخصائص ١/٧٥ .

(٤) تاريخ بغداد ٦/١٤ وما بعدها .

(٥) الخصائص (باب إصلاح اللفظ) . .

(٦) انظر الخصائص ١/٧٦ ، ٧٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ .

(٧) في تعليقات الخصائص ١/٢٥٠ أبدت شكاً في هذا ؛ إذ كنت لم أقف على النص الآتي عن

ابن جني .

(٨) معجم الأدباء في ترجمة ابن جني .

فخضرنى قديماً بالموصل أعرابي عُقِيلٌ جَوْنِي تميمي يقال له محمد بن العساف  
الشَّجَرِيّ . وَقَلَّمَا رَأَيْتُ بَدْوِيًّا أَفْصَحَ مِنْهُ » .

وفي اللسان (وفي) حديث له عن أبي الوفاء الأعرابيّ .

ويظهر أنه كانت له رحلة في طلب العلم وتلقّى الروايات عن الشيوخ . ويقول  
في إجازة له أثبتّها ياقوت في ترجمته : « وما صحَّ عنده — أيده الله — من جميع  
رواياتي مما سمعته من شيونى — رحمهم الله — وقرأته عليهم بالعراق ،  
والموصل ، والشام ، وغير هذه من البلاد التي أثبتّها وأقمت بها » .

ومن رواياته ما ذكره في « باب فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور »  
من الخصائص : « أخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال :  
حدّثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى ، قال : حدّثنا الخليل بن أسد  
النوشجانيّ ، قال : حدّثني محمد بن يزيد بن ربان ، قال : أخبرني رجل عن حماد  
الراوية ، قال : أمر النعمان ، فنسخت له أشعار العرب في الطُّنُوج — قال : وهي  
الكراريس — ثم دفنها في قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له :  
إن تحت القصر كنزا ، فاحتفراه ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم  
بالشعر من أهل البصرة » وقد نقل هذا الخبر عن ابن جني صاحب اللسان  
في (طنج) ، وكأنه لم يقف عليه في غير رواية ابن جني .

صحبه لأستاذه أبي عليّ

توثقت الصلّات بين أبي الفتح وأستاذه أبي عليّ الفارسيّ الحسن بن أحمد  
ابن عبد الغفار بأوثق الأسباب وأمتن العرّاء . وكان ابن جني يظهر من التعلق به  
والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يُظهر تلميذ لأستاذه ، وهو لا يفتأ في كتبه

يذكر أبا عليّ وعلمه ، ويرجع علمه وزكائه إلى فضل أستاذه ، ويصحح بالانتساب إليه والتشبُّث بأسبابه .

ويذكر الرواة في بدء اتصاله بأستاذه أن أبا الفتح ، وهو شاب كان يدرس العربية في جامع الموصل ، فتربه أبو عليّ<sup>(١)</sup> ، فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو قال وقام ، فاعترض عليه أبو عليّ ، فوجده مقصراً ، ونهيه على الصواب ، وقال له : تزبّبت وأنت حَصِرم ! فتبع أبا عليّ ، حتى نبغ بسبب صحبته إياه ، وبلغ من أمره ما بلغ . وكان خطاه أمام أستاذه في مسألة قلب الواو ألفاً كان سبباً في عنايته بها ، وإكثاره من القول فيها . وتراه في الخصائص يعرض لها في أكثر من موضع ، ومن ذلك ما جاء في ص ١٤٥ ج ١ إلى ص ١٥٣ ، وإن كان الكلام كان أيضاً في قلب الياء ألفاً ، وهما من واد واحد .

وتكاد الروايات تتفق على أن ابن جنيّ لم يكن يعرف أبا عليّ قبل هذه الحادثة . وفي ياقوت بعد أن ذكر سؤال أبي عليّ له في مسألة التصريف متحدّثاً عن ابن جنيّ : « فسأل عنه ، فقليل له : هذا أبو عليّ الفارسي » وفي هذا بيان أيّ بيان أنه لم يلقه قبل هذا . ولم يشذّ عن هذا — فيما علمت — إلا ابن خلكان ، فهو يقول : « قرأ الأدب على الشيخ أبي عليّ الفارسيّ المقدم ذكره في حرف الحاء وفارقه . وقعد للإقراء بالموصل ، فاجتاز بها شيخه أبو عليّ ، فراه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه ، فقال له : تزبّبت وأنت حَصِرم ! فترك حلقته وتبعه حتى تمّهـر » .

(١) انظر نزهة الألباء في ترجمة ابن جنيّ ص ٨٠ من الطبعة الأولى .

ويذكرنا عجز ابن جني عن الجواب على ما أورده عليه أبو علي من الاعتراض  
في مسألة التصريف التي كان يتكلم فيها بمحادثة وقعت لأبي علي مع نحوي<sup>(١)</sup> موصلي.  
وكانما ثار أبو علي إذ تعرض لابن جني الموصلي مما حدث له . فقد اجتمع  
أبو علي يوماً مع محمد بن سعيد البصير الموصلي العروضي النحوي عند أبي بكر  
ابن شقير . فقال محمد بن سعيد لأبي علي : في أي شيء تنظر يا فتى ؟ فقال :  
في التصريف . فجعل يلقي عليه من المسائل على مذهب البصريين والكوفيين حتى  
ضجر منه أبو علي ، فهرب منه إلى النوم ، فقال : هربت يا فتى ! قال : نعم ، هربت .  
ويؤرخ الرواة اجتياز أبي علي بالموصل بسنة ٣٣٧ . وقد كان أبو علي جوالاً  
بالبلاذ . ولكن الباحث يسأل : فيم كان اجتيازه بالموصل ؟ فهل كان ذلك لعلم  
يتلقاه ، أو رواية من راوها يسمعا ؟

وأغلب الظن عندى أنه كان مع معز الدولة البويهى ، فقد أغار على الموصل  
في هذا التاريخ ، وهاجم الحمدانيين . وكان أبو علي على اتصال وثيق بآل بويه .  
وكان أكثر اتصاله بعضد الدولة ، حتى إن عضد الدولة كان يذكر عن نفسه أنه  
غلام أبي علي .

وقد يكون من دواعي هذه الصلة الاشتراك في الانتساب إلى الفرس ،  
ومعرفة الفارسية ، فقد كان أبو علي يعرفها ، كما يذكر ذلك تلميذه أبو الفتح .  
ويبدو أنه كان يصحب آل بويه في حروبهم ، ففي البغية في ترجمة أبي علي  
أن عضد الدولة لما تهيأ لقتال ابن عمه دخل عليه أبو علي فقال له عضد

(١) البغية ٤٦ . (٢) انظر كامل ابن الأثير في حوادث سنة ٣٣٧ .

(٣) انظر ص ٢٤٣ من هذا الجزء .

الدولة : ما رأيك في صحبتنا ؟ فقال له أبو علي : أنا من رجال الدعاء ، لا من رجال اللقاء . ولولا أن أبا علي من عادته أن يصحب عضد الدولة في مثل هذا الوجه لما عرض عليه هذا العرض . ويبدو أن اعتذار أبي علي عن صحبة عضد الدولة لأنه كان يقصد حرب رجل من أسرة آل بويه ، وهو لا ينبغي أن يحمل أحد منهم حقدا عليه وضحنا نحوه .

- وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صاحب أبا علي بعد سنة ٣٣٧ ولازمه في السفر والحضر ، وأخذ عنه ، وصنّف كتبه في حياة أستاذه ، فاستجاده ووقعت عنده موقع القبول . وهو كثير الاعتزاز بأبي علي ، كثير الرواية عنه في كتبه . وهو يثنى عليه الثناء الجَم . ويقول في الخصائص ٢٠٨/١ : « وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي — رحمه الله — وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونُبل قدره ، ونبأوه محله : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا . فأصغى أبو بكر إليه ، ولم يتبشّع هذا القول عليه » ؛ وهو يريد بالعلم علم العربية . ويقول أيضا في الخصائص ٢٧٦/١ في أبي علي : « والله هو ، وعليه رحمته ! لما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلّة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة علله ، ساقطة عنه كُفّه ، وجعله همّه وسدّمه . لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متّجر ، ولا يسوم به مطلب ، ولا يخدم به رئيسا إلا بأنّرة ، وقد حط عنه أنقاله ، وألقى عصا ترحاله » .

- ويشبه ابن جني في نقله في كتبه علم أبي علي ، سيويه في نقله علم الخليل . على أن ابن جني كثيرا ما يذكر أن أستاذه كان يسأله في بعض المسائل ، ويرجع إلى

رأيه فيها ، وأن أبا عليّ كان يقتنع بعلم ابن جني في بعض الأمور فيدون رأيه في كتبه . فهو يقول في الخصائص ١/٣٦٥ : «وقلت مرة لأبي عليّ — رحمه الله — : قد حضرني شيء في علة الإتياع في تقيذ ، وإن عيرى أن تكون عينه حلقية ؛ وهو قرب القاف من الخاء والغين . فكما جاء عنهم النخير والريغيف كذلك جاء عنهم النقيذ . فجاز أن تشبه القاف لقرها من حروف الحلق بها ، كما تشبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بمحروف الفم . فالنقيذ في الإتياع كالنخل والمنغل فيمن أخفى النون ، فرضيه وتقبله . ثم رأيت فيما بعد بخطه في تذكرته . »

ويقول في الخصائص في « باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور » : «ودخلت يوما على أبي عليّ — رحمه الله — خاليا في آخر النهار ، فحين رآني قال لي : أين كنت ؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك ؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت ؟ نخضنا معا فيه ، فلم نحل بطلال منه . فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابنى نزار ، فلا ينكر أن يبيء مخالفا لمثلهم . »

وهو قد يحكي رأى أبي عليّ ولا يرضاه ويخالفه إلى غيره . ففي الخصائص ١/٢٣١ يسأله عن تحفاف أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس ، فيقول أبو عليّ : نعم ، ويحتج لذلك ، ويقول ابن جني معقبا عليه : « ويبعد هذا عندي » . ويأخذ في الاحتجاج لإنكاره على أستاذه .

وقد ينهج في تأليفه منها غير منهج شيخه أخرى عنده بالاتباع . وقد ألف أبو عليّ « المجمة » في توجيه القراءات السبع ، وألف ابن جني « المحتسب » في توجيه الشواذ من القراءات ، ويقول في خطبة هذا الكتاب : « إلا أننا — مع ذلك — لا ننسى تقريره على أهل القرآن ليحيطوا به . فإن أبا عليّ — رحمه الله — عمل

كتاب المجتعة في القراءات ، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء ، إلى ما يحفو عنه كثير من العلماء » .

وقد يذكر موضع اجتماعه بأبي علي . فهو في الخصائص ١٢١/١ يقول :  
« قال لي أبو علي بالشام » وفي « باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأفعال »  
يذكر أن أبا علي أنشده بيتا وهما في دار الملك . والأقرب أنها دار الملك لآل بويه  
في بغداد ، وكان لهم دار ملك أيضا في شيراز . وفي « باب التفسير على المعنى دون  
اللفظ » أنه كان معه بحلب سنة ٤٦٠ هـ ، وظاهر أن ذلك كان عند سيف الدولة  
ابن حمدان .

وقد يكتب إليه في غيبته عنه في مسائل علمية . وفي سر الصناعة (حرف الهاء) :  
« وكتب إلى أبو علي من حلب في جواب شيء سأله عنه ... » .

### صحبه للمتنبي

اجتمع ابن جني بالمتنبي بحلب عند سيف الدولة بن حمدان ، وفي شيراز عند  
عضد الدولة . وكان المتنبي يحمله ، ويقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير  
من الناس . وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره  
يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح . ويقول في مسالك الأبصار : « وكان أبو الطيب<sup>(١)</sup>  
المتنبي إذا سئل عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيه إغراب ، دل  
عليه ، وقال : عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد »  
وترجع مقالة المتنبي الأخيرة إذا صح فسبها إليه إلى سعة علم ابن جني وتشعب  
مذاهبه ، فقد يقع له في الكلام من المعاني ما لم يقع لقائله .

(١) ٣٠٦/٤ من النسخة المصورة في دار الكتب .

وابن جنى أول من شرح ديوان المتنبي ، وقد شرحه شرحين ، الشرح الكبير والشرح الصغير ، والأخير هو الباقي لنا . وقد تعقب معاصروه ، ومن بعدهم شرحه ، ومن هؤلاء الربيعي على بن عيسى المتوفى سنة ٤٢٠ هـ ، له كتاب التنبيه على خطأ ابن جنى في تفسير شعر المتنبي ، وهو ممن شارك ابن جنى في الأخذ عن أبي علي وملازمته . ومنهم محمد بن أحمد المعروف بابن فورجه ، له كتابا الفتح على أبي الفتح ، والتجني على ابن جنى يرد فيهما على ابن جنى في شعر المتنبي ، وللشريف المرتضى على بن الحسين كتاب تتبع أبيات المعاني للتنبي التي تكلم عليها ابن جنى . وللشيخ العميد أبي سهل محمد بن الحسن الزوزني استدراك على ابن جنى باسم « قشر الفسر » منه نسخة بمكتبة طلعت بدار الكتب مخطوطة سنة ٤٧٥ هـ .

وكان ابن جنى يحسن الثناء على المتنبي في كتبه ، ويستشهد بشعره في المعاني والأغراض ، ويعبر عنه بشاعرنا . ويقول في الخصائص ١/٢٣٩ : « وحديثي المتنبي شاعرنا ، وما عرفته إلا صادقا ... » ، وفي ص ٢٤ : « وامثله شاعرنا آخر فقال :

فسلو قدر السنان على لسان . لقال لك السنان كما أقول

ويسوق البديعي في الصبح المنبي قصة تنبئ عن إعجاب ابن جنى بالمتنبي ، وعن وجوده بشيراز حين كان المتنبي هناك ، وذلك في آخر حياة الشاعر . فقد قيل بدير العاقول عند منصرفه من شيراز . ذاك أن أبا علي كان إذ ذاك بشيراز » وكان

(١) الصبح المنبي ١٦٠ . (٢) معجم الأدباء في ترجمة الربيعي .

(٣) معجم الأدباء والبقية في ترجمة ابن فورجه .

(٤) معجم الأدباء والبقية في ترجمة المرتضى .



إذا مرّ به أبو الطيب يستثقله على قبح زيّه وما يأخذ به نفسه من الكبرياء .  
 وكان لابن جنى هوى في أبي الطيب ، كثير الإعجاب بشعره ، لا يبالى بأحد يذمه  
 أو يحطّ منه . وكان يسوءه إطناب أبي علي في ذمه . وأنفق أن قال أبو علي يوما :  
 اذكروا لنا بيتا من الشعر نجحت فيه . فبدأ ابن جنى وأنشد :

حُلّيت دون المزار فالיום لوزرٌ      يتّ لحال النحول دون العناق ٥

فاستحسنه أبو عليّ واستعاده . وقال : لمن هذا البيت فإنه غريب المعنى ؟ فقال  
 ابن جنى : للذي يقول :

أزورهم وسوادُ الليل يَشْفَعُ لِي      وأنثى وبياض الصبح يغري بِي

فقال : والله هذا أحسن ! بديع جدا ! فلمن هما ؟ قال : للذي يقول :

أَمْضَى إِرَادَتَهُ فسوف له قَدْ      واستقرب الأقصى فَمَّ له هنا ١٠

فكثر إعجاب أبي عليّ ، واستغرب معناه ، وقال : لمن هذا ؟ فقال ابن جنى :  
 للذي يقول :

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا      مُضِرَّ كوضع السيف في موضع الندى

فقال : وهذا أحسن ! والله لقد أطلت يا أبا الفتح ، فأخبرنا من القائل ؟ فقال :

هو الذي لا يزال الشيخ يستثقله ، ويستقبح زيّه وفعله . وما علينا من القشور ١٥  
 إذا استقام اللب ! قال أبو عليّ : أظنك تعني المتنبي . قلت : نعم .

ومن دلائل عناية ابن جنى بالمتنبي أنه أخذ شيئا من أخباره عن علي بن حمزة  
 البصري ، لأن المتنبي لما ورد بغداد نزل عليه وكان ضيفه إلى أن رحل عنها . كما  
 ذكره ياقوت في ترجمة علي بن حمزة .

## جلالته والثناء عليه

بلغ أبو الفتح في علوم العربية من الجلالة والخطَر ما لم يبلغه إلا القليل . وقد سلف لك قول المتنبي فيه ، وقد كان المتنبي ذا قدم مكينة وبصرنا فذ وإحاطة تامة بالعربية . وقد أصبح ابن جني في مجرى القرون بعده مَضْرِب المثل في معرفة النحو والتبريز فيه . ويقول العماد في حديثه عن الحسن بن صافي المعروف بملك النحاة :  
 « وكان يقول : هل سيبويه إلا من رعيتي ، ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حمل غاشيتي » . ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في الشيخ عبد الكريم سلمان :  
 « وجعلته منى مكان النحو من ابن جني » . ويقول ابن فضل الله العمري في مسالك الأَبصار : « لم يرمثله في توجيه المعاني ، وشَدَّ بيوت القصائد الوثيقة المباني » .  
 ويقول ابن ماكولا : « وكان نحوياً حاذقاً مجوداً » ويقول الثعالبي في اليتيمة : « هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة في الأدب » .

وقد يبدو للباحث أن ابن جني لم يبلغ في حياته من المكانة العلمية ما يستحقه ، ولم يدرك ما أدركه بعد من النبالة ونباهة الذكر . وقد يُطلَّ له هذا المعنى من قول المتنبي فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . وقد يطيب له أن يحتج لهذا الرأي بأنه لا يرجع إلى عَرَاقَة أصل ، ولا يثول إلى شرف محْتَد ، وبأن العصر كان مشحوناً بأفاضل العلماء ، وجِلَّة الفُهَمَاء ، فكان يجري في مضمارهم بمقدار .

(١) ترجمة ملك النحاة في معجم الأدباء والبنية .

(٢) يريد غاشية فرسه . وغاشية السرج : غطاءه .

(٣) تاريخ الأستاذ الإمام ٢٧٨/١ في التعليق .

(٤) ج ٣ ص ٧٧ من طبعة الشام .

ولكن التوسع في دراسة ابن جني قد يصرف عن هذا الرأي ، وقد يقول  
بصاحبه إلى أن الرجل أوتي حظاً من الشهرة العلمية في حياته ، ورُزق من القبول  
ما هو أهله . ألسنا نراه يخلف أستاذه أبا عليّ في التدريس في بغداد بعد وفاته ،  
ويدين له بالتلمذة تلاميذ أبي عليّ . ومنهم أئمة عظام كعبد السلام البصري ،  
والسمسمي . وأبو علي لا ينكر أمره وأستاذيته . فهذا شرف استأثر به أبو الفتح  
واستبده به على أصحاب أبي عليّ ، وهم أكثر .

ويقول القفطى في إنباء الرواة في الحديث عن زميل لابن جني وهو العبدى :  
« وكان العبدى قد أدركه نحول الأدب ، ولم يحصل له من السمعة ما حصل  
لابن جني والرّبعي . وكان كثير الشكوى لكساد سوقه وسوق الأدب في زمانه » .  
ولابن جني قصيدة بائسة سلف منها أبيات في الكلام على نسبه ، أوردها  
ياقوت في ترجمته ، وفيها ما ينبئ عن أنه نال ما ينبغي من المكان والمثلة . ومن  
ذلك قوله :

شكرتُ الله نعمته	وما أولاه من أرب
زكت عندي صنائعه	فوفّقني وأحسن بي
تخوّلني وخوّلني	ونوّلى ونوّه بي
وأثر من يقادمني	رأعلاّني وأرغم بي

١٥

ويقول في الحديث عن كتبه :

تناسلها الرواة لها	على الأجناف من حدب
فيرتع في أزاهرها	ملوك العجم والعرب
فن مُغني إلى مُدني	إلى مُثنى إلى طيرب

٢٠

ويبدو فضله وعلمه في كتبه ومباحثه التي توفّر عليها ، وأحسن عرضها . وهو يعدّ بحق فيلسوف العربية وبقاها .

وعلى مباحث ابن جنيّ طابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل ، والتعمّق في التحليل ، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات . وهو في هذا يشبه ابن الروميّ في الشعر . وكأنّما للجنس الرومي الذي ينتمي إليه أثر في هذا .

ومن مباحثه التي اهتمّ لها ، وسبق بها الاشتقاق الأكبر ، وإن كان استمدّ فكرته من أستاذه أبي عليّ ، وهو يقول في الخصائص في الباب الذي كسره على هذا المبحث : « هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا عليّ — رحمه الله — كان يستعين به ، ويخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ؛ لكنه — مع هذا — لم يسمّه ، وإنّما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتأمل به . وإنّما هذا التلقيب لنا نحن » .

وابن جنيّ — مع حرصه على اتباع من سبقه وتبجيله لهم — لا يبالي أن يخالفهم إذا تهّدّى لرأى لم يقولوا به ، واستوى له دليله ، واستقرّت عنده حجّته . ومن ذلك ما رآه في مسألة <sup>(١)</sup> « هذا شجر ضبّ نحرِب » وهو رأى خالف به السلف ؛ وقد سنّ للباحث أن يذهب إلى ما يهتدى إليه بعد أن يُعْن في البحث ويستقصى النظر . وهو يقول : « إلا أنا <sup>(٢)</sup> — مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبه — لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتنازلت أواخر على أوائل ، وأعجازا على كلا كل ، والقيوم الذين لا نشكّ في أن الله — سبحانه — وتقدست أسمائه — قد هدام لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب

(١) الخصائص ١/١٩٢ . (٢) الخصائص ١/١٩٠ .

له والتعظيم ، وجعله يبركاتهم ، وعلى أيدي طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام  
نبيه المرسل ، وعونا على فهمهما ، ومعرفة ما أُمر به أو نُهي عنه الثقلان منهما ،  
إلا بعد أن يناهضه إتقاناً ، ويثابته عرفاناً ، ولا يُخلد إلى سائح خاطره ، ولا إلى  
نزوة من نزوات تفكره .

٥

### عبارة

اشتهر ابن جنى ببلاغة العبارة وحسن تصريح الكلام ، والإبانة عن المعاني  
بأحسن وجوه الأداء . وهو يسمو في عبارته ، ويبلغ بها ذروة الفصاحة ، في المسائل  
العلمية الجارية البعيدة عن الخيال ووجوه التطرية . وقد عرف عنه هذا . فيقول  
الأيوردي في أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي : « وهو يتفصح في تصانيفه<sup>(١)</sup>  
كابن جنى » والمرزوقي أيضا من أخذ عن أبي علي .

١٠

ولابن جنى في عباراته وجوه في استعمال بعض المفردات يدونها اللغويون ،  
وينتوون بها كما يدونون ما يصدر عن العرب ؛ ثقة بطبيعته العربية ، وبجيشته  
اللغوية .

١٥

فهو يستعمل (الأصلية) في معنى التأصل ، ويقول في ذلك صاحب اللسان  
(أصل) : « واستعمل ابن جنى الأصلية موضع التأصل ، فقال : الألف وإن  
كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدا ، فإنها إذا كانت بدلا من أصل جرت  
في الأصلية مجراه . وهذا لم تنطق به العرب ، وإنما هو شيء استعملته الأوائل  
في بعض كلامها » وظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب ،  
وأن أول هؤلاء في الاستعمال ابن جنى ، كما يبدو من صدر هذا الكلام . ويقول

٢٠

(١) انظر معجم الأدباء في ترجمة المرزوقي .

في الخصائص في « باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس » :  
 « فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ... » على أن  
 ابن جني إذ يستعمل الأصلية في معنى التأصل لم يرتكب يدعا ، وإنما جرى في هذا  
 على انتهاز المصدر الصناعي ، فالأصلية للشيء كونه أصلا ، وهذا معنى التأصل .

• ويقول المجد صاحب القاموس في « نغمة الرشاف من خطبة الكشف » عند  
 قول الزخشرى : أنشأ كتابا ساطعا بيبائه ، قاطعا برهانه : « أنشأ لا يستعمل إلا  
 في الجواهر ، وقد تقدم معناه . يقال : أنشأ دارا أى بناها ، وأنشأ الله السموات :  
 رفعه . وقال ابن جني في تأدية الأمثال على ما وضعت عليه : يؤدى ذلك في كل  
 موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها . فاستعمل الإنشاء في العرض الذي  
 هو الكلام » وترى هذا في اللسان ( نشأ ) . ١٠

على أنه قد تبد منه بعض الهنات الكلامية التي لا تثلم البلاغة ، ولا تغض  
 من شأوه ، وفراة أسلوبه .

فهو يدخل ( قد ) على الفعل المنفى . ففي الخصائص ٢٠/١ : « كما أن القول  
 قد لا يتم معناه إلا بغيره » . وهذا لا يجيزه النحويون .

• وهو يدخل أل على بعض ، والنحويون يمتنعون هذا ، وإن جاء في عبارة  
 سيوييه والأخفش . ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص ٦٤/١ : « فلما كان  
 الأمر كذلك واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض ... » . ١٥

ويقول في الخصائص ٣٦/١ : « وبذلك تعرف حاله : أصلب هو أم رخو ؟  
 وأصحح هو أم سقيم ؟ » وتراه قدم حرف العطف على أداة الاستفهام ، وهذا

لا يميزه النحو ، والواجب أن يقال : أو صحيح هو أم سقيم ؟ وكذلك يقول في ص ١٥٩ : « ثم ألا ترى ... » .

ويقول في الخصائص ٣٤٨/١ : « وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لاشيء يرجع إلى نفس أو ، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى أو » وهذا أسلوب غير قاصد . فإن ( لا ) في قوله ( لا لشيء ) عاطفة ، ولم يتقدم معطوف عليه .  
ويقول في الخصائص ٣٦١/١ : « لا سيما والأصمى ليس ممن ينشط للقائيس » ودخول الواو بعد ( لا سيما ) لا يميزه بعض النحويين ، وهو المرادى ، وإنما أجازته غيره .

#### أثره فيمن بعده

١٠ لقد فتح ابن جنى في العربية أبوابا لم يتسن فتحها لسواه ، ووضع أصولا في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للعاني ، وإهمال ما أهمل من الألفاظ ، وغير ذلك . وكان بذلك إماما يحتاج إلى أتباع يمشون في سبيله ، ويننون على بحوثه ، وإذا انضجت أصوله وبلغت إناها ، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع .

على أنه أتيح له لغوى كبير ، أغار على فوائده وبحوثه اللغوية . ذلك هو ابن سيده على بن أحمد المتوفى سنة ٤٥٨ ، وهو كثيرا ما يغفل العزو إليه في كتابه المحكم ، ويأتى صاحب اللسان فينقل ما في ابن سيده وينسبه إليه وهو لابن جنى . وهذا بحث يحتاج إلى بسط واستقصاء .

٢٠ ففى المحكم ٣٢٦/٢ ( مخطوطة الدار ٥١ لغة ) نقل فصلا في تفسير النحو أنشأه ابن جنى في الخصائص ٣٤ / ١ ، ولم يعزه إلى صاحبه ، وجاء صاحب اللسان ( نحو ) فعزاه إلى ابن سيده .

وفي اللسان (سيد) نقل بحثا لابن جني في الخصائص ٢٥١/١ في عين سيد،  
وعزاه إلى ابن سيده . وفي اللسان (تهم) في الكلام على تَهَامٍ المنسوب إلى تِهَامَةٍ  
ساق كلاما عن ابن جني ثم قال : « قال ابن سيده : فإن قلت فإن في تهامة ألفا  
فلم ذهبت في تَهَامٍ إلى أن الألف عوض ... » وهذا الكلام بعينه في الخصائص  
في « باب في ترايع الأحكام » وقد بان لي أن الخطأ هنا من صاحب اللسان .  
وانظر المحكم ٤٨٧/٢ .

وفي المحكم ٥٦٨/٢ في ترجمة (فوه) يسوق ابن سيده كلاما طويلا في أصل  
« فم » ثم يقول : « وأما قول الراجز :

يا ليتها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في أسطمه

١٠ — يروى بضم الفاء من (فه) وفتحها — فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس  
بلغة في هذه الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفا، إنما التصرف  
كله على (ف وه) ... » ثم بعد نحو نصف صفحة يقول : « قال ابن جني : فهذا  
حكم تشديد الميم عندي ... » والإشارة في قوله : « فهذا حكم تشديد الميم » إلى  
ما سلف من قوله : « فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس بلغة ... » وهذا  
لم ينسبه ابن سيده إلى ابن جني ، ومقتضاه أنه رأيه ، ثم يعقبه آخرا بأنه رأى  
١٥ ابن جني . وقد جاز هذا على صاحب اللسان ، فهو يقول : « قال ابن سيده :  
فالقول في تشديد الميم ... » ثم يقول : « قال ابن جني : فهذا حكم تشديد الميم  
عندي ... » وترى في هذا إحالة أية إحالة . وهذا البحث برمته في سر الصنعة  
في أول حرف الميم .



- ويسوق صاحب اللسان ( سيف ) كلاما عن ابن جنّي في: ( استأنفوا ) ثم يقول : « قال ابن سيده : فهذا — لعمرى — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دق ... » وهذا أيضا من كلام ابن جنّي في الخصائص ١/١٥٢ .
- وترى في المخصّص من آخر ص ٣ إلى ص ٧ من الجزء الأول بحثا في اللغة ، يتبدى بقوله : « وقد اختلفوا في اللغة امتواطاً عليها أم ملّهم إليها ؟ » وهذا في الخصائص ١/٤٠ — ٤٧ . وهو لا يغيّر من ألفاظ ابن جنّي إلا بالاختصار وحذف بعض الشواهد ، والتعبير أحيانا بالمرادف ؛ كقوله : « قيل : <sup>(١)</sup> اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى الأنواع الثلاثة » وفي الخصائص ١/٤١ : « أقوى القبل الثلاثة » والقبل جمع القليل ، وهو الجماعة والطائفة .
- ومساعدعو إلى العجب أن ابن سيده يقول في هذا البحث : « وقد أدمنت <sup>(٢)</sup> التنقير والبحث مع ذلك عن هذا الموضوع ، فوجدت الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات القول على فكرى . وذلك لأننا إذا تأملنا حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ... » وترى هذا مع ما لا يؤبه له من التغير في عبارة الخصائص ٤٧ . وأول الكلام في الخصائص : « واعلم — فيما بعد — أنني على تقادم الوقت ، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع ، فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات القول على فكرى ... » .

وإذا تركنا ابن سيده يصادفنا رجل آخر ينتفع بعلم ابن جنّي ، فيأخذ منه ويدع ، وهو ابن سنان الخفاجي عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٤٦٦ صاحب سرّ الفصاحة ، فهو يقول في هذا الكتاب ص ١٧ : « ولم يجز أبو الفتح عثمان

ابن جنّي أن يكون قولهم : حروف المعجم بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيا مقامهما . وليس كذلك حروف المعجم ؛ لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس ببعيد عندي ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ... » . وكلام ابن جنّي هنا في أوائل سرّ الصناعة .

وكذلك ينقل الخفاجي عن أبي الفتح في ص ١٩ ، ٢١ ، ٩٩ ، ١٦٢ من سرّ الفصاحة . وقد يشتدّ في نقده لابن جنّي ، فيقول في ص ١٠٨ : « وقد حل أبو الفتح عثمان بن جنّي قول أبي الطيب :

نحن ركب ملجئ في زى ناس فوق طير لها شخوص الجبال

على المقلوب ، وقال : تقديره : نحن ركب من الإنس في زى الجنّ فوق جمال لها شخوص طير . وهذا عندي تعسف من أبي الفتح لا تقود إليه ضرورة » .

وإذا غادرنا القرنين الخامس والسادس ودخلنا في السابع ألفينا ابن الأثير نصر الله بن محمد المتوفى سنة ٦٣٣ صاحب المثل السائر في النوع الأول من المقالة الثانية يقول : « وكنت تصفّحت كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، فوجدته قد ذكر في المجاز شيئاً يتطرق إليه النظر ... » ويمضى في الاعتراض عليه والانتقاده .

ومما أذكره هنا أن ابن الأثير هذا نقل عن الخصائص فصلاً برّمته ولم يعزه إلى أبي الفتح . وذلك في مقدّمة المقالة الثانية في الصناعة المعنوية إذ يرّد على من زعم أن العرب اعتنوا بالألفاظ ولم يعتنوا بالمعاني . وهذا الفصل في الخصائص ٢١٧/١ وما بعدها .

## علمه باللغة

كان ابن جنى واسع الرواية والدراية في اللغة ، ونرى قدرا صالحا من اللغة مرجعه هذا الإمام .

ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص في « باب في الشيء يسمع من الفصح لا يسمع من غيره » ، فقد أورد البيت :

مارية لؤلؤان اللون أودها      طَلَّ وبنس عنها فرقد خَصِر

ثم قال : « وقوله : بنس عنها هو من النوم » وفي اللسان ( بنس ) : « قال ابن سيده : قال ابن جنى : قوله بنس عنها إنما هو من النوم ، غير أنه إنما يقال للبقرة . ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنى » .

وفي اللسان ( فرج ) : « ورجل فَرِح ، وفَرَّح ، ومفروح ، عن ابن جنى » .  
وقوله : « عن ابن جنى » راجع إلى الصيغتين الأخيرتين كما ذكره في التاج .

وفي اللسان أيضا ( خرفع ) : « الخُرْفَع ، والخَرْفَع ، والخَرْفَع — بكسر الخاء وضم الباء — الأخيرة عن ابن جنى » وهذا في الخصائص ٦٨/١ . وكذلك قال في الضئيل ؛ فقد حكى صاحب اللسان عن ابن جنى : الضئيل ، بكسر الضاد وضم الباء ، وهو ما في الخصائص في الموطن السابق .

وفي اللسان : « واستكبر الشيء : رآه كبيرا وعظم عنده ، عند ابن جنى » .  
وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصاريدها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشق له غبار .

على أنه قد يركب متن الشطط والإسراف في الاشتقاق ، وكان قننا بالتثبت في هذا الباب .

فهو في «باب في تلاق المعاني على اختلاف الأصول والمباني» من الخصائص يذكر أن المسك فعل من أمسكت الشيء ، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسة عليه ، ولا يعدل بها صاحبها عنه . والمسك فارسي معرب ، ذكره الجواليقي في كتابه «المعرب» ، وعريته المشموم كما في المزهري ١٦٦/١ . ويقول الأستاذ الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على معرب الجواليقي : « لم أجد من ادعى أن المسك معرب غير الجواليقي » ، وقد علمت أن المزهري قد عرض لعدّه من المعربات ، وقد نقله عن الثعالبي . وفي اللسان (مسك) : « وقال الجوهري : المسك من الطيب فارسي معرب . قال : وكانت العرب تسميه المشموم » .

٥

وذكر في الباب السابق الصوّار للقطعة من المسك ، ثم قال : «ف قيل له صوّار لأنه فعال من صاره يصوره إذا عطفه وثناه ... وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسة من يسمه إليه ، وليس من خباثت الأرض فيعرض عنه ، ويخوف إلى شق غيره » والصوّار أيضا فارسي كما في اللسان وإن أهمله الجواليقي .

١٠

وفي الباب نفسه يذكر الرطل الذي يوزن به ، ويشتهق من ترطل الشعر ، وهو فارسي معرب . وقد ذكر في كتاب الألفاظ الفارسية المعربة .

وفي هذا الباب يقول : « فلان طُفَيْلٍ » . وذلك أنه يميل إلى الطعام ... وهذا — وإن قاله بعض اللغويين — غير المشهور المتعارف ؛ وإنما الطفيل منسوب إلى طُفَيْل بن زَلّال : وهو رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولاثم دون أن يدعى إليها ، فنسب إليه من يأتي هذا العمل .

١٥

## هل كان شعوبياً

أوردت في الكلام على نسب ابن جني في صدر هذه المقدمة شعرا له يذكر فيه انتسابه للروم ، وذلك إذ يقول :

فإن أصبح بلا نسب      فعلمى في الورى نسبي  
على أنى أول إلى      قُروم سادة نُجُب  
قيصرة إذا نطقوا      أرم الدهر ذو الخطب

وقد يطيب لبعض الناظرين في هذا أن يستنبطوا منه شعوبية ابن جني ، وتفضيل بني الأصفر على العرب . وعندى أن هذا أبعد شيء عن ابن جني ، وهو قد نصب نفسه مدّرها عن العرب يزود عن مجدها ، ومُقولا يُبين عن حكمتها وسداد لغتها ، ونبالة أحوالها وعادها . ألا تراه يقول في الخصائص ٥١/١ :

« ألا ترى الجاهلية الجاهلاء كانت تحصن فروج مفارشها . وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ، خُلِقَ قادت إليه الأنفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ، قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره في استعمالهم ؛ أغنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الدّمار . فكان الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله ، بما كان معلوما معمولاً به ؛ حتى إنه لو لم ترد بإيجابه ، لما أخلّ ذلك بحاله ؛ لاستمرار الكافة على فعّاله » . ويقول في أعقاب الحديث عما أهملته العرب من الألفاظ والموازن ، وعن الأسباب التي حدثت العرب على ذلك : « فإن قلت : ومن أين يعلم أن

(١) الخصائص ٧٢/١

العرب قد راعت هذا الأمر واستشقت، وعُذبت بأحواله وتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع النحامي الذي نسبته إليها، وزعمته مُراداً لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفَى طباعاً، وأبدس طيناً، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذي لا يصحّ لدى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له أنحائه ، بل أن تشرح له أعضائه ؟ ! قيل له : هيات ! ما أبعدك عن تصوّر أحوالهم ، وبعد أغراضهم ، ولطف أسرارهم ! » .

فعاذ الله أن يرى ابن جني بالشعوبية أو يُزنّ بها ، وإنما كان همه وسدّمه أن يجلو عن نفسه ضعة الموالي ، بشرف العلم الذي قام له مقام النسب الصميم . ثم ذكر أنّ الجليل الذي ينتسب إليه - وهم الروم - قد كان منهم الملوك والقيصرة . وليس في هذا تفضيل للروم على العرب . وحسبه في الاعتراف بفضل العرب وفوقهم أن يقدم أنه عديم النسب أن لم يكن في عداد العرب .

وأيّن هذا من ابن الرومي إذ يقول :

قد تحسّن الروم شعرا ما أحسنته عُرب  
يا منكر المجد فيهم قد كان منهم صميم

وإذ يقول :

ونحن - بني اليونان - قوم لنا حجا ومجد وعيدان صلاب المعاجم  
وما تترأى في المرايا وجوهنا بلى في صفايح المزهفات الصوارم

فترى ابن الرومي يفضل الروم على العرب في أظهر منزلة لهم ، وهو الشعر والبيان . ثم تراه يبادر بالفخر باليونان ، ويذكرهم بالجحا والمجد وصلابة العود ، كأنما يعترض بالعرب ، وأيّن الثرى من الثريا !

ولقد أخش إسماعيل بن يسار النساء في الشعوبية إذ يقول<sup>(١)</sup> :

رب خال متوج لي وعم ماجد مجتدي كريم النصاب  
إنما سُمي الفوارس بالفسر من مضاهاة رفعة الأنساب  
فاتركي الفخر يا أمّام علينا واتركي الجور وانطق بالصواب  
واسألـ إن جهلتـ عنا وعنكم كيف كنا في سالف الأحقاب  
إذ نربى بناتنا وتدسو ن سفاهاً بناتكم في التراب

### هل كان شيعياً ؟

لم يعرف عن ابن جني أنه كان شيعياً ، ولكن يبدو من أمره أنه كان يصانع الشيعة ويحطّب في حبّهم ويأخذ بإخذهم . فهو إذا عرض ذكر أمير المؤمنين عليّ — رضي الله عنه — يردفه بالصلاة عليه . ومن هذا قوله في « باب في الاشتقاق الأكبر » : « ومنه قول عليّ — صلوات الله عليه — : إلى الله أشكو تجرّى وتجري » . وقد كان هذا من تقاليد الشيعة ومما يحرصون عليه ويدعون إليه . ويذكر المقرئ أن جوهر القائد بعد أن تمّ له فتح مصر لسيد المعز أمر بالجهور بالصلاة على عليّ بن أبي طالب ، وعلى الحسن والحسين وفاطمة الزهراء .

وكذلك نراه في خطبة الخصائص يقول : « وصلى الله على صفوته محمد وآله المستجبين ، عليه وعليهم السلام أجمعين » وتراه يفعل ذكر الصحابة — رضوان الله عليهم — في هذا المقام ، وكان هذا من شعار الشيعة . وتراه أيضاً في هذا المقام لا يدخل ( علي ) على الآل ، وهذا مما يلتزمه الشيعة . وفي حاشية عصمت علي<sup>(٣)</sup>

(١) انظر الأغاني طبعة الدار ٤١١/٤ . (٢) المخطوط ١٥٦/٤ طبعة الملبى .

(٣) ص ٧ .

الجامي : « منع الشيعة إدخال (عَلَى) على (الآل) عند التصلية على النبي وآله ، ونقلوا في ذلك حديثا . والترم أهل السنة ذكرها ردّا عليهم ؛ فإن في جميع الأحاديث الصحيحة المذكورة فيها الصلاة على النبي عليه السلام وآله دخل كلمة (على) على آله . فالظاهر أن ما نقلوه موضوع » .

وقد كان من دواعي مصانته للشيعة أن كان ذوو السلطان — وهم آل بويه — منهم ، وكان متصلا بهم بأقوى الأسباب . وكان هؤلاء البويهيون حراسا على إظهار شعائر الشيعة .

ومن ذلك أنه « في سنة ٣٥٢ في يوم عاشوراء ألزم معز الدولة أهل بغداد بالنوح وإقامة المآتم على الحسين — رضى الله عنه — وأمر بغلق الأسواق ، وعلقت عليها المسوح ، ومنع الطباخين من عمل الأطعمة ، وخرجت نساء الرافضة منشرات الشعور ، مضطحات الوجوه ، يلطنن ويفتن الناس » .

وفي سنة ٣٥١ في شهر ربيع الآخر كتب العائمة على مساجد بغداد: لعن معاوية ابن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة فدكا، ومن أخرج العباس من الشورى، ومن نفى أبا ذر الغفاري، ومن منع دفن الحسين عند جده . ولم يمنع معز الدولة من ذلك . وبلغه أن العائمة قد محوا هذا المكتوب، فأمر أن يكتب : لعن الله الظالمين ، أن رسول الله من الأولين والآخرين ، والتصريح باسم معاوية في اللعن ، فكتب ذلك » . وفي سنة ٣٥٤ منعت الديلم ببغداد الناس أن يذكروا فضائل الصحابة ، وكتب سب السلف على المساجد .

(١) الشذرات في حوادث السنة المذكورة . (٢) المتظم لابن الجوزي ٨/٧ .  
(٣) المتظم ٣٢/٧ .



وكأنما كان التقريب في عصره لمن يمت لال بويه بمائة التشيع أو الانتساب إلى الفُرس وما جرى هذا المجرى . وكان هذا مدعاة لشكوى من ليس له حظ من هذه المذاهب ، ويربأ بنفسه عن أن يمضى في مسالكها . وهذا محمد بن عبد الله المعروف بابن سكرة الهاشمي<sup>(١)</sup> يقول من قصيدة يتسخط فيها الزمان :

أسمى لأدرك حظاً لو مُنيت به      ما كنت أول محظوظ من الهَمَج  
ذنبى إلى الدهر أنى أبطحى أب      ولست أدعى إلى قُسم ولا كَرَج

وقم بلدة في فارس يغلب على أهلها التشيع ، لا تكاد ترى فيها غير شيعي ، ويظهر أن الكرج كذلك .

ومما يذكر في هذا المقام أن علي بن عيسى الرّبيّ كان على شاطئ دجلة في يوم شديد الحر فاجتاز عليه الشريف المرتضى في سفينة ومعه ابن جني ، وعليهما مظلة تظلهما من الشمس ، فهتف الرّبيّ بالمرتضى وقال له : ما أحسن هذا التشيع ! عليّ تتقلّى كبده في الشمس من شدة الحر ، وثمان عندك في الظل تحت المظلة لئلا تصيبه الشمس ! فقال المرتضى للسّلاح : جدّ وأسرع قبل أن يسبنا . وفي ياقوت أن ذلك كان مع الشريفين الرضى والمرتضى ، وأنه قال لهما : من أعجب أحوال الشريفين أن يكون عثمان جالسا معهما في الزّرب — وهو السفينة — وعليّ على الشطّ بعيدا عنهما !

والرّبيّ هذا ممن شارك ابن جني في الأخذ عن أبي علي ، وكان إماما في النحو . وكان فيه أوثنة وجسارة وبدوات لا يؤمن جانبه ، وكان لهذا تتجلب

(١) انظر عيون التواريخ في حوادث سنة ٣٨٥

(٢) هذه القصة في ترجمة الرّبيّ في نزهة الألباء وغيرها .

مجالسته ، ولا يصلح لمعاشرة العلية من القوم ، كما كان ابن جني الحضيف الأليف ، فلا غرو إذاً أن يحظى ابن جني بالمسكانة عند الشريفين دون الربيعي ، ولا عليه أن يكون اسمه عثمان فليس ذلك بمُزِرٍ به عندهما ، كما لا ينفع الربيعي عندهما أن يكون اسمه علياً مع ما هو عليه من بعض العادات المتكرة .

### مذهبه الفقهي

يبدو أن ابن جني كان حنفي المذهب ، فإن لم يكنه فقد كان له هو في هذا المذهب وانعطاف نحوه . ولا غرو ، فهو عراقى يصبو إلى مذهب أهل العراق . وهو في ذلك كأغلب نحويين العراق ، كالسيرواني الذي كان يقضى على مذهب العراقيين .

وليس بيدى من المصادر ما يقفنا على من أخذ عنه الفقه في شببته . وأحد ابن محمد الموصلى الذى أخذ عنه النحو كان شافعيًا ، كما يذكر السيوطى في البغية ، وإن لم أقف على ترجمته في طبقات الشافعية ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

وانتسابه للحنفية في الفقه يبدو من قوله في الخصائص ١/١٦٣ : « وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن — رحمه الله — إنما ينتزع أصحابنا منها العلل ؛ لأنهم يجدونها متشورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق . ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور » وظاهر أنه يريد محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وأنه يتحدث عن استخراج العلل الفقهية من كتبه . فقله : « أصحابنا » يعنى به أتباع أبي حنيفة . ويبدو أن ابن جني كان ينظر في كتب الفقه وأصوله كثيرا ، وقد

احتذى في مباحث النحو كثيرا منهج الفقه وأصول الفقه . وكان لهذا معنياً بكتب محمد بن الحسن . وكذلك كان شيخه أبو علي معنياً بآثار محمد هذا . ويقول ابن جني في الحديث عن شيخه : « وحدثني أنه وقع حريق بمدينة السلام ، فذهب به جميع علم البصريين . قال : وكنت قد كتبت ذلك كله بخطي ، وقرأته على أصحابنا ، فلم أجد من الصندوق الذي احترق شيئاً البتة ، إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن » . وفي ثبوت كتب ابن جني عند بركلان : « مسألان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني » ، ويذكر بركلان أنه في الفاتيكان . فهذا لا يدع مجالاً للشك في صلته بمذهب العراقيين في الفقه .

وتراه ينصر الحنفية على الشافعية . ومن أمثلة هذا ما أورده في سر الصناعة في حرف الباء : « وأما ما يحكيه أصحاب الشافعي عنه من أن الباء للتبويض فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت » .

وتراه في سر الصناعة في حرف الواو ، ينكر على الشافعية ما يرونه من الترتيب في غسل أعضاء الوضوء ، ويعتمد في هذا على أن الواو لا تفيد الترتيب . وقد عطف غسل هذه الأعضاء بالواو في الكتاب . وتراه يحتفل للرد ويفيض فيه أيماء إفاضة .

وجاء ذكر الإمام أبي حنيفة في مبحث الدور من الخصائص ٢٠٨/١ ، وفي هذا الموطن يذكر الخصائص أبا بكر الرازي شيخ الحنفية في بغداد ، وفي ص ٢٠٦ يذكر أبا يوسف صاحب أبي حنيفة .

(١) انظر ترجمة أبي علي في ياقوت .

(٢) انظر في هذا أيضاً اللسان ٣٢٧/٢٠ .

## مذهب الكلامى

يذكر السيوطى فى المزهر ١/٧ أن ابن جنى كان معتزليا ، كشيخه أبى على .  
وسأسوق بعض أقواله المنبئة عن اعتزاله .

فهو يقول فى الخصائص فى « باب فى ورود الوفاق مع وجود الخلاف »  
فى فعل العبد : « وقد قال بعض الناس : إن الفعل لله ، وإن العبد مكتسبه ،  
وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه لقوم » وقد عقب السيوطى على هذا فى الأشباه والنظائر  
١/٣٣٨ بقوله : « يعنى أهل السنة ؛ فإن ابن جنى كان معتزليا ، كشيخه الفارسي » .  
وفى الخصائص فى « باب فى أنف المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة » يقول :  
« وكذلك أفعال القديم سبحانه ؛ نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله .  
ألا ترى أنه — عز اسمه — لم يكن منه بذلك خلق أفعالا . ولو كان حقيقة  
لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا » فتراه ينسب  
للعبد خلق الفعل ، وهذا مذهب اعتزالي .

ويقول أيضا فى هذا الباب : « ولسنا نثبت له سبحانه علما ؛ لأنه عالم  
لنفسه » وهذا أيضا مذهب المعتزلة كما هو مقرر فى علم الكلام .

ومن كلامه أيضا فى هذا الباب : « وأما قول الله — عز وجل — : ﴿ وكلم  
الله موسى تكليما ﴾ فليس من باب المجاز ، بل هو حقيقة . قال أبو الحسن : خلق الله  
كلما فى الشجرة ، فكلم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلمًا به . فأتى أن يحدثه  
فى شجرة أو فم أو غيرهما فهو شئ آخر ؛ لكن الكلام واقع . ألا ترى أن المتكلم  
منا إما يستحق هذه الصفة بكونه متكلمًا لا غير ، لا لأنه أحدثه فى آلة نطقه ،  
وإن كان لا يكون متكلمًا حتى يحرك به آلات نطقه » .

ومما يؤنس باعتزاله أنه في «باب في الحكم يقف بين الحكيم» من الخصائص  
يكرر عبارة «المنزلة بين المنزلتين» . فهو يقول عن ثبات الهاء في «يامرحباه» :  
«فثبات الهاء في (مرحباه) ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل . أما  
الوصل فيؤذن بأنها ساكنة . وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً : يامرحبا بجمار  
ناجية . فثباتها إذاً في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين .

ومما يؤنس بهذا أيضاً أنه يقول في خطبة الخصائص : « الحمد لله الواحد  
(١)  
العدل القديم » . وكان هجيري المعتزلة القول بالعدل والتوحيد ، وفي المقرئ :  
«المعتزلة العسلة في نفي الصفات الإلهية ، القائلون بالعدل والتوحيد» . ويقول  
الزنجشري في خطبة الكشاف : « ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة  
الناجية العديلة » وهو يعني المعتزلة ، ويقول بعيد هذا : « فأبوا إلا المراجعة  
والاستشفاع بمظالم الدين وعلماء العدل والتوحيد » . ويقول السيد الشريف  
في كتابه على هذا الموطن من الكشاف : « والمعتزلة سموا أنفسهم أهل العدل  
لأنهم أرجبوا على الله تعالى ما هو عدل عندهم : من ثواب المطيع وعقاب العاصي  
وتيسير أسباب الطاعات وزواجر المعاصي ورعاية ما هو الأصلح للعباد ، ولم يجوزوا  
شيئاً مما يعد ظمماً ، وأهل التوحيد إذ لم يثبتوا له تعالى صفات قديمة زائدة على  
ذاته لاستلزامه تعدد القدماء المنافي للتوحيد » . وكان الصاحب بن عباد معتزلياً  
يذهب مذهب أهل العدل ، وقد نظرف بهذا في الحب والنسب إذ يقول :

تعرفت بالعدل في مذهبي      ودان بحسن جبد إلى العراق  
فكلفت في الحب ما لم أطق      فقلت بتكليف ما لا يطاق

وانظر ترجمة الصاحب في نزهة الألباء .

(١) الخطط ١٦٤/٤ طبعة الملبجي .

على أن ابن جنى قد لا يتقيد بمذهب المعتزلة ويذهب إلى ما يراه الحق وما هو أدنى إلى النصفة . ومن ذلك ما نراه في كلامه على اللغة وهل هي اصطلاح أو توقيف . فقد ذكر رأى التوقيف ثم قال في الخصائص ٤١/١ : « وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقينه والانطواء على القول به » . وهذا منهج أهل السنة .

وهو في هذا المبحث يتوقف<sup>(١)</sup> في شأن اللغة . وهو بذلك يخالف مذهب الاعتزال ؛ وهو الجزم بأنها اصطلاح وتواضع .

وتراه في ص ٤٨ في مبحث علل العربية يذكر أن علل الفقه أعلام وأمارات بالوقوع الأحكام . وذلك منهج أهل السنة . والمعتزلة يرون أن علل الفقه مؤثرة في الأحكام الشرعية باعثة عليها .

### مذهبه النحوى

كانت المذاهب النحوية لعهد ابن جنى ثلاثة : مذهبان قديمان ، وهما البصرى والكوفى . ومذهب حدث من خلط المذهبين والتخير منهما . وهو مذهب البغداديين .

وكان ابن جنى — كشيخه أبى على — بصرياً . فهو يجرى في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ، وهو ينازع عنه ويذب ، ولا يألو في ذلك جهداً . وتراه في سر الصناعة في حرف النون يقول : « ... كما قال الآخر :

أن تبيطين بلاد قس م يرتعون من الإطلاح

(١) ص ٤٧ .

فهذا على تشبيهه (أن) بـ (هما) التي في معنى المصدر، في قول الكوفيين . فأما على قولنا نحن فإنه أراد أن الثقلية ، وخففها ضرورة . وتقديره : أنك تهبطين .  
وفي سر الصناعة أيضاً في حرف الكاف : « فإذا قلت : أنت كريد ، وجعلت الكاف اسماً فلا ضمير فيها ؛ كما أنك إذا قلت : أنت مثل زيد فلا ضمير في (مثل) ؛ كما لا ضمير في الأخ ولا الابن إذا قلت : أنت أخو زيد ، وأنت ابن زيد . هذا قول أصحابنا . وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير ؛ كما يكون في المشتق » . ومن الجلي أنه يريد بقوله : « أصحابنا » البصريين .

ولم يذكر بجلد ناظر أن كان ابن جنى كوفياً ؛ فهذا ما لم يجز في الوهم والخيال .  
ولكن بعض الباحثين طاب له أن يسلك ابن جنى في عداد البغداديين . وشبهته في هذا أن سكن بغداد وأوطنها ، حتى لقي ربه فيها . وإنما كان مقامه ببغداد بأخرة بعد أن نضح واستقرت إمامته وتأصل عدّه في البصريين . والناظر في كلام ابن جنى يرى من الدلائل ما لا يحصى على هدم هذه الدعوى ، ونقضها .  
ومن هذا ما سقته عن سر الصناعة . وفي هذا الكتاب أيضاً في حرف الفاء :  
« وقول البغداديين : إنا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال ، بعضه صحيح ، وبعضه فاسد ... » وفيه أيضاً في حرف الواو : « واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع ... فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البتة ، ولا يجيزون زيادة هذه الواو » .

على أن الرجل كان منهوماً بالعلم يأخذه عن أهله ، بصرياً كان أو غيره . فهو كثير النقل عن ثعلب والكسائي وأضرابهما ، حسن الذكر لذين الرجلين والثناء

عليهما . فهو يقول في الكسائيّ - في الخصائص : « باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف » : « وكان هذا الرجل كبيرا في السداد والثقة عند أصحابنا » .

وهو برىء من العصبية المذهبية التي تُعمى عن الحق ، ويُخفى باللائمة على من ينساق معها ، ويمضى في سبيلها . فتراه يقول في سرّ الصناعة ، في حرف الهاء : « ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح ، وظلمه وغصبه حقّه . والأمر عندى بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير ممّا ألزمه إياه . وما كنت أراه بهذه المنزلة ، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها . فإن كان من أصحابي ، وقائلا بقول مشيخة البصريّين في غالب أمره ، وكان أحمد بن يحيى كوفيا قلبا فالحق أحق أن يُتبع ، أين حلّ وصقّ<sup>(٢)</sup> » .

وقد يرى في النحو ما هو بغدادى . فتراه يثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع أبتع وما تصرف منه ، فيقول في الخصائص ٨٣/١ : « ووجه ما ذكرناه من ملاتها الإطالة - مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها - أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون لم يعيدوا أجمعون البتة ... » ويقول الرضى في شرح الكافية ٣٣٦/١ : « وأما أكتع وأخواته فالبصريّون - على ما حكى الأندلسيّ عنهم - جعلوا النهاية أبصع ومتصرفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته ... والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أبتع » ولا يقضى هذا

(١) أى خالصا محضا ، يقال : عربى قلب : محض النسب .

(٢) أى ذهب وتوجه . يقال : ما أدري أين صقع ويقع .



الوفاق للبغداديين أن يكون ابن جنى بغدادياً ؛ فإن هذه مسألة ترجع إلى السماع ، وقد صحَّ عنده هذا ، ولكنه باقٍ على أصول البصريين ، ولا يرضى لنفسه أن يكون بغدادياً ، فهو كثير النيل منهم والتصريح بخلافهم .

### ابن جنى بين النحو والصرف

كان ابن جنى إماماً في النحو والصرف ، وهو على إمامته فيهما في النحو أمثل منه في الصرف ، كما يذكره الكتّابون لترجمته ، وإن كان لا يعرف إلا بالنحوي ، فالنحو — بالمعنى العام — ينظم الصرف . ومرّة نبوغه في الصرف وتفوقه فيه أن عجزه أمام أبي عليّ كان في مسألة صرفية ؛ كما سبق إيرادها ، فكان جدّه في الصرف أكثر وأبلغ من جدّه في النحو .

وقد يؤنس بتخلّفه في النحو القصّة التي يرويها صاحب نزهة الألباء في ترجمة علي بن عيسى الربعي . وها هي ذى : « اجتمع الربعيّ وابن جنىّ يمشيان في موضع . فاجتاز على باب تحربة فرأى فيها كلباً — أي الربعيّ وكان مغرى بقتل الكلاب — فقال لابن جنى : قف على الباب ، ودخل . فلما رآه الكلب يريد أن يقتله هرب وخرج ، ولم يقدر ابن جنى على منعه . فقال له الربعيّ : ويلك يا ابن جنى ! مُدْبِرٌ في النحو ، ومُدْبِرٌ في قتل الكلاب ! » .

ويذكر ابن عيّيل في شرحه للألفية في مبحث الابتداء أن أبا الفتح سأله ولده عن إعراب بيت أبي نواس :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضُ بالهم والحزن  
فارتبك في إعرابه .

ومن آرائه النحوية التي لم يتابع فيها تجويزه إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا  
في الكون العام ، نحو زيد عندك . قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/١ :  
« وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره » .

ومن هذا أنه في الخصائص ١٠٦/١ ، ٣٤٢ يميز أن يقال : مررت بزيد  
وعمرًا ، بعطف عمرًا على محل زيد المجرور بالحرف ، وهذا لا يميزه النحويون ؛  
لأن شرط العطف على المحل عندهم ظهور الإعراب المحلّي في فصيح الكلام .  
وانظر المعنى في مبحث العطف على المحل من الكتاب الرابع .

ومن آرائه التي خالف فيها اصطلاح النحويين ما يراه في علل منع الصرف .  
فهو في الخصائص ١٠٩/١ يقول : « ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف  
تسعة : واحد منها لفظي ، وهو شبه الفعل لفظًا ؛ نحو أحمد وير مع وتنضب  
وإمّد وأبلم وبقيم وإستبرق ، والثمانية الباقية كلها معنوية ؛ كالتعريف والوصف  
والعدل والتأنيث وغير ذلك » واصطلاح النحاة المتأخرين أن المعنوى منها  
التعريف والوصف ، وما عدا هذين لفظي .

ومن آرائه أنه يرى في بغي في معنى الفاجرة أن زنتها فعيل لا فَعُول . ويقول  
الزمخشري في الكشاف في تفسير سورة مريم عند قوله تعالى : قالت أنى يكون  
لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغيا : « والبغي : الفاجرة التي تبغى الرجال .  
وهي فَعُول عند المبرد : بَغْوٌ ، فاذْغَمْتُ الواو في الياء . وقال ابن جني في كتاب  
التمام : هي فعيل . ولو كانت فعولا ل قيل : بَغْوٌ ؛ كما قيل : فلان نهو عن  
المنكر » . وقد ردّ على احتجاجه بأن نهوًا في عداد الشاذّ فلا يقاس عليه ؛  
وإنما قياسه نهى .

## شعره

- كان لابن جنى شعر . ويقول ابن الأثير وابن<sup>(١)</sup> ماكولا<sup>(٢)</sup> : « وله شعر بارد » .  
 وكأن أساس هذا الحكم منهما أن ابن جنى كان يتعاطى في شعره الغريب والمعقد  
 من الأساليب ، وأنه لم يكن يُعنى بالشعر ، فقد كان همه العلم ، وكان غناه به ،  
 وكانت به حُظوته عند الملوك وذوى السلطان ، فلم يكن يحتاج إلى الشعر يستميج<sup>(٣)</sup>  
 به . ويقول الثعالبي : « وكان الشعر أقلّ خلاله ، لعظم قدره وارتفاع حاله » .  
 وابن الجوزي أحسن رأيا فيه ، فهو يقول<sup>(٤)</sup> : « وكان يقول الشعر ويحيد نظمه » ،  
 وكذلك من قبله الخطيب في تاريخ بغداد يقول المقالة السالفة .  
 وقد كان ابن جنى — لما أسلفت — مُقلِّداً من الشعر ، غير مشهور به .  
 ويقول الباخري في الدمية : « وما كنت أعلم أنه ينظم القريض ، ويسبغ ذلك  
 الجريض ، حتى قرأت له مرثية في المتنبي ... »  
 على أنه قد يقع له من الشعر ما يأخذ بالقلوب ، ويأسر الألباب .  
 وشعره فيما يمسّه من فقد حبيب أو غزل فيه ، أو فخر وبأو بعلمه ومآثره .  
 ولا نرى له شعرا في مدح ملك إلا لما .  
 ومن شعره مرثيته في المتنبي التي نوه بها الباخري . وفيها يقول :  
 ١٥ غاض القريض وأودت نضرة الأدب      وصوّحت بعدرى دوحة الكتب  
 سُلِّيت ثوب بهاء كنت تلبسه      كما تُحطِّف بالخطية السُّلب
- 
- (١) تاريخ الكامل في حوادث سنة ٣٩٣ . (٢) كتاب الإكمال في رفع الارياب عن المختلف  
 والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب . (٣) البيهية ٧٧/١ من طبعة الشام .  
 (٤) المنتظم ٢٢٠/٧ .
- ٢٠

ما زلت تصحب في الجُلِّ إذا آنسعت  
وقد حلبت - لعمري - الدهر أشطره  
من للهواجل يُحيي ميت أرسها  
قباءً خوصاء مجود علائها  
وترى من هذا ميله للغريب .

وله في الغزل :

غزال غير وحشيّ      حكى الوحشيّ مقلته  
رآه الورد يمين الور      د فاستكساه حُلته  
وشمّ بأنفهِ الرجا      ن فاستهداه زهرته  
وذاقت ريحَه الصها      ء فاختاسته نكهته

وهو شعري سيل من الرقة ، كما ترى .

وله في الغزل أيضا :

تجيب أو تدرّع أو تقبّا      فلا والله لا أزداد حبا  
أخذت ببعض حبك كلّ قلبي      فإن رمت المزيد فهات قلبي

تجيب أى البس الجبة ، وتدرّع : البس المدرعة - وهى ثوب من صوف - ،  
وتقبّا أى ألبس القباء . ويقع هذان البيتان في كثير من الكتب محذوفين .

وله في الحنين إلى الشباب وبكاء عهده الناضر :

رأيت محاسن ضحك الربيع      مع طال عليها بكاء السحاب

وقد ضحك الشيب في لَمَني فليم لا أبكي ربيع الشباب

أشرب في الكأس! كلاً وحاشا لأبصره في صفاء الشراب

ترى في هذا معنى بديعا، فهو يتجنب الشرب في الكأس خشية أن يرى في صفائها شبيهه، فتناله الحسرة ويأخذه الجزع .

وله قصيدة طويلة يفخر فيها، مطلعها :

وحلو شمائل الأدب منيف مراتب الحسب

أنى نخر مفاخره عقائل عقلة الأدب

له كلف بما كلفت به العلماء ملعرب

ويمضي هكذا طويلا في الحديث عن نفسه . ومن هذه القصيدة ما أورده في صدر هذه المقدمة من شعره الذي يعتز فيه إلى الروم .

وقد أورد له الثعالبي في اليتيمة :

أيا دارهم ما أنت أنت مذ انتووا ولا أنا مذ سار الركاب أنا أنا

وجنود المنى ألا يكثر بالمنى ونيل الغنى ألا يكثر بالغنى

ومن كان في الدنيا أشد تصورا تجده عن الدنيا أشد تصونا

ومما أذكره في هذا الموطن أن صاحب تاريخ الموصل أورد من شعره :

شواهدى عيناي إلى بها بكيت حتى ذهبت واحدة

وأعجب الأشياء أن التي قد بقيت في صحبتي زاهدة

وهذا شعر لأبي الحسن علي بن منصور أورده له ابن خلكان في ترجمة ابن جني في صدد الكلام على شعره الذي يذكر فيه عوره، على ما سلف .

## مكانه في الرواية

يكثر ابن جنى من الرواية عن غيره . فهو ينقل عن سيبويه وعن أستاذه أبي عليّ ، وعن غيرهما من علماء البلدين ، وهو يستشهد بالشعر والقصص ، ويحول في فنون المعرفة ، ويستطرد لما هو بسبيله . وهو يدنو في هذا بعض الشيء من الجاحظ في استطراده وتنويعه ، وخروجه من باب إلى باب ومن فن إلى فن .  
ويبدو أنه قد يعتمد في النقل على حفظه ، فينال نقله بعض التغيير . ومن ذلك أنه أورد في ص ٢٤٩ من الخصال حديثاً عن سيبويه ، يخالف فيه بعض الشيء . وقد نهت على هذا في التعليق على هذا الموطن .

وقد رماه صاحب الخزائن ذات مرة بأنه أدخل في النقل عن أبي عليّ . وذلك في الكلام على الرجز :

باتت تنوش الحوض نوشاً من علّاء نوشاً به تقطع أجواز الفلا

و (علا) في البيت يجوز النحويون فيه أن يكون مبنيّاً ، وأصله : علّواً بالبناء على الضمّ ، كما يقال من قبل ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها بالضمّ وانفتاح ما قبلها ، وأن يكون معرباً ، وأصله : علّو ، كما يقال من قبل ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها بالكسر . وهذان الوجهان ذكرهما أبو عليّ في تذكرته .

وقد عرض لابن جنى أن يتكلم على هذا الرجز ، ويذكر رأى أبي عليّ فيه ، فاقصر على الوجه الأول ، فكان أن قال البغداديّ<sup>(١)</sup> : « وقد أدخل ابن جنى في شرح تصريف المازني في النقل عن أبي عليّ ، فإنه قال : قد كان أبو عليّ يقول

(١) الخزائن ٤ / ٢٦٢ .

في (علا) من هذا الرجز: إن الألف في (علا) منقلبة عن الواو لأنه من علوت ، وإن الكلمة في موضع مبنى ، نحو قبل وبعد ؛ لأنه يريد : نوحا من علاه ، فلما اقتطع المضاف من المضاف إليه وجب بناء الكلمة على الضم ، نحو قبل وبعد . فلما وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفا . وهذا مذهب حسن . ونصّ أبي على في تذكرته : يجوز أن يكون (علا) مبنياً معرفة ، ويجوز أن يكون معرباً نكرة . فإن كان مبنياً كانت الألف منقلبة عن الواو لتحركها بالضمة . وإن كان معرباً كانت منقلبة عن الواو لتحركها بالجر . »

وعندى أن ما حدث من ابن جنى لا يعدّ إخلالا في النقل ، وإنما هو أن اقتصر على أحد وجهين لأبي على في الرجز . ويكثر من ابن جنى ألا يستوعب ما يقال في الأمر يعرض له . وهذه خُطّة دبرها واعتمدها .

١٠

ويقول في ص ١٣ من الخصاص ، وقد أورد الشطر :

\* عليها الشيخ كالأسد الكلم \*

: « ويجوز الكلم بالجر والرفع » . ولو كان ذا كرا للقصيدة التي فيها هذا الشطر ما قال هذا القول . والقصيدة مفضّلية مرفوعة الروى ، وصدر الشطر :

١٥ \* هي الفرس التي كرت عليهم \*

ومطلع القصيدة :

تسائلني بنو جُشَم بن بكر أغراء العارادة أم بهيم

هذا . ولا بن فوزجه موقف مع ابن جنى غير كريم ، يتهمة فيه بالتقول والكذب .

ذلك أن ابن جنى في شرحه لديوان المتنبي ذكر أنه سأل أبا الطيّب عن قوله :

٢٠ أمط عنك تشبيهي بما وكأنه فما أحد فوق وما أحد مثلي

ماذا يريد بقوله : ( بما وكأنه ) ، فقال له الشاعر : إن ( ما ) سبب التشبيه ؛  
لأن القائل إذا قال لآخر : بم تشبه هذا ؟ قال له المجيب : كأنه الأسد ، وكأنه  
الأرقم . بجاء ابن فورجه في كتابه " الفتح على أبي الفتح " وهزىء بهذا التفسير ،  
وساق حكاية للبرد وأبي حنيفة الدينوري في مجلس بعض الأمراء ، سئل المبرد فيه  
عن كلمة من اللغة يجهلها ، فاخترع لها تفسيراً ، وأرتجل شاهداً لوقته على ما يقول ،  
خشية أن يتهم بالجهل في مجلس أمير لم يكن قد رآه وإنما سمع به ، فودّ عليه  
أبو حنيفة وكشف عن أمره ، ثم قال ابن فورجه : « وأنا أحلف بالله العليّ إن  
كان أبو الطيب قطّ سئل عن هذا البيت فأجاب هذا الجواب الذي حكاه ابن جني  
وإن كان إلا متريداً مبطلاً فيما يدعيه — عفا الله عنه وغفر له — ، فالجهل  
والإقوار به أحسن من هذا » <sup>(٢)</sup> ومن الجليّ أن هذا إسراف في الإنكار على أبي الفتح  
بغير سند إلا استبعاد المعنى الذي فسّر به البيت ، وهو احتجاج واه لا يقوم على  
التمحيص والنقد . ولقد عاشر ابن جني أبا الطيب دهرًا طويلاً ، وعنى بشرح  
الديوان ، وكان يسأل صاحبه عن معانيه ، فإن كان في التفسير ضعف عند ابن فورجه  
فليس من البعيد أن يقع فيه أبو الطيب ، وإنما يردّ ما يروى عن أبي الطيب بأن  
ينكر أبو الطيب الرواية وينقل منها . ومن المقرر عندهم أن من حفظ حجة على من  
لم يحفظ . وإنما حمل ابن فورجه على أن يسئ القول في أبي الفتح بحجاب المعاصرة  
والمنافسة ، وذلك حجاب كثيف يستراحستات ، ويبرز السيئات

(١) انظر شرح الراحدي للديوان ٢٣٠ .

(٢) انظر ترجمة أبي حنيفة الدينوري في معجم الأدباء ٣ / ٣١ وما بعدها .



## خطه

كان لابن جني طريقة في الخط معروفة . ويقول ياقوت في علي بن زيد القاشاني  
أحد أصحاب ابن جني : « وهو صاحب الخط الكثير الضبط المعقد ، سلك فيه  
طريقة شيخه أبي الفتح » .

- (٢) ويبدو أنه كتب بخطه كثيرا من كتب الأدب ودواوين اللغة . وفي ترجمة  
ابن البواب أنه كتب كتاب من نسب من الشعراء إلى أمه لابن الأعرابي ، وقال  
في ختامه : « نقلته من نسخة وجدت عليها بخط شيخنا أبي الفتح عثمان بن جني  
— أيداه الله — : بلغ عثمان بن جني نسخا من أوله وعرضا » .  
ويتصل بهذا أنه عني بأن يُحسن أولاده الخط ، كما سُمِرَ بك في المبحث التالي .  
ولم نقف على شيء من خطه فتبينه .

١٠

## أسرته

كل ما يعرف عن أسرة ابن جني أنه كان له من الولد ثلاثة : علي وعال  
وعلاء . ويقول فيهم ياقوت : « وكلهم أدباء فضلاء ، قد خَرَجَهم والدهم ، وحسن  
خطوطهم ، فهم معدودون في الصحيحين الضبط ، وحسن الخط » .

- ١٥ ولم أر ذكرًا في كتب الطبقات والأدب لغير عال ؛ فهو له ترجمة في معجم  
الأدباء ، يقول فيه : « أبو سعد البغدادي » . كان نحوياً أدبياً حسن الخط ، أخذ  
عن أبي الفتح بن جني ، والوزير عيسى بن علي » وذكر أنه مات سنة سبع أو ثمان  
ونحسين وأربعمائة .

(١) معجم الأدباء ١٣ / ٢١٩ .

(٢) معجم الأدباء ١٥ / ١٣٠ .

٢٠

ونرى أبا زكريا الخطيب التبريزي يروي عن عال هذا في غير موطن .  
وفي شرح أدب الكاتب للجواليقي : « قرأت على أبي زكريا عن عال بن عثمان بن جني  
عن أبيه قال : اللام في قولهم : الآن حدّ الزمانين غير اللام في قوله تعالى : قالوا  
الآن جئت بالحق ... » وهذا البحث في الخصائص ، في « باب آستغناء العرب  
عن الكلام بما يجوز في القياس » .

ويقول الجواليقي أيضا في المعرب : « أخبرني أبو زكريا عن عال بن عثمان  
ابن جني عن أبيه قال : السوذانيق ، والسوذانيق ، والسوذانيق ، والسوذانيق بالشين  
معجمة » .

وقد أخذ عن عال أيضا ابن ماكولا . ويقول في كتابه « الإكمال في رفع  
الارتباب » في كلامه على ابن جني : « وابنه أبو سعد عال بن عثمان بن جني  
أدركته بصيّداء ، وسمعت منه . وكان قد سمع مسند أبي يعلى الموصلي من المرجي ،  
وسمع ببغداد من عيسى بن علي » .

ويبدو من هذا أن عاليا كان من محدّثين .  
وقد بان من هذا أن لم يكن من أولاده من اسمه الفتح ، وأن كنيته بأبي الفتح  
كما قال الشاعر :  
\* لها كنية عمرو وليس لها عمرو \*

من عاصريهم من ذوى السلطان  
كان عصر ابن جني عصر ضعيف الدولة العباسية . فالخلفاء مغلوبون على  
أمرهم ، والأمر لغيرهم ، وولاة الأقاليم وعمالهم مستبدون بمعظمها . فصر في أيدي  
(١) ص ٤٠ .

الإخشيديين ثم في أيدي الفاطميين، وولايات فارس يتداولها المتغلبون، والموصل بين الحمدانيين وآل بويه، وحلب، وبلاد كثيرة تحت أيدي الحمدانيين. وبغداد تحت سلطان آل بويه منذ سنة ٣٣٤. ولقد تعرض هؤلاء للخلفاء بالخلع والإذلال ولم يكن للخليفة معهم إلا الاسم. وكانوا يفرضون لفقة الخليفة قدراً من المال هو حظّه من السلطان، حتى إنه في سنة ٣٣٦ قطع معز الدولة عن الخليفة ألفي الدرهم<sup>(١)</sup> التي كان خصصها كل يوم لنفقته، وعوّضه عنها ضياعاً من البصرة وغيرها.

وقد اتصل ابن جني منذ سنة ٣٤١ بسيف الدولة بن حمدان في حلب، واجتمع في حضرته بالمتنبي كما أسلفت. وقد كانت حضرة سيف الدولة مجعاً للشعراء والأدباء، كما هو معروف، وكانت وفاته سنة ٣٥٦.

١. وتوثقت صلاته بآل بويه في شيراز وفي بغداد. ويبدو أن ذلك كان بتزريب شيخه أبي عليّ الفارسيّ إياه لديهم، وكان أبو عليّ أثيراً عندهم، مكيّنا لديهم. وكان عضد الدولة يذكر أنه غلام أبي عليّ في النحو، وقد وجد في تذكرة له: إذا فرغنا من كتاب أبي عليّ النحو تصدّقتُ بخمسين ألف دينار، ولما تزوج الخليفة الطائع في سنة ٣٦٩ بنت عضد الدولة الكبرى كان الوكيل عن عضد الدولة في العقد أبو عليّ الفارسيّ.

١٥. ويظهر أن سائر أصحاب أبي عليّ كانوا مقربين عند آل بويه بقرب أساذهم<sup>(٢)</sup>. فالربيعيّ — وهو من جلة أصحاب الفارسيّ — يقول في قصة له: «استدعاني عضد الدولة، وبين يديه الحامسة، فوضع يده على باب الأضياف» ثم يقول:

(١) المتظم ٣٥٧/٦ (٢) المتظم ١١٥/٧ (٣) المتظم ١٠١/٧

(٤) معجم الأدباء على بن عيسى الربيعي.

« فوجئت بين يديه وأنا أقف وهو ينظر إلى . وكان من عادتنا أنه ما دام ينظر إلى أحدنا لم يزل واقفا بين يديه حتى يردّ طرفه » .

ويذكر بعضُ كُتّاب ترجمة ابن جني من باحثي عصرنا<sup>(١)</sup> « أنه كان يشغل مركز كاتب الإنشاء عند عضد الدولة ، وعند خلفه » وقد نسب هذا الخبر إلى ياقوت .

وظاهر أنه يريد كتابه معجم الأدباء . ولا أجد هذا الخبر في الكتاب . ويبدو لي أن منشأ هذا الوهم القصة التي حكّاها ياقوت في ترجمة ابن جني ، وهي هذه :

« وحدثت غرس النعمة أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسن ، قال : حدثني أبي ، قال : كان من كتاب الإنشاء في أيام عضد الدولة ، وبعدها في أيام صمصام الدولة

ابنه كاتب يعرف بأبي الحسين القميّ . قال : وشاهدته في ديوان الإنشاء يكتب بين يدي جدّي أبي إسحق لما ولاه صمصام الدولة . فانفق أنه حضر يوما عند جدّي

أبي إسحق أبو الفتح عثمان بن جني النحوي في الديوان ... » وكأن هذا الذي ذكر الحكم السابق عن ابن جني في عمله في ديوان الإنشاء نظر صدر الحديث : « كان

من كتاب الإنشاء في أيام عضد الدولة وبعدها أيام صمصام الدولة ابنه » بفعل هذا الحديث عن ابن جني ، وإنما الحديث عن قوله بعد : « كاتب يعرف

بأبي الحسين القميّ » ولا يعرف عن ابن جني هذا العمل . وإنما كان يشغل بالتعليم والتدريس . ويقول الخطيب في تاريخ بغداد : « سكن<sup>(٢)</sup> ابن جني بغداد ، ودرس

بها العلم إلى أن مات » .

على أن القفطى يقول : « وخدم أبو الفتح عثمان بن جني بيت آل بويه في عهد عضد الدولة ، وولده صمصام الدولة ، وولده شرف الدولة ، وولده بهاء الدولة الذي

(١) تاريخ الموصل ٢/ ٦٣ . (٢) ج ١١ ص ٣١٢

مات في عهده : ، وكان ملازمهم في دورهم « وظاهر أن خدمته لهم قد فسرهما في قوله : « وكان ملازمهم في دورهم » فهو إنما كان مقرباً عندهم يأنسون إليه ويتال من برهم والطفاهم ، ولا يراى أنه يلى لهم عملا من أعمال الديوان .

### نهاية

- ه بلغ ابن جنى المنهل الذى يردده كل من على ظهرها، وألقى عصا التسيار في هذه الحياة في يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة<sup>(١)</sup> . ويؤكد الرواة يجمعون على سنة وفاته، إلا ما كان من ابن الأثير في تاريخه، فهو يضع وفاته سنة ٣٩٣، وتبعه على هذا أبو الفداء في المختصر . ويبدو أن وفاته كانت ليلا أى ليلة الجمعة، ففى فهرست ابن النديم : « توفى ليلة الجمعة من صفر » وفي ديوان الشريف الرضى عند إيراد مرثيته في ابن جنى : « وتوفى ببغداد ليلة الجمعة » .  
١٠ وفي هذا الديوان أيضا في الموطن السابق : « وتولى الصلاة عليه الشريف الرضى » وكان بينهما صداقة وكيدة » .

- وقد كانت وفاته ببغداد ، حيث استقر في آخر أيامه . ودفن في مقابرها، ولا أدري في أيها دفن ، ودفن أبو على أستاذة في الشؤونية ، فهل دفن فيها بجوار شيخه .  
١٥

وقد رثاه الشريف الرضى بقصيدة عامرة عدتها تسعة وخمسون بيتا ، مثبتة في ديوانه ، يقول في أولها :

ألا يا قوم للخطوب الطوارق ! وللعظم يُرمى كل يوم بعارق !<sup>(٢)</sup>

- (١) يوافق ١٥ من يناير سنة ١٠٠٢ م . (٢) يقال : عرق العظم : أخذ ما عليه من اللحم .  
٢٠ يريد نزول الحوادث بالمرء ، فيجردنه من الأغلاق النفيسة . ن حميم ومال .

(١)  
والدهر يُعْرِى جَانِبِي مِنْ أَقَارِبِي      وَيَقْطَعُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْأَصْدَاقِ !  
وَلِلنَّفْسِ قَدْ طَارَتْ شَعَاعًا مِنْ الْجَوِي      لَفَقَدَ الصَّفَايَا وَأَنْقَطَاعَ الْعَلَاثِقِ  
لَهَا كُلُّ يَوْمٍ مَوْقِفٌ مِنْ مَوْدَعٍ      وَمُلْتَفَتٌْ فِي عُمُقٍ مَاضٍ مَفَارِقِ  
نَجْمٍ مِنَ الْإِخْوَانِ يَرْمِي بِهَا الرَّدَى      مَفَارِبَهَا فَوَتْ الْعَيُونَ الرِّوَامِقِ  
وَيَقُولُ بَعْدَ تَوْجَعٍ كَثِيرٍ :

لَيْتَكَ أَبَا الْفَتْحِ الْعَيُوثُ بِدَمْعِهَا      وَالسُّنَنُا مِنْ بَعْدِهَا بِالْمَنَاطِقِ  
إِذَا هَبَّ مِنْ تِلْكَ الْغَلِيلِ بِدَامِعٍ      تَسْرِعُ مِنْ هَذِي الْغَرَامُ بِنَاطِقِ  
شَقِيقِ إِذَا التَّائِثُ الشَّقِيقُ وَأَعْرَضَتْ      خَلَائِقُ قَوْمِي جَانِبًا عَنْ خَلَائِقِ

### كُتُبُهُ

- ١٠      لَقَدْ خَلَّفَ كُتُبًا حَسَنًا تَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِ الْجَمِّ وَعِلْمِهِ الْغَزِيرِ . وَقَدْ تَخَيَّرَ لَهَا أَسْمَاءَ حَسَنًا كَذَلِكَ ، حَتَّى لِيَقَالَ إِنْ الشَّيْخَ أَبَا إِسْحَقَ الشِّيرَازِيَّ - الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٦ هـ وَأَسْتَاذَ الْمَدْرَسَةِ النَّظَامِيَّةِ قَدْ سَمِيَ بَعْضُ كُتُبِهِ بِأَسْمَاءِ كُتُبِ لَأَبْنِ جَنِّي . وَذَلِكَ أَنَّ لَأَبِي إِسْحَقَ الْمَهْدَبِ وَالتَّنْبِيهِ فِي الْفَقْهِ (فَقْهُ الشَّافِعِيَّةِ) ، وَاللَّعْ وَالتَّبَصُّرَةِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ . وَهَذِهِ أَسْمَاءُ لِكُتُبِ لَأَبْنِ جَنِّي ، كَمَا سَيَأْتِي لِإِرَادِهِ .
- ١٥      وَلَقَدْ كُتِبَ ابْنُ جَنِّي إِجَازَةً بِكُتُبِهِ لِبَعْضِ الْآخِذِينَ عَنْهُ فِي سَنَةِ ٣٨٤ هـ ، أَيْ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَوْثَمَانِي سَنَوَاتٍ . وَذَكَرَ فِيهَا مَا يَأْتِي :

- (١) الْأَصْدَاقُ جَمْعُ الصَّدِيقِ ، وَهَذَا جَمْعُ سَمَاعِي . وَكَانَ جَمْعُ أَصْدَقٍ فِي مَعْنَى صَدِيقٍ .  
(٢) انْظُرْ ابْنَ خَلِّكَانَ فِي تَرْجُمَةِ أَبِي الْفَتْحِ .  
(٣) أَتْبَهَتْهَا يَأْفُوتُ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ .

( ١ ) "الخصائص" . وسأفرد لها بحثاً عقب هذا المقال .

( ٢ ) "التمام" . وهو تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهذليين . ويبلغ

— على حسب ما يذكر المؤلف أن حجمه خمسمائة ورقة — نحو نصف

الخصائص . وشرح السكري المتوفى سنة ٢٧٥ طبع في أوربة . وجاء ذكر

هذا الكتاب بعنوان « كتابنا في شعر هذيل » في الخصائص ١/١٢٤ ،

وبعنوان « كتابي في ديوان هذيل » فيها ١/١٥١ . وجاء ذكره بعنوان

« التمام » في الخزائن ٣/١٥٣ . ولم أقف عليه في كشف الظنون . ولا

يعلم له وجود في مكتبات العالم .

( ٣ ) "سر الصناعة" . وهذا الكتاب نسخه الخطية كثيرة . ويقوم بعض

الأساتذة بتحقيقه وتهيئته للطبع . وقد أورده صاحب كشف الظنون ،

وذكر أن عليه حاشية لأبي العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف

بابن الحاج المتوفى سنة ٦٤٧ .

( ٤ ) "تفسير تصريف المازني" . ويسمى « المنصف » في الخزائن ١/٥٥٥

« قال ابن جني في المنصف ، وهو شرح تصريف المازني » وقد عرض

لهذا الكتاب صاحب كشف الظنون تحت اسم « تصريف المازني » فقد

قال : « وشرحه أبو الفتح عثمان بن جني » وقد يحرف « المنصف » إلى

المنصف ، أو المصنف . وقد يظن أنه كتاب آخر غير شرح تصريف

المازني . والمنصف — كسر الصناعة — كثير النسخ المخطوطة ، ويعمل

بعض الفضلاء على طبعه .

( ٥ ) ”شرح مستغلق أبيات الحماسة، وأشتقاق أسماء شعرائها“ . يبدو أن هذا كان كتابا واحدا ، ثم جعله بعد كتابين : الأول التنبيه على مشكل أبيات الحماسة . والآخر المبهج في أسماء شعراء الحماسة . والأول يوحد منه نسخ خطية . وجاء ذكره في الخزانة ١/ ٢٩ ، ٩٧ باسم « إعراب الحماسة » . وقد طبع المبهج . ونقل عنه في الخزانة ٢/ ٢٦٤ .

( ٦ ) ”شرح المقصور والمدود لابن السكيت“ . ولم أقف على شيء يتعلق به .

( ٧ ) ”تعاقب العربية“ . يقول السيوطي في الأشباه والنظائر النحوية ١/ ١٣٢ « وقد ألف ابن جني كتاب التعاقب في أقسام البدل والمبدل منه ، والعوض والمعوّض منه . وقال في أوله : اعلم أن كل واحد من ضربى التعاقب — وهما البدل والعوّض — قد يقع في الاستعمال موقع صاحبه . وربما امتاز أحدهما بالموضع دون رسيّله ، إلا أن البدل أعم استعمالا من العوض » وجاء ذكره في الخصائص ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٦ وفي الخزانة ٧/ ٢٠١ وأورده في كشف الظنون .

( ٨ ) ”تفسير ديوان المتنبي الكبير“ . ويسمى القسّر . ويذكر المؤلف أنه ألف ورقة ونيف ، فهو أكبر من الخصائص . ويذكر صاحب كشف الظنون أنه في ثلاث مجلدات . ويذكر بركلمان أنه يوجد الثانى منه في الإسكريال ، وأنه يوجد منه نسخة في المتحف الأسبوى في بطرسبرج . ولأبى سهل محمد بن الحسن الزوزنى استدراك على هذا الكتاب باسم : « قسّر القسّر » السابق ذكره .



(٩) "تفسير معاني ديوان المتنبي" . وهو شرح ديوان المتنبي الصغير . ويوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب .

(١٠) "اللمع في العربية" . يقول عنه في كشف الظنون : « جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي » منه نسخ خطيه بدار الكتب وهذا الكتاب عليه شروح كثيرة . يوجد معظمها في المكتبات مخطوطا .

(١١) "كتاب مختصر التصريف" . ويبدو أنه هو المعروف بالتصريف الملوكي ، وقد طبع . وعليه شرح لابن يعين . ويوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب .

(١٢) "كتاب مختصر العروض والقوافي" . ذكر بركلمان كتابين : الأول مختصر العروض ، ويقول : إنه يوجد في مكتبة برلين وفي المتحف البريطاني ، وفي ليدن ، والثاني مختصر القوافي ، وقال : إنه في الإسكريال . وكأنهما الكتاب السابق جُعلا كتابين فيما بعد .

(١٣) "كتاب الألفاظ المهموزة" . ذكر بركلمان من كتبه « ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ، وعقود الحمز وخواص أمثلة الفعل ، وقال إن هذين الكتابين طبعوا مع المقتضب .

(١٤) "كتاب المقتضب" . وهو في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي . وقد طبع هذا الكتاب في ليزنج وفي القاهرة مع الكتابين السابقين .

(١٥) "تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب" . ويذكر ابن جني في إجازته أنه لم يكن آتية .

(١٦) "كتاب تأبيد نذكرة أبي علي" . ويبدو أنه فقد فلا أثر له .

(١٧) "المحاسن في العربية" . يذكر المؤلف حين كتب الإجازة أنه فقد منه ،

وأن الحوادث أزلت يده عنه . وقد أورده في كشف الظنون .

(١٨) "النوادر المتعة" . يذكر المؤلف في إجازته أنه فقد منه أيضا . وقد

جاء ذكره في الخصائص ٣٨٢/١ .

(١٩) "الخطاريات" . ويذكر المؤلف هكذا : « ما أحضرني الخطر من

المسائل المشورة ، مما أملتته أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي ، وغير

ذلك مما هذه حاله وصورته » وقد نقل عنه في الخزانة ٤٧٠/٢ ، ١٠/٤ .

وورد في كشف الظنون تحت اسم « الخطاريات » .

وهذه هي الكتب التي وردت في الإجازة . وأورد ياقوت كتباً أخرى

ويبدو أنه ألفها بعد الإجازة . وهاكها .

(٢٠) "كتاب المحتسب في شرح شواذ القراءات" . ومنه مخطوطات كثيرة

في مكتبات العالم .

(٢١) "تفسير أرجوزة أبي نواس" . ويبدو أنها أرجوزته في الطرد .

(٢٢) "تفسير العلويات" . ويقول ياقوت : « وهي أربع قصائد للشريف

الرضي ، كل واحدة في مجلد . وهي قصيدة رثى بها أبا طاهر إبراهيم

ابن ناصر الدولة أولها :

ألقى الرماح ربيعة بن نزار أودى الردى بقريعك المغوار

ومنها قصيدته التي رثى بها صاحب بن عبّاد ، وأولها :

أكذا المنون تقطر الأبطالا ! أكذا الزمان يضعضع الأجبالا !

وقصيدته التي رثى بها الصابى أولها :

أعلمت من حملوا على الأعواد ! أرأيت كيف خبا زناد الوادى !

ولا يذكر ياقوت القصيدة الرابعة . وفى فهرست ابن النديم ١٢٨ : « كتاب

تفسير المرائى الثلاث ، والقصيدة الرائية لأشرف الرضى » ويبدو أن المرائى

الثلاث هى ما ذكر ياقوت فيما سلف ، وأما الرائية فيبقى البحث عنها .

(٢٣) « كتاب البشرى والظفر » . يقول ياقوت : « صنعه لعضد الدولة -

ومقداره خمسون ورقة - فى تفسير بيت من شعر عضد الدولة :

أهلا وسهلا بذى البشرى ونوبتها وبأشمال سرايانا على الظفر

(٢٤) « رسالة فى مد الأصوات ومقادير المدات » . يقول ياقوت : « كتبها

١٠ إلى أبى إسحق إبراهيم بن أحمد الطبرى » ، مقدارها ست عشرة ورقة ، بخط

ولده عال .

(٢٥) « كتاب المذكر والمؤنث » . يذكر بركلان أنه نشر فى مجلة الشرق الأوسط

ج ٨ ص ١٩٣ - ٢٠٢ . وهذا غير الكتاب السالف الذكر : « تفسير

المذكر والمؤنث ليعقوب » .

١٥ (٢٦) « كتاب المنتصف » . ويبدو أن هذا تحريف عن « المنتصف » وهو

شرح نصريف المازنى كما سبق الكلام عليه : وقد وقع فى هذا الخطأ

- فيما أحسب - صاحب كشف الظنون ، وهو عند ابن خلكان :

« المصنف » .

(٢٧) « كتاب مقدمات أبواب التصريف » . والراجح أن هذا هو مختصر

٢٠ التصريف الذى سبق الكلام عليه واستظهار أنه التصريف الملوئى .

(٢٨) ” كتاب النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئه “ . وابن وكيع هو

أبو محمد الحسن بن عليّ التّيسّيّ الشاعر المشهور . ذكره ابن خالكان ،  
وذكر أن له كتاباً بين فيه لسرقات المتنبي ، سماء المنصف . ويبدو أن كتاب  
النقض لابن جني في نقد كتاب السرقات هذا .

(٢٩) ” المغرب في شرح القوافي “ . وقد يصحّف في بعض المواطن بالمغرب .

وهو تفسير قوافي أبي الحسن الأخفش . وجاء ذكره في الخصائص ٨٤/١ ،  
وكذا في « باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات  
والسكون » ، وفي الخزائن ٣٣١/٢ ، وفي المخصص ١٣/١ .

(٣٠) ” كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام “ .

(٣١) ” كتاب الوقف والابتداء “ . ويبدو أنه في أحكام الوقف والابتداء

النحوية ، وليس في أحوال الوقف والابتداء القرآنية . كما يشتمل فيه هذان  
الاسمان ، كالوقف والابتداء لابن الأنباري وغيره .

(٣٢) ” كتاب المعاني المحرّرة “ .

(٣٣) ” كتاب الفرق “ .

(٣٤) ” كتاب الفائق “ .

(٣٥) ” كتاب الخطيب “ . ويبدو أنه جعله للخطب المنبرية وغيرها . وقد أورد

ياقوت في ترجمته خطبة نكاح .

(٣٦) ” كتاب الأراجيز “ .

(٣٧) ” كتاب ذي القد “ . ورد ذكره في الخزائن ١٢٩ / ٢ ، وفي هامشها :

» جمعه من كلام شيخه أبي عليّ الفارسيّ . من هامش الأصل « . ويبدو

أن (ذا) في (ذى القد) بمعنى صاحب فمن ثم جاءت الياء في عنوان الكتاب لوقوعها مجرورة . ويؤيد هذا ما جاء في شرح شواهد الشافية للبغدادى ١٠٣ « وقال السيوطى في شرح أبيات المغنى : ونقل ابن جنى - فى ذى القد عن أبى على ... » ويعارض هذا ما جاء فى مقدمة الإتقان فى عد الكتب التى اعتمد عليها : « وذا القد » وهو مرفوع فى كلامه . وكذلك فى الخزنة فى الموطن السابق : « وهذا البيت نسبته ابن جنى فى كتاب ذى القد لبعض العرب » ومقتضى هذا أن ( ذا ) اسم إشارة . وفى التصريح شرح التوضيح فى مبحث ألف التانيث : « وحكى - بالحاء المهملة - لدويبة . قال أبو على الفارسي : هى مقصورة . حكاها عنه ابن جنى فى القد » .

١٠ (٣٨) "شرح الفصيح" ، والفصيح لشعلب . وذكر فى كشف الظنون تحت اسم : « الفصيح » من شروحه شرح ابن جنى .

(٣٩) "كتاب شرح الكافى فى القوافى" ، فى كشف الظنون : « كافى فى شرح القوافى للأخفش لابن جنى » ويبدو أنه شرح آخر غير المعرب الذى سبق الكلام عليه .

١٥ ومما لم يذكره ياقوت ما يلى :

(٤٠) "التلقين فى النحو" ، ذكره الخطيب البغدادى فى تاريخ بغداد ٣١١/١١ ، وابن خلكان .

(٤١) "التذكرة الأصهبانية" ذكره ابن خلكان .

(٤٢) "التهذيب" ، وهو تهذيب تذكرة أبى على . عن ابن خلكان .

- (٤٣) ”المهذب“ . ذكره ابن خلكان .
- (٤٤) ”التبصرة“ . ذكره ابن خلكان .
- (٤٥) ”كتاب الزجر“ . يقول في الخصائص في آخر « باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » : « وقد كنت حضرتني وقتا فيه تشطه ، فكثبت تفسير كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزجر » .
- (٤٦) ”مسألان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني“ . ذكره بركلان ، وقال : إنه يوجد في الفاتيكان .
- (٤٧) ”علل التثنية“ . ذكره بركلان ، وقال : إنه يوجد في ليدن .
- (٤٨) ”المسائل الواسطية“ . في ياقوت في ترجمة علي بن عيسى الربعي : « حكي أبو غالب بن بشران النحوي الواسطي قال : ورد أبو الفتح بن جني عثمان إلى واسط . ونزل في دار الشريف أبي علي الجواني نقيب العلويين ، وكنا نتردد إليه ونسأله ، ويملي علينا مسائل مماها الواسطية. » .
- (٤٩) ”كتاب شرح الإبدال ليعقوب“ . يقول في الخصائص في « باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » : « ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبدال » . وفي ختام سرد كتب ابن جني أذكر أن بعض الكتّابين لحياته ذكر له كتاب مفردات القراء السبعة . وهذا الكتاب ليس لابن جني ، وإنما هو لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني . وقد جاء الاشتباه من توافقهما في الامم « عثمان » .

## الخصائص

- يقدم ابن جنّي الخصائص إلى بهاء الدولة الذي تولى الملك في بغداد مع الخضوع للخليفة العباسي سنة ٣٧٩ إلى سنة ٤٠٣ هـ . وذلك إذ يقول في ديباجة الكتاب : « هذا — أطل الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد بهاء الدولة وضيء الملة ، وغيث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأيده وسموه ، وكبت شائنه وعدوه — كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ... »
- ويبين من هذا أنه ألف الخصائص بعد أستاذه أبي علي ، الذي كانت وفاته سنة ٣٧٧ ، وتراه يقول في الخصائص في مبحث الاشتقاق الأكبر : « غير أن أبا علي — رحمه الله — كان يستعين به ... »
- ١٠ . وهو يذكر شرح تصريف المازني في الخصائص ١ / ٣٦٩ . وعلى هذا فهذا الكتاب سابق في التأليف على الخصائص .
- ويذكر أيضا سر الصناعة في الخصائص ، في « باب في العربيّ يسمع لغة غيره » وفي « باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » وعلى هذا فقد ألف الخصائص بعد سر الصناعة . ولكنه في سر الصناعة في المقدمة في الكلام على مرتبة الحركة من الحرف يقول : « وقد ذكرنا في كتاب الخصائص فيما بعد فساد هذا القول من أبي علي رضي الله عنه » ومقتضى هذا تقدم الخصائص على سر الصناعة . والذي يبدو لتفسير هذا التذافع أنه ألف الكتابين ووضع نظامهما أولا في وقت مبكر ، ثم كان يريد فيهما ، فقد يلحق بأحد الكتابين شيئا ، ثم يحيل في الآخر عليه .
- وقد اختصر الخصائص ابن الحاج الأندلسي أحمد بن محمد الإشبيلي ، كما في البغية ١٥٦ ، وكشف الظنون تحت اسم الخصائص . ويذكر ابن الطيب
- ٢٠ .

في شرحه للاقتراح ٣٥ من النسخة التيمورية أن لابن الحجاج هذا إملأ على  
الخصائص، ومعنى هذا أن له حاشية عليها، فهل هذا غير مختصر الخصائص،  
أم هذا وهم منه . ويذكر صاحب كشف الظنون أن لموفق الدين عبد اللطيف  
ابن يوسف البغدادى حاشية على الخصائص .

### النسخ التي اعتمد عليها في طبع الكتاب

( ١ ) نسخة في مجلدين فيهما نحو نصف الكتاب . ينتهى الجزء الأول بآخر « باب  
في نقض المراتب إذا عرّض هناك عارض » ويتبدى الجزء الثانى بـ « باب من غلبة  
الفروع للأصول » وينتهى بآخر « باب في ورود الوفاق مع وجوب الخلاف » .  
وفي آخر الجزء الأول : « وكتب الحسن بن الفرج بن إبراهيم بمصر في ربيع  
الآخرسنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » وفي آخر الجزء الثانى :  
« وكتب الحسن بن الفرج بن إبراهيم بمصر في شهر جمادى الأول ( كذا )  
سنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وهذه النسخة مضبوطة بالشكل الكامل . وهى أصح النسخ . وقد كانت  
في خزانة المدرسة الحنفية التى أوقفها صرغتمش ، وتعرف بجامع صرغتمش  
بجوار جامع ابن طولون . وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١١٠ نحو .

وقد رمزت لها فى هذه الطبعة بالحرف ١ .

( ٢ ) نسخة فى مجلد واحد فيه أيضا نحو نصف الكتاب وينتهى هذا الجزء بآخر  
« باب فى خلع الأدلة » ولم يذكر فى هذه النسخة تاريخ كتابتها ولا اسم الكاتب .  
وقد كانت فى خزانة كتب جامع محمد بك أبى الذهب . ويغلب فيها الضبط  
وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١٠٩ نحو . ويرمز لها بالحرف ب .



- ( ٣ ) نسخة الشنقيطى . وهى فى مجلدين بخطين مختلفين ، وتكمل فيها الخصائص . وهى خالية من الضبط . والجزء الثانى بخط على بن محمد بن مصطفى الشهير بابن رجب الترجمان الجزائرى المنشأ المسمى الدار ، أتمه كتابة سنة ١٢٩٩ هـ وهذه النسخة تحمل رقم ٥ ش نحو . وقد رمز لها بالحرف شـ
- ( ٤ ) نسخة مصورة عن نسخة كتبها على بنجل منلا حسين سنة ١٣٢٥ هـ وذكر الكاتب أنه نقلها عن نسخة قديمة كتبت بمكة المشرفة سنة ٥٧٩ . وقد رمزت لها بالحرف ج . وهذه النسخة تختلف عن النسخ الأخرى اختلافا كثيرا ، ففيها اختصار وطرح لكثير من الشواهد التى فى غيرها ، فهى نسخة فريدة فى بابها .
- والناظر فى هذه النسخة إذا قرنها بغيرها يتردد بين احتمالين :
- ١٠ الاحتمال الأول أن هذا هو أصل الخصائص ، أى هو النسخة التى كتبها المؤلف فى أول الأمر ، ثم زاد عليها فيما بعد فاستقرت فى النسخ الأخرى . على أن هناك أشياء تصدّ عن هذا الاحتمال .
- ( ١ ) فى " باب فى أن المجاز إذا كثّر لحق بالحقيقة " يقول : فأما قوله
- ١٥ — سبحانه — : وفوق كل ذى علم عليم لحقيقة لا مجاز . وذلك أنه — سبحانه — ليس عالما بعلم ، فهو إذا العليم الذى فوق ذوى العلوم أجمعين ، ولذلك لم يقل : وفوق كل عالم عليم ؛ لأنه — عز اسمه — عالم ، ولا عالم فوقه « وحاصل هذا أن قوله تعالى : وفوق كل ذى علم عليم عند المعتزلة — ومنهم ابن جنى كما سلف لك — لا يدخل فى ( ذى علم ) الله سبحانه وتعالى ؛ فإنه عندهم عالم بذاته ، لا يعلم زائد على ذاته ، كما يقول أهل السنة . وعلى ذلك فالآية على عمومها ليست فى حاجة إلى التخصيص . فأما
- ٢٠

عند أهل السنة فذو العلم يشمل الله سبحانه ، فيجب عندهم تخصيص ذى العلم  
بغير الله سبحانه . فقلوه : وفوق كل ذى علم أى غير الله ، فإن الله سبحانه  
لا عليم فوقه ، والتخصيص والتقيد ضرب من المجاز . وفى نسخة ح التى  
أتحدث عنها ص ٢١٠ : « ومثله — عندنا — وفوق كل ذى علم عليم ،  
وليس كذلك عند الشيخ » وهذا يقضى بأن الكاتب غير ابن جنى .

( ب ) وفى « باب فى إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد » ص ٢١٣ فى النسخة  
المختصرة : « قال الشيخ : وسألت الشجرى يوما : كيف تجمع المحرّج ... »  
وهو يريد بالشيخ ابن جنى .

( ح ) وفى ص ٢١٦ من النسخة المختصرة : « وكل أفعال جمع إلا ستة عشر اسما .  
وهى ثوب أسمال وأخلاق ، وأرض أحصاب : ذات حصى ، وبلد أمحال :  
حُطّ ، وماء أسدام : متغير من القِدم ، وأحد عشر قد ذكرها إلى ، وهى  
جفنة أكسار ... » .

( د ) وفى ص ١٥٨ « باب فى التطوع بما لا يلزم » : « ذكر فى هذا الباب أشعارا  
التزم قائلوها من الحروف والإعراب ما لا يلزمهم ، وذكر أن ذلك مما يدلّ  
على قوة الشاعر وسعة ما عنده » .

( هـ ) وفى ص ١٦٨ بعد أن ساق كلام ابن جنى : « قلت أنا : وكذلك التنوين  
ثابت فى الوصل ... » فهذا تعقيب على كلام ابن جنى .

( و ) وفى ص ٢٨٦ بعد أن ساق كلاما لابن جنى فى تفسير قوله : ولا تطعم من  
أغفلنا قلبه عن ذكرنا : « قلت : هذا مبنى على أصلهم الفاسد » .

والاحتمال الثانى أن هذه النسخة مختصر الخصائص . ويسوق هذا الاحتمال  
إلى السؤال عن صاحب هذا الاختصار .

فالمعروف أن الذي اختصره هو ابن الحاج أحمد بن محمد الإشبيلي . وهذا كانت وفاته على حسب ما في البغية ١٥٦ سنة ٦٤٧ أو سنة ٦٥١ . وقد سبق أن هذه النسخة نقلت عن نسخة كتبت بمكة سنة ٥٧٩ أى قبل وفاته بنحو ثمان وستين سنة . ويعد مع هذا جدًا أن تكون من اختصاره .

- ٥ وأقرب ما يخطر بالبال أن تكون هذه النسخة أصل الخصائص ، وأن بعض أصحاب المؤلف كتبها عن المؤلف ، فهو لذلك يعبر عنه حيناً بالشيخ يريد شيخه ، ويقول في النص السابق : « وأحد عشر قد ذكرها إلى » ، وقد يعقب عليه فيما يخالفه فيه .

- ( ٤ ) نسخة مصورة عن مخطوطة في القسطنطينية ، وهى في مكتبة جامعة  
١٠ فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٨ ويرمز لها بالحرف د  
( ٥ ) نسخة مصورة أيضا عن مخطوطة في القسطنطينية ، في مكتبة جامعة  
فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٩ ويرمز لها بالحرف هـ  
وهاتان النسختان تكمل فيهما الخصائص .

- وإني لأقدم شكرى لدار الكتب المصرية ، أن وثقت بى ، فندبتنى لهذا العمل  
١٥ وأعانت على إخراج الكتاب فى هذا المظهر الجميل ، وهى أهل لكل ثناء وتحميد .  
ولن أنسى ما حيت فضل الأستاذ الجليل أبى الفضل إبراهيم مدير القسم الأدبى ، فقد كان له القسط الأوفى فى هذا الشأن . كما أجبيل للأديب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم المدير العام للدار رعايته للآداب العربية وتشجيعه لنشر نفائس الكتب وذخائر المحفوظات . والله المسئول أن يتولى عنى جزاءهما ومثوبتهما .

- ٢٠ وإني أختتم هذه المقدمة ، حامداً لله ، ومصلياً ومسالماً على رسوله ، ومحباً به أجمعين

محمد على النجار

٩ من المحرم سنة ١٣٧٢

٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢



# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم . وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين<sup>(١)</sup> .  
وعليه وعليهم السلام أجمعين .

هذا — أطل الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور [المؤيد]<sup>(٢)</sup> ، بهاء الدولة وضياء  
الملة ، وغيث الأئمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأييده وسموه ، وكبت  
شأنه وعدوه — كتاب لم أزل على فارط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظا له ، عاكف  
الفكر عليه ، منجذب الرأي والروية إليه ، وأدّا أن أجده مهما أصله به ، أو خلا  
أرقيقه بعمله ، والوقت يزدد بنواديه ضيقا ، ولا ينهج لي إلى الابتداء طريقا . هذا  
مع إعظامي له ، وإعصامي بالأسباب المتناطة به ، واعتقادي فيه أنه من أشرف  
ما صُف في علم العرب ، وأذهبه في طريق القياس والنظر ، وأعوده عليه بالحيلة  
والصنون ، وأخذ له من حصّة التوقير والأون<sup>(٣)</sup> ، وأجمعه للأدلة<sup>(٤)</sup> على ما أودعته هذه  
اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتيان والصنعة ،

- (١) في ب : « المنتخبين » ، والمنتجب والمنتخب بمعنى واحد .  
(٢) زيادة في ج : (٣) في ج : « موصلا » . (٤) في ج : « أرقبه بعلمه » ،  
أى أقيده . (٥) نوادي الكلام : ما يخرج منه وقتا بعد وقت ، ونوادي الإبل : شواردها ،  
فالمعنى أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها وإيلانها .  
(٦) في المطبوعة ، د : « اعتصامي » . وما أثبتته موافق للأصول الأخرى ، وهو يجانس « إعظامي » .  
(٧) التوقير مصدر وقر الدابة : سكتها ، ويراد به الإراحة ؛ فالمراد حصّة الراحة والتخفيف من حركة  
العدل . والأون : الدعة والسكون ؛ والتوقير هو كذا في ش ، ج ، هـ . وفي أ ، ب « التوقير » . ويعبر  
في هذا المعصر عن هذا المعنى بأرفقات الفراغ .  
(٨) في ج بدل « وأجمعه للأدلة على » : « وأدله على » .

فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرعه وسوقه ، تصف لي ما اشتملت عليه  
مشاعره ، وتجي إلى<sup>(١)</sup> بما خيبت عليه أقرابه وشواكله ، وتريني أن تعريد كل من  
الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميهم طريق الإمام به ، والحوض  
في أدنى أو شاله وخلججه ، فضلا عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كان لامتناع جانبه ،  
وانتشار شعاعه ، وبأدى تهاجر قوانينه وأوضاعه . وذلك أنا لم نر أحدا من علماء  
البلدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما  
كتاب أصول أبي بكر فلم يلمهم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين في أوله ، وقد  
تعلق عليه به . وسنقول في معناه .

على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً ، إذا أنت قرنته  
بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأناه على  
لطيف ما أولأناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى

(١) مضارع وحى ، وهو كآرى . يقال : وحى إليه بكذا : أشار إليه به وأوما . وهو كذلك  
« تحى » في أ ، ب ، ج . وحى ش ، س ، هـ : « تحى » .

(٢) الأقراب جمع قرب كقفل وهي من الفرس خاصرته ، والشواكل واحد لها شاكلة وهي من الفرس  
الجلد بين عرض الخاصرة والثغنة ، وهي الركبة . (٣) التعريد : الهرب والفرار .

(٤) البلدان : البصرة والكوفة .

(٥) هو ابن السراج محمد بن المرسى . كانت وفاته سنة ٣١٦ هـ . وهو المعنى بأبي بكر حيث أطلق .  
وكتاب الأصول له يقول فيه صاحب كشف الظنون : « كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل » .  
وينقل عنه صاحب الخزائن كثيرا .

(٦) هو الأخفش سعيد بن مسعدة مات سنة ٢١٠ هـ . وهو الأخفش الأوسط ، وحيث أطلق  
أبو الحسن في هذا الكتاب فهو الأخفش هذا . ويزعم ابن الطيب في شرح الاقتراح أن هذه الكنية  
خاصة بالأصغر علي بن سليمان ؛ وهو وهم . (٧) سقط في أ لفظ « فيه » .

(٨) تبعت في هذا نسخة ج ، وفي المطبوعة رأ ، ب : « البر » .

(٩) في ج : « البشارة » . والظاهر أن يقرأ بفتح الباء وهي الجمال .

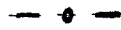
دعا ذلك أقواما نَزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأنرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعِلَّله . وسترى ذلك مشروجا في الفصول بإذن الله تعالى .

[ثم إن بعض من يعتادني، ويُلِّم لقراءة هذا العلم بي، ممن آنس بصحبته لي، وأرتضى حال أخذه عني، سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أمضي الرأي في إنشاء هذا الكتاب، وأوليه طرفا من العناية والانصباب . فجمعت بين ما أعتقد : من وجوب ذلك عليّ، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي . فبدأت به، ووضعت يدي فيه، واستعنت الله على عمله، واستمدته سبحانه من إرشاده وتوفيقه] وهو — عز اسمه — مؤتي ذاك بقدرته، وطوله ومشيئته .

- 
- ١٠ (١) اتبنا في إثبات هذا النص المكثف بالقوسين ما في ج . وليس منه في باقي النسخ إلا النص الآتي . وأما بادي به، ومستعين الله على عمله، ومستمده سبحانه إرشاده وتوفيقه .
- (٢) أي الاجتهاد فيه، من قولهم : انصب البازي على الصيد .
- (٣) الواجب في العربية أن يقال : وما الخ . ولكنه راعى في الجمع معنى الضم .
- (٤) كذا ولو كان «إلى» لكان أوفق بالسجع، ولكن هذا يحتاج إلى تضمين السائل معنى الغالب .







## هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

- [ ولنقدم أمام القول على فرق بينهما ، طرفا من ذكر أحوال تصاريفهما ،  
واشتقاقهما ، مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويعلوه  
إلى ما فوقه . وستراه فتجده طريقا غريبا ، ومسلكا من هذه اللغة الثمينة عجيبا <sup>(٢)</sup> .  
فأقول : إن معنى « رول » أين وجدت ، وكيف وقعت ، من تقدم بعض <sup>(٣)</sup>  
حروفها على بعض ، وتأخره عنه ، إنما هو للخفوف والحركة . وجهات تراكيبها <sup>(٤)</sup>  
الست مستعملة كلها ، لم يهمل شيء منها . وهى : « رول » ، « رول » ،  
« رول » ، « ول » ، « لول » ، « لول » ، « لول » .  
الأصل الأول « رول » وهو القول . وذلك أن الفم واللسان يخفان له ،  
ويقلقان ويمدلان به . وهو بضد السكوت ، الذى هو داعية إلى السكون ؛ ألا  
ترى أن الابتداء لما كان أخذا فى القول ، لم يكن الحرف المبدؤه به إلا متحركا ،  
ولما كان الانتهاء أخذا فى السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنا .  
الأصل الثانى « رول » منه القلْبُ : حمار الوحش ؛ وذلك لخفته وإسراعه ؛  
قال العجاج :

١٥ \* تواضخ التقريب قلوبا مغلجا <sup>(٦)</sup> \*

- (١) فى ش : « الفرق » وهنا نفرا بإضافة فرق إلى « بينهما » والين هنا الوصل والاجتماع ، وهواسم  
ممكّن وقرئ لقد « تقطع بينكم » بالرفع . (٢) سقط ما بين القوسين فى ج .  
(٣) فى ج : « تصرف » . (٤) كذا فى النسخ . والأنسب بالسباق : « الخفوف » .  
وهو من قولهم : خفّ القوم إذا ارتحلوا مسرعين .  
(٥) من قولهم : مذل المريض من باب فرح إذا لم يثقل من الضجر ، ويقال أيضا : مذل : فاق .  
(٦) بعده : \* جابا ترى تليه مسحجا \* وهذا فى وصف أتان الوحش . ونوله تواضخ  
التقريب أى تجتهد مع لفظها فى الجرى ، وأصل المواضعة المبالغة فى الاستقاء بالدلاء ، والمعلج : الشديد  
المدحج أو هو الذى يطرد آتته ، يعنى الفحل . والجأب : الغلظ . والتليل : العنق ، ومسحج أى معضوض من  
طراذه الحجر ، والسحج : القشر . وانظر الأربوزة بتمامها فى ديوان العجاج ص ٩

ومنه قولهم « قلوب البسر والسويق ، فهما مقلوان » وذلك لأن الشء إذا قلى جفّ وخفّ ، وكان أسرع إلى الحركة وألطف ، ومنه قولهم « اقلوليت يارجل » قال :

قد عجبت منى ومن يُعِيلًا      لما رأتني خلقًا مقلولًا  
أى خفيًا للكبر [ و ] طائشًا ؛ [ و ] قال :

وسرّ كعين الرمل عوج إلى الصبا      رواعف بالحادى حور المدامع<sup>(٤)</sup>  
سمعن غناء بعد ما نمن نومة      من الليل فاقولوين فوق المضاجع<sup>(٥)</sup>

أى خففن لذكره وقلقن فزال عنهن نومهن واستنقلحن على الأرض ؛ وبهذا يعلم أن لام اقلوليت واو ، لا ياء . فأما لام اذلوليت فمشكوك فيها .

ومن هذا الأصل أيضا قوله :

\* أقب كقلاء الوليد نحيص<sup>(٦)</sup> \*

فهو مفعال من قلوب بالقلة ، ومذكرها القال ؛ قال الراجز :

\* وأنا فى الضراب قيلان القلة \*

- (١) فى أ : « للكبرة » . وانظر فى هذا الرجز الأعلّم فى ذيل سيبويه ص ٥٩ ج ٢ ، وهو المرزوق .  
(٢) زيادة فى ب ، د ، (٣) زيادة فى ح . (٤) يصف ساء حسنا ، وقوله :  
كعين الرمل يريد كبقرا الوحش ، وعوج : ميل ، والحادى — بالجم وكنت خطأ فى المطبوعة بالحاء — :  
الزعفران ، يريد أن الزعفران يظهر فى أنوفهم فكأنما هو أثر الرعاف ، وهو خروج الدم من الأنف .  
(٥) فى الأساس فى قلو : « عنائى » فى مكان « غناء » . (٦) اذلولى : ذل وانقاد .  
(٧) قائله امرئ القيس ، وصدره : \* فأصدرها تعلو النجاد عشية \*  
وأقب أى صامر البطن ، وكذلك نحيص . وهذا البيت فى أبيات فى وصف الحمار الوحشى يطارد أنه ،  
منها قوله :

أذلك أم حاب يطارد آتنا حبلن وأدنى حملهن دروص

- فالضمير «ها» فى « فأصدرها » لآتن ، وأقب نحيص من وصف الحمار . انظر اللسان فى درص .  
(٨) المقسلا : القال . وهى لعبة للصبيان : يأخذون عودين ، أحدهما نحو دراع والآخر قصير فيضربون الأصغر بالأكبر ، فالمقلاء والقلا : العود الكبير الذى يضرب به ، والقلة : الصغير .  
وهذه اللعبة تعرف عند العوام بالعقلة . وانظر شفاء الغليل فى حرف القاف .

فكأن القال مقلوب قلوب ، ويا القيلان مقلوبة عن واو ، وهى لام قلوب ،  
 ومثال الكلمة فلعان . ونحوها عندى فى القلب قولهم « بازٌ » ومثاله قلع ، واللام  
 منه واو ؛ لقولهم فى تكسيه : ثلاثة أبواز ، ومثالها أفلاع . ويدل على صحة ما ذهبنا  
 إليه : من قلب هذه الكلمة قولهم فيها « البازى » وقالوا فى تكسيه « بُزاة »  
 و « بواز » ؛ أنشدنا أبو على<sup>(٢)</sup> لذى الرمة :

كأت على أنيائها كل سُدفِ صِيَّاحِ البوازي من صريف اللوائك<sup>(٣)</sup>  
 وقال جرير :

إذا اجتمعوا على نخلٍ عنهم وعن بازٍ يصكّ حُباريات<sup>(٤)</sup>

فهذا فاعل ؛ لأطراد الإمالة فى ألفه ، وهى فى فاعل أكثر منها فى نحو مال وباب .  
 وحدثنا أبو على سنة إحدى وأربعين ، قال : قال أبو سعيد ، الحسن بن  
 الحسين « بازٌ » وثلاثة « أبواز » فإن كثرت فهمى « اليزان » فهذا فاعل ، وثلاثة  
 أفلاع ، وهى الفلعان .

(١) يريد ميزانها الصرقي .

(٢) هو الحسن بن عبد الغفار الفارسي الإمام فى العربية ؛ أخذ عن الزجاج وابن السراج ؛  
 وهو أستاذ ابن جني ومخرجه ، وله الآثار الجلية . توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ . انظر البنية ٢١٦

(٣) السدفة : الظلمة ، واللوائك يريد المواضع من الأسنان ، وهو فى وصف إبل . والبيت  
 فى أسرار البلاغة ص ٧٢ وفيه : سمرة مكان سدفة . وهو أيضا فى الكامل ٧/١٩ طبعة المرسى .

ويقول المرسى : إن الصواب : « أنيابه » إذ هو فى وصف بعير . وكذلك هو فى الديوان طبعة أوردة ٤١٨

(٤) حباريات واحدة حبارى ، وهو طائر يصيده البازى ، كنى بالبازى عن نفسه وبالحباريات  
 عن بنى نمير المذكورين فى قوله قبل :

أنا البازى المطل على نمير على رغم الأنوف الراغبات

وهذا من إحدى نقائض جرير مع الفرزدق . وانظر النقائض ٧٧٥ طبعة أوردة .

(٥) أى بعد الثلاثمائة . وكانت وفاة أبى على سنة ٣٧٧ هـ .

(٦) هو السكرى الإمام فى النحو واللغة ، الراوية المكثرة . كانت وفاته سنة ٢٧٥ هـ ، وانظر  
 البنية ٢١٩ . وقد أورد المؤلف هذا الحديث فى المحتسب فى الكلام على سورة الفاتحة .

ويدل على أن تركيب هذه الكلمة من « ب ز ر » أن الفعل منها عليه تصرف؛ وهو قولهم « بزا، يبرزو » إذا غلب وعلا، ومنه البازي — وهو في الأصل اسم الفاعل، ثم استعمل استعمال الأسماء، كصاحب ووالد — وبُزاة وبوازي يؤكد ذلك، وعليه بقية الباب من أبزى وبزواء، وقوله :

\* فتبازت فتبازخت لها \* <sup>(١)</sup>

والبزا، لأن ذلك كله شدة ومقاولة فاعرفه .

فقلاء من قلوب، وذلك أن القال — وهو المقلاء — هو العصا التي يضرب بها القلة، وهي الصغيرة، وذلك لاستعمالها في الضرب بها .

الثالث « ر و ل » منه الوقل للوعل، وذلك لحركته، وقالوا: توقل في الجبل:

إذا صعد فيه، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال . قال ابن مقبل :

عَوْدًا أَحْمَ القراء، لِمَزْمُولَةٍ وَقَلَا يَأْتِي تَرَاثُ أَبِيهِ يَتَّبِعُ الْقُدْفَا <sup>(٥)</sup>

الرابع « ر ل و » قالوا : وَلَقِيَ يَلْقَى : إذا أُسْرِعَ .

(١) هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان ونماه : \* جملة الجازر يستنجى الوتر \* وقبله :

سأئلا مئة هل نبتها آخر الليل بعد ذى عجر

والمرء : الذكر المنشتر . وقوله : تبازت أى رفعت مؤخرها، وتبازخ : مشى مشية العجوز أقامت صلبها فتأخر كاهلها، وقوله يستنجى الوتر أى يقطعه، ويروى : جلسة الأعصر . وانظر اللسان في نجا وبزا . (٢) البزا : أن يستقدم الظهر ويتأخر العجز . والوصف أبزى وبزواء، وكان الأنسب قرنه بهما . (٣) كذا في الأصول . ويدل على أن هذا تحريف مصولة .

(٤) الوقل كضرب وسبب وكثف .

(٥) العود : المسن وفيه بقية ، و « أحم القراء » : أسود الظهر، و « لمزومة » : خفيقا، وقوله : « يأتي تراث أبيه » أى يفعل فعل أبيه في التصعيد في الجبال، و « القذف » واحده قذفة كثرة وغرف وهي ما أشرف من الجبال . وانظر كتابه الأعل على شواهد سيويه ص ٣١٦ ج ٢

قال : \* جاءت به عَنَسٌ من الشام تَلْقُ <sup>(١)</sup> \*

- أى تَحْفَ وتسرع . وقرئ <sup>(٢)</sup> « إذ تَلْقُونَهُ بِالسَّتَمِ » أى تَحْفُونَ وتسرعون . وعلى هذا فقد يمكن أن يكون الأول <sup>(٣)</sup> فوعلا من هذا اللفظ ، وأن يكون أيضا أفعل منه . فإذا كان أفعل فأمره ظاهر ، وإن سميت به لم تصرفه معرفة ، وإن كان فوعلا فأصله وَوَلَقَ ، فلما التقت الواوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة ؛ لاستنقاها أولا ، كقولك في تحقير واصل : أويصل . ولو سميت بأولق على هذا لصرفته . والذي حملته الجماعة عليه أنه فاعل من تألّق البرق ، إذا خَفَقَ ، وذلك لأن الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب . على أن أبا إسحاق <sup>(٤)</sup> قد كان يميز فيه أن يكون أفعل ، من وَلَقَ يَلْقُ . والوجه فيه ما عليه الكافة : من كونه فوعلا من « أ ل و » وهو قولهم « ألقى الرجل فهو مألوق » ألا ترى إلى إنشاد أبي زيد فيه :

تراقب عيناها القطيع كأنما يخالطها من مسه مس أولق <sup>(٥)</sup>

(١) قائله القلاخ بن حزن المقرئ يهجو جليدا الكلابي ، وقوله :

إن الجليد زلق وزملق كذنب العقرب شوال غلق

هذا ما في اللسان في زلق ، وفي المخصص ٧/٩ : « عيس » في مكان « عنس » . وفي اللسان في ألق :

إن الزبير زلسق وزملق

جاءت به عَنَسٌ من الشام تلق

لا أمن جليسه ولا ألق

(٢) نسب هذه القراءة أبو حيان في البحر ، ٦/٤٣٨ إلى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمر

وزيد بن علي .

(٣) وكان الأصل : تحفون فيه فحذف الجار وأوصل الضمير بالفعل . وفي ح « تحفونه » .

(٤) هو الجنون .

(٥) يريد الزجاج . وكانت وفاته سنة ٣١٠ هـ . وانظر في أولق الكتاب ٣/٣٤٤

(٦) روى « بخارها » بدل « يخالطها » والقطيع : السوط .

وقد قالوا<sup>(١)</sup> منه : ناقة مسعورة أى مجنونة، وقيل<sup>(٢)</sup> فى قول الله سبحانه « إن  
المجرمين فى ضلال وسُّعٍ » : إن السُّعْر هو الجنون ، وشاهد هذا القول قول  
القطامي<sup>(٣)</sup> :

يتبعن سامية العينين تحسبها مسعورة أو ترى ما لا ترى الإبل<sup>(٤)</sup>

( الخامس ) « لروى » جاء فى الحديث<sup>(٥)</sup> « لا آكل من الطعام إلا ما لوق لى »  
أى ما خِدم وأعملت اليد فى تحريكه ، وتلييقه<sup>(٦)</sup> ، حتى يطمئن وتتضام جهاته . ومنه  
الألوق للزبدة ، وذلك لخفتها وإسراع حركتها ، وأنها ليست لها مُسكة الجبن ،  
وثقل المسَّيل ونحوهما . وتوهم قوم أن الألوقه — لما كانت هى اللوقه فى المعنى ،  
وتقاربت حروفهما — من لفظها<sup>(٧)</sup> ، وذلك باطل ؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ  
لوجب تصحيح عينها ؛ إذ كانت الزيادة فى أولها من زيادة الفعل ، والمثال مثاله ،  
فكان يجب على هذا أن تكون ألَّوقه كما قالوا فى أثوب<sup>(٨)</sup> وأسوق وأعين وأنيب  
بالصحة ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح . وإنما الألوقه فعولة من  
تألق البرق إذا لمع وبرق وأضطرب ، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها .

(١) أى من معنى هذا البيت ، وهو وصف الناقة بالأولق الذى هو الجنون .

(٢) فأنه كما فى اللسان فى « سمر » القارى . ويرى غيره أن « سعرا » : جمع سمير للنار .

(٣) هو عمير بن شبيب — بالتصغير فهما — الشاعر التغلبى الأموى ، والقطامى — بضم القاف  
وفتحها — فى الأصل : الصقر .

(٤) « مسعورة » روى مجنونة ، وسامية العينين : رافتمها ، أو ترى ما لا ترى الإبل فهى تفرع  
منه لنشاطها . يصف ناقة يتبعها الإبل فى السير ، وهو فى لاميته :

\* إنا محيوك فاسلم أيها الطلل \*

(٥) يريد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه . وقد نرج هذا الحديث أبو عبيد . وانظر

البلوى ٧٧/٢ (٦) يقال : لبق الزبد إذا خلطه بالسمن ولينه .

(٧) هذا خبر « أن الألوقه » . والصمير فى « لفظها » يعود إلى « اللوقه » .

(٨) يريد : فى باب أثوب وما بعده . ولو حذفت « فى » لكان أعذب فى الأسلوب .

(السادس) «لومو» منه اللقوة للعقاب، قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها؛ قال<sup>(١)</sup>:

كأني بفتحاء الجناحين لقوة دَفوفٍ من العقبان طَاطاتُ شِمَلالٍ<sup>(٢)</sup>

ومنه اللقوة في الوجه . وألتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله، فكأنه خفة فيه،

وطيش منه، وليست له مسكة الصحيح، ووفوف المستقيم . ومنه قوله :

\* وكانت لقوة لاقت قيساً<sup>(٤)</sup> \*

واللقوة : الناقة السريعة اللقاح، وذلك أنها أسرع إلى ماء الفحل فقبيلته، ولم تنب عنه نبو العاقر .

فهذه الطرائق التي نحن فيها حُرنة المذاهب، والتوزد لها وعمر المسلك،

ولا يجب مع هذا أن تستنكر، ولا تستبعد؛ فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ

بها؛ ألا تراه غلب كون لام أُثْفِيَة<sup>(٥)</sup> — فيمن جعلها أفعولة — واوا، على كونها باء،

— وإن كانوا قد قالوا «جاء يثفوه ويثفيه»<sup>(٦)</sup> — بقولهم «جاء يثفه» قال: فيثفه

لا يكون إلا من الواو، ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا، وهو قولهم «يئس»

مثل يعس<sup>(٧)</sup>؛ لقلته . فلما وجد فاء وثف واوا قوى عنده في أُثْفِيَة كون لامها

واوا، فتأنس للام بموضع الفاء، على بعد بينهما<sup>(٨)</sup> .

١٥

(١) هو أمرؤ القيس يصف فرسا . انظر اللسان في دف . (٢) يروى صبود، وفتحاء الجناحين لينتها، ودفوف أي تدب من الأرض في طيرانها، وشِمَلال : خفيفة . وهذا في وصف فرس من قصيدته التي مطلعها :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي يرهل يعم من كان في العصر الخالي

(٣) هي مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه . (٤) هذا مثل يضرب للرجلين يكونان

متفقين على رأي ومذهب فلا يلبثان أن يصطحبا ويتصافيا . واللقوة — كما فسر الكتاب — السرعة

اللقاح، والقيس الفحل السريع الإلقاح أي لا إبطاء عندهما في الإنتاج . وانظر اللسان في «لقو» .

(٥) هي الحجره تنصب ويجعل عليها القدر، وهن ثلاث أثنائي .

(٦) أي يتبعه ويأتي على أثره . (٧) لما كانت الهدزة في بعض وجوه الرسم لاصورة

لها ظاهرة جروا على أن يقابلوها بالعين كما هنا . ويئس هنا مضارع يئس بحذف فاء الكلمة وهي باء،

وهذا شاذ، وإنما ينقاس ذلك في الراوي . وانظر الكتاب ٢/٢٣٣ (٨) في جـ : «بعد ما بينهما» .

٢٥

وشاهدته غير مرسمة، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء ، أو العين ، أو اللام ،  
استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه . فهذا  
أغرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق ؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح واحد<sup>(١)</sup>  
من تنال الحروف ، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان الناس : أبو بكر  
رحمه الله وغيره من تلك الطبقة ، استسرفوا أبا إسحاق رحمه الله ، فيما تجشمه من  
قوة حشده ، وضمه شعاع ما أنتشر من المثل المتباينة إلى أصله . فأما أن يتكلف  
تقليب الأصل ، ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه ، فشيء لم يعرض له<sup>(٢)</sup>  
ولا تضمن عهده . وقد قال أبو بكر : « من عرف أنس ، ومن جهل استوحش »  
وإذا قام الشاهد والدليل ، وضع المنهج والسبيل .

وبعد فقد ترى ماقدما في هذا أنفا ، وفيه كافي من غيره ، على أن هذا وإن لم  
يُطرد وينقد في كل أصل ، فالعذر على كل حال فيه أيين منه في الأصل الواحد ،  
من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن  
تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله : فآؤه وعينه ، ولامه ، أسهل ،  
والمعذرة فيه أوضح .

(١) الشرح : الضرب ، يقال : هما شرح واحد وعلى شرح واحد أى ضرب واحد .  
وفي المطبوعة والأصول : « شرح » ولا معنى له هنا . (٢) أى عدوه مسرفا ، وهو كذلك بالسین  
في ١ . وفي المطبوعة : « استسرفوا » ولا معنى له . وانظر في استسراف النحويين للزجاج في طرده الاشتقاق  
ترجمته في معجم الأدباء ٤ / ١٤١ طبعة الحلبي . (٣) أحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، واحداها  
حنوكلم ، وأحناء الأصل اللغوي : تصاريقه ، فإن كل تصريح طرف له وناحية منه .  
(٤) أنفا كمنق أى لم يسبق به ، من قولهم : روضة أنف : لم ترع ، وقد ضبط في المطبوعة وبعض  
الأصول : « آفا » ، وهذا غير مناسب .

١٥

٢٠



وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكدم  
قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله .

وأما « ك ل م » فهذه أيضا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فعناها الـ لـ لـ لـ على  
القوة والشدة . والمستعمل منها أصول خمسة، وهى : « ك ل م » « ك م ل »  
« ل ك م » « م ك ل » « م ل ك » وأهملت منه « ل م ك » ، فلم تأتِ  
في ثبت .

فمن ذلك الأصل الأول « ك ل م » منه الكلام للجرح . وذلك للشدة التى فيه ،  
وقالوا فى قول الله سبحانه : « دابة من الأرض تكلمهم » قولين : أحدهما من  
الكلام، والآخر من الكلام أى تجرحهم وتأكلهم، وقالوا : الكلام : ماغلظ من  
الأرض، وذلك لشدة وقوته ؛ وقالوا : رجل كلم أى مجروح وجرح ؛ قال :  
عليها الشيخ كالأسد الكلم<sup>(١)</sup> \*

ويجوز الكلم بالجر والرفع، فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكلم كالأسد ،  
والجر على قولك : عليها الشيخ كالأسد [ الكلم<sup>(٢)</sup> ] ، إذا جرح فحى أنفاً، وغضب  
فلا يقوم له شئ ، كما قال :

(١) كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل : أن التلح تحرك الحين بالكلام أو الطعام، وقالوا :  
ماذقت لما كأى شئاً . وانظر اللسان . (٢) مقتضى السياق أن يقول : « منها » وهو يعود  
على « ك ل م » باعتبارها مادة وقد راعى فى التذكير أنها أصل . (٣) هذا مجزيت للكلمة  
اليربوعى يصف فرسه المرادة . وصدرة : \* هى العرس التى كرت عليهم \*

وقبله مطلع القصيدة وهو :

تسألنى بنو جشم بن بكر أغراء المرادة أم بهيم  
ويتبين من هذا أن القصيدة مرفوعة الروى ، فتجوز الجر فى الكلم من أبى الفتح لأنه لم يطلع على  
عمود القصيدة . وانظرها فى المفضليات .

(٤) زيادة من ش ، ومن اللسان ، خلت منها سائر الأصول .

(١) كَأَنَّ مُحَرَّبًا مِنْ أَسَدٍ تَرَجَّحَ يَنَازِلُهُمْ ، لِئَابِيهِ قَيْبٍ

ومنه الكلام ، وذلك أنه سبب لكل شر [ وشدة ] في أكثر الأمور ؛ ألا ترى  
إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كُنِيَ مَثُونَةً لَقَلْقَلَهُ وَقَبْقَبُهُ وَذَبْذَبُهُ دَخَلَ  
الْجَنَّةَ » فاللقلق : اللسان ، والققب : البطن ، والذبذب : الفرج . ومنه قول  
أبي بكر — رضى الله عنه — في لسانه : « هذا أوردني الموارد » .  
وقال :

\* وَجَرَحَ اللِّسَانَ بِكَرْحِ الْيَدِ (٥) \*

وقال طرفة :

(٦) فَإِنْ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنُ مَوَالِحًا تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْر

(١) فإله أبو ذؤيب الهذلي . والمحرب : المغضب ، وترج : جبل بالحجاز كثير الأسد ، وقيل  
قرية بين مكة واليمن مأسدة ، وقيب : تصويت وقمعة . وهذا من قصيدة يرى بها حببا الهذلي . وانظر  
ديوان الهذليين ١/٩٨ طبعة الدار .

(٢) زيادة من ح . (٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس بلفظ « من وقى  
شرَّ لقلقه » وانظر الجامع الصغير في حرف الميم .

(٤) رواه مالك وابن أبي الدنيا والبيهقي . انظر الترغيب والترهيب في « باب الترغيب في الصمت  
إلا عن خير ، والترهيب من كثرة الكلام » . (٥) قبله — وفيه مطلع القصيدة — :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثَمِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ

وَذَلِكَ مِنْ نِيَا بَإِجَاءِ

وَلَوْ عَنْ نَنَا غَيْرِهِ جَاءَ

لَقُلْتُ مِنَ الْقَوْلِ : مَا لَا يَزَا

بِمَا الْخَلَى وَلَمْ تَرْقُدْ

بِكَلِيلَةِ ذِي الْمَازِ الْأَرْمَدِ

وَعَبْرَتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

— وَجَرَحَ اللِّسَانَ بِكَرْحِ الْيَدِ —

لِإِيْثَرِ عَنِّي يَدِ الْمَسْتَدِ

وهذه القصيدة يختلف الرواة فيها فينسبها بعضهم إلى امرئ القيس بن جهم في ديوانه ، وينسبها

آخرون إلى امرئ القيس بن عابس . وانظر معاهد التنصيص .

(٦) رواية ديوانه طبعة فازان ص ٤ : « وأيت القوافي » .

وأمثله الأخطل وأبرّ عليه ، فقال :

حتى اتّقوني وهم منّي على حذرٍ والقول ينفذ ما لا تنفذ <sup>(١)</sup> الإبر

وجاء به الطائيّ الصغير ، فقال :

عُتابٍ بإطرافِ القوافي ، كأنه طعانٌ بإطرافِ القنا المتكسّر

وهو باب واسع .

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر ، اشتق له من هذا الموضع . فهذا أصل .

الثاني « ل ك م ل » من ذلك كَمَل الشئ وكَمَل وكَمِل فهو كامل وكَمِل . وعليه بقية تصرفه . والتقاؤهما أن الشئ إذا تمّ وكل كان حينئذ أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصاً غير كامل .

الثالث « ل ك م » منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه ، ولا شك في شدّة  
ما هذه سبيله ؛ أنشد الأصمعي :

(١) من قصيدته الطويلة التي يمدح فيها بني أمية ، ومطلعها :

خَفَّ القطّين فراحوا منك وابتركا وأزعجتهم نسوى في صرفها غير

وقبل البيت في المتن على بني أمية بهجو من لم يكن من حزبهم من الأنصار :

١٥ بني أمية قد ناضلت دونكم أبناء قوم هم آووا وهم نصروا

ألمحت عنكم بنى النجار ؛ قد علمت علياً معذ ، وكانوا طاماً هذروا

ورواية الديوان بدل « اتقوني » : « استكانوا » وانظر الديوان ١٠٥ طبعة بيروت .

(٢) هو أبو عبادة البحرى . والطائي الكبير هو أبو تمام . والبيت من قصيدة في إبراهيم بن الحسن

ابن سهل ، وكان قد اشترى غلام البحرى نسياناً ثم رده إليه ، وانظر الديوان ١٨١

كأن صوت جرعها تساجل هاتيك هاتا حتى تكايل<sup>(١)</sup>

\* لدم العجى تلکها الجنادل \*

وقال :

\* وخفان لكّامان للقلع الكبد<sup>(٢)</sup> \*

الرابع « م ن ل » منه بئر مكول ، إذا قلّ ماؤها ، قال القطامي :

\* كأنها قلب عادية مكول<sup>(٣)</sup> \*

والتقاؤها أت البئر موضوعة الأمر على جحّتها بالماء ، فإذا قلّ ماؤها كره<sup>(٤)</sup> موردها ، وجفا جانبها . وتلك شدة ظاهرة .

(١) في لسان العرب : ضرعها تساجل . « حتى » أي مستوية فعلى من الحتن وهو المثل والنظير ، ولدم العجى : ضربها ، والعجى : أعصاب قوائم الإبل والخيل . وعلى رواية اللسان : صف صوت ضرع الإبل وقت الحلب ، وقوله : تساجل أي تبارى ، وكذلك تكايل ، وأصل المكايلة المباراة في السير . يقول : كأن صوت ضرعها حين تبارى هذه تلك وهن متقاربات أو تماثلات صوت ضرب قوائم الإبل حين تلکها الجنادل . وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب في قوله :

كأن صوت شنبها الختان تحت الصقيع جرش أفعوان

فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب .

(٢) صدره : \* ستأتيك منها إن عمرت عصاية \*

وقائل هذا لص يتهزأ بمسروقه . والقلع : الحجارة الضخمة ، والكبد جمع أكبد وكبداء من الكبد وهو عظم الوسط . وانظر اللسان في « لكم » .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة له مطلعها :

وإن بليت ، وإن حالت بك الطيل

إنا محبوك ، فاسلم أيها الطلل

وصدره : \* لو أغب الطرف منقوبا محاجرنا \*

وقبله في وصف الإبل :

خوصا تدير عيوننا ماؤها مرب على الحدود إذا ما اغرورق المقل

فقوله : كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها يفتور العين رسة موضعها ، والمحاجر جمع محجر ، وهو ما دار بالعين ، والقلب جمع قلب وهو البئر ، والعادية : القديمة منسوبة إلى عاد ، والمكل جمع مكول . وانظر جهرة العرب للقرشي ، وديوان القطامي المطبوع في ليدن .

(٤) جمة البئر : ما اجتمع من مائها وارتفع .

الخامس « م ل ك » من ذلك ملكت العجين ، إذا أنعمت عجنه فاشتد وقوى . ومنه ملك الإنسان ، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدي ، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه ، ومنه الملك ، لما يعطى صاحبه من القوة والغلبة ، وأُملكت الجارية ؛ لأن يد بعلمها تقتدر عليها . فكذلك بقية الباب كله .

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما .

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ؛ ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، ويعجب من وسع مذهبها ، وبديع ما أمد به واضعها ومبتدئها . وهذا أوان القول على الفصل .

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه . وهو الذي يسميه النحويون <sup>(٢)</sup> الجمل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصه ، <sup>(٣)</sup> ومه ، ورويد ، وحاء وعاء في الأصوات ، وحس ، ولَبَّ ، وأف ، وأوه . فكل لفظ استقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ ميل به للسان ، تاما كان أو ناقصا . فالتام هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان في معناها ، من نحو صه ، ولأبه . والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحدية <sup>(٤)</sup> . نكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يتسع فيه ؛ فيوضع

(١) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعطيه » وفي ح : « أعطى » .

(٢) نسخة بمحذف « وهو » .

(٣) لب : في معنى ليك في لغة بعض العرب ، وهو في هذه الحالة يجري مجرى أمس وفاق .

انظر اللسان .

(٤) يريد بالزمانية الناقصة ، وبالحدية التامة .

القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبي حنيفة ،  
ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك ، أى يعتقد ما كانا يريانه ، ويقولان به ،  
لا أنه يحكى لفظهما عينه ، من غير تغيير لشيء من حروفه ؛ ألا ترى أنك لو سألت  
رجلا عن علّة رفع زيد ، من نحو قولنا : زيد قام أخوه ، فقال لك : ارتفع  
بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره<sup>(١)</sup>  
لقلت : هذا قول الكوفيين ، أى هذا رأى هؤلاء ، وهذا اعتقاد هؤلاء . ولا تقول :  
كلام البصريين ، ولا كلام الكوفيين ، إلا أن تضع الكلام موضع القول ، متجاوزا  
بذلك . وكذلك لو قلت : ارتفع لأن عليه عائدا من بعده ، أو ارتفع لأن عائدا  
عاد إليه ، أو لعود ما عاد من ذكره ، أو لأن ذكره أعيد عليه ، أو لأن ذكره له عاد  
من بعده ، أو نحو ذلك ، لقلت فى جميعه : هذا قول الكوفيين ، ولم تحفل باختلاف  
الفاظه ؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم . وكذلك يقول القائل :  
لأبي الحسن فى هذه المسئلة قول حسن ، أو قول قبيح ، وهو كذا ، غير أنى لا أضبط  
كلامه بعينه .

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا :  
القرآن كلام الله ، ولا يقال : القرآن قول الله ؛ وذلك أن هذا موضع ضيق متعجّر ،  
لا يمكن تحريفه ، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه . فعبّر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون  
إلا أصواتا تامّة مفيدة ، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتا غير مفيدة ، وآراء  
معتقدة . قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : « واعلم أن « قلت » فى كلام العرب إنما وقعت على أن

(١) يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ ، كأنه سبب فى تذكره واستحضاره . وما ذكر من مذهب

الكوفيين رأى لهم ، ومنهم من يرى أن المبتدأ والخبر يترافعان فى نحو زيد منطلق . وانظر الإنصاف ٢١  
وشرح الرضى على الكافية ١/٨٨

(٢) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ١ .

- يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا » . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . نعم وأنخرج الكلام هنا نُخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال في التمثيل : « نحو قلت زيد منطلق ؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، مستقلا بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك ؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا ، وإن لم تكن كلاما ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولا ، وإن لم يكن كلاما . فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاما ، فإن قلت شارطا : إن قام زيد ، فزدت عليه « إن » رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولا لا كلاما ؛ ألا تراه اقصا ، ومنتظرا للتمام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت في حكاية القسم : حلفت بالله ، أى كان قسمى هذا لكان كلاما ، لكونه مستقلا ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا ، من حيث كان ناقصا ؛ لاحتياجه إلى جوابه . فهذا ونحوه من البيان ما تراه .
- فأما تجوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا فلا أن الاعتقاد يخفى
- ١٥ فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول : من شاهد الحال ؛ فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولا ؛ إذ كانت سببا له ، وكان القول دليلا عليها ؛ كما يسمى الشيء باسم غيره ، إذا كان ملائسا له . ومثله في الملابس قول الله سبحانه « ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت » ومعناه - والله أعلم - أسباب الموت ؛

إذ لو جاءه الموت نفسه لمات به لا محالة . ومنه تسمية المزايدة<sup>(١)</sup> الراوية<sup>(٢)</sup> ، والنجوم  
نفسه الغائط ، وهو كثير .

فإن قيل : فكيف عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبروا عنها  
بالكلام ، ولو سؤوا بينهما ، أو قبلوا الاستعمال ، كان ماذا ؟<sup>(٣)</sup>

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه  
بالكلام ؛ وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أن القول  
قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام وأخلىته من ضمير فإنه  
لا يتم معناه الذى وضع فى الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه  
مقتربا بما يسند إليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهى ناقصة محتاجة إلى  
الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبهت من هنا عبر عن أحدهما  
بصاحبه . وليس كذلك الكلام ؛ لأنه وضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه .  
والقول قد يكون من الفقر<sup>(٤)</sup> إلى غيره ، على ما قدمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج  
إلى البيان أقرب ، وبأن يعبر به عنه أليق . فاعترف ذلك .

- 
- (١) المزايدة : وعاء الماء كالقربة . والراوية فى الأصل : البعير يستقى عليه ويحمل المزايدة ،  
وتقال الراوية للمزايدة نفسها لأن الراوية — وهو البعير — يحملها ، فكانت بسبب منه . ١٥
- (٢) يريد أن النجوم من النجوة ، وهى ما ارتفع من الأرض . فقبل للفائض نجولاً لأن من يريد  
قضاء الحاجة يطلب النجوة — المرتفع من الأرض — يجلس تحته تسراً .
- (٣) ترى أنه أخرج « ماذا » عن الصدر ؛ إذ أعمل فيها « كان » وهذا لا شئ فيه . وكلام  
العرب على ذلك . وقد ذكر ابن مالك هذا فى توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح ، وقد  
طبع فى الهند ، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الإفك : أقول ماذا ؟ ٢٠
- أفضل ماذا ؟ . وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح فى مبحث الموصول .
- (٤) فى حارة اللسان : « المفترق » .



فإن قيل : ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه البتة ، والقول على ما قد يستقل بنفسه ، وقد يحتاج إلى غيره ؟ ألا اشتقاق قضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع متلقى بالقبول والاتباع ؟ قيل : لا ؛ بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجزئ السماع . وذلك أنا قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من الكلام ، والكلام والكلام وهي الجراح ؛ لما يدعو إليه ، ولما ينجيه في أكثر الأمر على المتكلمة ، وأنشدنا في ذلك قوله :

\* وجرح اللسان بجرح اليد \*

ومنه قوله :<sup>(٤)</sup>

قوارص تأتيني ويحتقرونها وقد يملأ القطر الإناء فيفعم

ونحو ذلك من الأبيات ، التي جئنا بها هناك وغيرها ، مما يطول به الكتاب ، وإنما ينقم من القول ويحقر ما ينشئ ويؤثر ، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص ، ومفهوماً غير مستهيم ، وهذه صورة الجمل ، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، غير محتاج إلى متمم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً ؛ لأنه

(١) كذا في ج . وفي غيرها من الأصول : « الاشتقاق » .

(٢) كذا في ب ، ش ، و ، هـ ، وفي أ : « به » .

(٣) يريد الطائفة المتكلمة ، وفي ش ، د : « المتكلم » وقد يكون « المتكلمة » تحريفاً عن « المتكلمة » : أى المتكلم الكلام .

(٤) هو الفرزدق . والقوارص جمع القارصة وهي الكلمة المؤذية ؛ وقبل هذا البيت :

تصرم منى ود بكر بن وائل وما كان منى ود هم يتصرم

وانظر الكامل طبعة المرسى ١٢٧ / ١ . وانظر ديوانه طبعة أوربة ٦٠ ، وفيه « غنى » بدل « منى » في الموضعين « فيحتقرونها » بدل « ويحتقرونها » .

(٥) في الأصول والمطبوعة : « يتخذ » ، وما أثبتناه هو الموافق لقوله في الشعر : « ويحتقرونها » ، ولأن حقه لا يعرف معدياً .

(٦) يقال : نشأ الحديث : أذاعه وحدث به .

في غالب الأمر وأكثر الحال مضرٌ بصاحبه ، وكالجراح له . فهو إذاً من الكلوم  
التي هي الجروح . وأما القول فليس في أصل اشتقاقه ما هذه سبيله ؛ ألا ترى  
أنا قد عقدنا تصرف « و ب ر ل » وما كان أيضاً من تقاليها الستة ، فأرينا أن  
جميعها إنما هو للإسراع والخفّة ، فلذلك سمّوا كل ما مِذِل به اللسان من الأصوات  
قولا ، ناقصا كان ذلك أو تاما . وهذا واضح مع أدنى تأمل .

واعلم أنه قد يوقع<sup>(١)</sup> كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه ، وإن  
كان أصلهما قبل ما ذكرته ؛ ألا ترى إلى رؤية كيف قال :

لو أني أوتيت علم الحُكْلِ<sup>(٢)</sup> علم سليمان كلام النمل

يريد قول الله عز وجل « قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » وعلى هذا

اتسع فيهما جميعا اتساعا واحدا ، فقال أبو النجم :

قالت له الطير تقدم راشدا      لأنك لا ترجع إلا حامدا

وقال الآخر :

وقالت له العينان : سماع وطاعة      وأبدت كمثل الدر لما يثقب<sup>(٤)</sup>

(١) في ش : « يوضع ... موضع » ، وفي ج : « واعلم أنه قد يتسع فيهما فيوضع كل واحد منهما  
موضع الآخر » .

(٢) الحكل ما لا يسمع صوته . وبين الشطرين شطر ثالث هو :

\* علت منه مستسر الدخل \*      وانظر ديوانه .

(٣) كأنه يريد أن حديث النمل أشبه بالاعتقاد فكان الأجدد به القول الذي يستعمل في الرأي  
والاعتقاد لخفائه ، فاستعمال الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول .

(٤) في اللسان في « قول » بدل « وأبدت كمثل الدر » : « وحاًرتا كالدر » وهذا يناسب التشية  
في العينين . وقد جاء الإفراد في « أبدت » في رواية الكتاب لأن العينين لتلازمهما في حكم المفرد  
كما قال الراجز :

لمن زحلوقة زل      بها العينان تنهل

أولاً لأن الضمير في أبدت لمحبوته .

٥

١٠

١٥

٢٠

وقال الراجز :

\* امتلاً الحوض وقال : <sup>(١)</sup> قطنى \*

وقال الآخر :

بينما نحن مُرتعون <sup>(٢)</sup> بقلج قالت الدُّحَّ الرواء : إنَّيه

٥ إنَّيه : صوت رَزْمَة السحاب ، وحينئذ الرعد ؛ وأنشدوا :

\* قد قالت الأنساع للبطن الحقيق \*

فهذا كله أنساع في القول .

ومما جاء منه في الكلام قول الآخر :

فصبحت والطير لم تكلم جابية طمت بسيل مفعم <sup>(٣)</sup>

- ١٠ وكان الأصل في هذا الاتساع إنما هو محمول على القول ؛ ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول ؛ وسبب ذلك وعلته عندي ما قدّمناه من سعة مذاهب القول ، وضيق مذاهب الكلام . وإذا جاز أن نسمي الرأي والاعتقاد قولاً ، وإن لم يكن صوتاً ، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز . ألا ترى أن الطير لها هدير ، والحوض له غطيط ، والأنساع لها أطيظ ، والسحاب له دوى . فأما قوله : وقالت له العينان سمعا وطاعة فإنه وإن لم يكن منهما صوت ، فإن الحال
- ١٥

(١) بعده : \* مهلا ريذا قد ملأت بطنى \*

وانظر العيني ١-٣٦١ والسكامل ٤٦٢-٤٦٣ وحمل العيني القول هنا على دلالة الحال . (٢) مرتعون وصف من أرتع القوم إذا رعى أى نازلون بهذا المكان ، وطلع : وادئين البصرة وحى ضرية ، والدح وصف للسحب واحده داحسة أى مثقلة بالماء ، وإنه بكسر الهمزة كما نص عليه صاحب التاج في « أنه » .

- ٢٠ (٣) الجابية : الحوض العظيم ، وطمت : غمرت ، يقال : جاء السيل فطم كل شئ . أى علاه وعمره . وفى أ : « حفت » . وكتب في هامشها « وطمت معاً » وهو إشارة إلى الرواية الأخرى . ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول ، وهو على الإسناد المجازى ، ولو جاء على وجهه ل قيل : مفعم بكسر العين .

آذنت بأن لو كان لها جارحةً نطق لقالنا : سمعا وطاعة . وقد حرّر هذا الموضوع وأوضحه عنقرة بقوله :

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى      ولكان — لو علم الكلام — مكلمى  
وامثله شاعرنا آجرا فقال :<sup>(١)</sup>

فلو قدر السنان على لسان      لقال لك السنان كما أقول  
وقال أيضا :

لو تعقل الشجر التي قابلتها      مدت محبةً إليك الأغصنا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل — وإن كان مولداً — في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضوع وغموضه ، ولطف متسرّبه ؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون . وقد كان أبو العباس — وهو الكثير التعقب لحلة الناس — احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له :<sup>(٢)</sup>

لو رأينا التوكيد خطّة عجز      ما شفّعنا الأذان بالتشويب<sup>(٣)</sup>

(١) يريد بقوله شاعرنا المتنبي . وكان ابن جني يحضر عند المتنبي الكثير . يناظره في شيء من النحو ، وكان المتنبي يعجب به وبذكائه وحذقه . ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس ، ويقول ابن جني في المحاسب وقد استشهد بيت للتنبي : « ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته ، وركت طريقته : هذا شاعر محدث ، وبالأمر كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله — جل وعز — ! » فإن المعاني لا يرفعها تقدّم ، ولا يزيى بها تأخر . ولابن جني شرحان على ديوان المتنبي . انظر البغية ومعجم الأدباء .

(٢) يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام في النحو واللغة والأخبار . كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ .  
(٣) هو أبو تمام . وتوفى بالموصل سنة ٢٣١ (٤) كذا في ٩ وفي ٤ ، شه : « قوله » .  
(٥) في ١ : « إلهك في التشويب » بعد شفّعنا .

- وإياك والحنبلية بحتا ؛ فإنها خلق ذميم ، ومطعم على عِلَّاته وخيم .<sup>(١)</sup>
- وقال سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » فاختار الكلم على الكلام ،<sup>(٢)</sup>
- وذلك أن الكلام اسم من كلم ، بمنزلة السلام من سلم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم ؛ قال الله سبحانه « وكلم الله موسى تكليما » وقال — عز اسمه — : « صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » فلما كان الكلام مصدرا ، يصلح لما يصلح له الجففس ، ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه إلى الكلم ، الذي هو جمع كلمة ، بمنزلة سلمة وسلم ، ونيقة ونيق ، وثينة وثفن .<sup>(٣)</sup>
- وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ، بجاء بما يخص الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخص الجمع ، وهو الكلام ، فكان ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمراده . فأما قول من أجم العقيل :<sup>(٤)</sup>
- لظل رهينا خاشع الطرف حطه      تخلب جدوى والكلام الطوائف<sup>(٥)</sup>

- (١) أى على كل حال . (٢) فى أول الكتاب . (٣) كذا فى الأصول . والأسوخ « بعدد » .  
(٤) فى ح : « مثل » . (٥) هى الحجر . (٦) الثفة من البعر والناقة : الركبة .  
(٧) « الطوائف » كذا فى أ . وفى ش ، ب . « الطوائف » والبيت من قصيدته التى يقول فيها :  
فقالا تعرفها المنازل من منى      وما كل من رافى منى أفا عارف  
وقد أورد منها العيني فى شواهد الكبرى بضعة أبيات ، والبقداوى فى شرح شواهد المغنى بعضا ، وصاحب فرقة الأديب بعضا ، ولم أقف فيها على البيت الشاهد ولا سابقه . وأورد صاحب اللسان فى « زغرف » منها يبين أرجح أن الثانى منهما هو سابق هذا البيت وهو :
- ولو بذلت أنسا لأعصم عاقل      برأس الشرى ، قد طردته المخاوف
- وقوله : بذلت هكذا أصلحه . وفى اللسان والتاج : أبدلت . والأعصم العاقل يريد الوعل ، والعاقل من عقل إذا صعد . ورهينا : ثابتا فى مكانه لا يريمه من الطرب لما سمع ، « وجدوى » : المرأة التى يتغزل بها ، وقد ذكرها فى بيت آخر من القصيدة إذ يقول :
- تذكرنى جدوى على النأى والسدى      طوال اليسالى والجمام المسواتف
- وتخلفها : دلها وحسن حديثها وسلبها عقل من يقع فى حباله هواها .

فوصفه بالجمع ، فإنما ذلك وصف على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ،  
من قولهم : « ذهب به الدينار الخمر والدرهم البيض » وكما قال :  
\* تراها الضبع أعظمهن رأسا \*<sup>(٢)</sup>

فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لما كانت الضبع هنا جنسا .  
وبنو تميم يقولون : كلمة وكلم ، ككسرة وكسر .

فإن قلت : قدمت في أول كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ،  
وأعطيت ههنا أنه اسم الجنس ؛ لأن المصدر كذلك حاله ؛ والمصدر يتناول الجنس  
وآحاده تناولا واحدا . فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك : من كون  
الكلام مختصا بالجمل المركبة ، وأنه لا يقع على الآحاد المجردة ، وأن ذلك إنما هو  
القول ؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، ولجمل المركبات .

قيل : ما قدمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك أنا نقول : لا محالة  
أن الكلام مختص بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس أى جنس للجمل ، كما أن الإنسان  
من قول الله سبحانه « إن الإنسان لفي خسر » جنس للناس ، فكذلك الكلام ،  
جنس للجمل ، فإذا قال : قام محمد فهو كلام ، وإذا قال : قام محمد ، وأخوك  
جعفر فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما ؛ وإذا قال :

(١) كذا في وسقط « به » في شد ، ب ، س ، ه .

(٢) كذا في اللسان في كلم وجرهم ، والمخصص ٧١/٨ وفي أصول الخصائص « تراه » .  
وعجز هذا البيت : \* جراحة لها حرة وثيل \*

وهو في وصف ضبع تحفر قبور الموتى ، والجراحة : العظيمة الرأس الجافية ، والحرة : الحرة ، والثيل  
قضيبي البعير وذكره وقد استعاره للضبع ، وتزعم العرب أن الضبع خشي لها ما للرجال والنساء . يقول :  
إن هذه الضبع تراها الضباع أعظمهن رأسا أى أنها أعظم الضباع . والبيت لحبيب الأعمى الهذلي (٢/٨٧)  
من ديوان الهذليين طبع الدار . - وورد في المخصص ٧١/٨ من غير عزو . وقد عزاه صاحب اللسان  
في « جرهم » لساعدة بن جؤية ، وهو اشتباه سببه أن لساعدة قصيدة على هذا الروي ، وفيها أيضا وصف الضبع .

٥

١٠

١٥

٢٠

قام محمد وأخوك جعفر ، وفي الدار سعيد ، فهو أيضا كلام ؛ كما كان لما وقع على  
الجلتين كلاما . وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله ؛ ألا ترى أنه إذا قام  
قومة واحدة فقد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام  
مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التوأم : مفردِها ،  
ومثنّاها ، ومجموعها ؛ كما أنّ القيام جنس للقومات : مفردِها ومثنّاها ومجموعِها .  
فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام . وهذا جليّ .

ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوأم دون الآحاد أنّ العرب لما  
أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له لا يقع إلّا على الواحد ، وهو قولهم :  
« كلمة » ، وهي حجازية ، و« كلمة » وهي تيمية . ويزيدك في بيان ذلك قول كثير :  
لو يسمعون كما سمعت كلامها نَحَرُوا لِعِزَّة رَكْعَا وَيَسْجُدَا<sup>(١)</sup>  
ومعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تملك قلب السامع ، إنما ذلك  
فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه ، بعدوبة مستمعه ، ورقة حواشيه ؛ وقد قال<sup>(٢)</sup>  
سيبويه : « هذا باب أقلّ ما يكون عليه الكلم » فذكر هناك حرف العطف ، وفاءه ،  
وهزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، وغير ذلك مما هو على حرف واحد ، وسمّى كل  
واحد من ذلك كلمة . فليت شعري : كيف يستعذب قول القائل ، وإنما نطق<sup>(٣)</sup>  
واحد من ذلك كلمة . فليت شعري : كيف يستعذب قول القائل ، وإنما نطق<sup>(٤)</sup>

(١) من مقطوعة له مطلعها :

ولقد لقيت على الدريجة ليلّة كانت عليك أياما وسعودا

وقبل البيت :

رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب قعودا

وانظر شرح الديوان ١ — ٦٥ والعين في الشواهد ٤/٦٠

(٢) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « تشجيه » . وأشجاء وشجاء معناها واحد .

(٣) انظر الكتاب ص ٣٠٤ ج ٢ ، وترجمة الباب فيه : « هذا باب عدّة ما يكون عليه الكلام » .

(٤) في عبارة ابن سيده في اللسان في « كلم » : « واحدة » .

بحرف واحد ! لا بل كيف يمكنه أن يجرد للنطق حرفا واحدا ؛ ألا تراه أن لو كان  
ساكنا لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل ، ليجد سبيلا إلى النطق به ،  
نحو « اب ، اص ، اه » وكذلك إن كان متحركا فأراد الابتداء به والوقوف  
عليه قال في النطق بالباء من بكر : به ، وفي الصاد من صلة : صه ، وفي القاف  
من قدرة : قه ؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجزئا من  
غيره ، ساكنا كان ، أو متحركا . فالكلام إذا من بيت كثير إنما يعنى به المفيد  
من هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه ؛  
ألا ترى إلى قول الآخر<sup>(١)</sup> :

ولما قضينا من منى كل حاجة      ومسح بالأركان من هو ماسح  
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا      وسالت<sup>(٢)</sup> بأعناق المطى الأباطح

فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملا كثيرة ، فضلا عن الجملة  
الواحدة ، فإن قلت : فقد قال الشنفرى :

كأن لها في الأرض نسيا تقصه      على أمتها وإن تخاطبك تبلى<sup>(٣)</sup>

(١) نسب البيتين غير واحد لكثير عزة ، ونسبهما المرزبانى للضرب بن كعب بن زهير . وانظر نوادر  
القالى ٦٦ ، السمط على النوادر ، واللسان في « طرف » .

(٢) « سالت » ، كذا في ش ، ب . وفي أ : « مالت » .

(٣) التسي : الشيء المنسى الذي لا يذكر ، وتقصه : تتبع أثره لتجده ، وعلى أمتها (بفتح الهمزة)  
أى على سمتها وجهة قصدها ، وقوله إن تخاطبك ، يروى : إن تحدثك ، وتبلى — بكسر اللام —  
أى تقطع الكلام من الحياء ، وروى تبلى — بفتح اللام — أى تقطع وتسكت . يريد شدة استحيائها  
فهي لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئا في الأرض ، والبيت من قصيدة مفضلية . وانظر شرح المفضليات  
لابن الأثير ٢٠١ ، وانظر الكامل ١٠ / ٧



أى تقطع كلامها، ولا تكثره ؛ كما قال ذوالرمة :

لها بشرٍ مثل الحرير ومنطق رخم الحواشي، لا هراء ولا نزر<sup>(١)</sup>

ففسوله : رخم الحواشي : أى مختصر الأطراف ، وهذا ضد الهذر والإكثار ،  
وذاهب فى التخفيف والاختصار، قيل : فقد قال أيضا : ولا نزر ؛ وأيضا فلسنا  
ندفع أن الحفر بقل معه الكلام ، ويحذف فيه أحناء المقال ، إلا أنه على كل حال  
لا يكون ما يجرى منه وإن قل ونزر أقل من الجمل ، التى هى قواعد الحديث ،  
الذى يشوق موقعه ، ويروق مستمعه . وقد أكرت الشعراء فى هذا الموضع ،  
حتى صار الدال عليه كالدال على المشاهد غير المشكوك فيه ؛ ألا ترى إلى قوله :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا !

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا !<sup>(٢)</sup>

— يعنى حنين السحاب وسجره ، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة ، ولا رزمة مختلصة ،  
إنما يكون مع البدء فيه والرجع ، وتثنى الحنين على صفحات السمع — وقول  
ابن الرومى :

(١) من قصيدته التى مطلعها :

ألا يا أسلى يا دارمى على البلا ولا زال منبلا بمجرعائك القطر

(٢) كذا فسر ابن جنى « رخم الحواشي » وكأنه ذهب بالترخم إلى معناه فى النحو ، وهو حذف  
آخر الكلمة ففهم منه معنى الاختصار . والمعروف فى رخامة الصوت لينة . ويقول شارج الديوان :  
« رخم الحواشي : أى لين نواحي الكلام » وانظر الديوان المطبوع فى أوربة ٢١٢

(٣) البيت الثانى غير مذكور فى ١ . وهذا البيت أورده صاحب اللسان فى هيا ، وفيه :  
« من طرب » فى مكان « من فرح » . والبيتان فى أمالى القسالى ١/٨٤ وعنده : تنابت ، قال  
فى السمط ٢٧٥ : « وهى رواية جيدة لأن التايغ أنص بالشر » . ونسب البيتين للبوى فى « ألف باء »  
٢/٤٧٨ إلى الراعى وهو يقول فى المقدمة لها : « ألم تسمع أيها الراعى ، قول الراعى » .

(٤) السجر فى الأصل : صوت الناقة إذا مدت حنيتها فى إثر ولدها . وقد يستعمل فى صوت  
الرمد ، وهو المراد هنا .

وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يحين قتل المسلم المتحيز  
إن طال لم يُمل وإن هي أوجزت ودَّ المحدث أنها لم توجز  
شرك القلوب، وفِتنة ما مثلها المطمئن، وعُقلة المستوفز<sup>(١)</sup>

فذكر أنها تطيل تارة، وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان، ولا استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله<sup>(٢)</sup> :

\* قلنا لها فنى لنا قالت قاف \*

وأن هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يحفو، ولا يرق، ولا ينبو، وأنه إنما يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذينك، ويؤديهما إلى السمع، وهو أقل ما يكون جملة مركبة. وكذلك قول الآخر - فيما حكاه سيبويه<sup>(٣)</sup> - : « ألا تا » فيقول مجيبه :

(١) سقط هذا البيت في أ . (٢) « مقل » في أ . (٣) في أ بإسقاط « له » .  
(٤) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط . وكان عاملا لعثمان رضى الله عنه على الكوفة، فأتهم بشرب الخمر فأمر الخليفة بشخوصه إلى المدينة، وخرج في ركب، فنزل الوليد يسوق بهم، فقال :

قلت لها : فنى ، فقالت : قاف  
والنشوات من ممتق صاف وعزف قينات علينا عزاف

وأنظر شواهد الشافية ٢٧١ والأغانى ١٣١/٥ وترى في الشطر الشاهد بعض المخالفة . وقوله قالت قاف أى إلى واقفة أو وقفت، فاستغنى بالحرف عن الجملة . (٥) « يحل » في أ .

(٦) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ٢ والنص فيه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تا ، بلى فا فإنما أرادوا : ألا تفعل ، وبلى فافعل ، ولكنه قطع » . وفي الكامل ١٢٧/٤ عن الأصمى : « كان أخوان منجاران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتي وقت الرعى ، فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا ، فيقول الآخر : بلى فا . يريد ألا تنهض ، فيقول الآخر : بلى فأنهض ، وانظر نوادر أبي زيد ١٢٧ وشرح شواهد الشافية ٢٦٦ .

٥

١٠

١٥

٢٠

« بل فا » . فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه ، فلا يحمل حسنا ولا قبحا ؛ ولا طيبا .  
ولا خبثا . لكن قول الآخر « مالك<sup>(١)</sup> بن أسماء » :

أذكر من جاري ومجلسها طرائفا من حديثها الحسني

ومن حديث يزيدني مقمة<sup>(٢)</sup> ما لحديث الموموق من ثمن

أدلّ شيء على أن هناك إطالة وتما ، وإن كان بغير حشو ولا خطّ ؛ ألا ترى  
إلى قوله : « طرائفا من حديثها الحسن » فذا لا يكون مع الحرف الواحد ،  
ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردد الكلام ،  
وتتكرر فيه الجمل ، فيبين ما ضُمنه من العذوبة ، وما في أعطافه من النعمة والمدونة ؛  
وقد قال بشار :

١٠ وحوراء المدامع من معدّ كأن حديثها ثمر الجنان<sup>(٣)</sup>

ومعلوم أنّ من حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا يجنى ثمر جنة  
واحدة ، فضلا عن جنان كثيرة . وأيضا فكما أنّ المرأة قد توصف بالحياء والخفّر ،  
فكذلك أيضا قد توصف بتغرّتها ودماثة حديثها ؛ ألا ترى إلى قول الله سبحانه :  
« عُرِّبَا أترابا لأصحاب اليمين » وأنّ العُروب في التفسير هي المتحبيّة إلى زوجها ،  
المظهرة له ذلك ؛ بذلك فسرّه أبو عبيدة . وهذا لا يكون مع الصمت<sup>(٥)</sup> ، وحذف

أطراف القول ، بل إنما يكون مع الفكاهة والمداعبة ؛ وعليه بيت الشّماخ :

(١) انظر ذيل الأما ٩٠ واللسان في « طرف » .

(٢) كذا في شه ، وفي أ : « إتماما » .

(٣) بعده : اذا قامت لمشيشتها تننت كأن عظامها من خيزران

وانظر المختار من شعر بشار ٣٤

(٤) يريد أنه ، وهذا ضمير الشأن حذفه هنا .

(٥) كذا في شه ، ب . وفي أ : « الضمير » .

ولو أنى أشاء كنت جِسمي إلى بيضاء بهكنية شموع<sup>(١)</sup>

قيل فيه : الشماة هي المزح والمداعبة . وهذا باب طويل جدا ، وإنما أفضى بنا إليه ذرو من القول أحببنا استيفاء تأنسا به ، وليكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجزء ، والجزم؛ لأن هذا أمر قد فُبرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه . وإنما هذا الكتاب مبنى على إثارة معادن المعاني ، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ ، وكيف سرت أحكامها في الأحشاء والحواشي .

فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برعوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل ، على اختلاف تركيبها . وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفا ، وأنه قد يقع على الجزء الواحد ، وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتقاد ورأى ، لالفظ وبحرس . وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع ، وضيق القول فيه عليهم ، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما . والعجب ذهابهم عن نص سيوييه فيه ، وفصله بين الكلام والقول .

\* ولكل قوم سنة وإمامها \*<sup>(٤)</sup>

(١) البهكة : المرأة الغضة الخفيفة الروح . والشموع : المزاحة اللعوب ، وقوله : كنت ، يوافق ما في ش ، وما في المخصص ص ٢ ج ٤ . وفي المطبوعة وأ : « كتبت » . وفي ديوانه : « كنت نفسي » .

(٢) أي طرف .

(٣) كذا في أ . وفي ش : « لما » .

(٤) هذا مجزيت من معلقة لبيد صدره : من معشرنت لم آباؤهم \*

٥

١٠

١٥

## باب القول على اللغة وما هي<sup>(١)</sup>

أما حدّها<sup>(٢)</sup> (فإنها أصوات) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . هذا حدّها . وأما اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها : أمواضعة هي أم إلهام . وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فُعلة من لغوت . أى تكلمت ؛ وأصلها لغوة ككرة<sup>(٣)</sup> ، وقلة<sup>(٤)</sup> ، وثبة<sup>(٥)</sup> ، كلها لاماتها واوات ؛ لقولهم . كروت بالكرة ، وقولت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب . وقد دلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في « سرّ الصناعة » . وقالوا فيها : لغات ولغون ، ككُرَات وكُرُون<sup>(٦)</sup> ، وقيل منها لنحي يلغى إذا هدّى<sup>(٧)</sup> ؛ [ومصدره اللّغا] قال :

وَرَبَّ أَسْرَابٍ حَاجِجٍ كُظِمَ عَنْ اللَّغَا وَرَفِثَ التَّكَلِّمُ<sup>(٨)</sup>

وكذلك اللّغو؛ قال الله سبحانه وتعالى : « وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا » أى بالباطل ، وفى الحديث : « من قال في الجمعة : صه فقد لغا » أى تكلم<sup>(٩)</sup> . وفى هذا كاف .

(١) سقطت الواو في ج . (٢) في أ : « فأصوات » .

(٣) في المطبوعة و أ ، ج : « لغة » ، ولا يناسب السياق . وما هنا يوافق ما في ش ، ب .

(٤) ذكر هذا في حرف الواو .

(٥) كذا بالواو التي تكون في الرفع لتبدل المضاهاة لـ « ملغون » وفى المخصص ج ١ ص ٧ « كرين » وهى ظاهرة . (٦) زيادة من ج .

(٧) سقط صدر البيت في أ . وهو لوزنية ، ونسبه ابن برى للمعاج وهو الصواب ، انظر اللسان

في « لغو » وديوان المعاج . و « رب » ، تبع في هذا الضبط ش ، واللسان في كظم ولغا ، وفى المطبوعة ،

وب : « رب » بضم الراء . وأسراب جمع سرب وهو فى الأصل القطيع من الوحش والظباء ، استعير

للطائفة من الحجج . وقد ضبطتها من غير تنوين مضافة تبعاً لما فى اللسان ، وكظم أى سكوت .

(٨) لفظ الحديث فى البخارى فى أبواب الجمعة : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام

يخطب فقد لغوت » وانظر الجامع الصغير فى حرف الألف .

(٩) كذا فى الأصول وفى اللسان . ويفسر شراح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا ينبغي .

## باب القول على النحو

هو انتحاء سَمَت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، لِيَأْتِيَ مِنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِأَهْلِهَا فِي الْفَصَاحَةِ، فَيَنْطِقَ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ؛ وَإِنْ شَدَّ بَعْضُهُمْ عَنْهَا رُدَّ بِهِ إِلَيْهَا. وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ شَائِعٌ، أَيْ نَحَوْتُ نَحْوًا، كَقَوْلِكَ: قَصِدْتُ قَصْدًا، ثُمَّ خَصَّ بِهِ انْتِخَاءَ هَذَا الْقَبِيلِ مِنَ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ الْفَقْهَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ فَفِيهِ الشَّيْءُ أَيْ عَرَفْتُهُ، ثُمَّ خَصَّ بِهِ عِلْمَ الشَّرِيعَةِ مِنَ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ؛ وَكَأَنَّ بَيْتَ اللَّهِ خُصَّ بِهِ الْكَعْبَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْبُيُوتُ كُلُّهَا لِلَّهِ. وَلَهُ نَظَائِرٌ فِي قَصْرِ مَا كَانَ شَائِعًا فِي جَنْسِهِ عَلَى أَحَدِ أَنْوَاعِهِ. وَقَدْ اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ ظَرْفًا، وَأَصْلُهُ الْمَصْدَرُ.

أُنْشِدْ أَبُو الْحَسَنِ :

ترمي الأماغيز يُجْمَرَاتٍ      بِأَرْجُلِ رُوحٍ مُجَنَّبَاتٍ<sup>(٢)</sup>  
يحدو بها كُلَّ فَيِّ هَيَاتٍ      وَهَنْ نَحْوِ الْبَيْتِ عَامِدَاتٍ<sup>(٣)</sup>

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « أَوْ » وَهُوَ يَخَالِفُ مَا فِي الْأَصُولِ .

(٢) الْأَمَازِيزُ وَاحِدُهَا أَمْعَزٌ، وَهُوَ مَا عَلَطَ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْوَجْهَ فِيهَا الْأَمَازِيزُ، وَلَكِنَّهُ زَادَ إِلَيْهَا لِلشَّعْرِ، وَ « مَجْمَرَاتٍ » يَرِيدُ خُفَافًا صَلْبَةً، يُقَالُ : خَفَّ مَجْمَرٌ، وَقَوْلُهُ : « بِأَرْجُلِ » إِبْدَالٌ مِنْ قَوْلِهِ : « بِمَجْمَرَاتٍ »، وَقَدْ جَاءَ هَكَذَا فِي شَيْءٍ، وَأَيْ، وَفِي اللِّسَانِ فِي « نَحْوِ »، وَ « هَيَاتٍ » : « وَأَوْجَلِ » . وَرُوحٌ جَمْعُ أَرْوَحٍ وَرُوحَاءٍ، يُقَالُ : رَجُلٌ رُوحَاءٌ إِذَا كَانَ فِي الْقَدَمِ ابْسَاطٌ وَاتِّسَاعٌ، وَ « مُجَنَّبَاتٍ » كَذَا فِي أ. وَفِي ش، ب : « مُجَنَّبَاتٍ » . وَتَجَنَّبَ الرَّجُلُ امْتَحَنَ فِيهَا وَتَوَتَّرَ، وَتَحَنَّنَ بِهَا أَيْضًا هَذَا الْمَعْنَى . وَهَذَا فِي وَصْفِ إِبِلٍ . وَانْظُرْ شَوَاهِدَ الْعَيْنِ فِي مَبْثُوثِ الْمَرْبِ وَالْمَبْنِيِّ .

(٣) هَيَاتٍ أَيْ يَهَيْتُ بِهَا، يَصْبِحُ بِهَا وَيَدْعُو : هَيْتَ هَيْتَ أَيْ أَقْبِلِي، وَقَوْلُهُ : « وَهَنْ نَحْوِ الْبَيْتِ عَامِدَاتٍ » فَتَحْوِ الْبَيْتَ هُوَ الْخَطَرُ أَيْ قَاصِدَاتٍ جِهَةَ الْبَيْتِ، وَ « عَامِدَاتٍ » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْتَبِ فِي الظَّرْفِ . وَانْظُرِ اللِّسَانَ فِي « وَحَى » فَفِيهِ بَعْدَ الشُّطْرِ الثَّلَاثُ :

\* تَلْقَاءُ بَعْدَ الْوَهْنِ ذَا وَحَاةٍ \*

## باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه،  
وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول،  
ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستنبه أحدهما من صاحبه.

- فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا،  
وكذلك نحوه، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم  
الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن  
كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛  
نحو أكل يحيى كمثرى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت؛ وكذلك ضربت  
هذا هذه، وكلم هذه هذا؛ وكذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك  
التصرب؛ نحو قولك أكرم اليحيى البشريين، وضرب البشريين اليحيون؛  
وكذلك لو أومات إلى رجل وفس، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجب بلعلت الفاعل  
والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بيانا لما تعني. وكذلك قولك ولدت هذه  
هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة، غير متكورة. وكذلك إن  
ألحقت الكلام ضربا من الإبتاع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان؛ نحو  
ضرب يحيى نفسه بشرى، أو كلم بشرى العاقل معل، أو كلم هذا وزيدا يحيى.  
ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك في نحو «كلم هذا وزيد يحيى» وهو يريد  
كلم هذا يحيى وزيدا، كما يجيز «ضرب زيدا وعمرو بتعفر».

- (١) أى نوعا، وفي ج : «شرعا»، يقال : هما في هذا الأمر شرع واحد أى سواء. وقد أثبت  
«شرجا» بالجم وفقا لما في د، هـ. وفي بقية الأصول : «شرحا». (٢) في الأصول :  
«البشريين». والصواب ما أثبتته. (٣) كذا في ج. وفي سائر الأصول : «قلت».  
(٤) كذا في أ. وفي ش، ب : «يعقب».

فهذا طرف من القول<sup>(١)</sup> أدى إليه ذكر الإعراب .

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ؛ وفلان معرب عما في نفسه أى مبين له ، وموضع عنه ؛ ومنه عربت الفرس تعريبا إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيا من أمره لظهوره إلى مَرَاة العين ، بعد ما كان مستورا ؛ وبذلك تعرف حاله : أصْلَب هو أم رخو؟ (وأصحیح)<sup>(٢)</sup> هو أم سقيم؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنه قوله في الحديث<sup>(٣)</sup> « الثيب تُعَرَّب عن نفسها » والمُعَرَّب : صاحب الخيل العَرَّاب ، وعليه قول الشاعر :

يَهْلُ في مثل جوف الطوى صَيْلا يُبَيِّن للعرب<sup>(٤)</sup>

(١) في المطبوعة تبعا لما في ش وب : « من القول الذى أدى إليه ذكر الإعراب » وقد أسقطنا « الذى » إذ لا وجه لها في هذا التركيب .

(٢) كذا في الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له المصدر . والاستعمال الصحيح : « وأصحیح » .

(٣) تبعت في هذا ما في ح ، والضمير في « إليها » يرجع الى العرب وفي المطبوعة ، أ ، ب : « إليه » ، وكان المراد : إلى الإعراب . وفي ابن يعيش على المفصل ١/٧٢ : « إليهم » وهى ظاهرة . (٤) في المطبوعة ، أ ، ب : « قولهم » ، ولا وجه له . وفي اللسان أنه يروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام . وفي ح : « ومنه الحديث : الثيب ... » والحديث في مسند أحمد وابن ماجه . انظر الجامع الصغير .

(٥) « في مثل جوف الطوى » — ويروى الركن — وكلاهما البئر — يصف سعة جوفه ، كأن جوفه بئر ، وأنه يصف شدة صهيله لأن الصوت يبين في البئر ، ويذكر أنه مجفر : عظيم الجنين ، « يبين » كذا في ش ، أ ، واللسان في « عرب » والمختص ص ١٧٧ ج ٦ . وفي المطبوعة وب « تبين » . وهذا من قصيدة النابغة الجعدي ذكرت في كتاب الخيل لأبي عبيدة . وانظر سمط اللاتى ١/٤١٤ والكامل ٦/١٦٨



أى إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربى<sup>(١)</sup> . ومنه عندى عروبة والعروبة للجمعة ، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمرا من بقية أيام الأسبوع ؛ لما فيه من التأهب لها ، والتوجه إليها ، وقوة الإشعار بها ؛ قال :

\* يوائم رهطا للعروبة صيما<sup>(٢)</sup> \*

- ولما كانت معانى المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا ، وكأنه من قولهم : عيربت معدته ، أى فسدت ، كأنها استحالت من حال إلى حال ، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة . وفى هذا كافٍ بإذن الله .

### باب القول على البناء

- وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا : من السكون أو الحركة ، لا شىء أحدث ذلك من العوامل . وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء ، من حيث كان البناء لازما موضعه ، لا يزول من مكان إلى غيره ؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المتبدلة<sup>(٣)</sup> ، كالخيمة والمظلة ، والفُسطاط والسُرّادق ، ونحو ذلك . وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعمالات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء ؛ تشبيها لذلك<sup>(٤)</sup> — من حيث

- ١٥ (١) يريد أن عروبة — ممنوعة الصرف — والعروبة معناها الجمعة . وعبرة اللسان : وعروبة والعروبة كلتاها الجمعة . وقد تبعت فى هذا الرسم ١ ، وفى المطبوعة وب : « الجمعة » . والجمعة بيان لها .  
(٢) صدره كما فى شرح المفصل ١٠/٩٣ \* فبات عذوبا للساء كأنما \*
- ٢٠ وقوله : عذوبا أى لم يذق شيئا ، وقوله للساء أى باديا للساء ليس بينه وبينها ستر . وقوله : يوائم أى يوافق ويفعل ما يفعلون ، وصيما : قياما : يريد قوما يصلون الجمعة . وهذا فى وصف بعير ظل كأنما لا يضع رأسه للرعى . وانظر خلق الإبل للاصمى فى مجموعة الكنز اللغوى ١٣٢ .  
(٣) أى التى دون الأبنية الثابتة . وهذا الرسم يوافق ما فى المطبوعة ، ب ، واللسان . وفى ش و أ : « المتبدلة » ، وقد تكون إن صححت « المتبدلة » . أى التى تبدل وتنقل .  
(٤) تبعت فى هذا نسخة أ . وفى المطبوعة وب : « بذلك » ، ولا وجه له .

كان مسكونا، وحاجزا، ومظلا — بالبناء من الآجر والطين والجص؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني :

لو وصل الغيث أبين، امرأ<sup>(١)</sup> كانت له قبة سحوق يجاد

أى لو اتصل الغيث لأكلات الأرض وأعشبت، فركب الناس خيلهم للغارات، فأبدلت الخيل الغني<sup>(٢)</sup> الذى كانت له قبة من قبه سحوق يجاد، فبناه بيتا له، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة. فتنسب ذلك البناء إلى الخيل، لما كانت هى الحاملة للغزاة الذين أغاروا على الملوك، فأبدلوهم من قباهم أكسية أخلاقا، فضربوها لهم أخبية تظلمهم. ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى من قول الشاعر :

قد كنت تأمنى والجذب دونكم فكيف أنت إذا رُقش الجراد نزا<sup>(٣)</sup>

ومثله أيضا ما روينا عنه [ عنه<sup>(٤)</sup> ] أيضا، من قول الآخر :

قوم إذا اخضرت نعالهم يتباهقون تناهق الجمر<sup>(٥)</sup>

(١) الجاد : الكساء المخطط، والسحق : البالي . والبيت في تنبيه البركى على أوام القالى ١٩ وفى الآلى له ١/٢٣ والدى فى الآلى : «أبنينا» بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه .

(٢) كذا فى الأصول . والمناسب : «الإبناء» .

(٣) هو المعروف بابن مقسم، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوى، كان من أعرف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنة ٣٥٥، وهو راوية ثعلب .

(٤) هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات ٢٩١ .

(٥) قوله : « نزا » كان ينبغى تأنيث الفعل فيقول : نزت ، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو

الجراد . ونزو الجراد كناية عن الخصب وكثرة المزدرع .

(٦) زيادة من أ . يريد عن أبي بكر عن أحمد بن يحيى .

(٧) انظر المخصص ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت : « واخضرار النمل من اخضرار الأرض »

وفى هذا ميل إلى أن النمل : ما يلبس فى الرجل ، والكلام كناية عن الخصب .

٥

١٠

١٥

٢٠

قالوا في تفسيره: إن النعال جمع نعل وهي الحِزَّة، أى إذا اخضرت الأرض بطروا،  
وأشروا<sup>(١)</sup>، فنزا بعضهم على بعض .

ونحو من هذا فسر أيضا قول النبي<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وسلم : « إذا ابتلت النعال  
فبالصلاة في الرحال » أى إذا ابتلت الحرار . ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه  
أبو زيد من قولهم : « المعزى تُهَيى ولا تُبْنى » . فـ « تهَيى » تفعل من البهو،  
أى تتقافز على البيوت من الصوف، فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر، فيتباعد  
ما بينها، حتى يكون في سعة البهو<sup>(٣)</sup> . « ولا تبني »، أى لا تُلْهَ لها وهي الصوف،  
فهى لا يُجْز منها الصوف، ثم ينسجونها، ثم يبنون منه بيتا . هكذا فسر أبو زيد .  
قال : ويقال أبنيت الرجل بيتا، إذا أعطيته ما يبنى منه بيتا .

ومن هذا قولهم : قد بنى فلان بأهله ؛ وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول  
بأهله بنى بيتا من آدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر، ثم دخل بها فيه،  
فقليل لكل داخل بأهله : هو بان بأهله ، وقد بنى بأهله . وابتنى بالمرأة هو افتعل  
من هذا اللفظ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت  
ذوى الأمصار .

ونحو من هذه الاستعارة في هذه الصناعة استعارتهم ذلك في الشرف والمجد؛  
قال ليبيد :

فبنى لنا بيتا رفيعا سمكه فسميا إليه كهلها وغلامها

- (١) فى أ : « فأشروا » ، وما هنا أجدود؛ فإن الأشر هو البطر .  
(٢) لم أقف على لفظ هذا الحديث . وفى الصحاح معناه . فقد روى مالك والشيخان وأبو داود  
والنسائي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن فى الليلة الباردة أو ذات المطر  
فى السفر أن يقول : ألا صلوا فى رحالكم . انظر تيسير الوصول للريدى فى باب الجماعة .  
(٣) هكذا « يكون » كما فى ش، وفى المطبوعة و أ : « تكون » . وما هنا أجدود .

وقال غيره :

بني البناء لنا مجدا ومأثرة  
لا كالبناء من الأجر والطين

وقال الآخر<sup>(١)</sup> :

لسنا وإن كرمت أوائلنا  
يوما على الأحساب نتكل

بنينا كما كانت أوائلنا  
تبنى، ونفعل مثل ما فعلوا

ومن الضرب الأول قول المولّد :

وبيت قد بنينا فا  
رد كالكوكب الفرد

بنينا على أعم  
سدة من قُضِب الهند

وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قدمناه .

## باب القول على أصل اللغة ألِهَام هي أم اصطلاح

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل ؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحى ( وتوقيف )<sup>(٥)</sup> . إلا أن أبا علي رحمه الله ، قال لى يوما : هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه : « وعلم آدم الأسماء كلها » وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر

(١) هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . انظر كامل المبرد بشرح المصنف ص ١٧٥ ج ٢ . وفي معجم الشعراء للرزباني ٤٠٠ ؛ نسبتهما إلى ممن بن أوس .  
(٢) يبدو أن قول المولد من الضرب الثاني ، وهو استعارة البناء لبית الشرف والمجد ، فهو يريد أنهم بنوا بيت شرفهم بحدّ السيوف ومساولة الأعداء ، وذلك ما عناه بقوله : بنينا على أعمدة من قضب الهند ، وقضب الهند هي السيوف .  
(٣) فى ش : أوسع .

(٤) جعلتها هكذا « ألِهَام » لاذ المقام للاستفهام ، ويؤنس لهذا ما فى أ : « ألِهَام » وفى ش ، ب ، والطبوعة « إِهَام » . ويمكن تخريج هذا على حذف همزة الاستفهام ، وهذا يجيزه الأخفش فى الاختيار إذا كان فى الكلام ما يدل عليه كاهنا . وفى الزهر ١/٧ حيث ساق عبارة ابن جنى : « باب القول على أصل اللغة ألِهَام هي أم اصطلاح » .  
(٥) كذا فى أ ، وفى ش ، ب : « ولا توقيف » .

آدم على أن واضع عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به . وقد كانت أبو علي رحمه الله أيضا قال<sup>(١)</sup> به في بعض كلامه . وهذا أيضا رأى أبي الحسن ؛ على أنه<sup>(٢)</sup> لم يمنع قول من قال : إنها تواضع منه . على أنه قد فُسر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلّق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلّبت عليه ، واضمحل عنه ما سواها ؛ لبعد عهدهم بها .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقّيه باعتقاده ، والانطواء على

القول به . ١٠

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء ، وأفعال ، وحروف ؛ وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها : مما ليس بأسماء ، فكيف خصّ الأسماء وحدها ؟ قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة<sup>(٣)</sup> ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف

١٥ (١) أي بالقول بالتواضع والاصطلاح .

(٢) أي أبا الحسن ، وهو الأخفش ، وحاصل هذا أن أبا علي وأبا الحسن قالوا بالرأين ، وقد صرح بهذا في جوفها بعد ذكر القولين : « وكلا الأمرين أجازهما أبو الحسن وأبو علي » . والتوقيف رأى الأشعري ، والاصطلاح رأى المعتزلة .

(٣) كان الضمير يعود على آدم ، وقد سبق ذكره في قوله : « أقدر آدم على أن واضع عليها » .

٢٠ (٤) ضابط بالبناء للفاعل ، أي اعتمد ذلك الله تعالى ، وقد اعتمدت في هذا الضبط على ما في

المخصص ص ٤ ج ١ .

(٥) واحده قبيل ، وهو الجماعة ، كأن كل نوع من أنواع الكلمة جماعة وطائفة . وفي عبارة

المخصص : « الأنواع » .

والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها<sup>(١)</sup> . وهذا كقول المخزومي<sup>(٢)</sup> :

الله يعلم ما تركت قناطهم حتى علوا فرسى بأشقر مزبد

أى فإذا كان الله يعلمه فلا أبالى بغيره سبحانه ، أذكرته واستشهدته أم لم أذكره<sup>(٣)</sup> ولم أستشده . ولا يريد بذلك أن هذا أمر خفى<sup>(٤)</sup> ، فلا يعلمه إلا الله وحده ، بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهورة حينئذ ، متعلّمة . وكذلك قول الآخر :  
الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور<sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup>

(١) بنى ابن جني هذا الجواب على أن المعنى بالأسماء في الآية الكريمة مصطلح السحابة فيها . وهذا اصطلاح حادث . والاسم في اللغة ما كان علامة على مسمى ، وهذا يشمل الأنواع الثلاثة ، وهذا يسقط السؤال . وانظر المزهري ١/١١

(٢) هو الحارث بن هشام ، صيره سيدنا حسان بفراره يوم بدر من المسلمين ، فقال هذا في قصيدة يعتذر بها عن فراره . ويعنى بالأشقر المازيد الدم ، وهو مزبد أى علاه الزبد ، وفي رواية سيرة ابن هشام : « الله أعلم » . انظر هذه السيرة في غزوة بدر .

(٣) هكذا في الأصول ما عدا المطبوعة وب ، ففيها : « استشهدت به » .

(٤) هكذا في ج « أم » وفي سائر الأصول « أو » وهذا لا يصح في العربية .

(٥) هكذا في أ . وفي المطبوعة وب : « مشهودة » .

(٦) صور واحد أصور ، وصف من الصور ، وهو إمالة العنق . وبعده :

وأنتى حيثما يدنى المسوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور

ونسب الزوزنى عند قول عنتره في معلقته .

\* ينباع من ذفرى غضوب بجسرة \*

الشرط الأخير إلى ابن هرمة . وهذا اشتباه ، فإن لابن هرمة بيتا ينشد في هذا المقام — وهو إشباع الحركة فيتولد الحرف — وهو :

وأنت من الفواقل حين ترى ومن ذم الرجال بمنزاح

وانظر اللسان في « نزح » وقد تابع الزوزنى ابن جماعة في حاشيته على شرح الجارردى للشافية ص ٤٠ . والبيتان في الخزائن في الشاهد الحادى عشر ولم يمزهما .

وليس يمدح أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده، وإِنما العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوه فيهم، وكثرة جريانه على ألسنتهم.

فإن قيل: فقد جاء عنهم في كتمان الحب وطية وستره والبجح بذلك، والادعاء له ما لا خفاء به؛ فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت.

قيل: هذا وإن جاء عنهم، فإن إظهاره أنسب عندهم، وأعذب على مستمعهم؛ ألا ترى أن فيه إيذانا من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله، وأو أمكنه إخفاؤه والتحامل به لكان مطيقا له، مقتدرا عليه، وليس في هذا من التغزل ما في الاعتراف بالبعس به، وخَوَر الطبيعة عن الاستقلال بمثله؛ ألا ترى إلى قول عمر [ بن أبي ربيعة ]:

فقلت لها: ما بي لهم من رقيب  
ولكن سرى ليس يحمله مثلى  
وكذلك قول الأعشى:

\* وهل تطيق وداعا أيها الرجل \*  
وكذلك قول الآخر:

ودعته يدموعى يوم فارقتني ولم أطق جزما للبين مديدي

(١) البجح بالشيء: الفرح به. (٢) أى أرق نفسي وأغزل. (٣) مصدر تحامل في الأمر وبه: تكلفه على مشقة. (٤) الهمل — بالتحريك —: الضجر. (٥) زيادة من ح. (٦) من قصيدة له مطلعها:  
جرت ناصح بالود بيني وبينها فقزبني يوم الحصاب إلى قتلى  
وقيله:

فقلت — وأوحت جانب الستر بيننا — : متى فتحدث غير ذى رقة أهلى  
واظفر الديوان. والحصاب — بزة كتاب — : موضع رمى الجمار بمنى.  
(٧) صدره: \* ودع هريرة إن الركب مرتحل \*  
وهو مطلع معلقته. (٨) هذا البيت أول ثلاثة أبيات في المختار من شعر شار ٢٤٨  
وفيه « صاغته » بدل « ودعته ».

والأمر في هذا أظهر، وشواهد أسير وأكثر .

ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحيا . وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة ، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد [ منها ] <sup>(١)</sup> سمة ولفظا ، إذا ذكر عرف به ما سماه <sup>(٢)</sup> ، ليمتاز من غيره ، وليُغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كاللغاني <sup>(٣)</sup> ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم ، فأومشوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . ففى سُمِعت اللفظة من هذا عيرف معنيها <sup>(٤)</sup> ، وهلم جراً فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف . ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فتقول : الذى اسمه إنسان فليجعل مكانه <sup>(٥)</sup> مرد ، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه <sup>(٦)</sup> سر ، وعلى هذا بقية الكلام . وكذلك لو بدت اللغة الفارسية ، فوقعت المواضعة عليها ، لجاز أن تنقل ويولد

- (١) زيادة من ش . (٢) العبارة في المزهري ص ٨ ج ١ : « عرف به سماء » .  
 (٣) في عبارة الخصائص التي ساقها ابن علان في شرح الاقتراح : « كاللغاني » .  
 (٤) في المزهري : « وكيف » . (٥) في ش : « معناها » .  
 (٦) مرد : هو الإنسان ، وسر : الرأس في الفارسية . والمرد — في العربية — الضئيل من ثمر الأراك .



- منها لغات كثيرة : من الرومية ، والزنجية ، وغيرهما . وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصُّنَّاع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنجار ، والصائغ والحائك ، والبناء ، وكذلك الملاح . قالوا : ولكن لا بد لأولها من أن يكون متواضعا<sup>(١)</sup> بالمشاهدة والإيحاء . قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا من عباده على شيء ؛ إذ قد ثبت أن المواضعة لا بد معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو المومأ إليه ، والمشار نحوه ، والقديم سبحانه لا جارحة له ، فيصح الإيحاء والإشارة بها منه ؛ فبطل عندهم أن تصح المواضعة على اللغة منه ، تقدست أسمائه ؛ قالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها ، بأن يقول : الذى كنتم تعبرون عنه بكذا عبروا عنه بكذا ، والذى (كنتم تسمونه)<sup>(٢)</sup> كذا ينبغي أن تسموه كذا ؛ وجواز هذا منه — سبحانه — بكوازه من عباده . ومن هذا الذى فى الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال ، فى حروف المعجم ؛ كالصورة التى توضع للعميات<sup>(٣)</sup> ، والتراجم<sup>(٤)</sup> ، وعلى ذلك أيضا اختلفت أفلام ذوى
- 
- (١) كذا فى الأصول . والواجب أن يقال : « متواضعا عليه » ، وفى المزمهر ١/٥ « متواضعا » وكأنه مصدر ميمي . (٢) كذا فى الأصول عدا ش فقها « والذى سميتوه » . (٣) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « بكذا » . (٤) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « فى » . (٥) كذا فى الأصول . وفى المزمهر ١/٩ : « كالصور » .
- (٦) يريد بالمعنيات ما عسمى والفز فى الرسم والكتابة . وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف . ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم ، والطاء بدل الحاء ، والراء بدل الدال ، فيكتب محمد : كطكر . وهو ما يعرف فى اصطلاح العصر بالشفرة . والتراجم جمع الترجمة وهو المعنى نفسه ، ويقال له المترجم ؛ كأنه سمي بذلك لما أنه يحتاج الى الترجمة والكشف عنه . وقد كان المنقذون يعرفون هذا ، وعقد له فى صبح الأعشى بابا طويلا — ص ٢٣١ ج ٩ — ، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه . وقد نقل عنه قدرا صالحا فى هذا العلم . وانظر فى فن المعنى بوجه عام الخزانة ١١٣ / ٣ . وفى قد النثر ٢٦ : « ومن الظن العياقة والقبافة والزجر والكهانة واستخراج المعنى والمترجم من الكتب » وفيه فى ص ٢٨ : « ألا ترى أنك تظن بالترجمة أنها حروف تام ، فإذا أدركتها فى سائر المواضع التى تثبت صورها فيها وامتنعتها فوجدتها مصدقة لظنك حكمت بصحتها ، وإذا خالفت علمت أن ظنك لم يقع موقعه ، فأوقعته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك » .

اللغات ؛ كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضعات . وهذا قول من الظهور على ما تراه . إلا أنني سألت يوما بعض أهله<sup>(١)</sup> ، فقلت : ما تنكر أن تصحّ المواضعة من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جارحة ، بأن يُحدث في جسم من الأجسام ، خشبة أو غيرها ، لإقبالاً على شخص من الأشخاص ، وتحريكاً لها نحوه ، ويُسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتاً يضعه اسماء له<sup>(٢)</sup> ، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعاتٍ ، مع أنه — عز اسمه — قادر على أن يُنقع في تعريفه ذلك بالمرّة الواحدة ، فتقوم الخشبة في هذا الإيماء ، وهذه الإشارة ، مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضعة ؛ وكما أن الإنسان أيضاً قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها في ذلك مقام يده ، لو أراد الإيماء بها نحوه ؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلاً فأحكيه عنه ؛ وهو عندي وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة<sup>(٣)</sup> غير ناقلة لسانا إلى لسان . فاعرف ذلك .

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح ، وحنين الرمد ، وعريير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ،

- (١) هم المعتزلة . انظر المزهري ص ١٢ ج ١ ، وينسب هذا المذهب إلى أبي هاشم الجبائي عبد السلام ابن محمد من رموس المعتزلة . وكانت وفاته سنة ٣٢١ . وانظر المزهري ١/١٠
- (٢) أي الشخص المراد وضع الاسم له . والشخص : سواد الإنسان وغيره ، والذي يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى . (٣) العبارة في المزهري « وهذا عندي على ما تراه الآن لازم » .
- (٤) قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند الفاضلين به ، فهم إنما ينكرون أن يواضع الباري لغة مرتجلة ، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها إلى لغة أخرى فيقول : ما تمررون عنه بكذا عبروا بكذا فلا شيء فيه كما سبق له .

وصهيل الفرس، وزيب<sup>(١)</sup> الطي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندى وجه صالح، ومذهب متقبل .

- واعلم فيما بعد، أننى على تقادم الوقت، دائم التنفير والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعى والحواليج قوية التجاذب لى، مختلفة جهات<sup>(٢)</sup> القول على فكرى . وذلك أننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها
- من الحكمة والدقة، والإرهاق، والرقّة، ما يملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة<sup>(٣)</sup> السحر. فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفقوا لتقديمه منه . ولطف ما أسعدوا به، وفريق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله جل وعزّ، فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنها وحى .

- ثم أقول فى ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا — وإن بعد مداه عنا — من كان ألطف منا أذهانا، وأسرع خواطر وأجراً جناناً . فأقف
- بين تين الخلتين حسيراً، وأكاثرهما فأنكفى مكثوراً. وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبها، قلنا به، وبالله التوفيق .

(١) الزيب : صوت تيس الغباء عند السفاد .

(٢) تقول الأمور : اشتباهها وتناكرها .

(٣) الغلوة : الغاية فى سباق الخيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر .

(٤) يبدو من هذا أن مذهب ابن جنى فى هذا البحث الوقف . فتراه لا يجزم بأحد الرايين :

الاصطلاح والتوقيف . وقد صرح بهذا ابن الطيب فى شرح الاقتراح .

(٥) كذا فى شه والمزهر ١/١٠ . وفى أ : « يقكها » . أى يفعلها عنها . وهذا يرجع

إلى المعنى الأول .

## باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية<sup>(١)</sup> ؟

اعلم أن علل النحويين<sup>(٢)</sup> - وأعني بذلك حذافهم المتقنين<sup>(٣)</sup> ، لا ألفانهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقيين . وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خففتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا ؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم واللييلة خمسا دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين . وسأذكر طرفا من ذلك لتصح الحال به .

(١) لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم ، وكان ذلك بإبداء العلل لسننهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ نفسه في تقوية العلل التي تنسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم ؛ وهو ما يقوم به النحويون . وكان من دواعي ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة ؛ فهذا ابن فارس يقول :

مررت بنا هيفاء مجدولة      تركبة تمي لترك  
ترنو بطرف فاتر فاتر      أضعف من حجة نحوي

انظرونيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ في ترجمة ابن فارس .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ «علل جلال الحويين» . وفي المطبوعة «علل جل النحويين» .  
(٣) الألفاف : القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحدا ، الواحد لف أو لقيف ، وشأن هؤلاء الأخلاط الضعف وعدم استحكام القوة .

(٤) كذا في الأصول ما عدا ج فقها «الصفح» . والصفح والصفحة : الجانب .

(٥) أي لا تغفر ، يقال : حليت من فلان بخير : أصبته وأدركته ، ومن ذلك قولهم : ما حليت من هذا الامر بطائل ، وهو من باب علم .

- قال أبو إسحاق<sup>(١)</sup> في رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما فُعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثيرته ، وذلك ليقَل في كلامهم ما يستنقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون<sup>(٢)</sup> . بخرى ذلك
- في وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يعقبه من إناعمه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به . وكذلك قلب الياء في مويسر ، وموقن واوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ وهذا — كما تراه — أمر يدعو الحس إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسنة طبيعية ، فتأهيك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم في سيد ، وميت ، وطويت طيا ، وشويت شيا : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد ، وميت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيا وطيا . فهذا

- (١) هو الزجاج . (٢) يدور أن هذا آخر كلام الزجاج .
- (٣) كذا في الأصول . والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم ، فكان الواجب أن يقال : لا تعقبه إذا جعل من عقب ، أو لا يعقبها إذا جعل من عقب ، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامتنال فذكر ضميرها .
- (٤) كذا في أ ، ح . وفي المطبوعه ب : « يحلو » ولا معنى لها .
- (٥) كذا في الأصول . والقياس طبيعية ، وقد جاء الشذوذ في السليقية ، ولم يعرف في الطبيعية .

أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بِسَيُودٍ وَمَيُوتٍ وطُوبَا وشُوبَا ،  
وَأَنْ سَيِّدَا ، وَمَيِّتَا ، وَطَيَّا ، وَشَيَّا ، أَخَفَّ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنْ اجْتِمَاعِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَعَ سَكُونِ  
الْأَوَّلِ مِنْهُمَا . فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ نَحْوُ حَيَوَةٍ<sup>(١)</sup> ، وَضَيَوَةٍ ، وَعَوَى الْكَلْبِ  
عَوِيَةً ، فَسَقُولُ فِي هَذَا وَنَظَائِرِهِ ، فِي بَابِ يِلْ هَذَا ، بِاسْمِ اللَّهِ . وَأَشْبَاهُ هَذَا  
كثيرة جدا .

٥

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ مَجَّدَ أَيْضًا فِي مِلَلِ الْفَقْهِ مَا يَبْضَحُ أَمْرُهُ ، وَتَعْرِفُ عِلَّتَهُ ؛ نَحْوُ  
رَجْمِ الزَّانِي إِذَا كَانَ مُحْصَنًا ، وَحَدِّهِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُحْصَنٍ ؛ وَذَلِكَ لِتَحْصِينِ الْفُرُوجِ ،  
وَارْتِفَاعِ الشَّكِّ فِي الْأَوْلَادِ وَالنَّسْلِ . وَزَيْدٌ فِي حَدِّ الْمُحْصَنِ عَلَى غَيْرِهِ لَتَعَاظِمِ جُرْمُهُ ،  
وَجَرِيرَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ . وَكَذَلِكَ إِقَادَةُ الْقَاتِلِ بِمَنْ قَتَلَهُ لِحَقْنِ الدِّمَاءِ . وَكَذَلِكَ إِيجَابُ  
اللَّهِ الْحَجَّ عَلَى مَسْتَطِيعِهِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَكْلِيفِ الْمَشَقَّةِ ؛ لَيْسَتْ حَقٌّ عَلَيْهَا  
الْمَشُوبَةُ ، وَلَيْكُنْ أَيْضًا دُرْبَةً لِلنَّاسِ عَلَى الطَّاعَةِ ، وَلَيْسَتْ تَهْرَبُ بِهِ أَيْضًا حَالُ  
الْإِسْلَامِ ، وَيُذَلِّلُ بِهِ عَلَى ثِبَاتِهَا وَاسْتِمْرَارِ الْعَمَلِ بِهَا ، فَيَكُونُ أَرْسَخٌ لَهُ ، وَأَدْعَى إِلَى  
ضَمِّ النَّشْرِ<sup>(٢)</sup> الدِّينِ ، وَقَفَّ كَيْدُ الْمُشْرِكِينَ . وَكَذَلِكَ نَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ جَدًّا . فَقَدْ  
تَرَى إِلَى مَعْرِفَةِ أَسْبَابِهِ كَمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ مَا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ عِلَلُ الْإِعْرَابِ ، فَلَمْ جَعَلْتُ  
عِلَلِ الْفَقْهِ أَخْفَضَ رَتْبَهُ مِنْ عِلَلِ النُّحُو ؟ قِيلَ لَهُ : مَا كَانَتْ هُنَا حَالُهُ مِنْ عِلَلِ  
الْفَقْهِ فَأَمَرَ لَمْ يُسْتَفَدَ مِنْ طَرِيقِ الْفَقْهِ ، وَلَا يُخَصَّ حَدِيثُ الْفَرَضِ وَالشَّرْعِ ،

١٠

١٥

(١) حَيَوَةٌ مِنَ الْأَعْلَامِ ، الضَّيُونُ : السُّنُورُ الْمَذْكُورُ .

(٢) هَكَذَا فِي ش ، أ . وَفِي ب ، ح وَالْمَطْبُوعَةُ : « بَصَح » .

(٣) كَذَا فِي ش ، م . وَفِي أ : « لَتَشْهَر » .

(٤) النَّشْرُ : الْمُنْشَرُ ، يُقَالُ : ضَمَّ اللَّهُ تَشْرَكَ .

٢٠

(٥) كَذَا فِي أ . وَالْفَتْحُ : الْكُسْرُ ، وَيُقَالُ : فَنَّا اللَّهَ عَنْكَ الشَّرُّ كَفَهُ . وَفِي ب « فَتَّ »

وَيُقَالُ : فَتَّ الْمَاءَ الْحَارَّ بِالْبَارِدِ : كَبَرَهُ وَسَكَّنَهُ ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ .

- بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها ، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ، خلُقوا قادت إليه الأنفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قول الله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك فاجرهُ » قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره في استعالمهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدانعتهم عن الدمار ، فكان الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوما معمولا به ، حتى إنها لو لم ترد بلإيجابه ، لما أخل ذلك بحاله ، لاستمرار الكافة على فعله . فما هذه صورته من عللهم جار مجرى علل النحويين . ولكن ليت شعري من أين يعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ، والعشاء الآخرة أربعاً ؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ؟ وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطرد العمل بها ؟ ونحو هذا كثير جداً .
- ولست تجسد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوي على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهية الطبع ، بجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينتقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق .

- سؤال [قوى<sup>(٢)</sup>] : فإن قلت : فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة ، لا نعرف لها سبباً ، ولا نجد إلى الإحاطة بعالمها مذهباً . فمن ذلك إهمال ما أهمل ، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله ؛ وهذا أوسع من أن يجوز إلى ذكر طرف

(١) الدمار — بزة كتاب — : ما لمك حفظه مما يتعلق بك .

(٢) زيادة في أ . وقد جاء هذا الوصف في المطبوعة ، ش ، ب بجانب « فرق » وسقط فيها

في هذا الموضع .

منه ؛ ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فعلل أو فعلل ، أو فعل أو فعل ، أو فعل ، ونحو ذلك . وكذلك اقتصارهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزها القسمة . ومنه أن عدلوا فعلا عن فاعل ، في أحرف محفوظة . وهي ثعل ، وزحل ، وغدر ، وعمر ، وزفر ، وجشم ، وقثم ، وما يقل تعداده . ولم يعدلوا في نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : ملك ولا حتم ، ولا خلد . ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الاسماء التي أرينا كها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاتيه .

فإن قلت : إن العدل ضرب من التصرف ، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع ؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل .

قيل : فهبنا سألنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلا جاء هذا العدل في حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ؛ دون ثعل ، وزحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقاثم ؟ ألك ههنا تفق فتسلكته ، أو صرتفق فتتوركه ؟ وهل غير أن تخلد إلى حيرة الإجمال ، وتخمد نار الفكر حالا على حال ! ولهذا ألف نظير ، بل ألوف كثيرة . ندع الإطالة بأيسر اليسير منها .

وبعد فقد صبح ووضع أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا

(١) المرتفق : المتكأ ، « فتتوركه » : تعتمد عليه ، والأصل في هذا أن يقال : تترك عليه ؛ وضع وركة عليه .

(٢) الإجمال : الانقطاع ، يقال : أجبل الشاعر ؛ صعب عليه القول ، لا يتبأ له سبيل . وأصل ههنا أنه يقال : أجبل الحافر ؛ انتهى إلى صلاية وجبل فلا يصيب ماء . وقد ضبط في المطبوعة : « الأجمال » بفتح الهمزة ، ولا معنى لهذا هنا .



أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هذه اللغة ؛ ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة فيها <sup>(١)</sup> ، وكثرة الخلاف في مبادئها ، ولا تقطع فيها بيقين ، ولا من الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريناه أنفسنا من حالها ، وما هذه سبيله لا يبلغ شأوا ما عيرف الأمر به — سبحانه وجلّ جلاله — وشهدت النفوس ، وأطردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال .

قيل : لعمري إن هذه أسئلة <sup>(٢)</sup> ، تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضا من السؤالات أضعاف هذه الموردة ، وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد . بل يجب أن ينعم الفكر فيها ، ويكاس في الإجابة عنها . فأقول ذلك أنا لسنا ندعى أن حلل أهل العربية في سمت العلل الكلامية آتية ، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل <sup>(٥)</sup> الفقهية ، وإذا حكمنا بديهية العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحس ، فقد وقينا الصنعة <sup>(٦)</sup> حقها ، وربأنا بها أفرع مشارفها . وقد قال سيديويه : وليس شيء مما يضطرون إليه ، إلا وهم يحاولون به وجها . وهذا أصل يدعو إلى البحث عن

- (١) كذا في الأصول . والمناسب للسياق : أهل العربية . وقد أبقيته لأنه قد يريد أن مباحث أصول العربية تولوها أهل الشريعة ، فقد تكلم الشافعي في سمة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نبئ ، وكذا غيره من الفقهاء . (٢) تبعت في هذا الرسم ش ؛ وفي أ ، ب : « أسولة » ، وهو جمع سوال ، لغة في سؤال كما في اللسان . (٣) يقال : أعطى بيده إذا انقاد ؛ كما في الأساس . وفي اللسان : أعطى البعير إذا انقاد ولم يستصعب . (٤) أي يجرى الكيس ، وهو الخفصة والثوقد والفطنة ، وقد كاس الرجل ، يكيس ، وهو كيس وكيس ؛ بشد يديا . وتخفيفها . (٥) كذا في الأصول ما عدا ح ففيا : « إذ » . (٦) المشارف : الأعلى ، وأفرع : أعلى ، وربأ الجبل : علاه . (٧) انظر الكتاب ص ١٣ ج ١ ، والعبارة فيه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » . (٨) كذا في أ ، ح . وفي المطبوعة ، ب ، ش : « فيا » . (٩) هكذا في الأصول ما عدا ح ففيا « على » . وفيه تضمين « يدعو » حتى يبحث .

علل ما استكرهوا عليه ؛ نعم ويأخذ بيدك الى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستعمله<sup>(١)</sup> التنبه على الأسباب المطلوبة منه . ونحن نجيب عما مضى ، ونورد معه ، وفي أثناءه ما يستعان به ، ويُفزع فيما يدخل من الشبه إليه ، بمشيئة الله وتوفيقه .

أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة ،<sup>(٢)</sup> أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستقلال ، وبقية ملحقة به ، ومفقاة على إثره .  
فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ؛ نحو سص ، وطس ، وظث ، ونظ ، وضش ، وشض ؛ وهذا حديث واضح لتفوق الحس عنه ، والمشقة على النفس لتكلفه . وكذلك نحو قج ، وجق ، وكق ، وقك ، وكج ، وجك . وكذلك حروف الحلق : هي من الائتلاف أبعد ؛ لتقارب مخارجهما<sup>(٣)</sup> عن معظم الحروف ، أعني حروف الفم . فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف ؛ نحو أهيل ، وأحيد ، وأخ ، وعهد ، وعهر ؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما ، لإبتعاد الأقوى منهما ؛ نحو أرل ، ووتد ، ووطد . يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام . وكأن ضعف اللام إنما أناها لما تُشربه من الغنة عند الوقوف عليها ، ولذلك لا تكاد تعاض اللام ، وقد ترى إلى كثرة اللغنة في الراء في الكلام ، وكذلك الطاء ، والتاء : هما أقوى من الدال ؛ وذلك لأن

(١) كذا في معظم الأصول . وفي ش : « التنبه » . (٢) في ش : « والمستعملة » .

(٣) كذا وردت هذه الكلمات في نسخة ب ساكنة الحرف الثاني . وفي ش بالفتح .

(٤) في ج : « ومشقة النفس في تكلفه » .

(٥) كأنه ضمن « تقارب » معنى الامتياز والتباعد فعداه يعن .

(٦) أرل — بصمتين — جبل بأرض غطمان . وفي ج : « ورل » وهو حيوان كالضب .

(٧) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « كذلك » . وما أثبتته أجود .

(٨) كذا في أ ، ب . وهو الصواب . وفي بقية الأصول : « تمناض » ، وهو تحريف .

٥

١٠

١٥

٢٠

جرس الصوت بالتاء ، والطاء ، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال . وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين ، من قبل أن جمع المتقاربين يشغل على النفس ، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما ، لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤثرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسه ، وأظهر نشاطاً ، فقدم أثقل الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ، ونصبوا المفعول لتأخره ، فإن هذا أحد ما يحتاج به في المبتدأ ، والفاعل . فهذا واضح كما تراه .

وأما ما رُفِض أن يستعمل وايس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال ، وبه الاشتغال ، وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأنت له ، وإن تحاميت الإنصاف ، وسلكت سبيل الانحراف ، فذاك إليك ، ولكن جنايته عليك .

« جواب قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله ، وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، ونحاسي . فأكثرها استعمالاً ، وأعد لها تركيباً ، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يتبدأ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفاً ، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو من ، وفي ، وعن ، وهل ، وقد ، وب ، وم ، ومن ، وإذ ، وصه ، ومه . ولو شئت

(١) هذا الضبط بالبناء للفعول من أ . ومعناه : أغلق . (٢) سقط هذا اللفظ في ش .

(٣) ضبط في ج : « نفساً » بفتح الفاء ، وما أثبت أجود . (٤) أثقل للشيء . وبه :

أعجب به وسر . (٥) سقط هذان اللفظان « جواب قوى » في ش وب ، وأثبت في أ .

لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة . والثلاثي عاريا من الزيادة ، وملتبسا بها ، مما  
يبعد تداركه ، وتتعيب الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أن  
ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلّة عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قلّة الثنائي ؛  
وأقل منه ما جاء على حرف واحد ؛ بحرف العطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ،  
ولام الابتداء والحز ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيت . وجميع ذلك دون  
باب كم ، وعن ، وصه . فتمكن الثلاثي إنما هو لقلّة حروفه ، لعمري ، ولشيء  
آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ،  
ولتعادي<sup>(١)</sup> حالهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحرّكا ، وأن الموقوف عليه  
لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا  
الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا إليه .<sup>(٢)</sup>

فإن قلت : فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأول والآخر — وهو  
العين — لا يخلو أن يكون ساكنا ، أو متحرّكا . فإن كان ساكنا فقد فصلت عن<sup>(٣)</sup>  
حركة الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذي قدمت ذكر الكراهة له ؛ وإن كان متحرّكا  
فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله  
في انتقاض حال الأول بما يليه من بعده .

فالجواب أن عين الثلاثي إذا كانت متحرّكة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركات ،  
حدث هناك لتواليهما ضرب من الملل لهما ، فاستروح حينئذ إلى السكون ، فصار  
ما في الثنائي من سرعة الانتقاض<sup>(٤)</sup> (معيفا مأبيا) ، في الثلاثي خفيفا مرضيا ، وأيضا

- (١) يقال : تعادى ما بين الرجلين : اختلف . (٢) يريد الحرف الأول المبدوء به .  
(٣) في ش : « منصبا » . وفي ج : « منصبا نحوه » .  
(٤) أي خرجت ، يقال : فصل عن البلد ، ومن البلد : خرج منه .  
(٥) حال من قوله « ما في الثنائي » فأما خبر صار فهو قوله : « خفيفا مرضيا » ولو كانت  
العمارة : فصار ما كان في الثنائي الخ لكانت أدنى إلى الإيهام وأعلى عن اللبس .

- فإن المتحرك حشوا ليس كالتحريك أولاً؛ أولاً ترى إلى صفة جواز تخفيف الهززة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولاً، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف، وأما إنه كانت عين الثلاثي ساكنة فحديثها غير هذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام . وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لتعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته<sup>(١)</sup> إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه . وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صُويت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت، وتضاهل للحمس؛ نحو قولك، إَح، إَص، إِث، إِف، إِخ، إِك . فإذا قلت : يجرّد، ويصبر<sup>(٢)</sup> ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفي ذلك الصوت وقل، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه . وقد تقدّم سيويوه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح .
- ١٠ . وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليه ولم تتناول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة<sup>(٣)</sup>، على إلتباع ذلك الصوت آياه . فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده، وتهايت له، ونشمت فيه، فقد

- (١) أى وصلته ، وإدراج الحرف وصله ؛ من الإدراج وهو اللف والفاء فكأنك إذا وصلت الحرف فقد طويته ولم تشره وتبرزه . والدرج في ذلك كالإدراج .
- ١٥ (٢) يريد حروف الخمس . ويقول ابن جني في « أعلام العرب » من هذا الكتاب في الحديث عن الحاء : « فضلاً عن أن يعلم أنها من الحروف المهموسية ، وأن الصوت يلحقها في حال سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها في حال حركتها أو إدراجها في حال سكونها في نحو بحر وحر » .
- (٣) كذا جعلتها مهمة وفي بعض الأصول : « اج » بالمعجمة . وفي بعضها الحرف غير واضح وهو لا يوافق التمثيل الآتى ، وإلجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صوت .
- ٢٠ (٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « إَح » . (٥) يلاحظ في التمثيل أنه أتى يسلم ولم يذكر « اس » ، ولم ينل لما فيه الكاف . (٦) أى سبق . وفي المطبوعة : « قول سيويوه » . (٧) هى التوقف . (٨) نشم في الشيء : ابتداء فيه .

حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت ، فيستهلك إدراجك إياه طرفاً من الصوت الذي كان الوقف يقتره عليه ويسوذك إمدادك إياه به .

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع <sup>(١)</sup> أن يشرب عُلبة لبن ولا يتنحج ، فلبس شرب بعضه كده الأمر ، فقال : كبش أملك . فقيل له ؟ ما هذا ؟ تنحنجت . فقال : من تنحج ، فلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عوناً له على ما كده وتكأده . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه ، مخالفة لحاله في الوقوف عليه ، صارح ذلك الساكن المحشوبه المتحرك ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للتحرك إذ كانت الحركة سبباً له ، وعونا عليه ؛ ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصوت ، نحو قولك صبر ، وسلم . فحركة الحرف تسابه الصوت الذي يُسغفه الوقف به ؛ كما أن تأهيك للنطق بما بعده يستهلك بعضه . فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك أن تقف عليه ، فنقول : اص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : أصبر ؛ فإن أنت حرّكته اخترمت الصوت البتة ، وذلك قولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتة ، والوقوف عليه يمكنه فيه ، وإدراج الساكن يُبقّي عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوبه ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرك ، وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده ،

(١) أى عاهد وعاهد . والقصة في أذكياء ابن الجوزي في باب المقول عن العرب وطماء العربية ،

رى سر الصناعة في حرف العين . (٢) يقال : تكأده الأمر : شق عليه .

(٣) في شر : « عند أن تقف » .

وهو الغرض الذى أريد منه ، وجيء به من أجله ؛ لأنه لا يبلغ حركة ما قبله ،  
 فيجفوَ تتابع المتحركين ، ولا سكون ما بعده ، فيفجأً بسكونه المتحرك الذى قبله ،  
 فينقُص عليه جهته وسمته . فتلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ؛  
 فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغيرة على اعتدال  
 وقرب ، لا على إيمان في البعد . لذلك كان مثال فعل أعدل الأبنية ؛ حتى كثر وشاع  
 وانتشر . وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان اللام ، أحوال مع  
 اختلافها متقاربة ؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء . منها أن كل  
 واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك في جمع فُعْلة وفُعْله : فُعْلاتٍ ،  
 بضم العين نحو غرفات ، وفُعْلات بكسرها نحو كسرات ، ثم يستنقل توالى الضميتين  
 والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فتقول : غُرْفَات ، وكِسْرَات ، وأخرى  
 إلى السكون فتقول : غُرْفَات ، وكِسْرَات . أفلا تراهم كيف سَوَّوا بين الفتحة  
 والسكون في العدول عن الضمة ، والكسرة إليهما . ومنها أنهم يقولون في تكسير  
 ما كان من فَعْل ساكن العين وهى واو على فعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ،  
 وحياض ، وثوب ، وثياب . فإذا كانت واو واحدة متحركة صحَّت في هذا المثال

- ١٥ (١) في الأصول : « إلا أنه » ، وهو لا يتفق مع السياق . (٢) كذا في الأصول  
 الخطية ، وفي المطبوعة : « فيجفأ » ، وهو تحريف . (٣) كذا في > . وفي بقية الأصول :  
 « كذلك » . (٤) يريد إسكان اللام في حال الوقف . والعبارة في ح : « لأن فتحة الفاء وسكون  
 العين في المدرج واللام في الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة » . (٥) المعروف أن السكون  
 في غرفات وكسرات هو الأصل ، والضم والكسر جاءا من إتباع العين حركة الفاء ، فليس السكون معدولاً  
 إليه حتى يكون كالفتح في هذا الباب ، ولكن أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول في هذه النظرة ؛ فإن  
 ٢٠ الضم والكسر هما الكثير في هذا الباب حتى عادا كأنهما الأصل . وانظر في هذا المبحث الكتاب ٢  
 ص ١٨١ (٦) في ش : العدل..

من التكسير؛ نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة <sup>(١)</sup> اعتلت في هذا المثال؛ كاعتلال الساكن؛ نحو: جواد، وجياد. بفرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكن <sup>(٢)</sup> أشبه. فلذلك كان مثال فعلٍ أخف، وأكثر من غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدل على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكر، وعمرو؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحال لو لم يكن بعده شيء. فكان يلزمك حينئذ أن تبندى بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه، ولا يتناول <sup>(٣)</sup> إلى ما وراءه. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس، فتجد السين أتم صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النُسف وجدت الفاء أتم صوتا، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا يجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف ألَبَتَة. وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان.

- (١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد، إذ كان لا يجرى إلا على شذوذ؛ بغياد من الشاذ الذي يوقف عنده، وإنما هم ابن جني تعطيل هذا الشاذ وذكر أمثاله في العربية. ويرى بعض النحويين أن جيادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.
- (٢) أى إن الساكن المدرج تحاذبه الشبه بالمفتوح وبالمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة إلى الأخير من الأول.
- (٣) هذا يحذف على قوله «يوقف عليه» فإن الموقوف عليه يخبس ولا يتطلع إلى ما بعده.
- (٤) «لا» هنا زائدة كما تزداد في قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.



- فقد وضع إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام ، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي ؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي — على قلة حروفه — فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه . ثم لا شك فيما بعد ، في نقل الخماسي ، وقوة الكلفة به . فإذا كان كذلك نقل عليهم مع تناهيه ، وطوله ، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه <sup>(١)</sup> . ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول ؛ نحو : جَعَلْ ، جَلَعْ ، عَجَلْ ، عَلَجْ ، لَجَعْ ، لَعَجْ . والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلا ؛ وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة ؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا ، المستعمل منها قليل ، وهي : عقرب <sup>(٢)</sup> ، وبرقع ، وعرقب ، وعبقر ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك ، والباقي كله مهمل . وإذا كان الرباعي مع قرينه من الثلاثي إنما يستعمل منه الأقل <sup>(٣)</sup> التَّزْرُ ، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مئنة من التصريف والتثقل عنه . فلذلك قل الخماسي أصلا . نعم ثم لا تجد أصلا مما ركب منه <sup>(٤)</sup> قد تُصَرَّفُ فيه بتغيير نظمه ونضده ، كما تصرف في باب عقرب ، [ وبرقع ] <sup>(٥)</sup> ، وبرقع ؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئا من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك ، مع أن ثقله يبلغ به مائة وعشرين أصلا ، ثم لم يستعمل من جميع ذلك

(١) في ش : « عليه » . (٢) ضبطت هذه الكلمات بالتحريك على ما تضبط المواد اللغوية . وضبطت في الأصول بفتح الفاء وسكون العين على حد المصادر .

(٣) أي نشأت منه وتحققت فيه . (٤) ذكر هذا على أنه مثال ، كما لا يخفى .

(٥) أي مكان التصريف وخلق به . وفي حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة وقصر الخطبة مئة من فقه الرجل » . وكل شيء دل على شيء فهو مئة له . (٦) العبارة في المزهر ١٤ ص ١٤٥ بعد « باب عقرب » : « بعبقر وعرقب وبرقع » . وبرقع — بكسر الألف والثالث — : السماء السابعة . (٧) زيادة من أ .

إلا سفرجل وحده . فأما قول بعضهم زبرجد<sup>(١)</sup>، فَقَلْبٌ لِحَقِّ الْكَلِمَةِ ضَرُورَةٌ فِي بَعْضِ  
الشعر ولا يقاس . فسدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ،  
فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قل ونزر ؛  
ولما كانت ذوات الأربعة تليها ، وتجاوز أعدل الأصول — وهو الثلاثي — إليها ،  
مسميا بقرباها منها قلة التصرف فيها ؛ غير أنها في ذلك أحسن حالا من ذوات  
الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها . فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي ،  
وفوق تصرف الخماسي . ثم إنهم لما أمسوا الرباعي طرفا صالحا من إهمال أصوله ،  
وإعدام حال التمكن في تصرفه ، تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي ، لا من  
أجل جفاء تركبه بتقاربه ؛ نحو صص ، وصس ؛ ولكن من قبل أنهم حدّوه على  
الرباعي ؛ كما حدّوا الرباعي على الخماسي<sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أن الجع لم يترك استعماله لثقله من  
حيث كانت اللام أخت الراء والنون ، وقد قالوا نجع فيه ، ورجع عنه ، واللام  
أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب الجمع ؛ فبذل على أن ذلك ليس للاستثقال ،  
وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ؛ لئلا يخلو هذا الأصل  
من ضرب من الإجماد له ، مع شيباعه وأطراده في الأصليين اللذين فوقه ؛ كما أنهم  
لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ،  
وتكسيورها ، وترخيمها ؛ نحو قولك في تحقير سفرجل : سُفِيرَج ، وفي تكسيه :

(١) أى في زبرجد . وفي شعر محدث لأحد أدباء شنقيط :

عليها سموط من محال ملوب من التبر أو من لؤلؤ وزبرجد

وانظر الوسيط في تاريخ أدباء شنقيط ٩٧

(٢) كذا في أ . وفي ش وب ، المطبوعة : « خفاء » ، وما هنا أجود .

(٣) أى جملة جامدا غير متصرف . وفي القاموس : « وجهد حق وجب وأجهدته » فأخذه

ابن جنى واستعمله هذا الاستعمال .

سفارج، وفي ترخيمه — علما — يا سَفَرُجُ أَقْبِلْ، وكما أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تَخَطَّوْا ذاك أيضا إلى أن شبهوا الماضي بالمضارع، فبنوه على الحركة؛ لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع، أعنى مثال أمر المواجه<sup>(٣)</sup>. فاسم الفاعل في هذه القضية كالتخامسي، والمضارع كالرباعي، والماضي كاللثلاثي. وكذلك أيضا الحرف في استحقاقه البناء كالتخامسي في استكراههم إياه، والمضمر في إلحاقهم إياه ببنائه، كالرباعي في إقلاهم تصرفه، والمنادي المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كاللثلاثي في منع بعضه التصرف، وإهماله آلبته، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة. فأما قوله<sup>(٤)</sup>:

\* مَالٌ إِلَى أُرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَّجَعِ \*

- ١٠ فإنه ليس بأصل، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاما؛ فاعرفه.
- فقد عرفت إذا أن ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف<sup>(٥)</sup>، نحو ضت<sup>(٦)</sup>، ونقص، وثذ، وذت، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي؛ فأناه ذلك القدر من الجمود، من حيث ذكرنا؛ كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير، والتحقيق، والترخيم، من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي.
- وهذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئا من شيء حكما قابلا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه؛ عمارة لبيئهما، وتتميا للشبه الجامع لهما. وعليه باب ١٠ لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فاعربوه.

- (١) هذه الكلمة ساقطة في (٢) كذا في ١، ب. وى ش: «فكا». (٣) ضبطت هذه الكلمة في نسخة أ بكسر الجيم؛ وهو تحريف. لأن المراد: أمر المخاطب الذي يواجه بالمخاطب.
- ٢٠ (٤) هذا متصل بإهمال «يلج» المفهوم مما سبق، فقد يتوهم أن «الطبع» في البيت هي «يلج» مع الطاء المبدلة من تاء الافتعال، فدفع هذا بما ذكر. وسيرد هذا الرجز بد. (٥) في شه، س، هـ، هـ: «التألف». (٦) هكذا وردت هذه الكلمات في نسخة شه بالتشديد. وفي نسخة أ بالإسكان.

وإذ قد ثبت ما أردناه : من أن الثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه ، لقربه من الخماسي ، بقي علينا أن نورد العلة التي لها استعمال بعض الأصول من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، دون بعض ، وقد كانت الحال في الجميع متساوية . والجواب عنه ما أذكره .

٥ . اعلم أنت واضح اللغة لما أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هيم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفصيلها <sup>(١)</sup> ، وعلم أنه لا بد من رفض ما شئع تألفه منها ، نحو هـع ، وقج ، وكق ، فنفاه عن نفسه ، ولم يمرره بشيء من لفظه ، وعلم أيضا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأحقها ، وهو الثلاثي . وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس — وهو الاتساع به في الأسماء ، والأفعال ، والحروف — فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحشا منه ، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصر ، وربص <sup>(٢)</sup> ، وصورة الإعلال ، نحو قولهم « ما أطيبه وأيطبه » « واضمحلّ وأمضحلّ » « وقبيّ وأينق » وقوله :  
\* مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي <sup>(٣)</sup> \*

١٥ . وهذا كله لإعلال هذه الكلم وما جرى مجراها . فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل ، نحو صبر ، وبصر ، مشابهة للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالعذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول . فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض ، واستعمال

٢٠ . (١) ضبط في أ : جملها — بفتح فسكون — ، وهو مصدر جعل الشيء : جمعه .  
(٢) كذا في أ ؛ وفي سائر الأصول « ضرب وربط » ، والعبارة في المزمع ١ / ١٤٦ كما في أ .  
(٣) « فالهي » قلب اليوم . وسيشرح أبو الفتح هذا الرجز وما فيه في أواخر هذا الجزء في « باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير » . وانظر الكتاب ( ج ٢ ص ٣٧٩ ) .

- البعض ، وكانت الأصول ومواد الكلم مُعرِضة لهم ، وعارضة أنفسهم على تخييرهم ،  
 جرت لذلك [ عندهم ] <sup>(٢)</sup> تجرى مال مُلقً بين يدي صاحبه ، وقد أجمع لإنفاق بعضه  
 دون بعضه ، فيز رديته وزائفه ، فنفاه آلبته ، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ،  
 ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عُرض جيده ، فتناوله للحاجة إليه ، وترك  
 البعض ؛ لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ؛ لما قدمنا ذكره ؛ وهويرى  
 أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذ ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدى في الحاجة  
 إليه تأديته ؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا <sup>(٦)</sup> لجمع مكان نجمع ، لقام مقامه ، وأغنى  
 مغناه . ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ،  
 ومن أجلها ؛ فإن كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات  
 الأفعال التي عبر بها عنها ؛ ألا تراهم قالوا قِضِم في اليابس ، وخِضِم في الرطب ؛  
 ١٠ ذلك لقوة القاف وضعف الخاء ، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ،  
 والصوت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صرّ الجندب ، فكروا  
 الراء لما هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرصر البازي ، فقطعوه ؛ لما هناك  
 من تقطيع صوته ، وسَمُوا الغراب غاق حكاية لصوته ، والبط بطا ، حكاية لأصواتها ،

- ١٥ (١) أى ظاهرة لهم ميسرة ، يقال : أعرض لك الظبي : أمكنك من عرضه وجانبه تصييده .  
 وفي المطبوعة وأضبط معرصة بتشديد الراء على صيغة المفعول . وما أثبتته أجود .  
 (٢) زيادة في ش ، ز ، ه . (٣) كذا في ش ، ب . وفي المطبوعة ، أ : « اتفاق »  
 وهو لا يناسب السياق . (٤) أطف : دنا وقرب .  
 (٥) العبارة في المزمهر ١/ ١٤٦ : « مكان ما أخذ » .  
 (٦) كذا في ش ، ز ، ه . وفي أ ، ب : « المجمع » بسكون الجيم ، وفي ج : « المجمع » بفتح الجيم .  
 ٢٠ (٧) كذا في ج . والضمير في « بها » لأجراس الحروف أو للكثير من اللغة باعتبار وقوعه على كلمات  
 والضمير في هنا للاتصال . وفي أ ، ب ، وش : « بها عه » ، والعبارة مقلوبة ؛ والوجه : « به عنها » ،  
 والضمير المذكور للكثير من اللغة ، وضمير المؤنث للاتصال .

وقالوا : « قط الشيء » إذا قطعه عَرْضاً « وقده » إذا قطعه طُولاً ؛ وذلك لأن منقطع الطاء أقصر مُدَّة من منقطع الدال . وكذلك قالوا : « مدَّ الحبل » « ومثَّ إليه بقرابة » بفعلوا الدال — لأنها مجهورة — لما فيه علاج ، وجعلوا التاء — لأنها مهموسة — لما لا علاج فيه ، وقالوا : الخَذَأُ — بالهمزة — في ضعف النفس ، والخَذَا — غير مهموز — في استرخاء الأذُن ، [يقال<sup>(١)</sup> : أذنَّ خذواء ، وأذان خُدُو ، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة . بفعلوا الواو — لضعفها — للعيب في الأذن ، والهمزة — لثبوتها — للعيب في النفس ؛ من حيث كان عيب النفس أخش من عيب الأذن . وسنستقصي هذا الموضوع — فإنه عظيم شريف — في باب نفرده به .

نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا ؛ ألا ترى إلى قول سيبويه : « أو لعلَّ<sup>(٢)</sup> الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر » ، يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية ؛ والآخر — لبعده عن الحال — لم يعرف السبب للتسمية ؛<sup>(٣)</sup> ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ؛ فلو ذهبت تشتق هذا ، أن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى « ع ر ر » لبعد عنك وتعسفت . وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجله ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته . وهذا مما ألزمه أبو بكر<sup>(٤)</sup> بإسحاق<sup>(٤)</sup>

(١) زيادة في ح . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « لأن » .

(٣) ما هنا زائدة ، ويجوز أن تكون مصدرية . (٤) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو إسحق

هو الزجاج ، وكلاهما تلميذ المبرد . وكان الزجاج مسرفاً في الاشتقاق وابن السراج مقتصداً فيه . ٢٠

فقبله منه ، ولم يردده . والكلام هنا أطول من هذا ، لكن هذا مقداره <sup>(١)</sup> ، فأعلق  
 يدك بما ذكرناه : من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب  
 الاستخفاف ؛ لكن كيف ؟ ومن أين ؟ فقد تراه على ما أوضحناه . فهذا الجواب  
 عن إهمالهم ما أهملوه ، من عتميل القسمة لوجوه التراكيب ، فأعرفه ، ولا تستطله ؛  
 فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب ؛ وإنما هو مقام القول على  
 أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بدئ وإلام أنجي . وهو كتاب يتساهم ذوو  
 النظر : من المتكلمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتاب ، والمتأدين  
 التأمل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما  
 يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحصّة فيه ! وأما ما أورده السائل  
 في أول هذا السؤال ، الذي نحن منه على سبب الجواب ، من علة امتناعهم من تحمیل  
 الأصل الذي استعملوا بعض مثله ورفضهم بعضاً ، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي  
 بمثال فعلٍ ، وفعلٍ ، وفعلٍ — في غير قول أبي الحسن — بجوابه نحو من الذي  
 قدّمناه : من تحاميمهم فيه الاستئصال ، وذلك أنهم كما حسموا أنفسهم من استيعاب  
 جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول ، من حيث قدّمنا وأرنا ، كذلك أيضاً  
 توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول ؛ من حيث كان انتقالك في الأصول  
 الواحد رباعياً كان ، أو نحاسياً ، من مثال إلى مثال ، في النقص والاختلال ، كانتقالك  
 في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب ، أعني به حال التقديم والتأخير ، لكن

(١) أي وجه قوده والسير به ، يريد أن هذا مذهبه وسبيله . وهو هكذا في أ ، ب . وفي ش :  
 « مباداه » . (٢) كذا في الأصول ، وأظهر من هذا في المقام : « تكميل » ، وكأنه يريد  
 تحميلة كل الوجوه المحتملة فيه باستعمالها . (٣) كذا في الأصول ، وأصرح من هذا لوقال :  
 « رفضوا » . (٤) يشب أبو الحسن الأخفش من أبنية الرباعي فعلاً بخضد ، ولا يرى ذلك  
 جمهرة النحاة .

(١) الثلاثي جاء فيه نلحقته جميع ما تحتمله القسمة، وهي الاثنا عشر مثالا، إلا مثالا واحدا فإنه رفض أيضا لما نحن عليه من حديث الاستئصال؛ وهو فعل؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم. وكذلك ما أمتنعوا من بنائه في الرباعي - وهو فعل - هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن، فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزا؛ على أن بعضهم حكى زهير<sup>(٢)</sup>، وضئيل<sup>(٣)</sup>، وخرق<sup>(٣)</sup>، وحكى عن بعض البصريين «إصبع» وهذه ألفاظ شاذة، لا تعقد بابا، ولا يتخذ مثلها قياسا. وحكى بعض الكوفيين ما رأيت مديست؛ وهذا أسهل - وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم - من حيث كانت الضمة غير لازمة، لأن الوقف يستهلكها، ولأنها أيضا من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها باب<sup>(٣)</sup>. فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب فعل، نحو عنق، وطئ، وقل عنهم باب فيعل، نحو لابل وإطل مع أن الضمة أنقل من الكسرة؟ فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال: «وأعلم أنه قد يقل الشيء في كلامهم، وغيره

(١) هكذا في أ. وفي ش وب: «جار»، وقد يكون الأصل: «جاز».

(٢) الزهير: هو ما يعلو الثوب الجديد، ويقال له: شوك الثوب، والضئيل: الداهية، والخرق: القطن. والألفاظ الثلاثة اللغة الشائعة فيها أن تكون على فعل (بكسر الأول والثالث) كزبرج، وورد في الخرق أن جاءت على ترفع (بضم الأول والثالث) كزبرج.

(٣) ثبت لفظ «باب» في ش وب. وسقط في أ، ب.

(٤) أعتمدت في هذا على ما في ب. وفي أ: «وأعلم أنه قد... يقل الشيء الخ»، وفي ش، ب: «وأعلم أنه... يقل الشيء الخ». والسبب في هذا الاختلاف أن عبارة الكتاب طويلة ولو ساقها كلها لأورد ما ليس من قصده، ففى ج أورد ما يعنيه من عبارة سيبويه بالمعنى، وفي النسخ الأخرى أورد صدر عبارة سيبويه «وأعلم أنه قد» أو «وأعلم أنه» وترك بياضا لما ليس من همه ثم أورد ما يعنيه. على أنه أورد أيضا بمعناه. وعبارة الكتاب التي تنفق مع مراده هي: «وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضا» وهو يريد بقوله كراهية ذلك كراهية أم يكثر في كلامهم ما يستعملون، وقد سقت في كلامه. وانظر الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤.



أنقل منه ، كل ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون « فهذا قول ، والآخر أن الضمة وإن كانت أنقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ؛ وقد يُحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الهزمة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالهن ، وإن كانت خفيفة لضعفها ، وقوة الهزمة . وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .

ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي — على قلة حروفه — ما أقوله مضموم ، إلا القليل ؛ وإنما عاتته على الفتح ، نحو هل ، وبلى ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفي المعتل أو ، ولو ، وكى ، وأى ، أو على الكسر ؛ نحو إن ، ومن ، وإذ . وفي المعتل إى ، وفى ، وهى . ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلا ؛ قالوا : هو ، وأما هم فمحذوفة من همو ، كما أن مذ محذوفة من منذ . وأما هو من نحو قولك : رأيتهم ، وكلمتهم ، فليس شيئا ، لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل ؛ ألا تراها يستهلكها الوقف ، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل . فأما قوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل : لمن يحمل ربحو الملائم نجيح<sup>(١)</sup>

فبالضرورة ، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقناه . فإن قلت : فقد قال<sup>(٢)</sup> :

« أعنى على برقي أريك وميخمو \*

فوقف بالواو ، وليست اللفظة قافية ، وقد قدمت أن هذه المدة مستهلكة في حال الوقف ، قيل : هذه اللفظة وإن لم تكن قافية ، فيكون البيت بها مقفى ، أو مصرعا ،

(١) انظر البيت في الخزنة ص ٣٩٦ ج ٢ طبة بولاق .

(٢) هو امرئ القيس في الحلقة .

فإن العرب قد تقف على العروض نحواً من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك  
لوقف الكلام المنتور غير الموزون ؛ ألا ترى إلى قوله أيضاً :  
\* فأضحى يسحّ الماء حول كتيفتن \*

فوقف بالتنوين خلافاً على الوقف في غير الشعر . فإن قلت : فأقصى حال قوله  
« كتيفتن » — إذ ليست قافية — أن تجرى مجرى القافية في الوقف عليها ، وأنت ترى  
الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصول ، نحو قوله :  
ومنزلى ، وحوملى ، وشمالى ، ومحملى ، فقوله « كتيفتن » ليس على وقف الكلام  
ولا وقف القافية ، قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه له ؛ غير أن هذا أيضاً  
أمر يخص المنظوم دون المنتور ؛ لاستمرار ذلك عنهم ؛ ألا ترى إلى قوله :  
(٤)

أنى أهتديت لتسليم على دمين ١٠  
بالغمر غيرهن الأعصر الأولو  
وقوله :  
(٦)

كأن حُدوج المسابكية غُدوتن ١٠  
خلايا سيفين بالنواصف من ددى  
وقوله :

ففضى وقدمها وكانت عادت ١٠  
منه إذا هى عردت إقدامها  
(٧)

(١) كذا في ش وب ، وفي أ : « لوقوف » . (٢) كذا في ش وب ، وفي أ : « الوقوف » .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش وب : « فأقصى » . (٤) هو القطامي في قصيدته التي مطلعها :

إنا محبوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطلل

والبيت الشاهد بلى هذا البيت ، وهو يخاطب فيه نفسه ، بخائر أن يكون بكسر التاء في « اهتديت »  
وبالصم والفتح ، وضبط في أ بفتح التاء ، وفي ش بكسرهما . والغمر : اسم موضع .

(٥) كتب العروض والضرب في هذه الآيات على مقتضى الرسم العروضي ، فوسم التنوين نونا ،

ورسم الوصول ، وهذا على ما في أ . وفي ش وب : جرى الرسم فيها على الرسم المألوف .

(٦) هو طرفة في معلقته . (٧) هذا البيت قائله لبدي في معلقته . وهو ساقط في أ .

وقوله<sup>(١)</sup> :

فوالله لا أنسى قتيلا رزتهو بجانب قوسى ما مشيت على الأرضى<sup>(٢)</sup>  
وفيهما :

ولم أدر من ألقى عليه رداء هو على أنه قد سئل عن ما جدد محضى<sup>(٣)</sup>

- وأمثاله كثير . كل ذلك الوقوف على عروضة مخالف للوقوف على ضربه ، ومخالف أيضا لوقوف الكلام غير الشعر . ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم القوافي . وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل .

- ( رجع ) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح ، إلا الأقل ؛ وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كياء الإضافة<sup>(٤)</sup> ولامها ، ولام الأمر ، ولو عيرى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحا ، ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعانى ما جاء مضموما ، هربا من ثقل الضمة . فأتما نحو قولك<sup>(٥)</sup> : أقتل ، أدخل ، أستقصى عليه ، فأمره غير معتد ؛ إذ كانت هذه الهزمة إنما يتبلغ بها في حال الابتداء ، ثم يسقطها الإدراج الذى عليه مدار الكلام ومتصرفه<sup>(٦)</sup> .

١٥

- (١) هو أبو خراش الهذلى . والقنيل أخوه عروة . وانظر في القصة معجم البلدان في « قوسى » .  
(٢) ضبط في الأصول « قوسى » بضم القاف ، والذى في المعاجم فتحها . وهو ام موضع بالسرقة .  
(٣) في أ و ياقوت : « سوى » ومعنى هذا أن فى البيت روايتين .  
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « لاه » . ولام الإضافة هى لام الجر وكذا باء الإضافة ، وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء . وانظر الكتاب ١/٢٠٩ .  
(٥) سقط فى ش ، ب . (٦) فى ش ، ب : « فأمر » . (٧) فى ش : « منصرفه » .

٢٠

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته<sup>(١)</sup>، وعُتيت بأحواله وتبعته، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها، وزعمته مرّاداً لها؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجنى طباعاً، وأبسن طيناً، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن تُوضح له أنحاؤه، بل أن تُشرح له أعضاؤه ؟

قيل له : هيات ! ما أبعدك عن تصوّر أحوالهم ، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخفقوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفوها فلم يكتنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها ؛ ألا ترى إلى قراءة أبى عمرو « مالك لا تأمننا على يوسف » غخلسا ، لا محققا<sup>(٢)</sup> ، وكذلك قوله عز وجل : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخِيجَ الْمَوْتَى » مخفى لا مستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ » غخلسا غير ممكن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذى رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَووه ساكنا . ولم يؤت القوم فى ذلك

(١) استشف الشيء : نظر ما وراءه . واستشف الكتاب : تأمله .

(٢) كذا فى ١ بقافين . وفى ش كافى المطبوعة : « مخفقا » ، بضمين . وما فى ب أقرب إلى ما فى ش .  
(٣) يريد سيويو . وانظر كتابه ص ٢٩٧ ج ٢ ، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القراء أيضا ، ورواه مع هذا الإسكان . ومن روى الإسكان أبو محمد اليزيدى ، وهو من هو فى القراءة والبصر بالعربية . ومثل أبى محمد ما كان ليرى بإساءة السمع ، وقد روى أدق من هذا وأصنع من أبى عمرو ؛ فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشتم الهاء من يهدى وانحاء من يضمنون شيئا من الفتح ، وهذا من اللطف

بمكان . وانظر النشر ٢١٦ / ٢

من ضعف أمانة ، لكن أُنُوا من ضعف دراية . وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه  
من قول الراجز :

متى أنام لا يؤرقني الكرى ليلاً ولا أسمع أجراس الميطي

بإشمام القاف من يؤرقني ، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن ، وليست  
هناك حركة ألبتة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ؛ ألا ترى أن الوزن من  
الرجز ، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل . فإذا قنعوا من الحركة  
بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها ، من غير أن يخرجوا  
إلى حسّ السمع شيئاً من الحركة ، مشبعة ولا مختلصة ، أعنى إعمالهم الشفتين  
للإشمام في المرفوع ، بغير صوت يسمع هناك ، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على  
عنايتهم بهذا الأمر ؛ ألا ترى<sup>(٤)</sup> إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها ،  
حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مشبعة ، وأخرى مشمة للعين لا للأذن . وما أسكنوا  
فيه الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشده من قوله<sup>(٦)</sup> :

(١) يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية ، ولو كان القراء على دراية بذلك لرددوا في رواية  
الإسكان . وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعتمد للإسكان تخفيفاً ، وأن تسكين المرفوع في نحو  
يشعركم لفة تميم وأسد ، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية . وأبن بنى في الطعن على القراء في هذا الوطن  
تابع للبرد قبله . وهذه نزعة جانبيهما فيها الإنصاف . وانظر المرجع السابق . (٢) أى صاحب الكتاب .  
انظر كتابه ص ٥٠ ج ١ ؛ والكرى بكسر الراء وهو الكرى بشد الباء خففها للضرورة وكذلك الميطي .  
والكرى : مؤبر الدابة للركوب . وضبط في المطبوعة : « الكرى » بفتح الراء وهو خطأ .  
(٣) أى وتوافق الروى في الشطرين آية أنه من الرجز ، فإن هذا غير مألوف في الكامل .  
(٤) سقطت هذه العبارة « ألا ترى » في ش وب . وهي مثبتة في ٢ . (٥) يقال صارف نفسه :  
صرفها . يريد انصرفهم عن استيفاء الحركة . (٦) أى سيويه . وانظر الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢  
(٧) أى الأقيشر الأسمى — وهو المغيرة بن عبد الله — وكان قد سكر فبدت عودته فضحك منه  
امراً أنه فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت ، وقبله :

تقول يا شيخ أما تستحي من شربك الخمر على المكبر !  
فقلت لو باكرت مشمولة صفراً كاون الفرس الأشقر  
وانظر المعنى ٤/٥١٦ ، والخزانة ٢/٢٧٩ .

رُحيتُ وفي رجلِك ما فيهما وقد بدا هنك من المثر

بسكون النون ألبتة من «هنك» . وأنشدنا أبو علي رحمه الله بالحرير :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب<sup>(١)</sup>

بسكون فاء تعرفكم ، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين وقد سئل عن قول الشاعر :

فلما تبين غيب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور<sup>(٢)</sup>  
وقال الراعي :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا وأبنا زار فاتم بيضة البسند  
وعلى هذا حملوا بيت لبيد :

تذاك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها<sup>(٣)</sup>  
وبنت الكتاب :

فاليوم أشرب غير مستحقيق إثمنا من الله ولا واغل<sup>(٤)</sup>

(١) «ملا» كذا في ش وب . وفي أ : «ولا» وانظر المخصص ١٨٨ ج ١٥ ، وفي ياقوت في «نهر تيرى» : «ولم» . وانظر في بنى العم الأغاني ٣/٢٥٧ طبعة الدار ، والسمط ٥٢٧ (٢) أى بعد الثلاثمائة .

(٣) هذا البيت لنهشل بن حرى ، (بفتح الحاء وتشديد الراء مكسورة فباء مشددة) . ورواه صاحب اللسان في (غيب) : «فلما رأى أن عب» الخ . وغب في هذه الرواية فعل . وفي اللسان في «نأش» ، «أنشد يعقوب لنهشل بن حرى :

وهول عصافى واستبد بأمره كالم يطلع فيأشار ففسير  
فلما رأى ماغب أمره وأمره وباءت بأعجاز الأمور صدور  
تمنى نيشا أن يكون أطاعنى ويحدث من بعد الأمور أمور

فوله : «تمنى نيشا» أى تمنى في الأخير وبعد الفوت أن لو أطاعنى وقد حدثت أمور لا يستدرك بها ماغات أى أطاعنى في وقت لا تنفع فيه الطاعة» والبيت من شواهد الكشف . وانظر حاشية البهترى ٢٧٤ (٤) قاله امرؤ القيس وقد أوردته في الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢

وعليه ما أنشدته<sup>(١)</sup> من قوله :

\* إذا أعوججنا قلت صاحب قوم<sup>(٢)</sup> \*

واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية ، وتحكم على السماع<sup>(٣)</sup> بالشهوة ، مجردة من النصفة<sup>(٤)</sup> ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه . وهذا واضح .

- ومنه إسكانهم نحو رُسُلٍ ، وعَجْزٍ ، وعَضِدٍ ، وظَرْفٍ ، وكرمٍ ، وعِلِمٍ ، وكَتِيفٍ ، وكَبِدٍ ، وعُصِرٍ . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدل دليل — بفصلهم بين الفتحة واختيها — على ذوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها<sup>(٥)</sup> واستخفافهم الآخر<sup>(٥)</sup> . فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير ، المحترق من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التواتر ، بل الكلمة من جملة الكلام .
- ١٠

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني<sup>(٦)</sup> عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني<sup>(٧)</sup> ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني<sup>(٧)</sup> ، في كتابه الكبير في القراءات قال :

(١) أنشدته ، أي صاحب الكتاب ، وانظر كتابه ص ٢٩٧ ح ٢ ، وقد اعتمدت في إثبات هذه الصيغة على ج . وفي بقية الأصول : « أنشدته » . (٢) مجزؤه : « بالدو أمثال السفين العزم » . وانظر المراجع السابق . ونسب هذا الرجز السرياني في « باب ما يحتمل الشعر » إلى أبي نخيلة .

١٥

(٣) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « الموضوع » .

(٤) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « مجردا » .

(٥) كذا في ش وب . وفي أ : « بعضا .. آخر » .

(٦) نسبة إلى قرميسين : بلد بالعجم . وقد ضبطها صاحب القاموس بكسر القاف ، وصاحب معجم البلدان بفتحها . وإبراهيم هذا قد يكون الذي في طبقات القراء لابن الجوزي . فقيها : « إبراهيم ابن أحمد بن الحسن بن مهران أبو إسحاق القرماسيني » انظر الطبقات ص ٧ ج ١ . ويقول ابن جنى في مقصد كتابه المختص عن كتاب أبي حاتم السجستاني في القراءات : « أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم » ومن هذا بين أن هذين الرجلين كانا من القراء .

٢٠

(٧) هو إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض . قال ابن الجوزي : « وأحسبه أول من صنف في القراءات » . كانت وفاته سنة ٢٥٥ وانظر طبقات ابن الجوزي ، رقم ١٤٠٣ .

٢٥

قرأ على أعرابي بالحرم : « طيبي لهم وحسن مأب » فقلت : طوبى ، فقال :  
طيبي ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبي ؛ فلما طال على قلت : طوطو ،  
قال : (طى طى) <sup>(١)</sup> . أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافيا كرا ، لادمتنا  
ولا طيعا ؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا شئ طبعه  
عن التماس الخلفة هنز ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلى مع سومه <sup>(٢)</sup> ، وتساند إلى  
سليقته <sup>(٣)</sup> ونجوه .

وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوهري ، التميمي — تميم  
جوهية — فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك .  
فأدركته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول  
ضربني أخوك ، فرفع . فقلت : ألسنت زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟  
فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا أدل شيء على تأملهم  
مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه ، وحصته من الإعراب ،  
عن مينة <sup>(٤)</sup> ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيا . ولو كان كما توهمه هذا

(١) كتب هكذا بفصل الكلمتين فإنه لا يريد تكوين كلمة من هذين المقطعين . وفي هامش أ :  
« طيلى » .

(٢) أى ترك يفعل كيف يشاء . وأصل ذلك في المشاية وهى ترسل في المرمى ترى حيث شئت ،  
فيقال : خلاها وسومها .

(٣) كذا في أ . وفي ش وب : « سليقته » . وكلاهما صحيح . يقال فلان يقرأ بالسليقة وبالسليقية  
إذا كان يقرأ بطبعه لا عن تعلم . والنجر : الأصل والطبيعة .

(٤) جوهية بضم الجيم وسكون الواو : اسم حى أو موضع سبت إليه تميم . وتميم تقرأ بالنصب أى  
أعنى ، وسمع جرهما على حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه أى صاحب تميم ، والكوفيين في الجزر توجيه  
آثر ، وانظر الصبان في أول النسب .

(٥) يقال : أدركت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفي اللسان : ماز الشئ ميزا وميزة — بكسر الميم — وميزه : فصل  
بعضه من بعض .

١٥

٢٠

٢٥



السائل لكثير اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تنقذ مقاييسه . وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد . وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض : فيه تقرير الأصول ، وإحكام معاندها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تُخرج أضعافها ، وتُبجج أحضانها ، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه ، ومرزُون إليه ؛ فاعرفه ؛ فإنك أحدًا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل . وجماع أمر القول فيه ، والاستعانة على إصابة غُروره ومطاويعه ، لزومك محبة القول بالاستئفال والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى تأت ، وفضل بيان وتأت . وقد دقت لك بابه ، بل خرقت بك حجابيه . ولا تستطل كلامي في هذا الفصل ، أو ترين أن المقتنع فيه كان دون هذا القدر ؛ فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة للحس ، مشجعة للنفس .

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وناعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فعل : عمر ، وجشم ، وتعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد عنحوذلك ؛ فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يُخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفا مما أطف لهم من جملة لغتهم كما عت ، وعلى ما أتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يريد عليك من السؤال عما هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها ، إلا بعد السبر والتأمل ، والإينام والتصفح ؛ فإن

(١) مرزون : مستندون ، من أوزيت إلى الله : استندت .

(٢) جمع غر ، وهو موضع تكسر الثوب أو الجلد ، وهو هنا يرادف « مطاوية » . وقد تبعت في رسم هذه الكلمة أ . وفي ش وب : « غرره » . وفي المطبوعة : « غيره » .

وجدت عذرا مقطوعا به صبرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ؛ فإنك لا تعدّم هناك مذهبا تسلكه ، ومأما تتورده . فقد أريتك في ذلك أشياء : أحدها استنقالم الحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفصّوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن اتهموا حرمتها ، فحذفوها ، ثم ميسلوا<sup>(١)</sup> بين الحركات فأنثجوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأججوا الفتحة في غالب الأمر لحفتها ، فهل هذا إلا لقوّة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفّحهم .

أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجري شعرا لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين : أتقول : بنو عوف ، أم بنو عوف ؟ شكّا من السائل في بني وبنو ؛ فلم يفهم الشجري ما أراده ، وكان في ثنايا السائل فضل فرق<sup>(٢)</sup> ، فأشبع الصوت الذي يتبع الفاء في الوقف ؛ فقال الشجري ، مستنكرا لذلك : لا أقوى في الكلام على هذا النفخ .

وسألت غلاما من آل المهيا فصيحيا عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا ؟ فقال : « كذا بالنصب ؛ لأنه أخف » ، فجنح إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ . وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النّصب ، مما يتعلّق به الرّكان . وسندكر فيما بعد بابا نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه<sup>(٤)</sup> مما لا يجوز ذلك فيه بإذن الله .

(١) يقال : ميل بين الأمرين : تردّد فيهما أيما يأخذ . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « أحوا » . وإجماع الفتحة : تركها ؛ يقال : أجم البئر ، تركها يجتمع ماؤها ، فلا يستق منها . وأصح لفة في حمى ، يقال : أحمى عرضه : حماه . (٣) الفرق — بالجر يك — : باعد ما بين الثنيتين ؛ كالفج . (٤) كذا في الأصول ، والأسلوب المعروف في هذا أن يقال : وما لا يجوز .

ومما يدلّك على لطف القوم ورقّتهم مع تبذلّهم ، وبذاذة طواهرهم ، مدحهم  
بالسباطة والرشاقة ، وذمّهم بضدّها من الغلظة والغباوة<sup>(١)</sup> ، ألا ترى الى قولها<sup>(٢)</sup> :

فنى قدّ السيف لا متآزف ولا رهّل لبّاته وبآدله<sup>(٣)</sup>  
وقول جميل في خبر له :

وقد رابى من جعفر أن جعفرًا يبتّ هوى ليلى ويشكو هوى جميل  
فلو كنت عذري الصباية لم تكن بطينا وأنساك الهوى كثرة الأكل  
وقول عمر :

قليلًا على ظهر المطية ظلّه سوى مانى عنه الرداء المحبر<sup>(٤)</sup>  
والى الأبيات المحفوظة فى ذلك وهى قوله<sup>(٥)</sup> :

ولقد سرّيت على الظلام عيغشم جلد من الفتيان غير مثقل  
وأظن هذا الموضع لو جمع لجاء مجلدا عظيما .

(١) فى ش : « القساوة » . (٢) يريد زينب أخت يزيد بن الطثيرة — بفتح الطاء  
والمثناة — من كلمة لها ترثيه بها . ويقال : البيت للعجير السلوى ، روى رجلا من بنى عمه وهو فى الحماسة  
فى شعر العجير ببعض تغيير ، والمتآزف من الرجال : القصير ، أو الضعيف الجبان . وضبط فى ١ ، ب :  
متآزف على متغل . وهو خطأ . وانظر فى المثنوية الأمالى ٢/٩٩

١٥ (٣) وهو أنه أضاف رجلا وقدم له طعاما شها ، فجعل الرجل يحسّث جحلا عن بنت عم له يحبها  
وياكل حتى أتى على الطعام ، فقال هذا الشعر . وقد أورد القالى فى الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تغيير  
من غير عزو . وانظر السمع ٩٦ وأورد فى الكامل ٩١ - ٩٠ : « وأنشدت لأعرابي » :

وقد رابى من زهدم أن زهدما يشدّ على خيزى ويكي على جميل  
فلو كنت عذرى العلاقة لم تكن سبينا وأنساك الهوى كثرة الأكل  
(٤) من قصيدته التى مطلعها :

أمن آل نعم أنت عاد فبكر عداة غدام رانح فهجر  
وقوله « قليلا » كذا فى ج ، والأغاني ٨٢/١ طبعة الدار ، وفى سائر الأصول : « قليل » ، وهو  
وصف لـ « رجلا » فى البيت قبله ، وهو :

رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت فيضضى ، وأما بالعشى فيخصر  
٢٥ (٥) يريد أبا كبير الهذلى ، والبيت من قصيدة له فى الحماسة .

وحدثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هاربا متعسفا، قال:  
أَذَمَ لَنَا غَلامٌ — أَحسبه قال من طيء — من بادية الشام، وكان نجيبا متيقظا، يكنى  
أبا الحسين ويخاطب بالأمر؛ فبعدنا عن الماء في بعض الوقت، فأضمر ذلك بنا،  
قال فقال لنا ذلك الغلام: على رِسْلِكُمْ فإني أَتَمُّ رائحة الماء. فأوقفنا بحيث<sup>(٢)</sup>  
كُنَّا، وأجرى فرسه، فتشرف ههنا مستشفا<sup>(٤)</sup>، ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر<sup>(٣)</sup>  
مستروحا للماء، ففعل ذلك دَفْعَات، ثم غاب عنا شيئا وعاد إلينا، فقال:  
النجاة والغنيمة، سيروا على اسم الله تعالى؛ فسرنا معه قَدْرًا من الأرض صالحا،  
فأشرف بنا على بئر، فاستقينا وأروينا. ويكفي من ذلك ما حكاه من قول بعضهم<sup>(٥)</sup>  
لصاحبه: أَلَاتَا، فيقول الآخر مجيبا له: بلى فاء، وقول الآخر:

\* قلنا لها قفى لنا قالت قاف \*

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: «رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة» نعم وقد يحذفون  
بعض الكلم استخفافا، حذفًا يَحِلُّ بالبقية، ويعرض لها الشبه؛ ألا ترى  
إلى قول علقمة:

كَأَن إِبْرِيْقَهُمْ ظَمِي عَلَى شَرْفٍ مَقْدَمٌ يَسْبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ<sup>(٧)</sup>

(١) أى أخذه الذمة والأمان. وهو هكذا في أ. وفي بقية الأصول: «إذ مر». ولا معنى له  
في هذا الموضع. (٢) أى ش: «فوقفنا». (٣) تشرف: فنطلع.  
(٤) مستشفا: متأملا. (٥) أى سيويه، وانظر ما تقدم في ص ٣٠.  
(٦) كذا في ب. وفي أ. «الشبهة».

(٧) المقدم: الذى على معرفة، وملثوم متلف بها من تلثم بعامته، إذا شذها على فقه. «والمثلوم»  
كذا في اللسان وهو رواية في البيت. والرواية الأخرى: «مرثوم». والمرثوم: الذى قدر ثم أمه  
وكسر. والبيت من قصيدة مصلية.

أراد : بسبائب<sup>(١)</sup> . وقول لبيد :

\* درس المنا بتأليع قباين \*

أراد المنازل . وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

حين ألفت يقبأ بركها واستحز القتل في عبد الأشل<sup>(٣)</sup>

يريد عبد الأشهل من الأنصار ، وقول أبي دؤاد :

يذرين جنادل حائر لجنوبها فكأنما تذكى سنائكها الحبا

أى تصيب بالحصى فى جريها جنوبها ، وأراد الحبا<sup>(٤)</sup> ، وقال الأخطل :

أمت مناه بأرض ما يلفها بصاحب الهم إلا الجسرة الأجد<sup>(٥)</sup>

قالوا : يريد منازلها ، ويجوز أن يكون منها قصدها<sup>(٦)</sup> .

١٠ (١) واحدا سبية ، وهى الشقة البيضاء من السوب . ويقول ابن سيده فى المخصص ج ١٥ ص ١٦٧ بعد أن أورد معجزة علقمة : « قيل : إنه أراد السبائب لحذف ، وهو من شاذ الحذف . وقيل إن السبا هى السبائب ، وليس على الحذف » .

(٢) هو ابن الزبعرى ، كما فى اللسان « مادة برك » . وانظر ترجمته فى الأغاني ج ١٤ ص ١١ .

(٣) من قصيدة قالها فى غزوة أحد وهو يومئذ مشرك يفتخر فيها بهزيمة المسلمين وانصار قريش . وقبلة :

١٥ ليت أشيائى بيدر شهدوا جرع الخزرج من وقع الأسل

وقوله « حين ألفت » يروى « حين حكى » والضمير فىهما للحرب ، والبرك : وسط الصدر أى حين أناخت الحرب فيهم . وانظر السمع ٣٨٧ وسيرة ابن هشام فى غزوة أحد .

(٤) وهو يريد نار الحبايح ، وهى نار ضعيفة ، والحبايح دويبة تطير كالشرارة أضيف إليه النار ،

وقيل فيه غير ذلك . (٥) من قصيدته التى مطلعها :

٢٠ حلت ضيرة أمواه المداد وقد كانت تحلل وأدنى دارها تكد

وقبل البيت :

يا ليت أخت بنى دب يريع بها صرف النوى فينام العائر السهد

وانظر الديوان ١٦٩

(٦) وأنت الفعل لأن المنى اكتسب التانيث من المضاف إليه ، على حد قولهم : قطعت بعض

٢٥ أصابعه ، أو أن فى « أمت » ضمير من يتحدث عنها ، وجملة « مناه بأرض ... » هى الخبر . وانظر اللسان فى « منا » .

ودع هذا كله ، ألم تسمع إلى ماجاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء  
المشروط بها ، كيف أغني الحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهي في الأبعاد  
والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك :  
أعشرة مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب  
الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناه ؛ فلما قلت : « كم » أغنتك هذه اللفظة  
الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة . وكذلك أين بيتك ؛  
قد أغنتك « أين » عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك من عندك ؛ قد أغناك هذا  
عن ذكر الناس كلهم . وكذلك متى تقوم ؛ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على  
بُعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو : كيف ، وأى ، وأيان ، وأنى . وكذلك  
الشرط في قولك : من يقيم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولولا  
هو لاحتجت أن تقول : إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ، ثم  
تقف حسيرا مبهورا ، ولما تجدد إلى عرضك سبيلا . وكذلك بقية أسماء العموم  
في غير الإيجاب : نحو أحد ، وديار ، وكتيع ، وأرم ، وبقية الباب . فإذا قلت : هل  
عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ،  
أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تقصر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر  
أمرا ، وأبدى صفحة وعنوانا . بجمع ما مضى وما نحن بسبيله ، مما أحضرناه ،  
أو نهنا عليه فتركناه ، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم ؛ وحذف فضول كلامهم .  
هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يتمكنون ويحتاطون ، ويخطون في الشق<sup>(٢)</sup> الذي

(١) كذا في أ . وفي ش وب : « لم » .

(٢) في ح : « الشيء » . وقوله « يخطون في الشق الذي يؤنون » أى يجتهدون فيه ويبدلون فيه  
وسمهم ؛ من قولهم : انحطت الناقة في سربها : أسرع ، وانحط في هوى فلان : سارع إلى إرضائه .

يؤمنون ، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون<sup>(١)</sup> ؛  
وقد قال جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا      فنعم الزاد زاد أبيك زاداً<sup>(٢)</sup>  
فزاد الزاد في آخر البيت توكيداً لا غير .

وقيل لأبي عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ<sup>(٣)</sup> . قيل : أفكانت  
توجز ؟ قال : نعم ليحفظ<sup>(٤)</sup> عنها .

واعلم أن العرب — مع ما ذكرنا — إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد .  
ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملاها ، ودالة  
على أنها إنما تجسمتها لما عاها هناك وأهملها ؛ فغفلوا تحمّل ما في ذلك على العلم  
بقوة الكلفة فيه ، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه .

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها —  
أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ؛ لم يعيدوا  
أجمعون آلبنة ، فيكروها فيقولوا : أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، أجمعون ، فعدلوا  
عن إعادة جميع الحروف إلى البعض ، تخامياً — مع الإطالة — لتكرير الحروف كلها .

فإن قيل : فلم أقصروا على إعادة العين وحدها ، دون سائر حروف الكلمة ؟  
قيل : لأنها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها ، وذلك أنها لام ، فهي  
قافية ، لأنها آخر حروف الأصل ، ففيها لأنها مقطع الأصول ، والعمل في المبالغة  
والتكرير إنما هو على المقطع ، لا على المبدأ ، ولا المحشى<sup>(٥)</sup> .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ج سقط هذا اللفظ . (٢) من قصيدة له في مدح عمر  
ابن عبد العزيز . وانظر الخزائن ٤/ ١١٠ والديوان ٣/ ٥٣ (٣) كذا في ج . وفي أ : « لتبلغ » ،  
وكتب فوقه « لتؤكد » ويبدو أن هذا تفسير لتبلغ أو إشارة لنسخة أخرى . وفي ش ، ب : « لتؤكد » .  
(٤) في ش : « ليخفف » . (٥) « المحشى » : مكان الحشو . ويراد به وسط الكلمة .

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع ، وفي السجع كمثل ذلك . نعم . وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولهما ، والعناية بها أمس ، والحشد عليها أوفى وأهم . وكذلك كلما تطفأ الحرف في القافية ازدادوا عناية به ، ومحافظة على حكمه .

٥ ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو رذفين ، نحو : سعيد ، وعمود . وكيف استكروا اجتماعهما وصلين ، نحو قوله : « الغراب الأسود » مع قوله أو « غندى » وقوله في « غدى » وبقية قوافيها ، وعلة جواز اختلاف الردف وقيج اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير . وقد أحكمتنا هذا الموضع في كتابنا المعرب — وهو تفسير قوافي أبي الحسن — بما أغنى عن إعادته هنا .  
١٠ فلذلك جاءوا لما كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهي العين ؛ لأنها أشهر حروفها ؛ إذ كانت مقطعا لها . فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان لحذفهما في أجمع وجمع ، وأيضا فلاّن الواو قد تترك فيه إلى الياء ، نحو أجمعون وأجمعين . وأيضا لثبات النون تارة وحذفها أخرى ، في غير هذا الموضع ، فلذلك لم يُعتدّا مقطعا .

(١) من قصيدة النابعة التي أولها :

١٥ أَمِنْ أَلِ مَبَةِ رَامِحٍ أَوْ مَعْتَدٍ  
بِحِمْلَانِ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَرْتَدٍ  
ويقول فيها :

زعم البوارح أن رحلتنا غدا  
وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
لا مرحبا بفد ولا أهلا به  
إن كان تفريق الأُحبة في غد

٢ (٢) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « لا يعتد بحذفهما » وهذا غير ظاهر المعنى ، وما أثبت هو الصحيح ، ويقرأ يعتدّان بالبناء للفعول ، أى لا يحسبان ؛ يقال : عدّه واعتده في معنى واحد . ويقرأ أيضا بالبناء للماعل ؛ يقال : عدّه فاعتد . وفي ج : « ولم يعتدوا بالواو والنون لزيادتهما وسقوطهما في أجمع وجمع » وهي ظاهرة .



فإن قلت : إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة، وهذه الأسماء التوابع، نحو « أجمعين وبابه » مما لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال ، فهلا اقتصر عليها ، وقُفِّيت الكلم كلها بها .

قيل : إنها <sup>(١)</sup> وإن لم يضاف هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هذا القليل من الكلم في غير هذا الموضع مطردة منقادة؛ نحو : مسلولك، وضاربو زيد، وشاتموا جعفر، فلما كان الأكثر فيها جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل في ذلك عليه ، وألحق في الحكم به .

فأما قولهم : أخذ المال بأجمعه ؛ فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم : جاء الجيش أجمع ، وأكلت الرغيف أجمع ؛ من قبل أن أجمع هذا الذي يؤكد به ، لا يتنكر <sup>(٢)</sup> هو ولا ما يتبعه أبداً ؛ نحو أكتع ، وجميع هذا الباب ؛ وإذا لم يحز تنكيره كان من الإضافة أبعد ؛ إذ لا سبيل الى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوره كذلك . ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافة أسماء الإشارة ، ولا الأسماء المضمرة ؛ إذ ليس فيها ما ينكر . ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا في هذا المعنى : جاء القوم بأجمعهم (بضم الميم) فكما أن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفتوحة الميم هي غير تلك . وهذا واضح .

١٥

وينبغي أن تكون « أجمع » <sup>(٣)</sup> هذه المضمومة العين جمعا مكسرا ، لا واحدا مفردا ؛ من حيث كان هذا المثال مما يخص التكسير دون الأفراد ، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو . فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع « جمع » من قول

(١) الصمير للقصة ؛ على حد قوله تعالى : « فإنها لا تسمى الأبصار » .

٢٠

(٢) كذا في الأصول الخطية . وفي المطبوعة : « ينكر » .

(٣) وهي الميم في هذه الكلمة .

الله سبحانه : « سَيَزُمُّ الْجَمْعُ وَيُولُونُ الدُّبَرَ » . ويجوز عندي أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة ؛ وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى : « وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ » أنه جمع أشد ، على حذف الزيادة . قال : وربما استكبروا على حذف هذه الزيادة في الواحد ، وأنشد بيت عنترة <sup>(١)</sup> :

\* عهدي به شد النهار ... \*

أى أشد النهار ، بمعنى أعلاه وأتمه ، وذهب سيبويه في أشد هذه إلى أنها جمع شدة ؛ كنعمة وأنعم . وذهب أبو عثمان فيما رويناه عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحدا له .

ثم لنعد فنقول : إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ، مصانعين عنه <sup>(٢)</sup> علم أنهم إلى الإيجاز أمل ، وبه أغنى ، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام : من كثرة الحذوف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير ، كالواحد من الجماعة ، وكالتلويح من التصريح . فهذا ونحوه — مما يطول إيراده وشرحه — مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خف وأوحي ، عما طال وأمل ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة ، أبانوا عن ثقلها عليهم ، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمثبته على قرط عنايتهم ، وتمكن الموضع عندهم ، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمة ، ولا النفس معنية به .

(١) في المعلقة ، وتحتها : ... كأنما \* حسب السان ورأسه بالعظم .  
(٢) أبو عثمان المازني ، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ وأحد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته ٢٩١ هـ ، ويقضى هذا النص أن ثعلبا أخذ عن المازني . وجاء في سر الصناعة في حرف الباء : « أخبرنا محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال قال أبو عثمان يعني المازني ... » وأحمد بن يحيى الذي يروي عنه محمد ابن الحسن هو ثعلب بلا ريب .

(٣) المصانعة : الإدارة . وقد ضمن « مصانعين » معنى النفور والبعد فمداه .

نعم ، ولو لم يكن في الإطالة في بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد أُلِفَ  
ومُلِّ من الإيجاز لكان مقنعا .

- ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عام الحال ، ثم مع هذا فقد ملوا ذلك  
إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج لا شيء أكثر من الانتقال من حال  
إلى حال ؛ فإنَّ المحبوب إذا كثُرُملَّ ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : <sup>(١)</sup> « يا باهريرة  
زُرِغِبًا تزدرد حُبًّا » والطريق في هذا بحمد الله واضحة مهيَّج . وذلك الموضع الذي قلبت  
فيه الياء واوا على ما ذكرنا لام فعلٍ إذا كانت اسما من نحو : الفتوى ، والرعى ،  
والثنوى ، <sup>(٢)</sup> والبقوى ، <sup>(٢)</sup> والتقوى ، <sup>(٢)</sup> والشروى ، <sup>(٢)</sup> والعوى « لهذا النجم » . وعلى ذلك  
أو قريب منه قالوا : عوى الكلب عوة . وقالوا : الفتوة ، وهي من الياء ، وكذلك  
الندوة . وقالوا : هذا أمر مضمَّوع عليه ، وهي المضمَّوع ؛ وإنما هي من مضيت لا غير .  
وقد جاء عنهم : رجل مهَّوب ، ورجل مسَّور به ، <sup>(٥)</sup> ورجل مسَّور به . فقياس هذا كله  
على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوا ؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا  
ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه ، وأنسه بذلك قولهم : قد هوب ، وسور به ، وكول .  
واعلم أنا — مع ما شرحناه وعُيِّننا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل  
الفقه ، وإلحاقها بعلى الكلام — لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ . وَلَهُ أَسَانِيدٌ حَسَنَةٌ . انْظُرْ شَرْحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ . وَقَوْلُهُ : « عِبَا »  
أَيُّ وَقْتًا بَعْدَ وَقْتٍ ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْغُرْفِ ، وَانْتِصَابُ « حُبًّا » عَلَى التَّمْيِيزِ وَالتَّمْسِيرِ . وَانْظُرْ الْبُلُوغَ ١٥١ / ٢ .  
(٢) الرَّعْوَى : بِمَعْنَى الْمُرَاعَاةِ وَالْحِفْظِ . وَالثَّنْوَى : اسْمٌ مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ . وَالْبَقْوَى : اسْمٌ بِمَعْنَى الْإِبْقَاءِ .  
وَالشَّرْوَى : الْمَثَلُ . وَقَدْ جَعَلَ الْمُؤَلِّفُ الْإِبْدَالَ فِي هَذَا الْبَابِ سَازِجًا أَوْ كَالسَّازِجِ وَإِنْ كَانَ لَلْفَرْقِ بَيْنَ  
الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ مَبْنًى عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ وَالْأَسْتِخْفَافِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي حَدِيثِ الْإِعْلَالِ .  
(٣) مِنَ التَّنْدِي ، وَهُوَ مَا يَسْقُطُ بِاللَّيْلِ مِنَ اللَّيْلِ . (٤) الْمَضْوَاءُ (بِضْمِ الْمِيمِ) : الْقَدَمُ .  
(٥) هَذِهِ لَفْظَةُ بَنِي أَسَدٍ . وَمَكُولٌ مَفْعُولٌ مِنَ الْكَيْلِ . (٦) رَجُلٌ مَسُورٌ بِهِ . وَكَذَا طَرِيقُ  
مَسُورٍ فِيهِ . وَهُمَا مِنَ السَّيْرِ .

براهين المهندسين ؛ غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطبق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله ؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له .

الأول — وهو ما لا بد للطبع منه — : قلب الألف واوا للضممة قبلها ، وباء للكسرة

قبلها . أما الواو فنحو قولك في سائر : سويتر ، وفي ضارب : ضويرب . وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيه : قريطيس ، وقراطيس . فهذا ونحوه ؛ لما لا بد منه ؛ من قبل أنه ليس في القوة ، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علّة برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقّف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه باء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : عصيفير وعصافير ؛ ألا ترى أنه قد يملك تحلّ المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول : عصيفور وعصافور . وكذلك نحو : موسر ، وموقن ، وميزان ، وميعاد ؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، وأمكنك منه ؛ وذلك قولك : مؤزان ، وموعاد ، وميسر ، وميقن . وكذلك ريج وقيل ؛ قد كنت قادرا أن تقول : قول ، وروح ؛ لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ، ومثله لا يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين ؛ نحو ما صار إليه قلب لام

(١) هذا القيد للاحتراز عن الألف اليابسة ، وهي الحمرّة ، وقد يعبر عن الألف المدّة بالألف اللينة .

(٢) بمسألة أن ساق سيبويه مذهب يونس وناس من النحويين في توكيد المسند الى الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة فيقال عندهم : اصربان زيدا واصربان زيدا قال : « ويقولون في الوقف اصربا واصربنا فيمدّون ، وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألها ن مدّ الحرف » وترى سيبويه يتصوّر اجتماع ألفين : وفي السيرافي أن الزجاج كان يكره هذا . وسيشير المؤلف الى هذا في ص

كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأ كساء ١ ، أو قضا ١ ، فهذا تنوهم  
تقديرا ولا تلفظ به ألبة . قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين  
المدتين — ومد الرجل الألف في نحو هذا ، وأطال — فقال له أبو إسحاق :  
لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة .

- ٥ . وعلة امتناع ذلك عندى أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛  
فلو التقت ألفان ممدتان لانتقضت القضية في ذلك ؛ ألا ترى أن الألف الأولى  
قبل الثانية ساكنة ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا في الشرط  
لا محالة . فأما قول أبي العباس في إنشاد سيويه :<sup>(١)</sup>

\* دار لسعدى إذ ه من هواكا \*

- ١٠ . إنه نخرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا  
متحركا في حال<sup>(٢)</sup> ، فخطأ عندنا . وذلك أن الذى قال : « إذ ه من هواكا » هو الذى  
يقول في الوصل : هى قامت ، فيسكن الياء ، وهى لغة معروفة ، فإذا حذفها في الوصل<sup>(٣)</sup>  
اضطرارا واحتاج إلى الوقف ردّها حينئذ فقال : هى ، فصار الحرف المبدوء به  
غير الموقوف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكنا متحركا في حال ، وإنما كان  
قوله « إذ ه » على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حركها ، من قبيل أن الحذف  
١٥ . ضرب من الإعلال ، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات  
لقوتها . وعلى هذا قبح قوله :

(١) انظر الكتاب ٩/١ . (٢) يريد أن بقاء الصمير المنفصل على حرف واحد يعرضه

للسكون عند الوقف عليه والتحرك عند البدء به ، وهو عرضة للبدء مع الوقف دائما ؛ فن هنا جاءت

٢٠ . الاستحالة التى زعمها المبرد . ويرد أن جنى على المبرد بأن الوقف يقضى برد الحذف ؛ فيكون الوقف عليه

وتسكينه ، فأما الحرف الباقي فلا يعرض له السكون . (٣) هى لغة بعض بني أسد وتيس .

يقولون : هى فعلت ؛ بإسكان الياء .

لم يك الحسق سوى أن هاجه رسم دار قد تعقّى بالسمر<sup>(١)</sup>  
لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك : لم يكن الحق .

وعلة جواز هذا البيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هي أن هذه  
الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين ، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة ، فكانت  
النون ساكنة ، وإن كانت لو أقرت لحُرّكت ، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تتمتع  
من إجماع العرب المجازيين على قولهم : أردد الباس ، وأصيب الماء ، وأسئل<sup>(٢)</sup>  
السيف . وأن تحتج في دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مثلين متحركين .  
وهذا واضح .

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن  
طريق الحسّ موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك  
قولهم : « أرد » للدقيق و « ماست » للين ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أنني  
لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها  
وخفائها الحركة صارت « ماست » كأنها ماست .

(١) هذا البيت لشاعر جاهلي ، اسمه حسيل — بضم الحاء وفتح السين — بن عرفة . وصمير « هاجه »  
عائد إلى العاشق في بيت قبله . و « وتعقّى » أي الرسم ، وفي أكتب فوقه « تعقت » أي الدار ، وهي  
رواية . والسرد — بفتح السين — اسم ياد يدفع من الإمامة إلى حضرموت . وانظر الخزانة ص ٧٢ ج ٤  
ونوادري زيد الأنصاري ص ٧٧ . وفيهما « على » بدل « سوى » . وبعد هذا البيت في ج :  
غير الجلدة من عرفانه \* خرق الريح وطوفان المطر

(٢) كذا في ١ ، ح ، وفي ش : « لانتفاء » .

(٣) في الأصول : « تحتج » وما أثبتته أنسب لقوله : « بأن تقول » .

(٤) سقطت هاتان المبرتان : « للدقيق » و « للين » في ١ ، وأثبتنا في ش ، ب .

(٥) أردد الجار بردى في شرحه للشافية ١٥١ مما اجتمع فيه ثلاثة سواكن في كلام العجم « كوشت  
وريست » والسواكن الأول فيهما ليس ألفا . وكوشت — بكاف فارسية — : اللحم ، وريست يقابل  
في العربية اسم العدد عشرين .

فإن قلت : فأجز على هذا الجمع بين الألفين المذتين ، واعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية .

قيل : هذا فاسد ؛ وذلك أن الألف قبل السين في « ماست » إذا أنت استوفيتها أدت إلى شيء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف : أن يكون بينهما فرق ما ، ولو تجسست نحو ذلك في جمعك في اللفظ بين ألفين مدين ، نحو كسا ، وحمرا ، لكان مضافا إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ؛ هذا مع انتقاض القضية في سكون ما قبل الألف الثانية .

- ورأيت مع هذا أبا على — رحمه الله — كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم . ولعمري إنه لم يصرح بإجازته ، لكنه لم يتشدد فيه تشدده .  
 ١٠ في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن . قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن ، وإن كان في الحقيقة متحركا ، يعني همزة بين بين . قال : فإذا كان بعض المتحرك لمضارعة الساكن لا يمكن الابتداء به ، فما الظن بالساكن نفسه ! قال : وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمرة <sup>(٢)</sup> ، يريد أنها لما كثرت ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت . وأما أنا  
 ١٥ فأسمعهم <sup>(٣)</sup> كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا : « كليل » ؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

(١) ثبت هذا اللفظ في أ ، ح ، و سقط في ش ، ب

(٢) الزمرة : كلام المجوس عند أهلهم ، يراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشفة إنما هو صوت يديرونه في خياشيمهم وحلقهم فيهم بعضهم عن بعض ، وفي الحديث أن عمر — رضي الله عنه — كتب إلى أحد عماله في أمر المجوس أن ينههم عن الزمرة .

(٣) أي الفرس ومن يتكلم بالسهم .

ساكنة، فإن حركتها جِدُّ مُضَعَفَةٌ، حتى إنها ليخفى حالها على<sup>(١)</sup>، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحل منه بظائل .

وحدثني أبو علي رحمه الله قال : دخلت « هيتا »<sup>(٢)</sup> وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل ؛ فمجبت منها وأقنا هناك أياما ، إلى أن صلح الطريق للسير، فإذا أننى قد تكلمت مع القوم بها ، وأظنه قال لى : إني لما بعدت عنهم أنسيها .

ومما نحن بسبيله مذهب يونس<sup>(٣)</sup> فى إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد فى التثنية ، وجماعة النساء ، وجمعه بين ساكنين فى الوصل ، نحو قوله : اضربان زيدا ، واضربان عمرا ، وليس ذلك — وإن كان فى الإدراج — بالمتنع فى الحس ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه<sup>(٤)</sup> ، من قبل أن الألف إذا أشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها ، ألا ترى إلى أطراد نحو : شابة ، ودابة ، وادهامت ، والضالين .

فإن قلت : فإن الحرف لمّا كان مدغما خفى ، فبنا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة ، فغريا لذلك مجرى الحرف الواحد ، وليست كذلك نون اضربان زيدا ، وأكرمنا جعفرنا ، قيل : فالنون الساكنة أيضا حرف خفى — بغرت لذلك نحوا من الحرف المدغم ؛ وقد قرأ نافع (حَيَّائِي وَمَسَائِي) بسكون الياء من «حيائى» ، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء ، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة ، وذلك قول الله تعالى (وَلَنَجْمِلَ خَطَايَاكُمْ) ولذلك يُحْصَى المبتدئون ، والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف ، فإذا

(١) لم أحل منه بظائل : لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة .

(٢) هى بلدة على الفرات من نواحي بغداد ، ذات نخل كثير وغيرات واسعة .

(٣) انظر الكتاب ١٥٧ ح ٢ (٤) كذا فى ١ ، ب . وفى ش : « منه به »



- كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو محياي ،  
فأشبهت حينئذ الحرف المدغم . ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم : «التقت  
حلقنا البطان» بإثبات الألف ساكنة في اللفظ قبل اللام ، وكأن ذلك إنما جاز  
ههنا لمضارعة اللام النون<sup>(١)</sup> ؛ ألا ترى أن في مَقْطَع اللام غُنة كالنون ، وهي أيضا  
تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم في اللفظ ياء ، فحملت اللام في هذا على النون ،  
كما حملت أيضا عليها في لَعَلِّي ، ألا تراهم كيف كرهوا النون من لَعَلِّي مع اللام ، كما  
كرهوا النون في إنني ، وعلى ذلك قالوا : هذا يُلَوَسَّرُ ، ويُلِيَّ سَفَرٌ ، فأبدلوا الواو ياء<sup>(٢)</sup>  
لضعف حيز اللام كما أبدلوها «في قنية» ياء ، لضعف حيز النون ، وكأن «قنية» — وهي  
عندنا من «قنوت» — ، و«يليا» أشبه من عذى وصبيان ، لأنه لا غُنة في الذال والباء.<sup>(٣)</sup>  
ومثل «بلي» قولهم : فلان من علية الناس ، وناقعة عليان<sup>(٤)</sup> . فأما إبدال يونس هذه  
التون في الوقف ألفا وجمعه بين ألفين في اضربا ا ، واضربا ا ، فهو الضعيف  
المستكره الذي أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال<sup>(٥)</sup> .
- ومن الأمر الطبيعي الذي لا بد منه ، ولا وعى عنه ، أن يلتقي الحسرفان  
الصحيحان فيسكن الأول منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ بُد من الادغام ،
- 
- ١٥ (١) أي فأشبه اجتماع الساكنين في «حلقنا البطان» اجتماعهما في اضربان على رأي يونس .  
(٢) هكذا بتقديم الواو على الياء في ا ، ح ، و في ش ، ب بتقديم الياء . وبلو سفر ، وبلي سفر :  
بلاء السفر والتجارب وحسنه مداورة الشئون .  
(٣) العذى : الزرع لا يسقى إلا من ماء المطر لبعده عن المياه والعيون ، وقد جعل ابن جني الياء  
فيه مبدلة من الواو ، وهذا رأي في اللغة ، ويرى بعضهم كصاحب القاموس أن الياء أصيلة فيه .  
٢٠ (٤) هكذا بالباء الموحدة كما في ا ، ب ، و في ش والمطبوعة «بالياء» وهو تصحيف ، والمراد  
الذال في عذى والباء في صبيان . (٥) يقال : ناقة عليان أي مشرقة ، وصوت عليان : جهر .  
(٦) انظر ص ٨٩ من هذا الكتاب .  
(٧) يقال : لا وعى لي عن هذا الأمر ؛ أي لا بد لي منه .

- متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك : شدّ، وصبّ، وحلّ؛ فالأدغام واجب لا محالة، ولا يوجدك اللفظ به بدءاً منه . والمنفصلان نحو قولك : خذْ ذاك، ودعّ عامراً . فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شدّد، وحلّل ، فلا أدغم، قيل : متى تجسّمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفة تامّة، وكلامنا إنما هو على الوصل .
- ٥ فأما قراءة عاصم : ( وقيل من راق ) ببيان النون من « من » ، فعييب في الإعراب، معيّف في الاستماع، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب ادغامها في الراء، نحو : من رأيت، ومن رآك؛ فإن كان ارتكّب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة، لئنبّه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضى أيضاً؛ ألا ترى إلى قول عدى :  
(٢)  
من رأيت المنون عرّين أم من      ذا عليه من أن يضام خفير  
(٣)
- ١٠ بإدغام نون « من » في راء رأيت . ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادغام ( من راق ) وغيره مما تلك سبيله . وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ : « فإذا هيّتلقف » بإدغام تاء تلقف . وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معاً ههنا كالجزء الواحد، بخبري « هيّت » في اللفظ مجرى خدّب، ويهّجف ؛ ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدّر الابتداء بالسّاكن، أعنى تاء المضارعة من « تتلقف » . فاعرف ذلك .
- ١٥ وأما المعتلان فإن كانا مدينين منفصلين فالبيان لا غير، نحو : في يده ، وذو وقرة ،
- (١) كذا في ش . وفي أ ، ب : « الاستماع » . وقد كان خيرا لابن جني أن ينزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصما — وتبعه حمص — يسكت على « من » سكتة لطيفة ثم يبتدئ « راق » وعلى ذلك فلا سبيل إلى الإدغام، وهذه السكتة قصد بها دفع اللبس وألا يتوهم أن « من راق » هي مرقاق فعال من مرق وانظر النشر ١ / ١٩ طبعة دمشق، والآلوسي والقرطبي في تفسير سورة القيامة .
- (٢) يريد عدى بن زيد ، وانظر القصيدة في الأغاني ص ١٣٨ ح ٢ طبعة الدار .
- (٣) عرين : أي تركن وأهملن ؛ تقول : عريت الشيء خليته وأهملته . وفي اللسان في « منن » : « عرين » في مكان « عرين » ، وفي رواية الأغاني مكانهما : خلدن .
- (٤) هو البرى كما في البحر المحيط ص ٣٦٣ ح ٤ . ويريد قوله تعالى : « وأوحينا إلى موسى أن اتق عصاك فإذا هي تلقف ما يأفكون » آية ١١٧ سورة الأعراف .
- ٢٥

وإن كانا متصلين ادغما نحو : مرضية، ومدعوة؛ فإن كان الأول غير لازم فك في المتصل أيضا، نحو قوله :

\* بان الخَلِيط ولو طُووِغْتُ ما بانا <sup>(١)</sup> \*

وقول العجاج :

\* وفاحم دُويى حتى أعلنكسا <sup>(٢)</sup> \*

ألا ترى أن الأصل داويت، وطاوعت، فالحرف الأول إذا ليس لازما . فإن كانا بعد الفتحة ادغما لا غير، متصلين ومنفصلين؛ وذلك نحو : قو، وجو، وحى، وعى، ومصطفو واقيد، وغلامى ياسير؛ وهذا ظاهر .

فهذا ونحوه طريق ما لا بد منه ؛ [وما لا يجرى مجرى التحيز اليه والتخير له] <sup>(٣)</sup> .

- ١٠ وما منه بدّ هو الأكثر وعليه اعتماد القول ، وفيه يطول السؤال والخوض ، وقد تقدم صَدْرُ منه <sup>(٤)</sup> ، ونحن نغترق في آتى الأبواب جميعه ، ولا قوة إلا بالله ؛ فأما إن استوفينا في الباب الواحد كل ما يتصل به — على تراحم هذا الشأن ؛ وتقارود بعضه مع بعض — اضطرت الحال الى إعادة كثير منه ، وتكريره في الأبواب المضاهية لبابه ؛ وسترى ذلك مشروحا بحسب ما يعين الله عليه ويُنهض به .

(١) هذا مطلع قصيدة لجرير . وبقيّة البيت :

\* وقطعوا من حبال الوصل أقرانا \*

(٢) الذى فى ديوان العجاج ٣١ : « فاحم » . وهو متعلق بقوله قبل :

\* أزمان غراء تروق العنسا \*

(٣) زيادة فى سـ ، حـ .

(٤) أى نستوعب . والاعتراق والاستفراق معناهما واحد .

## باب القول على الاطراد والشذوذ

أصل مواضع ( ط ر د ) في كلامهم التابع والاستمرار . من ذلك طردت  
الطريدة ، إذ أتبعها واستمرت بين يديك ؛ ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ؛  
ألا ترى أن هناك كراً وقرأ ؛ فكل يطرد صاحبه . ومنه المطرد : ربح قصير يطرد به  
الوحش ، واطرد الجدول إذا تابع ماؤه بالريح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :  
مالك لا تذكر أو تزور بيضاء بين حاجبيها نور  
تمشي كما يطرد الغدير

ومنه بيت الأنصاري<sup>(١)</sup> :

\* أتعرف رثماً كأطراد المذاهب \*

أى كتابع المذاهب ، وهى جمع مذهب ؛ وعليه قول الآخر<sup>(٢)</sup> :

سيكيفيك الإله ومسنات بكندل لب تظرد الصلالا

أى تتابع إلى الأرضين المطورة لتشرب منها ؛ فهى تسرع وتستمر إليها . وعليه  
بقية الباب .

وأما مواضع ( ش ذ ذ ) في كلامهم فهو التفرق والتفرّد ؛ من ذلك قوله :

\* يتركن شذان الحصنى جوافلا<sup>(٣)</sup> \*

(١) الأنصاري : هو قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهب بخطوط يرى بعضها في أثر بعض .  
وبقية البيت :

\* لعمرة وحشا غير موقف راكب \*

وانظر اللسان في ذهب وطرده ، والدبيان ١٠ ، وجمهرة أشعار العرب في المذاهب .

(٢) هو الراعى يصف الإبل وأتباعها مواضع المطر . فالمسنات : الإبل ولبن : يريد لبنى ، وهو واد  
حوله هضب كثير شبه به الإبل . وقوله تظرد الصلال أى تتابع إليها لحذف الجار وأوصل الفعل والصلال  
جمع صلة وهى مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاها . انظر اللسان في طرد وملل ، والمخصص ١٠ / ٢٠٩  
(٣) شذان ( بفتح الشين ) . وهو وصف على فعلان ، على أن الأنسب بقوله « جوافلا » أن يقرأ :  
شذان بضم الشين جمعا .

١٠

١٥

٢٠

أى ما تطاير وتهافت منه . وشذ الشيء يشذ ويشذ شذوذا وشذاً ، وأشذذته أنا ،  
وشذذته أيضاً أشذّه (بالضم لا غير) ، وأبأها الأصمعيّ وقال : لا أعرف إلا شاذاً  
أى متفترقا . وجمع شاذ شذاذ ؛ قال :

\* كبعض من مر من الشذاذ \*

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة . ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على  
سمته وطريقه فى غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب  
وغيره من مواضع الصناعة مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وأنفرد عن  
ذلك إلى غيره شاذاً ؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الأطراد والشذوذ على أربعة أضرب :  
مطرد فى القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة ؛  
وذلك ؛ بو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد .

ومرد فى القياس ، شاذ فى الاستعمال . وذلك نحو الماضى من : يدّر ويدع .  
وكذلك قولهم « مكانٌ مُبْقِلٌ » هذا هو القياس ، والأكثر فى السماع باقل ، والأول  
مسموع أيضاً ؛ قال أبو دؤاد لابنه دؤاد « يا بني ما أعاشك بعدى ؟ » فقال دؤاد :  
أعاشنى بعدك وإدٍ مُبْقِلٌ<sup>(٢١)</sup> آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ<sup>(٢٢)</sup>

وقد حكى أيضاً أبو زيد فى كتاب ( حيلة ومحالة )<sup>(٢٣)</sup> : مكانٌ مُبْقِلٌ . ومما يقوى  
فى القياس ، ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى<sup>(٢٤)</sup> أسماً صريحاً ؛ نحو قولك : عسى زيد

- 
- (١) يريد أنه أنكر « شذ » متعبدا ولا يعرفها إلا فعلا لازما فى معنى تفرق لا فى معنى فزق .  
(٢) الحوذان . اسم نبت . وأنسل . يروى بفتح الهمزة ، ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر .  
ويروى بضمها ؛ ومعناه تنسل إلى وغنى . وانظر اللسان فى « نسل وبقل » .  
(٣) انظر معجم الأدباء ٢١٦/١ طبع مطبعة الحلبي .  
(٤) فى ش : « استعمال مفعول » وكذا العبارة فى المزهرة . وهو يريد بمفعول عسى خبرها .

قائماً أو قياماً ؛ هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظظه ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، و ( عسى الله أن يأتي بالفتح ) . وقد جاء عنهم شيء من الأول ؛ أنشدنا أبو علي :

أكثرَ في العذل مُلِحاً دأباً لا تعذلاً إنى عسيتُ صائماً<sup>(٢)</sup>

ومنه المثل السائر : « عسى الغوير أبوسا » .

والثالث المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ؛ نحو قولهم : أخوص الرمث<sup>(٣)</sup> ، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : يقال استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ ، وأغليت المرأة<sup>(٤)</sup> ، وأستنوق الجمل ، وأستتست الشاة ، وقول زهير :

\* هنالك إن يُستخولوا المال يُخولوا<sup>(٥)</sup> \*

ومنه استفيل الجمل ؛ قال أبو النجم :

\* يدير عني مصعب مستفيل<sup>(٦)</sup> \*

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كستيم مفعول ، فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مصبون ، ومسك مدووف<sup>(٨)</sup> . وحكى البغداديون : فرس مقوود ،

(١) كذا ، ولا يعرف هذا ؛ فإن المعنى لا يخبر به عن الذات إلا بتأول .

(٢) رسم « تعذلاً » بالألف ، مكان نون التوكيد الخفيفة وفقاً في ١٠ . وفي بقية الأصول بالنون .

(٣) الرمث : شجر ترعاه الإبل ، وإخواصه أن ييدويه ورق ناعم كأنه خوصة .

(٤) يقال : أغليت المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل . (٥) يحجز هذا البيت :

\* وإن يسألوا يعطوا وإن يسروا يفلوا \*

واستخوال المال أن يسأل ناقة عارية للبناء وأوبارها أفرسا للغزو عليها ، وإخواله : إعطاؤه .

ويروي يستخبلوا ... يخبلوا . وانظر اللسان ( خبل ) . (٦) استفيل الجمل : صار كالفيل .

(٧) هذا في وصف لخل إبل . والمصعب : الذي لم يذل . وهذا من أرجوزة الطويلة التي أولها :

\* الحمد لله الوهب المجزل \*

وانظرها بتمامها في الطرائف الأدبية .

(٨) أي مخلوط أو مبلول . ومن شواهد ذلك قوله : والمسك في عنبره مدووف . وانظر اللسان ( داف ) .

ورجل مَعُود من مرضه . وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه . [ ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية ] .

واعلم أن الشيء إذا أطرّد في الاستعمال وشدّ عن القياس ، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أذيتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام : استقّوم ، ولا في استساغ : استسوّغ ، ولا في استباع : استبّع ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ؛ قياسا على قولهم : أخوص الرّث . فإن كان الشيء شاذّا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجرّيت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك امتناعك من : ودّر ، وودّع ؛ لأنهم لم يقولوها ، ولا عرو [ عليك ] أن تستعمل فليهما ؛ نحو : وزّن ووعد لو لم تسمعهما . فأما قول أبي الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَالِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ

فشاذ . وكذلك قراءة بعضهم (ما ودّعت ربك وما قلى) . فأما قولهم : ودّع الشيء يدع — إذا سكن — فأتدع ؛ فسموعٌ متّبع ؛ وعليه أنشد بيت الفرزدق :

وعضّ زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحت أو مجلف

فمعنى «لم يدع» — بكسر الدال — أى لم يتدع ولم يثبت ، والجملة بعد «زمان» في موضع جرّ لكونها صفة له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه

(١) ما بين القوسين زيادة من - . (٢) زيادة من ١ .

(٣) انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢ ، والرواية التي أوردها ابن جني هنا رواها أبو عبيدة ، ورواها ابن الأبارى في شرح المفضليات في قصيدة سويد بن أبي كاهل اليشكري . انظر الشرح ٣٩٦

أولاً جله من المسال إلا مسحت أو مجلف؛ فيرتفع «مسحت» بفعله و «مجلف» عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى<sup>(١)</sup> .  
ويحكى عن معاوية أنه قال : خير المجالس ما سافر فيه البصر ، وأتدع فيه البدن .  
ومن ذلك استعمالك « أن » بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم ؛ هو قليل شاذ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مائياً في القياس . ومن ذلك قول العرب :  
أفأثم أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامها . قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن  
نقول : أفأثم أخواك أم قاعد<sup>(٢)</sup> هما ؟ إلا أن العرب لا تقول إلا قاعدان ؛ فتصل<sup>(٣)</sup>  
الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى<sup>(٤)</sup> .

### باب في تقاود السماع وتقاوع الانتزاع<sup>(٥)</sup>

هذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشاجرين النحويين . وسنفرد له باباً . غير  
أنا نقدم هاهنا ما كان لا ثقباً به ، ومقدمة للقول من بعده . وذلك على أضرب :  
فمنها أن يكثر الشيء فيسئل عن علته ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ،  
فيذهب قوم إلى شيء ، ويذهب آخرون إلى غيره . فقد وجب إذا تأمل القولين

- (١) هي «مسحتا» بالنصب ، ونرجعت على أن المراد : أو هو مجلف .
- (٢) في نوادر القاملى ٢١٥ عزو هذا إلى الأحنف بن قيس ، وقد قيل له : أى المجالس أطيب ؟
- (٣) لأنه معطوف على الوصف المستغنى برفوعه عن الخبر ، وإنما يكون رفوعه اسماً ظاهراً ،  
أو ضميراً منفصلاً . وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل استغنى بالمستتر على خلاف  
القياس ، وكأنه يفتقر في الثواني ما لا يفتقر في غيرها ، ويرى غيره أن « أم » هنا منقطعة ، والتقدير :  
أم هما قاعدان . راجع الصبان على الأشموني في مبحث الابتداء . (٤) يريد الضمير المستتر
- (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الأخرى » .
- (٦) تقاود السماع : أطراده في شيء ، وعدم اختلافه فيه ؛ كرفع الفاعل : اتقى السماع فيه .  
وتقاوع الانتزاع : تخالفه وتغايره ، من قوطم : تقارع القوم : تضاربوا بالسيوف . والانتزاع الاستنباط .
- (٧) كذا في ب ، ج . وفي أ : « أننا » .



واعتماد أقواهما، ورفض صاحبه<sup>(١)</sup> . فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادها جميعا؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولا يملتين . وسنفرد لذلك بابا . وعلى هذا معظم قوانين العربية . وأمره واضح، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه<sup>(٢)</sup> .

ومنها أن يسمع الشيء، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره<sup>(٣)</sup>، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول . وذلك كقولك : ضربتك ، وأكرمته ، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع . فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله .

ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف في نحو ضربتك من الضمير المتصل ، كما أن الكاف في نحو ضربك زيد كذلك ، ونحن نرى الكاف في ضربتك لم تباشر نفس الفعل ، كما باشرته في نحو ضربك زيد ، وإنما باشرت الفاعل الذي هو التاء ، فلولا أن الفاعل قد مُزج بالفعل ، وصيغ معه ، حتى صار جزءا من جملته ، لما كانت الكاف من الضمير المتصل ، ولا اعتدت لذلك منفصلة لا متصلة . لكنهم أجزوا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك - وإن لم تكن من نفس حروف الفعل - مجرى نون التوكيد التي يبنى الفعل عليها ، ويضم إليها ، في نحو لأضربك . فكما أن الكاف في نحو هذا معتدة من الضمير المتصل وإن لم تل نفس الفعل ، كذلك الكاف في نحو ضربتك ضمير متصل وإن لم تل نفس الفعل . فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله ، وتصحيح القول بذلك .

(١) يريد بصاحبه الرأي الأضعف . جملة صاحب الأقوى لأنه يقرن معه ، إذ كان ضده ومقابله . وفي ج : « رفض الآثر » . (٢) كذا في أ . وسقط في ش ، ب .  
(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش وب ، والمطبوعة : « غساد » .

وأما وجه إفساده شيئا آخر فمن قبل أن فيه ردًا على من قال : إن المفعول إنما نصبه الفاعل وحده ، لا الفعل وحده ، ولا الفعل والفاعل جميعا .

وطرية الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم : الضمير المتصل : أنه متصل بالفاعل فيه لا محالة ؛ ألا تراهم يقولون : إن الهاء في نحو مررت به ، ونزلت عليه ، ضمير متصل ، أى متصل بما عمل فيه وهو الجاز ؛ وليس لك أن تقول : إنه متصل بالفعل ؛ لأن الباء كأنها جزء من الفعل ؛ من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصبوغة فيه ، وهى همزة أفعال ؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأخرجته وخرجت به ؛ لأمرين<sup>(٤)</sup> :

أحدهما أنك إن اعتدلت الباء لما ذكرت كأنها بعض الفعل ، فإن هنا دليلا آخر يدل على أنها كـ بعض الاسم ؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب ؛ نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليه وجعفرًا ؛ فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضده ، وتعارض هذا التعارض ، ترافعا أحكامهما ، وثبت أن الكاف في نحو

- (١) الذى قال : إن المفعول نصبه الفاعل وحده هو هشام بن معارية من أعيان أصحاب الكسانى ، وكانت وفاته سنة ٢٠٩ هـ ، وانظر البنية ٤٠٩ . وذهب جمهور الكوفيين الى أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعا ، ويرى البصريون أن العامل فيه الفعل أو ما حل عليه ، وانظر الإنصاف ٤٠ وشرح الرضى على الكافية ١ / ٢١ ، والمجم ١ / ١٦٥ (٢) فى أ : « بالفاعل » .
- (٣) متعلق بقوله : « متصل » وهو المنفى . (٤) متعلق بقوله : « ليس لك ... » فهو متعلق بالفى . (٥) هذا رأى ابن جنى ، ومحققو النحاة لا يجيزون ذلك ؛ فإن من شرط العطف على المثل عندهم ظهور الإعراب المثل فى الفصيح ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا . وانظر المنفى فى أقسام العطف فى الباب الرابع . (٦) أى أحدهما يدل على حكم ، فالتقدير محذوف وهو يدل . ويبدون « يدل » سقطت من النسخ . (٧) أى رفع كل منهما حكم الآخر وأزاله . وهذا كما يقول الجدليوت : إذا تمارض الشيطان قساقطا وفى به : « وإذا تمارض الدليلان تماثما » ، وانظر فىا يجمى الباب المقود لترافع الأحكام .

مررت بك متصلة بنفس الباء ؛ لأنها هي العاملة فيها ، وكذلك الهاء في نحو إنه أخوك ، وكأنه صاحبك ، وكأنه جعفر : <sup>(١)</sup> هي ضمير متصل ، أى متصل بالعامل فيه ، وهذا واضح .

والآخر إطباق النحويين على أن يقولوا في نحو هذا : إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ؛ وهذا تصریح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه ، فلو كانت التاء في ضربتك هي العاملة في الكاف ، لفسد ذلك ؛ من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل ، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل ؛ من حيث كان الفعل موقعا في التنكير ، والاسم المضمر متناه في التعريف . بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال — وهما مما تعمل فيه المعاني <sup>(٢)</sup> — كان الضمير من نصب المفعول به أبعد ، وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد . وأيضا فإنك تقول : زيد ضرب عمرا ، والفاعل مضمر في نفسك ، لا موجود في لفظك ، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظا به ، كان ألا يعمل غير ملفوظ به أخرى وأجدر .

وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين ، فإن يقول قائل : إن الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعا ، ويقول : إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره . وهذا أيضا وإن كان قد ذهب إليه هشام <sup>(٣)</sup> فإنه عندنا فاسد من أوجه <sup>(٤)</sup> :

- (١) سقط هذا اللفظ في ش . (٢) يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل ، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ؛ كحرف التنبيه واعم الإشارة . انظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٢٠١ ،
- والنكاح ٢٤٧ / ١ . (٣) ما نسبته الى هشام نسبته غيره الى الكوفيين ، وينسب بعضهم الى الفراء .
- منهم ، فأما هشام فهو صاحب القول بأن العامل هو الفاعل وحده ، وانظر ما كتبه آتفا .
- (٤) انظر في إفساد هذا القول الإنصاف ٤٠ .

أحدها أنه قد صحَّ ووضع أن الفعل والفاعل قد تنزَّلا بائني عشر دليلا منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذا إنما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءا منه ؛ كما صارت النون في نحو لتضربن زيدا كالجاء منه ، حتى خلط بها ، وبني معها . ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى ، والمعاني لا تعمل في المفعول به ، إنما تعمل في الظروف .

ومن ذلك أن تستدلَّ بقول ضيغم<sup>(١)</sup> الأسدى :

إذا هو لم يخفنى في ابن عمى — وإن لم ألقه — الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ؛ ألا ترى أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفنى » ضمير الشأن والحديث ؛ وأنه مرفوع لا محالة . فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمر . فيفسد أن يكون مرفوعا بفعل مضمر ؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ؛ وما كانت هذه سبيله<sup>(٢)</sup> لم يحجز إضماره .

فإن قلت : فلم لا يكون قوله « لم يخفنى في ابن عمى الرجل الظلوم » تفسيراً للفعل الراجع لـ « هو » ؟ كقولك : إذا زيد لم يلقي غلامه فعملت كذا ، فترفع زيدا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيراً له .

قيل : هذا فاسد من موضعين : أحدهما أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عا ملا فيه فعلٌ محتاج إلى تفسير . فإذا أدى هذا القول إلى مالا نظيره ،

(١) في مستدرک الناج (ضمم) : « وضيغم الأسدى شاعراً قاله ابن جنى » . (٢) بنى ابن جنى هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشأن والحديث ، كما ترى : ولا يلزم المصير إلى ما رأى . فقد يجوز أن يكون الضمير « هو » راجعاً إلى محدث عنه في الكلام السابق ، وأبدل منه « الرجل الظلوم » و « هو » فاعل فعل يفسره « لم يخفنى » أى أمن . (٣) في ش « حاله » . (٤) يريد ضمير الشأن والحديث .

- وجب رفضه وأطراح الذهاب إليه . والآخر أن قولك « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هو تفسير لـ « هو » ، من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بدله أن تفسره الجملة ؛ نحو قول الله عز وجل : ( قل هو الله أحد ) فقولنا ( الله أحد ) تفسير لـ « هو » . وكذلك قوله تعالى : ( فإنها لا تعمى الأبصار ) فقولك : ( لا تعمى الأبصار ) تفسير لـ « ها » ، من قولك : فإنها ، من حيث كانت ضمير القصة . فكذلك قوله : « لم يخفني الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسير لـ « هو » . فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضممر بقى ذلك الفعل المضممر لا دليل عليه ؛ وإذا لم يقدّم عليه دليل بطل إضماره ؛ لما فى ذلك من تكليف علم الغيب . وليس كذلك ( إذا زيد قام أكرمك ) ونحوه ؛ من قبل أن زيدا تام<sup>(١)</sup> ، غير محتاج إلى تفسير . فإذا لم يكن محتاجا إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع له ، لا له نفسه .
- ١٠ فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه ، علمت وتحققت أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفني الرجل الظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضممر .
- وفى هذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته الرفع<sup>(٢)</sup> بعد إذا الإيمانية بالابتداء فى نحو قوله تعالى ( إذا السماء انشقت ) و ( إذا الشمس كورت ) .
- ١٥ ومعنا ما ينهد لقوله هذا : شئ غير هذا ، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحة مذهب أبى الحسن هذا . فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذى أئشدهنا .

(١) كذا فى ش ، ب وهو الصواب . وفى ا والمطبوعة : قام . وهو تحريف . وفى ج : « من

قبل أن زيدا غير محتاج إلى تفسير » .

(٢) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « رفع زيد » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش والمطبوعة : « معنى » .

وفيه دليل آخر على جواز خلق الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها ؛ ألا ترى أن قوله « لم يخفني الرجل الظلوم » ليس فيه عائد على هو ، وكيف يكون الأمر إلا هكذا ؛ ألا تعلم أن هذا المضمرة على شريطة التفسير لا يوصف ولا يؤكّد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكره عليه ؛ وذلك لضعفه ؛ من حيث كان مفتقراً إلى تفسيره . وعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك من هذا الضرب ؛ ألا ترى أن قول الله عز وجل ( الله أحد ) لا ضمير فيه يعود على ( هو ) من قبله . واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما ، وأن يستدل به على ضده البتة . وذلك نحو صررت بزيد ، ورغببت في عمرو ، وعجبت من محمد ، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر .

فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجاز معتد من جملة الفعل ١٠  
الواصل به ؛ ألا ترى أن الباء في نحو صررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أصررت زيدا ، وكذلك قولك أخرجته ونرجت به ، وأزلته ونزلت به . فكما أن همزة أفعال مصوغة فيه ، كائنة من جملته ، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل ؛ لمعاقبته ما هو من جملته . فهذا وجه .

والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره ؛ ألا ترى ١٥  
أنك تحكم لموضع الجاز والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك ، فنقول : صررت بزيد وعمرا ، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجاز والمجرور ؛ لكونهما في كثير

(١) وذلك أن الخبرين المبتدأ في المعنى ؛ إذ كان تفسيراً له ، فاستغنى عن العائد .

(٢) انظر في هذا المعنى في الباب الرابع ( المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة ) .

(٣) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « موضوعة » .

(٤) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « نعتاف ... فننصب » .

من المواضع بمنزلة الجزء الواحد . أفلا تراك كيف تقدّر اللفظ الواحد <sup>(٢)</sup> تقديرين مختلفين ، وكل واحد منهما مقبول في القياس ، متلقٍ باليشير والإيناس ، ومن ذلك قول الآخر <sup>(٣)</sup> :

زَمَانَ عَلَى غُرَابٍ غُدَاْفٍ      فَطَيَّرَهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا

- فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه الى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ، ويمكن أيضا أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه . وذلك أن الظرف الذي هو (على) متعلق بمحذوف ، وتقديره غداة ثبت على أو استقر على غراب ، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه . وقوله فطيره — كما ترى — معطوف . فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيره معطوف على ثبت أو استقر ، وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه ، وأن العقد عليه ، والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه ؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية ، ويحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة .
- فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف ، وأنه ليس أصلا متروكا ، ولا شرعا منسوخا .

- ١٥ (١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « الحرف » . (٢) سقط في ش هذا اللفظ . (٣) هو أبوحية النيرى . وقبل البيت :  
زَمَانَ الصَّبَا ، لَيْتَ أَيْمَانَا      رَجَعْنَ لَنَا الصَّالِحَاتِ الْقَصَارَا  
وبعدده :

- فلا يبعد الله ذاك الغراب وإن — ولم يبق إلا اذكرا  
٢٠ وقوله : « على غراب غدا ف » أراد به الشباب والشعر الأسود . وانظر الحيوان بتحقيق الأستاذ هرون ٢٩٩/٣ وأمالى المرتضى ١٠٠/٢ (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الظرفوف » . (٥) المناسب لما هنا : زمان . وكان هناك رواية أخرى : « غداة على ... » فذهب ذكر المؤلف إليها . (٦) هذا من ابن جني على أن « على غراب » جملة فعلية فاعلها « غراب » وليس يجب هذا ؛ فـ « غراب » مبتدأ لا فاعل ، وخبره « على » وليس في الكلام ما يختص بالفعل أو يقلب فيه حتى يقدر الفعل كما يريد . وعلى هذا فقوله « فطيره » عطف على الجملة الاسمية لا على متعلق الظرف .
- ٢٥

وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلّق به الظرف من هذا البيت فلا أنه قد عطف قوله « فطيره » على قوله « على » وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلّق هو به ، وإسقاطه حكمه وتولّيه من العمل ما كان الفعل يتولّاه ، وتناوله به ما كان هو متناولا له .

فهذان وجهان من الاستدلال بالشئ الواحد على الحُكْمَيْنِ الضدّين ، وإن كان وجه الدلالة به على قوّة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو الصواب عندنا ، وعليه اعتمادنا وعقدنا . وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه ، وإنما الغرض منه أن تُرى وجه ابتداء تفرّع القول ، وكيف يأخذ بصاحبه ، ومن أين يقتاد الناظر فيه إلى أنجائه ومصارفه .

ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عزّ اسمه ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾ أفلا تراه كيف عطف الظرف الذى هو « له من قوّة » على قوله « تبلى » وهو فعل ، فالآية نظيرة البيت في العطف وإن اختلفا في تقدّم الظرف تارة ، وتأخّره أخرى .

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد ، وإنما أفرض منه ومّا يجري مجراه ما يستدلّ به ويجعل عيارا على غيره . والأمر أوسع شُكّة ، وأظهر كُفّة ومشقّة ؛ ولكن إن طُيبت له ، ورفقت به ، أولاك جانبّه ، وأمطاك كاهله وغاريه ؛ وإن خبطته وتورّطته كدك مهله ، وأوعرت بك سبله ، فرفقا وتأملا .

(١) كذا في ش وفي غيرها : « ترى » . (٢) إن المعطوف جملة « ماله من قوّة ولا ناصر » لا الظرف . فترى كلام ابن جنى هنا غير دقيق . (٣) أى فطيت . (٤) يريد : عاجلته بعير رفق وتهته الى وجهه . يقال : خبط الشئ : وطنه شديدا . (٥) أى سرت فيه الى غير بصيرة . وأصل ذلك أن يقال : تورّط في الأمر : ارتبك فيه فلم يسئل له المخرج منه . فاستعمله في سبب هذا وهو أخذه بعير رفق . والوارد أن يقال : تورّط في الأمر ؛ كما رأيت ، وكأنه ضمّه معنى ساءه ، مثلا . (٦) يريد أنه يبطى عليك تعرّفه ، فيسوءك ذلك .

٥

١٠

١٥

٢٠



## باب في مقاييس العربية

وهي ضربان : أحدهما معنوي والآخر لفظي . وهذان الضربان وإن عَمَّا  
وَفَشَا في هذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ؛ ألا ترى <sup>(١)</sup> أن  
الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظا ،  
نحو أحد ، ويرمع ، وتنضب <sup>(٢)</sup> ، وإثمد <sup>(٣)</sup> ، وإبلم <sup>(٤)</sup> ، وبقم <sup>(٥)</sup> ، وإستبرق ، والثمانية الباقية  
كلها معنوية ؛ كالتعريف ، والوصف . ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك . فهذا  
دليل .

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه  
فاعل ، ونصبته هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي . ولأجله  
ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت :  
ضرب سعيد جعفرا ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا ؛ وهل تحصل من قولك  
ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ، فهذا هو الصوت ،  
والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ؛ ليروك أن بعض  
العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيدا ، وليت عمرا قائما ، وبعضه  
يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل  
لوقوعه موقع الاسم ؛ وهذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة <sup>(٦)</sup>

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ألا ترى إلى أن .. » . (٢) المعروف في كتب  
المتأخرين أن المعنوي منها العلمية والوصفية والبقية أسباب لفظية ، ومنها العدل والتأنيث .  
(٣) اليرمع : ججارة رخوة ، والتنضب : شجر حجازي ، والأبلم : خوص المقل ، وهو شجر الدوم ،  
والبقم : شجر له ورق يتخذ منه صبع . (٤) ما هنا زائدة . (٥) كذا في ش ، ب ، ج .  
وفي أ : « هذا الصوت » . (٦) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « فأما ما في الحقيقة » .

ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجز والجزم إنما هو للتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ. وهذا واضح.

واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده طاريا من اشتغال المعنى عليه ؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن « إن » من قوله :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد

فإنك قائل : دخلت على « ما » — وإن كانت « ما » ههنا مصدرية — ؛ لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكد بأن من قوله :

ما إن يكاد يخلّهم لوجهتهم تحتاج الأمر إن الأمر مشترك

وشبه اللفظ بينهما يصير « ما » المصدرية إلى أنها كأنها « ما » التي معناها النفي ؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يميز لك إلحاق « إن » بها.

(١) أي المعلوم بن بدل — بزة سبب — القرين ؛ كما ذكره السيرافي في شرح الكتاب ، نقل ذلك البغدادي في شرح شواهد المعنى في مبحث « إن » وفي اللسان . في « أن » : « المعلوم بن بدل » وبدل محرف عن بدل . وفي الحاشية أبيات على هذا الروي لرجل من قريع منها :

متى ماير الناس الفتي وجاره فقير يقولوا : عاجر وجليسد

وفي الخزائن ٣٦/١ ه أن ابن جني في إصراب الحاشية عنه فقال : هو المعلوم بن بدل القريني ، وانظر السمع ٣٤ وشرح شواهد المعنى للبغدادي والكتاب ٣٠٦/٢

(٢) أي زهير من قصيدة مطلعها :

بان انخيل لم يأو من تركوا وزودوك اشتيافا أبة سلوكوا

وانظر المدحون . وتحتاج الأمر : اختلافهم في الرأي : يقول هذا : نصنع كذا ، وذلك : نصنع كذا ، وقوله : إن الأمر مشترك : أي لا يجتمعون على رأي واحد : هذا له رأي ، وهذا له رأي . وهذا الاختلاف يعطى بسيرهم وارتحالهم .

- فالمعنى إذاً أشيع وأسير حُكماً من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ، ولست في المعنوي محتاج الى تصور حكم اللفظي . فاعرف ذلك .
- واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التنثية والجمع الذي على حده ، فأعطوا الرفع في التنثية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لآخر له فيماز به ، جذبه الى الجر فحملوه عليه دون الرفع ؛ لتلك الأسباب المعروفة هناك ، فلا حاجة بنا هنا الى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا الى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر ، فقالوا ضربت الهندات ( كما قالوا امررت بالهندات <sup>(١)</sup> ) ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه ، فدل دخولهم تحت هذا — مع أن الحال لا تفسطر إليه — على إثارهم واستعجابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عيرى من ضرورة الأصل . وهذا جلي كما ترى .
- ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض ، في نحو حذفهم الهمزة في نكرم ، وتكرم ، ويكرم ؛ لحذفهم إياها في أكرم ؛ لما كان يكون هناك من الاستئقال ؛ لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ، وإن عيرت بقية حروف المضارعة — لو لم تحذف — من اجتماع همزتين ؛ وحذفهم أيضاً الفاء من نحو وعد ، وورد ، في يعد ، ويرد ؛ لما كان يلزم — لو لم تحذف — من وقوع الواو بين ياء وكسرة ،
- (١) قال الأشموني في مبحث إعراب المثني في باب المغرب والمضي . « وحمل النصب على الجر فيهما — يريد التنثية وجمع المذكر السالم — لمنااسبة النصب للجر دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين » .
- (٢) سقط ما بين القوسين في ش ، ب وثبت في أ .

ثم حملوا على ذلك ما لولم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة؛ نحو أَعِدْ، وتَعِدْ، وتَعِدْ ؛  
للاستثقال، بل لتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها .

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض — ومراتبها متساوية،  
وليس بعضها أصلاً لبعض -- كان حمل المؤنث على المذكر لأن المذكر أسبق رتبة<sup>(١)</sup>  
من المؤنث، أولى وأجدر .

ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم  
لمَّا أُعْلَتْ الواو في الواحد، أعلوها أيضاً في الجمع، في نحو قيمة وقيم، وديمة  
وديم، ولمَّا صَحَّتْ في الواحد صححوها في الجمع، فقالوا: زَوْجٌ وزَوْجَةٌ، وثور  
وثورة .

فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال :

أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ، وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه<sup>(٢)</sup>  
ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور، وهو القطعة من الأقط؛ لأنهم  
لا يقولون فيه إلا ثيرة بالتصحيح لا غير . وأما أبو بكر فذهب في إعلال ثيرة إلى<sup>(٣)</sup>  
أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة، فتركوا الإعلال في العين أمانة لما نووه من  
الألف؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا، واعتنوا، دليلاً على أنه في معنى ما لا بد  
من صحته، وهو تجاوزوا وتعاونوا . وقد قالوا أيضاً: ثيرة؛ قال :<sup>(٤)</sup>

(١) يريد حمل جمع المؤنث في النصب على جمع المذكر على ما سبق .

(٢) انظر الكتاب ٣٦٩/٢ . ولفظه: « وقد قالوا: ثيرة، وثيرة . قلبوها حيث كانت بعد  
كسرة، واستنقلوا ذلك، كما استنقلوا أن تثبت في ديم . وهذا ليس بمطرد، يعني ثيرة » .

(٣) يريد المبرد، وأبو بكر هو ابن السراج .

(٤) أي الأعشى ميمون . وانظر ديوانه بشرح نعلب طبعة أوربة ص ٨٤ .

\* صَدَرَ النَّهَارُ يَرَاغِي ثِيْرَةً رُتْعًا <sup>(١)</sup> \*

وهذا لا نكير له <sup>(٢)</sup> في وجوبه ؛ لسكون عينه <sup>(٣)</sup> .

نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ؛  
الآ تراهم يعلنون المصدر لإعلال فعله ، ويصححونه لصحته . وذلك نحو قولك :  
قت قيا ما ، وقاومت قواما . فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي  
هو الفعل ، فهل بقى <sup>(٤)</sup> وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة  
بعضها ببعض شبهة !

وعلى ذلك أيضا عوّضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل ؛ فقالوا : أكرم <sup>(٥)</sup> بكرم ،  
فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ؛ فدلّ هذا

- ١٠ (١) صدره : \* فظل يأكل منها وهي إراثة \* وهو من قصيدة طويلة . وهذا  
في وصف مهاة — بقرة وحشية — أكل السبع ولدها شبه بها ناقة ، وقبله :
- |                              |                                |
|------------------------------|--------------------------------|
| كانها بعد ما أفضى النجاد بها | بالشيطان مهاة تبسعى ذرها       |
| أهوى لها ضاني في الأرض مفرح  | للحم قدما حفي الشخص قد خشعا    |
| فظل يخدعها عن نفس واحد       | في أرض قى بفعل مثله حدعا       |
| حانت لبفحها بابن وتطلع       | لما ، فقد أطمعت لما ، وقد فجما |
- ١٥ وبعد البيت :

- |                              |                             |
|------------------------------|-----------------------------|
| حتى إذا فبقة في صرعها اجتمعت | حامت لترضع شق النفس لورضعها |
| عجلى إلى المهد الأدنى فاجأها | أقطع منك ، وسافت من دم دفعا |
- وقوله : فظل يأكل منها أى من ابنها الذى افترسه لا منها نفسها ؛ إذ كيف يكون هذا مع قوله : « وهي  
راثة » وقد غرّ هذا ابن دريد في الجمهرة ، فجعله في وصف بقرة مسبوعة . وانظر الآتى ٣١٢ .
- ٢٠ (٢) في الأصول : « نظير » والأنسب ما أنته . ولما في الأصول وجه بعيد . وهو أنه بلغ الغاية  
في داعى وجوب الإعلال فلا نظير له في هذا ، وهو كلام خرج نخرج المبالغة .
- (٣) سقط « له » في أ .
- (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب . « من » .
- (٥) سقط لفظ « هذا » في ش ، ب وثبت في أ .
- ٢٥

(١)  
على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثال الواحد؛ ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين،  
عوضوا منها الياء في نفس المثال فقالوا فرازنة . وكذلك لما حذفوا فاء عدة،  
عوضوا منها نفسها التاء . وكذلك أيتق في أحد قولي سيبويه فيها: لما حذفوا عينها  
عوضوا منها الياء في نفس المثال .

فدل هذا وغيره مما يطول تعدادُه على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل  
واحد منها يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنه<sup>(٤)</sup>  
إذا لزم في بعضها شيء لعلته ما أوجبوه في الآخر، وإن عيرى في الظاهر من تلك  
العلة، فأما في الحقيقة فكانها فيه نفسه؛ ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء  
على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها  
حكم فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب، بل هو جارٍ في الجميع مجرى واحداً،  
لما قدمنا ذكره من الحال آنفاً .

واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب  
فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل  
جعفر: ضرب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب، أو ضورب،  
أو ضرورب، أو نحو ذلك، لم يُمتد من كلام العرب؛ لأنه قيس على الأقل  
استعمالاً والأضعف قياساً . وسنفرد لهذا الفصل باباً؛ فإن فيه نظراً صالحاً<sup>(٨)</sup> .

- (١) الواحد فزان . وهو في الشطر نج بمنزلة الوزير للسلطان . وهو معرب فززين في الفارسية .  
والوارد في اللسان والقاموس جمعه على فرازين . (٢) كذا في أ، ب . وسقط في ش .  
(٣) في الكتاب ١/٣١٧ : « كما قالوا : أيتق لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً » والراى الآخر  
ذكره في الكتاب ٢/١٢٩ إذ يقول : « مثل ذلك أيتق : إنما هو أنوق في الأصل ، فابدلوا الياء مكان  
الواو ، وقلوا » . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط في أ .  
(٥) كذا في ش ، ب . وفي المطبوعة : « كذلك » .  
(٦) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ في ش .  
(٧) سقط في ش ، ب . (٨) كذا في ش ، ب وسقط في أ .

## باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس .

- ٥ الأول قولهم في النسب إلى شئ : شئ ؛ فلك - من بعد - أن تقول في الإضافة إلى قنوبة : قنوبة ، وإلى ركوبة : ركوبة ، وإلى حلوبه : حلب ؛ قياساً على شئ . وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة ؛ لمشابتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي<sup>(١)</sup> ؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رذفين وامتناع ذلك في الألف ، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف ، إلى غير ذلك . ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة ثاء التأنيث . ومنها اصطحاب فَعُول وفعِيل على الموضع الواحد ؛ نحو أثيم وأثوم ، ورحيم ورحوم ، ومشي<sup>(٢)</sup> ومشو ، ونهي<sup>(٣)</sup> عن الشيء ونهؤ .

- فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار ، جرت واو شئوة مجرى ياء حنيفة ؛ فكما قالوا : حنفي<sup>(٤)</sup> قياساً قالوا : شئي<sup>(٤)</sup> أيضاً قياساً .

(١) كذا في أ ، ش ، ب . وفي ج : « تنوة : تنفي » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « واحد » .

(٣) أي دون اعتداد المدة .

(٤) المشي والمشو : الدراهم المسهل .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شئونة -  
 قال : <sup>(١)</sup> فإنه جميع ما جاء . وما ألفت هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن  
 الذى جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه .  
 فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا ،  
 فلا غمرو ولا ملام .

وأما ما هو أكثر من باب شئني ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن  
 هو على قياس ، فقولهم في تقيف : تقيفي ، وفي قرش : قرشي ، وفي سليم :  
 سليمي . فهذا وإن كان أكثر من شئني فإنه عند سيويه ضعيف في القياس .  
 فلا يجوز على هذا في سعيد سعيدي ، ولا في كريم كرمي .

فقد برد في اليد من هذا الموضع قانون يُعمل عليه ، ويرد غيره إليه . وإنما  
 أذكر من هذا ونحوه رسوما لتقتدى ، وأفرض منه آثارا لتقتنى ، ولو التزمت  
 الاستكثار منه لطلال الكتاب به ، وأمل قارئه .

واعلم أن من قال في حلوبة : حلبي قياسا على قولك في حنيفة : حنفي ، فإنه  
 لا يجوز في النسب إلى حرورية حرري ، ولا في ضرورية ضرري ، ولا في قولتي <sup>(٢)</sup> قولتي <sup>(٣)</sup> قولتي <sup>(٤)</sup> قولتي .

(١) أي أبو الحسن ، وإنما ذكر « قال » لينص على أن هذا كلام أبي الحسن ، ويزيد به الأخفش  
 سعيد بن مسعدة . وقد حذف هذا اللفظ في عبارة ابن جني التي ساقها صاحب الاقتراح ، وهذا أجدد .  
 (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « يرد » وهو تصحيف .

(٣) تراه استعمل هذا الفعل متعديا بنفسه ، والمعروف متعدي بالحرف ؛ يقال : اقتدى به . وكأنه  
 ضمه معنى « تتبع » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش والمطبوعة : « ألزمت » .

(٥) كذا بالحاء المهملة في ش . وفي أ ، ب « جزورة : جزري » وهذا تحريف هنا . والحرورية :  
 الحزبية . (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ضرورة : ضرري » بالضاد المعجمة . والضرورة :  
 الذي لا يأتي النساء . (٧) كذا في أ ، ش . وفي ب : « فتولة » والماسب ما أثبت .



- وذلك أن فعولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة ، وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة المين إلا بالصحيح ؛ نحو قولهم في شديد : شديدي ، وفي طويلة : طويل ؛ استثقالا لقولك : شديدي ، وطولي . فإذا كانت فعولة محمولة على فعيلة ، وفعيلة لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام ، فما كان محمولا عليها أولى بأن يصح ولا يعل . ومن قال في شئونة : شئني فاعل ، فإنه لا يقول في نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمام : جرادي وسعادي . وذلك لبعد الألف عن الياء [ و ] لما فيها من الخفة . ولو جاز أن يقول في نحو جرادة : جردى ، لم يجوز ذلك في نحو حماة وعجاجة : حمي ولا عججي ؛ استكراها للتضعيف ، إلا أن يأنس بإظهار تضعيف فعل ، ولا في نحو سيابة وحولة : سبي ولا حولي ؛ استكراها لحركة المعتل في هذا الموضع . وعلة ذلك ثابتة في التصريف ، ففتينا عن ذكرها الآن .

### باب في تعارض السماع والقياس

- إذا تعارضا نظقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقس في غيره ؛ وذلك نحو قول الله تعالى : ( استحوذ عليهم الشيطان ) فهذا ليس بقياس ؛ لكنه لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم . ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ؛ ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع .

(١) كذا في ١ ، ب . وسقط هذا في ش . وهو يعني الإعلال بحذف المدة وتغيير حركة ما قبلها .

(٢) زيادة في ج . والعبارة فيها : « وتلفظا » .

(٣) في ٥ ، هـ : « تقول » . (٤) في ٥ ، هـ : « تأنس » . (٥) هو السنة

(٦) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « مثلهم » .

فأما قولهم « استنوق الجمل » و « استنيس الشاة » و « استفيل الجمل »  
فكانه أسهل من استحوذ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلا؛ نحو قوله:<sup>(١)</sup>

يحوذهن وله حوذى كما يحوذ الفئسة الكمي

— يروى بالذال والزاي: يحوذهن ويحوزهن —. فلما كان استحوذ خارجا عن معتل:

أعني حاذ يحوذ، وجب إعلاله؛ إلخا في الإعلال به. وكذلك باب أقام، وأطال،  
واستعاذ، واستزاد، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل؛ ألا ترى أن أصل أقام  
أقوم، وأصل استعاذ استعوذ، فلو أخيلنا وهذا اللفظ لأقتضت الصورة تصحيح  
العين لسكون ما قبلها؛ غير أنه لما كان منقولا ومخرجا من معتل — هو قام، وعاذ —  
أجرى أيضا في الإعلال عليه. وليس كذلك « استنوق الجمل » و « استنيس الشاة »  
لأن هذا ليس منه فعل معتل؛ ألا تراك لا تقول: نأق ولا تأس؛ إنما  
الناقاة والتيس اسمان بلوهر، لم يصرف منهما فعل معتل. فكان خروجهما على  
الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ. وكذلك استفيل.

ومع هذا أيضا فإن استنوق، واستنيس شاذ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأتى  
باستفعل من الطود، لما قلت: استطود، ولا من الحوت استحوت، ولا من  
الخطوط استخطوط؛ ولكن القياس أن تقول: استطاد، واستحات، واستخطا.

(١) هو العجاج. يصف ثورا وكلابا. و « حوذى » كذا في أ، ج. وفي ش، ب: « حاذى ». .  
« الفئة » كذا في الأصول ما عدا ج ففيها: (المائة). والحدود والحوز: السوق الشديد، والحدود  
والحوزي: السائق المجد المستحث على السير. وانظر ديوان العجاج ٧٠.

(٢) في ش: « الزاء » وهي لغة في الزاي.

(٣) في ش: « استعان ».

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب والمطبوعة: « ومن الخطوط » والخطوط: الفصن الناعم.

- والعلة في وجوب إعلاله وإعلال استنوق ، واستفيل ، واستيتست أنا قد  
أحطنا علماً بأن الفعل إنما يُشتق من الحدث لا من الجوهر ؛ ألا ترى إلى قوله<sup>(٢)</sup>  
(وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب  
أن يكون استنوق مشتقاً من المصدر . وكان قياس مصدره أن يكون معتلاً ،  
فيقال : استنافة ، كاستعانة ، واستشارة . وذلك أنه وإن لم يكن تحته ثلاثي  
معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الإعلال عليه ، فإن باب الفعل إذا كانت عينه  
أحد الحرفين أن يبيى معتلاً ، إلا ما يستثنى من ذلك ؛ نحو طاول ، وباع ،  
وحول ، وعور ، واجتوروا ، واعتوروا ؛ لتلك العلل المذكورة هناك . وليس  
باب أفعال ولا استفعل منه . فلما كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب  
إعلاله ، وجب أيضاً أن يبيى استنوق ونحوه بالإعلال ؛ لا طراد ذلك في الفعل ؛  
كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب ، إلا أن عينه حرف علة لم  
يأت عنهم إلا مهموزاً ، وإن لم يتحير على فعل ؛ ألا تراهم همزوا الحائش ، وهو<sup>(٤)</sup>  
اسم لصفة ، ولا هو جارٍ على فعل ، فأعلوا عينه ، وهى في الأصل واو من الحوش<sup>(٥)</sup> .  
فإن قلت : فاعله جارٍ على حاش ، جريان قائم على قام ؛ قيل : لم نرمهم أجروه صفة ،  
ولا أعملوه عمل الفعل ؛ وإنما الحائش : البستان بمنزلة الصور ، وبمنزلة الحديقة .  
فإن قلت : فإن فيه معنى الفعل ؛ لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره ، وهذا يؤكد  
كونه في الأصل صفة ، وإن كان قد استعمل الأسماء ؛ كصاحب ووالد ؛

---

(١) أى إعلال استنوق . (٢) يريد سيبويه في صدر كتابه .  
(٣) سقط في شرح . (٤) هو جماعة النخل ، والبستان .  
(٥) الحوش : الجمع . (٦) كذا في أ ، ب . والصور : جماعة النخل . وفي شرح  
« السور » .

قيل : مافيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة ؛ ألا ترى إلى قولهم : الكاهل<sup>(١)</sup> والغارب<sup>(١)</sup> ، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال . من ذلك قولهم : مفتاح ، ومنسج ، ومُسْعَط ، ومنديل ، ودار ، ونحو ذلك ؛ تجد في كل واحد منها معنى الفعل ، وإن لم تكن جارية عليه . فمفتاح من الفتح ، ومنسج من النسج ، ومُسْعَط من الإسعاط ، ومنديل من النذل ، وهو تناول ؛ قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

على حين ألمى الناس جُلُّ أمورهم      فندلاً زريقُ المال نَدَلُ الثعالب

وكذلك دار : من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها ؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال<sup>(٣)</sup> وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحائش جاء مهموزا وإن لم يكن اسم فاعل ، لا لشيء غير يجيئه على ما يلزم اعتلال عينه ؛ نحو قائم ، وبائع ، وصائم . فاعرف ذلك . وهو رأى أبي على رحمه الله ، وعنه أخذته لفظاً ومراجعة وبحثاً .

ومثله سواء الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والسقف ، وإن كان فيه معنى الحوط<sup>(٤)</sup> . ومثله أيضاً العائر للرمد ، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج ، والباطل ، والباغز ، وليس اسم فاعل ولا جارياً على معتل ؛ وهو كما تراه معتل<sup>(٥)</sup> .

(١) الكاهل أعلى الظهر ثماً إلى العنق ، والغارب من البعير ما بين السنام والعنق . وكان معنى الاكتهال في الكاهل القوة والاجتماع ، والكهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين . ولا مرة في قوته ونضجه ، ومعنى الغروب في الغارب انخفاضه عن السنام كالكوكب حين يغرب ويخفض . (٢) هو — فيا زعم صاحب فرحة الأديب — رجل من الأنصار ، قال ذلك في النعمان بن العجلان الزرقى — وزريق من الخزرج — وكان ولده على رضى الله عنه البحرين . وفي هذا الشعر آراء أخرى . وانظر سيويه ص ٥٩ ج ١ ، وشواهد العيني على هامش الخزانة ص ٤٨ ج ٣ ، واللسان في نذل ، وفرحة الأديب رقم ٤٠ . (٣) كذا في شه ، ب . وفي أ : « من معاني » . (٤) كذا في شه ، ب . وفي أ : الرمد . (٥) ضبط في أ بقويع اسم ، وفي ب بالإضافة . (٦) هو من الأمراء . ومن مظاهره استرخاء لأحد شق البدن . (٧) الباغر : النشاط أو هو في الإبل خاصة .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

فإن قلت : فما تقول في استعان وقد أُعِلَّ ، وليس تحته ثلاثي معتل ، ألا تراك لا تقول : عان يعون كقام يقوم ؟ قيل : هو وإن لم يُنطق بثلاثية فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يعين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل ؛ ألا تراهم قالوا : المعونة — فأعلوها كالمثوبة ، والمعوضة <sup>(١)</sup> — والإعانة ، والاستعانة ؛ فأما المعاونة فكالمعاودة : صحّت لوقوع الألف قبلها .

فلما اطرّد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثيته وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع ( أن ) لنصب الأفعال في تلك الأجوبة ، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك ، وإن لم تستعمل قط . فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطُرِد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان . ومُعِين ، ومستعين ، والإعانة والاستعانة — لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم المفوظ به — أخرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيته بالعون ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يحتاج شك في الفعل الذي هو الفرع ؛ قال لى أبو علي بالشام : إذا صحّت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشد ملائمة للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن في الصفة [ ما ليس بمشتق <sup>(٢)</sup> ] نحو قولك : مررت بلبل مائة ، ومررت برجل

(١) هو العوض .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « على ما نبوته » ، وقد ضبط فيها « نبوته » بالجزء على زيادة

« ما » . ويصح قراءته بالرفع ، أى على الذى نبوته في النفس لا في اللفظ .

(٣) زيادة من ج .

أبي عشرة أبوه ، ومررت بفراج عَرَجِ كُلُّهُ ، ومررت بصحيفة طين خائمه ،  
ومررت بحية ذراع طوطا ، وليس هذا مما يُشَاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث  
الصافي ؛ كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل . وذلك أنها فعلة من التنوق في الشيء  
وتحسينه ، قال ذو الرمة :

... تنوقت ... به حَضَرَمِيَّاتُ الْأَكْفِ الْحَوَائِكِ<sup>(٤)</sup>

والتقاؤهما أن الناقة عندهم مما يُتَحَسَّن به ويزدان بملكه ؛ وبالإبل يتباهون ، وعليها  
يُحْمَلُونَ وَيُحْمَلُونَ ؛ ولذلك قالوا لذكرها : الجمل ؛ لأنه فعَلٌ من الجمال ، كما أن  
الناقة فعلة من التنوق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء ، والفشاء ، والشاء ،  
إذا تناسل عليه المال . فالوشاء فعَال من الوشي ، كأن المال عندهم زينة وجمال  
لهم ، كما يليق من الوشي للتحسن به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدار ديبج<sup>(٦)</sup> ، فهو  
فَعِيل من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يَشُون الأرض ، وبهم  
تُحَسَّن ، وعلى أيديهم وبمازتهم تجل . وعليه قالوا : إنسان ؛ لأنه فعْلان من الأُنْس .

(١) انظر في بعض هذه الأثلة سيويده ص ٢٢٩ ج ١ . والعرج : ثبت طيب الریح ثبت في المعجم ،  
واحدة عربقة .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « بججة » .

(٣) هذا وارد على قوله فيما سبق ص ١١٨ : « ليس لاستنوق فعل معتل » .

(٤) صدره : \* كأن عليها يحيى لفق تنوقت \* وهو في وصف نوق ذكرها قبل في قوله :

أُنخنا بها خوصا برى الص بدنها وألصق منها باقيات العسرانك

والخوص : الفأثرات العيون من الإبل ، والعرايك : الأسمدة ، واللقق : أحد شقي الملاة ، والسحق :  
البالي ، والحضريبات ، نسوبات إلى حصرموت يريد فاحجمات حوائك . وانظر الديوان ٤١٦ .

(٥) كذا في أ ، ج . وفي ب : « مما يتحسن بملكه ويزدان به » . وفي ش : « مما يتحسن بملكه  
ويزدان به » . وظاهر تصحيف « تملكه » عن « بملكه » .

(٦) أى ما بها أحد ، ولا يستعمل إلا بالنفى كما ترى . ويرى الأزهرى أن أصل ديبج في هذا  
الموطن دبق ، فأبدلت الياء الثانية جيا ، كما يقال في مرعى مرّج . وعلى هذا لا يتم لابن جني ما يبنى .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء، على انتشارها، وتباين شعاعها، وكونها عائدة إلى موضع واحد؛ لأن التنوق، والجمال، والأنس، والوشى، والديباج، مما يؤثر ويستحسن — وكنت عرضت هذا الموضع على أبي على رحمه الله فرضيه وأحسن تقبله — فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ؛ من حيث كان في الناقة معنى الفعل من التنوق، دون أن يكون بعيدا عنه؛ كما رُمت أنت في أول الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ما قدمنا . فأما ما في الناقة من معنى الفعلية والتنوق، فليس بأكثر مما في التجر من معنى الاستحجار والصلابة، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغات من لفظ التجر والذسر، فكذلك استنوق من لفظ الناقة، والجميع ناء عن الفعل؛ وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح ومدق ومنديل ونحو ذلك منه .

ومما ورد شاذًا عن القياس ومطردًا في الاستعمال قولهم : الحوكة، والحونة . فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير متأب؛ ولا تقول على هذا في جمع قائم : قومة، ولا في صائم : صومة، ولو جاء على فعلة ما كان إلا مُعَلًّا . وقد قالوا على القياس : خانة .

ولا تكاد تجد شيئًا من تصحيح نحو مثل هذا في الياء : لم يأت عنهم في نحو بائع، وسائر بيعة ولا سيرة . وإنما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء؛ نحو الحوكة، والحونة، والحوّل، والدؤل<sup>(٤)</sup> . وعلة عندى قرب الألف من الياء

(١) عطف على (توافي) . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ ما يقرب أن يكون : «فلذلك»

(٣) سقط لفظ «مثل» في ش، ب . (٤) هو النبل المتداول .

وبعدّها عن الواو ، فإذا صحّحت نحو الحَوَكَة كان أسهل من تصحيح نحو البَيْعَة .  
وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك  
أَسْوَع من انقلاب الواو إليها ؛ لبعد الواو عنها ؛ ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفا  
استحسانا لا وجوبا ؛ نحو قولهم في طيّء : طائيّ ، وفي الحيرة : حاريّ ، وقولهم  
في حيجيت ، وعيعيت ، وهيهيت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت . وقبلما ترى  
في الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوُصْل والقُرْب ، كان تصحيح نحو بَيْعَة ،  
وسَيْرَة ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحَوَكَة والخَوَنَة ؛ لبعد الواو من الألف ،  
وبقدر بعدها عنها ما يقلّ انقلابها إليها <sup>(١)</sup> .

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما أكثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتنوا ، واهتوشوا .  
ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ؛ ألا تراهم لا يقولون : ابتيعوا ولا استيروا  
ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد  
امن الياء في هذا فلم يأت إلا معلا وهو قولهم : استافوا ، في معنى تسايفوا ، ولم  
يقولوا استيفوا ؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفا في هذا الموضع الذي قد قويت  
فيه داعية القلب . وقد ذكرنا هذا في ( كتابنا في شعر هذيل ) بمقتضى الحال فيه <sup>(٢)</sup> .  
<sup>(٣)</sup>

وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما أكثر استعماله  
أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

(١) ما زائدة أو مصدرية .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قربت » .

(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا اللفظ « فيه » في ش .



- من ذلك اللغة التيمية في (ما) هي أقوى قياسا وإن كانت المجازية أسير استعمالا . وإنما كانت التيمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ«مهل» في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدرى الجملتين : الفعل والمبتدأ ؛ كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة المجازية ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضاً فتي رابك في المجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك الى التيمية ؛ فكأنك من المجازية على حرد ، وإن كثرت في النظم والنثر .

- ويدلُّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال : عن أبي بكر عن أبي العباس أن حمارة كان يقرأ (ولا الليل سابقُ النهار) بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت (سابقُ النهار) قال فقلت له فهل قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . فقلوه : أوزن أى أقوى وأمكن في النفس . أفلا تراه كيف جَنَحَ إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها . ولهذا موضع نذكره فيه .

- واعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فانت فيه مخير : تستعمل أيهما شئت . فإن صحَّ عندك أن العرب

(١) هذا دليل آخر على أن التيمية في (ما) أقوى قياسا من المجازية .  
(٢) الحرد : المنع أو الغضب . يريد : كأنه غاضب على المجازية غير مطبوع إليها يخرج منها ما تبيات له الفرصة ، وأنه على المنع لها والتعرج منها . وقد يكون الأصل : « على حرف » .  
(٣) أبو بكر هو ابن السراج . وأبو العباس : المبرد . وحمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير . وانظر ضرائر

لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة ، وأعددت ما كان قياسك  
أذاك إليه لشاعري مولد ، أو لساجع ، أو لضرورة ؛ لأنه على قياس كلامهم . بذلك  
وصى أبو الحسن .

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوى في القياس فذلك ما لا غاية وراءه ؛ نحو  
منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجز بحروف الجز ، والجزم بحروف  
الجزم ، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال ، قوى في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقوته في الاستعمال فمردول مطرَح<sup>(١)</sup> ؛ غير أنه قد  
يجيء منه الشيء إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشد<sup>(٢)</sup> أبو زيد من قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
اضربْ عنك الهموم طارِقها ضَرْبَكَ بالسيف قَوْسَ الفرسِ<sup>(٤)</sup>

قالوا أراد : (اضربْ عنك) حذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على  
ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد  
إنما هو التحقيق والتسديد<sup>(٥)</sup> ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفى  
عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقض الغرض . بغري وجوب  
استقبح هذا في القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق ؛ نحو مهدد ، وقردد ،

- 
- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فردرد » .  
(٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « أنشدناه » . ولم يدرك أبو الفتح أبا زيد . فإن صح  
هذا فإن المراد : أنشدناه في كتابه ، كأنما يخاطبنا فيه ، ولا يريد : أنشدنا شفاها .  
(٣) قال ابن بري : « البيت لطرفة ؛ ويقال : إنه مصنوع عليه » وانظر اللسان في « قنس » .  
وفي نوادر أبي زيد ١٣ : « قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة :  
اضرب عنك الهموم طارِقها ضربك بالسيف قَوْسَ الفرس  
وقال : أراد النون الخفيفة » .  
(٤) قَوْسَ الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل مقدم رأسه . وقوله « بالسيف » في اللسان بدله « بالسوط » .  
انظر اللسان في قنس .  
(٥) كذا في أ ، وفي ش : « التشديد » وفي ب احتمال هذا وذاك ؛ فإن النقط غير ظاهر .

وَجَلَبَبَ ، وشمَل ، وسَهَّلَ<sup>(١)</sup> ، وَقَفَّعَدَ<sup>(٢)</sup> ، في تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالى المثاليين متحركين ؛ ليبلغ المثال الغرض المطلوب في حركاته وسكونه ، واو اذغمت لتقصت الغرض الذي اعترمت .

ومثل امتناعهم من نقص الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيد ؛ ألا ترى أنه منع أن تقول : الذي ضربت نفسه زيد ، على أن « نفسه » توكيد للهاء المحذوفة من الصلة .

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب :  
له زَجَلٌ كأنه صَوْتُ حَادٍ إذا طلب الوَسِيقَةَ أو زِمِيرِ<sup>(٣)</sup>

فقوله : « كأنه » — بحذف الواو وتبقيّة الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف .  
وذلك أن الوصل يجب أن يُتِمَّنَ فيه واوه ، كما تمكّنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تُحذَفَ الواو والضمة فيه جميعا ، وتسكن الهاء فيقال : (كأنه)

(١) كذا في شه ، ب . وفي أ : « سهل » وكأنه محذوف عما أثبتته أو أصله : سهل .  
والسهل : الفارع ، يقال : حاء سهلا أى لا شيء معه ، وسهل يقال : هو الصلال بن سهل : أى لا يعرف . (٢) الففعدد : القصير .

(٣) بيت الكتاب فائله الشهاخ بن ضرار . يصف حمارا وحشيا . والوسيقة : أثناء . والزيمير : الغناء في القصبة . وهى الزمارة ، بفتح الزاى وتشديد الميم . شبه نظريه إذا طلب أثناء بصوت الحادى أو الغناء .  
والبيت في الكتاب ص ١١ ج ١ ، ودبوان الشهاخ ٣٦ . وفي فرحة الأديب إنكار هذه النسبة .

(٤) كذا في أ . وفي شه ، ب : « كأنه جلس بحذف الواو » . وهذه الكلمة « جلس » وضعت في أ فوق « كأنه » في البيت وضبطت « جلس » بفتح الأوّل وسكون الثانى وهو الصواب في وضعها ؛ يراد أن هذه الكلمة فيها جلس لامد . ونقل في الخزانة ٢ / ٤٠٢ نصّ ابن جنى من قوله : « وما ضعف في القياس والاستعمال جميعا » إلى قوله : « وروينا أيضا عن غيره : إن لما لكسة » لكن ببعض حذف .

فَضَمَّ الماءَ بغيرِ واوٍ مَثَرَلَةً بَيْنَ مَثَرَلَتِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ . وَهَذَا مَوْضِعٌ ضَيِّقٌ ، وَمَقَامُ  
زَنْجٍ ، لَا يَتَّقِيكَ بِلَيْنَاسٍ ، وَلَا تَرَسُو فِيهِ قَدَمَ قِيَامٍ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ فِي نَحْوِ هَذَا :  
إِنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ لِمَا أُرَيْتُكَ مِنْ أَنَّهُ لَا عَلَى  
حَدِّ الْوَصْلِ وَلَا عَلَى حَدِّ الْوَقْفِ . لَكِنْ مَا أَجْرَى مِنْ نَحْوِ هَذَا فِي الْوَصْلِ عَلَى حَدِّ  
الْوَقْفِ قَوْلُ الْآخَرِ :<sup>(١)</sup>

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ      وَمِطَوَايَ مَشْتَاغَاتٍ لَهُ أَرِقَانِ  
عَلَى أَنْ أَبَا الْحَسَنِ حَكَى أَنَّ سَكُونَ الْمَاءِ فِي هَذَا النِّحْوِ لَغَوٌ لِأَزْدِ السَّرَاةِ . وَمِثْلُ هَذَا  
الْبَيْتِ مَارُوِيْنَاهُ عَنْ قُطْرُبٍ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :  
وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشُ      إِلَّا لِأَنَّ عَيْوَنَهُ سَبَلٌ وَادِيهَا  
وَرُوِيْنَا أَيْضًا عَنْ غَيْرِهِ :

إِنْ لَنَا لَكِنَّةٌ      مِبَقَّةٌ مِفَنَّةٌ<sup>(٣)</sup>  
مِثْبَجَةٌ مِعْنَةٌ      مِمْنَعَةٌ نِظْرَةٌ<sup>(٤)</sup>  
كَالذُّبِ وَسَطُ الْقِنَّةِ      إِلَّا تَرَهُ تَقْنَهُ<sup>(٥)</sup>

(١) كَذَا فِي ١ . وَفِي ب : « زنج » وَفِي ش هـ : « زنج » وَزَنْجٌ — بِسَكُونِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا —  
مَثَرَلَةٌ تَرُلُ فِيهَا الْأَقْدَامُ . (٢) يَنْسَبُ لِعَلِ الْأَحْوَالِ الْأَزْدِيَّةِ . وَمِطَوَايَ : صَاحِبَايَ . وَضَمِيرُ  
أُخِيلُهُ ، وَلَهُ ، عَائِدٌ إِلَى الْبَرَقِ فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ وَهُوَ :  
أَرَقْتُ لِبَرَقٍ دُونَهُ شِدْوَانِ      يَمَانُ وَأَهْوَى الْبَرَقِ كُلَّ يَمَانِ

وَانْظُرِ الْخَزَانَةَ ٤٠١/٢

(٣) الْكَلِمَةُ أَمْرَاءُ الْإِبْنِ أَوْ الْأَخِ (مِبَقَّةٌ) كَثِيرَةُ الْكَلَامِ (مِفَنَّةٌ) قَادِرَةٌ عَلَى فَنُونِ الْكَلَامِ .  
(٤) مِثْبَجَةٌ : تَعْرِضُ فِي كُلِّ شَيْءٍ . وَالرَّجُلُ مِثْبَجٌ ، وَكَذَلِكَ مِعْنَةٌ . وَ« مِمْنَعَةٌ نِظْرَةٌ » : إِذَا تَسَمِعْتَ  
شَيْئًا أَوْ تَنْظَرْتَ فَلَمْ تَرِ شَيْئًا تَقْنَتْ وَعَمِلْتَ بِظَنِّهَا . وَانْظُرِ اللِّسَانَ فِي سَمْعِ .  
(٥) ذَكَرَ فِي اللِّسَانِ فِي سَمْعِ رَوَايَتَيْنِ فِي الْبَيْتِ : « كَالذُّبِ وَسَطُ الْعِنَةِ » ، وَ« كَالرَّجُلِ حَوْلَ الْقِنَةِ »  
وَمَا هُنَا تَلْفِيظُ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ . وَ« الْعِنَةُ » فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى : الْحَفْظَةُ تَحْبِسُ فِيهَا الْغَنَمَ وَالْإِبِلَ ، وَ« الْقِنَةُ »  
فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ الْأَكْمَةُ أَوْ الْجَبَلُ الْمُسْتَطِيلُ .

فَقَوْلُهُ (تَوَّه) مِمَّا أُجْرَى فِي الْوَصْلِ مَجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ ، أَرَادَ : لِأَنَّ تَوَّهَ ، ثُمَّ بَيْنَ الْحَرَكَةِ فِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ ، فَقَالَ « تَوَّهَ » ثُمَّ وَصَلَ مَا كَانَ وَقَفَ عَلَيْهِ .  
فَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(١)</sup> :

أَتَوَّاهُ نَارِي ، فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَتَمَّ ؟ فَقَالُوا : الْجَنُّ ؛ قُلْتُ : عَمُّوْ ظَلَامًا <sup>(٢)</sup>

وَيُرْوَى :

... .. مَنْوَنَ قَالُوا سَرَّاهُ الْجَنُّ قُلْتُ عَمُّوْ ظَلَامًا

فَمِنْ رَوَاهُ هَكَذَا فَإِنَّهُ أُجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ .

فَإِنْ قُلْتُ : فَإِنَّهُ فِي الْوَقْفِ إِنَّمَا يَكُونُ « مَنْوَنَ » سَاكِنَ النَّوْنِ ، وَأَنْتَ فِي الْبَيْتِ قَدْ حَرَكْتَهُ ، فَهَذَا إِذَا لَيْسَ عَلَى نِيَّةِ الْوَقْفِ ، وَلَا عَلَى نِيَّةِ الْوَصْلِ ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمَّا أُجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ عَلَى حَذِّهِ فِي الْوَقْفِ ، فَأَثْبَتَ الْوَاوَ وَالنُّونَ ١٠  
التَّقْيَا سَاكِنَيْنِ ، فَاضْطَرَّ حِينَئِذٍ إِلَى أَنْ حَرَكَ النَّوْنَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ . فَهَذِهِ الْحَرَكَةُ إِذَا إِنَّمَا هِيَ حَرَكَةٌ مُسْتَحْدَثَةٌ لَمْ تَكُنْ فِي الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا اضْطَرَّ إِلَيْهَا الْوَصْلُ <sup>(٣)</sup> :

(١) هُوَ عِنْدَ أَبِي زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ١٢٤ شَيْبَرِ بْنِ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ ، وَفِي الْعَبْنِيِّ ٤ — ٤٩٨ « يَنْسَبُ إِلَى شَيْبَرِ بْنِ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ » ، وَيَنْسَبُ إِلَى تَابِطِ شَرَّاءَ « وَهَنَّاكَ أَبْيَاتٌ عَلَى رُؤْيَى الْحَاءِ تَنْسَبُ إِلَى جَنْدَعِ ابْنِ سَنَانَ الْغَسَّافِيِّ » . وَانْظُرْ الْخَزَانَةَ ج ٣ ص ٢ وَمَا بَعْدَهَا .

(٢) قَبْلَهُ كَمَا فِي النَّوَادِر :

وَنَارٌ قَدْ حَضَّتْ بَعِيدَ وَهْنٍ      بَدَارٌ لَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامًا  
سَوَى تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَصِفٍ      أَكْرَاهُهَا مَخَافَةَ أَنْ تَنَامَا

وَبَعْدَهُ :

فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ زُهَيْمٌ : نَحْسِدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا ٢٠  
قَالَ فِي الْخَزَانَةِ : « ذَكَرَ فِي آيَاتِهِ أَنَّ الْجَنِّ طَرَقَتْهُ وَقَدْ أَوْقَدَ نَارًا لَطْعَامَهُ ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْأَكْلِ مَعَهُ ، فَلَمْ يَجِيبُوهُ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَحْسِدُونَ الْإِنْسَ فِي الْأَكْلِ ، وَأَنَّهُمْ فَضَلُوا طَعِيمَهُمْ بِأَكْلِ الطَّعَامِ » .  
(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَسَقَطَ هَذَا الْفَرْقُ فِي ش .

وأما من رواه « منون أتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبه من بأى ، فقال : ( منون أتم ) على قوله : أيون أتم ، وكما حمل ههنا أحدهما على الآخر كذلك جمع بينهما في أن جرد من الاستفهام كل منهما ؛ ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : <sup>(٢)</sup> صَرَبَ مَنْ مَنَا كَقَوْلِكَ : ضرب رجل رجلا . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر <sup>(٣)</sup> :  
وأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابى بأى وأينما <sup>(٤)</sup>

بفعل « أى » اسما للجهة ، فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

(١) كذا في أ ، ب . وفى ش : « مكا » .

(٢) انظر الكتاب ض ٤٠٢ ج ١ .

(٣) نسبة في اللسان في « أين » إلى حميد بن ثور الهلالي . ولحميد هذا قصيدة طويلة على روى

البيت ليس فيما هذا البيت ، مطلعها :

سل الربع أنى يمت أم سالم وهل عادة للربع أن يتكلما !

وذكر الشنقيطى في « الوسيط في أدباء شنقيط » أنه وقف على هذه القصيدة ، أرسلها إليه أحمد تيور باشا طيب الله ثراه . وقال : « وقد سقط من نسخته بيتان من أولها بقيا في حفطى . وما أدرى هل سقط منها غيرهما أم لا : »

ألا هياما لقيت ! وهياما ! وريحان لم ألق منس ويحما !  
أأسماء ما أسماء ليلة أدبجت إلى وأصحابى بأى وأينما

هيا كلبة تحسر .

وفى اللسان : « هيا » نسبة الأول من هذين البيتين إلى حميد الأرقط ، والظاهر على هذا أن يكون هو أيضا صاحب البيت الثانى ، وعلى هذا لا يكون لحميد بن ثور شىء منهما ، وأن الشنقيطى وأهم في حفظه ، وكذلك لا يعول على ما فى اللسان فى أين ؛ فإن نسخة الديوان — وهو يطبع فى الدار — خالية منه .

(٤) « أدبجت » كذا فى اللسان وفى بعض نسخ الخصائص فى « خلع الأدلة » . وهى الرواية الجيدة .

وفى الأصول هنا : « أدبلجوا » . وقوله : ( وأصحابى بأى وأينما ) أى مكان مجهول يسأل عنه بأى المكان هو ، وأين يقع . وقوله : « ليلة أدبجت » فالإدلاج : السير فى آخر الليل على خلاف فى ذلك

بين علماء اللغة . يريد أن طيفها سرى إليه وهو فى سفره مع أصحابه . وانظر الوسيط ١٢٨ .

- وأما قوله : «وأينما» ففيه نظر . وذلك أنه جرده أيضا من الاستفهام كما جرد  
 أى<sup>١</sup> ، فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل  
 ( أين ) علما أيضا للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأى<sup>٢</sup> ، فتكون الفتحة  
 في آخر «أين» على هذا فتحة الجز وإعرابا ، مثلها في مررت بأحد . فتكون (ما)  
 على هذا زائدة ، و(أين) وحدها هي الاسم كما كانت (أى) وحدها هي الاسم . والآخر  
 أن يكون ركب (أين) مع (ما) فلما فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من حيّل ،  
 لما ضمّ حى إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتى  
 كانت في أين وهى استفهام ؛ لأن حركة التركيب خلفتها ونابت عنها . وإذا كانت  
 فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها ، نحو قولك : هذه خمسة ، معرب ،  
 ثم تقول في التركيب : هذه خمسة عشر ، فتخلف فتحة التركيب ضمة الإعراب ،  
 على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى بالجواز ،  
 وأقرب في القياس . وإن شئت قلت : إن فتحة النون في قوله : (بأى وأينما) ،  
 هى الفتحة التى كانت في أين ، وهى استفهام من قبل تجزئها ، أفزها بجالها بعد  
 التركيب على ما كانت عليه ، ولم يُحْدِثْ خالفا لها من فتحة التركيب ، واستدللت على  
 ذلك بقولهم : قمتُ إذ قمتَ ، فالذال كما ترى ساكنة ؛ ثم لما ضم إليها « ما »  
 وركبها معها أفزها على سكونها ، فقال :

(٣)  
 \* إذ ما أتيت على الرسول فقل له \*

- (١) كذا بوار العطف في ١ ، وفى عبارة اللسان . وسقطت في ش ، ب .  
 (٢) فى عبارة اللسان : « فنعرب » .  
 (٣) مجزؤه : \* حقا عليك إذا اطمأن المجلس \*  
 وقبيله :

= يأيها الرجل الذى تهوى به وجنأ بمجرة المنام عررس

فكما لا يُشكَّ في أنَّ هذا السكون في « إذ ما » هو السكون في ذالٍ إذْ ، فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من ( أينما ) هي فتحة النون من ( أين ) وهي استفهام .  
والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أنَّ ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثر في المبني ؛ نحو « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجز على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب — على تقصيره عن حدث الجز — أخرى بالآ لا يؤثر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقا ، وقس عليه تُصيب إن شاء الله .  
وفي ألف « ما » من ( أينما ) — على هذا القول — تقدير حركة إعراب :  
فتحة في موضع الجز ؛ لأنه لا ينصرف .

وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأول ، ثم قال : ( أتم ) ، أي أتم المقصودون بهذا الاستثبات ؛ كقوله :<sup>(٢)</sup>

\* أنت فانظر لأي حالٍ تصير<sup>(٣)</sup> \*

= وبعده :

يا خير من ركب المعلى ومن مشى فوق التراب إذا تمست الأنف  
إنا وفيئنا بالذي عاهدتنا والخليل قد صدع بالكأمة وتضرع  
وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمي قالها في غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام على هامش  
الروض ٢ / ٢٩٨ ، والكامل ٣ / ١٥٨ ، والكتاب ١ / ٣٢٢  
(١) راجع للكلام على « منون أتم » .  
(٢) أي عدى بن زيد . وانظر الأغاني ٢ / ١٥٢ طبعة الدار ، والكتاب ١ / ٧٠ ، والمغنى  
في « الفاء المفردة » وأمال ابن الشجري ١ / ٨٩ . (٣) صدره :

\* أرواح مودع أم بكور \*

أي أروح مودعا أم تبكر ، أي لابت لك من الرحيل في البكور أو الرواح — يريد ترك الدنيا والمصير إلى الموت — فانظر لأمر آخر ترك . وقوله : ( مودع ) هو بكسر الدال على حد عيشة راضية أي مودع صاحبه ، =



إذا أراد : أنت الهالك .

وما يريد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ، ويقل في الاستعمال كثير جدًا ؛ وإن تقصبت بعضه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل به ، وتستغني ببعضه من كله ، بإذن الله وطوله .

### باب في الاستحسان<sup>(٢)</sup>

وجماعة أن علمه ضعيفة غير مستحكة ؛ إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف . من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ؛ نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلك ؛ ألا ترى أنهم قلبوا الباء هنا

وإنما الراح يودع فيه ، وهو كقوله تعالى : (والنهار مبصر) أي يبصر فيه ، فالإسناد فيه على جهة التجوز . ويرى السيراني أنه من قبيل النسب ، أي رواح ذو قوديع ، قال : " فبني له من المصدر الذي يقع به اسم فاعل ، وإن لم يكن جارياً على الفعل ؛ كما قالوا : راع وناشب ، على معنى ذو ربح وذو نشاب " وقد ضبط في الأغاني « مودع » بفتح الدال ، وقد علمت أن الرواية الكسرة . وقد أورد أبو علي الفارسي الفتح على أنه وجه جائز في العربية . وانظر أمالي ابن الشجري .

(١) أي أن أنت مبتدأ محذوف الخبر . ويجوز عكس هذا على أن التقدير : الهالك أنت . ومن الأوجه الباقية فيه أن يكون « أنت » مبتدأ خبره « رواح » على المبالغة أو على حذف مضاف ، أي أنت رواح أو صاحب رواح . وقد بسط السيراني الكلام على البيت وأبدى فيه ستة أوجه .

(٢) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه . وهو أحد الأدلة عند الحنفية . وفي تحديده اختلاف كثير . ويقول السعد في حاشيته على شرح المضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ : « اعلم أن الذي استقر عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي قس على إليه الأنفهام » . ومن أمثله السلم ، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز ؛ لما فيه من انعدام المقود عليه ، لكنه يجوز للحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان يتقادم مع ما أراده ابن جني هنا . فتل الفتوى كان المتبادر ألا يجزى فيها إعلال ، فيقال : الفتيا ، ولكن عارض هذا الأمر الجلي القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض . ولما كان الاعتماد في الاستحسان على ما يقابل الجلي من القياس كان جماع أمره أن علمه ضعيفة غير مستحكة ، كما ذكر المؤلف .

وقد عرض السيوطي في الاقتراح للاستحسان ، ونقل فيه بحث ابن جني في هذا الكتاب ، ونقل عن ابن الأنباري الخلاف في الأخذ به في العربية

(١) واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدة ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم في تكسير حَسَن : حَسَان ، فهذا بكيل وجبال ؛ وقالوا : فَرَسٌ وَرَدٌ ، وخيلٌ وَرَدٌ ؛ فهذا كَسَقْفٌ ، وَسُقْفٌ <sup>(٤)</sup> . وقالوا : رجلٌ غَفُورٌ ، وقومٌ غُفْرٌ ، وفخورٌ ونُحْرٌ ؛ فهذا كعمود وعمُد . وقالوا : حملٌ بازلٌ ، وإبلٌ بوازلٌ ، وشُغلٌ شاغلٌ ، وأشغالٌ شواغلٌ ؛ فهذا كغاربٌ وغواربٌ ، وكاهلٌ وكواهلٌ . ولسنا ندفع أن يكونوا قد قَصَلُوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه ؛ إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة ، وليس بجارٍ تجرئ رفع الفاعل ، ونصب المفعول ؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لجاء في جميع الباب ؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب .

فإن قلت : فقد قال الجعدي :

حتى لحقنا بهم تُعْدِي فوارسنا كأننا رَعْنُ قُفٍّ يرفعُ الآلا <sup>(٥)</sup>

(١) كذا في شه ، ب . وفي أ : « عن » . (٢) انظر ص ٨٧ من هذا الجزء في إعلال الأمثلة المذكورة . (٣) أي ذولون أحمر يضرب إلى صفرة ، وكل ما فيه هذا اللون فهو ورد . (٤) ضبط في أ ، ب ، ج « ورد وسقف » بسكون العين كقفل . والوارد في ورد السكون . وأما سقف فالوارد فيه الضم كعتق ، ويظهر أن أبا الفتح وهم في هذا فقلن سقفا كقفل أو أنه راعى فيه التخفيف كما يقال في كتب : كتب وفي رسل : رسل بُسْكِين العين فيهما . (٥) بمده : فلم نوقف مشيلين الرياح ، ولم نوجد عواوير يوم الزوع عزالا والبيت في الأمازي ٢/٢٢٨ ، وفي المختار من شعر بشار ٢٦٢ وفيه بعد أن أورده : « وقال العلماء : هذا من المقلوب ؛ وإنما أراد الشاعر : كأننا رعن قف يرفعه الآل ، والرعن : أول كل شيء ، والقف : ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا » والآل : السراب ، وهو ما يراه الإنسان في الصحراء نصف النهار كأنه ماء . وترى ابن جني يذهب فيه مذهبا غير القلب الذي ذهب إليه غيره ، وقد تبعه البكري في الآتي .

فرفع المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يَحْتَمِلْ هذا البيتُ إلّا ما ذكرته لقد كان  
على سَمْتٍ من القياس ، ومَطْرَبٌ متورّد بين الناس ؛ ألا ترى أنه على كل حال قد  
فُرّق فيه بين الفاعل والمفعول ، وإن اختلفت جهتا الفرق . كيف ووجهه في أن  
يكون الفاعل فيه مرفوعا ، والمفعول منصوبا قائم صحيح مَقُول به . وذلك أن  
رَعِنَ هذا القَفَّ لَمَّا رفعه الآل فُرِّيَ فيه ، ظهر به الآل إلى مَرَاة العين ظهورا  
لولا هذا الرعن لم يَنْ للعين فيه بَيَانُهُ إذا كان فيه ؛ ألا تعلم أن الآل إذا بَرَقَ للبصر  
رافعا شخصا كان أبدي للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يَزْهَاهُ فيزداد بالصورة التي  
حملها سفورا ، وفي مَسْرَحِ الطَّرَفِ تجلّيا وظهورا .

فإن قلت : فقد قال الأعشى :

١٠ \* إذ يرفعُ الآلُ رأسَ الكلبِ فارتفعاً \*<sup>(٤)</sup>

بفعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس في هذا أكثر من أن  
هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني  
غير زيد ، فأنمى في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه  
فلم تُعرض للإخبار بباطبات مجيء له أو نفيه عنه ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن  
يكون أيضا لم يجيء .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يحصل » . (٢) المطرب ، وكذا المطربة : الطريق .  
(٣) كذا في أ ، ب ، ش وسقط هذا اللفظ في عبارة اللسان . (٤) صدره :  
\* إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة \*

وقبله : ما نظرت ذات أشفار كنظرتها حقا ، كما صدق الذئبي إذ سحبا  
وهو في الحديث عن عز اليمامة ، والذئبي : سطيح الكاهن . ورأس الكلب : جبل باليمامة . وانظر  
الديوان ٧٤ . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في الإخبار » ، وكأنه صحن تعرض معنى  
تدخل فعداه بني . وفي عبارة اللسان : « فلم تعرض للإخبار » . (٦) كأنه جرى في هذا على  
اصطلاح المنطقة . فأما في العربية فإن قولك : ما جاءني عز زيد استثناء معرّج كقولك : ما جاءني  
إلا زيد ، وهذا يفيد البتة مجيء زيد .

فإن قلت : فهل تجدد لبيت الجعدى على تفسيرك الذى حكيت به ورأيت نظيرا ؟  
 قيل : لا يُنكر وجود ذلك مع الاستقراء ؛ وأعمل فيما بعد على أن لا نظير له ؛  
 ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وسُمع ذلك الشيء عينه ، فقد ثبت قدمه <sup>(١)</sup> ،  
 وأخذ من الصحة والقوة مأخذه ، ثم لا يقدر فيه ألا يوجد له نظير ؛ لأن إيجاد  
 النظر وإن كان مانوسا به فليس فى واجب النظر إيجادا ؛ ألا ترى أن قولهم :  
 فى شئونة شئى ، لما قبله القياس لم يقدر فيه عدم نظيره ؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن  
 بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلا يُرد إليه ، ويُحل غيره عليه . وسنورد فيما بعد  
 بابا لما يسوغه القياس وإن لم يرد به السماع ، بإذن الله وحوله .

ومن ذلك — أعنى الاستحسان — أيضا قول الشاعر :  
 أريت إن جئت به أمْلُودا مُرَجَّلا ويلبس البرودا <sup>(٣)</sup>  
 \* أقائلن أحضروا الشهودا \*

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ؛ تشبيها له بالفعل المضارع . فهذا إذا استحسان ،  
 لا عن قوة ملّة ، ولا عن استمرار عادة ؛ ألا تراك لا تقول : أقائلن يا زيدون ،  
 ولا أنطلقن يا رجال ؛ إنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنسب إليه أنه  
 استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ثبت » ، وكلاهما جائز ؛ فإن القدم مؤنث مجازى .

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء .

(٣) (جئت) بضم التاء كما نص عليه صاحب الخزائنة ، وإن ضبط فى أ بفتحها . وكان من قصة هذا  
 الرجز أن رجلا من العرب أتى أمة له ، فلما حبلت جهدا وزعم أن لم يقربها ، فقالت هذا الرجز . تريد :  
 أخبرنى إن ولدت ولدا هذه صفته أقول لى وإن يشأينى : أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك .  
 إنك لن تقول ذلك وإنما ترضى بالولد . فاصبر فمضى أن أبى . بما يقر عينك . وفى بعض الروايات  
 ( جاءت ) بدل ( جئت ) ، و ( أحضرى ) بدل ( أحضروا ) . وانظر الخزائنة ٥٧٤ ج ٤ ، وشرح الكامل

ومن الاستحسان قولهم : صَبِيَّةٌ ، وَفَنِيَّةٌ ، وَعِذِّي ، وَبَلِي سَفِيرٌ ، وَنَاقَةٌ عَلِيَانٌ ،  
(١) وَدَبَّةٌ مِهْيَارٌ . فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة . وذلك أنهم لم يعتدوا  
الساكن حائلا بين الكسرة والواو ؛ لضعفه ، وكله من الواو . وذلك أن (فنية) من  
قَنَوْتُ ، ولم يُثَبِّت أصحابنا قَنَيْتُ ، وإن كان البغداديون قد حَكَّوها ؛ (وصبية) من  
صَبَوْتُ ؛ و (عليان) من علوت ، و (عِذَى) من قولهم أَرْضُون عَذَوَات ؛ و (بَلِي) سفير  
من قولهم في معناه : يَلُؤُّ أَيضاً ؛ ومنه البلوى ؛ وإن لم يكن فيها دليل ، إلا أن الواو  
مقطوعة في هذا الأصل ؛ قال :

\* فَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُو (٥)

وهو راجع إلى معنى يَلُوسُ سفر ، وقالوا : فلان مَبْلُؤٌ بِمَحْنَةٍ ، وغير ذلك ، والأمر فيه  
واضح ؛ وَنَاقَةٌ (عليان) من علوت أيضا كما قيل لها : نَاقَةٌ سِنَادٌ ، أى أعلاها متساند  
إلى أسفلها ، ومنه سَنَدْنَا إلى الجبل أى علونا ؛ وقال الأصمعي قيل لأعرابي :  
ما الناقة القُرُواح ؟ فقال : التي كأنها تمشي على أرماع ، ودَبَّةٌ (مهيار) ، من قولهم هار  
يَهْوَرُ ، وتهوّر الليل ؛ على أن أبا الحسن قد حَكَّى فيه هار يهير ، وجعل الياء فيه لغة ؛  
وعلى قياس قول الخليل في طاح يَطِيحُ ، وتاه يَتِيه ، لا يكون في يهير دليل ؛ لأنه قد  
يمكن أن يكون : فَعِلَ يَفْعِلُ ، مثلهما . وكله لا يقاس ؛ ألا تراك لا تقول في جَرُو :  
١٥ جَرَى ، ولا في عِدْوَة الوادى : عِدْيَة ، ولا نحو ذلك . ولا يجوز في قياس قول من

(١) الدبة : الكتيب من الرمل .

(٢) انظر في هذه الكلمات ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء .

(٣) وذلك أن البلوى يحتمل أن تكون الواو فيها بدلا من الياء كالفنوى والتقوى .

(٤) هوزهير وانظر الديوان ١٠٩ .

(٥) صدره : \* جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم \*

(٦) انظر كتاب سيبويه ص ٣٦١ ج ٢

قال عليان، ومهيار، أن تقول في قرواح ودرّواس: قرياح ودرّياس<sup>(٣)</sup>، وذلك لئلا يلتبس مثال فَعُول بفعِيَال، فيصير قرياح ودرّياس كسرياح، وكرياس. وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة، وذلك أن الأصل<sup>(٤)</sup> يحفظ نفسه بظهوره في تصرف أصله؛ ألا تراك إذا قلت: علية ثم قلت: علوت وعلو وعلوة وعلولة<sup>(٥)</sup> ويعلوه ونحو ذلك، كذلك وجود الواو في تصرف هذا الأصل على أنها هي الأصلية وأن الياء في علية بدل منها، وأنت الكسرة هي التي عدّرت بعض العذر في قلبها؛ وليس كذلك الزائد؛ ألا تراه لا يستمر في تصرف الأصل استمرار الأصل<sup>(٦)</sup>، فإذا عارض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به؛ ألا تراك لو حققت قرياحا بعد أن أبدات واوه ياء على حذف زوائده لقلت: قريح<sup>(٧)</sup>، فلم تجد للواو أثرا بذلك على أن ياء قرياح بدل من الواو؛ كما ذلك علوت، وعلوه، ورجل معلو بالجمّة، ونحو ذلك على أن ياء «عليّة» بدل من الواو.

فإن قلت: فقد قالوا في قرواح: قرياح أيضا، سميها جميعا، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو؛ لا، بل كلّ واحد منها مثال برأسه مقصود قصده.

(١) القرواح من النوق: العويلة القوائم، والقرواح أيضا المزرعة ليس بها نبات ولا شجر، ويقال فيها أيضا قرياح.

(٢) الدرواس: الغليظ العنق من الناس والكلاب.

(٣) هو الكلب المقور.

(٤) يقال: أخذ مالي علوة أي عنوة وقهرا كما في اللسان. وقد يكون «علوه» بهاء الضمير.

(٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «يعلوه».

(٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «قلت».

(٧) كذا في ش، ب. وفي أ: «راو».

فَقَرَوَاحٌ كَقَرَوَاشٍ وَجَلَوَاحٌ ؛ وَقَرَبَاحٌ كَكِرَبَاسٍ وَسَرَبَاحٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ : كَرَوَاسٌ ، وَلَا سَرَوَاحٌ ؛ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَيْضًا فِي سِرَوَاطٍ وَهَلَوَاعٍ : سِرَبَاطٍ ، وَلَا هَلَبَاعٍ . وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّكَ عَلَى صَعْفِ الْقَلْبِ فِي هَذِهِ صُورَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ لِلْكَسْرِ مَعَ الْحَاجِزِ لَوْ كَانَ قُوْيَا فِي الْقِيَاسِ بِلِجَاءِ فِي الزَّائِدِ بِجِيئِهِ فِي الْأَصْلِيِّ ؛ كَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنْ ذَلِكَ .

٥

وَمِثْلُ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ فِي نَحْوِ هَذَا يَاءٌ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ زَائِدَةً فَلَا عِصْمَةَ لَهَا ، وَلَا تَلْزِمُ لَزُومِ الْأَصْلِيِّ فَيَعْرِفُ بِذَلِكَ أَصْلُهَا ، أَنَّ تَرَى الْوَاوَ الزَّائِدَةَ مَضْمُومَةً ضَمًّا لِإِذَا تَرَى الْعَرَبَ أَبْدَلَتْهَا هَمْزَةً ؛ كَمَا أَبْدَلَتْ الْوَاوَ الْأَصْلِيَّةُ ؛ نَحْوَ أَجْوَهَ ، وَأَقْتَتَ . وَذَلِكَ نَحْوَ التَّرَهُّوكِ ، وَالتَّسَدُّوهِرِ وَالتَّسَهُوكِ ؛ لَا يَقْلِبُ أَحَدٌ هَذِهِ الْوَاوَ — وَإِنْ انْضَمَّتْ ضَمًّا لِإِذَا — هَمْزَةً ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، فَلَوْ قَلِبَتْ فَقِيلَ : التَّرَهُّوكُ لَمْ يُؤْمَنْ أَنَّ يُظَنَّ أَنَّهَا هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ مُبْدَلَةٍ مِنْ وَاوٍ .

١٠

فَإِنْ قُلْتَ : مَا تَنْكَرُ أَنَّ يَكُونُ تَرْكُهُمْ قَلْبَ هَذِهِ الْوَاوِ هَمْزَةً غَخَافَةً أَنْ تَقَعَ الْهَمْزَةُ بَعْدَ الْهَاءِ وَهِيَ حَلْقِيَّةٌ وَشَدِيدًا التَّجَاوُرُ ؟ قِيلَ يُفْسِدُ هَذَا أَنَّ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ قَدْ تَجَاوَرَا ، وَالْهَاءُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْهَمْزَةِ ؛ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : هَاهَا فِي الدَّعَاءِ .

١٥

(١) هُوَ الطَّفِيلُ ، وَالْعَظِيمُ الرَّاسُ .

(٢) هُوَ الْوَادِي الْوَاسِعُ الْمُتَمَلِّ .

(٣) الْكَرْبَاسُ : الْكَيْفُ يَكُونُ مُشْرِفًا عَلَى سَطْحِ الْقَنَاةِ إِلَى الْأَرْضِ .

(٤) يَقَالُ : فَرَسٌ سَرَبَاحٌ : سَرِيعٌ ، وَالسَّرَبَاحُ أَيْضًا الْجَرَادُ .

(٥) هُوَ الطَّوِيلُ .

(٦) هِيَ السَّرِيعَةُ مِنَ النَّوْقِ .

٢٠

(٧) يَقَالُ مَرَّ يَرْهَوُكُ أَيْ يَمْجُجُ فِي مَشْيِهِ مِنْ اسْتِرْخَاءٍ مَفَاصِلِهِ .

(٨) يَقَالُ تَسَهُوكُ : مَشَى رَوْبَدًا .

(٩) يَقَالُ هَاهَا بِالْإِبْلِ : دَعَاهَا لِلْعَلْفِ .

فإن قلت : هذا إنما جاء في التكرير ، والتكرير قد يجوز فيه ما أولاه لم يجوز؛ ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده ، وهو «وَرْتَل»<sup>(١)</sup> ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً متعالمياً؛ نحو وحوح<sup>(٢)</sup> ، ووزوز<sup>(٣)</sup> ، ووكواك<sup>(٤)</sup> ووزاوزه<sup>(٥)</sup> ، وقوقيت<sup>(٦)</sup> ، وضوضيت<sup>(٧)</sup> ، وزوزيت<sup>(٨)</sup> ، ومومة<sup>(٩)</sup> ، ودودة<sup>(١٠)</sup> ، وشوشاة<sup>(١١)</sup> ، قيل : قد جاء امتناعهم من هـ نظير هذه الواوات بحيث لا هاء . ألا تراهم قالوا : زحولته فترحول ترحولا<sup>(١٢)</sup> ، وليس أحد يقول ترحولا . وقد جمعوا بينهما متقدمة الحاء على الهمزة : نحو قولهم في الدعاء : حو حو<sup>(١٣)</sup> .

فإن قيل : فهذا أيضاً إنما جاء في الأصوات المكررة ؛ كما جاء في الأول أيضاً في الأصوات المكررة ؛ نحو هو هو ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون في غيره .

قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها ، وشرعنا منبجها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك ، ولا تستمر بك ؛ ألا تراهم قد قالوا في (عنوان الكتاب) : إنه يجوز

(١) هي الداهية ، والأمر العظيم .

(٢) الوحوشة : النفخ من شدة البرد .

(٣) الوزوزة الثوب . والوزاوزه : الرجل الطائش الخفيف .

(٤) هو الجبان .

(٥) زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطو .

(٦) هي أثر الأرجوحة .

(٧) هي النافقة السريعة .

(٨) في الأصول : «رحولته فترحول ترحولا» بالراء المهملة ولم أقف على هذا في اللغة ، فأصاحته

إلى ماري . يقال : زحولته عن مكانه ، فترحول : أزاله عنه فزال .

(٩) كذا في الأصول . والذي في اللسان : «حى حى» : دعاء الحار إلى الماء ... والحاحاة

— وزن الجمجمة — بالكش : أن تقول له : حاحاً زجراً .

٥

١٠

١٥

٢٠



أن يكون فَعُولٌ من عَن يَعم، ومطاوِعه تَعْنُون، ومصدره التَّعْنُون، وهذه الراو لا يجوز همزها؛ لِما قَدَمنا ذكره، وأيضاً فقد قالوا في علوته: يجوز أن يكون فَعُولٌ من العلانية، وحاله في ذلك حال عنوته على ما مضى. وقد قالوا أيضاً: سَرُولُهُ تَسْرُؤُلاً، ولم يهمزوا هذه الواو؛ لِما ذكرنا، فإن قيل: فلو همزوا فقالوا: التَّسْرُؤُلُ لِمَا خافوا أَلْهَساً؛ لقولهم مع زوال الضمة عنها: تَسْرُول، وسَرُولُهُ، ومُسْرُولٌ؛ كما أنهم لَمَّا قالوا: وَقْتُ، وأوقات، ومَوَاقِيت، ووَقْتُهُ أعلهم ذلك أن همزة «أَقْتُت» إنما هي بدل من واو. فقد ترى الأصل والزائد جميعاً متساويين متساوقين في دلالة الحال بما يصحب كل واحد منهما من تصريفه وتحريفه، وفي هذا نقض لما رُمت به الفصل بين الزائد والأصل.

١٠ قيل كيف تصرّفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه، وأدُلُّ عليها من الزائد؛ ألا ترى أنك لو حقّرت تَسْرُؤُلاً — وقد همزته — تحقير الترخيم، لقلت «سُرَيْل» خذفت الزائد ولم يبق معك دليل عليه؛ ولو حقّرت نحو «أَقْتُت» — وقد نقلتها إلى التسمية، فصارت (أَقْتَّة) — تحقير الترخيم لقلت: وَقَيْتة، وظهرت الواو التي هي فاء.

١٥ فإن قلت: فقد تجيز ههنا أيضاً «أَقَيْتة» قيل الهمز هنا جائز لا واجب، وحذف الزوائد من «تَسْرُول» في تحقير الترخيم واجب لا جائز. فإن قلت: وكذلك همز الواو في «تَسْرُؤُل» إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً، قيل همز الواو حشوا أثبتت قدام من همزها مبتدأة، أعني في بقائها وإن زالت الضمة عنها؛ ألا ترى إلى قوله في تحقير قائم: قَوَيْتُم، وثبات الهمزة وإن زالت الألف الموجبة

٢٠ (١) كذا في ش، ب. وفي ١: «الزوائد». (٢) كذا في ش، ب. وفي ١:

«الزوائد» ويريد بالزائد الجنس. (٣) يريد سيويه في الكتاب ١٢٧/٢

لها، بخرت لذلك مجرى الهمزة الأصلية في نحو سائل ، وثائر ، من سأل وثار ،  
— كذا قال — ، فلذلك اجتنبوا أن يهزوا واو «تسرول» لثلاثتبت قدم الهمزة فيرى  
أنها ليست بدلا ، وليس كذلك همزة «أقمت» ، ألا تراها متى زالت الضمة عنها  
عادت واوا ؛ نحو موقت ، ومويقت .

٥ فإن قلت : فهلا أجازوا همز واو «تسرؤل» وأمنوا اللبس ، وإن قالوا  
في تحقير ترخيمه «سريل» من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة ،  
إنما هو موضع زيادة الواو ؛ نحو جَدُول ، ونِخْرُوع ، وعَجُوز ، وعمود . فإذا رأوا  
الهمزة موجودة في «تسرؤل» ، محذوفة من «سريل» علموا — بما فيها من  
الضمة — أنها بدل من واو زائدة ، فكان ذلك يكون أمنا من اللبس ؟

١٠ قيل : قد زادوا الهمزة وسطا في أحرف صالحة . وهي شِمَالٌ وشَامِلٌ ، وجِرَائِضٌ ،  
وحُطَّائِطٌ <sup>(٥)</sup> ، ونِثْدَلَانٌ <sup>(٦)</sup> ، وتَابِلٌ <sup>(٧)</sup> ، وخَاتَمٌ ، وعَالَمٌ ، وتَابِلْتُ القِدْرُ ، والريَّال <sup>(٨)</sup> .  
فلما جاء ذلك كرهوا أن يَقْرَبُوا باب لَبْسٍ .

فإن قلت : فإن همزة تَابِلٌ ، وخَاتَمٌ ، والعَالَمُ ، إنما هي بدل من الألف ،  
قيل : هي وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد ، والبسدل من الزائد زائد ، وليس  
البدل من الأصل بأصل . ١٥

- (١) في كتاب سيبويه ص ١٢٨ ج ٢ : «وشاء من شأوت» .  
(٢) هو الشجر الذي يتخذ من حبه الزيت المسهل المعروف ، وكل نبات ريان من شجرا وعشب خروع .  
(٣) هذه لعات في الشمال . وهي من الرياح ما تهب من ناحية القطب الشمالي .  
(٤) يقال : جعل حرائض : إذا كان أكولا .  
(٥) حطائط : الصغير من الناس وغيرهم . وبطائط : إتباع .  
(٦) النثدلان : الكابوس .  
(٧) التابل : لعة في التابل . والجمع التوال . وهي الأبرار تصاف إلى الطعام ؛ كاللعل والكوك .  
(٨) الريال : الأسد .

فقد ترى أن حال البذل من الزائد أذهب به في حكم ما هو بدل منه من الأصل  
في ذلك . فاعرف هذا .

ومن الاستحسان قولهم : رجل غديان ، وعشيان ؛ وقياسه : غدون وعشوان ؛  
لأنهما من غدوت وعشوت ؛ أنشدنا أبو علي :

بات ابنُ أسماءَ يعشوه ويصبحه من هجمة كَشَاءِ النَّحْلِ دُرَارٍ<sup>(٢)</sup>  
ومثله أيضا دامت السماء تديم ديمًا ، وهو من الواو ؛ لاجتماع العرب طرًا على  
(الدوام) ، و (هو أدوم من كذا) .

ومن ذلك ما يخرج تنبيهها على أصل بابه ؛ نحو استحود ، وأغليت المرأة ،  
و \* صددت فأطوت الصدود ...<sup>(٤)</sup> \*

- ١٠ (١) الضمير في (به) يعود على البذل .  
(٢) قائله قرط بن التوام اليشكري ولم أقف لهذا الشاعر على ترجمة . وفي العمدة ذكر للتوام  
اليشكري مع امرئ القيس في إجازة أبيات . والبيت في إصلاح المنطق طبعة المعارف ٢٢٢  
وفي شواهد ابن السيرافي عليه ( الورقة ١٣٨ ب ) . وفيها : « كان » بدل « بات » ، ويقول  
ابن السيرافي : « ويروي (كان ابن شماء) يذكر قتله لبني مطر ، وإغارته عليهم . وميار : اسم فارس  
يقول : افتدوا مني بهذا الفرس . وكان ابن أسماء يعشوا هذا الفرس : أى يعشيه : يسقيه اللبن بالعش » ،  
و يصيبه : يسقيه في الصباح اللبن ... وإذا سقى الفرس اللبن وربى عليه كان أنفع له ، وأسرع في عدوه .  
و يقول الصاغاني في التكملة (صبح) بعد أن أورد عن الصحاح البيت كما ورد في الإصحاح : « وإنما  
هو . (كان ابن شماء) واسمه شرسفة بن خليف فارس ميار . فنسله قرط بن التوام اليشكري .  
والبيت لقرط » . والهجمة : القطعة من الابل ، ما بين الثلاثين والمائة . والأشاء : صفار النخل .  
ويروي (كفسيل النخل) . (ودرار) نعت هجمة : كثيرة الدر : وهو اللبن .  
١٥ (٣) أى كان مطرها ديمة . وهو مطر خفيف لا برق فيه ولا رعد ، تدوم به السماء .  
٢٠ (٤) هذا بعض البيت :

صددت فأطولت الصدود وقبلها وصال على طول الصدود يدوم

- وقد نسب هذا البيت في الكتاب ١/ ١٢ إلى عمشرين أى ربعة ونسبه الأعلام إلى المزار الفقهسي ، وهو  
٢٥ ما في شرح شواهد المغني للبغدادى في مبحث « ما » وفي كتابة الأمير على المغني في هذا المبحث ،  
وما في الخزانة ٤ / ٢٨٩ . وهذا البيت أحد أبيات أربعة ، وقبله :  
صرمت ، ولم تصرم ، وأنت صروم وكيف تصابي من بقال : حلیم =

(١) وقالوا : هذا شرابٌ مَبُولَةٌ (٢) ، وهو مَطْيَبَةٌ للنفس ، وقالوا :

\* فإنه أهل لأن يؤكرا \*

ونظائره كثيرة ؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استَقَمَ ، وأصل مَقَامَةٍ مَقُومَةٌ ، وأصل يُحْسِنُ يُوَحِّسِنُ . ولا يقاس هذا ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحكم عِلَّتُهُ ، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا .

### باب في تخصيص العِللِ (٣)

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أفعالهم مبنى على جواز تخصيص العِلل . وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى

== وبمده : وليس الغواني للحماء ، ولا الذي له عن تقاضى دينهن هموم

ولكنها يستنجز الوعد تابع هوأهن خلاف لهن أنيم

١٠

قال أبو محمد الأعرابي : « يقول : صرمت ، ولم تصرم صرم ثبات ، ولكن صرم دلالة ؛ يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود . أى لا يدوم وصال الغواني إلا لمن يلازمهن ويخصهن ، فسر ذلك باليتين بعدهما » . انظر انخرازة في الموطن السابق . ومنه يعلم أن التاء في « صددت » وقوله : « فأطولت » معنوية ؛ لقوله قبل : « صرمت ولم تصرم » .

(١) سقط في ش ، ب ، و ، هـ .

١٥

(٢) في اللسان : « كثرة الشراب مَبُولَةٌ » وقد أنكر الشيخ سيد المرصني لهذا على ابن جني ما أورده ، وقال : « هذا ما يقول ابن جني . وكلام العرب : كثرة الشراب مَبُولَةٌ » ، وفي ابن يعيش على المفصل ( مبحث الواو والياء عيين ) : « وحكى أبو زيد : هذا شئ مطيبة للنفس ، وهذا شراب مَبُولَةٌ » .

(٣) هذا شرط بيت من الرجز . قال البغدادى في شرح شواهد الشافية ٥٨ : « وقد بلغت في مراجعة المواد والمطائى فلم أجده فائله ولا تتمه » .

٢٠

(٤) هذا البحث مستعار في العربية من أصول الفقه . ومحل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع وجود العلة . ومن أمثلة هذا في الفقه أن يعال الربا بالطعم ، فزود على هذا العرايا ، وهى بيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، ففيها الطعم ، والتعاوض فيها مع جهل التائل ليس بحرام في مقدار معين ميين في الفروع . فقد وجدت العلة وتختلف الحكم . ويختلف الفقهاء في هذا : فمنهم من يراه قدحا في العلة ، ويسميه نقضا . ومنهم من لا يراه نقضا ، ويعود به على العلة بالتخصيص . وقد ذكر السيوطى في الاقتراح هذا البحث في باب « القوادح في العلة » .

٢٥

(٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تصرف » .

التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ، - وإن كان على غير قياس - ومستثلاً ؛ ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ، لقدرت على ذلك ، فقلت : <sup>(١)</sup> موزان ، وموعد . وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مؤسير ، وموqين ، لقدرت على ذلك فقلت : مؤسير ، وميقين . وكذلك لو نصبت الفاعل ، ورفعت المفعول ، أو ألغيت العوامل : <sup>(٢)</sup> بن الجواز ، والنواصب ، والجوازم ، لكنك مقتدرا على النطق بذلك ، وإن نفى القياس تلك الحال . وليست كذلك علل المتكلمين ؛ لأنها لا قدرة على غيرها ؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره ، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحدة فاسد . لا طريق إلى ظهوره ، ولا إلى تصوّره . وكذلك ما كان من هذا القبيل . فقد ثبت بذلك تأثر علل النحويين عن علل المتكلمين ، وإن تقدّمت علل المتفقيهن .

١٠ ثم أعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين :

أحدهما ما لا بدّ منه ، فهو لاحق بعلل المتكلمين ، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها ، وياء لانكسار ما قبلها ؛ نحو ضُورِب ، وقراطيس ، وقد تقدّم ذكره . ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن ؛ وقد تقدّم ما فيه .

١٥ ثم يبقى النظر فيما بعد ، فنقول : إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها ، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ؛ نحو حيوة ، وعوى الكلب عويةً ، ونحو صحة الواو ، والياء ، في نحو غزواً ، ورمياً ، والتزوان ، والغليان ، وصحة الواو في نحو اجتوروا ، واعتوتوا ، واهتوشوا ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ذاك » .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بذلك » .

(٣) يقال تهوش القوم ، وتهاشوا ؛ اختلطوا . ولم أقف في اللسان والقاموس على « اهتشوا » .

إنما اضطُرَّ القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ؛ لأنه لم يحتَظَّ في وصف  
 العلة ؛ ولو قدَّم الاحتياط فيها لأين الاعتذار بتخصيصها . وذلك أنه إذا عَقَّدَ  
 هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء ألفا : إن الواو والياء متى تحَرَّكا  
 وأنفتح ما قبلهما قُلبتا ألفين ؛ نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورمى ، وباب ، وعاب ،  
 وعصا ، ورعى ، فإذا أُدْخِلَ عليه فقليل له : قد صحَّتا في نحو غَزَوَا ، ورميا ،  
 وغَزَوَان ، وصَمِيان<sup>(١)</sup> ، وصحَّت الواو خاصة في نحو اعتنوا ، واهتوشوا ، أخذ  
 يتطلب ويتعذر فيقول : إنما صحَّتا في نحو رميا ، وغَزَوَا ؛ مخافة أن تقلبا ألفين  
 فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا ، ورمى ، فتلبس التثنية بالواحد . وكذلك  
 لو قلبوهما ألفين في نحو تَفَيان ، وزَوَان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بهما  
 نَفان ، وزان ، فالتبس فَعْلان مما لاهمه حرف علة بفعَال مما لاهمه نون . وكذلك  
 يقولون : صحَّت الواو في نحو اعتنوا ، واهتوشوا ؛ لأنهما في معنى ما لا بدَّ من<sup>(٢)</sup>  
 صحَّته ، أعنى تعاونوا وتهاوشوا . وكذلك يقولون : صحَّتا في نحو عَوِر ، وصَيِد ؛ لأنهما  
 في معنى آعَوِر ، وأصَيِد ، وكذلك يقولون في نحو يَلت<sup>(٣)</sup> الكتاب :  
 وما مثله في الناس إلَّا مملكا أبو أمية حتى أبوه يقاربه

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ألفا » . (٢) أي أورد عليه دخل ، وهو الفساد  
 والعيب . وهذا التعبير كقول المتأخرين : اقترض عليه . (٣) الصميان من الرجال :  
 الشديد . وفي ش زيادة : « ورميان » وتأخير « غزوان » عن « رميان » . (٤) كذا  
 في أ . وسقط لفظ « يقولون » في ش ، ب . (٥) لم أقف على هذا البيت في الكتاب .  
 وهو ينسب إلى الفرزدق ، ولكن لم أقف له على صلة في ديوانه . وقد نسب إليه مفردا المبرد في الكامل  
 ١ / ١٢٧ طبعة المرمي ، وابن رشيق في العمدة في « باب الوحشي المتكلف ، والركيك المستضعف »  
 وأبو الفرج في الأغاني ج ١٩ ص ١٥ طبعة بولاق ببعض مخالفة في الشطر الأول . وهو من شواهد  
 البلاغة ، يذكر شاهدا للتعقيد اللفظي ، وقد أوردته صاحب معاهد التنصيص ، ولم يذكر صلته مع إطنابه  
 في ترجمة الفرزدق .

لأنما جاز ما فيه من الفصل <sup>(١)</sup> (بين ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر . وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومد المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه ؛ يحتاجون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ، ويمتنعون إليها رسالة غير متحجرة ، وكذلك ما عدا هذا : يسوون بينه ، ولا يحتاجون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له . وهذا هو الذي تنق عليهم هذا الموضع حتى اضطروهم الى القول بتخصيص اللل ، وأصارهم الى حيز التعذر والتحمل . وسأضع في ذلك رسماً يقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيئته .

وذلك أن نقول في علّة قلب الواو والياء ألفا : إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعيرى الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحّة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصّحة منبهة على أصل بابه ، فإنهما يُقبلان ألفا .  
١٠ . ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلّة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصحّة الواو والياء في حوابة وجبيل ؛ إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة ، لأنما هي منقولة اليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حوابة وجبيل <sup>(٤)</sup> .

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحّة الواو والياء في نحو قوله تعالى « لَوِ  
١٥ . أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ » وفي قولك في تفسير قوله عز وجل « وانطلق الملائم منهم أن أمشوا

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ما لا يحسن » .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يمتنعون » وهو تصحيف .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فسق » ونق الشيء : حركه ، وجذبه . وفنقه : فتحه وأبدى عنه وقد كان مستورا .

(٤) يقال . دلوحوابة : ضخمة . وهو من تركيب « ح أ ب » فوزنه فوعلة .

(٥) الجبال : الضبيع .

واصبروا على آلِهَتِكُمْ : معناه : أي أمشوا . فتصَّحَّ الباء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما ؛ من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ، فلم يعتدَّ لذلك .

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء في عَوْرٍ وصَيْدٍ ، بأنهما في معنى ما لا بدَّ فيه من صحَّة الواو والياء ، وهما آعُورٌ وأصَيْدٌ . وكذلك صحَّت في نحو اعتَوَّروا ، وازدَوَّجُوا ، لما كان في معنى ما لا بدَّ فيه من صحَّتها ، وهو تعاونوا ، وتزاوجوا . وكذلك صحَّت في كَرَّوَان ، وصَمِيَّان ؛ مخافة أن يصيرا من مثال فَعْلَان ، واللام معتلة ، إلى فَعَال ، واللام صحيحة ، وكذلك صحَّت في رجل سَمِيَّته بَكَرَّوَان ، وصَمِيَّان ، ثم رَحِمْتَهُ ترخيم قولك يا حَارِ ، فقلت : يا كَرَّو ، ويا صَمِيَّ ؛ لأنك لو قلبتهما فيه ، فقلت : يا كَرَا ، ويا صَمَا ، لالتبس فعلان ، بفعل ، ولأن الألف والنون فيهما مقدَّرتان أيضا فصَحَّتا كما صحَّتا وهما موجودتان . وكذلك صحَّت أيضا الواو والياء في قوله عزَّ اسمه « وَعَصُوا الرُّسُولَ » وقوله تعالى « لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ » وقوله تعالى « فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة . وكذلك صحَّت في القَوْد ، والحَوَكَة ، والغَيْب ؛ تنبيها على أصل بابٍ ، ودارٍ ، وعابٍ .

أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلها ، ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لأضطرَّرت إلى تخصيص العلة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا ... .

(١) أي نحو اعتونوا وازدوجوا .

(٢) كان من الخير له أن يحذف هذا الوجه من التعليق ويقتصر على ما بعده ؛ فإن ما ذكره يقضى بالألّا يقال : يا كَرَا ، ويا صَمَا ، عند الترخيم على لغة الاستقلال ؛ لئلا يلتبس فعلان بفعل ، وهذا لم يمنع في النحر . وانظر الأشموني في مبحث « الترخيم » .

٥

١٠

١٥

٣٠



وأنت إذا قسّمت ذلك الاحتياط لم يتوجّه عليك سؤال ؛ لأنه متى قال لك :  
فقد صحّت الياء والواو في جَيْلٍ ، وَحَوْبَةٍ ، قلت : هذا سؤال يسقطه ما تقدّم ؛  
إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولو لم تحتطّ بها قدّمت لأجاء تلك الحال  
إلى تحلّل الاعتذار .

- ° وهذا عينه موجود في العِلَالِ الكلاميّة ؛ ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع  
الحركة والسكون على المحلّ الواحد : لو اجتماعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد  
ساكنا متحرّكا في حال واحدة ، ولولا قولك : في حال واحدة لفسدت العلة ؛  
ألا ترى أن المحلّ الواحد قد يكون ساكنا متحرّكا في حالين اثنتين .
- فقد علمت بهذا وغيره مما هو جارٍ مجراه قوّة الحاجة إلى الاحتياط  
في تخصيص العلة .

١٠

فإن قلت : فانت إذا حصّل عليك هذا الموضع لم تلجأ في قلب الواو والياء إذا  
تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الحرب من اجتماع الأشباه ؛ وهى حرف  
العلّة والحركتان اللتان اكتنفته ، وقد علّم مضارعة الحركات لحروف اللين ، وهذا  
أمر موجود في قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده في حَوِيل ، وَعَوِير ، وصِيد ،  
وعَيْن ؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب : خوف وهَيِّب ، فهما في الأصل كحَوِيل  
وصِيد ، وقد تجسّمت في حَوِيل وصِيد من الصبغة ما تحاميته في خوف وهَيِّب .  
فأما احتياطك بزعمك في العلة بقولك : إذا عرّى الموضع من اللبس ، وقولك : إذا

١٥

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ولم » .

(٢) كذا في الأصول ، ولو جرى على نسق ما قبله في ذكر شروط القلب لقال : إذا لم يكن في معنى

٢٠ ما لا بدّ من صحته ، ولم تكن الحركة لازمة . وكأنه يريد : وقولك : إذا كان في معنى ما لا بدّ من صحته  
فلا قلب ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة فلا قلب . لحذف الجواب وهو مراد .

كان في معنى ما لا بد من صحته ، وقولك : وكانت الحركة غير لازمة ، فلم ترك أوردته إلا لتستثنى به ما يورده الخصم عليك : مما صح من الباء والواو وهو متحرك وقبله فتحة . وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التي تضطررك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث علتك لا غير ؛ وإلا فالذي أوجب القلب في خاف ، وهاب ، من استنقال حرفي اللين متحركين مفتوحا ما قبلهما موجود آتية في حيل وصيد ، وإذا كان الأمر كذلك دل على انتقاض العلة وفسادها .

قيل : لعمري إن صورة حيل وصيد لفظا هي صورة خوف وهيب ، إلا أن هناك من بعد هذا فرقا ، وإن صغر في نفسك وقل في تصورك وحسك ، فإنه معنى عند العرب مكيين في أنفسهم ، متقدم في إيجابه التأثير الظاهر عندها . وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمة ، وكون الكلمة في معنى ما لا بد من صحة حرف لينه ، ومن تخوفهم التباسه بغيره ؛ فإن العرب — فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرف مذاهبها — ، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها . وسنفرد لهذا بابا نتقصاه فيه بمعونة الله . أو لا تعلم عاجلا إلى أن نصير إلى ذلك الباب أجلا ، أن سبب إصلاحها ألفاظها ، وطردوها إياها على المثل والأحذية<sup>(١)</sup> التي قننتها لها ، وقصرتها عليها ، إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره ؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ؛ وهذا الفرق أمر معنوي ، أصليح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله . فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحسين المعاني وحياطتها . فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم ، واللفظ هو المبتذل الخادم .

(١) جمع الخداء كتاب . وهو في الأصل مصدر هذا الشيء . : قدره . وأريد به ما يقدر عليه الشيء كالفالب ، فيراد به هنا المثل والموازين التي قدرت عليها الألفاظ .  
(٢) كذا في الأصول . والأسوخ : « تحسين » .

وبعد، فإذا جرت العلة<sup>(١)</sup> في معلولها، واستتبَّت على مَنهجها وأَمَّها قوَى حَكَمها،  
وَأَحْتَمَى جانِبُها ، ولم يَسْعَ أَحَدًا أن يعْرِض لها<sup>(٢)</sup> إلا بإخراجها شيئًا إن قدر على  
إخراجها منها . فأما أن يفصلها ويقول : بعضها هكذا، وبعضها هكذا مردود عليه،  
ومردول عند أهل النظر فيها جاء به . وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بها هو حدّها  
ووصفها، فإذا انقادت وأُثِرَتْ وجرَتْ في معلولاتها فاستمَّتْ، لم يبق على بادئها،  
وناصب نفسه للرامة عنها، بقية فيطالب بها، ولا قصمة<sup>(٣)</sup> سِوَالِكُ<sup>(٤)</sup> فيفكُّ بِدِمْته عنها.  
فإن قلت : فقد قال الهذلي :

(بياض بالأصل<sup>(٥)</sup>)

فقد كنتُ قلت في هذه اللفظة في كتابي في ديوان هُذَيْل : إنه إنما أُعِلَّتْ<sup>(٦)</sup>

هذه العين هناك ولم تصحَّ كما صحَّت عين اجتوروا واعتنوا من حيث كان ترك قلب  
الياء أُلِفًا أثقل عليهم من ترك قلب الواو أُلَفًا ؛ لبعدهما بين الألف والواو، وقرَّبهما  
من الياء، وكلَّما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه، والنجذابُ نحوه،  
وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قُتْنًا<sup>(٧)</sup> . وهذا — لعمري — جواب جري هناك

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بإخراجها منها شيئًا » .

(٣) قصمة السواك : الكسرة منه .

(٤) كذا في أ . وفي ب : « سؤال » وفي ش : « سوال » .

(٥) بيت الهذلي الذي سقط هنا فيما بين أيدينا من الأصول فيه (استأنف) في معنى تساقفوا . ولم

أثر على البيت بعد طول البحث . وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله . وفي ج : « فإن قيل : فقد

قلت في كتابك في ديوان هذيل إنه إنما أُعِلَّتْ عين (استأنف) ولم تصح ... » .

(٦) يريد استأنف .

(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أُعِلَّتْ » .

(٨) أي حريين ، وأُفرد لأنه في الأصل مصدر .

على مآلوف العرف في تخصيص العلة . فأما هذا الموضع فيظن من استمرار المحجة واحتماء العلة . وذلك أن يقال : إن استاف هنا لا يراد به تسايقوا أى تضاربوا بالسيوف ، فتلزم صحته كصحة عين تسايقوا ؛ كما لزمت صحة اجتوروا لما كان فى معنى ما لا بد من صحة عينه ، وهو نجاوروا ؛ بل تكون استافوا هنا : تناولوا سيوفهم وجردوها . ثم يعلم من بعد أنهم تضاربوا ؛ مما دلّ عليه قولهم : استافوا ، فكأنه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب ؛ كقوله :

ذرا الآكلين الماء ظلمها فأرى ينالون خيرا بعد أكلهم الماء<sup>(١)</sup>

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكنتى بذكر الماء الذى هو سبب المأكول من ذكر المأكول .

فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم فى معنى تسايقوا فتفسير على المعنى ؛ كعادتهم فى أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا فى قول الله عز وجل « من ماء دافق » : إنه بمعنى مدفوق ، فهذا — لعمري — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دقق كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم : ناقة ضارب إذا ضربت ، ونفسيره أنها ذات ضرب أى ضربت . وكذلك قوله تعالى « لا حاصم اليوم من أمر الله » أى لا ذا عصمة ، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إن معناه : لا معصوم . وكذلك قوله :

لقد عيل الأيتام طعنة ناشره أناشر لازالت يمينك آشره<sup>(٢)</sup>

(١) فى اللسان « أكل » : « من الآكلين » بدل « ذرا الآكلين » . (٢) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « من المأكول » . وفى عبارة اللسان فى أكل : « عن ذكر المأكول » . (٣) أى ضربها الفحل ، وذلك أن ينزوع عليها . (٤) قال ابن السيرافى فى شرح شواهد لإصلاح المنطق ١ / ٣٣ : « ناشرة هذا من بنى تغلب ؛ وكان فى بنى شيبان مقامه ، فكان همام بن مرة بن ذهل بن شيبان رباة . ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هذا مع همام بن مرة » . =

أى ذات أشير، والأشهر: الحزّ والقطع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا؛ وعلى ذلك عاتمة باب طاهر، وطالقي، وحائض، وطامث؛ ألا ترى أن معناه: ذات طهر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طمئ<sup>(١)</sup>. فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث؛ كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى « في عيشة راضية » أى ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مَرْضِيَّة. ولو جاءت مذكرة لكانت كضارب وبازل، كباب حائض وطاهر؛ إذ الجميع غير جاري على الفعل، لكن قوله تعالى « راضية » كقوله ( لا زالت يمينك آشرة ) .

وينبغي أن يعلم أن هذه التاء في ( راضية ) و ( آشرة ) ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل من لفظه؛ لأنها لو كانت تلك ١٠ لفسد القول؛ ألا ترى أنه لا يقال: ضربت الناقة ولا رَضِيت العيشة. وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التي للبالغة؛ كقَرْوَقَةٍ، وصَرْوَرَةٍ، وداهية، وراوية، مما لحقته التاء للبالغة والغاية. وحسن ذلك أيضا شيء آخر. وهو جريانها صفة

= فلما كان يوم واردات — وهو أحد الأيام التي كانت بين بكر وتغلب فيها حرب — قاتل همام بن مرة قتالا شديدا، وأبلى وأمخن في بني تغلب ثم عطش بغاء إلى رحله يستسقى وناشرة في رحله. فلما رأى ١٥ ناشرة فخلته طعنه بحسرة فقتله وهرب إلى بني تغلب فقالت ناشرة همام تبكيه: لقد عيل الأيام طعنة ناشرة. ويقال إن أم همام قالت ذلك « وانظر أيضا اللسان (أشهر) .

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: « الألفاظ » .

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: « ذلك الفعل » .

(٣) الحق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا للتأنيث، ولو كانت على جهة النسب. وإرادة النسب إنما يحجز التعرية من التأنيث ولا تحتم ذلك، ويقول الشاب في حواشي البيضاوي ٨ / ٢٣٨: « والحق — كما يفهم من شراح الكتاب — أن ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه؛ وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا » .

على مؤنث ، وهى بالفظ الجارى على الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنما سببه أنه شابه فى اللفظ ما أطرده همزه من الجارى على الفعل ؛ نحو قائم ، وصائم وأشباه ذلك . ويدلُّك على أن عين حائض همزة ، وليست ياء خالصة - كما لعله يظنه كذلك ظان - قولهم : امرأة زائر ، من زيارة النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاور . وعليه قالوا : الحائض<sup>(١)</sup> ، والعائر للرمد ، وإن لم يجرى على الفعل ، لما جاء بجىء ما يجب همزه وإعلاله فى غالب الأمر .

نعم وإذا كانوا قد أنشؤا المصدر لما جرى وصفا على المؤنث ؛ نحو امرأة عدلة ، وفريس طوعة القيادة ، وقول أمية<sup>(٢)</sup> :

والحية الحنفة الرشاء أخرجها من بجرها آمناات الله والكليم<sup>(٣)</sup> ١٠

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هى الفاعل فى الحقيقة ، وإنما استهوى لذلك جرُّها وصفا على المؤنث ، كان باب « عيشة راضية » ، و « يد أشرة » أخرى يجواز ذلك فيه ، وجره عليه .

(١) انظر ص ١١٩ من هذا الجزء .

(٢) فى ج : « ذى الرمة » وهو خطأ . وهو أمية بن أبى الصلت . ١٥

(٣) ( بجرها ) فى هامش أ ( وبيتها ) ومعنى ذلك أن هناك رواية : « بيتها » بدل « بجرها » . وفى اللسان فى « حنف » ضبط ( آمناات ) جمع أمنة محركا وهى الأمن . وفيه فى « عدل » ضبط كما ضبط هنا . ويريد بآمنات الله التى تخرج الحية من بجرها القسم الذى يذكره الحاروى ويعزم عليها به لتخرجن . والحنف فى الأصل الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك ، فىقال : هذا السبع حنف لمن يلقاه ، وهذه العقرب حنف كذلك بالتذكير نظرا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفا بساع لأمية أن يلحق به التاء التى تلحق الوصف . وانظر الديوان لأمية المطبوع فى بيروت ، والحيدوان ٤ / ١٨٧ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . ٢٠

فإن قلت : فقد قالوا في يوجل : يا جل ، وفي يئاس : ياءس ، وفي طيئ طائي ، وقالوا : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين ، وهما ساكتان ، وفي هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونها متحركتين ، وأنت تجدهما ساكتين ، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين .

قيل : ليس هذا نقضا ، ولا يراه أهل النظر قدحا . وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعائتين ثنتين ، في وقت واحد تارة ، وفي وقتين اثنتين . وسندكر ذلك في باب المعلوم بعائتين .

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيّد ، وهين ، وجيد ، وشويت شيئا ، ولويت يده ليا ، وقد تراهم قالوا حيوة ، وضبون ، وقالوا عوى الكلب عوية ، وقالوا في تحقير أسود ، وجدول : جديول ، وأسيود ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله : مما واوه عين متحركة أو زائدة قبل الطرف ؟

فالذي نقول في هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا ، وسبقت الأولى بالسكون منهما ، ولم تكن الكلمة علما ، ولا مرادا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير ، فإن الواو منه تقلب ياء . فإذا فعلت هذا واحتطت للعلة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن (حيوة) علم والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام ، وأن (ضبون) إنما صح لأنه

(١) خبر من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ ، فلا يرد على التعليل .

(٢) التعليل للقياس في هذا القلب ، وحسب العلة أن تكون وافية به . والقلب في العلم وما قصد به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى في العلة .

نخرج على الصلحة تنبيهها على أن أصل سيّد وميت : سيّود وميوت . وكذلك (عوية) نخرجت سالمة ؛ ليعلم بذلك أن أصل لية لوية ، وأن أصل طية طوية ، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قل في الاستعمال ، فإنه مراد على كل حال .

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أسود وجديول ، إرادة للتنبيه على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبيل واحد .

فإن قلت : فقد قالوا في العلم أسيد ، فاعلوا كما أعلوا في الجنس ؛ نحو قوله :  
أسيد ذو خريطة نهارا من المتلقطى قرود القمام<sup>(١)</sup>

فمن ذلك أجوبة . منها أن القلب الذي في أسيد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك : عليم أسيد ، ثم نُقل إلى العامية بعد أن أسرع فيه القلب فبقى بحاله ،

(١) أي الفرزدق . وانظر اللسان (سود) والقائض طبعة أروبة ١٠٠٦ ، والكتاب ١/٩٥

(٢) من قصيدته التي مطلعها :

ألسم عائجين بنا ، لنا نرى العرصات أو اثر الخيام

وقبله :

سيلغهن وحى القول منى ويدخل رأسه تحت القرام

فقوله : «أسيد» فاعل «سيلغهن» أي يبلغ النساء اللاتي يتحدث عنهن وله هوى فيهن . (وحى القول) ما يحمله من رسالة أو كلام . والقرام : السر الذي يحجب . وقوله (أسيد) يريد «غلام أسود» . والخريطة تصغير الخريطة : وهي كالحلقة يضع فيها ما يلتقط ، والقمام : الكساء ، والقرود : ما تلبس من الكساء . يصف أن الغلام الأسود الرسول إلى من يحب لا يؤبه له ، فهو قى . يقم الكساء ، وبذلك يصل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد . وانظر في اللسان (سود) رأيا آخر في تفسير البيت يخالف ما أسلفت ، وهو غير مرضي .

(٣) أنت ترى أن ابن جني بنى الاعتراض بأسيد على أنه في البيت علم ، وقد أبان عن هذا بما لا يحتمل الشك في عبارته في جاذ يقول : «فإن قلت : فقد قالوا في العلم أسيد ، كما قال : أسيد ...» ، وقد علمت أن «أسيد» في بيت الفرزدق ليس من العلم في شيء ، كيف وقد وصفه بقوله : «ذو خريطة» وهذا توكيد لا يوصف به العلم ، كما لا يخفى . وبهذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال ، ولا الجواب ، بله الأجوبة .



- لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العالمية، وقد كان قبلها — وهو جنس نكرة — صحيحاً .  
ويؤنس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس . فلما سبق  
القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سُمي به معلاً، فبقى بعد النقل على صورته .  
ومثل ذلك ما نقوله في « عيّنة » أنه إنما سُمي به مصغراً فبقى بعد بحاله قبل ،  
ولو كان إنما حُقر بعد أن سُمي به لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث به ؛ كما أنك  
لو سُميت رجلاً هنذا ، ثم حُقرت قلت : هُنيد : ولو سُميته بها محقرة قبل التسمية  
لوجب أن تُقرَّ التاء بحالها ، فتقول : هذا هُنيدة مقيلاً . هذا مذهب الكتاب ،  
وإن كان يونس يقول بضمه . ومنها أنا لسنا نقول : إن كلَّ علم فلا بد من صحّة  
واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أولاهما فيلزمنا ما رمت إلزامنا ، وإنما قلنا :  
إذا اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ، ولم يكن الاسم علماً ،  
ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتُدغم الياء في الياء . فهذه  
علّة من علل قلب الواو ياء . فأما ألا تعتل الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنة  
أولاهما إلّا من هذا الوجه فلم تقل به . وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم  
الواحد قد يكون معلولاً بعلمتين وأكثر من ذلك ، وتضمّناً أن نفرد لهذا الفصل باباً !  
فإن قلت : ألسنا إذا رافعناك في صحّة « حيوة » إنما نفزع إلى أن نقول : إنما  
صحّت لكونها علماً ، والأعلام تأتي كثيراً أحكامها تخالف أحكام الأجناس ،  
وأنت تروم في اعتلالك هذا الثاني أن تسوّى بين أحكامهما ، وتطرّد على سُميت  
واحد كلّاً منهما .

(١) انظر كتاب سيويه ص ١٣٧ ج ٢

(٢) كذا في ب ، ش . وفي أ : « مخالف » ولا تستقيم هذه الصيغة مع الإخبار عن  
أحكامها « فقد كان يجب أن يقال : « مخالفة » .

قيل : الجواب الأول قد استمر ، ولم تعرض له ، ولا سوغتك الحال الطعن<sup>(١)</sup>  
فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني . وألحظ فيه أسر . وذلك  
أن لنا مذهبا سنوضحه في باب يلي هذا ؛ وهو حديث الفرق بين علة الجواز وعلة  
الوجوب .

ومن ذلك أن يقال لك : ماعلة قلب واو سوط ، وثوب ، إذا كسرت  
فقلت : ثياب ، وسياط ؟ .

وهذا حكم لا بُدَّ في تعليقه من جمع خمسة أغراض ، فإن نقصت واحدا فسد  
الجواب ، وتوجه عليه الإلزام<sup>(٢)</sup> .

والخمس : أن ثيابا ، وسياطا ، وحياضا ، وبابه جمع ، والجمع أثقل من الواحد ،  
وأن عين واحده ضعيفة بالسكون ، وقد يُرَاعَى في الجمع حكم الواحد ، وأن قبل  
عينه كسرة ، وهي تجلب في كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأن بعدها ألفا ،  
والألف شبيهة بالياء ، وأن لام سوط وثوب صحيحة .

فتلك خمسة أوصاف لا غنى بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحة خَوَانٍ ،  
وَيَوَانٍ ، وِصْوَانٍ ، لما كان مفردا لا جمعا . فهذا باب . ثم ألا ترى إلى صحة<sup>(٣)</sup>  
واو زَوْجَةٍ ، وِعَوْدَةٍ ، وهي جمع واحد ساكن العين ، وهو زَوْجٌ ، وعود ، ولامه<sup>(٤)</sup>  
أيضا صحيحة ، وقبلها في الجمع كسرة . ولكن بقي من مجموع العلة أنه لا ألف بعد  
عينه ؛ كالألف حياض ، ورياض . وهذا باب أيضا .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب ، « يعرض » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الكسر والإلزام » .

(٣) في أ : « غنا » وهو خطأ . (٤) اليوان : عمود للبناء .

(٥) انظر في هذا الأسلوب الصفحة ٣٦ من هذا الجزء رقم ٢ في التعليق .

(٦) هو المسنن من الإبل .

ثم ألا ترى إلى صحة طَوَالٍ، وقَوَائِمٍ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما أَلِفٌ، ولأماهما صحیحَتان . لكن بقي من مجموع العلة أن عينه في الواحد متحركة؛ وهى في طويل، وقويم . وهذا أيضا باب .

ثم ألا ترى إلى صحة طَوَاءٍ، وِرَوَاءٍ، جمع طَيَّانٍ، وِرَيَّانٍ؛ فيه الجمعية، وأن عين واحدة ساكنة، بل معتلة، وقبل عينه كسرة وبعدها أَلِفٌ . لكن بقي عليك أن لأمه معتلة، فكرهوا إعلال عينه لئلا يجمعوا بين إعلالين .

وهذا الموضع مما يَسْتَرِسلُ فِيهِ الْمُعْتَلُّ لاعتلاله، فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين (أو أكثره) <sup>(١)</sup> ثلاثة وَيُغْفَلُ الباقي، فيدخل عليه الدخَلُ <sup>(٢)</sup> منه، فيرى أن ذلك نقض للعلّة، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عِصْمَةَ له، ولا مُسَكَّةَ عنده . ولعمري إنه كسر لعلته هو لاعتلالها في نفسها . فأما مع إحكام علة الحكم فإن هذا ونحوه ساقط عنه .

ومن ذلك ما يعتقده في علة الادغام <sup>(٤)</sup> . وهو أن يقال : إن الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعِلَ، وفَعُلَ، أو كانت فَعَلْ فَعَلًا <sup>(٥)</sup>، ولا خرجت منبهة على بقية بابها <sup>(٦)</sup>، فإن الأول منها يُسَكَّنُ ويدغم في الثانى . وذلك نحو شَدَّ، وشَلَّتْ يَدُهُ، وحَبَّذا

(١) أى لا يمتطأ، ويلقى الكلام فيه على عواهنه، من قولهم : استرسل إليه : انبسط إليه واستأنس .

(٢) كذا في الأصول . وقد يكون الأصل : «أو إن أكثر» .

(٣) الدخَلُ — بتسكين الخاء ويحرك — : العيب، ويراد به القدر والنقص .

(٤) كذا في أ . ش ، ب : «يعقده» .

(٥) هو حال من «فعل»، وهو يحترز به عن فعل اسما؛ نحو سبب .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفي ب : «منبهة»، بفتح الأول والثالث وسكون الثانى .

زيد ، وما كان عاريا مما استثنياه ؛ ألا ترى أن شد وإن كان فعل فإنه فعل ؛  
وليس كطليل ، وشرير ، وجديد<sup>(١)</sup> ، فيظهر . وكذلك شأت يده : فَعَلَتْ . وجبذا زيد  
أصله حبیب ، ككرم ، وقضو الرجل . ومثله شر الرجل من الشر : هو فعل<sup>(٢)</sup> ؛ لقولهم :  
شُررت يا رجل ؛ وعليه جاء رجل شرير كد<sup>(٣)</sup> . وعلى ذلك قالوا أجد في الأمر ،  
وأسر الحديث ، واستعد ؛ لخلوه مما شرطناه .

فلو عارضك معارض بقولهم : أصبب الماء ، وأمّد الجبل ، لقلت : ليست  
الحركتان لازمتين ؛ لأن الثانية لالتقاء الساكنين . وكذلك إن ألزمك ظهور نحو  
جَلَبَبَ ، وَشَمَلَلْ : وقَعْدِدْ ، ورِمِدِدْ<sup>(٤)</sup> ، قلت : هذا كله ملحق ؛ فلذلك ظهر .  
وكذلك إن أدخل على قولك هما يضربانني ، ويكرمانني ، ويدخلاننا قلت : سبب  
ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن الثاني من الحرفين ليس ملازما ؛  
لقولك : هما يضربان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمك ظهور نحو  
جَدِيدْ ، وَقَدِيدْ ، وَسُرُرْ ، قلت : هذا مخالف لمثال فَعَّلَ وفَعَّلَ<sup>(٥)</sup> .  
فإن ألزمك نحو قول قَعْنَبِ<sup>(٦)</sup> :

مَهْلًا عَاذِلَ قَدْ جَرَّبَتْ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ ، وَإِنْ ضَمِنُوا<sup>(٨)</sup>

- ١٥ (١) هي الأرض الغليظة ، أو الأرض الصلبة . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش :  
« وهو » . (٣) أي لعدم الإدغام ، كإلحاق ومخالفة الكلمة لمثال الفعل . (٤) يقال :  
رماد رمد : إذا كان دقيقا غير متماسك . (٥) واحدة الجدة ، وهي الخطئة في ظهر الحمار  
تخالف لونه . (٦) واحدة قدة ، وهي الفرقة من الناس . (٧) هو ابن أم صاحب  
الغطفاني ، من شعراء الدولة الأموية . وانظر اللآلئ ٣٦٢ (٨) من قصيدة في مختارات  
ابن الشجري ٨ طبع مصر ١٣٠٦ هـ . وقبله :

هل للمواذل من ناء فيزجرها إن المواذل منها الجور واللسن  
اللائمات الفتى في أمره سفها وعن بعد ضعيفات القوى وعن  
وانظر اللسان (ضنن) والكتاب ١١/١

وقول العجاج : \* تشكو الوجى من أظليل وأظليل<sup>(١)</sup> \*

وقول الآخر :

وإن رأيت الحجج الرواددا قواصراً بالعمر أو مواددا<sup>(٢)</sup>

قلت : هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابه ، فتعلم به أن أصل الأصم أصمّم ،

وأصل صبّ صبب ، وأصل الدوابّ والشوابّ الدوايب والشوايب ؛ على ما نقوله  
في نحو استصوب وبابه : إنما خرج على أصله إيذاناً بأصول ما كان مثله .

فإن قيل : فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإخراجها على أصولها دون<sup>(٣)</sup>  
غيرها ؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض  
الأصول وإهمال بعضها ؛ فارجع إليه<sup>(٤)</sup> تره إن شاء الله .

وهذا الذى قدّمناه آنفا هو الذى عناه أبو بكر رحمه الله بقوله : قد تكون علّة<sup>(٥)</sup>  
الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فتنى عدم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضا  
عكس هذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة . أما الأول فإنه ما نحن  
بصدّده من اجتماع أشياء تكون كلّها علّة ، وأما الثانى فمعظمه الجئوس إلى

(١) بعده : \* من طول إملال وظهر أملل \*

وقبله : ١٥

وكم حسنا من علاه عنسل حرف كقوس الشوخط المعطل

وأظلل مفكوك أظلل ، والأظلل ما تحت منم البعير . وانظر اللسان في ظلل ، والديوان ٤٧ .

(٢) انظر نوارد أبي زيد ١٦٤ . وكأنّ ابن جنى يشتق (الروادد) من (رود) أى من مضعف

السلامة . ويشتمها الصاغاني في التكملة (رود) من (رود) ويعمل واحد الروادد الرودد ، ويفسره

بالعاطف ، وينشد الرجز . وأيا ما كان الأمر فالاستشهاد به (موادد) لا ريب فيه . ٢٠

(٣) كذا في ١ ، ب ، وفى ش : « أصلها » . (٤) انظر ص ٦٥ من هذا الجزء .

(٥) هو ابن السراج . والظاهر أن هذا في كتابه « الأصول » .

المستخف، والعدول عن المستنقل . وهو أصل الأصول في هذا الحديث ؛ وقد مضى صدر منه . وسترى بإذن الله بقيته .

واعلم أن هذه المواضع التي ضمتها ، وعقدت العلة على مجموعها ، قد أرادها أصحابنا وعنوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا ، وإياها نؤوا ؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدتها قالوا : إن علة شد ومد ونحو ذلك في الادغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد . فإذا قيل لهم : فقد قالوا : قُعدُد ، وجلبب ، واستنكك ، قالوا : هذا ملحق ، فلذلك ظهر . وإذا ألزموا نحو آرُدِد الباب ، واصببِ الماء ، قالوا : الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين ، وليست بالازمة . وإذا أُدخل عليهم نحو جُدِد ، وقَدِد ، وحُلِل<sup>(١)</sup> ، قالوا : هذا مخالف لبناء الفعل . وإذا عورضوا بنحو طَلِل ، ومدِد ، ف قيل لهم : هذا على وزن الفعل قالوا : هو كذلك ، إلا أن الفتحه خفيفة ، والاسم أخف من الفعل ، فظهر التضعيف في الاسم ؛ لحقيقته ، ولم يظهر في الفعل — نحو قص ، ونص — لثقله . وإذا قيل لهم : قالوا هما يضر باننى ، وهم يحاجونا ، قالوا : المثل الثاني ليس ب لازم . وإذا أُوجب عليهم نحو قوله « وإن ضبنوا » وليحت عينه ، وضيب البلد ، وألِل السقاء ، قالوا : خرج هذا شاذاً ؛ ليدل على أن أصل قرئت عينه قررت ، وأن أصل حلّ الحبل ونحوه حلل . فهذا الذى يرجعون إليه فيما بعد متفرقاً قدمناه نحن مجتمعاً .

(١) كذا في ش . وفي أ : « حال » . واختلف جمع الخلة . وهو من البات والمرعى ما كان فيه حلاوة .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « وجب » .

وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن رحمه الله إنما يبرز أصحابا منها العلل ، لأنهم يحدوها  
منشورة في أثناء كلامه ، فيُجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق . ولا تجده  
علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة  
غير منكور .

- ٥ الآن قد أريتكم بما مثلته لك من الاحتياط في وضع العلة كيف حاله ، والطريق  
إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته ، وأن تستشف ذلك الموضوع ، فتتنظر إلى آخر ما  
يلزمك إياه الخصم ، فتدخل الاستظهار بذكره في أضعاف ماتنصبه من علة ؛ لتسقط  
عنك فيما بعد الأصول<sup>(٦)</sup> والإلزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليك ، والإفساد  
لما قررت من عقد علتك . ولا سبيل إلى ذكر جميع ذلك ؛ لطوله وخافة الإملال  
بعضه . وإنما تراد المثل ليكني قليلها من كثير غيرها ، ولا قوة إلا بالله .
- ١٠

(١) هو صاحب أبي حنيفة ، وصاحب الكتب النادرة في الفقه ، منها الجامع الكبير ، والجامع  
الصغير . وهو ابن حالة الفراء . وروى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : ما رأيت سمينا ذكيا إلا عمدا  
ابن الحسن . مات بالري سنة ١٩٨ في اليوم الذي مات فيه الكسائي . وقيل إن الرشيد قال : دفنت  
الفقه والعرية بالري . انظر ابن خلكان .

- (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يزع » .
- (٣) يريد الحنفية ، وكان ابن جني حنفيا ، وكان ينصر الحنفية على الشافعية . وانظر من أمثلة  
هذا كلامه في الترتيب في الوصوه في حرف الواو من سر الصاعه ؛ وكلامه في إفادة الباء للتبويض ،  
في الكتاب السابق .
- (٤) يريد علل الفقه . وقد ساق في الاقتراح هذا النص عن ابن جني ، وزاد شارحه ابن علان  
بعد « العلل » كلمة « النحوية » وهي زيادة لا وجه لها ، ولا يعني هذا ابن جني . إنما يعني أنه جمع عناصر  
العله فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منشورة فيه ، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون  
العلل الفقهاء من كلامه . فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه .
- (٥) استشف الشيء : انظر ما وراء .
- (٦) كذا في الأصول الثلاثة . وهي مئة صحيحة . وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء .
- ١٥

## باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة

اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصيب الفضلة، أو ما شابه<sup>(١)</sup> في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعِلَّل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا<sup>(٢)</sup> مقاد كلام العرب<sup>(٣)</sup>.

٥

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب<sup>(٤)</sup>. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز، لا علة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كل مُمَالٍ لعلته من تلك الأسباب الستة<sup>(٥)</sup> لك أن تترك إمالاته مع وجودها فيه. فهذه إذا علة الجواز لا علة الوجوب.

١٠

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو «أقنت» همزة؟ فتقول: علة ذلك أن الواو انضمت ضمًا لازما. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير

(١) وذلك تكبر كان ومعمول ظن.

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «تجوزها».

(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «مقاد» بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال

١٥

ابن علان في شرحه: «بضم الميم أى إفادة».

(٤) قال في الاقتراح عقب هذا الكلام: «فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان

موجباً يسمى علة، وما كان مجوزاً يسمى سبباً» قال ابن علان في شرح الاقتراح: «ما كان موجباً للحكم

يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوزاً يسمى سبباً؛

لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع» وفي هامشه: «لأنه

٢٠

السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الجمع لا وجوبه».

(٥) هي انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلاً عن مكسور من واو أو ياء،

ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. وانظر الأشئوفى في مبحث الإمالة،

وشرح ابن يعيش ٥٥/٩



مبدلة ، فتقول : وقفت . فهذه علة الجواز إذا ، لا علة الوجوب . وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه<sup>(١)</sup> فإنه معنى صحيح ، وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز . هذا أمر لا ينكر ، ومعنى مفهوم لا يتدافع .

- ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي تيم<sup>(٢)</sup> الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة - إن شئت - حالا ، و - إن شئت - بدلاً ؛ فتقول على هذا : مررت بزيد رجل صالح ، على البديل ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه .
- وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ، والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحد ، فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه ، لا علة لوجوبه . فلا تستنكر هذا الموضع .

- فإن قلت : فهل تجب أن يحل السواد محلاً ما ، فيكون ذلك علة لجواز اسوداده لا لوجوبه ؟ قيل : هذا في هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا بد من اسوداده البتة ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حل شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمه فيه ووجوبه البتة له ؛ لأن هناك أمراً لا بد من ظهور أثره . وإذا تأملت ما قدمناه رأيت أنه عائد إلى هذا الموضع ، غير مخالف له ولا بعيد عنه ؛ وذلك أن وقوع النكرة تليقة<sup>(٤)</sup> المعرفة - على ما شرحناه من تلك الصفة - سبب لجواز

(١) كذا في الأصول . ويبدو أن هنا سقطاً ، والأصل : « وإن كان في ظاهر ما تراه شيئاً » ويدل عليه قوله في الصفحة التالية : « فقد زالت عنك إذا شاعة هذا الظاهر » .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « تم » . (٣) كذا في ١ ، ب . وفي ش : « اسوداد به » .

(٤) أي تابعة لها ، من تلاء : تبعه . ويقال : وقع كذا تلياً كذا أي عقبه .

الحكمين اللذين جازا فيه ؛ فصار مجموع الأمرين في وجوب جوازهما كالمعنى المفرد الذي استند به ما أريتناه : من تَسْكِكُ<sup>(١)</sup> بكل واحد من السواد والبياض ، والحركة والسكون .

فقد زالت عنك إذا شاعة هذا الظاهر ، وآلت بك الحال إلى صحة معنى ما قدمته : من كون الشيء علّة للجواز لا للوجوب . فاعيرف ذلك وقسه ؛ فإنه باب واسع<sup>(٢)</sup> .

### باب في تعارض العِلل

الكلام في هذا المعنى من موضعين : أحدهما الحكم الواحد يتجاذب كونه<sup>(٣)</sup> علّتان أو أكثر منهما . والآخر الحكمان في الشيء الواحد المختلفان ، دعت إليهما علّتان مختلفتان .

الأول منهما كرفع المبتدأ ؛ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه . والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه<sup>(٤)</sup> عندهم ، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه<sup>(٥)</sup> . وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقاسمه ، ورفع خبر إن وأخواتها . وكذلك نصب ما انتصب ، وجر ما انجر ، وجرم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلاف في علله . فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازع العِلل ، على ما هو مشروح من حاله في أما كنه .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تمنيلك » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وإيه » .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تجاذب » .

(٤) أي وجوده وحصوله .

(٥) يريد بذلك أن الخبر والمبتدأ بترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر ؛ والخبر يرفع المبتدأ .

(٦) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « مرافعه » .

وإنما غرضنا أن تُرى هنا جملة<sup>(١)</sup>، لا أن نشرحه، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه، وإضعاف ما ضعف منه .

الثاني منهما الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما عِلَّتَانِ مختلفتان؛ وذلك كإعمال أهل الجواز ما الباقية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل؛ فكأن أهل الجواز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، وناقية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها<sup>(٢)</sup>. وكأن بني تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيا؛ كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الجوازيين .

ومن ذلك (ليت)؛ ألا ترى أن بعضهم يركبها جميعا، فيسلب بذلك (ليت) عملها، وبعضهم يأنى (ما) عنها، فيقُر عملها عليها: فن ضم (ما) إلى (ليت) وكفها بها عن عملها ألحقها بأخواتها: من (كأن) و (لعل) و (لكن) وقال أيضا: لا تكون (ليت) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل؛ [و] قد نراه إذا كُفَّ به (ما) زال عنه عمله؛ وذلك كقولهم: قلما يقوم زيد ف (ما)

(١) كذا في أ، ب. وى ش: « جملة » .

(٢) كذا في ش، ب. وى أ: « منها » .

(٣) إذ يقول في الكتاب ١ / ٢٨ في الحديث عن (ما): « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى

أما وهل؛ وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) أى يركب (ليت) و (ما) .

(٥) كذا في أ، ب. وى ش: « بلقي » . (٦) زيادة في أ .

دخلت على ( قل ) كافة لها عن عملها ، ومثله كثر ما ، وطالما ، فكما دخلت  
( ما ) على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهياته لغير ما كان قبلها متقاضيا له ،  
كذلك تكون ما كافة لـ ( ليت ) عن عملها ، ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا  
بعدها ، ومن ألقى ( ما ) عنها وأقر عملها ، جعلها حرف الجر في إلغاء ( ما ) معه ؛ نحو  
قول الله تعالى : « فبا نفضهم ميثاقهم » ، وقوله : « عما قليل » ، و « مما خطيئاتهم »  
ونحو ذلك ، وفصل بينها وبين ( كأن ) و ( لعل ) بأنها أشبه بالفعل منهما ؛ ألا تراها  
مفردة وهما مرگبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة .

هذا طريق اختلاف العال ، لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ؛ فأما أيها أقوى ،  
وبأيها يجب أن يؤخذ ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وضيع هذا الكتاب له .  
ومن ذلك اختلاف أهل الججاز وبني تميم في هلم .

فأهل الججاز يُعرونها مجرى صه ، ومه ، ورويد ، ونحو ذلك مما سمي به الفعل ،  
وألزم طريقا واحدا . وبني تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ، ويراعون  
أصل ما كانت عليه لم . وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه .

فالخلاف إذا بين العلماء أعم منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا  
في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ،  
وكل ذهب مذهبا ، وإن كان بعضه قويا ، وبعضه ضعيفا .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « بينهما » وما أثبتته هو الصواب ، يريد : بين ليت ...

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منها » والصواب ما أثبتته ، يريد : من كأن ولعل .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الباب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « اتفقوا » وما أثبتناه هو الصواب .

## باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح<sup>(١)</sup>

من ذلك قول من اعتل لبناء نحوكم ، ومن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هل ، وبل ، وقد . قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنيّة . وهذه علة غير متعدية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين ؛ نحو يد ، وأخ ، وأب ، ودم ، وفيم ، ويحر ، وهين ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك معتد ، فالجواب أن هذه زيادة<sup>(٢)</sup> في وصف العلة ، لم تأت بها في أول اعتلاك . وهبنا سأمحك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يد ، وأخ ، وأب ونحو ذلك ؛ لأنه لما حذف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضممر<sup>١٠</sup> بئى ، ولم يمنع من بنائه بحريه معربا قبل حال البناء . وهذا شبه

(١) يعبر عن العلة إذا لم تنع بالفاصلة . وقد عقد لها بحثا في الاقتراح ، ونقل عن ابن الأنباري خلافا في الأخذ بها .

(٢) يراد بالزيادة في وصف العلة التي تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أى في أصل وضعه ، فلا يدخل في هذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين في وضعه . وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن ، وهو تعليل صحيح ، ولا يرد عليه ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضممر مع إعرابه قبل حال البناء ، فإن العلة في حال النداء موجودة صحيحة ، وأخ ونحوه لا يوجد فيه الشبه بهل كاملا ؛ لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة . ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضى البناء إلا إذا كان الشاى حرف لين كالضمير « نا » ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بتفسير الشبه الوضعي . وعلى هذا رأى المؤلف ، كما يؤخذ من كلامه في هذا الكتاب في « باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضمت أم تلاحق تابع بها بفارط » وانظر الأشتوني على الألفية في مبحث المعرب والمبنى .

(١) معنوي<sup>(١)</sup> كما ترى ، مؤثر دافع إلى البناء ، والشبه اللفظي أقوى من الشبه المعنوي ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة ، وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثياً ، كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معرباً ، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذلك من بنائه كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأت تامة على أصله إلا في أماكن شاذة أجدر . وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب . وهو حر ، وسه ، وفم . فأما قوله :

(٢) \* يا حبذا عينا سليمي والفما \*

(٣) وقول الآخر :

(٤) \* همّا نفثا في في من قويمهما \*

فإنه على كل حال لم يأت على أصله ، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه .

(١) يريد بالشبه المعنوي ما لا يرجع إلى اللفظ ، ولا يريد به ما اصطاح عليه المتأخرون ، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف .

(٢) عجزه : \* والجيد والنحروندى قد نثما \* وانظر اللسان في فوه ، والجمهرة ٣/٨٤

(٣) هو الفرزدق . وانظر الخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٤٦٦ ، والكتاب ٢/٨٣ ، والديوان طبعة أوربة ١١١

(٤) عجزه : \* على النابج العاوى أشد رجام \* وقوله :

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم بهبذاب الناس كل علام

وهما من قصيدة يتوب فيها من الهجاء وقذف المحصنات . وقوله : « هما نفثا » يريد إبليس وابنه . يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يحل من القول . ثم استأنف فقال : على النابج ، يريد من يهجو الفرزدق ، ورحام ، فهو مصدر راجع بالهجاء : رعى بها ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .

(٥) يريد أن (الفما) في بيت الرجز ، وفي بيت الفرزدق نقص العين واللام ؛ إذ أصله فوه ؛ بدليل جمعه على أفواه ، وزيد فيه الميم والألف ، وهما ليسا في أصل تركيبه ، ويذكر النحويون في بيت الفرزدق أن فيه جمعا بين البذل — وهو الم — والمبدل منه ، وهو الوار . وقد أورد ابن جني في سر الصنعة (حرف النون) الرجز وبيت الفرزدق وأورد في « الفما » بضمة أوجه ، ثم قال : ويجوز أن يكون (الفما) في موضع رفع ، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا ؛ وعليه بيت الفرزدق :

\* همّا نفثا في في من قويمهما \*

فإن قلت : فقد ظهرت اللام في تكسير ذلك ؛ نحو أفواه ، وأستاه ، وأحراج ،  
 قيل : قد ظهر أيضا الإعراب في زيد نفسه ، لا في جمعه ، ولم يمنع ذلك من بئانه .  
 وكذلك القول في تحقيره وتصريفه ؛ نحو فؤيه ، وأسته ، وحرج .

ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ؛ نحو جوار ،  
 وغواش : إنه عوض من صمة الياء ؛ وهذه علة غير جارية ؛ ألا ترى أنها لو كانت  
 متعدية لوجب أن تعوض من صمة ياء يرمي ، فنقول : هذا يرمي ، ويقض ،  
 ويستعوض .

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففي هذا جوابان : أحدهما أن يقال  
 له : علتك ألزمتك إياه ، فلا تلم إلا نفسك ؛ والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمنع  
 منها التنوين اللاحق للصرف ، فأما التنوين غير ذلك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم  
 الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو علم للصرف ؛ كقول العجاج :  
 \* من طليل كالأحمى أنهجن \*<sup>(٤)</sup>

وقول جرير :

\* وقولي إن أصبت : لقد أصابن \*<sup>(٥)</sup>

ومع هذا ، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفة والثقيلة .  
 وههنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر ؛ وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عاقبت

(١) الأسته : عظيم الاست . (٢) هو المولع بالحر .

(٣) يريد أنها فاصرة غير متعدية ، فكانها واقفة غير جارية .

(٤) صدره : \* ماهاج أشجانا وشجوا قد شجن \* وشجن أصله شجا فالحقه تنوين الترنم . وانظر

الديوان ٧ . وقوله : « أنهجن » كذا رسم بالنون وفقا في أ . وفي ش ، ب : « أهجا » .

(٥) صدره : \* أقل اليوم عاذل والعتابن \* وهو مطلع قصيدة له طويلة يهجو فيها الراعي

القمري . وانظر الديوان ٣٠/٢ والخزانة ٣٤/١ ، وقوله : « أصابن » كذا رسم بالنون وفقا في أ ،

وفي ش ، ب : « أصابا » .

بإثباتها ضَمَاتِهَا ؛ ألا تراها لا تجتمع معها ، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها ، فكما أنك لا تعوّض من الشيء وهو موجود ، فكذلك أيضا يجب ألا تعوّض منه وهناك ما يعاقبه ويجرى مجراه . غير أن الغرض في هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأول ؛ لأن به ما يصحّ تصوّر العلة<sup>(١)</sup> ، وأنها غير متعدية .

ومن ذلك قول الفراء في نحو لغة ، وثبة ، ورثة ، ومئة : إن ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول ؛ نحو لغة ، وبرة ، وثية ، وكرة ، وقلة ؛ وما كان من الباء فإنه يأتي مكسور الأول ؛ نحو مئة ، ورثة . وهذا يفسده قولهم : سئة ، فيمن قال : سنوات ، وهى من الواو كما ترى ، وليست مضمومة الأول .

وكذلك قولهم : عضة ، محذوفها الواو ؛ لقولهم فيها : عَصَوَات ؛ قال :  
هذا طريق يأزم المآزما وعَصَوَات تقطع اللهازما<sup>(٣)</sup>  
وقالوا أيضا : ضعة ، وهى من الواو مفتوحة الأول ؛ ألا تراه قال :

\* متخذًا من ضَعَوَات تَوَلَّجًا \*

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية . وهو كثير ، فطالب فيه بواجبه ، وتأمل ما يرد عليك من أمثاله .

- ١٥ (١) ما هنا زائدة أو مصدرية . (٢) أى لا فيمن قال في الجمع سنهات . وانظر الكامل ٢٠٧/٦ . (٣) يروى تمشق بدل « تقطع » وتمشق : تضرب . والمآزم جمع المآزم ، وهو المضيق بين جبلين ، يريد أن المضائق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر . وانظر الكامل بشرح المرفعى ٢٠٦/٦ وهذا البيت رواء الأصمى عن أبي مَهْدِيَة . وانظر اللسان في أزم ، وسيبويه ص ٨١ ج ٢ .
- (٤) أى جرير يهجو البعيث . وقبله : \* كأنه ذئب إذا تنفجا \* والذئب — بزنة ديك — الذكر من الضباع ، وتنفع : وتب وعدا . وفي اللسان ( ورج ) : « ما معجا » والمعج : مرة المتز ، والتولج : كئاس الطى والوحش . والضمة : شجر بالبادية مثل النمام . وانظر اللسان في ضعو ورج وتلج ، والديوان ٣٤/١ . (٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « واقعة » . وما أثبت هو الصواب . يريد بالواقعة غير الجارية ، وهى الفاصرة .



## باب في العلة وعلّة العلة

ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ؛ ومثّل منه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة .

وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجويز (١) في اللفظ ، وأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتبويب للعلة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لا ابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذي أراده المحيب بقوله : ارتفع بفعله ، أي بإسناد الفعل إليه .

نعم ولو شاء لمأطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركات ، بفعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبّه أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة . وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لئلا يجمعوا (٢) بين ثقلين . فإن تكلف متكلف جوابا عن هذا تصاعدت علة العلة ، وأدى ذلك إلى هجنة القول وضعف القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل في قولك : قام القوم إلا زيدا : لم نصبت زيدا ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول :

(١) هو ابن السراج .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعلم » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « علة » .

(٤) الصيغة : قلة الفطنة وضعف الرأي .

ولم نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضلة ؛ ولو شئت أحببت مبتدأ بهذا  
فقلت : إنما نصبت زيدا في قولك : قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضلة . والباب  
واحد ، والمسائل كثيرة . فتأمل وقس .

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمع ( فيه أبو بكر )<sup>(١)</sup> أو لم ينعم تأمله .<sup>(٢)</sup>

ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد  
الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلا جعله على هذه  
القضية . وفي هذا بيان .

فقد ثبت إذا أن قوله : علة العلة إنما غرضه فيه أنه تقيم وشرح لهذه العلة  
المقدمة عليه . وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر — رحمه الله —  
ذكره ، فاحبنا أن نذكر ما عندنا فيه . وبالله التوفيق .

### باب في حكم المعلول بعلتين

وهو على ضربين : أحدهما ما لا نظر فيه ؛ والآخر محتاج إلى النظر .  
الأول منهما نحو قولك : هذه عشرين ، وهؤلاء مائة . فقياس هذا على  
قولك : عشرون ومائة أن يكون أصله عشرون ومائة ، فقلت الواو ياء  
لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب ، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على  
قلبه : أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون ؛ والآخر أن ياء  
المتكلم أبدا تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحا ، نحو هذا غلامي ، ورأيت  
صاحبي ؛ وقد ثبت فيما قبل<sup>(٣)</sup> أن نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء ؛

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أبو بكر به » مكان « فيه أبو بكر » .

(٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ر » .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قبل » ، وهو تحريف .

نحو مررت بزید ، ومررت بالزیدین ، ونظرت إلى العشرین . فقد وجب إداً  
ألا يقال : هذه عشروى بالواو ، كما لا يقال : هذا غلامى بضم الميم . فهذه علة غير  
الأولى في وجوب قلب الواو ياء في عشروى وصالحوى ونحو ذلك ، وأن يقال  
عشرى بالياء البتة ، كما يقال هذا غلامى بكسر الميم البتة .

- و يدل على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه  
ولهذه العلة لا للطريق الأول — من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء —  
أنهم لم يقولوا : رأيت قاي ، وإنما يقولون : رأيت في . هذا مع أن هذه الياء لا ينكر  
أن تأتي بعد الألف ؛ نحو رَحَايَ وَعَصَايَ ؛ لِحَقْفَةِ الألف ، فدل امتناعهم من إيقاع  
الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال ،  
وإنما هو لاعتراهم ترك الألف والواو قبلها ؛ كتركهم الفتحة والضمة قبل الياء  
في الصحيح ؛ نحو غلامى ودارى .

- فإن قيل : فأصل هذا إنما هو لاستنقاظهم الياء بعد الضمة لو قالوا : هذا  
غلامى ، قيل : لو كان لهذا الموضع البتة ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحة على كل  
حال أخف قبل الياء من الكسرة ، فقالوا : رأيت غلامى . فإن قيل : لما تركوا  
الضمة هنا وهى علم للرفع أتبعوها الفتحة ؛ ليكون العمل من موضع واحد ، كما أنهم  
لما استكروا الواو بعد الياء نحو يعد حذفوها أيضا بعد الهمزة والنون والتاء في نحو  
أعد ، ونعد ، وتعد ؛ قيل يفسد هذا من أوجه . وذلك أن حروف المضارعة تجرى  
مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية في جعلها الفعل صالحا لزمانين :  
الحال والاستقبال ؛ فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرهما ، وليس كذلك علم  
الإعراب : ألا ترى أن موضوع الإعراب<sup>(١)</sup> على مخالفة بعضه بعضا ؛ من حيث كان  
إنما جرى به دألا على اختلاف المعانى .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « موضع » .

فإن قلت : فحروف المضارعة أيضا موضوعة على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة  
للتكلم ، والنون للتكلم إذا كان معه غيره ؛ وكذلك بقيتها ، قيل : أجل ، إلا أنها كلها  
مع ذلك مجتمعة على معنى واحد ، وهو جعلها الفعل صالحا للزمانين على ما مضى .  
فإن قلت : فالإعراب أيضا كله مجتمع على جريانه على حرفه ، قيل : هذا عمل  
لفظي ، والمعاني أشرف من الألفاظ .

وأيا فتركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يُعتقد من خفة الألف حتى  
إنه لم يسمع منهم نحو فاي ، ولا أباي ، ولا أخاي ، وإنما المسموع عنهم رأيت أبي  
وأخي ، وحكي سيويه كسرت في أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستيفاف  
والاستثقال حسب ، وأنه أمر غيرهما . وهو اعتراضهم ألا تجيء هذه الياء إلا بعد  
كسرة أو ياء أو ألف لا تكون عالما للنصب : نحو هذه عصاي وهذا مُصلّي .  
وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عَصَى ،  
وَرَحَى ، وَيَا بُشْرَى [ هذا غلام ] ، وقال أبو دُوَادٍ<sup>(٢)</sup> :

فأبْلُونِي يَلَيْتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأُسْتَدْرِجُ نَوِيًّا

(١) زيادة في أ . وهي قراءة أبي الطفيل والجنس والجدري . انظر البحر ٢٩٠/٥

(٢) هذا هو الصواب ، ونسبه في المغني في مباحث أقسام العطف ٩٧/٢ إلى الهذلي . وقوله :

السم ترأني جاورت كعبا وكان جوار بعض الناس غيا

وكان أبو دواد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلب غلام له مع عليان الحنفي غدير ، ففطسوه  
في المساء ، ومات ، فعزم أبو دواد على مفارقتهم وذم جوارهم ، وأحس منهم أنهم يحاولون إرضاءه ، فقال  
هذين البيتين . وقد أعطاه هلال فوق الرضا ، حتى ضرب به المثل في الوفاء فقليل : حارسكار أبي دواد .  
وقوله : ( فأبْلُونِي ) يقال : أبلاه إذا صعب به صنعا جعلا ، والبلية اسم منه . و« نَوِيًّا » يريد نواي .  
والنوى : النية ، وهو الوجه الذي يقصد ، و« أُسْتَدْرِجُ » : أرجع أدرجني من حيث كنت . يقول :  
أحسنوا إلى فإن أحسنتم فلعل أ صالحكم وأرجع حيث جارا لكم . وقد أحسنوا إليه ، وظل  
على جوارهم . وانظر شرح شواهد المغني للبيدادي في الشاهد ٦٦٩

وروينا أيضا عن قُطْرِب<sup>(١)</sup> :

بَطُوفٌ بِي عِكْبٍ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفِيٍّ<sup>(٢)</sup>

فَإِنْ لَمْ تَتَارَانِي مِنْ عِكْبٍ فَلَا أُرَوِّتُهَا أَبَدًا صَدِيًّا<sup>(٣)</sup>

وهو كثير . ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماي : [ غُلَامَيَّ<sup>(٤)</sup> ] بقلب الألف ياء ؛

لثلاثا يذهب علم الرفع .

ومن المعلول بعَلتين قولهم : سَيِّئٌ ، وَرِيٌّ . وأصله سَوِيٌّ ، وَرِيٌّ ، فانقلبت الواو

ياء — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة ، و — إن شئت — ؛

لأنها ساكنة قبل الياء . فهاتان عَلتان ، إحداهما كَعْلَةٌ قابِ ميزانٍ ؛ والأخرى كَعْلَةٌ

طَيًّا وليًّا مصدرَي طَوِيتَ ولَوِيتَ ؛ وكل واحدٍ منهما مؤنثة .

فهذا ونحوه أحد ضربَي الحكم المعلول بعَلتين ، الذي لا نظريه .

والآخر منهما ما فيه النظر ؛ وهو باب ما لا ينصرف . وذلك أن عِلَّةَ امتناعه

من الصرف إنما هي لاجتماع شَبَهَيْنِ فيه من أشباه الفعل . فأما السبب الواحد

فيَقُلُّ عن أن يُسَمَّ عِلَّةً بنفسه حتى ينضمَّ إليه الشَّبه الآخر من الفعل .

(١) نسبه في اللسان في «عكب» للنخل البشكري ؛ وكان يَتَمُّ بالمتجردة امرأة النعمان بن المنذر ، ووقف

النعمان على ذلك فدفعه إلى عكب ، وهذا قيده وعذبه . وانظر شرح الخنساء للنريزي ٨/٢ ؛ طبعة بولاق ، والإصلاح ٤٤٤

(٢) عكب صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصمْلَةُ العصا ؛ كما في التاج في صم . وفي الجهرة أنها حربة .

(٣) «تأاراني» في ش ، ب . وفي «تأاراني» ، وكلاهما وارد مسموع ، يقال : تأارت

القتيل ، وتأارت به . وفي ج : «تأارالي» . «وصدي» يريد صداي . والصدي — في زعم الجاهلية — طائر يصيح إذا لم يثار بالمقتول .

(٤) زيادة اقتضاها السياق وظهرت لي من اختلاف الأصول . ففي «غلاماي» ، وفي ش ، ب :

«غلامي» ، وقد بدا لي أن العبارتين «غلاماي» و «غلامي» في النسخة الأصلية ، وحذف النساخ إحداهما لما لم يفهما المراد .

(٥) ضبط هكذا في ب . وفي «بتم» ، بفتح الباء من الثلاثي . وكلاهما صحيح .

فإن قيل : فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل ، أله فيه تأثير أم لا ؟  
 فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير ؟ وهل صرف زيد إلا كصرف كلب وكعب ؟ وإن  
 لم يكن للسبب الواحد إذا حل الاسم تأثير فيه ما باله إذا انضم إليه سبب آخر أثرًا  
 فيه فنعاه الصرف ؟ وهل إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر  
 كما لم يؤثر فيه الأول ؟ وما الفرق بين الأول والآخر ؟ فكما لم يؤثر الأول هلًا  
 لم يؤثر الآخر ؟

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يقوَ حكمه إلى أن يمنع الصرف فإنه لا بد  
 في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك التأثير الذي نومي إليه وندعى حصوله  
 هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معاً على منع  
 الصرف ؛ ألا ترى أن الأول لو لم يجعله على هذه الصفة التي قد مناذكرها لكان مجيء  
 الثاني مضموماً إليه لا يؤثر أيضاً ؛ كما لم يؤثر الأول ، ثم كذلك إلى أن تفي أسباب  
 منع الصرف ، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا ، بل دل تأثير الثاني على  
 أن الأول قد كان شكّل الاسم على صورة إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلها ،  
 وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف .

فإن قلت : ما تقول في اسم أعجمي ، علم في بابيه ، مذكر ، متجاوز للثلاثة ؛ نحو  
 يوسف وإبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة  
 عليه ، فلو سميت به من بعد مؤنثاً ألسنت قد جمعت فيه بعد ما كان عليه —  
 من التعريف والعجمة — التانيث ، فليت شعري أبالأسباب الثلاثة منعه الصرف  
 أم باثنين منها ؟

- ٢٠ (١) أي وفيه العلية ، وبها يتحقق أحد الشبهين . وقوله كلب وكعب أي غير عليين .  
 (٢) كذا في أ . وفي شه ، ب : « و » . (٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « بصورة » .  
 (٤) كذا في أ . وفي شه : « يجعله » .

فإن كان بالثلاثة كلها فما الذى زاد فيه التانيث الطارئ عليه ؟ فإن كان لم يزد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤنث؛ وليس هذا من قولك . وإن كان أثر فيه التانيث الطارئ عليه شيئا فعرفنا ما ذلك المعنى .

- فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حُذِفَ منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراك لو حذفت من يوسف اسم امرأة التانيث ، فاعدته الى التذكير لأقررتَه أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأة سميتها بجعفر ، ومالك ؛ ألا تراك لو نزعْتَ عن الاسم تانيثه لصرفته ؛ لأنك لم تُبقَ فيه بعدُ إلا شَبهاً واحداً من أشباه الفعل . فقد صار إذاً المعنى الثالث مؤنثاً أثراً ما ؛ كما كان السبب الواحد مؤنثاً أثراً ما ؛ على ما قدّمنا ذكره ؛ فاعرف ذلك .
- وأيضا فإن « يوسف » اسم امرأة أثقل منه اسم رجل ، كما أن « عقرب » اسم امرأة أثقل من « هند » ؛ ألا تراك تميز صرفها ، ولا تميز صرف « عقرب » علماً . فهذا إذاً معنى حصل ليوسف عند تسمية المؤنث به ، وهو معنى زائد بالشبه الثالث .

- فأما قول من قال : إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فُتِنِعَ إذا انضمَّ الى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلاً ففساد عندنا من أوجه :
- أحدها أن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك الصرف ؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام ، وقطام ، وبقوله فيه : إنه لمَّا كان معدولاً عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة ، فلاحقٌ فى الفساد بما قبله ؛ لأنه منه ، وعليه حذاه . وذلك أن علّة منع هذه

(١) كذا فى الأصول . والوجه أن يقال : تنصرفان ، وكأنه ذكر نظراً لتأولها باللفظين .

الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك، ونزال، ثم شُبِّهت حذام، وقطام،  
ورقاش بالمثال، والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على (ما بيناه) هناك.  
فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا .

ومما يُفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع  
الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة  
أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني . وذلك كمرأة سُمِّيَتْها  
« بأذر بيجان » فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهى التعريف، والتأنيث،  
والمُعْجَمَة ، والتركيب، والألف والنون ، وكذلك إن عُنِيت « بأذر بيجان » البلدة،  
والمدينة ؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة ؛ وهو مع ذلك معرب كما ترى . فإذا كانت  
الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجبى بالأ ترفعه، وهذا بيان . ولتحامى  
الإطالة ما حذف أطرافاً من القول ؛ على أن فيما يخرج إلى الظاهر كافياً  
بإذن الله .

(١) كذا . والأسوغ حذف هذا الحرف . وكان « ثم » فيه للترتيب الدكرى ، يراد فيه التعليل  
للحملة السابقة .

(٢) يراد بالمثال الوزن . والباء فيه للسببية . والغرض ذكر وجه الشبه بين باب حذام و باب دراك .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ماقد بيناه » .

(٤) كذا فى جميع الأصول . والتأنيث لاكتساب المضاف « اجتماع » التأنيث من المضاف إليه .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « خمس » .

(٦) من أذر النار ، وبيجان أى حافظ وخازن ، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار ، وقد كانت

بيوت النار المعلقة لعبادة القرص كثيرة فى هذه الناحية . انظر معجم البلدان

(٧) يجب ابن قاسم العبادى عن هذا بأن توالى العلل المانعة من الصرف مجوز للبناء لا موجب .

وأخذه فى حذام ، ولم يؤخذ به فى أذر بيجان ؛ للتنبيه على هذا ، وانظر حاشية الصبان فى مبحث  
« ما لا ينصرف » .



## باب في إدراج العلة واختصارها<sup>(١)</sup>

هذا موضع يستمر<sup>(٢)</sup> (النحويون عليه) ، فيفتق عليهم ما يتعبون بتدراكه ، والتعذر منه . وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل ، فأنأ أوأسيه ، وآخيته ، فأنأ أوأخيه ، فقال : وما أصله ؟ فقلت : أوأسيه ، وأوأخيه - وكذلك نقول - فيقول لك : فأنأ علة في التغيير ؟ فنقول : اجتمعت الهمزتان ، فقلبت الثانية واوا ، لانضمام ما قبلها . وفي ذلك شيان : أحدهما أنك لم تستوف ذكر الأصل ، والآخر أنك لم تتقص شرح العلة .

أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلأن أصله « أوأسوك » لأنه أفاعلك من الأسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك أوأخيك أصله « أوأخوك » لأنه من الأخوة<sup>(٥)</sup> ، فانقلبت اللام ميأ ذكرنا ، كما تنقلب في نحو أعطى ١٠ واستقصى .

وأما تقصّي علة تغيير الهمزة بقاها واوا فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عيين<sup>(٦)</sup> ، (الأولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة) و(هى) حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها - وهى الضمة -

- 
- ١٥ (١) إدراج العلة : طيها وترك بسطها والإمراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها . والإدراج في اللغة : الطي ؛ تقول : أدرجت الكتاب إذا طويته . وفيه معنى السرعة ، ومن ذلك مدرجة الطريق : التى يسرع الناس فيها . وانظر اللسان (درج) وأدب الكتاب للصول ١٣٦ (٢) كذا في ش ، ب . وفى أ : « النحويون فيه عليه » . (٣) كذا في أ ، ب . وفى ش : « ينعون » . (٤) كذا في ش ، ب . وفى أ : « ما » . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ زيادة : « والإخوة » بكسر الهمزة وتشديد الحاء . (٦) سقط ما بين القوسين في أ . ٢٠ (٧) كذا أثبت هذه الكلمة ، وهى يستقيم الكلام . وفى أ : « وكلتاها متأخر غير طرف » وفى غيرها من الأصول : « وكلتاها حشو غير طرف » .

واوا . ولابد من ذكر جميع ذلك ، وإلاً أخلت ؛ ألا ترى أنك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين ، فلا تفسر ذلك ؛ وذلك نحو سأل ورأس ، وكبناك من سألت نحو تبع<sup>(١)</sup> ، فنقول : « سُؤْل » فنصحان لأنهما عينا ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل « جرشع<sup>(٢)</sup> » لقلت « قرء » وأصله قُرُوءٌ، فقلبت الثانية ياء، وإن كانت قبلها همزة مضمومة، وكانت في كلمة واحدة، لما كانت الثانية منهما طرفاً لا حشواً . وكذلك أيضاً ذكر كرك كونهما في كلمة واحدة ؛ ألا ترى أن من العرب من يحقق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ؛ نحو قول الله تعالى « السفهاء<sup>(٣)</sup> ألا » فإذا كانتا في كلمة واحدة فكأنهما يقلب ؛ نحو جاء ، وشاء ، ونحو خطايا ، ورزايا ، في قول الكافة غير الخليل .

فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة ؛ نحو أئمة ، وخطائي<sup>(٥)</sup> [مثل خطأ عم] ، وجائي فشاذ لا يجوز أن يُعقد عليه باب . ولو اقتصرنا في تعليل التغير في (أؤاسيك) ونحوه على أن تقول : اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة ، فقلبت الثانية واوا ، لوجب عليك أن تقلب الهمزة الثانية في نحو سأل ورأس واوا ، وأن تقلب همزة آدم وأمن واوا ، وأن تقلب الهمزة الثانية في خطائي واوا . ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنما أذكر من كل نبذاً ؛ لئلا يطول الكتاب جداً .

(١) كذا في ب وفي أ : « فيقال » . وفي ش : « فيقول » .

(٢) هو العظيم من الإبل والحيث .

(٣) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٤) كذا في معظم الأصول : « ورزايا » جمع رزية . وفي أ : « روايا » وهو جمع رويثة ، والأكثر فيها ترك الهمز : رويثة .

(٥) زيادة في ش ، ب وإن كان فيهما « خطا عج » وهو تحريف .

## باب في دور الاعتلال<sup>(١)</sup>

هذا موضع طريف<sup>(٢)</sup> . ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو  
ضَرَبْنِ، وضَرَبْتِ إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير : يعنى مع الحركتين قبل .  
وذهب أيضا في حركة الضمير من نحو هذا إنما وجبت لسكون ما قبله . فتارة  
اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى، فاعتل لهذا بهذا . وفي ظاهر ذلك اعتراف  
بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه ، وإنما استقر على  
ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه .

ومثله ما أجاز سيبويه في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه . وذلك  
أنه أجاز فيه الجر من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة، والآخر تشبيهه  
بالضارب الرجل . [ وقد أحطنا علما بأن الجر إنما جاز في الضارب الرجل ] ونحوه<sup>(٣)</sup>  
مما كان الثاني منهما منصوبا ، لتشبيههم بإياه بالحسن الوجه ؛ أفلا ترى كيف صار  
كل واحد من الموضعين عللة لصاحبه في الحكم الواحد الجارى عليهما جميعا . وهذا  
من طريف أمر هذه اللغة ، وشدة تداخلها ، وتراحم الألفاظ والأغراض على جهاتها .  
والعذر أن الجر لما فشا واتسع في نحو الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، والقاتل  
البطل ، صار — لتمكنه فيه ، وشياعه في استعماله — كأنه أصل في بابه ، وإن كان  
إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه . فلما كان كذلك قوى في بابه ، حتى صار اقوته

(١) يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء بعللة معللة لذلك الشيء . والدور بين شيئين توقف كل منهما  
على الآخر . وهذا من مصطلحات المتكلمين ، وهم فيه تقاسيم وبحوث . وليس الدور في هذا المقام هو  
الدوران كما ذهب إليه شارحا الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم  
بحدوث العلة ، واعداده بعدمها ، كما في حرمة التبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من  
مسالك العلة ، والدور أدى إلى أن يكون من قوادحها . (٢) كذا في أ ، ب . و في ش .  
« طريف » . (٣) ثبت ما بين القوسين في ش ، ب . وسقط في أ .

قياسا وسماعا، كأنه أصل للجز في (هذا الحسن الوجه)، وسأني على بقية هذا الموضع في باب نفرد له <sup>(١)</sup> بإذن الله .

لكن ما أجازاه أبو العباس وذهب إليه في باب صَمَرَبَن وضربت من تسكين اللام لحركة الصمير، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر، والعذر فيه أضعف منه في مسألة الكتاب؛ ألا ترى أن الشيء لا يكون علّة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كانت من أن يكون علّة علته أبعد، وليس كذلك قول سيبويه؛ وذلك أن الفروع إذا تمكنت (قويت قوة تسوغ) <sup>(٢)</sup> حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم.

### باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويين

لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة

اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلّة ضعيف وإليه ساقط غير متعال. وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رَفَع، والمفعول به نَصَب، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك؛ ألا ترانا نقول: ضُرب زيد فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إن زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا، ونقول: عَجبت من قيام زيد فنجرّه وإن كان فاعلا، ونقول أيضا: قد قال الله عزّ وجلّ (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) فرفع (حَيْثُ) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله — عزّ وجلّ — (لله الأمر من قبل ومن بعد) وما يجري هذا المجرى.

(١) كذا في أ. وسقط هذا اللفظ في ش، ب. (٢) كذا في أ. وفي ش، ب «أوضح».

وما أثبت هو الصواب. (٣) كذا في أ. وفي بقية الأصول: «وقويت قوة تسرع».

ومثل هذا يُتَّعَب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل [ عنه ] <sup>(١)</sup> من يلزم الصبر عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صداع <sup>(٢)</sup> هذا المضموف السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب <sup>(٣)</sup> إذا أُسند الفعل إلى الفاعل ، بخفاء هو فضلة ، وكذلك لو عرف <sup>(٤)</sup> أن الضمة في نحو حيثُ وقبلُ وبعدُ ليست إعرابا وإنما هي بناء .

وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض . وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعَلَ الذي مؤنثه فُعْلَى لا يجتمع فيه الألف واللام ويمن ، وإنما هو يمن أو بالآلف واللام ؛ نحو قولك : الأفضل وأفضل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

فَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ <sup>(٦)</sup>

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو عليم أن "من" في هذا البيت ليست التي تصحب أفعَلَ للبالغة ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، اضرب عن هذا القول إلى

(١) زيادة في أ ، ج . (٢) كذا في أ . وروافقه ما في ج : « لسقط صداعه » .  
وفي ش ، ب : « سؤال » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « انتصب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أو » . وما أثبت هو الصواب .  
(٥) يريد أفعَلَ التفضيل ، احترازا عن أفعَلَ الذي مؤنثة فعلا ، فهو صفة مشبهة .  
(٦) هذا البيت هو السابع والعشرون من قصيدته التي مطلعها :

شَاكِكٌ مِنْ قَتْلَةِ أَطْلَالِهَا بِالشَّطِّ فَالْوَرَى إِلَى حَاجِرِ

وانظر الصبح المنير ١٠٤ - ١٠٨ ، والخزانة ٣/٨٩

غيره مما يعلو فيه قوله، ويعبروا سداده وصحته خصبته. وذلك أن "من" في بيت الأعشى إنما هي كالتى في قولنا: أنت من الناس حُرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريم. فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحصى، ولست فبهم بالأكثر حصى. فاعرف ذلك.

### باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهر هذا الحديث طريف، ومحصوله صحيح، وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثانى جاريا على (صححة علة) <sup>(١)</sup>.

من ذلك أن يقول قائل: إذا كان الفعل قد حذف فى الموضع الذى لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره فى الموضع الذى لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأجيب: ألا ترى أنهم يقولون: الذى فى الدار زيد، وأصله الذى استقر أو ثبت فى الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أزال معنى، ولا أزال غرضاً، فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء؟ ألا ترى أنه لو تُجشَّم إظهاره ففُتيل: أَدْعُو زيدا، وأنادى زيدا لاستحال أمر النداء فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب <sup>(٢)</sup>.

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل — على قوة تحمله للضمير — متى جرى على غير مَن هو له — صفة أو صلة أو حالا أو خبراً — لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل؟ نحو

(١) كذا فى أ، ب. وسقط هذا الحرف فى ش. (٢) كذا فى أ، ب، ش. وفى ش، ج: «علة صحيحة».

(٣) كذا فى أ. وسقط هذا اللفظ فى ش، ب. (٤) مقتضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هو له يجوز استناده، وهو ما فى الإنصاف (المسألة الثامنة). وفى الجمع ٩٦/١: «والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً؛ يجوز زيد عمرو يضربه هو، وزيد هـ يضربها، ويضربها هو، على الخلاف» وقد نقل ذلك الصبان فى حاشيته على الأشتونى عند قول ابن مالك فى «الابتداء»: <sup>(٤)</sup>

وأبرزه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصلاً

٥

١٠

١٥

٢٠

قولك : زيدٌ هندٌ شديدٌ عليها هو ، إذا أبحر<sup>(١)</sup> (شديدا) خبرا عن (هند) وكذلك  
قولك : أخواك زيدٌ حسنٌ في عينه<sup>(٢)</sup> هما ، والزيدون هندٌ ظريفٌ في نفسيهما هم ،  
وما ظنك أيضا بالشفة المشبهة [ بالصفة المشبهة ] باسم الفاعل ؛ نحو قولك : أخوك  
جاريتك أكرمٌ عليها من عمرو هو ، وغلامك أبوك أحسنٌ عنده من جعفرٍ هما ،  
والجحر الحية أشدُّ عليها من العصا هو . .

٥

ومن قال : مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشرةٍ  
عندها هما ، فأظهرت الضمير . وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ؛ لأن هذا  
الضمير وإن كان منفصلا ومُشَبَّها للظاهر بانفصاله فإنه على كلِّ حال ضمير . وإِنما  
وَحَدَّثْتُ فَقُلْتُ : أبو عشرةٍ عندها هما ولم تُثَنِّ فتَقُولُ : أبوا عشرةٍ ؛ من قِيلَ أَنَّهُ قد رَفَعَ  
ضميرا منفصلا مشابها للظاهر ، بجرى مجرى قولك : مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبواه .  
فلما رَفَعَ الظاهر ، وما يجرى مجرى الظاهر شَبَّهه بالفعل فَوَحَّدَ البتَّة . ومن قال :  
مررت برجلٍ قائمينِ أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه فإنه يقول : مررت برجلٍ أبوى  
عشرةٍ أبواه . والثنية في (أبوى عشرة) من وجهٍ تقوى ، ومن آخر تَضَعُف . أما وجه  
القوة فلائها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل ، فالثنية فيه — لأنه اسم —  
حَسَنَةٌ ؛ وأما وجه الضعف فلائنه على كل حال قد أُعْمِلَ في الظاهر ، ولم يُعْمَلْ إِلَّا  
لشَبَّهه بالفعل ؛ وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شَبَّه الفعل ؛ ليقوم العذر بذلك  
في إعماله عمله ؛ ألا ترى أنهم لما شَبَّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كَتَفَوْا هذا  
المعنى بينهما ، وأيدوه بأن شَبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وهذا في معناه واضح  
سديد كما تراه .

٢٠ (١) يحتز بهذا عن أن تجعل « شديد » خبرا عن « هو » مقدا . (٢) زيادة اقتضاها السياق  
خلت منها الأصول ١ ، ب ، ش . وفي ج ما يفيدها وهو : « فأظنك أيضا بالصفة المشبهة بهذه الصفة » .

وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شيء رسماً،  
لِيَحْتَدَى . فأما الإطالة والاستيعاب فلا .

### باب في الاحتجاج بقول المخالف

اعلم أن هذا — على [ ما في <sup>(١)</sup> ] ظاهره — صحيح ومستقيم . وذلك أن ينبغ  
من أصحابه نافع فيُنشئ خلافاً ما على أهل مذهبه، فإذا سمع خصمه به، وأجلب  
عليه قال : هذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مُحَرَجَ التقيح له ،  
والتشنيع عليه .

وذلك كيأنكار أبي العباس جواز تقسيم خبر ( ليس ) عليها ؛ فأحد ما يحتاج  
به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا ،  
والكوفيون أيضاً معنا . فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك

(١) زيادة في أ ، وقد حلت منها ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب :  
« في أصحابه » . وفي ح : « من أصحابنا » . و « ينبغ » أى يخرج ويظهر . والضمير في « أصحابه »  
يعود على « نافع » . (٣) يقال : سمع بالرجل : أذاع عنه عيباً وتذبه وفضحه .  
(٤) أبو العباس هو المبرد . (٥) عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك :

\* ومنع سبق خبر ليس أصطفى \*

« اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر  
المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز ، فنقول :  
فإنما ليس زيد . واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع » . وفي الإنصاف  
في المسألة ٨ ص ٧٣ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها . وإليه ذهب  
أبو العباس المبرد من البصريين ؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له  
في ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها » . وفي الإرتشاف نسخة الدارقم  
١١٠٦ نحو في الورقة ١٦٧ : « وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد وابن  
السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والمهمل وأكثر المتأخرين إلى أنه  
لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزمخشري — وألسناذ أبو علي —  
إلى جواز ذلك . واختاره ابن عصفور ، وروى أيضاً عن السيرافي . واختلف النقل في ذلك عن سيبويه ،  
فنسب الجواز والمنع إليه . وقال ابن جنى في الخصائص عن المبرد : خالف في ذلك البصريين والكوفيين » .  
(٦) يريد البصرة والكوفة .



— يا أبا العباس — أن تنفر عن خلافه ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه .

ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم ؛ إلا أن فيه تشديعا عليه ، وإهابة به الى تركه ، وإضافة لعذره في استمراره عليه ، وتهالكه فيه ، من غير إحكامه وإتمام الفحص عنه . وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ، ما لم يؤيِّ بنص أو ينتهك حرمة شرع . فقص على ما ترى ؛ فإنني إنما أضع من كل شيء مثالا موجزا .

### باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة

اعلم أن إجماع أهل البلد إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن بطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : <sup>(١)</sup> « أمي لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضافة : التضييق .

(٢) يقال : ألوى بالكلام : خالف به عن جهته ، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا في أ ، ج . وفي ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفي ب لم ينقط الحرف الأول .

(٤) روى هذا الحديث بعدة طرق ، وفي بعضها : « لا تجتمع أمتي على خطأ » ويستدل بهذا الأصوليون على صحة الإجماع . وفي أسانيده بعض المقال ، غير أنه قيل : إن معناه روى من طرق عدة بلغت مبلغ التواتر المعنوي ، فصار يكتو حاتم وشجاعة عترة . وانظر شرح ابن السبكي لمنهاج البيضاوي في مبحث الإجماع .

فَكُلُّ مَنْ فُيِّرَ لَهُ عَنْ عِلَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَطَرِيقٍ نَهْجَةٍ <sup>(١)</sup> كَانَ خَلِيلَ نَفْسِهِ <sup>(٢)</sup> ،  
وَأَبَا عَمْرٍو فَكَّرِهِ <sup>(٣)</sup> .

إلا أننا — مع هذا الذى رأيناه وسوَّعنا مرتكبَه — لا نسمح له بالإقدام على  
مخالفة الجماعة التى قد طال بحثُها ، وتقدَّم نظرها ، وتتالت أواحرَ على أوائل ، وأعجازا  
على كلا كل ، والقوم الذين لا نشكُّ فى أن الله — سبحانه وتقدَّست أسماؤه —  
قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وَجَهَ الحكمة فى الترجيب له والتعظيم ، وجعله  
ببركاتهم ، وعلى أيدي طاعتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعَوْنًا  
على فهمهما ، ومعرفة ما أَمَرَ به ، أو نُهِى عنه التَّقْلَانِ منهما ، إلَّا بعد أن يناهضه <sup>(٤)</sup>  
إِتْقَانًا ، ويثبتته عِرفَانًا ، ولا يُخِلِّد إلى سائح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره .  
فإذا هو حذا على هذا المثال <sup>(٥)</sup> ، وبأشْر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما  
يريه الله منه ، غير معارَ به ، ولا غاضٍ من السِّلَف — رحمهم الله — فى شىء منه .  
فإنه إذا فعل ذلك سُدَّ رأيه . وشيَّع خاطره ، وكان بالصواب مِثَّةً ، ومن التوفيق <sup>(٦)</sup>  
مِظَنَّةً ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : ما على الناس شىء أضرَّ من قولهم : <sup>(٧)</sup>

(١) أى بينة واضحة . وفيما نقله الشاطبي عن ابن جنى : « طريق نهج » . وهو صحيح ؛ فإن الطريق  
يدكر ويؤنث . انظر حواشئ يس على الألفية ص ٢٥٤ ج ٢

(٢) يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس ، وكأى عمرو بن العلاء فى ذلك .  
(٣) عقب الشاطبي على هذا القول بقوله : « فهو قول مردود ، سبيله فى ذلك سبيل النظام وبعض  
الحوارج والشيعة . بل يقطع بأن الإجماع فى كل فن حجة شرعية » . انظر المراجع السابق .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نظيرها » وهو خطأ .  
(٥) كذا فى ب بالجيم . وفى ش ، أ : « الترجيب » وهو تحريف .  
(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يفاهمه » .  
(٧) المأزاة : المغالة . وهو هكذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « معان » . وهو تحريف .  
(٨) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الصواب » .  
(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ سقط كلمة « الجاحظ » .

ما ترك الأول للآخر شيئاً . وقال أبو عثمان المازني<sup>(١)</sup> : « وإذا قال العالم قولاً متقدماً  
فلمتعلم الاقتداء به (والانتصار له)<sup>(٢)</sup> ، (والاحتجاج) لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً »  
وقال الطائي الكبير :

يقول من تطرق أسماعه      كم ترك الأول للآخر<sup>(٣)</sup> !

فمّا جاز خلاّف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ،  
ما رأيته أنا في قولهم : هذا بخر ضبّ خرب . فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالي<sup>(٧)</sup>

- (١) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . وانظر قول أبي عثمان في تصريفه في « باب ما قيس  
من المعنل ولم يجي على مثاله إلا من الصحيح » ص ٦١٠ نسخة التيمورية . (٢) في المازني :  
« والاحتجاج لقوله » . (٣) في المازني : « والاختيار » . (٤) كذا في أ . وفي ش ،  
ب : « بخلافه » ، وفي ج : « على خلافه » . وهذا موطن الاستنباط من كلام المازني .  
١٠ (٥) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « إذا » . (٦) هو من قصيدة له في مدح أبي سعيد ، أولها :  
قل للأمر الأريحي الذي      كفاء للبادي وللخاضر  
ولقبه :      لازلت من شكركى في حلة      لا يسها ذو سلب قاهر  
فالحديث في البيت الشاهد عن حلة البناء في البيت قبله . وانظر الديوان ١٤٣

- (٧) أورد السيرافي هذا الرأي وعزاه لبعض النحويين ، فهل يعني ابن جني ؟ وكانت وفاة السيرافي<sup>١٥</sup>  
سنة ٣٦٨ ، ووفاته ابن جني سنة ٣٩٢ ، والسيرافي في درجة أبي علي أستاذ ابن جني . وعلى كل حال  
فقد تعاصر ابن جني والسيرافي دهماً ، فلا ضير أن يكون رأى ابن جني عرف في حياة السيرافي ،  
واستحق منه العناية بذكره . وهذا يتم لابن جني دعواه انفراد به في هذا الرأي وأنه لم يسبق به . وهالك عبارة  
السيرافي : « ورأيت بعض النحويين قال في ( هذا بخر ضبّ خرب ) قولاً شرحته وقوّيته بما يحتمله .  
٢٠ زعم هذا النحوي أن المعنى : هذا بخر صب خرب البحر . والذي يقوّى هذا أنا إذا قلنا : خرب البحر  
صار من باب حسن الوحد ، وفي خرب ضمير البحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان حرب بجمه ... » ويقول  
ابن هشام في المغني ، في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن : « أنكر السيرافي » وإن جئنا الخفص  
على الجوار ، وتأولوا قولهم : ( خرب ) على أنه حصة لـ ( ضب ) ... » وقد علمت أن نسبة هذا الرأي  
للسيرافي من قبل أنه قوّاه وأيده ، وليس بأن محدثه . وإذا صح أن الرأي لا يرجع في الأصل كان تقدم  
السيرافي على ابن جني في عبارة المغني لتقدم وفاته . وانظر السيرافي في شرح الكتاب . في « هذا باب  
٢٥ مجرى النعت على المنعوت ، والشرىك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك » .

عن ماض على أنه غَلَطَ من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه .

وأما أنا فعندى أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقيل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جُحْرَضَبٌ نَحْرِبُ بِحُجْرُهُ ؛ فيجربى «حرب» وصفاً على «ضَب» وإن كان في الحقيقة للجُحْر . كما تقول مررت برجل قائم أبوه ، فتجربى «قائماً» وصفاً على «رحل» وإن كان القيام للاب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره .<sup>(١)</sup> والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه . فلما كان أصله كذلك حذف الجُحْر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفيس «خير» بغيري وصفاً على ضَب — وإن كان الخراب للبحر لا للضَب — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقُلّت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع .

وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله :

\* كبيرُ أناسٍ في يجسادٍ مزقلٍ \*<sup>(٢)</sup>

(١) أى ضميره . يريد أن المسقع لحي ، قائم وصفاً للرجل وهو ليس بوصف له في الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .  
(٢) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « وشاهد » .  
(٣) من معلقة امرئ القيس . صدره :

\* كأن ثبيراً في عرافين وبله \*

وثبير — بوزن كريم — جبل . والبيجاد : كساء مخطط .

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : مزمل فيه، ثم حذف حرف الجز، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع وأطرد، كان حملة عليه أولى من حملة على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .  
ومثله قول لييد :

أومذهب جدد على الواح<sup>(١)</sup> الناطق المبروز والمختوم

أى المبروز به، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول .  
وعليه قول الآخر :

\* إلى غير موثوق من الأرض تذهب<sup>(٢)</sup> \*

أى موثوق به، ثم حذف حرف الجز فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول .

(١) قبله : طلل نخسولة بالريسيس قديم فبعاقل فالأنعمين رسوم

فكانت معروف الديار بقادم فبراغ غول فالرجام وشوم

فقوله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلى بالذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحاً كأنه جعل كل جانب منه لوحاً . و « جدد » جمع جدة ، وهى الطريقة ، والخط ، كأنه يريد أسطوار الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح ، ووصفه بـ « المبروز » أى المطهر المنشور ، و« المختوم » أى غير الواضح والغامض . شبه المعروف من الديار — وهو ما بقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيه « آبة » بعضها واضح وبعضها خفى . وانظر الديوان طبع أوربة ٩٢ ، وشرح الأعلام لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة التيمورية ، واللسان ( برز ) . (٢) ورد هذا الشعر مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم ، وهما كما :

٢٠ حلفت برب الداميات نحسورها وما ضم أجياد المصلى ومذهب  
لئن شبت الحرب العوان التى أرى وقد طال إبعاد بها وترهب  
لتحتلن باليسل منكم ظعنسة إلى غير موثوق من العسر تهرب

وانظر معجم البلدان ( أجياد ) .

## باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مُثَبِّتة لحال المزيد عليه . وذلك كقولك في همز (أوائل) : أصله (أَوَاوِل) فلما اكتنفت الألف واوان ، وقُرِبَت الثانية منهما من الطَّرَف ، ولم يُؤَثَّرْ إخراجُ ذلك على الأصل ؛ تنبها على غيره من المغيَّرات في معناه ، ولا هناك ياء قبل الطَّرَف منوَّية مقدَّرة ، وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك ، فأبدلت الواو همزة ، فصار أوائل .

بجميع ما أوردته محتاج إليه ، إلا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعا ، فإنك لو لم تذكره لم يُخلَّل ذلك بالعلَّة ؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قُلْتَ وبيعت واحدا على فُسَوَاعِل كعَوَارِض ، أو أَفَاعِل [ من أول أو يوم أو ويح ] كأبَاتر لهمزت كما تهيمز في الجمع .

فذكرك (الجمع) في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنسابا من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حَقِيٍّ ودُلِيٍّ ، فذكرته هنا تأكيداً لا وجوباً . وذكرك أنهم لم يُؤَثِّرُوا في هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما غيِّر من غيره في نحوه لئلا يدخل عليك أن يقال لك : قد قال الرازي : \* تَسْمَعُ مِنْ شُدَّانِهَا عَوَاوِلًا \*<sup>(٦)</sup>

(١) كذا في ج . وفي سواها : « لا لأن » . (٢) عوارض : جبل ببلاد طنج ، وعليه قبر حاتم . انظر اللسان في « عرض » . (٣) كذا في ش ، ب ، ج . وسقط هذا في أ . وقد كان في النسخ الثلاث : « ريج » وأصاحتها : « ويح » . (٤) الأبَاتر : الذي يقطع رحمه ، وقيل : الأتار : الذي لا نسل له . (٥) جمع حقو — بفتح الأوَّل وسكون الثاني — وهو الخصر . (٦) الشدان جمع شاد . والعوادل جمع عوَال — بكسر العين وتشديد الواو — مصدر عوَل أي صاح كما يقال كذب كذانا . وكأنه يصف دلوًا يتناثر منها الماء . أو منجنيقًا يتناثر منها الحجارة . وهذا الضبط عن اللسان (عول) . وفي . ب ، ش : « شدانها » ، بفتح الشين وهو بالمعنى السابق . وفي أ ، ح : « شداتنا » .

وذكرت أيضا قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدرة ؛ لئلا يلزمك قوله :

<sup>(١)</sup>  
\* وَحَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِيرِ \*

ألا ترى أن أصله عواوير ، من حيث كانت جمع عوار . والاستظهار في هذين  
الموضعين أعنى حديث عواول ، وعواور أسهل احتمالا من دخولك تحت الإفساد  
عليك بهما ، واعتذارك من بعد بما قدمته في صدر العلة . فإذا كان لا بد من إيراد  
فيما بعد إذا لم تحتط بذكره [ فيما قبل <sup>(٢)</sup> ] كان الرأي تقديم ذكره ، والاستراحة من  
التعقب عليك به . فهذا ضرب .

ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطلا ولغوا من  
القول ؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحة ، فقلت :  
ارتفع لإسناد الفعل إليه ، ولأنه مؤنث <sup>(٣)</sup> ، أو لأنه علم ، لم يكن ذكرك التانيث  
والعلمية إلا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكن عين الفعل ، ونحو  
ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم  
بما يعرَى من ذلك ، فلا يكون له فيه حجب <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> . وإنما المراعى من ذلك كله كونه  
مستندا إليه الفعل .

١٥ (١) من رجب بن حسد بن المنى الطهوي وهو :

غزوك أن تقاربت أبا عرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حنى عظامي وأراه ناغرى وكل ... ..

والعوار : الرد . يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والحرم . وانظر شرح شواهد

الشافعية للبغدادى ٣٧٤

٢٠ (٢) زيادة في أ . وسقطت في ش ، ب .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أو » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في ذلك » .

(٥) أى قدر ، يريد التهوين من أمره . وحجم الشيء ما يبدو منه ناتئا ، فيلجس .

فإن قيل : هلا كان ذكرك أنت أيضا هنا الفعل لا وجه له ؛ ألا ترى أنه إنما ارتفع بإسناد غيره إليه ، فاعلا كان أو مبتدأ . والعلّة في رفع الفاعل هي العلّة في رفع المبتدأ ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير ؟

قلنا : لا ، لسنا نقول هكذا مجردا ، وإنما نقول في رفع المبتدأ : إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسندا إليه ، عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه ، وليس كذلك الفاعل ؛ لأنه وإن كان مسندا إليه فإن قبله عاملا لفظيا قد عمل فيه ، وهو الفعل ؛ وليس كذلك قولنا : زيد قام ؛ لأن هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه حسب<sup>(٢)</sup> دون أن انضم إلى ذلك تعريه من العوامل اللفظية من قبله . فلهذا قلنا : ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه ، ولم يحتاج<sup>(٣)</sup> فيما بعد إلى شيء نذكره ، كما احتجنا إلى ذلك في باب المبتدأ ؛ ألا تراك تقول : إن زيدا قام فتنصبه — وإن كان الفعل مسندا إليه — لما لم يعرف من العامل اللفظي الناصبه .

فقد وضع بذلك فرق ما بين حالي المبتدأ والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما ، وأنهما وإن اشتركا في كون كل واحد منهما مسندا إليه ، فإن هناك فرقا من حيث أرينا .

ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علّة انتصاب زيد ، من قولك : ضربت زيدا : إنه إنما انتصب ؛ لأنه فضلة ، ومفعول به . فالجواب قد استقل بقولك : لأنه فضلة ، وقولك من بعد : ( ومفعول به ) تأنيس وتأيد لا ضرورة بك إليه ؛ ألا ترى أنك تقول في نصب « نفس » من قولك : طببت به نفسا : إنما انتصب لأنه فضلة ، وإن كانت النفس هنا فاعلة في المعنى . فقد علمت بذلك أن قولك : ومفعول به

(١) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٢) هذا في ظاهر الأمر . وإلا فالفعل مسند إلى ضميره ، والمستند إلى ( زيد ) جملة الفعل والفاعل .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يحتاج » .



زيادة على العلة تطوَّعت بها . غير أنه في ذكر كونه مفعولا معنى ما ، وإن كان صغيرا . وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَب ، وكأنك أنستَ بذلك شيئا . وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح . وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لا بد من أن يكون مفعولا به ؛ ألا ترى أن الفضلات كثيرة ؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء . فلما قلت : (ومفعول به) ميَّزت أي الفضلات هو . فاعرف ذلك وقسّه .

### باب في عدم النظر

أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر . وذلك مذهب الكتاب<sup>(٣)</sup> ، فإنه حَكَّى فيما جاء على فِعْلٍ (إِبلًا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأئس به ، لا للحاجة إليه .  
فأما إن لم يَقُمْ دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر ؛ ألا ترى إلى عز وبت<sup>(٤)</sup> ، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظر ، فمنعت من أن يكون (فِعْوَيلًا) لما لم تجد له نظيرا ، وحملته على (فِعْلِيَّة) ؛ لوجود النظر ؛ وهو عِفريت ونِفريت .

وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من ادَّعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملا في الفعل تدسّ عليه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) . بفعل عدم النظر ردّا على من أنكر قوله .

(١) كذا في أ . وسقط لفظ « به » في ش ، ب . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « المفعول » . (٣) يريد كتاب سيوريه . وانظر ص ٣١٥ ج ٢ إذ يقول : « ويكون فعلا في الاسم نحو إبل . وهو قليل لا تسلّم في الأسماء والصفات غيره » . (٤) ذكره سيوريه في الكتاب ٢ / ٣٤٨ وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع . وانظر معجم البلدان . (٥) كذا في أ ، ب . وفي ش : « التعليل » . (٦) في ابن علان : « وهذا القائل لم أر من سماه » . وانظر الأشباه ٢٦٦

(١) وأما إن لم يَقُمْ الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير. وذلك كقولك في الهمزة والنون من أَدَلَسَ (٢) : إنهما زائدتان ، وإن وزن الكلمة بهما « أَفْعَلْ » وإن كان مثالا لا نظير له . وذلك أن النون لا محالة زائدة ؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلْ) فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَدَ في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهي الدال واللام والسين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ؛ نحو مُدَحِّج وبابه . فقد وجب إذا أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أَفْعَلْ ، وإن كان هذا مثالا لا نظير له .

(٤) فإن ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنون عَقَر . فالدليل يقتضى بكونها أصلا ، لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال أيضا معك وهو (فَعْلَلْ) وكذلك القول على بابه . فاعرف ذلك وقس .

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأنا » .
- (٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة ، وفي معجم البلدان بفتحها . ويقول ابن الطيب في شرح الاقتراح ٧٩ نسخة التيمورية في الكلام على الأندلس : « ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو يضمهما فقد حَرَّه » ، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الحفاحي في شرح الشما أن ضم الدال لغة ، وأما ضم الهمزة فلا قائل به .
- (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فني » .
- (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن » .
- (٥) من معانيه الشجاع ، والذهاب .

## باب في إسقاط الدليل

وذلك كقول أبي عثمان : لا تكون الصفة غير مفيدة ، فلذلك قلت : مررت  
برجل أفعل<sup>(١)</sup> . فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفة مفيدة . وإسقاط هذا أن  
يقال له : قد جاءت الصفة غير مفيدة . وذلك كقولك في جواب من قال رأيت  
زيدا : آلمني<sup>(٢)</sup> يا فتى ؛ فالمنى صفة ، وغير مفيدة .

ومن ذلك قول البغداديين<sup>(٣)</sup> : إن الاسم يرتفع بما يمود عليه من ذكره ؛ نحو  
زيد مررت به ، وأخوك أكرمه . فارتفاعة عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ،  
فارتفع بذلك العائد . وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل  
ضربته ، وأخوك متى كلمته ؟ ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ،  
فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة فينبى أن تكون مفيدة فأوجد<sup>(٤)</sup> أن من الصفات  
مالا يفيد ، وكان ذلك كسرا لقوله ؛ كذلك قول هؤلاء : إن كل عائدا على اسم عاير  
من العوامل يرفعه يفسده وجود عائدا على اسم عاير من العوامل وهو غير رافع له ،  
فهذا طريق هذا .

(١) أى تمكنى به عن صفة زنتها أفعل كالحق . يرى سيبويه منع صرف هذا ، ويخالف أبو عثمان  
المازنى . وانظر الكتاب ص ٦ ج ٢ ، وشرح الكافية للرضى ص ١٣٥ ج ٢ ، والجمع ١/٧٣ .  
(٢) تريد السؤال عن نسبة ، والمنى منسوب إلى من . فكانك قلت : آلفرى ؟ أو البكرى ؟ والأكثر  
في هذا قرأته بجملة الاستفهام كما أثبتته . وانظر الكتاب ١/٤٠٤ ، وشرح الرضى للكافية ٢/٦٤ ،  
والجمع ٢/١٥٣ .

(٣) سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين في ص ١٨ .  
(٤) من قولهم : أوجدته مطلوبه ؛ أغفرته به ، أى حصل له هذا الأمر ، وهو يرد عليه .  
(٥) كذا في شرح ، ب . وفي أ ؛ « فهذه » .

## باب في اللفظين على المعنى الواحد

يَرِدَانِ عَنِ الْعَالَمِ مُتَضَادَّيْنِ

وذلك عندنا على أوجه : أحدها أن يكون أحدهما مُرْسَلًا ، والآخر مَعْلَلًا . فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعْلَل ، ووجب مع ذلك أن يُتَأَوَّلَ المرسل . وذلك كقول صاحب الكتاب — في غير موضع — في التاء من ( بنت وأخت ) : إنها للتأنيث<sup>(١)</sup> ، وقال أيضا مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : إنها ليست للتأنيث . واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا ، إلا أن يكون أَلِفًا ؛ كقناة ، وفتاة ، وحَصاة ، والباقي كله مفتوح ؛ كطُبة ، وعِنبَة ، وعلامة ، ونسابة . قال : ولو سميت رجلا بِنْتٍ وأخت لصرفته<sup>(٢)</sup> . وهذا واضح . فإذا ثبت هذا القول الثاني بما ذكرناه ، وكانت التاء فيه إمّا هي عنده على ما قاله بمنزلة تاء ( عَفْرِيت ) و ( مَلَكُوت ) وجب أن يُجْمَلَ قوله فيها : إنها للتأنيث على المجاز وأن يُتَأَوَّلَ ، ولا يُجْمَلَ القولان على التضاد .

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمّا لم توجد في الكلمة إلّا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها : إنها للتأنيث ؛ ألا ترى أنك إذا ذكّرت قلت ( ابن ) فزال التاء كما تزول التاء من قولك : ابنة . فلمّا ساوقت تاء بنت تاء ابنة ، وكانت تاء ابنة للتأنيث ، قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة . وهذا من أقرب ما يتسمّع به في هذه الصناعة ؛ ألا ترى أنه قال في عدّة مواضع في نحو ( حمراء )

(١) كقوله في ص ٨٢ ج ٢ : « وأما بنت فإني أقول : بنوى من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة » . وانظر أيضا ص ٣٤٨ ج ٢ . (٢) انظر ص ١٣ ج ٢ . (٣) أى في الوطن السابق . (٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب زيادة « معرفة » وهذه زيادة لاجتاجة إليها ، وليست في عبارة سيويه . (٥) كقوله في ص ١٠ ج ٢ : « واعلم أن الألفين لا ترادان أبدا إلا للتأنيث » .

و (أصدقاء) و (عُشراء) و بابها : إن الألفين للتأنيث، وإنما صاحبة التأنيث  
منهما الأخيرة التي قُلبت همزة لا الأولى، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي  
هي كَالِف (سَكْرَى) و (عَطَشَى) فلَمَّا التقت الألفان وتحركت الثانية قُلبت همزة .  
و يدل على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعتزمت إزالة العلامة  
للتأنيث في هذا الضرب من الأسماء غيّرت الثانية وحدها ، ولم تعرض للأولى .  
وذلك قولهم (حمراوان) و (عُشروات) و (صحراوى) . وهذا واضح .

قال أبو علي رحمه الله : ليس بنت من ابن كصعبة من صعب، إنما تأنيث  
ابن على لفظه ابنة . والأمر على ما ذكر .

فإن قلت : فهل في بنت وأخت علم تأنيث أولا ؟

١٠ قيل : بل فيهما علم تأنيث . فإن قيل : وما ذلك العلم ؟ قيل : الصيغة (فيهما  
علامة تأنيثهما) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل : بنو وأخو، بدلالة  
تكسيرهم إياهما على أفعال في قولهم : أبناء، وآخاء . قال يشر بن المهلب :  
وجدتم بئكم دوننا إذ نُسبتم وأى بني الآخاء تنبو مناسبه !  
فلَمَّا عُدلا عن فَعَل إلى فَعِل وفُعِل وأبدلت لهما تاء فصارتا بنتا ، وأختا  
١٥ كان هذا العمل وهذه الصيغة علما لتأنيثهما ، ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من  
التأنيث رفضت هذه الصيغة ألبتة ، فقلت في الإضافة إليهما : بنوى، وأخوى ؛  
كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها ألبتة ؛ نحو حمراوى وطليحي ،  
وحبلوى . فأما قول يونس : بنى وأختى فردود عند سيويه . وليس هذا الموضع  
موضوعا للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوغه .

- ٢٠ (١) يقال نافعة عشراء : مضى لهما عشرة أشهر . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « إذا » .  
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لفظ » . وقوله : « لفظه » أى لفظ « ابن » فكان (بنا)  
تأنيث (ابن) على معناه لا على لفظه . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فيها علامة تأنيثها » .  
(٥) كذا في ش ، ج . وفي أ : « بسر » .

وكذلك إن قلت : إذا كان سيويه لا يجمع بين <sup>(٢)</sup> ياءى الإضافة وبين صيغة بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغة علما لتأنيثهما فلم صرفهما علمين لمذكر ، وقد أثبت فيهما علامة تأنيث بفكهما ونقضها مع ما لا يجمع علامة التأنيث : من ياءى الإضافة في بتسوى ، وأخوتى ؟ فإذا أثبت في الاسمين بها علامة للتأنيث ، فهلا منع الاسمين الصرف بها مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث <sup>(٨)</sup> إلى التعريف في نحو طلحة ، وحمة ، وباهما ، فإن هذا أيضا مما قد أجبنا عنه في موضع آخر .

وكذلك القول في تاء ثنتان ، وتاء ذيت ، وكيت ، وكلتى : التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة ، كتاء بنت وأخت ، وليست للتأنيث . إنما التاء في ذية ، وكية ، واثنتان ، وابنتان ، للتأنيث .

فإن قلت : فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى لا لفظا ؟ قيل : إذا قام الدليل لم يلزم النضير . وأيضا فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها تبدل خصص التأنيث ، والبديل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضا شبرا بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غير أصل ، كما أن الزائد غير أصل ، ألا ترى إلى ما حكاه عن أبى الخطاب <sup>(١٠)</sup> من قول بعضهم في راية : راءة بالهمز ، كيف شبه ألف

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يا » .

(٣) في الأصول : « صرفتهما » . وما أثبتته أوفق للسياق . أى فلم صرفهما سيويه .

(٤) بيان لما لا يجمع علامة التأنيث . (٥) في الأصول : « ثت » . وما أثبتته أوفق للسياق ، والحديث في هذا كله عن سيويه .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « مع » .

(٧) يريد الصيغة في بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث . وقد آتمت في إثبات « بها » ، على أ . وفي ش ، ب : « بها » وهو خطأ .

(٨) أى سيويه . (٩) يريد الصيغة

هى علم تأنيث بنت وأخت ، والصيغة ليست بلفظ . (١٠) أى سيويه . انظر الكتاب ١٣٠/٢

راية — وإن كانت بدلا من العين — بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما يهزها بعد الزائدة في نحو سقاء، وقضاء. وأما قول أبي عمر: إن التاء في كَتَيْ زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فَعَتَل) فردود عند أصحابنا؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزداد حشوا إلا في (افعل) وما تصرف منه، [و] لغير ذلك،<sup>(٢١)</sup>

- غير أني قد وجدت لهذا القول نحواً ونظيراً. وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم للرجل القواد: الكَتَبَان، وقال مع ذلك: هو من الكَلَب، وهو القيادة. فقد ترى التاء على هذا زائدة حشواً، ووزنه فَعَتَلَان. ففي هذا شيئان: أحدهما التسديد من قول أبي عمر، والآخر إثبات مثال فائت للكَلَب. وأمثلة ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثياً، والكَلَتَان رباعياً، كَرِيم وازرأتم، وَضِفْد، واضفأذ، وكَرْغَب الفَرْخ وازلغب،<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك من الأصول الثلاثي والرباعي، المتداخِلين. وهذا غور عَرَض، فقلنا فيه ولنعد.

- ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلل أحد القولين. فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجري على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتمَر منهما، ويتأول الآخر إن أمكن.

١٥

(١) يريد الجرمي صالح بن إسحق. أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، ومات سنة ٢٢٥، انظر البنية. وانظر اللسان في كاو.

(٢) كذا في ١، ب. وفي ش سقطت الواو.

(٣) يقال: زرم دمه وازرأتم: انقطع.

(٤) يقال ضفد الرجل واضفأذ: كان ثقیل الهم رخوا أحق. وفي الأصول: «ضفندد» وهو الوصف من ضفد بزائدة الإلحاق. وما أثبتته أوق بالدياق.

(٥) زغب الفرخ وازلغب: طلع ريشه.

٢٠

وذلك كقوله <sup>(١)</sup> : حَتَّى الناصبة للفعل ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر ، وهذا ناف لكونها ناصبة له ، من حيث كانت عواملُ الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تُعمل فيها . وقد استقر من قوله في غير مكان ذكرُ عدة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حَتَّى . فعلم بذلك وبنصبه عليه في غير هذا الموضع أن ( أَنْ ) مضمرة عنده بعد حَتَّى ، كما تضمّر مع اللام الجازة في نحو قوله سبحانه ( لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ) ونحو ذلك . فالمنهج إذاً هو هذا .

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك ( أَنْ ) وصارت حَتَّى عوضاً منها ، ونائبة عنها تَسب النصب الى ( حَتَّى ) وإن كان في الحقيقة لـ ( أَنْ ) .

ومثله معنى لا إعراباً قول الله سبحانه : وما رميت إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ، فظاهر هذا تناف بين الحالتين ؛ لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله : وهو قوله ما رميت إِذْ رَمَيْتَ . ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أقدره على الرمي ومكّنه منه وسدّده له وأمره به فأطاعه في فعله نسب الرمي الى الله ، وإن كان مكتسباً للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهداً منه <sup>(٦)</sup> .

ومثله معنى قولهم : أذّن ولم يؤذّن ، وصلى ولم يصل ، ليس أن الثاني ناف للأوّل ، لكنه لما لم يعتد الأول مجزئاً لم يثبت صلاة ولا أذاناً .

(١) يريد سيدي به . يقول في ص ٤١٣ ج ١ : « اعلم أن حتى تنصب على وجهين » .

(٢) انظر ص ٤٠٧ ج ١ من الكتاب .

(٣) كذا بوار العطف في ج . وسقطت في سائر الأصول .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « نسبت » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قبيله » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « منه وله » .

٥

١٠

١٥

٢٠



وكلام العرب لمن عسفه وتذرت بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا، وإن  
(١١) جسا عنه أكثر من ترى وجفا .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نص في أحدهما على  
الرجوع عن القول الآخر، فبعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبتته ولم ينفيه، وأن  
القول الآخر مطروح من رأيه .

فإن تعارض القولان مرسلين، غير مبين أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به  
بحيث عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعترمه، وأن قوله به انصراف منه عن  
القول الأول؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يمتاز به عن صاحبه .

فإن استنبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبب المذهبين، وإنعام الفحص  
عن حال القولين . فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك  
العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد،  
وأن الأضعف منهما هو الأول منهما الذي تركه إلى الثاني . فإن تساوى القولان  
في القوة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإن الدواعي إلى تساويهما فيهما  
عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن أعتقد كلا منهما .

هذا بمقتضى العرف، وعلى إحسان الظن؛ فأما القطع البات فعند الله علمه .  
وعليه طريق الشافعي في قوله بالقولين فصاعدًا . وقد كان أبو الحسن ركابًا لهذا  
الشبح، أخذًا به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه . (وكنتم إذا  
١٥

- (١) جسا ضد لطف . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا » .  
(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأن » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش :  
« راجبا » . (٥) شبح البحر : وسطه ومعظمه . (٦) كذا في أ ، ب ، ش .  
٢٠ وفي ج : « وكنتم إذا ألزمت أبا الحسن شيئًا في بعض أقواله يقول أبو علي : مذاهب أبي الحسن  
كثيرة » وأبو الحسن هو الأخفش سعيد بن مسعدة .

أُلزِمْتُ عند أبي عليّ — رحمه الله — قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه  
يقول لي : مذاهب أبي الحسن كثيرة ) .

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس <sup>(١)</sup> يتَّبَع به كلام  
سيبويه ، وسمّاه مسائل الغلط . فحدثني أبو عليّ عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر  
منه ويقول : هذا شيء كتَّارُ أَيْنَاهُ في أيام الحِدَاثَةِ ، فأما الآن فلا . وحدثنا أبو عليّ ،  
قال : كان أبو يوسف إذا أُفْتِيَ بشيء أو أُمِّلَ شيئاً ، فقليل له : قد قلتَ في موضع  
كذا غيرَ هذا يقول : هذا يعرفه من يعرفه ؛ أي إذا أنعم النظرُ في القولين وجدا  
مذهباً واحداً .

وكان أبو عليّ — رحمه الله — يقول في هَيَّاتَ : أنا أُفْتِي مَرَّةً بكونها اسماً سَمِّيَ بِهِ  
الْفِعْلُ ؛ كَصَةِ وَمَةٍ ، وَأُفْتِي مَرَّةً أُخْرَى بكونها ظَرْفًا ، على قدر ما يحضُرُني في الحال .  
وقال مَرَّةً أُخْرَى : إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سَمِّيَ  
بِهِ الْفِعْلُ ؛ كَمَنْدَكَ وَدُونِكَ . وكان إذا سمع شيئاً من كلام أبي الحسن يخالف قوله  
يقول : عكراً الشيخ <sup>(٢)</sup> . وهذا ونحوه من خِلاَجِ الخاطر ، وتعادي المناظير ، هو الذي  
دعا أقواماً إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلة ، واحتملوا أثقال الصِّغَارِ والدَّلَّةِ .

- ١٥ (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقع » . (٢) هو ابن السراج ، وأبو العباس هو المبرد .  
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقول فيه » . (٤) يريد صاحب أبي حنيفة يعقوب بن إبراهيم .  
مات سنة ١٨٣ في خلافة هارون الرشيد . (٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « شيئاً » .  
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « أملي » وهما لعنان . (٧) فإذا قلت : هيات ما تقول  
فالمتى : في البعد ما تقول ؛ كما تقول : الحق أنك عالم أي في الحق . وهذا الرأي سبق به المبرد في المقضب  
في باب الاسم الذي تلحقه صوتاً أعجمياً ، يقول فيه : « فأما هيات فأوريلها : في البعد ، وهي طرف  
غير متمكن ؛ لإيهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات » . (٨) كذا في ج وفي عبارة اللسان ( هيه ) .  
وفي سائر الأصول : « يكون » . (٩) أي أخرج كلامه عن الوضوح والصفاء ، من قولهم :  
عكراً الشراب : جعل فيه ما يكثره ويجمله عكراً . (١٠) تكافؤ الأدلة : تساويها . فلا ينصر  
مذهب على مذهب ، ودلائل كل مقالة عدد القائلين به مكافؤة لدلائل سائر المقالات . وانظر المال  
والنحل لابن حزم ٤ / ١١٩ .

١٠

١٥

٢٠

٢٥

وحدثني أبو علي : قال : قلت لأبي عبد الله البصري : أما أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ، ومغيبه أخرى . وهذا يدل على أنه من عند الله . فقال : نعم ، هو من عند الله ، إلا أنه لا بد من تقديم النظر ؛ ألا ترى أن حامدا البقال لا يخطر له .

ومن طريق حديث هذا الخاطر أني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وكننت أمشي على رجلين معتديلا      فصرت أمشي على أخرى من الشجير

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرت<sup>(٢)</sup> ، ثم إنني الآن في وقد مضى له سنون — أعان الخاطر وأستشده ، وأفانيه وأتودده ، على أن يسمح لي بما كان أرائيه من الجمع بين معنى الآية والبيت ، وهو معتاض متاب<sup>(٣)</sup> ، وصننين به غير معط .

وكننت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مر بي شيء قد كنت رأيت طرفا منه ، أو أملت به فيما قبل أقول له : قد كنت شارفت هذا الموضع ، وتلوح لي بعصه ، ولم أنته إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكنت فيه ، فيتبسّم — رحمه الله — ، له ويتطابق إلي<sup>(٤)</sup> ؛ سرورا باستماعه ، ومعرفة بقدر نعمة الله عليه فيه ، وفي أمثاله .

- 
- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ظريف » . (٢) نسبه البغدادي في شرح شواهد الشافعية ٣٦٠ إلى أبي حنيفة ، ونسبه في الأمالي ١٦٣ / ٢ في أربعة أبيات إلى عبد الله بن عبيد بن حمزة أسود . وانظر السمط ٧٨٥ . ويريد بـ : « أخرى من الشجر » العضا يعتمد عليها حين أدركه الحرم . (٣) أي أعارض . (٤) أي أخذته ثمدا — وهو الماء القليل — أردته وأرتوى منه . (٥) أي أصانعه وأداريه . (٦) كذا في أ . وفي غيرها : « ينطلق » .

وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي — رحمه الله — وقد أفضنا في ذكر  
أبي علي ونُبل قدره، ونبأوة محله<sup>(٢)</sup> : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من عل  
هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول  
عليه .

وإنما تبسّطت في هذا الحديث ليكون باعنا على إرهاف الفكر، واستحضار  
الخطأ، والتناول إلى ما أوفى نهده، وأوعر ستمته، وبالله سبحانه الثقة .

### باب في الدور، والوقوف منه على أول رتبة<sup>(٤)</sup>

هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه يأخذ به . وذلك أن تؤدي  
الصنعة إلى حكمٍ ما ، مثله مما يقتضي التغيير ؛ فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى<sup>(٥)</sup>  
مراجعة مثل ما منه هربت . فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ،

(١) في هامش ب : « أبو بكر الرازي هو المشهور من أصحابنا بالخصاص » والخصاص هو شيخ  
الحنفية ببغداد ، له التصانيف الكثيرة ، منها شرح مختصر الكرخي ، وكتاب في أصول الفقه . وقد طبع  
له في القسطنطينية سنة ١٣٣٥ هـ كتاب أحكام القرآن في ثلاثة مجلدات . وكانت وفاته سنة ٣٧٠ هـ .  
واطر الشذرات ٧١/٣ ، والجوهر الزاخر ١٣٨/٤ ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية للكندوي .

(٢) النبوة : الارتقاء والشرف . (٣) تمازعه خطر وانتزع ، وقد أعمل الثاني .  
(٤) هذا المبحث في الدور غير المبحث السابق فيه ( دور الاعتلال ص ١٨٣ ) ؛ فإن ذلك في الدور  
يقع في العسلة لحكم في العربية يقول بها المحوى ، فيمود على العسلة بالفساد ، وهذا يراد أن القياس على  
الظائر في بعض الأمور يقتضي بحكم ، فشكك العرب عنه ؛ لأنه يفضي إلى الدور . ومن أمثلة الدور أنك  
لوسنت إلى العصا تقلب الألف وأوا فتقول : عصوى ، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو  
المتحركة المفتوح ما قبلها ، وهذا يقضى بقاها ألما ، ولكن تجنب هذا فرارا من الدور ؛ فإنك لو قلبت  
الواو ألفا لعدت فقلب الألف وأوا ؛ لوقوعها قبل ياء الإضافة ، فترجع إلى الواو . وانظر شرح الرضي  
للشافعية ١٠٩/٣ . (٥) في « عرت » وهو محزف عن « عدت » .

ولا تتكلف عناء ولا مشقة . وأنشدنا أبو علي — رحمه الله — غير دفعة بيتا مبنى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُفْضَى إلى آخِرٍ فصيرَ آخِرَهُ أولَا  
وذلك كأن تبني من قويت مثل رسالة فتقول على التذكير<sup>(٢)</sup> : قِوَاة ، وعلى  
التأنيث : قِوَاوة ، ثم تكسرها على حد قول الشاعر :

موالِي حَلِيفٍ لا موالِي قرابةٍ ولكن قَطِينًا يُحِبُّونَ الْأَتَاوِيَا<sup>(٤)</sup>  
— جمع إتاوة — ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قِوَاوٍ ، فتجتمع بين واووين  
مكتنفتي أَلِفِ التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطَّرَفِ .

ووجه ذلك أن الذي قال ( الأتَاوِيَا ) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن  
يقول : أَتَاوَى ؛ كقوله في علاوةٍ ، وهراوة : علاوى ، وهراوى ؛ غير أن هذا  
الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كسر إتاوة حدث في مثال  
التكسير همزة بعد ألفه بدلا من أَلِفِ فعالة ؛ كهمزة رسائل وكائن ، فصار التقدير  
به إلى أتااء ، ثم تبدل من كسرة الهمزة فتحة ؛ لأنها عارضة في الجمع ، واللام معتلة<sup>(٥)</sup>

(١) كذا في أ . وفي غيرها : « مرة » . (٢) كأنه يريد : على اعتبار التاء عارضة على  
قواوى حكم المنفصلة ، فتكون الواو في حكم الطرف ، فتستحق الإعلال : وأما على التأنيث فإن الكلمة  
تكون كشقاوة ، فلا تكون الواو في الطرف فتصح ؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء .  
(٣) هو الناقبة الجعدي . انظر اللسان في « أتو » .

(٤) قبله : فلا تنتهى أضغان قومي بينهم وسوانهم حتى يصيروا مواليا  
وقوله : « يحلبون الأتاريا » أى يمطونها ، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على  
خدمتهم . ورواية اللسان في ( أتو ) : « يسألون الأتاريا » . وانظر اللسان في ( حلب ) ويبدو أن من  
هذه القصيدة ما أورده له ابن قتيبة في الشعر والشعراء ( ٢٥٢ ) تحقيق الأستاذ أحمد شاکر ) يذكر قومه :

ولو أن قومي لم تحق صدورهم وأحلامهم أصبحت للفتق آسيا  
ولكن قومي أصبحوا مثل خبير بها داؤها ولا تضر الأعادي

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يبدل » .

كباب مطايا، وعطايا، فتصير حينئذ إلى أتاوى، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى أتاوا، ثم تبدل من الهمزة واوا، لظهورها لاما في الواحد، فتقول: أتاوى كهلأوى. وكذا تقول العرب في تكسير إتاوة: أتاوى. غير أن هذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته، فاحتاج إلى إقرار الكسرة بحالها ليصح بعدها الياء التي هي روى القافية، كما معها من القوافي التي هي (الروابيا) و (الأدانيا) ونحو ذلك؛ فلم يستحِز أن يقر الهمزة العارضة في الجمع بحالها؛ إذ كانت العادة في هذه الهمزة أن تعل وتغير إذا كانت اللام معتلة، فرأى إبدال همزة أتاوا، واوا، ليزول لفظ الهمزة التي من عاداتها في هذا الموضع أن تعل ولا تصح لما ذكرنا، فصار (الأتاويا).

وكذلك قياس فعالة من القوة إذا كسرت أن تصير بها الصنعة إلى قواء، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ كما فعل من قال (الأتاويا) فيصير اللفظ إلى قواو.

فإن أنت استوحشت من اكتشاف الواوين لألف التكسير على هذا الحد وقلت: أهمز كما همزت في أوائل لزمك أن تقول: قواء؛ ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه الهمزة الواو على ماضى من حديث (الأتاويا) فتعاود أيضا قواو، ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمزة الواو، ثم من الواو الهمزة، ثم كذلك، ثم كذلك إلى ما لا غاية. فإذا أدت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على أول رتبة منه، وألا تتجاوز إلى أمر ترد بعد إليها، ولا توجد سبيلا ولا منصرفا عنها.

- (١) كذا في ١. وفي ش، ب: «أهمز». (٢) كذا في الأصول. والخبر محذوف  
أى لا غاية له. (٣) أى لا تعدل عنها إلى غيرها، لتلا يلزم الدور، أو قصرا للساقطة وإراحة  
من التعب والعنت والعبث. انظر شرحي الاقتراح. (٤) كذا في ١. وفي غيرها: «يرد».
- (٥) هو من أوجدتك المسال: أمكتك منه وأظفرتك به. وما أثبت «توجد» في ١. وفي ش،
- ب: «يوجد».

فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا . وذلك أن الذى قال (الأنابيا) إنما دخل تحت هذه الكلفة ، والترم ما فيها من المشقة ، وهى ضرورة واحدة ، وأنت إذا قلت فى تكسير مثال فعالة من القوة : قَوَاوٍ قد التزمت ضرورتين : إحداهما <sup>(١)</sup> إبدالك الهمزة الحادثة فى هذا المثال واوا على ضرورة (الأنابيا) ، والأخرى كنفك الألف بالواوين مجاوزا آخرهما الطَّرَفَ ؛ فتأنيك ضرورتان ، وإنما هى فى (الأنابيا) واحدة . وهذا فرق ، يقود إلى اعتذار وترك .

قيل : هذا ساقط ، وذلك أن نفس السؤال قد كان صَمِنَ ما يلغى هذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف يكسّر مثال فعالة من القوة على قول من قال (الأنابيا) ؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من الهمزة العارضة فى الجمع واوا ، فكذلك فأبدلها أنت أيضا فى مسألتك . فأما كون ما قبل الألف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمن السؤال ذكره له ، ولا عَيْجاً به ، فلا يغنى إذا ذكره ، ولا الاعتراض على ما مضى بحديثه ؛ أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح نفسا بأن يُقَرَّرَ هذه الهمزة العارضة فى أثناء مكسورة بحالها كما أقرها الآخر فى قوله :  
له ما رأت عين البصير وفوقه سماءُ الإله فوق سبع سمائيا <sup>(٢)</sup>

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إبدال » . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش :  
« كيف كان » . وما أثبت أقرب ، يريد أن السؤال الذى وقع هو : كيف يكسر الخ ، أى صيغة السؤال هكذا . (٣) أى أكثرنا ، يقال : ما عاج بالشيء ، أى ما عاب به وما بالى .  
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أرلا ترى » . (٥) أى أمية بن أبى الصلت  
كما فى اللسان فى (سمو) ، وانظرانته ١١٩/١ (٦) من قصيدة فى توحيد الله وذكر بعض قصص الأنبياء ، وقبلة :

٢٠

وإن يك شئ خالدا ومعمرنا تأمل تجد من فوقه الله باقيا  
وقوله « له » : أى الله ، يريد أن الله ما تقع العين عليه ، وقوله « وفوقه » فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير . وقوله « فوق سبع سمائيا » حال من الضمير فى الخبر « فوقه » . وانظر المراجع السابق .

(١) — وكان أبو علي ينشدناه \* .. فوق سِت سماءيا \* — لقال (الأتائيا) كقوله (سمائيا) .  
فقد علمت بذلك شدة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة في هذا الجمع مكسورة .  
وإنما اشتد ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجودا في واحد (سمائيا) الذي  
هو سماء. وذلك أن في إتاوة واوا ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله  
(الأتاوى) كالعلاوى والهرآوى ؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة في واحد — أعني إتاوة  
— كوجودها في هراوة وعلاوة، كذلك أبدل منها الواو في أتاوة، وإن كانت مكسورة ؛  
ثمنا على الدلالة على حال الواحد، وليس كذلك قوله : \* ... فوق سبع سمائيا \*  
ألا ترى أن لام واحد ليست واوا في اللفظ فتراعى في دكسيره ؛ كما روعيت  
في تكسير هراوة وعلاوة . فهذا فرق — كما تراه — واضح . نعم، وقد يلتزم الشاعر  
لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة لا شيان اثنان : وذلك أكثر من أن  
يحاط به . فإذا كان كذلك لزم ما رُمناه، وصح به ما قدمناه .  
فهذا طريق ما يبيىء عليه ؛ فقس ما يرد عليك به .

### باب في الجمل على أحسن الأقبحين<sup>(٢)</sup>

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة<sup>(٣)</sup> . وذلك أن تُحضرك الحال  
ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداها ، فينبغي حينئذ أن تعمل الأمر على أقربهما  
وأقلهما حُشا .

وذلك كواو (وَرَتَّلْ)<sup>(٤)</sup> أنت فيها بين ضرورتين : إحداها أن تدعى كونها  
أصلا في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع

(١) وذلك أن السماء السابعة هي « سماء الإله » ويريد بها العرش . وانظر الكتاب ٥٩/٢  
والمرجع السابق . (٢) كذا في ش ، ب وسقط « هو » في أ . (٣) هذه الترجمة  
في أشباه السيوطي ١٩٩/١ (٤) يقال ميل بين الأمرين : ربح بينهما . فقوله : المميلة —  
على صيغة المفعول — يريد المميل فيها والمرجح . (٥) هو الشر والأمر العظيم .



التكرير؛ نحو الوصوصة ، والوحوحة ، وضوضيت ، وقوقيت . والآخر أن يجعلها زائدة أولاً ، والواو لا تزداد أولاً . فإذا كان كذلك كان أن يجعلها أصلاً أولى . أن يجعلها زائدة ؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعنى في حال التضعيف . وأما أن تزداد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

٥

ومثل ذلك قولك : فيها قائماً رجل . لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف — وهذا لا يكون — وبين أن تنصب الحال من النكرة — وهذا على قلته جائز — حملت المسئلة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلّا زيدا أحد ، عدلت الى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه . وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيرهِ عنه فقد جاء على كل حال . فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمّل عليه غيره .

١٠

(٢)  
باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول  
ذلك الحكم

(٣)  
اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي ؛ وذلك كقولنا في الإضافة الى ما فيه همزة  
التأنيث بالواو ؛ وذلك نحو حَمْرَاوِي ، وصَفْرَاوِي ، وَعُشْرَاوِي . وإنما قُلبت الهمزة  
فيه ولم تُقَرَّ بجahalها لثلاً تقع علامة التأنيث حشوا . ففضى هذا على هذا لا يختلف .

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « قائم » .

(٢) كتب بإزاء هذه الترجمة في هامش ب : « يعطون كلمة حكم كلمة وإن لم يوجد فيها سبب الحكم ؛ لمشابهة بينهما » . والحل الذي تكلم عنه ابن جني في هذا الباب هو المعروف عندهم بقياس الشبه ، وعرفه ابن الأنباري بأن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ومقابل هذا الحمل قياس العلة ، وذلك أن يشترك الأصل والفرع في علة الحكم . وانظر في الاقتراح المسلك السادس من مسالك العلة ، وانظر في أشباه السبوطي ٢٠١/١ هذه الترجمة . (٣) يريد النسب .

٢٠

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلْبَاء : عِلْبَاوِيّ ، وإلى حِرْبَاء : حِرْبَاوِيّ ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لما شابهت همزة حمراء وباءها بالزيادة حملوا عليها همزة عِلْبَاء . ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب في حمراوىّ لكونها زائدة فُشِّبَتْ بها همزة عِلْبَاء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُلت همزة عِلْبَاء على همزة حمراء . ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِسَاءٍ ، وقَضَاءٍ : كِسَاوِيّ ، وقَضَاوِيّ ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا لها على همزة عِلْبَاء ؛ من حيث كانت همزة كِسَاءٍ ، وقَضَاءٍ مبدلة من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علّة غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبديل همزة عِلْبَاء واوا في عِلْبَاوِيّ لأنها ليست للتأنيث ، فتحملَ عليها همزة كِسَاءٍ وقَضَاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنهم قالوا من بعد في قُزَّاءٍ : قُزَّاوِيّ ، فشبهوا همزة قُزَّاءٍ بهمزة كِسَاءٍ ؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة ؛ كما أن همزة كِسَاءٍ غير زائدة . وأنت لم تكن أبدلت همزة كِسَاءٍ في كِسَاوِيّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظيّة يُحمل أحدها على ما قبله ، تشبُّثا به وتصوّرا له . واليه وإلى نحوه أوما سيؤيه بقوله : وليس شيء يُضْطَرُّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهها .

وعلى ذلك قالوا : صحراوات ، فأبدلوا الهمزة واوا لثلاثا يجمعوا بين علمى تأنيث ، ثم حملوا التنثية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التنثية ، ثم قالوا : عِلْبَاوَان حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا : كِسَاوَان تشبيها له بعِلْبَاوَان ، ثم قالوا : قُزَّاوَان حملا له على كِسَاوَان ، على ما تقدّم .

(١) كذا في ١٠ . وفي ش ، ب ، ج : « بما يضطرون » بزيادة « بما » . وفي الكتاب ص ١٣ ج ١

وسبب هذه الجول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها الى التصرف فيها ، والترحُّح<sup>(١)</sup> في أثنائها ؛ لِما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنشور ؛ والشعر الموزون ، والخُطْب والسَّجُوع ، ولقوة إحساسهم في كلِّ شيء شيئاً ، وتخيُّلهم ما لا يكاد يشعرون به من لم يالف مذاهبهم .

وعلى هذا ما مُنِع الصرف من الأسماء للشَّبه اللفظي نحو أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألَّب ، وتنضَّب صُلَين ؛ لِما في ذلك من شَبه لفظ الفعل ، فخذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصَّة له في التنوين ، وهو الفعل . والشَّبه اللفظي كثير . وهذا كاف .

باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأزهرها .  
وإذا تأملت عرفت منه وبه ما يؤثرك ، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك .  
وذلك أن العرب كما تُعنى بالألفاظ فتصاحبها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، وبالخُطْب أخرى ، وبالأشباع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأنعم قدراً في نفوسها .

فأقول ذلك عنايتها بالألفاظ ، فإنها لما كانت عنوان معانيها ، وطريقاً الى إظهار أغراضها ، ومراميتها ، أصاحبوها وربَّوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون

(١) أي التصرف فيها والتوسع . يقال : ترحَّح في ساحة الدار ، ورحَّح في المعيشة : تصرف .

(٢) أي نواحيها ووجوهها . وأثناء الشوب : تضاعفه ومطاريه ، واحدها شوب ، بكسر الشا .

وسكون النون . (٣) هذا راجع لـ (تألَّب) و (تنضَّب) . ويراد به التحرص عن أن يكون تألَّب

وتنضَّب في معناهما الأصلي في اللغة ، فالأب : شجرة تخذ منها القسي ، والتنضَّب : شجر له شوك قصار .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تذهب » . (٥) كذا في أ . وفي ب : « تداعبها » ،

وفي ش : « تداعبها » . (٦) في س « زينوها » .

ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المثل  
إذا كان مسجوعاً لذِّ لسامعه يحفظه ، فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله ، ولولم يكن  
مسجوعاً لم تأنس النفس به ، ولا أنقَّتْ<sup>(١)</sup> لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ،<sup>(٢)</sup>  
وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له ، وجرى به من أجله .  
وقال لنا أبو عليّ يوماً : قال لنا أبو بكر : إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه ،<sup>(٣)</sup>  
فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، وإليه أسرع ؛  
ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعياً جلفاً ، أو عبداً عسيفاً ، تذب صورته ، وجمجج جملته ،<sup>(٤)</sup>  
فيقول ما يقوله من الشعر ، فلا أجل قبوله ، وما يورده عليه من طلاوته ، وعذوبة<sup>(٥)</sup>  
مستمعه ما يصير قوله حكماً يرجع إليه ، ويقتاس به ؛ ألا ترى إلى قول العبد الأسود :<sup>(٦)</sup>  
<sup>(٧)</sup>

إن كنت عبداً فنفسى حرة كرمًا      أو أسود اللون إني أبيض الخليلي  
وقول نصيب :<sup>(٨)</sup>

سودت فلم أملك سوادى وتحتة      قميص من القوي يبيض بنائقه<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « له » . (٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج :  
« بمستمعه » . وضبط في ب بفتح الميم في معنى المصدر أى لاستماعه . وفي أ بكسر الميم .

(٣) هو ابن السراج . (٤) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « خلقته » .

(٥) الطلاوة — مثلثة الطاء — : الحسن والبهجة . (٦) في ش : « مستمعه » .

(٧) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « يقاس » . (٨) هو يحيى عبد بنى الحساس .

وانظر الأغاني ص ٢ ج ٢٠ طبعة بولاق ، والديوان ٥٥ (٩) هذا يوافق ما في الأما

٨٨/٢ وذيلها ١٢٧ والأغاني طبعة الدار ٣٥٤/١ . وقد نسب صاحب الأغاني ٢/٢ طبعة بولاق

إلى صحيح ، وليس في ديوانه ، ونسبه صاحب اللسان في (قوله) إلى نصيب . (١٠) كذا في أ ، ج .

وفي ب ، ش : « ولم » . (١١) القوي : ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو

إقليم في فارس . وقوهستان معناه في الأصل موضع الجبال . وانظر معجم ياقوت . والبنائق جمع بئقة .

وبنائق القميص : المرا التي تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذي تحت سواد . وخلقته .

٥

١٠

١٥

٢٠

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ صَغِيرًا سَنَى<sup>(٢)</sup>      وَكَانَ فِي الْعَيْنِ نُبُوءٌ عَنِّي  
فَإِنْ شَيْطَانِي أَمِيرُ الْحَرْبِ      يَذْهَبُ بِي فِي الشَّعْرِ كُلِّ فَنٍّ  
\* حَتَّى يُزِيلَ عَنِّي التَّظَنِّي \*<sup>(٣)</sup>

- ٥ فإذا رأيتَ العربَ قد أصْلَحُوا أَلْفَاطَهَا وَجَسَّنُوهَا ، وَحَمَّوْا حَوَاشِيَهَا وَهَذَّبُوهَا ،  
وَصَبَّلُوا غُرُوبَهَا وَأَرْهَقُوهَا<sup>(٤)</sup> ، فَلَا تَرَيْنَّ أَنْ الْعَنَاءَ إِذْ ذَاكَ إِنَّمَا هِيَ بِالْأَلْفَاطِ ، بَلْ  
هِيَ عِنْدَنَا خِدْمَةٌ مِنْهُمْ لِلْعَانِي ، وَتَنْوِيهِ [بِهَا] وَتَشْرِيفٍ مِنْهَا . وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِصْلَاحُ  
الْوَعَاءِ وَتَحْصِيهِ ، وَتَرْكِتُهُ ، وَتَقْدِيسُهُ ، وَإِنَّمَا الْمَبْنِيُّ بِذَلِكَ مِنْهُ الْإِحْتِيَاظُ لِلْوَعَى<sup>(٥)</sup>  
عَلَيْهِ ، وَجَوَارِهِ بِمَا يُعْطَرُ بَشَرُهُ ، وَلَا يَعْرِجُ وَهَرَهُ<sup>(٦)</sup> ، كَمَا قَدْ نَجَدْنَا مِنَ الْمَعَانِي الْفَاحِرَةِ  
السَّامِيَةِ مَا يَهْجُنُهُ وَيَقْضُ مِنْهُ كُدْرَةً لَفْظُهُ ، وَسَوْءَ الْعِبَارَةِ عَنْهُ .<sup>(٧)</sup>

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّا نَجِدُ مِنَ أَلْفَاطِهِمْ مَا قَدْ نَمَقَّوْهُ ، وَزَخَرَفُوهُ ، وَوَشَّوْهُ ، وَدَبَّجُوهُ ،  
وَلَسْنَا نَجِدُ مَعَ ذَلِكَ تَحْتَهُ مَعْنَى شَرِيفًا ، بَلْ لَا نَجِدُهُ قَصْدًا وَلَا مَقَارِبًا ، أَلَا تَرَى<sup>(٨)</sup>  
إِلَى قَوْلِهِ :<sup>(٩)</sup>

- (١) هُوَ مَالِكُ بْنُ أُمَيَّةَ كَمَا فِي الْوَحْشِيَّاتِ ، وَوَرَدَتْ الْأَشْهُارُ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى فِي الْحِرَاقِ ٣٠٠/١  
غَيْرَ مَعْدُومَةٍ . (٢) كَذَا فِي ١٠١ ب ، ش . وَفِي ح : « صَغِيرًا سَنَى » . وَفِي الْوَحْشِيَّاتِ :  
« حَدِيثُ السَّنِ » . (٣) هُوَ اسْتِمَارَةُ مِنْ عَرُوبِ الْأَسَانِ ؛ أَيْ أَطْرَافِهَا ، وَاحِدُهَا غَرْبٌ يَفْتَحُ  
الْأَوَّلَ وَسَكُونُ الثَّانِي . (٤) كَذَا فِي ش ، ب . وَسَقَطَ هَذَا فِي أ . (٥) كَذَا فِي أ .  
وَفِي ب : « تَوَكُّيْتُهُ » . وَفِي ش : « تَوَكُّيْتُهُ » . (٦) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ح :  
« الْمَعْنَى » . (٧) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ : « وَهَرَهُ » . (٨) ثَبَّتَ هَذِهِ الصَّلَةَ  
فِي أ ، ب ، ش . وَسَقَطَتْ فِي ج ، وَهَذَا أَجُود . وَالْمَوْعَى — بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ — أَوَّالُ الْمَوْعَى  
مَا وَضَعَ فِي الْوَعَاءِ . يُقَالُ : أَوْعَيْتُ الشَّيْءَ وَوَعَيْتُهُ . وَكَأَنَّهُ ضَمْنُ الْمَوْعَى مَعْنَى الْحَافِظِ وَهَسَّاءُ بَعْلٍ .  
(٩) كَذَا فِي أ : وَالْبَشَرُ : طَاهِرُ الْجِلْدِ . وَفِي عَيْرِهَا : « نَشَرَهُ » وَالشَّرُّ — بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسَكُونِ  
الشَّيْنِ — الرَّاحَةُ الطَّيِّبَةُ . (١٠) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب : « فَلَا » . وَفِي ب : « يَمِيبُ » .  
(١١) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ : « نَهَجَهُ » . (١٢) نَازَعَهُ فِي الْعَمَلِ يَهْجُهُ وَيَقْضُ .  
٢٥ (١٣) الْقَصْدُ : الْوَسْطُ . وَالْمَقَارِبُ : خَيْرُ الْجِلْدِ . (١٤) جَاءَ هَذَانِ الْبَيْتَانِ فِي أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ  
مَعَ ثَالِثٍ بَيْنَهُمَا ص ١٦ ، وَفِي الْوَسَاطَةِ ص ٨ ، وَنَسَبًا فِيهَا لِيَزِيدَ بْنِ الطَّرِيقَةِ ، وَانْطَرَسَ ص ٢٨ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

ولمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِثْنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ  
أَخَذَنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمُطَيِّ الْأَبَاطِحِ

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه، وصقاله وتلامج أنحائه، ومعناه مع هذا  
ما تحسسه وتراه : إنما هو : لمَّا فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين، وتحدثنا على  
ظهور الإبل . ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها ، مشروفة المعاني  
خفيفتها .

قيل : هذا الموضع قد سَبَقَ إلى التعلُّق بِهِ مَنْ لَمْ يُنْعِمِ النظر فيه، ولا رأى  
ما أراه القومُ منه، وإِنَّمَا ذلك لِحِفَاءِ طَبْعِ النَّاظِرِ، وخفاءِ غَرَضِ النَّاظِقِ . وذلك  
أَنْ فِي قَوْلِهِ « كُلِّ حَاجَةٍ » [ مَا ] يَفِيدُ مِنْهُ أَهْلُ النَّسِيبِ وَالزُّقَّةِ، وَذَوُو الْأَهْوَاءِ  
وَالْمَقَّةِ مَا لَا يَفِيدُهُ غَيْرُهُمْ، وَلَا يَشَارِكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ؛ إِلَّا تَرَى أَنْ مِنْ حَوَائِجِ  
(مِثْنَى) أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ غَيْرِ مَا الظَّاهِرِ عَلَيْهِ ، وَالْمَعْتَادِ فِيهِ سِوَاهَا ؛ لِأَنَّ مِنْهَا التَّلَاقِ ،  
وَمِنْهَا التَّشَاكِي ، وَمِنْهَا التَّخَلِّي ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ تَالٍ لَهُ ، وَمَعْقُودُ الْكَوْنِ بِهِ .  
وَكَأَنَّهُ صَانِعٌ عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي أَوْهَى إِلَيْهِ ، وَعَقْدُ غَرَضِهِ عَلَيْهِ ، بِقَوْلِهِ فِي آخِرِ  
الْبَيْتِ :

\* وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ \*

- (١) أَى ظُهْرَهَا وَلَمَعَانِهَا . (٢) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب ، « رَأَى » .  
(٣) ثَبَتَ هَذَا اللَّفْظُ فِي أ ، وَسَقَطَ فِي ش ، ب . وَفِي ج : « أَنْ قَوْلُهُ كُلِّ حَاجَةٍ يَفِيدُ » . وَهِيَ  
عِبَارَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ بِخِلَافِ مَا فِي ب ، ش . (٤) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ج : « ذَر » .  
(٥) فِي الْأَصُولِ : « سِوَاهُ » وَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، وَجِلَّةٌ « وَالْمَعْتَادُ فِيهِ سِوَاهَا » عَطْفٌ عَلَى  
« غَيْرِ مَا الظَّاهِرِ عَلَيْهِ » فَهُوَ مِنْ وَصْفِ « أَشْيَاءَ » . وَالضَّمِيرُ فِي « فِيهِ » يَعُودُ إِلَى « الظَّاهِرِ » .  
(٦) كَذَا فِي أ ، ج . وَفِي ب ، ش : « التَّشَاكِي » . (٧) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ج :  
« التَّجَلَّى » . وَكَانَ التَّخَلِّي طَلَبُ الْحُلُوءِ بِالْحَبِيبِ . (٨) كَذَا فِي أ . وَفِي ش ، ب ، ج : « لَقَوْلِهِ » .

أى إنما كانت حوائجنا التى قضيناها، وآرابنا التى أنضيناها،<sup>(١)</sup> من هذا النحو الذى هو مسح الأركان وما هو لاحق به، وجارى فى القربة من الله تجراه، أى لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح .  
وأما البيت الثانى فإت فيه :

٥ \* أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا \*

وفى هذا ما أذكره ؛ لتراه فتعجب ممن عجب منه ووضع من معناه . وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا ، ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسب ، وتعنوله مبة الماضى الصليب . وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع فى محاوراتهم علوقدر الحديث بين الإليقين ، والمكاهة بجمع شمل المتواصين ؛ ألا ترى إلى قول الهدلى :  
وإن حديثاً منك - لو تعلمينه - جنى النخل فى ألبان عوذ مطافيل<sup>(٢)</sup>  
١٠

وقال آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابع جاذبا  
فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرج هيا ربا<sup>(٣)</sup>  
وقال الآخر :<sup>(٤)</sup>

١٥ وحديثي يا سعد عنها فزدني جنونا فزدني من حديثك يا سعد

(١) أى فرغنا منها ، من قولهم : أنضى السوب : أبلاه . وقد نقل ابن الأثير فى المشل السائر ( المقالة الثانية ) معظم كلام ابن جنى على البيتين ، ولما بلغ هذا الموضع قال : « وآرابنا التى بلغناها » .  
(٢) يريد قوته . ومبة الشباب : نشاطه وأوله . والماضى : نافذ الأمر ، والصليب : الشديد ذوالصلابة . (٣) هو أبو ذؤيب ، وانظر ديوان الهذليين طبعة الدار ١/١٤٠ .

(٤) رواية ديوان الهذليين واللسان فى « طفيل » : « تبذليته » بدل « تعلية » . والضمير فى « تبذليته » يعود إلى « حديثنا » وفى « تعلية » للخبير والحكم . (٥) انظر ص ٢٩ من هذا الجزء .  
(٦) هو العباس بن الأحنف . وانظر الديوان المطبوع فى استامبول ص ٥٨ ، ومعاهد التنصيص ص ٥٧/١٥٧

وقال المولّد<sup>(١)</sup> :

وحديثُها السّحر الحلال لو أنّه لم ينجّ قتلَ المسلم المتحرّز

الآبيات الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث — مُرسّلاً — عندهم هذا ، على ما ترى فكيف به إذا قيّده بقوله (بأطراف الأحاديث) . وذلك أن في قوله<sup>(٢)</sup> (أطراف الأحاديث) وحياً خفياً ، ورمزاً حلوّاً ، ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون ، ويتفاوضه ذوو الصّباية المتّبعون ؛ من التعريض ، والتلويح ، والإيحاء دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث ، وأغزل وأنسب ، من أن يكون مشافهة وكشفاً ، ومصارحة وجهرًا ، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشدُّ تقدُّماً في نفوسهم ، من لفظهما وإن عذّب موقعه ، وأنيق له مستمعه .

نعم ، وفي قوله :

\* وسالت بأعناق المطىّ الأباطح \*

من الفصاحة ما لا خفاء به . والأمر في هذا أسير ، وأعرف وأشهر .

فكأنّ العرب إنما تحلّى ألفاظها وتديجها وتشيها ، وتزخرفها ، عنايةً بالمعاني التي وراءها ، وتوصّلاً بها إلى إدراك مطالبيها ، وقد قال رسول الله صلى عليه وسلم :  
”إنّ من الشعر لحكماً وإنّ من البيان لِسِحْرًا“ . فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم ، التي جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب ، وسبباً وسُلماً إلى تحصيل المطلوب ، عُرِف بذلك أنّ الألفاظ خَدَمُ للمعاني ، والمخدوم — لا شك — أشرف من الخادم .

(١) هو ابن الرومي . وانظر في هذا الجزء ص ٢٩ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ ،

ج : « ذكره » . (٣) كذا في ش ، ج . وفي أ ، ب : « يتقاضه » .

(٤) رواه أحمد في مسنده ، وأبوداود . قال شارح الجامع الصغير : وإسناده صحيح . انظر هذا الكتاب . وقوله ” حكماً “ يضبط كقفل مصدراً ، وكعنب جمع حكمة .



والأخبار في التلطف بمذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها ، أو يُتَجَسَّم للحال (نعت لها) ، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة ، فقال المسئول : إن على يميننا ألا أفعل هذا . فقال له السائل : إن كنت — أيدك الله — لم تحلف يميناً قط على أمرٍ فرأيت غيره خيراً منه فكفرت عنها له ، وأمضيته ، فما أحب أن أحتك ، وإن كان ذلك قد كان . فكأنك فلا تجعلني أدون الرجلين عندك . فقال له : سحرتني ، وقضى حاجته .

وندع هذا ونحوه لوضوحه ، ولنأخذ ليلاً كما عليه فنقول :  
 مما يدل على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدمها في أنفسهم على ألفاظها ، أنهم قالوا  
 في شملت ، وصعمرت ، وبيطرت ، وحولت ، ودهورت ، وسلقت ، وجمعيت :  
 إنها ملحقة بباب درجت . وذلك أنهم وجدوها على ستمها : عدد حروف ،  
 وموافقة بالحركة والسكون ، فكانت هذه صناعة لفظية ، ليس فيها أكثر من إلحاقها  
 ببنائها ، واتساع العرب بها في محاوراتها ، وطرق كلامها .

والدليل على أن فعلت ، وفعلت ، وفوعلت ، وفعلت ، ملحقة بباب درجت  
 مجيء مصادرها على مثل مصادر باب درجت . وذلك قولهم : الشملة ، والبيطرة ،  
 والحوقلة ، والدهورة ، والسلقاة ، والجعبة . فهذا [ ونحوه ] كالدرجة ، والهمجية ،

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « تعب بها » . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط في أ  
 هذا الحرف . (٣) سقط لفظ « على » في أ . والعبارة فيها : « تقدمها أنفسهم ألفاظها » .  
 وعليه يكون ألفاظها مفعول التقدم ، وهو قد يتعدى بنفسه . (٤) شمل : أسرع وشيز .  
 (٥) يقال : صعرت الشيء : درجه . (٦) حولت : ضعف . (٧) يقال :  
 دهورت الشيء : جمعه وقذفه في مهواة . (٨) يقال : سلقاه إذا طعمه فألقاه على جنبه .  
 (٩) جمباه إذا صرعه . (١٠) السم : الطريق والهيئة . (١١) هذه الزيادة  
 في أ . وسقطت في ش ، ب . (١٢) الهمجية : حسن سير الدابة في سرعة .

والقوفاة ، والزوارة . فلما جاءت مصادرها على مصادر الرباعية ، والمصادر أصول  
للافعال حكيم بلحاقها بها ؛ ولذلك استمرت في تصرفها استمرار ذوات الأربعة .  
فقولك : يَبيطِرُ يَبيطِرُ بَيَطْرَةً ، كدحرج يدحرج دحرجة ، ومبيطِر كدحرج . وكذلك  
شمال يشمِل شملة ، وهو مُشمِل . فظهور تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على  
إرادة إلحاقه . ثم إنهم قالوا : قاتل يقاتل قتالا ، ومقاتلة ، وأكرم يكرم إكراما ، وقطع  
يقطع تقطيعا ، بجاءوا بأفعل ، وفاعل ، وفعل ، غير ملحقة بدحرج ، وإن كانت على  
سَمْتِه ووزنه ؛ كما كانت فعل ، وفعل ، وقول ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، على سَمْتِه ووزنه  
ملحقة . والدليل على أن فاعل وأفعل وفعل غير ملحقة بدحرج وبإيه امتناع  
مصادرها أن تأتي على مثال الفعلة ؛ ألا تراهم لا يقولون : ضارب ضاربة ،  
ولا أكرم أكرمة ، ولا قطع قطعة ؛ فلما امتنع فيها هذا — وهو العبرة في صحة  
الإلحاق — علم أنها ليست ملحقة بباب دحرج .

إذا قيل : فقد تجيء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات  
الأربعة ؛ ألا تراهم يقولون : قاتل يقاتل ، وأكرم يكرم ، وكذبوا بآياتنا كذبا ،  
فهذا بوزن الدحراج ، والسرهاد ، والزلال ، والقلقال ؛ قال :  
\* سَرَهْفُهُ مَا شَتَّتَ مِنْ سِرْهَافٍ \*

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ «مصادرها» . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ «وظهور» .  
(٣) في الأصول «غير ملحقة» وزيادة «غير» مفسدة ، وقد جريت على ما في المطبوعة ، وهو  
الصواب . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : «قتالا» . والأوفق بالسياق ما أثبتناه ، ألا تراهم  
يقولون : «فهذا بوزن الدحراج» وإنما يظهر هذا في القتال . والقتال والقتال كلاهما يقال في مصدر  
قاتل ، وإن كان الأغلب الاستعمال الثاني ، وهو مخفف من الأول . وانظر شرح المفصل ٤٨/٦ .  
(٥) هو العجاج ، وهو من أبحرزة يعاتب فيها ابنه رؤبة . وبعده :

حتى إذا ما أض ذا أعراف كالكدون المشدود بالإكاف  
قال : الذي جمع ل صوافي من غير ما عصف ولا اصطراف =

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة ، دون الفعلال ، وبه كان يعتبر سيويه . ويدل على صحة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه ، فهو بفعلل أشبه من مثال الفعلال ، والاعتبار بالأصول<sup>(١)</sup> أشبه منه وأؤكد منه بالفروع . فإن قلت : ففي الفعللة الهاء زائدة ، قيل : الهاء في غالب أمرها وأكثر

أحوالها غير معتدة ، من حيث كانت في تقدير المنفصلة .

فإن قيل : فقد صحَّ إذا أن فاعل ، وأفعل ، وفعل — وإن كانت بوزن دحرج — غير ملحقة به ، فلم لم تلحق به ؟ قيل : العلة في ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى . فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولا ، نحو دخل ، وأدخلته ، ونحرج ، وأخرجته . ويكون أيضا للبلوغ ، نحو أحصد الزرع ، وأركب المهر ، وأقطف الزرع ، ولغير ذلك من المعاني . وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعدا ، نحو ضارب زيد وعمرا ، وشاتم جعفر<sup>(٢)</sup> يسرا . وأما فعل فالتكثير ، نحو خلق الأبواب ، وقطع الجبال ، وكسر الجرار .

فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما جئ بها للعاني خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ ، نحو شملل ، وجهور ، وبيطر ، فتنبهوا إلحاقها بها ، صوتا للمعنى ، وذبا عنه أن يستهلك ويسقط حكمه ، فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية ، ووقروا المعنى<sup>(٣)</sup>

== « سرفته » : أحسنت غداه ، يريد جهده في تربيته . و « أعراف » جمع عرف — بضم فسكون — وهو الشعر من العنق . و « الكودن » من الخيل ما لم ينتج من العرب ، وقوله : « صواف » جمع صاف أى خالص لى ، « والمصف » : الكسب ، و « الاصطراف » : التصرف في كسب المال . يقول : أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طمع في مالى وزعم أنه خالص له . وذلك مع أنه لم ينبغ في كسب هذا المال وجمعه . وانظر الجزء الثانى من مجموع أشعار العرب طبعة أوربية ص ٤٠ .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب زيادة بعد (الاعتبار) هى : « والمراعاة » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بكرا » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وفردا » .

ورجوه؛ لشرفه عندهم، وتقدمه في أنفسهم. فأروا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وتجماً محققاً. وهذا الشمس إنارة مع أدنى تأمل.

ومن ذلك أيضاً أنهم لا يلحقون الكلمة من أولها إلا أن يكون مع الحرف الأول غيره؛ ألا ترى أن (مفعلاً) لما كانت زيادته في أوله لم يكن ملحقاً بها؛ نحو: مَضْرَبٌ، ومَقْتَلٌ. وكذلك (مفعَل) نحو: مِقْطَعٌ، ومِذْسَجٌ، وإن كان مَفْعَلٌ بوزن جعفر، ومَفْعَلٌ بوزن هَجْرٍ. يدلُّ على أنهما ليسا ملحقين بهما ما نشاهده من ادغامهما، نحو مَسَدٌ، ومَرَدٌ، ومِثْلٌ، ومِثْلٌ. ولو كانا ملحقين لكانا حرّين أن يخرجاً على أصولهما، كما خرج شَمَلٌ وصهرر على أصله. فأما محبب فعلم نخرج شاذاً، كتهليل، ومكوزة، ونحو ذلك مما احتيل لعلميته.

وسبب امتناع مَفْعَلٍ ومَفْعَلٍ أن يكونا ملحقين. وإن كانا على وزن جعفر، وهَجْرٍ. أن الحرف الزائد في أولهما، وهو لمعنى، وذلك أن مَفْعَلًا يأتي للصادر، نحو ذهب مذهباً، ودخل مَدْخلاً، ونخرج مخرِجاً. ومَفْعَلًا يأتي للآلات، والمستعملات؛ نحو مطرَقٌ، ومِرْوَجٌ، ومِنْخَصِفٌ، ومِثْرٍ. فلما كانت الميان ذواتي معنى خَشُوا أن هم الحقوا بهما أن يتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حَسْبُ، فُيَسْتَهْلَكُ المعنى المقصودُ بهما، فتحاموا الإلحاق بهما؛ ليكون ذلك موقراً على المعنى لهما.

ويدلُّ على تمكُّن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدّموا دليله ليكون ذلك أمانة لتكنه عندهم.

- (١) أى بهذه الزيادة، أى بسببها. (٢) من معانيه الأحق، والمجنون.
- (٣) كذا في أ. وفي ش، ب: « إدغامها ». (٤) التل: الصرع، ويقال ويغ مثل؛ أى يغل به ويصرع. ورجل مثل: قوى. (٥) الشل: الطرد، والمِثْلُ المطرد، وهو رخ قصير. (٦) كذا في أ. وفي ش، ب سقطت الواو. (٧) تثبتت الواو في أ، وسقطت في ش، ب. (٨) هى المروحة يترجح بها. (٩) هو المحرز.

وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أول الفعل ؛ إذ كُنَّ دلائل على  
الفاعِلين : مَنْ هم ، وما هم ، وكم عَدَّتْهم ؛ نحو أفعَل ، ونفعل ، وتفعَل ، ويفعل ،  
وحكّوا بضدّ [هذا للفظ<sup>(١)</sup>] ؛ ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق : إن أقيسه  
أن يكون بتكرير اللام ، فقال : باب شملت ، وصعرت ، أقيس من باب  
حوقلت ، وبيطرت ، وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعاني : كيف بابها التقدّم ، وإلى حروف الإلحاق  
والصناعة : كيف بابها التأخر . فلولم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعلاؤه في تصوّرهم ،  
إلا بتقدّم دليله ، وتأخر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا .

وعلى هذا حشّوا بحروف المعاني فحَصَّنوها بكونها حَشَّوا ، وأمِنوا عليها  
ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرضة للحذف والإجحاف . وذلك كآلف التكسير  
وياء التصغير ؛ نحو دراهم ، ودُرَيْهم ، وقِطَاطِر ، وقُطَيْطِر . فجرت في ذلك  
— لكونها حَشَّوا — مجرى عين الفعل المحصّنة في غالب الأمر ، المرفوعة عن  
حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عِدَّة ، وزنة ، وناس<sup>(٤)</sup> ، والله  
في أظهر قوليّ سيبويه ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لأب لك ، وويلمِه<sup>(٥)</sup> ،  
في أظهر قوليّ سيبويه ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لأب لك ، وويلمِه<sup>(٦)</sup> ،

- ١٥ (١) هذا عن أ وإن كان فيها : « هذا اللفظ » ، وهو خطأ في الرسم . وفي ش ، ب : « هذه  
الصناعة اللفظية » ، وهي غير مستقيمة ، وكأن الأصل : « هذا للصناعة اللفظية » . وفي ح : « ذلك  
لصناعة اللفظ » ، وهي عبارة صحيحة . (٢) ثبت لفظ « إلى » في ش ، ب ، وسقط في أ .  
(٣) يريد المازني . وقد جاء في تعريفه في الباب الأول (باب الأسماء والأفعال : كم يكون  
عددهما في الأصل وما يزداد فيهما) : « وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع .  
فإذا سمع قيل : ألق ذاك بالواو والياء ؛ وليس بمطرّد . فأما المطرّد الذي لا يتكسر فإن يكون موضع  
اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ؛ مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال : جلب ، يجلب ، جلبية » .  
٢٠ (٤) فاصل ناس أناس . وانظر سيبويه ٣٠٩/١ ، ١٢٥/٢ . (٥) هذا القول في الكتاب  
٣٠٩/١ يقول فيه : « وكان الاسم — والله أعلم — إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا  
الألف وصارت الألف واللام خلفا منها » . (٦) أى في لأب لك ،  
٢٥ (٧) أصله : ويل أمه . يقال ذلك لمن يستجاد .

(١) ويا بالمغيرة ، وكثرة باب يد ، وديم ، وأنج ، وأب ، وغد ، وهن ، وجر ،  
وآست ، وباب ثنية ، وقلة ، وعزّة ، وقلة باب مذ ، وسه : إنما هما هذان الحرفان  
بلا خلاف . وأما ثبة ولثة فعلى الخلاف . فهذا يدلّك على ضنهم بحروف المعاني ،  
وشحهم عليها : حتى قدّموها عناية بها ، أو وسّطوها تحصيلنا لها .

فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخرًا ، كما نجد ه أولًا ووسطًا . وذلك تاء  
التأنيث ، وألف التثنية ، وواو الجمع على حدّه ، والألف والتاء في المؤنث (٤) ، وألفا  
التأنيث في حمراء وياها ، وسكرى وياها ، وياء الإضافة ؛ كهنى (٥) ، فما ذلك ؟  
قيل : ليس شيء مما تأخرت فيه علامة معناه إلا لعذر مقيم . وذلك أن تاء  
التأنيث إنما جاءت في طلحة وياها آخرًا من قبل أنهم أرادوا أن يعرفونا تأنيث  
ما هو ، وما مذكّره ، بغاءوا بصورة المذكر كاملة مصحّحة ، ثم ألحقوها تاء التأنيث  
ليعلموا حال صورة التذكير ، وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث ؛ فجمعوا  
بين الأمرين ، ودلّوا على الغرضين . ولو جاءوا بعلم التأنيث حشواً لانكسر المثال ،  
ولم يعلم تأنيث أى شيء هو .

(١) ورد هكذا في قوله :

يا بالمغيرة رب أمر معضل      فزجته بالكر منى والدها  
يريد : يا أبا المغيرة ، وانظر الخزانة ٤/٣٣٥ .

(٢) يريد بباب مذ ، وسه ما حذف منه الحشو ؛ فإن أصل مذ مند ، وسه سته .

(٣) الثبة يراد بها وسط الحوض ، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع ، فالحذوف منها العين ،  
وقيل إن الحذوف منها اللام ، وهى وار أو ياء على الخلاف . وانظر اللسان في ثبو . واللثة ما حول  
الأسنان . ويقول بعض اللغويين : أصلها لثى حذفت لامها الياء ، ويقول ابن جني إنها محذوفة العين  
— وهى الوار — من لثت العمامة أى أدرتها على رأسى ، واللثة محيط بالأسنان دائرة بها .  
(٤) أى فى جمع المؤنث . (٥) أى فى النسبة إلى الحن . (٦) الطلحة هنا :  
الواحدة من شجر الطلح ، ولا يراد به العلم .

فإن قلت : فإن ألف التكسير وياء التحقير قد تكسيران مثال الواحد والمكبر ،  
وتختزمان صورتيهما ؛ لأنهما حشو لا آخر . وذلك قولك دفاتر ودُفَيْر ، وكذلك كليب ،  
وحَجِير ، ونحو ذلك ، قيل : أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير ؛ ألا تراك  
تقول في تحقير حبلى : حُبَيْلى ، وفى صحراء : صُحَيْرَاء ، فُتِقِرَ ألف التأنيث بحالها ،  
فإذا كسرت قلت : حَبَالَى ، وصَحَارَى ، وأصل حَبَالَى حبال ؛ كدعائى تكسير دعوى ،  
فتغير علم التأنيث . وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الاسم لا يخرجه  
عن رُتبته الأولى — أعنى الأفراد — فَأَقِرَّ<sup>(١)</sup> (بعض لفظه) لذلك ؛ وأما التكسير فيبعده  
عن الواحد الذى هو الأصل ، فيحتمل التغير ، لا سيما مع اختلاف معانى الجمع ،  
فوجب اختلاف اللفظ . وأما ألف التأنيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء  
التأنيث ، وكذلك علم التنثية والجمع على حده لاحق بالهاء أيضا . وكذلك ياء النسب .  
وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه ، حتى لحق بالأصول عندهم ، فما ظنك  
بالزائد ذى المعنى ؟ وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قَلَسُوا تارة : تَقَلَّسَ ، وأخرى :  
تَقَلَّسَى ، فأقزوا النون وإن كانت زائدة ، وأقزوا أيضا الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت .  
وكذلك قالوا : قَرْنُوَّةٌ<sup>(٢)</sup> ، فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرنيت السَّقاء ، فأثبتوا الواو ،  
كما أثبتوا بقيَّة حروف الأصل : من القاف ، والراء ، والنون ، ثم قلبوها ياء فى قرْنيت .  
هذا مع أن الواو فى قَرْنُوَّةٍ زائدة للتكثير والصيغة ، لا للإلحاق ولا للمعنى ، وكذلك  
الواو فى قَلَسُوا لزيادة غير الإلحاق وغير المعنى . وقالوا فى نحوه : تعفرت الرجل إذا

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لفظ بعضه » .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وعليه فقوله : « الممدودة » عطف على (ألف التأنيث المقصورة) حتى

يصح تنثية الخبر . وفى ج : « وألفا التأنيث محمولتان » . وهى واضحة .

(٣) هى عشب ينبت فى الرمل يدعى به الأساق .

صار عفرينا ، فهذا تَفَعَّلَتْ ؛ وعابِه جاء تَمَسَّكَنْ ، وَتَدَّرَع ، وتمنطق ، وتمنديل <sup>(٢)</sup> ،  
وَتَحْرَق ، وكان يسمَّى محمدا ثم تَمَسَّلَ أى صار يسمَّى مُسْلِمًا ، و(مَرَحَبُكَ اللهُ ،  
وَمَسْمَلُكَ) ، فتحمّلوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق ؛ كلُّ ذلك  
تَوْفِيقٌ <sup>(٥)</sup> للعنى ، وحراسة له ، ودلالة عليه . ألا تراهم إذ قالوا : تدَّرَع ، وتَسْكَنْ وإن  
كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عَرَّضُوا أنفسهم لثلاث يعرف غرضهم : أين  
الديرع والسكون ؛ أم من المدرعة والمسكنة ؟ وكذلك بقية الباب .

ففى هذا شيان : أحدهما حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقزوه إقراراً بالأصول .  
والآخر ما يوجب ويقتضى به : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم ، لمّا يقضى به ،  
ويُقضى بك إليه : من حذف الزوائد ، على معرفتك بحُرْمَتِها عندهم .

فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة  
في أَلْتَدِدُ <sup>(٦)</sup> وَأَلْتَجِجُ <sup>(٧)</sup> ، وبالياء في يَلْتَدِدُ <sup>(٦)</sup> وَيَلْتَجِجُ <sup>(٧)</sup> ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف ؟  
قيل : قد قلنا قبل : إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد  
آخر ؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة وبالياء في أَلْتَدِدُ ، وَيَلْتَدِدُ ، لمّا انضم إلى الهمزة  
وبالياء النون .

- ١٥ (١) أى لبس المدرعة — تمكينة — وهى ضرب من الثياب ، ولا يكون إلا من الصوف .  
(٢) أى مسح بالمنديل . (٣) كذا فى أ ، ب ، وفى ش ، ب : ” تمخرق ” ويقول ابن جنى  
فى سر الصنعة فى آخر حرف الميم : ” وقالوا : تمخرق الرجل ، وضعفها ابن كيسان ” . وفى المنصف  
للصنف فى الباب الثانى : ” وأما قول العامة تمخرق فينبغى أن يكون لا أصل له . أو إن كان قد جاء عن  
العرب فهو بمنزلة تمسكن فى الشذوذ ؛ والجيد تحرق ؛ لأنهم يقولون : تحرق فلان بالمعروف ، ولم نسمعهم  
يقولون تمخرق ، فإنما هو من الخرق وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى تمخرق وليس بالقوى ” .  
٢٠ (٤) أى حيالك الله بهذه النجبة : مرحباً وسماً . (٥) كذا فى أ وفى اللسان فى درع .  
وفى ش ، ب : « توفيق » . (٦) الألتدود والبلتدود : الشديد الحصومة الجدل .  
(٧) الألتجج والبلتجج : عود من الطيب يتبخربه .



وكذلك ما جاء عنهم من <sup>(١)</sup> إِنْقَحِلْ - في قول صاحب الكتاب <sup>(٢)</sup> - يَنْبَغِي أَنْ  
تكون الهمزة في أوله للإلحاق - بما اقترن بها من النون - بباب جَرْدَحِلْ .  
ومثله ما روينا عنهم من قولهم : رجل <sup>(٣)</sup> إِنْزَهَوْ ، وامرأة <sup>(٤)</sup> إِنْزَهَوْ ، ورجال <sup>(٥)</sup> إِنْزَهَوُونَ ،  
ونساء <sup>(٦)</sup> إِنْزَهَوَات ، إذا كان ذا زَهْوٍ ، فهذا إذا <sup>(٧)</sup> إِنْقَعَلَ . ولم يحك سيديويه من هذا  
الوزن إلا <sup>(٨)</sup> إِنْقَحَلَا وحده ؛ وأنشد الأصمعي <sup>(٩)</sup> - رحمه الله - :

\* لِمَا رَأَيْتَنِي خَلَقًا إِنْقَحَلَا \*

ويجوز عندي في <sup>(١٠)</sup> إِنْزَهَوٍ غير هذا ، وهو أن تكون همزته بدلا من عين ، فيكون  
أصله <sup>(١١)</sup> عِنْزَهَوْ : فَفَعَلُوا ، من العِزْهَاءِ ، وهو الذي لا يقربُ النساء . والتقاؤهما أن  
فيه انقباضا وإعراضا ، وذلك طَرَفٌ من أطراف الزهْوِ ؛ قال :

١٠ إذا كنت عِزْهَاءَةً عن اللهو والصِّبَا فكن حَجْرًا مِنْ يَاسٍ الصَّخِرِ جَمَلًا  
وإذا حملته على هذا لحق ببابٍ أوسع من <sup>(١٢)</sup> إِنْقَحِلْ ، وهو باب <sup>(١٣)</sup> قِنْسَدَاوْ ، و<sup>(١٤)</sup> سِنْدَاوْ ،  
و<sup>(١٥)</sup> حِنْطَاوْ ، و<sup>(١٦)</sup> كِتَاوْ .

فإن قيل : ولم لِمَا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولًا زائدًا ثانٍ غيره صارا  
جميعا للإلحاق ، وإذا انفرد الأول لم يكن له ؟ قيل : لِمَا سَمَّا عليه من غلبة المعاني  
للالفاظ ، على ما تقدّم .

(١) كذا في أ . وسقط هذا اللفظ في ش ، ب . (٢) يقال رجل <sup>(٣)</sup> إِنْقَعَلَ إذا كان  
يأسا من الهرم . (٣) انظر سيديويه ٣١٧/٢ (٤) هذا راجع للوصف الأول  
وهو <sup>(٥)</sup> إِنْزَهَوْ . وعبارة اللسان بعد سيطرة ما سبق هنا : « وذلك إذا كانوا ذوي زهْوٍ » . وفي ج :  
« إذا كنت ذا زهْوٍ » والصواب : « ذوات » وهو راجع للاختصار . (٥) انظر كتاب خلق  
الإنسان في مجموعة الكنز اللغوي ص ١٦١ (٦) هو الأحوص بن محمد الأنصاري . وانظر  
الأغانى ١٣ / ١٥٩ . وانظر في ترجمته الخزانة ٢٣٢/١ (٧) وهو باب فَعَلُوا ، والأول  
باب <sup>(٨)</sup> إِنْقَعَلَ . وانظر في هذا الباب الكتاب ٣٥١/٢ (٨) القندأو : الجريء المقدم . والسندأو :  
القصير أو الخفيف . والحنطأو : العظيم البطن أو القصير . والكتأو : الجمل الشديد .

وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل . وتلك حروف المضارعة في أفعُل ، ونَفْعُل ، وتَفْعُل ، ويفْعُل ، وكل واحد من أدلة المضارعة إنما هو حرف واحد ، فلما انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى ، فلم يُنكر أن يُصار به حينئذ إلى صَنعة اللفظ ، وهي الإلحاق .

و يدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أولاً في الدلالة على المعنى تركّهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمل ، وتنضّب<sup>(١)</sup> ، ونرجس ، معرفة ؛ لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع ، وهي حروف المضارعة . فصارع أحمد أركب ، وتنضّب تقتل ، ونرجس نصير ، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلام إنما بابها الفعل<sup>(٢)</sup> . فإن قلت : فقد نجدّها للمعنى ومعها زائد آخر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأطلق ، وأحرنجم ، ويخرنطسم ، ويقعنيس . قيل : المزيد للمضارعة هو حرفها وحده ، فأما النون فمصوغة في حشوا الكلمة في الماضي ؛ نحو احرنجم ، ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجج ويلندد في وقت واحد .

فإن قلت : فقد تقول : رجل ألد ثم تلحق النون فيما بعد ، فتقول : ألندد ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحيّتين . قيل : هاتان حالان متعاديتان ؛ وذلك أن ألد ليس من صيغة ألندد في شيء ، إنما ألد مذكّر لداء ؛ كما أن أصم تذكير صماء . وأما ألندد فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة ، ولا يمكنك أن تدعى أن احرنجم لما صرت إلى مضارعه فككت يده عما كان فيها من الزوائد ، ثم ارتجلت

(١) هو في الأصل الصوت المختلط . (٢) كذا في ١ . وفي غيرها : « للفعل » .

(٣) كذا في ب وفي أ ؛ « تجدها » وفي ش : غير منقوطة الأثر .

له زوائد غيرها؛ ألا ترى أن المضارع مبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل أوزائد؛ كـبَطِرَ ويـبَطِرُ، وحوَقِلَ ويـحوَقِلُ، وجَهِورٌ، ويـجْهَرُ، وسَلَقَ ويُسَلَقُ، وقَطَعَ ويَقْطَعُ، و(تَكَسَّرَ ويَتَكَسَّرُ)<sup>(١)</sup> وضَارَبَ ويضَارِبُ.

فأما أكرمُ يُكرمُ، فلولا ما كُرِهَ من التقاء الهمزتين في أو كرم لو جئ به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه؛ كما جئ بالزيادة في نحو يتدحرج، وينطلق، وأما همزة أنطلق فإنما حذفت في ينطلق للاستغناء عنها، بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلاً؛ فهذا واضح.

ولأجل ما قلناه: من أن الحرف المفرد في أول الكلمة لا يكون للإلحاق ما حمل أصحابنا تهلّ على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه علم، والأعلام تغير كثيراً. ومثله عندهم محبب؛ لما ذكرناه.

١٠

وسألت يوماً أبا عليٍّ — رحمه الله — عن تيجفأف: أتأوه للإلحاق بباب قِرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها. فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أُمْلُود وأظفور ملحقاً بباب عُسْلُوج، ودُلُوج<sup>(٦)</sup>، وأن يكون إطرِيج وإسليج ملحقاً بباب شِنْظِير وخَنْزِير. ويبعد هذا عندي؛ لأنه يلزم منه أن

- (١) كذا في أ. وفي ش، ب: «كمر ويكرم». ولا يحفظ أن الواو بين الفهليين في هذا وما بعده ساقطة في أ. (٢) بالناء والناء قرية بالريف. وفي معجم البكري، والقاسموس أن تهل — بالثلثة — موضع قريب من سيف كاظمة، وكاظمة ماء في الطريق بين البصرة ومكة: وما أثبت أولاً هو ما في معجم البلدان لياقوت. (٣) كذا في أ. وفي ش، ب: «عنده». وما أثبت هو الصواب. (٤) هو ما يوضع على الخيل من الحديد وغيره في الحرب؛ ليقيا الجراح. (٥) يقال: غصن أُمْلُود: ناعم لين. (٦) العسلوج: ما أخضر ولان من القصبان. (٧) الدملوج من الحلي ما يلبسه العضد. (٨) كان الأصل: باب إطرِيج، على نسق ما قبله، وبذلك يتوجه إفراء الخبر. وفي ج: «ملحقين». ويقال سنم إطرِيج إذا طال ثم مال في أحد شقيه. (٩) الإسلِج شجرة ترعاها الإبل فيغزّلينها. (١٠) الشنظير: السبي الخلق، والسخبف العقلي.
- ١٥
- ٢٠

يكون باب إعصارٍ وإسنايم ملحقا بباب حذبارٍ وهلقام<sup>(٢)</sup>، وباب إفعالٍ لا يكون ملحقا؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر؛ نحو إكرام، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فعلٍ غير ملحَق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سَمْت فعله غير مخالف له . وكأت هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقا من قِبَل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، إنما جىء به لمعنى، وهو امتداد الصوت به، وهذا حديث غير حديث الإلحاق؛ ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب المذ إنما هو الزيادة أبداً، فالأمران على ما ترى في البعد غايتان .

فإن قلت على هذا : فما تقول في باب إزمول<sup>(٧)</sup>، وإدروين<sup>(٨)</sup>، أملحق هو أم غير ملحَق، وفيه — كما ترى — مع الهمزة الزائدة الواو زائدة؟ قيل : لا، بل هو ملحَق بباب حَرَدَحِلٍ وحَزَقِيرٍ<sup>(٩)</sup>. وذلك أن الواو التي فيه ليست مدًّا؛ لأنها مفتوح ما قبلها، فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها .

فإن قلت : فقد قال في طومار : إنه ملحَق بْقُسْطَاسٍ، والواو كما ترى بعد الضمة، أفلا تراه كيف ألحق بها مضموما ما قبلها . قيل : الأمر كذلك؛ وذلك

- 
- (١) الإسنايم : ضرب من الشجر . (٢) الحذبار : الناقة الضامرة .  
 (٣) الحلقام : الضخم الطويل . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « الزائدة » .  
 (٥) كذا في أ « حرف » بالإفراد ، وبثذكير الفعل والضائر بعد ، وهو الموافق لعبارة اللسان في سلع . وفي ش ، ب : « حروف » مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضائر . (٦) كذا أ .  
 وفي ش ، ب : « ما » . (٧) هو المصوت من الوعول . (٨) الإدرون : معلق الدابة ، والأصل . (٩) هو القصير الدميم من الناس . (١٠) أى أبو عليّ ؛ فإنه هو الذي سلف الحديث عنه . وإن كانت عبارة ابن سيده في اللسان (طبر) تقضى أن قائل هذا سيديوه ، ولم أقف في كتابه على هذا الحكم . والطومار : الصحيفة .

١٥

٢٠

أن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاوراً له ؛ كألِفِ عَمَاد ، ويا سَعِيد ، وواو عَمُود .  
فأما واو طُومار ، ويا دِيمَاس فيمن قال دياميس فليستا للـد ؛ لأنهما لم تجاورا  
الطرف . وعلى ذلك قال في طُومار : إنه ملحق لما تقدمت الواو فيه ، فلم تجاور  
طرفه .

- ٥ . فلو بنيت على هذا من ( سألت ) مثل طُومار وديماس لقلت : سؤال ، وسؤال .  
فإن خففت الهمزة ألقيت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تحتشم ذلك ، فقلت :  
سؤال ، وسؤال ، ولم تُجْرِهما مجرى واو مقروءة ويا خطيئة في إبدالك الهمزة بعدهما  
إلى لفظهما ، وأدغامك إياهما فيها ، في نحو مقروءة ، وخطيئة . فلذلك لم يقل  
في تخفيف سؤال ، وسؤال : سؤال ، ولا سؤال . فاعرفه .
- ١٠ . فإن قيل : ولم لم يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف ؟ قيل : إنما جيء بالمد  
في هذه المواضع لتعمته ولدين الصوت به . وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف ،  
ومكان الاستراحة والأون ؛ فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه ،  
وما يخفف من غلواء الناطق واستمراره على سنن بحريه ، وتتابع نطقه . ولذلك كثرت
- 
- (١) أى لا فيمن قال : دياميس في الجمع ؛ لظهور أن الياء عند هؤلاء بدل من الضمة .
- ١٥ . وانظر سيويوه ٢ - ١٢٧ . هذا ، والديماس : الحام . (٢) الأصل : « من ذلك »  
فإن الاحتشام يتعدى بمن ، فحذف الحرف وأوصل الفعل ، وانظر اللسان (حشم) .
- (٣) وذلك لأن واو مقروءة ويا خطيئة مدتان لا تقبلان الحركة ، فلا سبيل إلى نقل حركة الهمزة  
إليهما ؛ لأن ذلك ينقض الغرض منهما ، فكان تخفيف الهمزة في مثل ذلك بقلب الهمزة حرفاً من جنس المدّة  
والادغام . فأما وارسؤال ويا سئال على الإلحاق فهما شبيهان بالحروف الأصلية يقبلان نقل الحركة  
إليهما فحذف الهمزة . (٤) النعمة — بفتح النون — في الأصل الترفه ، ويراد به هنا رقة الصوت .
- (٥) كذا في أ ، ب ، شه . وفي ج : « السكون » . والأون : الدعة والسكون .
- (٦) كذا في ح ، وفي غيرها : « علق » وكأنها محسرة عن « غلو » ودو كالفلواء . والفلسوا .
- (٧) كذا في أ ، ب ، شه . وفي ج : « غربه »

حروف المد قبل حرف الروى — كالتأسيس والردف — ليكون ذلك مؤذنا بالوقوف ، ومؤذنا إلى الراحة والسكون . وكُلّا جاور حرف المد الروى كان آنس به ، وأشدّ إنعاما مستمعه . نعم وقد نجد حرف اللين في القافية عوضا عن حرف متحرك ، أوزنة حرف متحرك حذف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر؛ ثمّ ثالث الطويل ، وثاني البسيط والكامل . فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لما جاور الطرف . فأما ألف فاعل وفعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللين ، وعريقة في المد ، فليس ذلك لاعتزامهم المد بها ، بل المد فيها — أين وقعت — شيء يرجع إليها في ذوقها ، وحسن النطق بها ؛ ألا تراها دخولها في ( فاعل ) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدا ؛ نحو ضارب وشاتم ؛ فهذا معنى غير معنى المد ، وحديث غير حديثه . وقد ذكرت هذا الموضوع في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان وغيره من كتبى ، وما خرج من كلامى .

فإن قلت : فإذا كان الأمر كذا فهلا زيدت المئات في أواخر الكلم للمد ، فإن ذلك أنأى لهم ، وأشدّ تماديا بهم ؟ قيل : يفسد ذلك من حيث كان مؤذنا إلى نقض الغرض ، وذلك أنهم لو تطرفوا لتسلط الحذف عليهم ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهم داعيا إلى استهلاكه بحذفهم ؛ ألا ترى أن ما جاء في آخره الياء والواو قد حفظان عليه ، وارثان له بما زيد عليهما من التاء من بعدهن ؛ وذلك كعقريّة ، وحذرية ، وعفارية ، وقراسية ، وعلانية ، ورَفاهية ،

(١) كذا في شه ، ب . وفى أ : « تجد » .

(٢) بالنصب بدل من الضمير المنصوب في تراها .

(٣) حفظان أى الواو والياء ، وجمع باعتبار أرادهما ، وقوله (عليه) أى على ما جاء في آخره "الواو والياء" .

(٤) الحذرية : الأرض الخشنة .

(٥) هو الضخم الشديد من الإبل .

وَبَلْهَنِيَّةٌ ، وَصُخْفِيَّةٌ ؛ وَكَذَلِكَ عَرَفُوهُ ، وَتَرَفُوهُ ، وَقَلَنْسُومَةُ ، وَقَحْدُودَةُ . فَأَمَّا رَبَاعٌ  
وَتَمَانٍ وَشَنَاجٍ <sup>(٤)</sup> فَإِنَّمَا احْتُمِلَ ذَلِكَ فِيهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ فِي رَبَاعِيَّةٍ وَثَمَانِيَّةٍ  
وَشَنَاجِيَّةٍ . وَأَيْضًا فَلَوْ زَادُوا الْوَاوَ طَرَفًا لَوَجِبَ قَلْبُهَا يَاءٌ ؛ أَلَا تَرَاهَا لَمْ تَحْذَفْ  
التَّاءَ عَنْهَا فِي الْجَمْعِ قَلْبُوهَا يَاءٌ ؛ قَالَ :

\* أَهْلُ الرِّبَاطِ الْبَيْضُ وَالْقَلَنْسِيُّ <sup>(٥)</sup> \*

وقال المجنون :

\* وَبَيْضُ الْقَلَنْسِيِّ مِنْ رِجَالِ أَطَاوِلَ \*

وقال :

\* حَتَّى تَقْضَى عَرَقِي الدُّلَى <sup>(٦)</sup> \*

- ١٠ . وَأَيْضًا فَلَوْ زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ طَرَفًا لَلَّتْ بِهَا لَا تَنْقُضُ الْغُرُضَ مِنْ مَوْضِعٍ  
آخَرَ . وَذَلِكَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى حَرْفٍ اللَّيْنِ يَنْقُصُهُ وَيَسْتَهْلِكُ بَعْضَ مَدِّهِ ، وَلِذَلِكَ  
احتاجوا لِهَنْ إِلَى الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ ؛ لِيَبَيِّنَ بِهَا حَرْفُ الْمَدِّ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَأَزِيدَاهُ <sup>(٧)</sup>  
وَوَاغْلَامَهُمْ ، وَوَاغْلَامَ غَلَامِيهِ . وَهَذَا شَيْءٌ اعْتَرَضَ فَقَلْنَا فِيهِ ، وَأَمْعَدَ .

(١) هُوَ الْمَخْلُوقُ الرَّأْسُ . (٢) هِيَ الْهِنَةُ النَّاشِئَةُ فَوْقَ الْقَفَا . (٣) هُوَ الَّذِي  
يَلْقَى الرَّبَاعِيَّةَ مِنَ الْأَسْنَانِ . (٤) هُوَ الْجَسِيمُ الْعَوِيلُ مِنَ الْإِبِلِ . (٥) صَدْرُهُ : ١٥

\* لَا نَهْلَ حَتَّى تَلْحَقَ بِعَنْسٍ \*

وَعَنْسٌ قَبِيلَةٌ مِنَ الْيَمَنِ . وَالرَّابِزُ يُخَاطَبُ نَاقَتَهُ . يَقُولُ : لَا أُرْفِقُ بِكَ فِي السَّيْرِ حَتَّى تَلْحَقَ بِهِؤُلَاءِ الْقَوْمِ .  
وَالرَّابِزُ فِي سَبْيِهِ ٢ / ٦٠ . وَيَقُولُ صَاحِبُ تَاجِ الْعُرُوسِ فِي فَنَسٍ : إِنَّهُ رَأَى هَذَا الرَّجُلَ فِي هَامِشِ  
الْبَهْرَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ :

٢٠ . لَا رَى حَتَّى تَلْحَقَ بِعَنْسٍ أَوَّلِ الْمَاءِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِيِّ

(٦) كَذَا فِي شَيْءٍ ، ب . وَهـ . وَيُؤَافِقُ مَا فِي اللِّسَانِ فِي عَرَقٍ . وَقَدْ احْتَمَلْتُ فِي الضَّبْطِ عَلَيْهِ .  
وَالْقَضُ : الْكُسْرُ ، أَيْ حَتَّى تَكْسُرَ . وَفِي أ : « نَقَصَ » . وَالشَّاعِرُ فِي سَبْيِهِ ٥٦ / ٢ ، وَفِيهِ : « تَنْقُضُ »  
بِالْفَاءِ ، وَالْقَضُ : الْكُسْرُ كَالْقَضِ ، وَيَقُولُ الْأَعْمَلُ فِي شَرْحِهِ : « أَيْ لَا تَزَالِي سَاقِيَةَ الْإِبِلِ حَتَّى تَكْسُرِيَ  
عَرَاقِي الدَّلَا » . (٧) ثَبَتَ فِي أ ، ب . وَسَقَطَ فِي غَيْرِهَا ، فَقِيهَا : « قَوْلُكَ : وَوَاغْلَامَهُمْ » .

فإن قيل زيادةً على ما مضى : إذا كان موضع زيادة الفعل أوله ؛ بما قدمته ،  
وبدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه ، نحو استفعل ؛ وباب زيادة الاسم آخره بدلالة  
اجتماع ثلاث زوائد فيه ؛ نحو عَنَظِيَانُ ، وَخَنَذِيَانُ ، وَخَنَزُوَانُ ، وَعَنفُوَانُ ، فما بالهم  
جعلوا الميم — وهى من زوائد الأسماء — مخصوصا بها أول المثل ؛ نحو مَفْعَلٌ ،  
ومفعول ، ومُفْعَالٌ ، ومُفْعِلٌ ، وذلك الباب على طوله ؟ .

قيل : لما جاءت لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعة فقدمت ، وجعل ذلك  
عَوَضاً من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء ؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقْوَى والبَقْوَى  
عَوَضاً من كثرة دخول الواو على الياء . وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل ،  
وذلك لقوة الاسم وخفته ، فاحتمل تنحّب الزيادة من آخره . والفعل — لضغفه وثقله —  
لا يتحمل بما يتحمل به الاسم من ذلك لقوته . ويدلّك على ثقل الزيادة فى آخر  
الكلمة أنك لا تجد فى ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لحقتها ؛ وذلك  
قَبَعَتْرَى ، وَضَبَعَطْرَى ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُنتهى إلى آخرها  
إلا وقد ملّت أطولها . فلم يجمعوا على آخرها تماديه وتجميله الزيادة عليه . وإنما  
زيادتها فى حَشَـوْها ؛ نحو عَضْرَفُوْطٍ ، وَقَرْطَبُوْسٍ ، وَيَسْتَعُوْرٍ ، وَصَهْصَلِيْقٍ ،  
وجعْفَلِيْقٍ ، وعندلِيْبٍ ، وَحَبْرِيْتٍ . وذلك أنهم لما أرادوا ألا يُخلوا ذوات الخمسة

- (١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « عنظيان » ، وهما البدئ . الفحاش .  
(٢) هو الكثير الشر . (٣) هو الكبير . (٤) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش :  
« زبدت » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عليه » . (٦) هو الجمل الضخم .  
(٧) هو الأحمق . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تنتهى » . (٩) هودوية  
بضياء باعثة تشبه بها أصابع الجوارى . (١٠) القرطوس — بفتح القاف — الداهية ،  
وبكرها الناقة العظيمة الشديدة . (١١) هو شجر تصنع منه المساويك ، وقيل هو موضع .  
(١٢) هى المعجوز الصخابة . (١٣) هى العظيمة من النساء . (١٤) يقال ماء  
حنبريت : خالص .



من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصوليون الذين قبلها حشواً بالزيادة تقدماً لها، كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها، ثم يتجشّموا حينئذٍ زيادة هناك فينقل أمرها، ويتشعّ عليهم<sup>(١)</sup> تحملها .

فقد رأيت — بما أوردناه — غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له، مُشيداً<sup>(٢)</sup>

- به، وأنه إنما جرى به له، ومن أجله . وأما غير هذه الطريق : من الحمل على المعنى وترك اللفظ — كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التوأم، والجمل، وغير ذلك حملاً عليه وتصوّراً له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويميل أيسره — فأمر مستقر، ومذهب غير مستنكر .

## ١٠ باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض

ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

- أعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسكّة وعِصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب : من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا . وهو أحرّم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته : من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقرّرها منهاجاً واحداً، تراعيه

(١) كذا في ش : ب وفي أ : « يتشع » ولم أقف على التشع في دراوين اللغة . واستعمل المؤلف

التشع متعدّياً في ص ٢٠٨ من هذا السفر . و « يتشع » : يقبح، يقال : تشع القوم : قبح أمرهم باختلافهم واضطرارهم . (٢) يقال : أشاد بالشئ : رفع صوته به ونوّه به . وضبط « مشيداً »

في أ بفتح الميم . والوجه ما أثبت . (٣) كذا في ش ، ب . وسقط في أ لفظ « أنه » .

(٤) الذي يبدو أن « ن » هذه ليست داخلة على المفضل عليه ، فليست متعلقة بأدل ، وإنما هي

للتعليل متعلقة بقوله : « المنسوبة » .

ولاحظه ، وتحمل لذلك مشاقه وكلفه ، وتغذّر من تقصير إن جرى وقتنا منها في شيء منه .

وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ،<sup>(١)</sup> حتى لا يختلف ولا ينتقض ، ولا يتهاجر ، على كثرتهم ، وسعة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقا<sup>(٢)</sup> وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وبسياقه<sup>(٣)</sup> على أوضاعهم فيه معنيون ؛ ألا ترى إلى أطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجر بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجر بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقير ، وما يطول شرحه ؛ فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه !

فإن قلت ؛ ( فما تنكر )<sup>(٥)</sup> أن يكون ذلك شيئا طبعوا عليه ، وأجيئوا إليه ، من غير اعتقاد منهم لعلله<sup>(٦)</sup> ، ولا لفصيده من القصد التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه ، بل لأن آخرا منهم هذا على ما نهج الأول فقال به ، وقام الأول للثاني في كونه إماما له فيه مقام من هدى الأول إليه ، وبعثه عليه ، ملكا كان أو خاطرا ؟

قيل : لن يخلو لذلك أن يكون خبرا ورسلا به ، أو تيقظا نهبوا على وجه الحكمة فيه . فإن كان وحيا أو ما يجري مجراه فهو أنبه له ، وأذهب في شرف الحال

(١) ثبت هذا الحرف في أ ، ب . وسقط في ش .

(٢) ثبت هذا الحرف في أ ، وسقط في ش ، ب .

(٣) هو خبر « يكون » في قوله : « وليس يجوز أن يكون ... »

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لسياقه »

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب « ما تنكر » .

(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب « لعله » .

١٠

١٥

٢٠

به ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ، وانطواء على صحة الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من أطف الحس وصفائه ، ونصاعة جوهر الفكر ونقائه ؛ لم يؤثروا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلّا ونفوسهم قابلة لها ، مُحسّنة لقوة الصنعة فيها ، معترفة <sup>(١)</sup> بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قول أبي مهدية :

يقولون لي : شنيذ ، ولست مشنيذاً طَوَالِ الليالي ما أقام تَبِيرٌ <sup>(٢)</sup>  
ولا قائلًا : زوداً ليعجل صاحبي وبستان في صدرى على كبير <sup>(٣)</sup>  
ولا تاركاً لحني لأحسّن لحنهم ولو دار صرف الدهر حيث يدور <sup>(٤)</sup>

وحدثني المتنبي شاعرنا — وما عرفته إلا صادقاً — قال : كنت عند منصرفي من مصر في جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدث . فذكر في كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطرف ، قال : وأحرمنهم <sup>(٥)</sup> بَلَقْنَه سرّاً من الجماعة بينه وبينه ، فيقول له : يحار يحار . أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إياه على الصواب .

وقال عمار الكلبي <sup>(٦)</sup> — وقد عيب عليه بيت من شعره ؛ فامتعض لذلك — :  
ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا <sup>(٧)</sup>

- ١٥ (١) كذا في أ ، ج . وفي غيرها : « بدم » . (٢) في المغرب للجواليقي ص ٩ نسبته لأبي المهدي ، وكذا هو في مجالس ابن حنابلة ونصه : « كان أبو مهدي هذا — وهو من باهلة — يضرب حنكيه بينا وشمالاً ... » وكذا هو « أبو مهدي » في ذيل الأمل ٣٩٠ وفي السمت ٢١ أن الصواب : « أبو مهدي » كما في فهرست ابن النديم ٤٩ والمرتباني ١٨٥ . وهو صاحب قصة في اللسان (خسا) باسم أبي مهدي . (٣) شنيذ أي قل : شون بوذ ، وهي عبارة فارسية معناها كيف ؟ يعنون الاستفهام ؛ انظر التفریب لأصول التعريب للشیخ طاهر الجزائري ص ٧٩ . وقوله ... (ما أقام تبیر) في ابن حنابلة : « أو يزول تبیر » . (٤) يقال : زود بالفارسية أي عجل . وبستان — بكسر الباء — كما في المرجع السابق — أي خذ . وقوله : « ليعجل » في ابن حنابلة : « لأعجل » . (٥) ثبتت الواو في أ ، وسقطت في ش ، ب . (٦) هذا الشعر في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٢ / ١٠٣ ، وفيه : « عمرو » بدل « عمار » (٧) « نحوهم » كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « شعرهم » .

إن قلت قافية يكرأ يكون بها بيت خلاف الذى قاسوه أودرعا  
قالوا لحنت ، وهذا ليس منتصباً وذلك خَفَضُ ، وهذا ليس يرتفع  
وحرضوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع  
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا  
ما كل قول مشروحا لكم ، فخذوا ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا  
لأن أرى أرض لا تشب بها نار الجويس ولا تبنى بها اليمع  
والخبر المشهور فى هذا للتأبغة وقد عيب عليه قوله فى الدالية المجرورة :

\* وبذلك خبرنا الغراب الأسود \*

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغنته :

من آل ميسة رائح أو مغتد عجلان ذا زاد وغير مزود  
ومدت الوصل وأشبعته ، ثم قالت :

\* وبذلك خبرنا الغراب الأسود \*

ومطأت واو الوصل ، فلما أحس عوفه واعتذر منه وغيره — فيما يقال —  
إلى قوله :

\* وبذلك تنعاب الغراب الأسود \*

وقال ؛ دخلت يثرب وفى شعري صنعة ، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب .  
كذا الرواية . وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء .  
ويقول : قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء . ويعتدل لذلك بأن يقول : إن كل بيت  
منها شعر قائم برأسه . وهذا الاعتلال منه يُضعف ويقبح التضمين فى الشعر .  
وانشدنا أبو عبد الله الشجرى يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً ، وهو قوله :

نظرت بسنجار كنظرة ذى هوى رأى وطناً فانهل بالماء غاليه

لأونس من أبناء مسعد طعائنا <sup>(١)</sup> يزّن الذى من نحوهن مناسبة  
يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليه خذلة الساق أعلقت <sup>(٢)</sup> به منه مسموما دؤينة حاجيه

فقلت : يا أبا عبيد الله : أتقول (دؤينة حاجيه) مع قولك (مناسبة)

و (أشائبه) ! فلم يفهم ما أردت ، فقال : فكيف أصنع ؟ أليس ههنا تضع <sup>(٣)</sup> الحرير <sup>(٤)</sup> على القرمة ، على الحرفة ؟ وأوما إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير أنك قلت <sup>(٥)</sup> (أشائبه) و (غالبه) فلم يفهم ، وأعاد اعتذاره الأول . فلما طال هذا قلت له :  
أيحسن أن يقول الشاعر : <sup>(٦)</sup>

آذنتنا بينها أسماء ربّ نأويمِلُ منه الثواء

ومطلتُ الصوت ومكته ، ثم يقول مع ذلك :

\* مَلَكُ المنذرُ بن ماء السائي <sup>(٧)</sup> \*

(١) « لأونس » أى لأبصر ، يقال : آنس الشيء : أبصره .

(٢) « خذلة الساق » : يمثلها ، وكأنه يريد بالمسموم الخطام تشده في أنفه ، يقال : سمه : شده .

و « دؤينة » تصغير دون ، والمعروف في تصغيره دوين ، وانظر الكتاب ١٣٨/٢ ، وقد استرعى هذا

نظر ابن سيده وقال : « فلا أدري ما الذى صغره هذا الشاعر ؟ » وانظر اللسان (دون) . وكأنه حمل

« دون » على « وراء وقدام » في تصغيرهما بالناء نظرا الى الذهاب بهما مذهب الجهة .

(٣) كذا في أ . وفى ش ، ب ، ج : « كيف » .

(٤) كذا في أ ، ب ، ج . وفى ش : « الحرير » وهو تحريف . والبحرير : سير من جلد

مصفور ، يلوى عليه وتر ، ويجعل على أنف البعير ليلذه . وانظر المنصف ٧١٢ نسخة التيمورية .

(٥) القرمة — بفتح القاف وكسرهما — من سمات الإبل تكون فوق الأنف .

(٦) الحرفة — بفتح الجيم وكسرهما — من سمات الإبل أيضا تكون دون الأنف .

(٧) هو الحارث بن حلزة البشكري . والبيت مطلع معلقته .

(٨) هو من المعلقة السابقة . وصدره :

\* فلنكا بذلك الناس حتى \*

فأحس حينئذ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذاك ! إن هذا طويل ، وذاك قصير .  
فاستروح إلى قصر الحركة في (حاجبه) وأنها أقل من الحرف في (أسماء) و (السماء) .  
وسأله يوما فقلت له : كيف تجمع (دُكَّانًا) ؟ فقال : دكا كين ، قلت : فسر حانًا ؟  
قال : سراحين ، قلت : فقرطانا <sup>(١)</sup> ؟ قال : قرطين ، قلت : فعمان ؟ قال : عثمانون .  
فقلت له : هَلَّا قلت أيضا عثمانين ؟ قال : أَيْش عثمانين ! أ رأيت إنسانا يتكلم بما  
ليس من لغته ، والله لا أقولها أبدًا <sup>(٢)</sup> .

والمروى عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها  
أكثر من أن يُورد أوجز من أجزاء كثيرة منه .

فإن قلت : فإن العجم أيضا بلغتهم مشغوفون ، ولها مؤثرون ، ولأن يدخلها  
شئ من العربي كارهون ؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ  
من العربي عيب به <sup>(٣)</sup> ، وطعن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين في ذلك .  
فأية فضيلة للعربية على العجمية ؟

قيل : لو أحسيت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة ، وما فيها من  
الغموض والزفة والدقة لأعتذرت من اعترافها بلغتها ، فضلا عن التقديم لها ،  
والتنويه منها .

فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها ، وسداد  
تصرفها ، وعذوبة طرائفها لم تبء بلغتها <sup>(٤)</sup> ، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها  
وتقديمها .

- 
- (١) هو ما يكون تحت السرج . وفي ج : « فقرطاسا ؟ قال : قرطيس » .  
(٢) انظر هذه القصة مع انريات عن هذا الأعراي في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني ١٠٨ / ١٢ .  
(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « شغفهم » والشغف والشغف واحد .  
(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عليه » .  
(٥) من بأى يباى — كسمى يسمى — بأرا ، وبأيا : نخر . وفي ر : « تعبأ » .

قيل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضدّه . وذلك أنا نسأل علماء العربية من أصله عجميّ وقد تدرّب بلغته قبل استعراجه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ؛ لبعده في نفسه ، وتقدّم لطف العربيّة في رأيه وخسّه . سألت غير مرّة أبا عليّ — رضى الله عنه — عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحوا مما حكّيه .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك ، لأنه كان عالماً بالعربيّة ، ولم يكن عالماً باللغة العجميّة ، ولعلّه لو كان عالماً بها لأجاب بغير ما أجاب به . قيل : نحن قد قطعنا بيقين ، وأنت إنما عارضت بشكّ ، ولعلّ هذا ليس قطعاً كقطعنا ، ولا يقيناً كيقيننا . وأيضاً فإن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربيّة تؤيّد معرفتهم بالعجميّة ، وتؤنسهم بها ، وتزيد في تنبيههم على أحوالها ؛ لاشتراك العلوم اللغويّة واشتباكها وتراكمها الى الغاية الجامعة لمعانيتها . ولم نر أحداً من أسيّاحنا فيها — كأبي حاتم<sup>(٢)</sup> ، وبندار<sup>(٣)</sup> ، وأبي عليّ ، وفلان ، وفلان — يسوّون بينهما ولا يُقرّرون بين حالهما . وكأنّ هذا موضع ليس للخلاف فيه بحال ؛ لوضوحه عند الكفاة . وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطاً به ، واستظهاراً على مُورده على أن يُورده .

فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على اغتها فلا تختلف فيها ، وقد نراها ظاهرة الخلاف ؛ ألا ترى الى الخلاف في (ما) المجازيّة ، والتمييّة ، وإلى الحكاية في الاستفهام

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب ذكر هذه العبارة بعد « أحدا » .

(٢) هو سهل بن محمد السجستاني البصريّ ، أسناده المبرد . مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البغية .

(٣) هو ابن عبد الحميد الكرخي . وانظر البغية ، وفهرست ابن النديم ١٢٣ .

عن الأعلام في المجازية ، وترك ذلك في التسمية ، إلى غير ذلك ، قيل : هذا القدر  
من الخلاف لقلته ونزاريته ، محتقر غير محتفل به ، ولا معيب عليه ، وإنما هو في شيء  
من الفروع يسير . فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه ،  
ولا مذهب للطاعين به . وأيضا فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير ، وخلق  
(من الله) عظيم ، وكل واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد  
عنده تعادٍ فيها . فهل ذلك إلا لأنهم يختاطون ، ويقتاسون ، ولا يفترطون ،  
ولا يختلطون . ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه — على قلته وخفته — إلا له من  
القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حشوا ميلا ، وحشوا مهيدا ، لكثير  
خلافها ، وتعاود أوصافها : فجاء عنهم جرّ الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول  
به ، والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ؛ بل جاء عنهم الكلام سُدى  
غير محصل ، وغفلا من الإعراب ، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه ،  
والكُلف الظاهرة بالمحاجة على طرد أحكامه .

هذا كله وما أكتفي عنه من مثله — تحاميا للإطالة به — إن كانت هذه اللغة  
شيئا خوطبوا به ، وأخذوا باستعماله . وإن كانت شيئا اصطلاحوا عليه ، وترفدوا

- (١) فإذا قال قائل : رأيت عليا فأهل الجواز يقولون : من عليا ؟ بالحكاية ، وبنو تميم يقولون :  
من علي ؟ ولا يحكون . وانظر الكتاب ٤٠٣/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٦٣/٢ .
- (٢) كذا في ش ، ب ، ح ، وفي أ : « والخلاف » . (٣) هو من قولهم : ما عاج  
بالشيء : ما أكثر ث به ، وقد ضمنه معنى الحرص فعدها بد (عل) . (٤) كذا في الأصول : أى خلق  
ناشئ من فعل الله وإيجاده ، وقد يكون الأصل : « من خلق الله » . (٥) الحشو : الرذال والردى ،  
وصفه بالمبكيل أنه ليس مما يدق ويتنافس فيه فيوزن كالذهب . (٦) أراد به ما يحشى ويثار كالتراب  
والرمل . وهو هكذا في أ ، ب ، ش . وفي ح : « حنيا » وهو بمعنى حشوا ، فالمسألة واوية وبائية .  
و « مهيدا » أى ينهل وينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط . (٧) يريد بذلك أنها توقيعية .  
(٨) كذا في أ ، ب ، وفي ش : « ترادفوا » وفي ج : « توافروا » .



بخواطيرهم ومواد حُكِّمهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أنحائه ، وتقديمهم أصوله ، وإتباعهم إياها فروعه — وكذا ينبغي أن يُعتقد ذلك منهم ؛ لِمَا نذكره آنفاً — فهو مَفْخَرٌ لهم ، ومَعْلَمٌ من معالم السَّداد ، دَلٌّ على فضيلتهم .

والذى يدلُّ على أنهم قد أحسُّوا ما أحسَّسنا ، وأرادوا [ وقصِّدوا ]<sup>(١)</sup>

ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا .

فالفأب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (وجوهها)<sup>(٢)</sup> ، وتُضطرُّ إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استنقاله ، وتقبُّله أو إنكاره ، والأُنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجُّب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الخالِفة على ما في النفوس ؛ ألا ترى إلى قوله<sup>(٣)</sup> :

تقول - وصكَّت وجهها يمينها - أبعلى هذا بالرحى المتقاعس<sup>(٤)</sup> !

فلو قال حاكياً عنها : أبعلى هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صكَّ الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجِّبة منكِّرة ، لكنه لمَّا حكى الحال فقال : ( وصكَّت وجهها ) عُلِمَ بذلك قوَّةُ إنكارها ، وتعاظُمُ الصورة لها . هذا مع أنك سابع لحكاية الحال ، غير مُشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولِعَظُمَ الحال في نقس تلك

(١) زيادة في ش ، ب ، س ، دخلت منها أ .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في وجوهها » .

(٣) هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي . انظر اللسان في ردع ، وشرح المصنعي للكامل ١٤٢/١

(٤) من أبيات أوردتها في الكامل (الموضع السابق) . كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد ، فزوت به في نسوة وهو يطحن بالرحى لضيف نزلوا به ، فقالت : أبعلى هذا ! تعجبا واحتقارا له ، فقال الأبيات . والمتقاعس : الذى يخرج صدره ويدخل ظهره ، وذلك شكل من يطحن بالرحى .

المرأة أبين ، وقد قيل ( ليس الخبَر كالمعابِن )<sup>(١)</sup> ولو لم يُنقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكّت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاطف الأمر لها . وليست كلّ حكاية تُروى لنا ، ولا كلّ خبر يُنقل إلينا يُسفع به شرح الأحوال التابعة له ، المقترنة — كانت — به . نعم ولو نُقلت إلينا لم نُفد بسماعها ما كنا نفيدُه لو حضرناها . وكذلك قول الآخر :

\* قلنا لها قفني لنا قالت قاف<sup>(٢)</sup> \*

لو نُقل إلينا هذا الشاعر شيئا آخر من جملة الحال فقال مع قوله « قالت قاف » : ( وأمسكت بزمام بعيرها ) ، أو ( عاجته علينا ) لكان أبين لِمَا كانوا عليه ، وأدّل على أنها أرادت : وقفتُ ، أو توقفتُ ، دون أن يُظن أنها أرادت : قفني لنا !<sup>(٣)</sup> أى يقول لى : قفني لنا ! متعجّبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها ( قاف ) إجابة له ، لا ردّ لقوله وتعجب منه فى قوله « قفني لنا » .

وبعد فالجمالون والجماميون ، والساسة<sup>(٤)</sup> ، والوقادون ، ومن يليهم ويُعتدّ منهم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه ، ولم يحضره يُشده . أو لا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُعِمّ تصويره له فى نفسه استعطفه ليُقبل عليه ؛ فيقول له :

(١) كذا فى الأصول ما عدا ، فقها : « ليس الخبَر كالمعابِن » ويضبط ما ها ( الخبَر ) على صيغة اسم المفعول ، فإن أريد به الذى يلقى إليه الخبَر ضبط ( المعابِن ) بكسر الياء على صيغة اسم الفاعل ، وإن أريد به ( بالخبر ) النبأ يخبر به ضبط ( المعابِن ) بفتح الياء على صيغة اسم المفعول .  
(٢) كذا فى ١٠ وفى ش ، ب : \* قلت لها قفني قالت : قاف \*

وانظر فى الجزء ص ٣٠ من هذا السفر . ٢٠

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى ١ « علبت » .

(٤) يريد ساسة الدواب القائمى عليها ، والخادمين لها .

يا فلان، أين أنت، أريني وجهك، أقبل على أحدك، أما أنت حاضر يا هناه .  
 فإذا أقبل عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحدته أو يأمره أو ينهيه ، أو نحو ذلك .  
 فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين ، مجزئا عنه لما تكلف القائل ،  
 ولا كلف صاحبه الإقبال عليه ، والإصغاء إليه . وعلى ذلك قال :  
 ألعين تبيد في نفس صاحبها من العداوة أو ود إذا كانا<sup>(٢)</sup>  
 وقال المحدث<sup>(٣)</sup> :

رَفَوْنِي وقالوا : يا خويلد لا تُرْعَ فقلت — وأنكرت الوجوه — : هم هم<sup>(٤)</sup>  
 أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه ، وجعلها دليلا على ما في النفوس .  
 وعلى ذلك قالوا : « رب إشارة أبلغ من عبارة » وحكاية الكتاب<sup>(٥)</sup> من هذا الحديث ،  
 وهي قوله : ( ألا تا ) و ( بلى فا ) . وقال لى بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن  
 أن أكلم إنسانا في الظلمة .

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تكلف » .

(٢) كذا في أ : « ود » — بالجر — وفي ش ، ب ، ج : « ودأ » . والبيت في بيان  
 الجاحظ بتحقيق الأستاذ هارون ٧٩/١ . وقبله :

والعين تنطق ، والأفواه صامتة حتى ترى من ضمير القلب تبيانا  
 (٣) هو أبو نراش نحو بلد بن مرة ، أدرك الإسلام شيخا كبيرا ، ووفد على عمر وقد أسلم ، ومات  
 في خلافته كما في الإصابة رقم ٢٣٤١ ، وانظر الأغاني ٥٤/٢١ طبعة ليدن ، والخزامة ١/٢١١ .  
 وانظر شعر المحدثين ١٢٤ من القسم الثاني طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) « رفوني » : سكنوني ، وقالوا : لا بأس عليك . وقوله : « هم هم » أى هم الذين أخاف .  
 وانظر اللسان في ردأ ورفو . وهو مطلع قصيدة في المرجع السابق . كان الشاعر وقع في قوم من أعدائه  
 فآظهم روا له الملاينة حتى يتمكنوا منه ، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه قفر منهم . وانظر  
 أيضا معاني ابن قتيبة ٩٠٢

(٥) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء .

ولهذا الموضع نفسه ما توقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتج أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندر ما حديثها ، ومثل له بقولهم ( رفع عَقيَته ) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلو ذهبنا لنشتق لقولهم ( ع ق ر ) من معنى الصوت لبعد الأمر جدًّا ؛ وإنما هو أن رجلاً قُطعت إحدى رجله فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عَقيَته ، أى رجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لست أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا : أولأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر ، يعنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عُمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي والتجيز والعقل .  
فهذا حديث ما غاب عنا فلم يُنقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناج لنا .

(١) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

(٢) كذا أثبتناه . وفى أ ، ب ، ج : « يتعاطاه » وفى ش : « نتعاطاه » .

(٣) كذا فى ش ، ب . أى ألا تستفيد تلك الطبقة أو جماعة علماء البلدين . وفى أ : « ألا يستفيد »

أى من فى الطبقة والوقت .

(٤) كذا فى أ وفى غيرها : « مباح » .

١٠

١٥

٢٠

وأما ما روى لنا فكثير . منه ما حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال : سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لَعُوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أنقول جاءته كتابي ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفترأى تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسوا ، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا ، يعال هذا الموضوع بهذه العلة ، ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكره ، فلا (يحتاجواهم) <sup>(١)</sup> ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربيّ ذلك ، ووقفهم على سميته وأميّه .

وحدثنا أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : سمعت عثمان بن عَاقِل ابن بلال بن جرير يقرأ «ولا الليل سابق النهار» فقلت له ما تريد؟ قال: أردت: سابق النهار . فقلت له : فهلّا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخرون قولنا : إنما فعلت كذا لكذا ؛ ألا تراه إنما طلب الحقة ، يدلّ عليه قوله : لكان أوزن : أي أثقل في النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أي ثقيل له وزن . والثالث أنها قد تنطق بالشئ غيره في أنفسها أقوى <sup>(٢)</sup> منه ؛ لإيثارها التخفيف .

وقال سيويّه حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وجدّ <sup>(٣)</sup> ؟ فقال : بلى وجدّا ، أي أعرف بها وجدّا ، وقال أيضا : وسمعنا بعضهم

(١) في ح : « يحتاجهم » ولم يعرف في (احتاج) التعلدّى . (٢) سلفت هذه القصة في ص ١٢٥ من هذا السفر . (٣) أي العرب . (٤) كذا في أ ، ب ، وفي غيرها : «نفسها» . (٥) انظر الكتاب ١/ ١٢٩ (٦) هو موضع يمسك الماء ؛ كما فسر سيويّه . (٧) كذا في ش ، ب ، وفي أ ، ج : « فاعرف » . وهذا الأخير هو الموافق لنسخة الكتاب المطبوعة . (٨) في الكتاب أن هذا مثل من أمثالهم ، وقد أورده على هذا الوجه ؛ وأسلف قيل هذا أن هذه جمح سمعت من العرب وعمن يوثق به يزعم أنه سمعها عن العرب . وترى من هذا أن ابن جني اعتمد في نقل ما في الكتاب على المعنى .

يدعو على غَسَمَ رَجُلٌ ، فقال : اللهم ضَبْعًا وَذَنْبًا ، فقلنا : له ما أردت ؟ فقال :  
أردتُ : اللهم اجمع فيها ضَبْعًا وَذَنْبًا ، كلَّهم يفسر ما ينوى .  
فهذا تصرّح منهم بما ندّعيه عليهم ، وننسبُه إليهم .

وسألت الشجرى<sup>(٢)</sup> يوما فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك ؟  
فقال : كذلك . فقلت : أفنقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا .  
قلت : فكيف تقول ضربني أخوك ؟ فقال : كذلك . فقلت : ألسنت زعمت  
أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال أيش ذا ! اختلفت جهتنا الكلام . فهل هذا  
في معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه  
هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوما من العرب أتوه ،  
فقال لهم : من أتم ؟ فقالوا : نحن بنو غِيَّان ، فقال : بل أتم بنو رَشْدان<sup>(٤)</sup> . فهل  
هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان — عليه  
السلام — لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من النى بمنزلة قولنا نحن : إن الألف

(١) في الكتاب : « وإذا سألتهم ما ينعنون قالوا اللهم اجمع أو اجمع فيها ضبعا وذنبا » .  
وترى من هذا أن ابن جنى لم يكن أمامه الكتاب إذ يقل هذا ، وإنما ينقل من حفظه ، أو أن  
الكتاب منه عدة نسخ مختلفة . (٢) سبق له في ص ٧٦ نسبة هذه القصة إلى أبي عبد الله محمد  
ابن العساف العقيلي . فهل هما واحد ؟ أم تكررت القصة معهما ؟ (٣) هؤلاء حتى من جهة ،  
منهم بسبس بن عمرو ، وكعب بن حمار من شهدوا بدرا ، وفي الإصابة في ترجمة بسبس بن عمرو —  
وهو بسبس — إذ ساق نسبه ترى في آباءه رَشْدان ، وهو غيان هذا . وقد غير الرسول — صلوات  
الله وسلامه عليه — سوى هذا مما فيه لفظ النى إلى ما فيه الرشد . ففي سنن أبي داود : « ومضى  
بني مغوية بنى رَشْدَة » وانظر القساموس وشرحه والإصابة ، وسنن أبي داود في « باب في تعبير  
الأسماء » من كتاب الأدب . (٤) هكذا يفتح الزاء وهو المناسب لبيان . قال في اللسان  
« وضبطه قوم بكسر الزاء » ، وقد جاء هذا الضبط في أ .

والنون فيه زائدتان . وهذا واضح . وكذلك قولهم : إنما سميت هانئا لتهنأ ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف في هانئ زائدة ، وكذلك قولهم : <sup>(٢)</sup> بجاء يدرم من تحتها — أى يقارب خطاه ، لنقل الحريطة بما فيها ، فسمى دارما — قد أفادنا اعتقادهم زيادة الألف في دارم عندهم .

- باب في الجمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره .
- اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليه ، والوصية به . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه ، ألا ترى أن سيويه حمل سيديا <sup>(٣)</sup> على أنه مما عينه ياء ، فقال في تحقيره : سييد <sup>(٤)</sup> ، كديك ودييك ، وفيل وفيل <sup>(٥)</sup> . وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء ، وقد وجدت في سييد ياء ، فهي في ظاهر أمرها ، إلى أن يرد ما يستتزل عن بادى حالها .

- (١) هذا من أمثالهم . وقوله : « لتهنأ » أى لتمطى . راجع اللسان في هنا .
- (٢) هو بحر بن مالك بن حنظلة أبرحى من تميم . كان أبوه قد أتاه قوم في تحمل بعض الديات ، وقال له : يا بحر أنتى بحر رطة — يريد ما استحققت فيه المال — فجا بهلها وهو يدرم تحتها أى يقارب خطاه من نقلها — وأصل ذلك فى الأرنب والقفص ، يقال : درمت الأرنب — فعلب عليه اسم دارم من حينئذ . وانظر اللسان والقاموس فى « درم » .
- (٣) انظر المكاب ١٣٦/٢ . والسييد : الأسد ، والذئب . وذكر الجوهري فى الصحاح ، والمجد فى القاموس ( سيديا ) فى تركيب ( س ود ) ، ويقول فى التاج : « وهو قول أكثر أئمة الصرف » وكأنهم راعوا الجمل على الأكثر . وهو وجه صحيح .
- (٤) ضبط فى أ بضم السين وكسرهما ، والوجهان جائزان لمكان الياء ، تقول فى شيخ : شيخ وشيخ بضم الشين وكسرهما .
- (٥) أى موازن الفعل ، بكسر الأول وسكون الثانى .
- (٦) فى عبارة اللسان فى سيد : « على » .

فإن قلت : فإننا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) فهلاً لمّا لم يجد ذلك ،  
حمل الكلمة على ما في الكلام مثله ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد  
والسودد ، ونحو ذلك ؟<sup>(٢)</sup>

قيل : هذا يدلّك على قوّة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان ممّا تختمله القسمة ،  
وتنظيمه القضية ، حكم به وصار أصلاً على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى  
إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألا يحكم به ، حتى يوجد له نظير . وذلك  
أن النظر — لعمري — مما يؤنس به ، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ؛  
ألا ترى أنه قد أثبت في الكلام فعُلت تفعل ، وهو كُدت تكاد ، وإن لم يوجدنا<sup>(٦)</sup>  
غيره ، وأثبت بلّا تفعل باب (لأنفعل) ، وإن لم يحك هو غيره ، وأثبت بسخّخين<sup>(٨)</sup>  
(فُعاعيل) وإن لم يأت بغيره . ١٠

فإن قلت : فإن (سيّدا) ممّا يمكن أن يكون من باب ريجٍ وديمية ، فهلاً  
توقف عن الحكم بكون عينه ياء ؛ لأنه لا يأمن أن تكون واوا ؟ قيل : هذا الذي  
تقوله إنما تدعى فيه ألا يؤمن أن يكون من الواو ؛ وأما الظاهر فهو ما تراه .  
واسننا ندع حاضرا له وجه من القياس لغائب مجوز ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثرة عين الفعل واوا تقود إلى الحكم بذلك ، قيل : إنما يحكم  
بذلك مع عدم الظاهر ، فأما والظاهر معك ، فلا معديّ عنه بك . لكن — لعمري —

- (١) أى سيبويه ، وكذلك قوله « حمل » يريد أيضا . (٢) في اللسان : « السود » .  
(٣) المصدر المؤنزل فاعل « يلزم » . (٤) أى سيبويه ، وكذا فيما بعده .  
(٥) الكتاب ٢/٢٢٧ . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ج : « يوجد » ، وفاعل  
« يوجد » هو سيبويه . (٧) الكتاب ٢/٣١٧ . (٨) الكتاب ٢/٣٢٠ . ويقال :  
ماء سخّخين : حار . (٩) أى سيبويه أيضا . (١٠) كذا في ش ، ب . وفي أ :  
« أنه لا » . (١١) كذا في عبارة اللسان . وفي أ ، ب ، ش : « يقود » . والوجه ما أثبت .



إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والحيل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفاً مجهولة فينشذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأ أكثر. فلذلك قال في ألف (آء) : إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف (راء) لضرب من النبت، وكذلك ألف (صا ب) لضرب من الشجر. فأما ألا يجيء من ذلك اللفظ نظير فتعلل بغير نافع ولا جُسد؛ ألا ترى أنك تجسد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيراً. من ذلك في الثلاثي حَوْشَب (٤) ، وكوكب (٥) ، ودودرى (٦) ، وأبْذَم (٧) . فهذه ونحوها لا تفارق موضعاً واحداً، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحو مما جئنا به في (سيدر) حمل سيبويه عَيْنًا، فأثبت به (فِعْعَلًا) (٨) مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فُعْعَلًا) و (فَعُولًا) من لفظ العين ومعناها، ولو حَكَمَ بأحد هذين المثالين لَحَمَلَ على ما لَوْفٍ غير منكور؛ [ألا ترى أن فُعْعَلًا وفَعُولًا] (٩)

- (١) كأنه يريد ما ورد في الكتاب ٣٧٦/٢ ، فقد ذكر الآء في كلمات لا يصاح منها فعل لنقله .  
وذكر أن الفعل الذي كان يصاغ هو أوث ، كفت ، وهذا يقضى بأن ألف آء في الأصل وار .  
والآء واحدة الآء . وهو ثمر شجر يعينه . (٢) كذا في أ . وفي غيرها « مالا » .  
(٣) أى لا توجد تلك الأصول في كلمة أخرى ، فدودرى لا يوجد أصولها وهي (ددر) في سوى هذه الكلمة ؛ إذ لم يصغ العرب منها سواها . وقد سلك المؤلف في عداد هذا الضرب (حوشبا) ؛ وكأنه لم يبلغ علمه (الحشيب) للثوب الغليظ ، ولا (احتشب) القوم : تجمعوا ، ولا (أحشبه) : أغصبه .  
(٤) من معانيه العظيم البطن ، وقد سمي به . (٥) هو الذى يذهب ويحجى ، في غير حاجة .  
وألفه للأنثى ، فهو غير مصروف ، وانظر الأشموني في بحث ألف التأنيث . (٦) هو اسم موضع ، وقد ذكره سيبويه في أبنية المزيد من الأسماء ٣١٧/٢ ، وانظر اللسان ومعجم ياقوت .  
(٧) يقال : سقاء عين وعين — بفتح الياء المشددة وكسرهما — إذا رقى فلم يسك الماء . انظر الكتاب ٣٧٢/١ (٨) كذا في أ . وفي ب : « فيه » وسقط هذا في ش .  
(٩) ما بين القوسين في ش ، ب . وفي أ بعد « منكور » : « لأنه لا مانع الخ » .

لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح ، وأما (فَعَل) — بفتح العين — مما عينه معتلة فعزیز ، ثم لم يمنعه عِزَّة ذلك أن حَكَم به على (عَيْن) وَعَدَل عن أن يحمله على أحد المتالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتل العين كونه في الصحيحها <sup>(١)</sup> . وهذا أيضا مما يبصر بك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه يمكن التّقدم راسيها في أنفسهم .

وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود لا يُعرف له تصرف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغي حينئذ أن يُعتقد فيها أنها أصلية . وكذلك همزة (قُساء) <sup>(٢)</sup> فالقياس يقتضى اعتقاد كونها أصلا ، اللهم إلا أن يكون (قُساء) هو (قُسى) <sup>(٤)</sup> في قوله : <sup>(٥)</sup>

يَجَوُّ من قُسى ذِفِر الخُزَامَى      تَداعى الجُرياءُ به الحنين <sup>(٦)</sup>

١٠

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الصحيح » .  
(٢) كذا في أ . وفي غيرها : « الممدودة » يريد الأسماء الممدودة .  
(٣) هو اسم جبل . وراه مضموما . وفي المقصور والممدود لابن ولاد ٩١ : « وقال الغزاه : قساء يضم أوله ويكسر . فإذا صمت لم تصرفه ، وإذا كثرته صرفته » .  
(٤) هو وضع بالعالية كما في ياقوت . وقيل : هو جبل رمل من رمال الدهناء ، كما في اللسان .  
(٥) هو ابن أحمركا في اللسان في قُسا وقُساء ، وياقوت .

١٥

(٦) (بحق) يروى (بهجل) . والهجل : المطمئن من الأرض ؛ والجرياء من الرياح : النكباء التي تجرى بين الثمال والدبور . والخزamy نبت طيب الريح ، وذفر الخزamy : ذكي رائحة هذا النبت . وقوله « تداعى » . في اللسان في أكثر من موضع : « تهادى » . وقوله (الحنينا) كذا في أ . وفي ش ، ب : (حنينا) . وفي ج : « الحنينا » وكتب في هامشه : « الحنين : شجر الدفلى » ، وكان المراد أن الجرياء تدعو الحنين ، والحنين يدعوها ، يصف طيب هذا الموضع ورقة هوانه . وانظر الكامل ١٩٠ ، ٦ ، والبيان ١٦٤/٣ .

٢٠

(١) فإن كان كذلك وجب أن يُحْكَم بكون همزة (قُساء) أنها بدل من حرف العلة الذي أبدلت منه أَلِف (قَسَى) . وأن يكون ياءً <sup>(٢)</sup> أولى من أن يكون واواً ؛ لما ذكرناه في كتابنا في شرح المقصور والمدود ليعقوب بن السكيت .

فإن قلت : فلعل (قَسَى) هذا مبدل من (قُساء) والهمزة فيه هي الأصل .

٥ قيل : هذا حمل على الشذوذ ؛ لأن إبدال الهمز شاذ ، والأقول أقوى ؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طرفاً بعد أَلِف زائدة هو الباب .

وذکر محمد بن الحسن <sup>(٣)</sup> (أَرَوَى) في باب (أَرُو) فقلت لأبي علي : من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء ، فتكون من باب التقوى ، والرعوى ؟ ففتح إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول .

١٠ فأعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ، ما لم يمنع منه مانع . وأما حيوة ، والحيوان فيمنع من حملها على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه

(١) كذا في ج . وفي بقية الأصول : « التي » وهو غير مناسب ؛ إذ هو وصف لـ (حرف) ، وكأنه روى اكتسابه التانيث من المضاف إليه ، أو أن الحرف يذكر ويؤنث ، فرعى تأنيثه في وصفه ، وروى نذكيره في ضميره في « منه » . وهو تكلف ؛ فالوجه ما أثبت .

١٥ (٢) والوجه إذا أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما في اللسان (قسا) . وفي هامشه في التليق على بيت ابن أحر : «أورده ابن سيده في اليا في هذا اللفظ» . وقد جعله ياقوت في معجم البلدان منقولاً من الفعل « قسا » من القسوة ، فيكتب بالألف . وفي المقصور والمدود لابن ولاد ٨٨ : « قسا مقصور يكتب بالألف » ، وأنشد بيت ابن أحر ، ثم قال : « وروى (قسا) بالكسر ، وحكاها الفراء » .

(٣) هو ابن دريد صاحب الجهرة . وقد ذكر المؤلف في « باب سقطات العلماء » من هذا الكتاب

٢٠ أن أستاذه أبا علي «م براءة الجهرة على مؤلفها محمد بن الحسن . ويقول : « وكان أبو علي يقول : لما هممت براءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لي : يا أبا علي لا تقرأ هذا الموضوع على » فأت أحم به مني » وانظر اللسان (روى) . وتذكر الأروى في المعاجم في « روى » .

(٤) في أ ، ج : « رو » . وما أثبتناه هو الموافق لما يتقضى به الرسم . وفي ش ، ب : « عرو » . وهو تحريف منشؤه الرسم « مرو » فظن أن الهمزة عين موصلت بالراء .

ياء ولامه واو، فلا بد أن تكون الواو بدلا من ياء، لضرب من الاتساع مع استئفال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حيوة . وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاحيت ، وهاهيت ، وعاعيت كان إبدال اللام في الحيوان — ليختلف الحرفان — أولى وأجنى .

٥ فإن قلت : فهلا حملت الحيوان على ظاهره ، وإن لم يكن له نظير، كما حملت سيّدا على ظاهره ، وإن لم تعرف تركيب (س ي د) ؟ قيل : ما عينه ياء كثر، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلا من الكلام . فلهذا أثبتنا سيّدا<sup>(١)</sup> ، ونفينا (ظاهر أمر<sup>(٢)</sup>) الحيوان .

١٠ وكذلك القول في نون عتتر، وعنبر : ينبغي أن تكون أصلا، وإن كان قد جاء عنهم نحو عتّس، وعنّسل؛ لأنّ ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عتتر وعنبر، وخنّشت وخنّزق، وخنّتر<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك فلا اشتقاق يحكم له بكون شيء منه زائدا، فلا بدّ من القضية بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك، واكتف به بإذن الله تعالى .

### باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما،

لا زمانا ووقتا

١٥ هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف، ونام، وهاب خوف، ونوم، وهيب، وفي شدّ شدّد، وفي استقام استقّوم، وفي يستعين يستعّون،

- 
- (١) كذا والمناسب : «س ي د» . (٢) كذا في ش، ب . وفي أ : «ظاهرا من» .  
 (٣) «خنّشت» في أ . ويقال : خنّشل الرجل : أسنّ وضعف، والخنزق : القصير .  
 والخنّتر : الشدة . (٤) كذا في أ . وفي ش، ب : «الإيهام» وما أثبت هو الصواب .  
 ومن كلامه بعد : «فهذا يوم ...» . (٥) كذا في أ . وفي ش، ب : «مالا» .

وفي يستعدّ يستعدّ . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها — مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه — قد كان مرة يقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد : قوم زيد ، وكذلك يوم جعفر ، وطول محمد ، وشدد أخوك يده ، واستعدد الأمير لعدوه ؛ وليس الأمر كذلك ، بل بضمة . وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلّا على ما تراه وتسمعه .

٥

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعَلَّل<sup>(١)</sup> لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا)<sup>(٢)</sup> . فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ خطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر . ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقد [كما أنه عندنا مراد معتقد] إخراجها

بعض ذلك مع الضرورة ، على الحدّ الذي نتصوره نحن فيه . وذلك قوله :

١٠

سددت فاطولت الصدود وقتما وصال على طول الصدود يدوم<sup>(٤)</sup>

هذا ؛ لك على أن أصل أقام أقوم ، وهو الذي نومي نحن إليه ونخيله ، فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابيه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتجسّم ذلك فيه ليما يعقب من الدلالة على أوليّة أحوال أمثاله .

١٥

وكذلك قوله<sup>(٥)</sup> :

\* أنى أجود لأقوام وإن صبنوا \*

(١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيه تغيير ، وبمقابله ما حدث فيه تغيير ، أو ما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه كما في عبارته . فشذ ليس من الصحيح في هذا الموطن .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « كذاك » .

٢٠

(٣) هذه الزيادة في أ ، ج . وقد سقطت في ش ، ب .

(٤) انظر الكلام على هذا البيت في ص ١٤٨ من هذا الجزء .

(٥) انظر ص ١٦ من هذا السفر .

فأنت تعلم بهذا أن أصل ثلثت يده شِلَّتْ : أى لو جاء بجىء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه . وقد قال الفرزدق :

ولو رَضِيتَ يَدَايَ بها وَضَنْتَ لَكَ عَلَى الْقَدْرِ الْخِيَارَ<sup>(١)</sup>  
( فأصل ضَنْتَ إِذَا ضَنْتَ ، بدلالة قوله : ضَنْتَ ) .

وكذلك قوله :<sup>(٢)</sup>

تراه — وقد فات الرماة — كأنه أَمَّ الْكَلَابَ مُصْنِيُ الْخَلْدِ أَصْلَمُ<sup>(٣)</sup>  
تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيد : معطى زيد .

(١) يقول ذلك فى امرأته نوار وكان طلقها ثم تبعها نفسه وندم على طلاقها ، وأفرد الضمير فى ضنت وهو يعود على اليدين لما كانتا متلازمتين . يقول : لو بقيت نوار يدي لفللت مالكا أمرها فكان على أن أختار فى المقدر لها من الإمساك أو التبرج ، ولكنها أفلتت من يدي ، فليس لي عليها خيار . وقد أورد أبو العباس فى الكامل قصة الفرزدق ، وذكر أبياتا فيها هذا البيت برواية أخرى هى :  
ولو أنى ملكت يدي ونفسى لكان على القدر الخيار  
وكذا أوردته بهذه الرواية الموزونة والأمكنة وقال : المعنى : لو ملكت أمرى لكان على أن أختار المقدر ، ولم يكن على القدر أن يختار لي . وانظر الكامل ٢ / ٨٤ ومعجم الأدباء فى ترجمة المازني ١٥ / ١٢٦ طبعة الحلبي .

(٢) هو أبو نوحاش . وهو من قصيدة مظهرها البيت :

\* رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع \*

وانظر ص ٥٧ ، من هذا السفر .

(٣) الضمير فى « تراه » يرجع إلى تيس الزيل — وهو الظي — المذكور فى قوله قبل :

فوالله ما ربداء أو عالج عانة أقب ، وما إن تيس زيل مصمم

وأصل : مقطوع الأذنين . يقول : إن هذا الظي فى عدوه الشديد يميل خذله ويصفيه ، ويقتضض أذنيه فكانه أصل : قطعت أذناه . وقد قرأ ابن جني ( مصنى الخلد ) برفع ( مصنى ) خبرا ( كأنه ) . والنسب فى تعليقات ديوان الهذليين ٤ / ١٤٣ أنه بالنصب على الحالية . وعلى ذلك لا يأتي ما يريد ابن جني الاستشهاد به .

ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعى أنها أصول مرفوضة<sup>(١)</sup> لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملّة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذّره . وذلك كقولنا في شرح حال المدوّد غير المهجوز الأصل ؛ نحو سماء ، وقضاء . ألا ترى أن الأصل سماء ، وقضاي ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى سماء ، وقضاي ، فلما التقت الألفان تحوّكت الثانية [ منهما ] فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء . أفلا تعلم أن أحد ما قدرته — وهو التقاء الألفين — لا قدرة لأحدٍ على النطق به .

(وكذلك) ما تصوّره ونبّه عليه أبداً من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العلة ؛ وذلك نحو مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومصوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبيوع<sup>(٢)</sup> ، ومكيول ، ومقوول ، ومصووع ، فقلبت الضمة من العين إلى الفاء ، فسكنت ، ووارد مفعول بعده ساكنة ، فحذفت إحداهما — على الخلاف فيهما — لالتقاء الساكنين . فهذا جمع لها تقديرا وحكما . فأما أن يمكن النطق بهما على حالٍ فلا .

واعلم مع هذا أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله — وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأول — وذلك اللغتان تختلف فيهما القليلتان كالجزازية والتميمية ؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية — نحو شدّ ، وضنّ ، وفزّ ، واستعدّ ، واصطب<sup>(٣)</sup> با رجل ،

(١) كذا بالنون في أ ، ب . وفي شه : « ندعى » . بالفاء . (٢) كذا في أ . وفي شه ،

ب : « نعتقد » . (٣) زيادة في شه ، ب خلت منها أ . (٤) كذا في أ ، ج .

وفي شه ، ب : « فكلّك » . (٥) كذا في أ . وفي شه ، ب سقطت الواو .

(٦) يقال : اصطب من القرية ماء : صبه منها ليشربه .

واطمئن يا غلام — إن الأصل اشْدُدْ، واضْمَنْ، وافِرْ، واستعِدْ، واصطَبْ،

واطمئن، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهى اللغة الفصحى القُدَمَى<sup>(١)</sup>.

ويؤكد ذلك قول الله سبحانه: (فما استطاعوا أن يظهره)، أصله استطاعوا،<sup>(٢)</sup>

خذفت التاء لكثرة الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، وهذا الأصل مستعمل؛

ألا ترى أن عقبيه قوله تعالى: (وما استطاعوا له نقبا). وفيه لغة أخرى؛ وهى:

استعْت بحذف الطاء كحذف التاء؛ ولغة ثالثة: أسطعت، بقطع الهمزة مفتوحة،

ولغة رابعة: أسعت، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضا. فتلك خمس لغات:

أسطعت، وأسطعت، وأسعت، وأسطعت، وأسعت. وروينا ببيت الجِرَّان:

وفيك إذا لا قيتنا عجربةً مرارا فما نستيع من يتعجرف<sup>(٤)</sup>

بضم حرف المضارعة وبالتاء.

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين؛ نحو مبيع، ونحيط، ورجل

مدين، من الدين. فهذا كله مغير. وأصله مبيوع، ومديون، ونحيط، ومغير، على

ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم — على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي<sup>(٥)</sup> — يُتمنون

مفعولا من الياء، فيقولون: نحيط ومكيل؛ قال:

(١) كذا فى أ. وفى ش. ب: «مكذا». (٢) كذا فى أ. وفى ش. ب:

«وأصله». (٣) هو جران العود النخري، وهذا لقبه. واسمه عامر بن الحارث بن كلفة.

(٤) هذا من قول من ينزل فيها له. تقول: إنك تلقانا بالجفاء، وهذا شديد علينا. يصف.

مكانته عندها، والمعجربة: الجفوة فى الكلام. والبيت من قصيدة له طويلة. وانظر الديوان ١٧

(٥) عبارة المازنى فى تصريفه ٢٦٠ نسخة التيمورية: «وبنو تميم — فيا زعم علماءنا — بنود

مفعولا من الياء، فيقولون: مبيوع ومسيوربه» وفى ص ٢٦٣ بعد أن أورد من الشواهد «مطيوبة»

و«مغيوم» يقول: «أخبرنى أبو زيد أن تميا تقول ذلك، ورواه الخليل وسيبويه» فترى أن أبا عثمان

لم يرو هذه اللغة عن الأصمعي. بل روى الشاهد الآتى عن الأصمعي، وهو الذى فيه «مطيوبة» على

ما يأتى فى الكلام على الشواهد الآتية. (٦) هو العباس بن مرداس السلى يخاطب كليب

ابن عيمة السلى فى قصة جرت بينهما. وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٨٧



قد كان قومك يزعمونك سيّداً وإخال أنك سيّد معيون<sup>(١)</sup>  
وأنشد أبو عمرو بن العلاء<sup>(٢)</sup>:

\* وكانها تفاحة مطبوبة \*

وقال علقمة بن عبدة :

\* يوم رذاذٍ عليه الدّجن مغيوم<sup>(٣)</sup> \*

ويروى : يوم رذاذٍ.

وربما تحطّوا الياء في هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولاً منها على أصله ؛ وإن  
كان ( أنقل منه من ) الياء . وذلك قول بعضهم : ثوب مَصُون ، وفرس  
مَقوود ، ورجل معوود من مرضيه . وأنشدوا فيه :

\* والمسك في عنبره مَدُونف<sup>(٤)</sup> \*

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هذا ستمتها وطريقها .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول الموصلة إليها على ضرب :

منها ما لا يمكن النطق به أصلاً ؛ نحو ما اجتمع فيه ساكنان ؛ كسماء ، ومبيع ،  
ومصوغ ، ونحو ذلك .

١٥ (١) معيون : مصاب بالعين . ويروى : مغيون من قولهم : غين على قلبه أى غطى عليه ؛ فيكون  
الأصل : مغيون عليه ؛ وجرى فيه الحذف والإيصال . وانظر المصدر السابق .

(٢) في تصريف المازني مع شرحه المنصف ١ / ٢٦٣ نسخة تيور : « قال أبو عثمان : وسمعت  
الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب : \* وكانها تفاحة مطبوبة \*

(٣) صدره : \* حتى تذكر بيضات وهيجه \*

وهو في وصف الظالم . وهو من قصيدة طويلة مفضلية .

(٤) كذا في أ . وفي ب « يقل منه في » وفي ش : « يقل في » . وفي ج : « أنقل من » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « من » . وانظر ص ٩٨ من هذا الجزء في التعليقة ٨ .

(٦) كذا في أ ، وفي ش : « طريقتها » .

ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال مادعا إلى رفضه وأطراحه،  
إلا أن يشد الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلا على أولية حاله؛  
كقولهم: لَحِثَتْ عينه، وإلَّ السقاء، إذا تغيرت ريحه، وكقوله: <sup>(١)</sup>

لا برك الله في الغواني هل يُصبحن إلّا هلن مطلب

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسير، وموقن، والواو في نحو  
ميزان، وميعاد، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فائوه صادًا،  
أو ضادًا، أو طاء، أو ظاء، أو ذالا، أو ذالا، أو زايا على أصله، وامتناعهم  
من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم من جمع  
الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عيين. فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده، يُتَّنع  
منه استكراهًا للكُلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنًا غير متعذر.

وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه <sup>(٢)</sup> — عن خلف الأحمر: قال: يقال  
التقطت النوى، واشتقطته، واضتقطته. فصَحَّح تاء افتعل وفائوه ضاد، ونظائره  
— مما يمكن النطق به إلا أنه رُفِض استثقالا له — كثيرة. قال أبو الفتح: ينبغي

(١) هو ابن قيس الرقيات. وانظر المفصل في مبحث «الواو والياء لا مين» في أواخر الكتاب،  
والكتاب ٥٩/٢، والمحاسب في سورة البقرة، والديوان ٦٨. ورواية الديوان: «في الغواني فاء». ١٥  
بسكون الياء، ولا شاهد فيه. وفي شرح السكري: «روى الخليل: (في الغواني هل) جعل مثل الصوارب،  
أخرج ذرات الياء فخرج التام فأعربه».

(٢) يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سأل ورأس.

(٣) جزم بأنه عن خلف في مواطن أخرى من هذا الكتاب. وانظر «باب فيما يراجع من الأصول  
ما لا يراجع» فيما يأتي. ٢٠

(٤) كذا في أ وج. وفي ش، ب: «استقطته». وهو تحريف.

(٥) كذا في أ، ب، ج. وفي ش: «اصطفته». وهو تحريف.

أن تكون الضاد في اضة قطعت بدلا من شين اشتقطت ، فلذلك ظهرت ؛ كما تصح التاء مع الشين . ونظيره قوله <sup>(١)</sup> :

\* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعِ <sup>(٢)</sup> \*

اللام بدل من الضاد ، فلذلك أُقِرَّتِ الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البديل .

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أولأن الصنعة أدت إلى رفضه . وذلك نحو ( أن ) مع الفعل إذا كان جوابا للامر والنهي ، وتلك الأماكن السبعة ؛ نحو اذهب فيذهب معك «ولا تفترؤا على الله كذبا فيسيحتم بعذاب» وذلك أنهم عوضوا من ( أن ) الناصبة حرف العطف ، ( وكذلك ) قولهم : لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجَزُ عَنْكَ ، وقوله :  
١٠ ... .. إِنَّمَا نَحَاوِلُ مَا كَا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْذِرَا <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

(١) ينسب هذا الرجز إلى منطور بن حبة الأسدي . انظر شواهد الشافية للبغدادي ٢١٦

(٢) قبله :

يارب أبا زبن العفر صدع تقبض الذئب إليه واجتمع

١٥

\* لما رأى أن لا دعه ولا شيع \*

والأباز يريد به الظي ، والأباز : الوثاب ، والصدع : الخفيف اللحم ، والعفر من الظباء : التي تعلو ألوانها حمرة . وقوله : « لما رأى » أي الذئب . وقوله : « تقبض » أي جمع قوائمه ليئب على الظي ، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظي فيشيع من لجه ، وأنه قد تعب في طلبه عمد إلى أرتاة فاضطجع عندها . والرجز في شواهد الإصلاح ، وفي شرح ابن السيرافي لشواهد في الورقة ٩٠ ب . وانظر ص ٦٣ من هذا الجزء .

٢٠

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فكذاك » .

(٤) هو أمرؤ القيس بن حجر .

(٥) صدره :

\* فقلت له لاتبك عينك ... \*

وانظر الديوان .

صارت أو [ والواو ] فيه عوضاً من ( أن ) ، وكذلك الواو التي تحذف ( معها رب )<sup>(٢)</sup>  
في أكثر الأُمُر ؛ نحو قوله :<sup>(٣)</sup>

\* وقائم الأعماق خاوي المخترق<sup>(٤)</sup> \*

غير أن الحزب لا للواو، كما أن النصب في الفعل إنما هو لأن المضمر، لا للفاء  
ولا للواو ولا ( لأو ) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنب عنه غيره ؛ مصدر كان أو غيره ؛ نحو  
ضرباً زيدا، وشمّاً عمراً. وكذلك دونك زيدا، وعندك جعفرًا، ونحو ذلك : من  
الأسماء المسمى بها الفعل . فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام  
الفعل الناصب .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة ؛ نحو قولك  
إذا رأيت قادمًا : خير مقدم، أي قدمت خير مقدم . فنابت الحال المشاهدة مناب  
الفعل الناصب . وكذلك قولك للرجل يهوى بالسيف ليضرب به : عمراً، وللراعي  
للهدف إذا أرسل الترع فسمعت صوتاً : القرطاس والله : أي اضرب عمراً ،  
وأصاب القرطاس .

فهذا ونحوه لم يُرفض ناصبه لثقله ؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه ، ومؤدّ  
تأديته . وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم « بالتعاقب » من هذا النحو ما فيه كافٍ  
بإذن الله تعالى .

(١) كذا في ش ، وب . وفي أ : « صارت الواو فيه عوضاً » وفي ج : « صارت هذه  
الحروف » . (٢) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « مع رب » ولا يستقيم الكلام مع هذا .  
(٣) هو وثبة بن العجاج . (٤) هو مطلع أرجوزة . وبعده :

\* مشتهب الأعلام لماع الخفق \*

وانظر الخزانة ٣٨/١ (٥) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش : « ونابت »

## باب في فرق بين البدل والعوض<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> <sup>(٢)</sup>

يُجمَع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العِوض بالمعوض منه . وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه ، والعِوض لا يلزم فيه ذلك ؛ ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوض منها ، وكذلك يقال في واو جَوْنٍ وياء مَيِّرٍ : إنها بدل للتخفيف من همزة جَوْنٍ<sup>(٣)</sup> ومَيِّرٍ ، ولا تقول : إنها عوض منها . وكذلك تقول في لام غَايِرٍ ودَايِعٍ : إنها بدل من الواو ، ولا تقول : إنها عوض منها . وتقول في العوض : إن التاء في عِدِيَّةٍ وزِنِيَّةٍ ، عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . فإن قلت ذاك فما أقله ! وهو تجوز في العبارة . وسنذكر لم ذلك . وتقول في ميم (اللَّهُمَّ) : إنها عوض من (يا) في أوله ، ولا تقول : بدل . وتقول في تاء زنادقة<sup>(٤)</sup> : إنها عوض من ياء زناديق ، ولا تقول : بدل . وتقول في ياء (أَيُّنِي) : إنها عوض من عين (أنوق) فيمن جعلها أَيْفُلَ ، ومن جعلها عينا مقدّمة مغيرة إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو .

فالبديل أعمّ تصرّفا من العِوض . فكل عِوض بدل ، وليس كل بدل عِوضا . وينبغي أن تعلم أن العِوض من لفظ (عَوْضٌ) - وهو الدهر - ومعناه ؛ قال الأعشى<sup>(٥)</sup> :

رَضِيْعِي لَبَانٌ ثَدْيٌ أُمَّ تَقاسِمَا      بِأَسْحَمٍ دَاجٍ : عَوْضٌ لَا تَتَفَرَّقُ<sup>(٦)</sup>

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « الفرق » . (٢) كذا في أ . وفي ب ، ش ، « البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه » . (٣) (جَوْنٌ) جمع جَوْنَةٍ بالضم . وهي سلة مسنديرة مغطاة أداما . تكون مع العطارين . و(مَيِّرٌ) جمع مَيِّرة . بالكسر وهي الذحل والدابة . (٤) قال ابن جني في كتاب التعاقب : « فان قلت : قلل الهاء في (زنادقة) و(جاجة) لتأنيث الجمع ، كهاء ملائكة وصياقلة ، فلا تكون عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعل ؛ إنما جاءت في مثال مفاعلة ؛ نحو ملائكة » من أشباه السبوطي ١/١٣٦ (٥) كذا في ش ، ب . وسقط « الأعشى » في أ . (٦) قبله :

لمعمرى لقد لاحت عيون كثيرة . إلى ضوء نار في بفاع تحمرق =

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرم أجزأتهما، فكُلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه . فالوقت الكائن الشانئ غير الوقت الماضي الأول . فلهذا كان العوض أشد مخالفة للعوض منه من البديل .

وقد ذكرت في موضع من كلامي مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصيته هناك . وأتيت أيضاً في كتابي الموسوم بـ «التعاقب» على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نبتت به عليه .

### باب [ في ] الاستغناء بالشئ عن الشئ<sup>(١)</sup>

قال سيوييه : وأعلم أن العرب قد تستغني بالشئ [ عن الشئ<sup>(٢)</sup> ] حتى يصير المستغنى عنه مُسْقَطاً من كلامهم البتة .

فمن ذلك استغناؤهم بترك<sup>(٣)</sup> عن (ودع) ، و(وذر) . فأما قراءة بعضهم «ماودمك ربك وما قلى» وقول أبي الأسود (حتى ودّعه) فلغة شاذة ، وقد تقدّم القول عليها .

== تشب لمرورين مصطلحاتها و بات على النار الندي والمخلق وهو من قضيدته التي مطلعها :

أرقت وما هذا السهاد الموزق وما بي من سقم وما بي معشوق  
وانظر ديوان الأعشين طبع أوردية ١٤٥ والخزانة ٣ / ٢٠٩ و « لبا » بالنون ، و « ندى » روى بالجر على البدلية ، والنصب على تقدير « أعنى » ، أو غيره . وانظر الخزانة في الموطن السابق .

(١) كذا في أ . وسقط هذا الحرف في ش ، ب (٢) كذا في ش ، ب . وسقط حرف العطف في أ .  
(٣) كذا في أ ، ب . وسقط هذا في ش . وانظر في هذا ص ١٩١ ، و ٢٥١ ج ٢ من الكتاب .  
(٤) الصواب أنه قول أنيس بن زعيم في عيد الله بن زياد . وهالك البيت بتمامه :

سل أميرى ما الذى غيره من وصالى اليوم حتى ودّعه

وفي الحماسة البصرية نسبته إلى عبد الله بن كرز . وانظر الخزانة ٣ / ١٢١

(٥) انظر ص ٩٩ من هذا الجزء .

ومن ذلك استغناؤهم بأمحة عن مأمحة، وعليها كسرت ملاح، وبشبهه عن مشبه،  
وعليه جاء مشابه، وبليلة عن ليلا، وعليها جاءت ليال، وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد:  
في كل يوم ما وكل ليلا<sup>(١)</sup> حتى يقول كل راء إذ راه  
\* يا ويحه من بجل ما أشقاء! \*

- وهذا شاذ لم يُسمع إلّا من هذه الجهة . وكذلك استغنوا بذكر عن مذكر ،  
أو مذكير، وعليه جاء مذا كبير . وكذلك استغنوا بـ «أيتق» عن أن يأتوا به والعين  
في موضعها، فالزموه القلب، أو الإبدال، فلم يقولوا (أَنُوق) إلّا في شيء شاذ حكاه  
الفتراء . وكذلك استغنوا بـ قيس<sup>(٢)</sup> عن قووس، فلم يأت إلا مقلوبا . ومن ذلك استغناؤهم  
بجمع القلة عن جمع الكثرة ؛ نحو قولهم أرجل، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة . وكذلك  
شُسوع : لم يأتوا فيه بجمع القلة . وكذلك أيام : لم يستعملوا فيه جمع الكثرة .  
فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة ؛ أنشد الأصمعي :  
مذمة الأجوار والحقوق<sup>(٣)</sup> \*

- وذكره أيضا ابن الأعرابي فيما أحسب . فأما دراهم، ودنانير، ونحو ذلك — من  
الرباعي — وما ألحق به — فلا سبيل فيه إلى جمع القلة . وكذلك اليد التي هي العضو،  
قالوا فيها أيّد البتة . فأما أياد فتكسيرايد لا تكسيرايد؛ وعلى أن (أياد) أكثر ما تستعمل  
في النعم، لا في الأعضاء . وقد جاءت أيضا فيها ؛ أنشد أبو الخطاب :  
ساءها ما تأملت في أيادي<sup>(٤)</sup> بنا وإشفاقها إلى الأعناق<sup>(٥)</sup>

(١) ثبت لفظ «إذ» في أ، ب وسقط في ش، ب . (٢) كذا في أ، ج . وفي ش، ب :  
«فكذلك» . (٣) «مذمة» كذا بالمعجمة في ش، ب، ج . وفي أ : «مذمة» بالهملة .  
(٤) كذا في أ . وفي ش، ب : «فكذلك» . (٥) نسبة في اللسان في شتّى إلى عدى —  
وهو عدى بن زيد كما في التاج والسيرافي شرح سيبويه . وكان يدرى أنه عدى المهلهل من قصيدته التي  
يقول فيها : طفلة ما أبسة المحلل هيفا . لمبوب لذينة في العناق =

وأنشد أبو زيد<sup>(١)</sup> :

أما واحدا فكفالكِ مثلي      فن ليد تطاوحها الأيادي<sup>(٢)</sup>

ومن أبيات المعاني في ذلك [ قوله<sup>(٣)</sup> ] :

ومستامة تستام وهي رخيصة      تباع بساحات الأيادي وتُمسح<sup>(٤)</sup>

(مستامة) يعني أرضا تسوم فيها الإبل، من السير لا من السوم الذي هو البيع،

و(تباع) أي تمتد فيها الإبل أبواعها، وأيديها، و(تُمسح) من المَسَح وهو القطع،

من قول الله تبارك وتعالى « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » وقال العجاج :

وخطرت فيه الأيادي وخطر<sup>(٥)</sup>      رأى إذا أورده الطعن صدر<sup>(٦)</sup>

== وانظر الأغاني ٥/٤ طبع الدار، حتى رأيت في قصيدة عدى بن زيد في الأغاني ١١٦/٢ . وإشفاقها إلى الأعناق رفعها إلى العنق بالغل . يذكر أنه كان الغل في يده مرفوعة إلى عنقه وكان كذلك في جمع من أصحابه فساء ما ذلك . وانظر الخزائن ٣/٨٤٣ .

(١) انظر نوادره ص ٥٦ ، وقد نسبته إلى نقيع : رجل من عبد شمس جاهلي .

(٢) ورد في اللسان في طوح وفي يدي . وفيه : (أيادي) وما هنا في النوادر . وتطاوحها : تراميها يقول : إنى أكفبك واحدا يمدو عليك . فأما إذا رامتك أياد فلا طاقة لي بذلك .

(٣) أبيات المعاني : ما يخالف ظاهره باطنه ، فهي ما فيها تعمية وإلغاز عن المراد . وانظر شفاء الغليل (حرف الألف) . وقد ألف في أبيات المعاني كتب أشهر ما طبع منها كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة . وقد طبع في الهند . وانظر أيضا الخزائن ج ٣ ص ٨١ (٤) زيادة في أ .

(٥) نسب هذا البيت في اللسان (مسح، رباع، وسام) إلى ذى الرمة ، ويبدو أن هذا اشتباه ، سببه أنه على روى قصيدة لذي الرمة أتوها :

أمنزلقى من سلام عليكما      على النأي ، والنائي يود وينصح

وليس هذا البيت في القصيدة . وقد أورده جامع الديوان المطبوع في أوربة في ذيل الديوان في المفردات التي حملت على ذي الرمة . (٦) كذا في اللسان (يوع) ، وهو يريد : من السوم الذي هو السير ، يقال : سامت الناقة : مرتت سريعة ، وكذا الريح . وفي اللسان (سوم) : « من السوم الذي هو الرعى » . (٧) جاء هذا في الكتاب ١ / ١٨٩ والرواية فيه :

\* وخطرت أيدي الكفاة وخطر \*

وهو من أرجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وقبله :

أليس يمشى قدما إذا أذكر      ما وعد الصابر في اليوم اصطبِر

\* إذ لقح اليوم العاس واقطر \*

==



وقال الراجز<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّهُ بِالصَّحْصَحَانِ الْأَنْجِلِ قُطْنٌ سَخَامٌ بِأَيَادِي غُرْلٍ<sup>(٢)</sup>

- ومن ذلك استغناؤهم بقولهم: ما أجود جوابه عن (هو أفعل منك) من الجواب .  
فأما قولهم: ما أشد سواده، وبياضه، وعوره، وحوله، فإلا بد منه . ومنه  
أيضا استغناؤهم بأشد وأفتقر عن قولهم: فقُر، وشَد . وعليه جاء فقير . فأما شد  
فحكاه أبو زيد في المصادر، ولم يحكها سيبويه . ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل  
بجودا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة، وهو صدر صالح من اللفظة .  
وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عارية من الواو الزائدة،  
ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام (حشب) عاريا من الزيادة،  
ولا (ككب) ومنه قولهم (دودري) لأننا لا نعرف (ددر) ومثله كثير في ذوات  
الأربعة . وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة . فن الأربعة فلنقص، وصرفنح،  
وسميدع، وعميثل، وسرومط، وبجججي، وقسقب، وقسحب، وهيرشف، ومن

- == واليوم العاص: الشديد، يريد يوم الحرب. واقطن: صعب واشتد. والراي: جمع راية . يقول: إنه  
يدخل الحسرب قدما غير هياب، يثنى ما وعد الله الصابرين في الجهاد . وقوله: خطرت أيدى النكاة  
أي تحركت أيديهم في القتال، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر رايات يدم الأعداء . وقد جاء  
الشاهد في ديوان الأعشى المطبوع في أوربة فيما حل على الأعشى ميمون بن قيس .

- (١) هو جندل بن المنى الطهوي كما في اللسان في بنهم . (٢) هذا في وصف سراب ذكره  
في قوله قبله: \* والآل في كل مراد هو جل \* فقوله (كأنه) أي الآل . والصحصحان: ما استوى  
من الأرض . والأنجل: الواسع . والسخام من القطن: اللين . (٣) انظر في حوشب وما بعده  
ص ٢٥٣ من هذا الجزء . (٤) كذا في أ، ب، ج . وفي ش «الأربع» . (٥) هو البخل  
الردى . (٦) هو الصيآح . (٧) هو السيد الكريم . (٨) من معانيه التشيط .  
(٩) هو الجمل الطويل . (١٠) حتى من الأنصار . (١١) هو الضخم .  
(١٢) هو الضخم أيضا . (١٣) من معانيه الكبير المهزول، والعجوز المستة .

ذوات الخمسة جَعْفَلِيْقْ ، وَحَنْبَرِيْتْ <sup>(١)</sup> ، وَدَرْدَيْسْ ، وَعَضْرَفُوْطْ ، وَقَرْطَبُوْسْ <sup>(١)</sup> ،  
وَقَرْعَبْلَانَةْ <sup>(٢)</sup> ، وَفَنْجَلَيْسْ <sup>(٣)</sup> . فَأَمَّا عَرَطْلِيلْ <sup>(٤)</sup> — وهو رباعي — فقد استعمل بغير  
زيادة ؛ قال أبو النجم :

\* فِي سَرَطْمٍ هَادٍ وَعُنُقِي عَرَطْلِيلْ <sup>(٥)</sup> \*

وكذلك خَنْشَلِيلْ ؛ ألا ترى إلى قولهم : حَذَشَاتِ الْمَرْأَةُ وَالْفَرَسَ إِذَا أَسْنَتَ ؛  
وكذلك عَمْرِيْسْ ؛ ألا ترى أنه من العَتْرَسَةِ وهى الشِدَّةُ . فَأَمَّا قَنْفَخَرُ فَإِنَّ النُّونَ <sup>(٦)</sup>  
فِيهِ زَائِدَةٌ . وقد حذفت — لعمري — في قولهم : امْرَأَةٌ قَفَّاحِرِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ فَائِثَةً  
فِي مَعْنَاهَا ؛ غير أنك وإن كنت قد حذفت النون فإنك قد صِرتَ إلى زيادة  
أخرى خلفتها ، وشغلت الأصلَ شغلها وهى الألف وياء الإضافة . فأما تاء التانيث  
فغير معتدة . وَأَمَّا حَبْرَبُونُ فرباعيٌّ لزمته زيادة الواو . فإن قلت : فهل جعلته <sup>(٧)</sup>  
ثلاثيًّا من لفظ ( الْحَبْرَبِ ) ؟ قيل يُفسد هذا أن النون في موضع زايٍ عِضْمُوزٍ <sup>(٧)</sup> ،  
فيجب لذلك أن تكون أصلاً ، بحكم ( خَيْسَفُوج ) <sup>(٨)</sup> وأما ( عَرِيْقَصَان ) <sup>(٩)</sup> فتناوبته  
زيادتان ، وهما الياء في عَرِيْقَصَان ، والنون في ( عَرَقُصَان ) <sup>(١٠)</sup> كلاهما يقال بالنون

(١) انظر ص ٢٤٥ (٢) هى دويبة عريضة عظيمة البطن .

(٣) هى الكرة العظيمة . (٤) هو الطويل . ١٥

(٥) قبله : \* يأوى إلى ملطله وكلكل \* وهو في وصف بعير السانية الذى يستقي عابه ١٠٠ والمملط  
جمع ملاط وهو الجنب ، والسرطم : الطويل ، والهادى : العنق ، ويكون قوله : « وعنق عرطل »  
من عطف المراتف . والرواية في الطرائف الأدبية : \* وبكاهل ضخمة وعنق عرطل \*

(٦) هو التاز الناعم الضخم الجنة . (٧) هى العجوز .

(٨) هو حب القطن والخشب البالى . (٩) هو من النباتات . ٢٥

(١٠) كذا في ش ، ب . وفى أ : « يقالان » .

والياء . وأما (عِزْرِيَّت) فن لفظ (عزوت) لأنه (فعليت) والواو لام . وأما (قَنَدِيل) فكذلك أيضا ؛ ألا ترى إلى قول العجلى :<sup>(١)</sup>

\* رُكِّبَ فِي صَخِّمِ الدَّفَارِي قَنَدِيلٌ \*<sup>(٢)</sup>

وأما عَلَنَدَى فتناهتته الزوائد . وذلك أنهم قد قالوا فيه : عَلُوْدٌ ، وَعُلَادَى ، وَعُلَنَدَى وَعُلَنَدَى ، ألا تراه غير منفك من الزيادة .

ولزوم الزيادة لما لزمته من الأصول يُضعف يُخفف الترقيم ؛ لأن فيه حذفاً للزوائد . وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول ؛ كلام يده ، وديم ، وأب ، وأخ ، وعين سيه ، ومذ ، وفاء عده ، وزينة ، وناس ، والله في أقوى قولي سيبويه . فلذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التي ليست لها حرمة الأصول أُنحى وأحرى .

وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا . ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين ، وبأثنين عن واحد ، وبسبعة عن ثلاثين ، وبعشرة عن خمسين ، وبعشرين عن عشرين ونحو ذلك .

- ١٥ (١) انظر ص ١٩٧ من هذا الجزء . (٢) هو أبو النجم .  
(٣) صدره كما في اللسان (قندل) : \* يهدى بنا كل نياف عندل \* يهدى : يتقدم . والنياف يريد جملا طويلا في ارتفاع ، والعندل : الطويل ، والقندل : العظيم الرأس . وفي الطرائف الأدبية ركب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق .  
(٤) هو البعير الضخم الشديد .  
(٥) انظر ص ٢٣٦  
٢٠ (٦) كذا في أ ، ب ، ج ، وفي ش : « قول » وانظر في هذا ص ٢٣٦

## باب في عكس التقدير

هذا موضع من العربية غريب . وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكماً ما ، وقتاً ما ، ثم تحور في ذلك الشيء <sup>(١)</sup> عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكماً آخر .

من ذلك الحكاية عن أبي عبيدة <sup>(٢)</sup> . وهو قوله : ما رأيت أطرف من أمر النحويين <sup>(٣)</sup> ؛ يقولون : إن علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث ، وهم يقولون ( علقاة ) وقد قال العجاج :

\* فَكَّرَ فِي عَلَيٍّ وَفِي مَكُورٍ \* <sup>(٤)</sup>

يريد أبو عبيدة أنه قال ( في عَلَيٍّ ) فلم يصرف للتانيث ، ثم قالوا مع هذا ( علقاة ) أى فالحقوا تاء التانيث ألقه . قال أبو عثمان : كان أبو عبيدة أجفئ من أن يعرف هذا . وذلك أن من قال ( علقاة ) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر ، كاليف ( أرطى ) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتانيث فيما بعد ، فيجعلها للإلحاق مع تاء التانيث ، وللتانيث إذا فقد التاء . ولهذا نظائر .  
هي قولهم : بهمس <sup>(٦)</sup> وبهمأة <sup>(٧)</sup> ، وشكاعى <sup>(٨)</sup> ، وشكاعة ، وباقل <sup>(٩)</sup> وباقللة ، ونقاوى <sup>(٩)</sup> ، ونقاوة ،

- (١) أى ترجع . وهو هكذا في أ ، ب . وفي ج : « تجوز » وكذا هو في ش فيما يبدو للقارئ ، وهو تحريف . (٢) كذا في الأصول ما عداش ففيها : « عبيد » وهو خطأ . وما أثبت هو الصواب . (٣) كذا في أ ، ب ، ش وفي ج : « أطرف » . (٤) هذا في وصف الثور الوحشى الذى شبه به نافسه . ويروى : « لخط » بدل « فكر » ويروى أيضاً بدلها « يستن » أى يرى في العلوق وفي المكور ، وهى جمع مكر — كضرب — وهو ضرب من النبات ، كالعلوق . وانظر أراجيز العرب ٩٢ وديوان العجاج والكتاب ٢ / ٩ وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤١٧  
(٥) انظر الكشف في سورة المؤمن عند قوله تعالى : يصيبكم بعض الذى يعدكم ، والجاردى على الشافية ٣١٥ (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « هو » . (٧) هو ضرب من النبات من حير المراعى . ولا يثبت سيبويه همأة فالف بهمس عنده للتانيث وانظر الكتاب ٢ / ٩  
(٨) من دق النبات يتداوى بها . (٩) ضرب من النبات له زهر أحمر . وقوله « نقاوى ونقاوة » بالنون كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « نقاوى ونقاوة » . وهو تحريف .

- وُسْمَانِي، وَسْمَانَا. ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرْفَاء وطَرْفَاءَة، وَقَصْبَاءً وَقَصْبَاءَة،  
وَحَلْفَاءً وحَلْفَاءَة، وَاِقْلَاءً وَاِقْلَاءَة. فمن قال: (طَرْفَاء) فالهمزة عنده للتأنيث،  
وَمَنْ قال: (طَرْفَاءَة) فالتاء عنده للتأنيث، وأما الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث.  
وأقوى القولين فيها عندي أن تكون همزة مرتجلة غير منقابة؛ لأنها إذا كانت  
منقابة في هذا المثال فإنها عن ألف التأنيث لا غير؛ نحو صَحْرَاء، وَصَلْفَاء، وَخَبْرَاء،  
والْحَرْشَاء. وقد يجوز أن تكون منقابة عن حرف لغير الإلحاق فتكون - في الانقلاب  
لا في الإلحاق - كَألفِ عِلْبَاء، وَحِرْبَاء. وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء؛ ألا ترى  
أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكماً تاماً، فإن لم تلحق حَارَ الحكم إلى غيره. ونحو  
منه قولهم: الصَّفْنَة، والصَّفْن، والرضاع، والرضاعة، وهو صَفْوُ الشَّيْءِ وصفوته،  
وله نظائر قد ذكرت، ومنه البركة، والبركة للصدر.

١٠

ومن ذلك قولنا: كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ(كان)، ويكون (يقوم)  
خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم أنَّ (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها

- (١) هو ضرب من الطيور. (٢) هي المكان الغليظ الجلد. (٣) هو القاع ينبت السدر.  
(٤) يقال أفعى حرشاء: تحشنة الجلد. (٥) كذا في أ، ب، ش. وفي ج: «جاز».  
(٦) يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولها واحد. فالصفة مؤنث والصفة مذكر، فهذا  
كهلقي: يكون مؤنثاً يمنع الصرف، ومذكراً فيصرف، والمعنى واحد. (٧) هي وعاء الخصى،  
وكذلك الصفن بسكون الفاء وفتحها. وقد ضبط «الصفن» في أ بفتح الفاء. (٨) بفتح الراء وكسرهما  
في الرضاع والرضاعة. (٩) بثلاث الصاد. (١٠) البرك بالفتح والبركة بالكسر. وكلاهما  
صدر البعير. (١١) من النحويين من لا يميز هذه المسألة ويجعل المنع عاماً. ويقول أبو حيان  
في البحر ٥ / ١٠٩: «مسألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيها خلاف والصحيح المنع»  
وقد حمل المجيز لما قوله تعالى في آخر سورة التوبة: من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم بقرأة تزيغ  
بالتاء على أن (قلوب) اسم كاد وجملة (تزيغ) الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن في كاد ضمير الشأن.  
وانظر الجمع ١ / ١١٨

٢٠

مبتدأ وخبراً ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك ؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا : كان يقوم زيد أن زيدا مرفوع بـ (كان) ، وأن (يقوم) مقدّم عن موضعه ، فإذا حذف (كان) زال الاتّساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (علّة) للإلحاق ، فإذا حذف الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

\* فكَرَّرْ عِلْقَى وَفَى مُكُور \*  
 ٥

على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنهما لغتان . وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ؛ نحو سُمَائِي وَسُمَانَا ، وَشُكَايِي وَشُكَاعَا ، وَبُهْمِي وَبُهْمَا . فألف (بُهْمِي) للتأنيث ، وألف (بُهْمَا) زيادة لغير الإلحاق ، كألف قَبْعَتِي ، وَصَبْغَتِي . ويجوز أن تكون للإلحاق يُخَذَّب على قياس قول أبي الحسن الأخفش ، إلا أنه لإلحاق اختص مع التأنيث ؛ ألا ترى أن أحدا لا ينون (بُهْمِي) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع بـ (كان) .

ومن ذلك ما نعتقد في همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنهما للتأنيث ، فإن رَكِبَتِ الأسم مع آخر قبله ، حُرِّتْ <sup>(٢)</sup> عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره . وذلك أن تَرَكَّبَ <sup>(٣)</sup> مع (حمراء) اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصرف (حمراء) حينئذ . وذلك قولك : هذا دار حمراء ، ورأيت دار حمراء ، ومررت

(١) يريد همزة حمراء وصفراء ، وهمزة نحوهما ، ولو أفرد لكان أبعاد . (٢) أى رجعت . (٣) يريد التركيب المزجي . (٤) يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما في أمرها الأول ، بل قد تصرف ، على التخصيص الآتي . وذلك أنك إن أردت التعريف منعت الصرف وإلا صرفت . والعبارة هي : « ومن ذلك حمراء وصفراء ؛ همزة للتأنيث ؛ فإن ركبته مع اسم آخر قبله ثم سميت به صرفه في النكرة ؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث ، إنما تنزعه للتعريف والتركيب ... » وهي ظاهرة .

٥

١٠

١٥

٢٠

- بُدَارَ حَمَاءَ ، وكذلك هذا كَلْبَصَفَرَاءُ<sup>(١)</sup> ، ورأيت كلبصَفَرَاءَ ، ومررت بـكَلْبَصَفَرَاءَ ،  
 [ فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضر موت . فإن نَكَّرْتَ صرفت فقلت :  
 رَبُّ كَلْبَصَفَرَاءٍ مررت به ] ، وكَلْبَصَفَرَاءٍ آخر . فتصرف في النكرة ، وتعتقد  
 في هذه الهمزة مع التركيبي أنها لغير التانيث ، وقد كانت قبل التركيبي له . ونحو  
 من ذلك ما نعتقد في الألفيات إذا كن في الحروف والأصوات أنها غير منقلبة ،  
 وذلك نحو أَلَفٍ لا ، وما ، وأَلَفٍ قَافٍ ، وكَافٍ ، ودَالٍ ، وَأَخَوَاتِهَا ، وأَلَفٍ عَلَى ،  
 وإلى ، وَلَدَيَّ<sup>(٢)</sup> ، وإذا ، فإن نقلتها بـفعلتها أسماء أو اشتقت منها فعلا استحال ذلك  
 التقدير ، واعتقدت فيها ما نعتقد في المنقلب . وذلك قولك : مَوَيْت إذا كتبت  
 ( ما ) وَلَوَيْت إذا كتبت ( لا ) وكَوَيْت كَافًا حسنة ، ودَوَيْت دَالًّا جيدة ، وزَوَيْت  
 زَايَا قوية . ولو سَمِيت رجلا بـ ( على ) أو ( إلى ) أو ( لَدَيَّ ) أو ( أَلَا ) أو [ إذا ]<sup>(٤)</sup> ،  
 لقلت في التثنية : عَلاَوَانٍ ، وإِلَلاَوَانٍ ، وَلَدَوَانٍ ، وَأَلَوَانٍ ، وإِذَوَانٍ ، فاعتقدت في هذه  
 الألفيات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقد كانت قبل ذلك  
 عندك غير منقلبة . وأغربُ من ذلك قولك : بَأْنِي أنت ! . فالباء في أول الاسم  
 حرف جَزْ بمنزلة اللام في قولك : لله أنت ! فإذا اشتقت منه فعلا اشتقاقا صوتيًا  
 استحال ذلك التقدير فقلت : بَأْبَاتٍ بـ بئَاء ، وقد أكَثَرْتُ من البأبأة . فالباء الآن<sup>(٥)</sup>  
 في لفظ الأصل ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنها فيما اشتقت منه زائدة للجزء . ومثال

- (١) تبع في رسم كلبصَفَرَاءَ بالوصل ما في أ . وهذا قياس التركيبي المزجي كعمد يركب . وهو  
 مركب من كلب وصفراء . (٢) ما بين الفوسين زيادة في ش ، ب ، خلت منها أ .  
 (٣) في أ كتبت هذه الحروف بالألف : علا ، وإلا ، ولدا .  
 (٤) هذه الزيادة من ج .  
 (٥) أى قلت له : بَأْنِي أنت . وهذا معنى الاشتقاق الصوتي ؛ كما تقول حوئل : قال : لا حول  
 ولا قوة إلا بالله ، وسبحل : قال سبحانه الله . وانظر الكتاب ١٧٧/١

(١)  
البُتَاءُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ كَالزَّلَالِ، وَالْقِلْقَالِ، وَالْبَابَةِ الْفَعْلَةُ، كَالْقَلْقَلَةِ، وَالزَّلْزَلَةِ،  
(٢)  
وَعَلَى هَذَا اسْتَقْوَا مِنْهُمَا (الْبُتْبُ) فَصَارَ فِعْلًا مِنْ بَابِ سَلَسَ، وَقُلِقَ؛ قَالَ:  
(٣)  
\* يَا بَابِي أَنْتَ وَيَا فَوْقَ الْبُتْبُ ! \*

(٤)  
فَالْبُتْبُ الْآنَ بِمِثْلَةِ الْيُضْلَعِ، وَالْعَنْبِ، وَالْقِمَعِ، [وَالْقِرْبِ] . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: الْقَرْنُوتُ  
(٥)  
لِلنَّبْتِ، وَقَالُوا: قَرْنِيتُ السِّقَاءِ، إِذَا دَبَغْتَهُ بِالْقَرْنُوتِ، فَالْبَاءُ فِي قَرْنِيتِ الْآنَ لِلْإِلْحَاقِ،  
بِمِثْلَةِ يَاءِ سَلَقِيتُ، وَجَعَبِيتُ، وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلُ مِنْ وَاوٍ (قَرْنُوتُ) الَّتِي هِيَ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ.  
وَسَأَلَنِي أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَلْفٍ (يَا) مِنْ قَوْلِهِ - فِيمَا أُنْشَدَهُ  
(٦)  
أَبُو زَيْدٍ - :

(٧)  
نَحْفَرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُنْتَوِبُ قَالَ يَالَا

فَقَالَ: أَمْتَقَلْبَةُ هِيَ؟ قُلْتُ: لَا؛ لِأَنَّهَا فِي حَرْفِ أَعْنَى (يَا) فَقَالَ: بَلْ هِيَ مُتَقَلْبَةُ. فَاسْتَدَلَّتْهُ  
عَلَى ذَلِكَ، فَاعْتَصَمَ بِأَنَّهَا قَدْ خُلِطَتْ بِاللَّامِ بَعْدَهَا وَوُقِفَ عَلَيْهَا، فَصَارَتْ اللَّامُ كَأَنَّهَا  
بِجُزْءِ مِنْهَا، فَصَارَتْ (يَالَا) بِمِثْلَةِ قَالَ، وَالْأَلْفُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ وَهِيَ بِمِثْلَةِ  
فِيَنْبِي أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا بِالْإِتْقَانِ عَنِ الْوَاوِ. هَذَا جُمْلٌ مَا قَالَهُ؛ وَلِلَّهِ هُوَ وَعَلَيْهِ رَحْمَتُهُ،  
(٨)

(١) هُوَ بِالْجُرْعِ عَطْفٌ عَلَى «الْبُتَاءِ». وَفِيهِ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْنِ. وَيَقْرَأُ أَيْضًا بِالرَّفْعِ عَلَى حَذْفِ  
الْمُضَافِ وَهُوَ «مِثَالٌ» أَوْ «مِثَالُ الْبَابَةِ». (٢) هُوَ آدَمُ مَوْلَى بَلْعَبْرِكَافِي اللِّسَانِ فِي أَبُو. وَهُوَ مِنْ  
رِجْزٍ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ لِلْمُحَاضِرِ ١/١٦٣، يَقُولُهُ فِي ابْنِ لَهُ. (٣) «يَا فَوْقَ الْبُتْبُ» - وَيُرْوَى  
الْبُتْبُ - أَوْ أَنْتَ فَوْقَ أَنْ يَقَالَ لَهُ: يَا بَابِي أَنْتَ. (٤) زِيَادَةٌ فِي أُخِلَتْ مِنْهَا ش، ب. (٥)  
انْظُرْ ص ٢٢٧ (٦) انْظُرْ ص ٢١ مِنْ نَوَاحِرِ ابْنِ زَيْدٍ، وَالْخِزَانَةِ ص ٤ ج ٢ مِنْ  
السُّلْفِيَّةِ. وَهَذَا مِنْ بَيْتَيْنِ لَزُهَيْرِ بْنِ مَسْعُودٍ الضَّبِّيِّ. (٧) بَعْدَهُ:

وَلَمْ يَشُقَّ الْعَوَاقِقُ مِنْ غَيْرِ وَبِفِرْتِهِ وَخَلِيتُ الْجِبَالَا

الْمُنْتَوِبُ: الَّذِي يَدْعُو النَّاسَ لِلْحَرْبِ يَسْتَنْصِرُهُمْ، وَقَوْلُهُ (يَالَا) يَرِيدُ يَا لِبْنِي فَلَان. وَالْعَوَاقِقُ جَمْعُ عَاقِقٍ وَهِيَ  
الَّتِي لَمْ تَتَزَوَّجْ، وَقَوْلُهُ (خَلِيتُ الْجِبَالَا) أَيْ مِنَ الْفَرْعِ يَخْرِجُنَ مِنَ الْجِبَالِ فَلَا يَشُقُّ أَنْ يَمْنَعَهُنَ الْأَزْوَاجَ وَالْآبَاءَ  
وَالْإِخْوَةَ، يَقُولُ: نَحْنُ عِنْدَهُنَّ أَوْثَقُ مِنْكُمْ. (٨) كَذَا فِي أ. وَفِي ش، ب: «وَهَذَا».



فما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه . فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها ، وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحة علائه ، ساقطة عنه كلّفه ، وجعله همّة وسدّمه <sup>(١)</sup> ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجرّ ، ولا يسوم به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً <sup>(٢)</sup> إلّا بأخرة وقد سقط من أنقاله ، وألقى عصا ترّحاله !

ثم إنى — ولا أقول إلّا حقاً — لأعجب من نفسى فى وقى هذا ، كيف تطّوع لى بمسئلة ، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع علة ! مع ما الحال عليه من علق الوقت وأشجانه ، وتذاؤبه <sup>(٣)</sup> وخلق أشطانه ، ولولا معازة الخاطير واعتنافه ، ومساورة الفكر واكتداده <sup>(٤)</sup> ، لكنت عن هذا الشأن بمعزل ، وبأمرٍ سواه على شغل .

وقال لى مرّة رحمه الله تأنيساً بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سميت بـ (ضرب) ١٠ أن تُخرجه من البناء إلى الإعراب ، كذلك يجوز أيضاً أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا نقلته من موضعه إلى غيره .

ومن طريف ما ألقاه — رضى الله تعالى عنه — على أنه سألتى يوماً عن قولهم هاتِ لاهاتيتَ ، فقال (ماهاتيت) ؟ فقلت : فاعلت ، فهاتِ من هاتيت ، كماطِ من عاطيت ، فقال : أشيء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال أنا أرى فيه غير هذا . فسألته عنه ، فقال : يكون فعليت ، قلت : ممّ ؟ قال : من الهبوتة <sup>(٥)</sup> ،

(١) السدم : الهم . (٢) يريد خدمته عضد الدولة بن بويه . وقد صنف له الإيضاح والتكلمة . (٣) أى اضطرابه واختلافه كتداؤب الرياح . وقد أثبت «تداؤبه» بالمعجمة . وفى أ : «تداؤبه» بالمهملة . وفى ش ، ب : «تداؤبه» ، وكلاهما تحريف . (٤) الأشطان جمع شطن وهو الجبل ، وخلق الأشطان جذبها وانتزاعها . وضبط فى أ : «خلق» بالتحريك . والخلق : الفساد فالعنى : فساد أشطانه وأسبابه . (٥) المعازة : المغالبة . (٦) يقال : اعتنف الأمر : أخذه بمنف . يريد أنه يأخذ خاطره بالشدّة . (٧) أى جهده والإحلاح عليه . وقوله : «اكتداده» كذا فى أ ، ب . وفى ش : «اكتداده» . وهو تحريف . (٨) بفتح الهاء وضمها .

وهي المنخفض من الأرض - قال : وكذلك ( هَيْتٌ ) لهذا البلد ، لأنه منخفض  
 من الأرض - فأصله هَوَيْتٌ ، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت ، وإن كانت  
 ساكنة ؛ كما أبدلت في ياجل ، وياحل ، فصار هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على  
 أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزة ، كهرقت ونحوه . والذي  
 يجمع بين هاتيت وبين الهوثة حتى دعا ذلك أبا علي إلى ما قال به ، أن الأرض  
 المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هات ، إنما هو استدعاء  
 منك للشيء ، واجتذابه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل  
 الهاء من الهمزة أنه أخذه من أثبت الشيء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى  
 الشيء . والذي ذهب إليه أبو علي في ( هاتيت ) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم ( هلممت ) إذا  
 قلت : هلم . فهلممت الآن كصهررت ، وشمليت ، وأصله قبل غير هذا ، إنما هو  
 أَوَّلُ (ها) للتنبيه لحقت مثال الأمر للوآجه توكيدا . وأصلها هَالُمٌ ، فكثرت استعمالها ،  
 وُخِلِطَتْ (ها) بـ (لُم) ، توكيدا للمعنى لشدة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن  
 لام (لُم) في الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أَوَّلُ (المُ) وكذلك يقولها أهل  
 الحجاز ، ثم زال هذا كله بقولهم (هلممت) فصارت كأنها فعليت ، من لفظ (الهلمام)  
 وتنوسيت حال التركيب . وكأن الذي صرفهما جميعا عن ظاهر حاله حتى دعا  
 أبا علي إلى أن جعله من (الهوثة) ، وغيره من لفظ أثبت عدم تركيب ظاهره ،

(١) هو بلد حل شاطئ الفرات ، وعلى هذا فالهاء في هيت أصلها الواو .

(٢) أى أصل هاتيت . (٣) والأصل : يوجل ويوحل . (٤) هو هنا ظرف .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأصلها » . (٦) كذا في ج . وفي أ ، ب ، ش :  
 « الهلمام » . وكذا في عبارة اللسان في هلم . (٧) يريد أن تأليفه غير موجود في اللغة ، فذلك

اعتمد تخريجه على غير ظاهره . وهو عود إلى الكلام على هاتيت .

ألا ترى أنه ليس في كلامهم تركيب ( ه ت و ) ولا ( ه ت ي ) فترلا جميعا عن  
بادى أمره إلى لفظ غيره .

فهذه طريق اختلاف التقدير، وهى واسعة، غير أنى قد نهت عليها، فأَمْضِ  
الرأى والصنعة فيما يأتى منها .

ومن لفظ ( الهوتة ) ومعناها قولهم مضى هيتاء من الليل ؛ وهو فعلاء منه ،  
ألا تراهم قالوا : قد تهوّر الليل ، ولو كسّرت ( هيتاء ) لقلت ( هواتى ) وقريب  
من لفظه ومعناه قول الله سبحانه ( هيت لك ) إنما معناه هلم لك ، وهذا اجتذاب  
واسنداء له ؛ قال :

أَنْ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ عُنُقُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا<sup>(١)</sup>

#### ١٠ باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هذا الموضع كثيرا ما يستهوى مَنْ يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد  
الصنعة . وذلك كقولهم فى تفسير قولنا ( أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ ) معناه أَلْحَقْ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ ،  
فربما دعا ذاك مَنْ لَا دُرْبَةَ لَهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ ( أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ ) فَيَجْزِئُهُ ، وَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ  
أَلْحَقْ أَهْلَكَ وَسَاقِ اللَّيْلَ . وكذلك قولنا زيدا قام : ربّما ظنّ بعضهم أن زيدا

- ١٥ (١) كأن الليل بذهاب وقت منه يتخفّض وتذهب قته . (٢) أى وقت منه .  
(٣) أى ذهب أكثره . وفى ذلك معنى الانخفاض . وتراء « تهوّر » بالراء وهو هكذا فى أ ،  
ب ، ش . وفى ج : « تهوت » . ولعمري لوجاءت هذه الصيغة فى اللغة لكانت هى الحدودى ،  
ولكنها لم تجئ . (٤) هذا ثانى بيتين أنشدتهما الفراء لشاعر فى على رضى الله عنه وأطما :

أبلسغ أمير المؤمنين من أخوا العراق إذا أتينا

- ٢٠ ورى أن السياق يقضى بفتح أن . وقد روى كسرهما على قطعه عما قبله أو على تأويل أبلغ بقل . وقوله :  
عن أى ما تلون . وانظر اللسان ( هيت ) وشرح المفصل ٣٢ / ٤

(٥) كذا فى ش ، وفى أ ، ب : « فرق » . وفى ج : « فرق تقدير » .

هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا : سَرَّنى  
قيام هذا وقعود ذلك، بأنه سَرَّنى أن قام هذا وأن قعد ذلك، ربما اعتقد في هذا  
وذلك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى . ولا تستصغر هذا الموضع ؛  
فإن العرب أيضا قد مرَّت به وشمَّت رواححه، وراعته . وذلك أن الأضمة أنشد  
في جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيدا، التزم الشاعر  
فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جتر إلا بيتا واحدا من الشعر :<sup>(٣)</sup>

يستمسكون من حذار الإلقاء      بتلعات كجذوع الصيضاء<sup>(٤)</sup>  
ريدى ريدي ورد قطاة صماء      كندرية أعجبها برد الماء<sup>(٥)</sup>

تطرد قوافيها كلها على الجتر إلا بيتا واحدا، وهو قوله :

\* كأنها وقد رآها الرؤاء \*<sup>(٦)</sup>

والذى سؤغه ذلك — على ما التزمه في جميع القوافي — ما سكا على ستمته من القول .  
وذلك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجتر من هذا  
الموضع، فجاز أن يخاطب هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف .

(١) كذا في أ . وفي ب ، ش : « وربما » . (٢) هما في موضع رفع زيادة عن مكان  
الجتر بالإضافة . و يظهر هذا في التابع . فلا غرابة فيه وإنما الوهم الذى يحذر منه ابن جنى أن يعتقد أنه  
ليس إلا مرفوعا، حتى لو قيل يعجنى قيام زيد رفع زيد . وانظر فيما يأتى ص ٢٨٢

(٣) في أ بعد « الشعر » : « قوله » . وما هنا في ش ، ب . (٤) نسبة في اللسان  
في تلح إلى غيلان الربيع . وذكر ابن جنى في الجزء الثانى من هذا الكتاب (باب التطوع بما لا يلزم) قصيدة  
لفيلان على هذا الروى، وليس فيها ما أورد هنا إلا : \* كأنها وقد رآها الرؤاء \* وهو يصف قوما في سفينة .  
يقول منهم يسكون بسكانات السفينة — وسكانها ذنبا الذى به تمدل وهو المعروف بالدة — وهى طويلة  
تلعات كجذوع الصيضاء ؛ وهو ثمر تخله طويل ، وقد كنى بالتلعات عن السكانات لطولها . وإنما يسكون بها  
خشية أن تلقىهم في البحر فهلكوا . والشعر في إصلاح المنطق . (٥) يخاطب السفينة فيقول : ردى  
حتى تصلى المرفأ كما ترد قطاة صماء — وصممها ضيق أذنبا — (٦) انظر تكملة هذا الشاعر  
في الجزء الثانى من الخصائص (باب التطوع بما لا يلزم) . (٧) كذا في أ . وفي ب : « سؤغه له » .

ونظير هذا عندى قول طرفة :

في حِفْصَانٍ تَعْتَرِي نَادِيْنَا <sup>(١)</sup> وَسَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصَّبْرُ

يريد الصَّبْرُ ، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها ، تشبيهاً بباب قولهم : هذا بَسْكُرٌ ، ومررت ببَسْكُرٍ ، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصَّبْرُ ؛ لأن الراء مضمومة ، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هَبَّجَ الصَّبْرُ ، فلما احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجتز فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها . ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر <sup>(٢)</sup> . وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله <sup>(٣)</sup> :

١٠ هل عرفت الدار أم أنكرتها . بين تِبْرَاكِ فَشَسَى عِبْقَرُ <sup>(٤)</sup>  
في قول من قال : أراد عِبْقَرُ <sup>(٥)</sup> ، ثم حرف الكلمة . ونحوه في التحريف قول العبد <sup>(٦)</sup> :

(١) الصبر : الريح الباردة . والسديف : السنام أو شحمه . والبيت من قصيدة له في الديوان

٦٣ مطلعها :

أصحوّت اليوم أم شأقتك هر ومن الحب جنوت مستعر

١٥ (٢) ألفز البدر الدمايى في قول طرفة هذا : « حين هاج الصبر » بقاءً للعمل مجرور ، وأجاب عنه الشيخ السجاعي بمضمون كلام ابن جني ، ولم ينسب هذا إلى ابن جني فعابه عليه الجبري . انظر هذا في تاريخ الجبري في ترجمة السجاعي في الجزء الثاني ٢ / ٨٠ وانظر كتابة الأمير على الماغنى في مبحث الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب في الباب الثاني .

(٣) أى المزار العدوى كما في معجم البلدان في عبقر .

٢٠ (٤) تبراك وعبقر موزمان و « شسى » تشية شس ، وهو المكان العليط .

(٥) ومن اللغويين من يقول : أراد : عبقر . انظر اللسان في عبقر .

(٦) هو محيم عبد بن الحساس . وهو من قصيدة له في الديوان المطبوع في دار الكتب المصرية

ص ٤٢ وما بعدها .

وما دُمِيَّةٌ مِن دُمِّي مَيَّسًا نَّ مَعِجِبَةً نَظَرًا وَاتِّصَافًا<sup>(١)</sup>

أراد — فيما قيل — ميسان، فزاد النون ضرورة، فهذا — لعمري — تحريف بتعجرف عاير من الصنعة. والذي ذهب أنا إليه هناك في (الصنبر) ليس عاريا من الصنعة. فإن قلت: فإن الإضافة في قوله (حين هاج الصنبر) إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حُرِّفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل، فكان الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز أن يتصور فيه معنى الجزر.

فإن قيل: فإذا أضفت المصدر إلى الفاعل جرته في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع، فإذا كان في اللفظ أيضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى أن تتحوّر به فتوهمه مجرورا؟ قيل هذا الذي أردناه وتصورناه هو مؤكّد للبنى الأول، لأنك كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع، كذلك تسمت حال الشبهة بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجزر. ألا ترى أن سيبويه لمّا شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثّل ذلك في نفسه ورّسا في تصوّره، زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجزر، كلّ ذلك تفعله العرب، وتعتقده العلماء في الأمرين، ليقوى تشابههما وتعمّرات<sup>(٢)</sup> بينهما، ولا يكونا على

(١) قبله — وهو مطلع القصيدة — :

ولم يك إذ طاف إلا اختطافا  
فأضحي بها دنقا مستجابا

الم خيال عشاء فطاما  
لمية إذ طرقت موهنا

وبعد:

باحسن منها غداة الرحيل قامت ثرائيك وحفا غداقا

(٢) هي كورة بين البصرة وواسط كما في ياقوت. والبيت في اللسان (ميس ووصف).

(٣) كذا في ش، ب. وفي أ: «الفاعل مع الفعل». (٤) بالبناء للفاعل كما ضبط

في أ. يقال: عمر الشيء — كنصر وكرم وسبع — : صار عامرا كما في القاموس.

(١) حرد، وتناظر غير مجيد، فاعريف هذا من مذهب القوم واقفه تصب بلذن الله تعالى .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كل رجل وصنعه ، وأنت وشأنك : معناه أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعه ، فهذا يوم من أمم أن الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله ( مع شأنك ) خبر عن أنت . وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمري إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الإعراب على غيره . وإنما ( شأنك ) معطوف على ( أنت ) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكانه قال : كل رجل وصنعه مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحيان . وعليه جاء العطف بالنصب مع أنت ؛ قال :

أغار على معزاي لم يدري أنني وصفراء منها عبلة الصفوات (٢)  
ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن ( أنت ظالم ) جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله ( أنت ظالم ) دال على الجواب وساد مسده ؛ فأما أن يكون هو الجواب فلا .

ومن ذلك قولهم في عليك زيدا : إن معناه خذ زيدا ، وهو — لعمري — كذلك ، إلا أن ( زيدا ) الآن إنما هو منصوب بنفس ( عليك ) من حيث كان اسما لفعل متعدي ، لا أنه منصوب بـ ( خذ ) .

ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكك أن يكون

(١) أى على غضب واغتيال ، يقال : حرد الرجل إذا اغتال فتحرش بالذى غاظه .  
(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « ضيعة » . والضبعة هنا : حرفة الرجل وتجارته وصناعته .  
(٣) أورده في اللسان (معز) . و « صفراء » يريد قوسا . والصفوات حجارة ملص مسرة ، وكانها كان يرى بها مكان السهام . وقوله ( أغار ) أى الذنب أو السبع . (٤) كذا في ش ، ب . وقد سقط هذا اللفظ « ما » في أ .

تقدير الإعراب على ستمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى <sup>(١)</sup> تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أن معناه ضربت زيدا ضربة بسوط . وهو — لا شك — كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبارة حذف المضاف . ولو ذهبت لتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير <sup>(٢)</sup> ، وأستغفر الله <sup>(٣)</sup> ذنبا ، فمحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ؛ أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا — لعمرى — معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف <sup>(٤)</sup> .

## باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ

به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس . (فأصاب) الآن في حكم الملفوظ به

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « تركت » . وهو بخط مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشنيطي أو كتابة في موضع ترك بياضا . (٢) يريد قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به      فقد تركك ذا مال وذا نسب  
وانظر الكتاب ١ / ١٧ ، والخزانة ١ / ١٦٤ (٣) يريد قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لدت محصيه      رب العباد إليه الوجه والعمل

وانظر الخزانة ١ / ٤٨٦ (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بقوله » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فأما على طريق » .



- لَبْتَةٌ ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به .  
 وكذلك قولهم لرجل مَهْوٍ بسيف في يده : زيدا ، أى أضرب زيدا . فصارت  
 شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به . وكذلك قولك للقادم من سفر : خيرَ مَقْدَمٍ ،  
 أى قَدِمتَ خيرَ مقدمٍ ، وقولك : قد مررت برجلٍ إنَّ زيدا وإن عمرا ، أى إن  
 كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حججه : مبرور مأجور ، أى أنت  
 مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا ، أى قَدِمتَ مبرورا مأجورا ، وكذلك قوله <sup>(٣)</sup> :  
 رَسِيمٌ دار وقفْتُ في طَلِّه كدْتُ أَقْضَى الغداة من جَلِّه <sup>(٤)</sup>  
 أى ربَّ رسم دار . وكان رُؤْبَةٌ إذا قيل له كيف أصبحت يقول : خير عافاك  
 الله — أى بخير — يَحْذِفُ الباء لدلالة الحال عليها بحرى العادة والعرف بها .  
 وكذلك قولهم : الذى ضربتُ زيد ، تريد الهاء وتحذفها ، لأن في الموضع دليلا  
 عليها . وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة ، وهى قوله سبحانه « واتقوا  
 الله الذى تساءلون به والأرحام » ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش  
 والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس <sup>(٦)</sup> ، بل الأمر فيها دون  
 ذلك وأقرب وأخف والطف ؛ وذلك أن حمزة أن يقول لأبى العباس : إننى لم  
 أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضممر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية  
 حتى كفى قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذف الباء ؛ لتقدم ذكرها ؛ كما حذفت لتقدم <sup>(٧)</sup>

- (١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « أو » . (٢) انظر مجالس ثعلب ٩١  
 (٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر ، صاحب بثينة . وانظر الأمالى ١ / ٢٤٦ والسمط ٥٥٧  
 والخزائن ٤ / ١٩٩ والعينى ٣ / ٣٣٩ ، والسيوطى ١٢٦ (٤) هذا البيت من شواهد النحو  
 في مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيدة ، وبعده :  
 موحشا ما ترى به أحدا تنسج الرياح ترب معتدله  
 واقفا في رباع أم جبير من ضحا يومه إلى أمهله  
 (٥) كذا في ج . وفي ١ ، ب ، ش : « ويحذف » . (٦) يريد المبرد . وانظر الكامل  
 ١٥٥ / ٦ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ (٧) كذا في ١ ، ش . وفي ب : « كآ » .

ذكرها في نحو قولك : بَمَنْ تَمَرُّ أَمْرُزْ ، وعلى من تَنْزِلُ أَنْزِلْ ، ولم تقل : أَمْرَر به  
ولا أَنْزِل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما . وإذا جاز للفرزدق أن يحذف  
حرف الجر لدلالة ما قبله عليه (مع مخالفته له في الحكم<sup>(١)</sup>) في قوله :  
وَأَيَّ مَنْ قَوْمَ بِهِمْ يَتَّقِي الْعِدَا وَرَأْبُ النَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمَتَخَوِّفُ<sup>(٢)</sup>

٥ أراد : وبهم رأب النَّأْيَ ، فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قوله : بهم يتقى  
الْعِدَا ، وإن كانت حالهما مختلفتين . ألا ترى أن الباء في قوله (بهم يتقى العدا)  
منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى ، كقولك : بالسيف يَضْرِبُ  
زَيْدًا ، والباء في قوله : (وبهم رأب النَّأْيَ) مرفوعة الموضع عند قوم ، وعلى كلِّ حال  
فهى متعلقة بمحذوف ورافعه الرَّأْبُ<sup>(٣)</sup> — ونظائر هذا كثيرة — كان حذف الباء من  
قوله (والأرحام) لمشابتها الباء في (به) موضعا وحكما أجدر ، وقد أجازوا تبأله  
وويل على تقدير وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام في (تبأله) لا ضمير فيها وهى

(١) كذا في ب ، ش . وفى أ : « مع مخالفته في الحكم له » . (٢) من نقيضة الفرزدق  
التي مطلعها :

عزفت بأعناش وما كدت تعرف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف  
وانظار النقااض ٥٦٤ طبعة أوربة ، واللسان (رأب) .

١٥ (٣) كذا في أ ، ب ، وفى ش : « مختلفين » .  
(٤) كذا في أ ، ب . وقد سقط هذا الحرف في ش .  
(٥) كذا في أ ، ب . وفى ش : « قولهم » .  
(٦) كأنه يريد أن يجعل خبرا ، وهذا وجه . والوجه الآخر أن يكون « بهم » صفة (قوم) ،  
و(رأب) فاعل به ، وعلى هذا فقوله (بهم) مجرور الموضع . وهذا الوجه لا يريده هنا إذ هو قريب من  
٢٠ (السيف يضرب زيد) .

(٧) كذا في ب . والمعنى عليه صحيح . أى (بهم) خبر والرأب مبتدأ والخبر رافعه المبتدأ عند  
البصريين وفى أ ، ش : « رافعة للرأب » وهو لا يستقيم على رأى البصريين .  
(٨) جواب « إذا جاز للفرزدق » .

(١) متعلّقة بنفس (تبا) مثلها في هلم لك وكانت اللام في (ويل له) خبرا، ومتعلّقة بمحذوف وفيها ضمير، فهذا عَرُوضٌ بِدَيْتِ الفرزدق (٢).

- فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز  
توكيد الحاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقول : الذي ضربت  
نفسه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛  
وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المائب ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف  
هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض (٣).  
وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ؛ فلما كان الأمر كذلك  
تدافع الحُكْمَان ، فلم يجوز أن يجتمعا ؛ كما لا يجوز ادغام الملاحق ؛ لما فيه من نقض  
الغرض . وكذلك قولهم لمن سدد سهمها ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت :  
القرطاس والله أي أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) .  
أو قلت : إصابت القرطاس ، فجعلت (إصابة) مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم  
يجز ؛ من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ،  
ونائبه عنه ، فلو أكدته لنقضت الغرض ؛ لأن في توكيده تثبيتا للفظه المختزل ،  
ورجوعا عن المعترّم من حذفه وأطراحه والاكتفاء بغيره منه . وكذلك قولك للهوي

- (١) المعروف أن اللام في مثل هذا للتبيين . وتقدير الكلام (له أعنى) أو (إرادق له) ، وليس  
متعلّقة بنفس تبا ، نعم يجوز الصبان إذا كان المجرور غير مخاطب كما هنا أن يتعلق بالمصدر ، ولكن  
ابن جني لا يرى هذا التفصيل ، يدل على ذلك نظيره هلم لك ، واللام في المثال الأخير للتبيين عند الصبان  
أيضا . انظر صبان الأشموني في مبحث المفعول المطلق .  
(٢) أي مثله . يقال : هذه المسألة عرّض تلك أي نظيرها ، وقد يقال لابن جني : إن في بيت  
الفرزدق وفي « تبا له ودل » حذف الجار والمجرور ، وهو خبر ، وحذف الخبر سنن مألوف ، ومنه  
معروف . فأتينا قراءة حرة فحذف الجار وإبقاء حرة ، وهذا موضع القول والمواخذة .  
(٣) كذا في ش . وفي أ : « فيه » . (٤) انظر ص ١٢٧ . من هذا الجزء .

بالسيف في يده : زيدا ، أى اضرب زيدا لم يحز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب  
لزيدا ؛ ألا تراك لا تقول : ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لأضرب المقدرة ؛  
من قبل أن تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها ، وحذفت هي اختصارا ،  
فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها ، لكن لك أن تقول : ضرباً  
زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تبدله منه  
فتقيمه مقامه فتصيب به زيدا ، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيد منصوبا  
بالفعل الذي هذا توكيد له فلا .

(٢)  
فهذه الأشياء لولا ما عرّض من صناعة اللفظ — أعنى الاختصار على شيء  
دون شيء — لكان توكيدها جائزا حسنا ، لكن (عارض ما منع) <sup>(٣)</sup> فلذلك لم يحز ؛  
لا لأن المحذوف ليس في تقدير الملقوظ به .

(٤)  
وما يؤكد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملقوظ به إنشادهم قول الشاعر :  
فاتى القوم يا خراع ولا يأخذكم من قتالهم فسل <sup>(٥)</sup>

فتمام الوزن أن يقال : فقاتى القوم ، فلولا أت المحذوف إذا دل الدليل عليه بمنزلة  
المثبت ، لكان هذا كسرا ، لا زحافا . وهذا من أقوى وأعلى ما يحتاج به لأن  
المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملقوظ به البتة ، فاعرفه ، واشدد يدك به .

(١) في و ، هـ : « هو » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الشيء » .  
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لكن عارض عرض ما منع » . (٤) هو الشداخ  
ابن يعمر الكافى من شعراء الحاسة ، وهو جاهل . وليس الشماخ ، كما في شرح الدمامينى للزرجية . ٤ ،  
فهو تحريف . (٥) البيت من المنسرح وقد دخله الخرم ، ولوقال : (فقاتى) نجا من ذلك .  
وقد ذكره أبو رياش كاملا هكذا . وانظر التبريرى في شرح الحاسة . ونهاية الشطر الأول « لا » وانظر  
الدمامينى في الموطن السابق .

(١)  
وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتدافع حاله به ، من حيث  
التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز . فاعرف ذلك مذهبا  
للعرب .

وما يدلك على صحة ذلك قول العرب — فيما روينا عن محمد بن الحسن عن أحمد  
أبن يحيى — : (راكب الناقة طليحان) كذا روينا هكذا ، وهو يحتمل عندى وجهين :  
أحدهما ما نحن عليه من الحذف ، فكأنه قال : ركب الناقة والناقة طليحان ،  
فحذف المعطوف لأمرين : أحدهما تقدم ذكر الناقة ، والثىء إذا تقدم ذكره دل  
على ما هو مثله . ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل « فقلنا أضرب  
بِعَصَاكَ الْجَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ آئَتَا عَشْرَةٍ عَيْنَا » أى فضرِبْ فانفجرت . فحذف  
(لفضرب) لأنه معطوف على قوله : (فقلنا) . وكذلك قول التغلبى<sup>(٢)</sup> :  
١٠ \* إذا ما الماء خالطها سخيْنَا<sup>(٣)</sup> \*

أى شربنا فسخيْنَا . فكذلك قوله : ركب الناقة طليحان ، أى ركب  
الناقة والناقة طليحان .

فإن قلت : فهلاً كان التقدير على حذف المعطوف عليه ، أى الناقة وراكبُ

الناقة طليحان ؟ قيل يبعد ذلك من وجهين :

(١) كذا فى الأصول . والأحسن فى التعبير : من حيث إن . (٢) انظر فى تخريجه أيضا  
التصريح على التوضيح ، والأشموئى فى آخر مباحث عطف النسق . (٣) كذا فى ١ . وسقط هذا  
فى ش ، ب . (٤) يريد عمرو بن كلثوم صاحب الحلقة التى أوطأ :  
ألا هـى بصحنك فاصبحنا ولا تبقى نحمور الأندرينا

(٥) صدره فى وصف الخمر : \* مشعشة كأن الحس فيها \* (٦) هذا وجه فى فهم  
البيت . ويرى بعضهم أن (سخيْنَا) وصف من السخونة وهو حال من الضمير فى خالطها ، وذلك مزج  
الخمر بالماء الساخن .

أحدهما أن الحذف اتّسع ، والاتّسع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله ؛ ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشَوْا أو آخِرا لا يميز زيادتها أولا ، وأن من اتّسع بزيادة (ما) حَشَوْا وغير أول لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذ من القول ؛ نحو قوله <sup>(١)</sup> :

وقدّمّا هاجني فازددت شوقا      بسكّاء حمامتين تجاوبان

فيمن رواه (وقدّمّا) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجني ، لا فيمن رواه فقال : (وقدّمّا هاجني) أي وقديما هاجني .

والآخر أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذف حرف العطف وبقى المعطوف به ؛ وهذا شاذ ، إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أمسيت      يزرعُ السود في فؤاد الكريم <sup>(٢)</sup>  
وأنشد ابن الأعرابي <sup>(٣)</sup> :

وكيف لا أبكي على علاقي      صبايحي غبايحي قيلاتي <sup>(٤)</sup>

(١) بحمد اللص قصيدة طويلة فيها هذا البيت ، لكن يلفظ : « وما هاجني » في موضع : « وقد ما هاجني » وانظر الأمل ٢٨١/١ ، والخزانة ٤٨٣/٤ ومعجم البلدان (حجر) وشواهد المنى للسيوطي ١٣٩ (٢) حذف فيه حرف العطف والأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، أي إبداء التحيّة يعمل على الودّ والمحبة . والبيت في ديوان المعاني ٢/٢٢٥ عن أبي زيد . وفيه : « يثبت » في مكان « يزرع » . (٣) في اللعان في قيل : « الأزهرى : أنشدني أعرابي : مالى لا أسقى حبيباني      وهن يوم الورد أمهاتي

\* صبايحي ، غبايحي ، قيلاتي \*

أراد يجيباته إله التي يسقيها يشرب الباهيا جعلهنّ كأمهاته » فهل ترى ما هنا محرفة عما في اللسان . والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الأعرابي . (٤) العلات جمع علة ، وكأنه يريد هنا ما يتعلل به ، وفسرها بالصباح والغبايحي والقيلات . يريد نوقا يحلبها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة . فالصباح جمع سيوح ، والغبايحي جمع غبوق ، والقيلات جمع قيلة .

وهذا كله شاذ، ولعله جميع ما جاء منه. وأما على القول الآخر، فإنه — لعمري — قد حذف حرف العطف مع المعطوف به، وهذا ما لا بد منه؛ ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطف قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه<sup>(٢)</sup>. فإن قلت فقد قال<sup>(٣)</sup>:

قد وعدتني أم عمرو أن تـ      تـدهن رأسي وتُفليني<sup>(٤)</sup> وأ  
\* وتمسح القنفذ حتى تنثا \*

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني، بفاز تعليق الأول بعد أن دَعَمه بحرف الإطلاق وأعاده، فعُرف ما أراد بالأول، بفرى مجرى قوله<sup>(٥)</sup>:

عَجَّل لنا هذا وألحقنا بهذا آل      الشَّحم إنا قد مللناه بِجَل<sup>(٦)</sup>  
فكما علّق حرف التعريف مدعوما بألف الوصل وأعاده فيما بعد، فكذلك علّق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد. فإن قلت: فألف قوله<sup>(٧)</sup> (وا) ملفوظ بها، وألف الوصل في قوله (بذا آل) غير ملفوظ بها، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزة بُدْ. فإن قلت: أفيجوز على هذا (قام زيدوه، وعمرو) فتجوزي

- ١٥ (١) كذا في أ. وفي ش، ب: «من». (٢) يريد بذلك ألا يكون له تأثير ظاهر بحذف المعطوف. (٣) أي حكيم بن معية التميمي. انظر الموشح ٢٠ (٤) «تفليني» في أ، ب: «تفديني» وقوله «وا» كذا في أ، ب، وفي اللسان في نثا وقف وفي. وقد أصلحت في ش: «واتا» وهو إفساد للشعر ومجافاة للرواية و«القنفذ»: الكرة، و«تنثا» أي تنثا وتبدو، وضبط في الموشح «تنثا» بكسر التاء وهي لغة. (٥) تسب في مسبوويه ٢٧٣/٢ إلى غيلان وهو غيلان بن حريث الربيعي الراجز كما في العيني ١/ ٥١٠ على هامش الخزانة.
- ٢٠ (٦) «الشحم» في صبوويه والعيني «بالشحم» و«بجل» أي حسب. وقوله «بذا آل» رمع في أ، والكاتب «بذل». (٧) كذا في أ، ب. وفي ش: «وكا».
- (٨) كذا في أ، ب. وفي ش: «تا».

(١) هاء بيان الحركة تُجرى ألف الإطلاق؟ فإنه أضعف القياسين . وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله (٣) :

ولا عَبَّ بالعشيِّ بنى بينيه      كيفَل الهِرَّ يحترش العظايا (٤)  
فأبْسه الإله ولا يُوِّى      ولا يُسَقِّ من المرض الشفايا (٥)

— وقرأته على أبي علي : ولا يُسَقِّ — ألا ترى أن أبا عثمان قال : شبه ألف الإطلاق ببناء التائيث ، أى فصَّح اللام لها كما يصحَّحها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ؛ لأنها لم تقو قوة تاء التائيث ؛ أولا ترى أن ياء الإطلاق في قوله :  
\* ... كُله لم أصنِعي (٦) \*

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان ( وا ) من قوله ( وتفلنني وا ) كأنه لاتصاله بالألف غير معلق . فإذا كان في اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفا به لم يكن هناك كبيرُ مكروه فيعتدَر منه .

١ (١) يريد هاء السكت . (٢) هذا جواب قوله : « فإن قلت أفيجوز » . (٣) هو أعصر ابن سعد بن قيس عيلان كما اللسان في حما . وفي حاشية البحرى ٣٢ هذه الأبيات ببعض تغيير عما في اللسان منسوبة إلى المستنصر بن ربيعة ، وكذا في طبقات ابن سلام طبعة أوربة ١٢ (٤) قبله :  
إذا ما المرء صم فلم يكلم      وأعيا سمعه إلا ندايا  
والعطاء واحدها عطاية وهى دوية . واحترشها : صيدها . (٥) « يؤي » كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « تؤي » و « الشفايا » كذا فى ش ، ب . وهو الصواب . وفى ١ : « الشفايا » يراد الشفاء وهو خطأ . (٦) يريد المازنى . وقد جاء هذا فى تصريح المازنى ص ٥٩ ؛ تيمود والعبارة فيه : « فإن الشاعر شبه ألف النصب بهاء التائيث حين قال عطاية وصلاية وما أشبهه » .  
(٧) هذا جن من بيت تمامه :

قد أصبحت أم الخيل تردعى      على ذنبا كله لم أصنع

وهو من أروحة لأبي النعم العجل . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، والخزانة فى الشاهد ٥٦ .



فإن قلت : فإن هاء بيان الحركة قد عاقبت لام الفعل ؛ نحو أرْمِهْ ، واغْرِهْ ،  
واخْشِهْ ، فهذا يقوِّها ، فإنه موضع لا يجوز أن يسوَّى به بينها وبين ألف الإطلاق .  
والوجه الآخر الذي لأجله حَسُنَ حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك  
دليلا على أن الخبر عنه اثنان . فدلَّ الخبر على حال الخبر عنه . إذ كان الثاني هو الأول .  
فهذا أحد وجهي ما تحتمله الحكاية .

والآخر أن يكون الكلام محمولا على حذف المضاف أى راكب الناقة أحد  
طليحين ، كما يحتمل ذلك قوله سبحانه « يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ » أى من  
أحدهما ، وقد ذهب فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجه الأول ؛ وهو ما كنا  
عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلَّت الدلالة عليه كان بمنزلة المفوظ به ،  
ألا ترى أن الخبر لما جاء مثنى دَلَّ على أن الخبر عنه مثنى كذلك أيضا ، وفي هذا  
القول دليل على ما يريد من نحوه بمشيئة الله [وحوله] .

### باب في نقض المراتب إذا عَرَضَ هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا . فهذا لم يمتنع  
من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقريئة انضمت إليه ، وهى

- ١٥ (١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ما » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « التنبيه »  
وهو تصحيف ، يريد قوله : « طليحان » : (٣) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ .  
(٤) هذا مقابل قوله فى ص ٢٨٩ : « أحدهما ما نحن عليه من الحذف » .  
(٥) فى الحجة بعد أن أورد ما ذكره المؤلف : « وقال أبو الحسن : زعم قوم أنه يخرج من العذب  
أيضا » ويخطر فى خلدى لهذا أنه سقط هنا بعد « أحدهما » : « لا منهما » .  
٢٠ (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فالأوجه » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب :  
« القدر » . (٨) زيادة فى ش ، ب . وقد خلت منها أ . (٩) كذا فى أ .  
وقد سقطت « لم » فى ش ، ب .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا  
 (١) وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيدا غلامه،  
 وعليه قول الله سبحانه: «وإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ» (٢) وأجمعوا على أن ليس بجائز  
 ضرب غلامه زيدا، لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى. وقالوا في قول النابغة: (٣)  
 جزى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعل  
 إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لثلاث يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً  
 (٤) (إلى الفاعل) فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: (٥)  
 \* جزى ربُّه عني عدي بن حاتم \* (٦)

عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة.

فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل  
 (٧) (٨) منهما الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «أوجب».

(٢) من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد، وهو من أصحاب الكسائي. وكانت  
 وفاته سنة ٢٤٣، فكان ابن جنى لم يطلع على خلافه. وانظر كتب النحو في مبحث الفاعل.

(٣) أي الذبياني. والذي عليه الزيادة أن قائل هذا أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم.  
 وإنما وهم من نسبته إلى النابغة أن للنابغة شعراً شبيهاً بهذا وهو:

جزى الله عبداً عبس آل بغيض جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

ويقول العيني: «عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق، والأعلم  
 لأبي الأسود، وقيل: لم يدر قائله، حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولداً مصنوعاً» والبيت من شواهد  
 (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) الحوفي باب الفاعل. وانظر الخزانة طبعة السلفية ١ / ٢٥٣ والعيني ٢ / ٤٨٧ على هامش الخزانة.

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى». (٥) كذا في الأصول. والمناسب: «إليه».

(٦) كذا في أ. وفي ب، ش: «فأجيز». (٧) كذا في أ. وفي ش، ب:

«التأخير». (٨) كذا في أ. وفي ش، ب: «كل واحدة».

موضعه التأخير، وإتاما المأخوذ به في ذلك أن يُعْتَد في الفاعل إذا وقع مؤخرًا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدّمًا فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه . وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظًا ومعنى . وهذا ما لا يجوز القياس .

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما نقوله، فإن هنا طريقًا آخر يُسَوِّغُ غيره، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم وأطرد من مذاههم كثرة تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا عليّ إلى أن قال : إن تقدّم المفعول على الفاعل قسّم قائم برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضًا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا ؛ نحو قول الله عزّ وجلّ « إنيما يخشى الله من عباده العلماء » وقول ذي الرقة :

أَسْتَحْدَثَ الرِّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا      أَمْ عَاوَدَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَائِهِ طَرْبًا <sup>(٢)</sup>  
وقول مُعَقِّرِ بْنِ حِمَارٍ الْبَارِقِ : <sup>(٣)</sup>

أَجَدَّ الرِّكْبَ بَعْدَ غَيْدِ خُفُوفٍ      وَأَمَسْتُ مِنْ لُبَائِكَ الْأَلُوفِ <sup>(٤)</sup>  
وقول دُرِّي بِنْتِ عُبَيْبَةَ : <sup>(٥)</sup>

(١) كذا في ش وفي أ، ب، ج : « تقديم » . (٢) ثالث بيت من قصيدته التي مطلعها :

ما بال عينك منها الماء ينسكب      كأنه من كل مفرية سرب <sup>(١٥)</sup>  
وانظر شرح شواهد الشافية ١٨٩، والديوان في صدره . (٣) كذا في أ، ب، وفي ش : « قال » .

(٤) الخفوف : الارتحال . وأجد : أورت الجدة . كأنه يريد أن الارتحال بعد غد أي نية ذلك جعلهم يجسدون وينشطون في التهيؤ للرحيل . والألوف محبوبته . ويبدو أن هذا من قصيدته التي فيها :  
وذبيانيسة وصت بنينا      بأن كذب القراطيف والقرور

وانظر في هذا البيت وثلاثة معه الخزائن ٢/٢٩٣، ١٥/٣، واللاتي ٨٤، والكشاف، الصنكوت .

(٥) من بن قيس بن ثعلبة كما في الكتاب ١/٩٢ وفي اللسان (أبو) : « دري بنت سيار بن ضربة... ويقال : هو لعمرة الخنيمية » . وفي الحماسة أن هذا الشعر لعمرة الخنيمية ؛ وكذا في العيني . ويبدو أن ما في اللسان (الخنيمية) تحريف عن (الخنمية) . وانظر الحماسة بشرح التبريزي طبعة بن ٨٣ .

إذا هبطا الأرض المخوف بها الردى يُخَفِّضُ مِنْ جَأَشِهِمَا مُنْصَلَاهُمَا<sup>(١)</sup>  
وقول لبيد :

فَدِافِعُ الرِّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا صَيَّنَ الْوَحْيَ سِلَاحُهَا<sup>(٢)</sup>  
ومن أبيات الكتاب<sup>(٣)</sup> :

إِعْزَادُ قَلْبِكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدِهِ وَهَاجَ أَهْوَاكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ  
فقدّم المفعول في المصراعين جميعا، ولبيد أيضا :

رُزِقَتْ مَرَابِيعَ النُّجُومِ وَصَابَهَا وَدُقُّ الرُّوَاعِدِ جَوْدُهَا فَرِهَاهُمَا  
وله أيضا :

لَمَعْفَرٍ قَهْدٍ تَنَازَعِ شِلْوُهُ غُبْسٌ كَوَاسِبُ مَا يَمْنُ طَعَامُهَا<sup>(٤)</sup>  
وقال الله عز وجل : « أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ » وقال الآخر :

أَبْعَدَكَ اللَّهُ مِنْ قَلْبٍ نَصَحْتُ لَهُ فِي حُبِّ بُحْلٍ وَيَأْبَى غَيْرَ عَصِيَانِي  
وقال المرقش الأكبر :

لَمْ يَشْجُ قَلْبِي مِلْحوَادِثٍ إِلَّا بِمَا صَاحِبِي الْمَتْرُوكُ فِي تَعْلَمِ<sup>(٥)</sup>

(١) تقول ذلك في أخويها ترثيها . وفي الحساسة أن هذا لعمره في ابنيها ترثيها . ومن هذه  
المرثية ما يستشهد به النحويون في باب الإضافة :

هـَا أَخَوَا فِي الْجَرْبِ مِنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْسُوهَ فِدَاعَاهَا  
وانظر المعنى في شواهد الإضافة ، والأعلم في المرجع السابق ، واللسان في أبو . (٢) من معلقته التي أولها :  
عَفْتُ الدِّيَارَ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنْ تَأْبُدُ غَوْلَهَا فَرَجَامُهَا

(٣) ١ / ١٤٢ ، وفي شواهد المعنى للبغدادي ٢ / ٩٢٦ : « قال ابن خلف : الشعر لعمر بن  
أبي ربيعة » ولم أره في الديوان . (٤) يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذي أكلته السباع ، وهو  
المعنى بالمعفر القهد — والمعفر : الذي قطعت عنه الرضاعة أي ما يراد فطامه . والقهد : الأبيض في كدرة —  
ويعنى بالقبس الكواسب السباع ، وجعلها لا يمن طعامها لأنهن يكسبته بأنفسهن فلا يد عليهن لأحد .  
وقوله : « غبس » كذا في أ . وفي ش : « غبس » . (٥) هذا من قصيدة مفضلية . يرب  
صاحبها له دفن في تغم وهو موضح ، وانظر شرح ابن الأثير للفضليات ٨٧ ،

وفيها :

في باذخاتٍ من عَمَايَةِ أو يرفعُه دون السماءِ خِمْمِ<sup>(١)</sup>

- والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم. غير مستنكر، فلما كثُر وشاع تقديم المفعول [ على الفاعل<sup>(٢)</sup> ] كان الموضع له ، حتى إنه إذا أُنحر فموضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال : جزي عدي بن حاتم ربه ، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه مفعوله بخاز ذلك ، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يحف عليك ؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشع به ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين : أحدهما بإضافة الحسن إليه ، والآخر تشبيهه له بالضارب الرجل ، هذا مع أننا قد أخطأنا علما بأن الجر في (الرجل) من قولك : هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بالحسن الوجه ، لكن لما اطرَد الجر في نحو هذا الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، صار كأنه أصل في يابه ، حتى دعا ذلك سيبويه إلى أن عاد ( فشبه الحسن الوجه ) بالضارب الرجل ، [ من الجهة التي إنما صحت للضارب<sup>(٣)</sup> الرجل تشبيها بالحسن الوجه ] وهذا يدل على تمكن الفروع عندهم ، حتى إن أصولها

(١) قبله :

١٥

لو كان حتى ناجيا لنحا من يومه المرلم الأعصم

والمزلم الأعصم : الوعل . وعماية جبل ، وكذا خيم . يقول : هذا الوعل مننعم بأعلى الجبال ومع ذلك يدركه الموت . وقوله « في باذخات » كذا في . وهو الصواب . وفي ش ، ب : « ياقح » .

(٢) زيادة في ش خلت منها أ ، ب .

٢٠

(٣) كذا في أ . ش ، وفي ب : « لذلك » .

(٤) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « تشبيه » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فشبه به الحسن الوجه » .

(٦) زيادة في ش ، ب ، و ، ه ، خلت منها أ .

(١) التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته إليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل .

فإن قلت ، إن هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكيًا عنها أنها رأته مذهباً ، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً ، ولستنا نقول سيبويه ولا غيره في هذه العلة ولا غيرها ، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيد ، والخطب فيه أيسر ، وسنذكره في باب يلي هذا بإذن الله . ويؤكد أن الهاء في ( ربه ) لعدى بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء ؛ ألا تراك لا تكاد تقول : جزي رب زيد عمراً ، وإنما يقال : جزاك ربك خيراً أو شراً . وذلك أوفق ، لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه وأملأ به . ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه .

(٢) ومما تقتضت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط ، فإنهما يجيئان مقبدين على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك قوله سبحانه وتعالى « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » ( مائى منقلب ) منصوب على المصدر بـ ( ينقلبون ) ، لا بـ ( سيعلم ) ، وكذلك قوله تعالى « أيما الأجلين

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « واستعادت » . وفي الخزانة في شواهد الفاعل : « فاستعادت » . (٢) جواب قوله : « فإن قلت إن هذا ... » . (٣) عرض ابن يمش في شرح المفصل ٧٦/١ لمذهب ابن بختي في مسألة ( ضرب غلامه زيدا ) ورأيه في مرجع الضمير في البيت ، ثم قال : « وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر ، والتقدير : جزي رب الجزاء ، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر ؛ إذ كان دالاً عليه » . وترى مثل هذا في أمالي ابن السجري ١٠٢/١ (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج « أملائه » وفي عبارة الخزانة : « إيلامه » . والوجه ما أثبتنا . و « أملائه » أي أوتق بأدائه ، يقال : مؤلفه ملي . إذا كان ثقة غنيا . (٥) أي المفعول في الاستفهام والمفعول في الشرط ، وقصدتني الضمير نظراً لهذا التعدد . (٦) كذا في أ ، وفي ش ، ب : « متقدمين » . (٧) كذا في ب ، ش . وفي أ : « يعلم » .

قضيت فلا عدوان على » وقال « أياتا تدعوا فله الأسماء الحسنی » فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عز اسمه « وضرب الله مثلا » وقال تعالى « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت » وقال « يحرفون الكلم عن مواضعه » وقال « قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم » وهو ملء الدنيا كثرة وسعة ، لكن إنما وجب تقديمه لقريضة انضمت إلى ذلك ، وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها . فهذا من النقص العارض .

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا ؛ نحو قولهم : عندك مال ، وعليك دين ، وتحتهك بساطان ومعك ألفان . فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها ، إلا أن مانعا منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها ، ألا ( ترى أنك ) لو قلت : غلام لك ، أو بساطان تحتهك ونحو ذلك لم يحسن ؛ لا لأن المبتدأ ليس ( موضعه التقديم ) لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتدأ هنا نكرة ؛ ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه تقديمه ، فتقول : البساطان تحتهك ، والغلام لك . أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب ، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط تحتهك ، بفتنيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفك عنه كون البساط تحته ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جليا مفهوما . ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدمة فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « يقدمها » . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« تراك » . (٣) كذا في ١ . وفي ش ، ب ، س ، هـ : « يجز » .

(٤) كذا في ١ . وفي ش ، س ، هـ ، ب : « موضعه يحسن التقديم » .

منكور لا يعرف ، وإنما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور ، نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح . فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب ، قيل لما قبح ابتداءها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أن يكون نكرة ؛ فكان ذلك إصلاحاً للفظ ، كما أنحروا اللام لام الابتداء مع ( إ ت ) في قولهم : إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ . وسترى ذلك في بابه بعون الله وقدرته . فاعلم إذا أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث ، فتأمله وابحث عنه .

### باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العربية طريف ؛ تجده في معاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب . ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة .  
فَإِذَا جَاءَ فِيهِ ذَلِكَ لِلْعَرَبِ قَوْلٌ ذِي الرِّمَّةِ :

وَرَمَلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَدَارَى قَطَعَتْهُ إِذَا أَلْبَسْتَهُ الْمُظْلَمَاتُ الْحَنَادِسُ<sup>(٣)</sup>

أفلا ترى ذا الرِّمَّةِ كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً . وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكُشْبَانِ الأَنْقَاءِ ، ألا ترى إلى قوله :

لَيْلَى قَضِيبٌ تَحْتَهُ كَيْتِبُ وَفِي الْقِيْلَادِ رَشَاءٌ رَيْبُ<sup>(٤)</sup>

(١) كذا في ب . وفي ش ، ج : « طريف » وسقط هذا اللفظ في أ .

(٢) يريد ما يرجع إلى الإعراب في الكلام ، وجعل ذلك مقابلاً لمعاني العرب التي تعالجها وأعراضها من الكلام . وسيعرض لهذا في قوله : « وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون » .

(٣) ( ألبسته ) : غطته . والحنادس جمع حندس . والحندس : اشتداد الظلمة ، وقد ذهب بها مذهب الوصف وانظر الديوان ٣١٨ ، والبيت من قصيدته التي مطلعها :

ألم تسأل اليوم الطلول الدوارس بحزوى وهل تدرى القفار البساس

وانظر أيضاً كامل المبرد ص ٢ ج ٧ (٤) القلاد واحداً قلادة . والرشاء : الظبي إذا تحرك وقولوا ومشى مع أمه . والبيت في اللسان في قلد .



وإلى قول ذى الرقة أيضا - وهو من أبيات الكتاب - :  
 ترى خلفها نصفاً قناة قويمَة<sup>(١)</sup> ونِصفاً نقاً يرتج أو يتمرم<sup>(٢)</sup>  
 وإلى قول الآخر :

خُلِقَتْ غيرِ خَلْقِيةِ النسوانِ إن قَتِ فالأعلى قضيبُ بان  
 وإن تَوَلَّيتِ فدُعَصَتانِ وكلُّ إدَّ تفعلُ العيائِن<sup>(٣)</sup>  
 وإلى قوله :<sup>(٤)</sup>

كِدِ عِصِ النَّقَا يمشى الوليدان فوقه بما احتسباً من لين مس وتسهال  
 وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائي الكبير :  
 كم أحرزت قُضْبُ الهِنْدِي مُصَلَّتَةً تهتز من قُضْبِ تَهْتَرِ في كُذِبِ<sup>(٥)</sup>

- ١٠ (١) ص ٢٢٣ ج ١  
 (٢) قال الأعمى : «وصف امرأة يجعل أعلاها في الإرهاف والطاقة كالثقاة ، وأسفلها في امتلائه  
 وثخافته كالقمار المرجح . والنقا : الكثيب من الرمل . وارتجابه اضطرابه وانهبال بعضه على بعض لينه .  
 والتمرم أن يجري بعضه في بعض » . وهو من قصيدة في الغزل بمية أولها :  
 خليلي لا ربيع يوهين نخب ولا ذوجي يستنطق الدار يعذر  
 وانظر الديوان .
- ١٥ (٣) (دعصتان) ثنية دعصة ، وهي قطعة من الرمل . والإد : العجب والإمر العظيم . والشمر  
 في اللسان في دعص . (٤) هو لامرئ القيس . وقد وقعت النسبة في ج .  
 (٥) من قصيدته التي أولها :  
 السيف أصدق إنباء من الكتب في حده الحدة بين الجدة واللعب  
 و «قضب الهندى» أى الحديد أو الصنع الهندى يريد السيف ، و «مصلة تهتز» حالان من القضب ،  
 و «من قضب» تميز (كم) ويريد بهذه القضب القدود القويمة فوق الأنجاز اللينة كالكتب من الرمال .  
 يريد أن السيوف تظفر المصاولين بها بحسان النساء إذ يقعن في السي ، ومثله ما قبله :  
 كم كان في قطع أسباب الرقاب بها إلى المخجورة الصذراء من سبب  
 و «تهتز» كذا في ج . وفى ش ، ب : «تهز» . وقد سقط «تهتز» في الموضع الثاني في ١٠

(١) والله البُحترى ) فما أعذب وأظرف وأدمت قوله :

أين الغزال المستعير من التَّفَا كَفَلَا ومن نَوْرِ الْأَقَا حِي مَبْسِمَا (٢)

فقلب ذو الرِّمة العادة والعُرف في هذا ، فشبه كُثبان الأنقاء بأعجاز النساء . وهذا

كأنه يخرج يخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار (٣) (٤)

كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كُثبان الأنقاء . ومثله للطائي الصغير :

في طَلْعَة البدرِ شيء من ملاحِهَا وللقِصِيبِ نِصِيب من تَشْنِهَا (٥)

وآخر من جاء به شاعرنا ، فقال :

نحن رُكْب مِلْجِنٍّ في زِيِّ نَاسٍ فوق طَيرٍ لها شُغُوصُ الْجَمَالِ (٦)

بفعل كونهم جِنًّا أصلاً ، وجعل كونهم ناساً فرعاً ، وجعل كون مطاياها طيراً أصلاً ،

وكونها جمالاً فرعاً ، فشبه الحقيقة بالمجاز في المعنى الذي منه أفاد المجاز من الحقيقة ١٠

(١) كذا في ب ، ج . وفي ش : « والله دَرَّ البُحترى » وفي أ : « والبُحترى » وهو عطف على الطائي .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد وإبراهيم ابني المدبر أوطأ :

أَحَلَّتْ سَلَى بِكَاطَمَةَ اسْمِهَا وَتَعَلَّيَا أَنْ الْجَوْسَى مَا هَجَمَا

واظفر الديوان .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فهذا » . ١٥

(٤) كذا في ب ، ش . وفي أ : « فصار » .

(٥) « من تشنَّها » . كذا في ج ، وفي ب ، ش : « في تشنَّها » . وهو من قصيدة في مدح المتوكل أوطأ :

أَنَافَعِي عِنْدَ لَيْلٍ فَرَطَ حَيَّيَا وَلَوْصَةَ لِي أَبْدِيَا وَأَخْفِيَا

(٦) كذا في أ . وفي ب ، ج ، ش : « ما » .

(٧) من قصيدة في مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي ، أوطأ :

صَلَّةُ الْمَجْرُلِ وَهَجْرُ الْوَصَالِ نَكْسَانِي فِي السَّقْمِ نَكْسُ الْهَلَالِ

وبعد :

من بنات الجدِيل تَمْشِي بِنَا فِي الدِّ

وقوله (فوق طير) أى فوق ركائب كالطير .

ما أفاد . وعلى نحو من هذا قالوا للناقاة (جَمَالِيَّة) لأنهم شبهوها بالجمال في شدته وعلو خلقه ؛ قال الأعشى :

جَمَالِيَّةٌ تَغْتَسِلُ بِالرِّدَافِ إِذَا كَذَبَ الْآثِمَاتُ الْهَجِيرَا<sup>(١)</sup>

وقال الراعي :

\* على جَمَالِيَّةٍ كَالْفَحْلِ هِمْلَاجٍ \*

وهو كثير . فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابهِ ، حتى عادوا فشبهوا الجمال بالناقاة في ذلك ؛ فقال<sup>(٢)</sup> :

وَقَرَّبُوا كُلَّ جَمَالِيٍّ عَصِيَّةٍ قَرِيبَةٍ نُدُوْتُهُ مِنْ تَحْمِيْضَةٍ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره في هذه اللغة كثيرة .

١٠

وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أن سيويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجذر في الوجه من موضعين ، أحدهما

(١) (تفتلى) : تسرع ، والرداف جمع الرديف وهو — كالردف — : من يركب خلف الراكب ،

يريد أنها تقوى على السير وفوقها أكثر من راكب ، والآثِمَاتُ من النوق : المبطئات ، وكذب البعير الهجير : أسماء السير فيه ولم يصدق . وهو من قصيدة له في الديوان وقيله :

وَيَسْدَاءُ يَلْعَبُ فِيهَا السَّرَا ب لَا يَتَنَدَّى الْقَوْمُ فِيهَا مَسِيرَا

قَطَعْتُ إِذَا سَمِعْتُ السَّامِعُوْنَ لِي لَجْدُ الْبَحْرِ فِيهَا مَرِيرَا

بَنَاجِيَةٌ كَأَنَّا نَ الْثَمِيلُ تَوَفَى السَّرَى بِمَدَائِنِ صِيرَا

(٢) هو هيمان بن خفاة كما في اللسان في جل وعضه وحض . وعضه : يرعى الغضاء من الأشجار

والندوة موضع شرب الإبل . والمحمض : حيث يرعى الحمض وهو من النبات ما فيه ملوحة ، وهو ما تشبه الإبل . يقول : موضع شربه قريب لا يتعب في طلب الماء . وانظر نوادر أبي زيد ١١٤ والأما

الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجز تشبيها له بالحسن الوجه؛ على ما تقدم في الباب قبل هذا .

فإن قيل : وما الذي سوغ سيويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلل به ؟ قيل يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لها، وعمرت به الحال بينهما ؛ ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تسموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم ( عليه السلام والرحمت ) وقوله :  
\* بل جَوَزَ تِهَاءَ كظَهَرَ الحِجَفَتِ \*<sup>(٥)</sup>

وقوله :<sup>(٦)</sup>

اللهُ نَجْمَاكَ بِكَفَى مَسَامَتٍ من بعيدا وبعيدا وبعدمت<sup>(٧)</sup>  
صارت نفوسُ القوم عند الغَلَصَمَتِ وكادتِ الحُرَّةُ أن تُدعى أمت

(١) في اللسان (جمل) : « عمت » ويدو أنه تحريف عما هنا . (٢) كذا في أ ،

ج ، ش ، ب : « فكذلك » . (٣) سقط لفظ « نحو » في ش ، ب . وثبت في أ ، ج .

(٤) أي سؤر الذئب كما في اللسان في حِجَف ، وشواهد الشافية ٢٠٠ (٥) بعده :

قطعها إذا المها تجوّفت مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التيهاء : وسطها . والحجفة : الترس من جلد ، وتجوّفت : دخلت في جوفها . والمآرنا أصلها المآرين جمع المثران وهو كاس الوحش ، وذراها : ظلها ، وأهدفت : بلأت . وقوله : (بل جوز تيهاء) أي رب جوز تيهاء . وقوله كظهر الحجفة أي في الاستواء ، وقوله قطعها إذا المها تجوّفت مآرنا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من الحر وتلجأ إل ظل المآرين .

(٦) هو أبو النجم كما في اللسان في ما . وانظر شواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ١٤٨/٢

(٧) « بعدمت » أراد : بعدما ، فأبدل الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث .

انظر اللسان (ما) .

كذلك شبهوا أيضا الوصل بالوقف في قولهم : ثلاثة آربعة يريد ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهمزة فتقول : ثلاثة آربعة ، وفي قولهم : (سبباً وكللاً) . وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم : (لحمر ، وريا) وقولهم : وهو الله ، وهي التي فعلت ، وقوله (٥) :

فقمْتُ لللطيف مرتاعاً وأرقني فقلت أهي سرت أم عاذني حلم (٦)

(١) أى لوجريا في الشعر . ومن الأول قوله :

إن الدبي فوق المتون دبا وهبت الريح بمورها

\* تترك ما أبى الدبي سببا \*

والدبي : الجراد . والمتون جمع المتى ، وهو ما صلب من الأرض . والمور — بضم الميم — : الغبار . والسبب : القفر والمفاضة .

ومن الثاني قوله :

كأن مهواها على الكلكل وموقعا من ثغفات زل

موقع كفى راهب يصلى فى غبش الصبح وفى التجل

وهو فى وصف ناقه . والكلكل : الصدر . والثغفات جمع الثفة ، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء

الإبل . وزل : خفاف . وانظر شرح شواهد الشافعية للبغدادى فى الشاهدين ، وفى الشاهد الثانى الخزانة

٥٥١/٢ (٢) يريد أن (الأحر) إذا خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام يجوز حذف

همزة الوصل فى غير الوصل لتحريك اللام ، وهو وإن كان عارضا فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه .

(٣) يريد أن (رويا) إذا خففت همزتها بإبدالها واوا فإن بعض العرب يرى إبدال الواو يا

لا اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالساكن ، وهو يجعل العارض كالأصلى اللازم ، وعامة العرب على خلافه

فيقولون : الرويا من غير إبدال . (٤) أجرى واو العطف وهى ليست لازمة مجرى اللازمة

التي هى جزء من الكلمة تخفف بتسكين ما هو فى حكم الوسط . (٥) هو زياد بن حمل من قصيدة

طويلة فى الحماسة ، وقبلة :

زارت رويقة شعثا بعد ما هجموا لدى نواحل فى أرساغها خدم

يريد أن خيال رويقة — وهو اسم محبوبته — زارهم وقد عرسوا فى السفر . وأراد بالنواحل الزواحل ،

والخدم واحد خدم وهى السير يشد عليها . وانظر الخزانة ٣٩١/٢ ، وشرح الحماسة للتبريزى

طبعة بن ٦٠٨ (٦) « اللطيف » كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : « اللطيف » . « وأرقنى »

كذا هو فى أ ، ب ، ش . والمعروف فى الرواية : « فأرقنى » .

(١) وقولهم ها الله ذا، أجروه مجرى دابة، وقوله :

ومن يتق فإن الله معه ويرزق الله مؤثاب وغادي (٢)

أجرى (تق ف) مجرى علم حتى صار (تقف) كعلم، كذلك أيضا أجروا اللازم (٣)

بمجرى غير اللازم في قول الله سبحانه « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى » (٤)

فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه (٥)

الحرف أصلا، وكما حُل النصب على الجز في التثنية والجمع الذي على حد التثنية،

كذلك حُل الجز على النصب فيما لا ينصرف، وكما شبهت الياء بالالف في قوله :

كأن أيديهن بالقاع القرق (٦) \*

(١) كذا في ش، ب، ج، وفي أ : « ها » . وهو خطأ . و(ها) للتثنية، وهي من تمام (ذا)

وانظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها . ويقرأ (ها الله) بإثبات ألف (ها) كما هي في الرسم .

(٢) « رزق الله » كذا في أ، ج . وفي ش، ب : « رزق المرء » والبيت أورده اللسان

في أوب روى غير معزّ : وانظر شواهد الشافية ٢٢٨، وقد ورد في السيرافي غير معزّ أيضا، في ١ / ٢٧٠،

٥ / ٢٤٤، ٦ / ٣٣٣ من نسخة التيمورية، والصاحي ١٩

(٣) عبارة ابن سيده : « أراد : يتق . فأجرى تق ف، من (يتق فإن) مجرى علم، تخفف كقولهم

علم في علم » وانظر اللسان (وقى) . وقوله : « تق ف » كذا في ش، ب، ج . وسقط في أ « ف » .

(٤) موصول بقوله آنفا : « كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم » .

(٥) أى بالاقصار على ياء واحدة . وهذا في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان، أما قراءة

الجمهور فنصب يحيي وإظهار الياء الثانية . وانظر البحر المحيط ٨ / ٣٩١

(٦) كذا في أ، ب، وش . والمناسب : « أر » .

(٧) ثبت لفظ « مجرى » في ش، ب، ج، وسقط في أ .

(٨) بعده :

\* أيدي نساء يتعاطين الورق \*

وهو في وصف إبل بسرعة السير . والفرق : المكان المستوى لا حجارة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان

في فرق، وهو ما نسب إلى روبة في الديوان ١٧٩ وانظر الخزانة ٣ / ٥٢٩، وأما إلى ابن السجري ١ / ١٠٥ .

وقوله<sup>(١)</sup> :

\* يادار هند عقت إلّا أنا فيها \*

كذلك حملت الألف على الياء في قوله - فيما أنشد أبو زيد - :

إذا العجوز غيبت فطلّني ولا ترّضاها ولا تمسّني<sup>(٢)</sup>

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

\* إليك حتى بلغت إياكا \*

ومنه قول أمية<sup>(٣)</sup> :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

كذلك وضع أيضا المتصل موضع المنفصل في قوله :

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يماورنا إلّاك ديار<sup>(٤)</sup>

وكما قلبت الواو ياء استحسانا ، لا عن قوّة علة في نحو غديان ، وعشيان ، وأبيض<sup>(٥)</sup>

ليّاح ، كذلك أيضا [ قلبت الياء واوا ] في نحو الفتوى ، والرّعى ، والتقوى ،

(١) أورد سيبويه في الكتاب ٥٥/٢ هذا الشرط ونسبه إلى بعض السعديين .

(٢) نسبه العيني إلى روبة . انظر شواهد المغرب والمبني ، وهو في ديوان روبة ١٧٩ فيا نسب إليه .

(٣) قال العيني في شواهد الضمير : « قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبي الصلت خير صحيح . »

وقبله :

لاني خلقت - ولم أحلف على فند - فناء بيت من الساعين معصور

وبمده بيت :

لو لم يشربه عيسى وينسه كنت النبي الذي يدعو إلى النور

٢٠ وهو من قصيدة للفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك وهما يزيد بن المهلب ، وانظر الديوان ١٠٢ طبع

أوردية ، ويختصر الشواهد للعيني ٢٨٠ . وقوله : « بالوارث » في الأصول : « الوارث » وهو تحريف .

(٤) قال : العيني : « أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد » . (٥) غديان وصف من غدى

— بكسر الدال — : تغدى ، وعشيان وصف من عشى — بكسر الشين — : تعشى ، وأبيض

ليّاح : شديد الياض . ويقال فيه أيضا ليّاح بالكسر . (٦) أثبتت هذه الجملة هنا وفقا لما

في أ ، ج ، وفي ش ، ب أخرت هذه الجملة عن « الشروى » .

والبَقَوَى ، والنَّوَى ، والشَّرَوَى — وقد ذُكِرَ ذلك <sup>(١)</sup> — وقولهم عَوَى الكلب عَوَّةً .  
وكما أتبعوا الثانى الأول فى نحو شُدُّ ، وفَرَّ ، وَعَصَّ ، وَمُنْذُ ، كذلك أتبعوا الأول  
الثانى فى نحو : أُقْتِل ، أُخْرِج ، أُدْخِل ، وأشباه هذا كثير ، فلما رأى سيبويه العرب  
إذا شَبَّهت شيئاً بشئ فحملته على حكمه ، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه ،  
تثبيتها لهما وتقيماً لمعنى الشَّبه بينهما ، حَكَمَ أيضاً لِحَرْ الوجه من قوله ( هذا الحسن  
الوجه ) أن يكون محمولاً على جرَّ الرجل فى قولهم ( هذا الضارب الرجل ) كما أجازوا  
أيضاً النصب فى قولهم ( هذا الحسن الوجه ) حملاً له منهم على ( هذا الضارب  
الرجل ) ونظيره قولهم : يا أُمَيَّةُ ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيِّمٌ ، فلما أعادوا  
الهاء أقرؤوا الفتحة بحالها اعتياداً للفتحة فى الميم ، وإن كان الحذف فرعاً . وكذلك  
قولهم ( اجتمعت أهل اليمامة ) أصله ( اجتمع أهل اليمامة ) ثم حذف المضاف  
فأنت الفعل فصار ( اجتمعت اليمامة ) ثم أعيد المحذوف فأقرَّ التأنيث الذى هو الفرع  
بحاله ، فقل اجتمعت أهل اليمامة ( نعم ) وأيد ذلك ما قدمنا ذكره : من عكسهم  
التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع ، فى تشبيههم كُتُبَانِ الأنقاء بأعجاز  
النساء ، وغير ذلك مما قدمنا ذكره .

ولما كان النحويون بالعرب لباحقين ، وعلى سَمْتِهِمْ آخذين ، وبألفاظهم  
متحلِّين ، ولمعانيهم وقصودهم آميين ، جاز لصاحب هذا العلم الذى جمع  
شعاعه ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلق أشطانه ،

(١) انظر ٨٧ من هذا الجزء . (٢) كذا فى ش ، ب وفى أ : « كثيرة » .  
(٣) من هذا قول النابتة : كلبنى لهم يا أمية ناصب . وليل أفا سيه بعلى الكواكب  
فقد روى بفتح الاء وخرجه سيبويه على ما ذكره المؤلف . وانظر الكتاب ١ / ٣١٥  
(٤) كذا فى أ . وقد سقط هذا اللفظ فى ش ، وأثبت فى ب ولكن ضرب عليه . وانظر فى هذا  
سيبويه ١ / ٢٦ (٥) ثناء على سيبويه . وهو به حقيق . (٦) أى ما تفرق منه .  
(٧) واحده غفل — كقفل — وهو ما لاسمة عليه .



- وبيع أحضانه ، وزمَّ شوارده ، وأفاء فوارده ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التي حدّوا ، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ، لاسيّما والقياس إليه مُضَيِّع ، وله قابل ، وعنه غير متناقل . فاعيرف إذا ما نحن عليه للعرب مذهبا ، ولمن شرح لغاتها مُضْطَرَّبا ، وأن سببويه لاحق بهم ، وغير بعيد فيه عنهم . ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه ، ولا غيرهم ، ولا أضافوه الى ما نوه عليه ، وإن كان بحمد الله ساقطاً عنه ، وحرى بالاعتذارهم منه . وأجاز سببويه أيضا نحو هذا وهو قوله ( زيدا إذا يأتيني أضربُ ) فنصبه بـ (أضرب) ، ونوى تقديمه ، حتى كأنه قال ( زيدا أضرب إذا يأتيني ) ألا ترى الى نيته بما يكون جوابا لـ (إذا) - وقد وقع في موقعه - أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه .

١٠

- ومن غلبة الفروع للاصول إعرابهم في الآحاد بالحركات ، ونحو زيدٌ ، وزيدا ، وزيد ، وهو يقوم ، وإذا تجووزت رُتبة الآحاد أعربوا بالحروف ، نحو الزيدان ، والزيدَيْن ، والزيدون والعَمِيرين ، وهما يقومان ، وهم ينطلقون . فأما ما جاء في الواحد من ذلك ، نحو أخوك ، وأباك ، وهَنِيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه الى أن العرب قدّمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف . وهذا أيضا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا لهم على ذلك في التثنية والجمع . فأما قولهم ( أنتِ تفعلين )

- (١) الفوارد واحدها فارد وفاردة ، وهو المنقطع من الحيوان عن القطيع ، وأفاء الفوارد : رجعها وأعادها الى جماعتها . (٢) كذا في ش ، ا ، ج ، وفي ب : « أصحابنا » . (٣) هذا جار في الجواب المرفوع أن يجوز تقديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف . وإنما يجرى الخلاف في تقديم معمول الجواب المجزوم . وانظر المجمع ٦١/٢ ، والكتاب ٦٨/١ . (٤) كذا في ش ، ب . وفي ا : « الأعداد » .

٢٠

فانهم إنما أعربوه بالحرف <sup>(١)</sup> وإن كان في رتبة الآحاد - وهي الأول - من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد ترى الى علم إعراب الواحد أضعف لفظا من إعراب ما فوقه ، فصار - لذلك - الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لما حذفوا الحركات ٥ - ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ، ولم ينطلق - تجاوزوا ذلك الى أن حذفوا للجزم أيضا الحروف الأصول ، فقالوا : لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز . ومن ذلك <sup>(٢)</sup> [أيضا] أنهم حذفوا ألف معزى ، ومدعى في الإضافة فأجازوا معزى ، ومرعى ، ومدعى ، فحملوا الألف هنا - وهي لام - على الألف الزائدة في نحو حبل - وسكرى . ومن ذلك ١٠ حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلا حملا لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة ، فلذلك قالوا تحوى كما قالوا شقوى ، وغنوى ، في شقية وغنية . وحذفوا أيضا النون الأصلية في قوله <sup>(٥)</sup> :

\* ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل \*  
وفي قوله <sup>(٦)</sup> :

\* كأنهما ملآن اسم يتغيرا \* ١٥

(١) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بالحروف » . (٢) زيادة في أ ، ب .  
(٣) كذا في أ . وفي ب ، ج : « معزى » . (٤) ثبت لفظ « نحو » في أ ، وسقط في ش ، ب . (٥) هو النجاشي الحارثي . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٩ والكاتب ٩/١ . والشطر الذي أورده من أبيات فيها حديث عن ذئب لقيه على ماء ورده ، وقبله :  
فقلت له يا ذئب هل لك في أخ يواسي بلا من عليك ولا بجمل  
فقال هداك الله للرشد إنما دعوت لما لم يأنه سبع قبلي  
فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(٦) عجزه : \* وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر \*  
وانظر اللسان في أين . وهو من قصيدة لأبي صخر الهذلي في الأما إلى ١٤٨ ، وبقية أشعار الهذليين ٩٣ .  
وقبل هذا البيت : ٢٥

لبلى بذات الجيش دار عرقها وأخرى بذات البين آياتها سطر

وقوله<sup>(١)</sup> :

أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْكَةً      غيرَ الذي قد يُقال مَلَكِيبَ<sup>(٢)</sup>  
كما حذفوا الزائدة في قوله<sup>(٣)</sup> : <sup>(٤)</sup>

\* وحاتمُ الطائي وهَّابُ المي \*  
وقوله<sup>(٥)</sup> :

\* ولا ذاكرَ اللهَ إلَّا قليلا \*

ومن ذلك حملهم التثنية - وهي أقرب إلى الواحد - على الجمع وهو أنأى عنه ؛  
ألا تراهم قلبوا همزة التانيث فيها واوا فقالوا : حمراوان ، وأر بعاون ، كما قلبوها فيه  
واوا ، فقالوا : حمراوات علما ، وصحراوات ، وأر بعاوات . ومن ذلك حملهم الاسم -  
وهو الأصل - على الفعل - وهو الفرع - في باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا  
بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه - وهو الحرف - فبنوه ؛ نحو أمس ، وأين ،  
وكيف ، وتكم ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصريف ( ليس ) إلى أنها  
أُلْحِقَتْ بـ ( ما ) فيه ، كما أُلْحِقَتْ ( ما )<sup>(٦)</sup> بها في العمل في اللغة المجازية . وكذلك قال  
أيضا في ( عسى ) : ( إنها )<sup>(٧)</sup> مُنِعَتْ التصريف لحملهم إياها على لعل . فهذا ونحوه يدلك

(١) انفار البيت في اللسان في ألك . (٢) أبو دختنوس لقيط بن زرارة ، ودختنوس سماها  
باسم بنت كسرى ويقال : دختنوش . وهي منقولة عن الفارسية أصلا دخنت نوش ، ومعناه : بنت الهن .  
وانظر اللسان ، والمعرب للجواليقي ١٤٢ . وقوله : « ملكيب » يريد : من الكذب . وانظر أمالي ابن  
الشجري ٩٧/١ . (٣) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « الزوائد » . (٤) عزاه في اللسان  
في ماى إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وكذا في النوادر ٩١ والخزانة ٣٠٤/٣ . وقبله :

٢٠ \* حيدة خالى ولقيط وصل \*

(٥) هو أبو الأسود الدؤلى . وانظر الخزانة طبعة السلفية ٤ ص ٢٥٨ ج ١ والشرط الذي أورده  
صدره : \* فالفية غير مستعتب \* (٦) كذا في أ . وفي ب : « فيه » .  
(٧) كذا في أ . وفي ش ، ب ، ي ، هـ : « إنها المراد وسقط ما » .

على قوّة تداخل هذه اللغة وتلاحمها<sup>(١)</sup>، واتصال أجزائها وتلاحمها، وتناسب أوضاعها،  
وأنها لم تُقْتَمِثِ اقْتِمَاثًا، ولا هِيلَتْ هَيْلًا، وأن واضعها عني بها وأحسن جوارها،<sup>(٢)</sup>  
وأمدّ بالإصابة والأصالة فيها .

### باب في إصلاح اللفظ<sup>(٤)</sup>

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزيمة، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى<sup>(٥)</sup>  
المراد منها محصلة، عُنيت العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها.<sup>(٦)</sup>  
فمن ذلك قولهم : أَمَا زِيدَ فَمَنْطَقٍ؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت  
بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق،  
فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين، مقدّمة عليهما . وأنت في قولك :  
أَمَا زِيدَ فَمَنْطَقٍ إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أَمَا زِيدَ مَنْطَقٍ؛  
كما تقول فيما هو<sup>(٧)</sup> (في معناه) : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنما فُعل ذلك  
لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة، فإنها<sup>(٨)</sup>  
على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا : أَمَا زِيدَ مَنْطَقٍ، كما يقولون :  
مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية بحرى فاء العطف بعدها اسم

- ١٠ (١) كذا في أ . وفي ش : « تحاملها » . وفي ب : « تلاحمها » . (٢) كأنه يريد  
أنها ليست جزافًا، بل هي مقسّدة بمقياس، يقال : قعت له إذا حفن له بيده وأعطاه، واقتعت العطية  
إذا أكرهها . وفي هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش :  
« جوارها » . (٤) كذا في أ ش، ج . وفي ب : « اصطلاح » . (٥) كماه ضمن  
(محصلة) معنى موقفة، فعدها بد (على) . (٦) كذا في ب، ش، ج . وقد سقط هذا اللفظ  
في أ . (٧) كذا في ش، ب، ع، هـ . وفي أ : « بمعناه » . (٨) ثبت هذا اللفظ  
في أ . وسقط في ش، ب، ج .

١٠

١٥

٢٠

وليس قبلها اسم، وإنما قبلها في اللفظ حرف، وهو أماً . فتنبّوا ذلك لما ذكرنا،  
ووسطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتى على صورة العاطفة؛  
فقالوا : أماً زيد فمنطلق ، كما تأتى عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو .  
وهذا تفسير أبى على رحمه الله تعالى . وهو الصواب .

- ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى مع طلوع الشمس ،  
فينصبوه<sup>(١)</sup> على أنه مفعول معه ؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدا ، أى مع زيد . قال  
أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي  
لو استعملت فيه عاطفة لحاز . ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى (انتظرتك<sup>(٢)</sup>  
طلوع الشمس) لم يجوز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى  
العاطفة ، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو أماً زيد فمنطلق مجرى العاطفة ،  
فلا يؤتى بعدها بمالا يشبه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة ، وبُسرة ، ونحو ذلك : تَمَرَات ، وبُسَرَات ،  
فكبرها إقرار التاء ، تناكرا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي  
في النية [ مرادة البتة<sup>(٤)</sup> ] لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها في المعنى مقدرة منوية<sup>(٦)</sup>

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فنصبوه » .  
(٢) كذا في أ . وفي ب : « انتظرتك وطلوع الشمس » . يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار  
على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار ، فلا يصح عطفه على التاء ، ومن ثم لا يصح نصبه على  
المفعول معه . وهذا رأى الأخفش ، وجمهور النحاة لا يلتزمون هذا ، ومن الجائز عندهم مرت والنبل ،  
والنبل لا يسير . وانظر سر الصناعة في حرف الباء ، وشرح الرضى للكافية في المفعول معه ١ / ١٩٥  
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « عليها » .  
(٤) ثبب ما بين القوسين في ش ، ب : وسقط في أ .  
(٥) كذا في أ ، ج . وفي ش ، ب : « بشى » .  
(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « متونة » . وهو تحريف .

لا غير ، ألا تراك إذا قلت ( تَمَرَات ) لم يعترض شك في أن الواحدة منها تمرة ، وهذا واضح . (والعناية<sup>(١)</sup>) إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضى لها ، حاكم بموضعها<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك قولهم : إن زيدا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ، فتقديرها أول<sup>(٢)</sup> : لئن زيدا منطلق ، فلمَّا كره تلاقى حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أُنْخَرَت اللام إلى الخبر فصار إن زيدا منطلق .

فإن قيل : هَلَّا أُنْخَرَت (إن) وقدمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أن اللام لو تقدمت وتأنخت (إن) لم يجوز أن تنصب (إن) اسمها الذي من عاداتها نصبه ، من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه ، وحمّت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لَزِيدٌ إن قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلفت نصب زيدا — وقد أُنْخَرَت عنه (إن) — لأعملت (إن) فيما قبلها ، وإن لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها . ومنها أن (إن) عاملة واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة وفعلا وظرفا وحرفا ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلها النصب ، إنما تعمل في أحد جزأها ، ولا تعمل أيضا في الظرف ، ولا في حرف الجز . ويدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لمَّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قبلوا همزة هاء ليزول لفظ (إن)

- (١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فالعناية » .
- (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « لإصلاح » .
- (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « بموجبها » .
- (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فتقديرها » .
- (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب ، س ، هـ : « التي » .

فيَزُولُ أيضًا ما كان مستَكْرَها من ذلك، فقالوا (هِنَّكَ قائم) (١) أى لَهَنَّكَ قائم . وعليه قوله — فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس (٢) — :

ألا يَاسَنا بَرِّقَ على قُلَلِ الحَمَى      لَهَنَّكَ مِن بَرِّقِ على كَرِيمِ (٣)  
فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر : (٤)

ثمانين حولًا لا أرى منك راحة      لَهَنَّكَ في الدنيا لَباقِيَةُ العُسرِ (٥)  
وما هاتان اللامان ؟ (٦)

قيل : أمَّا الأولى فلام الابتداء، على ما تقدم . وأمَّا الثانية في قوله : ( لَباقِيَةُ العمر ) فزائدة كزيادتها في قراءة سعيد بن جبير « إلا أنهم ليأكلون الطعام » . ونحوه ما رويناه عن قُطْرُب من قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلي      أنَّ مطاياك لِمَن خير المِطَى (٧)  
بفتح أنَّ في الآية وفي البيت . وروينا عن أحمد بن يحيى — وأنشدناه أبو علي — رحمه الله تعالى — :

(١) كتب في أ فوق هُلك « مثل لَهَنَّكَ » وسقط هذا في أ ، ش ، ب . ويبدو أنها قصد بها توضيح ما في النص على أن تكون خارجة عنه ، ومن ثم لم أثبتها . وهذا الرأي في « هُلك » هو رأي سيويه في الكتاب ١/٤٧٤ (٢) هو المبرد . وانظر سر الصناعة في حرف اللام . (٣) من أربعة أبيات في الأمل ١/٢٢٠ والسمط ٥١١ والخزانة ٤/٣٣٩ وديوان المعاني ٢/١٩٢ ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨ (٤) هو عروة الرجال . وانظر الأمل ٢/٣٦ والسمط ٦٧١ وشرح الحماسة ٤/١٧٦ بولاق . (٥) وبعده :

فإن أنقلب من عمر صعبة سالما      تكن من نساء الناس لى بيضة المقر  
وقد ثبت الشطر الأول من الشاهد في ش ، ب ، وسقط في أ ، ج .  
(٦) في ب ، ش ، د ، هـ قبل هذا زيادة : « مثل لَهَنَّكَ » وهو راجع لقوله في الشعر « لَهَنَّكَ » .  
(٧) « خير » كذا في ج . وفي أ ، ب : « شر » . وما أثبتته موافق لما نقله في الخزانة ٤/٣٢٨ عن سر الصناعة . وهو في سر الصناعة في حرف اللام .

مَرَوْا عَجَاوِلًا وَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبِكُمْ ! قال الذى سألوا : أُمْسَى بِتَجْهُّودِ<sup>(١)</sup>  
 فزاد اللام . وكذلك اللام عندنا فى (لَعَلَّ) زائدة ؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها ؛ قال :  
 عَلَّ صُرُوفَ الدهرِ أو دُولَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّعْمَةَ مِنْ لَمَّاتِهَا<sup>(٢)</sup>  
 \* فتستريح النفس من زَفَرَاتِهَا \*  
 وكذلك ما أنشد<sup>(٣)</sup>ه ابن الأعرابي<sup>(٤)</sup> من قول الراجز :  
 ثُمَّتَ يَغْدُو السَّكَّانَ لَمْ يَشْعُرِ رِخْوَ الإِزَارِ زُفْحَ التَّبَسُّخْرِ<sup>(٥)</sup>  
 أى كأن لم يشعر ، فكذلك تكون اللام الثانية فى قوله :  
 \* لِهِنَّكَ فى الدنيا لِبَاقِيَةِ العَمْرِ \*  
 زائدة .

١٠ فإن قلت : فلم لا تكون الأولى هى الزائدة والأخرى غير زائدة ؟ قيل :  
 يَفْسُدُ ذلك من جهتين : إحداهما أنها قد ثبتت فى قوله : لِهِنَّكَ من بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ \*  
 هى لام الابتداء لا زائدة ، فكذلك ينبغى أن تكون فى هذا الموضع أيضا هى لام  
 الابتداء . والأخرى أنك لو جعلت الأولى هى الزائدة ، لكانت قد قدمت الحرف  
 الزائد ، والحروف إنما تزداد لضرب من ضروب الأتساع ؛ فإذا كانت للاتساع  
 ١٥ كان آخر الكلام أولى بها من أوله ، ألا تراك لا تريد (كان) مبتدأة ، وإنما  
 تزيدها حَشْوًا أو آخِرًا ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

- (١) أنشده ثعلب غير معزّو (المجالس ١٥٣ وما بعدها) مع بيت بعده :  
 يا وِجْهَ نَفْسٍ مِنْ غِبْرَاءِ مَظْلَمَةٍ قَيْسَتْ عَلَى أَطْوَلِ الْأَقْوَامِ مَدُودًا  
 وانظر الخزانة ٤ / ٣٣٠ (٢) « يدلُّنَا » كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تدلُّ لَنَا »  
 ٢٠ وفى اللسان فى لم « تدلُّنَا » ؛ وترى فى هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو .  
 (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « فكذلك » . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ :  
 « أنشدناه » وفى ج : « أنشدنا » ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابي ؛ فإن صح ما فى أ ، ج فالمراد :  
 أنشدنا فى كتبه وما روى عنه لاشفاها . (٥) « زح التبخر » : قبله بغيضه . والزح : السىء  
 الخلق . وقد أصلحتها هكذا . وفى أ ، ب : « زح » . وفى ج : « زح » .



(١) فأما قول من قال : إن قولهم (لَهْنُكَ) إن أصله (لَهْنُكَ) فقد [تقدّم ذكرنا] (٢)  
ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر؛ وعلى أن أبا عليّ قد كان قوّاه بأنّحره،  
وفيه تعسف (٣) .

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كان زيدا عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام :  
زيد كعمرو ، ثم أرادوا تأكيد الخبر فزادوا فيه (إِنَّ) فقالوا : إِنَّ زيدا كعمرو ، ثم  
لأنهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به ، وإعلاماً أن عقْد  
الكلام عليه ؛ فلما تقدّمت الكاف وهي جارة لم يجر أن تباشر (إِنَّ) لأنها ينقطع  
عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كان زيدا عمرو .

ومن ذلك أيضاً قولهم : لك مال ، وعليك دين ؛ فالمال والدين هنا مبتدآن ،  
وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو زمت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يجر ؛ لقيح  
الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أنحروا المبتدأ وقدموا الخبر ،  
وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومُصليحاً لما فسد عندهم . وإتما كان تأخره مستحسنًا  
من قبيل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك  
صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه في المعنى مبتدأ . فأما من رفع (٤)  
الاسم في نحو هذا بالظرفية ، فقد كفيّ مئونة هذا الاعتذار ؛ لأنه ليس  
مبتدأ عنده .

(١) في شرح السيرا في ١٠٧/٤ تيمورية أن هذا الرأي حكاه المفضل بن سلة لغير الفراء . ونسبه  
في الإنصاف ٩٤ إلى المفضل بن سلة .

(٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « ذكرنا » . ولا يريد أنه ذكره في هذا الكتاب .

(٣) انظر بسط الكلام في هذا البحث في الخزانة ٤ / ٣٣٤ وما بعدها ، وانظر نوادر أبي زيد ٢٨

(٤) هم الأخفش والكوفيون . وانظر شرح الرضى للكافية ١ / ٨٧

فإن قلت : فقد حَكَّى عن العرب ( أَمْتُ في حَجَرٍ لا فيكَ ) ، وقولهم : ( شرٌّ  
أَهَرُّ ذَا نَابٍ ) ، وقولهم : ( سلام عليك ) قال الله سبحانه وتعالى : ( سلام عليك  
سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي ) ، وقال : ( ويل للطففين ) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا  
نكرة مقدّمة .

٥ قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت في حجر لا فيك ، فإنه جاز  
لأنه ليس في المعنى خبرا ، إنما هو دعاء ومسألة ، أى لِيَسَلِّمْ الله عليك ، وليُزِمِه  
الويل ، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع  
والاختلاف ؛ قال الله عزَّ وجلَّ : ( لا ترى فيها عِوَجًا ولا أَمْتًا ) أى اختلافا .  
ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهى ممّا توصف بالخلود والبقاء ؛ ألا تراه  
كيف قال :<sup>(٣)</sup>

١٠ ما أطيبَ العيشَ لو أن الفتى حَجَرَ تنبؤ الحوادثُ عنه وهو مالموم !<sup>(٤)</sup>

وقال :

\* بقاء الوحي في الصَّمِّ الصَّلاب \*

- 
- (١) ضبطتها بالبناء للعلوم على ما في أ فقد رسمت : « حكا » وهو يريد سبويه . وانظر الكتاب  
١٥ ١٦٦/١ وضبط في ب : « حكي » بالبناء للفعول .  
(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فالمبتدأ » .  
(٣) أى تميم بن أبي بن مقبل كما في شواهد المغنى للبغدادى ٢٥٦/٢  
(٤) بعده :

٢٠ لا تنفع المرء أجماء البلاد ولا تبني له في السموات السلايم  
لا ينفع المرء أنصار وراية يأبى الهوان إذا عدَّ الجرائم  
أجماء البلاد : نواحيها . والراية : ما ارتفع من الأرض ، وأراد به القلعة المرتفعة ، والجرائم جمع  
جريمة وهى الأصل ، يقول إنه في جريمة من قومه .

وأما قولهم ( شرٌّ أهرُّ ذا ناب ) فلأنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي ، أى ما أهرُّ ذا ناب إلا شرًّا ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهرُّ ذا ناب شرٌّ لكننت على طَرَف من الإخبار غير مؤكَّد ، فإذا قلت : ما أهرُّ ذا ناب إلا شرًّا كان ذلك أوكَّد ؛ ألا ترى أنَّ قولك : ما قام إلا زيد أوكَّد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مُهِمًّا . وذلك أن قائل هذا القول سمع هريز كلب فأضاف منه وأشفق<sup>(١)</sup> لاستماعه أن يكون لطارق شرًّا ، فقال : شرٌّ أهرُّ ذا ناب ؛ أى ما أهرُّ ذا ناب إلا شرًّا تعظيما عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد . ( فلما عناه وأهمه ، وكَّد الإخبار عنه ) ، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرها ؛ نحو أرطى ، ومِعزَّى ، وحَبْنَطَى ، وسَرَنْدَى ، وزِبَعَرَّى ، وصَلَحْدَى ؛ وذلك أنها إذا وقعت طَرَفًا وقعت موقع حرف متحرك ، فدلَّ ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضُعُفَتْ لذلك فلم تَقَو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سَمْت متحركة ؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهى ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدل على شدة تمكُّنها ولعلم بتنوُّنها أيضا وكون ما هى فيه على ( وزنٍ أصليٍّ من الأصول له ) أنها للإلحاق به . وليست كذلك أَلِف قَبَعَرَّى ، وضَبْغَطَرَّى ؛ لأنها

(١) « وأشفق » عطف تفسير . (٢) كذا في ش ، ب . وفى أ : « فلما عناه وأهمه وكنا الإخبار عنه » . (٣) يقال أحب للأمر : استعذله . (٤) كذا في ب . وفى أ ، ش : « متحركة » . (٥) كذا في ش ، ب . وفى أ : « قابلوه » . (٦) كذا في أ . ولا يبدو عليها الحاجة إلى عبارة (له) . وفى ش ، ب : « وزن من الأصول له » .

وإن كانت طرفاً ومنونة ، فإن المثال الذى هى فيه <sup>(١)</sup> [ لا ] مَصْعَد للأصول إليه  
فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لها سداسياً ، وإنما ألف قبعثرى قسم من الألفات <sup>(٢)</sup>  
الزوائد فى أواخر الكلم ثالث ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لمَّا <sup>(٤)</sup> (أجمعوا الزيادة) فى آخر بنات الخمسة — كما زادوا فى آخر  
بنات الأربعة — خصّوا بالزيادة فيه الألف ، استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون  
أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يَتَنَهَى إلى آخرها إلا وقدمت ،  
فلما تحملوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخف الثلاث — وهى الألف — <sup>(٥)</sup> فنقصوها بها ،  
وجعلوا الواو والياء حَشْواً فى نحو عَضْرُفُوط ، وجَعْفَلِيْق ؛ لأنهم لوجاءوا بهما طرفاً  
وسُداسيين مع ثقلهما ، لظهرت الكلفة فى تجشيمهما ، وكَدَّت فى احتمال النطق <sup>(٦)</sup>  
بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الادغام فى المتقارب ؛ نحو وَدَّ فى وِتْد ، ومن الناس (مَيَقُول)  
فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب ؛ نحو اصْطَبِر ، وازدان ، وجميع باب  
المضاربة ، نحو مَصْدِرٍ وبابه <sup>(٧)</sup> .

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع ؛ نحو ضَرَبْتُ ،  
وَضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنَا . وذلك أنهم أجزوا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ، فكُتِبَ

(١) زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام ، وقد خلت منه الأصول . والزيادة ( لا ) فى الأشباه  
للسيوطى ج ١ ص ٧٣ (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « له » وكان الضمير فى « لها »  
يرجع إلى الأسماء . وفى الأشباه (لنا) وهو أجود . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب :  
« وإنما » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أجمعوا على الزيادة » . وكلاهما صحيح ؛  
يقال : أجمع الأمر وأجمع عليه : عزم عليه . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ « وإنما » .  
(٦) كذا فى الأشباه . وفى الأصول : « أو » . وقوله : « سداسيين » كذا فى الأصول ،  
والأجود : « سادسين » . (٧) فى أ كتب الحرف « ز » فوق « مصدر » وهذا علامة على  
نطق الصاد قربية من الزاى تحقيقاً للضرورة .

اجتماع الحركات (الذى لا يوجد) فى الواحد . فأسكنوا اللام<sup>(٢)</sup> ، إصلاحا  
لللفظ فقالوا : ضربت ، ودخلنا ، وخرجتم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس  
متحركات ؛ نحو : خرجتما ، فالإسكان إذا أشد وجوبا . وطريق إصلاح اللفظ كثير  
واسع ؛ فتفطن له .

- ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة<sup>(٣)</sup> (ولم  
يبرز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف  
التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ، ونحوه .

### باب فى تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا لأبى على رحمه الله .

- وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع ، وجمعاء ، وما يتبع ذلك من أكتع ،  
وكتعاء ، وبقية : إن هذا اتفاق وتوارد وقع فى اللغة على غير ما كان فى وزنه  
منها قال : لأن باب أفعال وفعلاء ، إنما هو للصفات ، وجميعها تجىء على (هذا الوضع)<sup>(٥)</sup>  
نكرات ؛ نحو أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأسود وسوداء ، وأبلى وبلقاء ، وأخرق  
ونخرقاء . هذا كله صفات نكرات ، فأما أجمع وجمعاء ، فاسمان معرفتان وليسا  
بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدة بها<sup>(٦)</sup> .

- قال : ومثله ليلة طُلُقة وليال طوالق ، [قال : فليس طوالق] تكسير (طُلُقة) ،  
لأن فعلة لا تكسر على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقة ، وقعت موقع جمع طُلُقة .

- (١) كذا فى أ . وفى ش وب : « التى لا توجد » . (٢) فى الأصول : « ما قبل اللام »  
وهذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح ، فان النكسكين للام كما سبق له . وقد يكون الأصل : « الآخر »  
فخرقت إلى « اللام » . (٣) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فلم » .  
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ وح : « يجىء » . وقد راعى اكتساب المبتدأ التأنيث من  
المضاف إليه فأتى الخبر . (٥) كذا فى أ ، ح . وفى ش ، ب : « غير هذا الوضع » .  
(٦) كذا فى أ ، ح . وفى ش وب : « من » . (٧) زيادة فى أ وح .

وهذا الذى قاله وجه صحيح . وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العلم : سلمان ،  
وسلمى ؛ فليس سلمان إذاً من سلمى ، كسكران من سكرى . ألا ترى أن فعلان  
الذى يقاوده فعلى إنما بابه الصفة ، كغضبان وغضبي ، وعطشان وعطشى ، ونخزيان  
ونخزيا ، وصديان وصديبا ؛ وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما  
سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيان عرض  
اللفظ من غير قصد لجمعهما ، ولا إثارة لتقاودهما . ألا تراك لا تقول : هذا رجل  
سلمان ، ولا امرأة سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ،  
وهذه غضبي . وكذلك لو جاء فى العلم ( ليلان ) لكان ليلان من ليلى ، كسلمان من  
سلمى . وكذلك لو وجد فى العلم ( حطى ) لكان من حطان كسلمى من سلمان .  
وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم فى العلم : عدوان ، والعدوى ،  
مصدر أعداء الجرب ونحوه . ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبطن من العرب ؛ ليس  
هذا من سعدى كالأكبر من الكبرى ، والأصغر من الصغرى . وذلك أن هذا  
إنما هو تقاود الصفة ، وأنت لا تقول : مررت بالمرأة السعدى ، ولا بالرجل  
الأسعد . فينبغى — على هذا — أن يكون أسعد من سعدى كأسلم من بشرى . وذهب  
بعضهم إلى أن أسعد تذكير سعدى ، ولو كان كذلك لكان حرى أن يسمى به سماع ،  
ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاقي وقع بين هذين الحرفين المتفقين  
اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المختلفيه ؛ نحو أسلم ، وبشرى .

(١) كذا فى ١ ، وفى ش ، ب : « قد تقاوده » .

(٢) كذا فى ١ ، وفى ش ، ب : « فليس » .

(٣) كذا فى ١ ، ب . وسقط فى ش .

(٤) كذا فى اللسان والتاج (مادة سعد) . وفى الأصول : « المختلفة » ولما وجه أى الألفاظ المختلفة .

وما أثبت أجود .

وكذلك أيهم ويهماء ليسا كأدهم ودهماء؛ لأمرين: أحدهما أن الأيهم الجمل الهاج،  
(١)  
(أو السيل) واليهماء الفلاة؛ فهما مختلفان. والآخر أن أيهم لو كان مذكراً يهماء لوجب  
أن يأتي فيهما (يهم) كدهم، ولم نسمع ذلك؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاقٍ بين اللغة،  
(٢)  
وأن أيهم لا مؤنث له، ويهماء لا مذكر لها.

- ومن التلاقي قولهم في العلم: أسلم وسُلمى. وليس هذا كالأكبر والكبرى؛ لأنه  
ليس وصفاً. فتأمل أمثاله في اللغة. ومثله شتان، وشئتي؛ وإنما هما كسرعان وسكرى.  
وإنما وضعت من هذا الحديث رسماً لتنبه على ما يبيح من مثله، فتعلم به أنه  
توارد وتلاقي وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصدٍ له، ولا مراسلة بين بعضه وبعض.  
وليس من هذا الباب سعد وسعدة؛ من قبل أن هاتين صفتان مسوقتان على مناج  
واستمرار. فسعد من سعدة؛ بكسرة من جلدته، ونديب من ندبة. ألا تراك تقول:  
١٠ هذا يوم سعد، وهذه ليلة سعدة؛ كما تقول: هذا شعر جعبد، وهذه جملة  
جعبد. فاعرف ذلك إلى ما يليه، وقسّه بما قرّرت عليه؛ بإذن الله تعالى.

باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟<sup>(٨)</sup>

- سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم،  
فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا،  
١٥ وما حظّرت عليهم حظّرت علينا.

- (١) كذا في أ، ب. وفي ش: «وليسنا». (٢) كذا في ح واللسان (يهم) وسقط  
هذا في سائر الأصول. وفي القاموس (يهم): «والأيهمان عند أهل البادية السيل والجل الهاج الصول».  
(٣) كذا في أ. وفي ش، ب: «من». (٤) كذا في أ، ب. وفي ش: «وسما».  
(٥) هو الخفيف في الحاجة، الفلّريف النجيب، وأثناء ندبة. (٦) الجملة: مجتمع شعر  
٢٠ الرأس. (٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «على ما». (٨) كذا في ش، ب.  
وفي أ، ح: «أم».

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك .

فإن قيل : هلاً لم يجوز لنا متابعتهم على الضرورة ، من حيث كان القوم لا يتسألون في عمل أشعارهم ترسل المولدين ، ولا يتأنون فيه ، ولا يتلومون<sup>(٢)</sup> على حوكه<sup>(١)</sup> (وعمله<sup>(٣)</sup>) ، وإنما كان أكثره ارتجالاً ، قصيذاً كان ، أو رجزاً ، أو رملاً . فضرورتهم إذاً أقوى من ضرورة المحدثين . فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولدين أضيق .

قيل : يسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً ، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوم على رياضته ، وإحكام صناعته نحو مما يعرض لكثير من المولدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زهير : من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تسمى حوليات زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيدة في سنة . والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنه قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأحككها في أربعة أشهر ، وأعريضها في أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس .

(١) التزل في الأمر : التمهّل فيه والترقب .

(٢) التلوم : الانتظار والتلبّث .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وعلى عمله » .

(٤) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢ وانظر معجم الشعراء للربزباني ٣٩٦

(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « أحكمها » . وهو كذلك في ضرائر الألويسي ١١١ . والتحكك

مبالغة في الحك ، وحك الشيء : قشره ومعالجته . ويريد بتحريك الشعر تنقيحه ونفي الردي عنه . وفي الأغانى ٣ / ٢٥ : « وكان الأصمعيّ يحبّ بشر بشار لكثرة فنونه وسعة تصرفه ويقول : كان مطبوعاً لا يكلف طبيعته شيئاً متعذراً ، لاكن يقول البيت ويحككه أياً ما » .



فَقِيلَ لَهُ <sup>(١)</sup> : فَهَذَا هُوَ الْخَوَلِيُّ الْمَنْقَحُ . وَكَذَلِكَ الْحِكَايَةُ عَنْ ذِي الرُّمَّةِ : أَنَّهُ قَالَ <sup>(٢)</sup> :  
لَمَّا قَالَ :

\* بَيْضَاءُ فِي نَعَجٍ صَفْرَاءُ فِي بَرَجٍ \*

أَجْبَلُ حَوْلًا لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ ، إِلَى أَنْ مَرَّتْ بِهِ صِبْيَةٌ فِضَّةٌ <sup>(٥)</sup> [ قَدْ ] أَشْرَبَتْ  
ذَهَبًا فَقَالَ :

\* كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ <sup>(٦)</sup> \*

وَقَدْ وَرَدَتْ أَيْضًا بِذَلِكَ أَشْعَارُهُمْ ؛ قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

\* أَجَبْتُهِ الْمُسَانَدَ وَالْمَحَالَا <sup>(٧)</sup> \*

أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ اعْتَرَفَ بِتَأْتِيهِ فِيهِ وَصْنَعْتَهُ إِيَّاهُ . وَقَالَ عِدِيُّ بْنُ الرَّقَاعِ الْعَامِلِيُّ <sup>(٨)</sup> :

وَقَصِيدَةٌ قَدْ بَتُّ أَجْمَعَ بَيْنَهَا حَتَّى أَقْسَمُ مِثْلَهَا وَسِنَادَهَا <sup>(٩)</sup>  
نَظَرَ الْمُتَقَفِّ فِي كُتُوبِ قَنَاتِهِ حَتَّى يَقْسِمَ ثِقَافَهُ مُنَادَهَا

(١) كَذَا فِي أ ، ح . وَسَقَطَ هَذَا فِي ب ، ش . (٢) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَسَقَطَ هَذَا

الْفَرْقُ فِي ح . (٣) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَكَانَ يُبْنَى أَنْ يَكُونَ بَعْدَ هَذَا : لَمَّا قُلْتُ ... أَجْبَلْتُ .

وَلَكِنِ الْمُؤَلِّفُ لَمْ يَحْكُ قَوْلُهُ ، وَتَحَدَّثَ عَنْهُ كَالْعَائِبِ . وَهُوَ طَرِيقُ مَسْلُوكٍ . وَقَدْ سَقَطَ هَذَا الْفَرْقُ فِي ح ،

وَهُوَ أَسْوَعُ وَأَقْرَبُ مِمَّا تَوَلَّاهُ . (٤) أَجْبَلُ : انْقَطَعَ عَنِ الْقَوْلِ . (٥) زِيَادَةٌ فِي أ .

(٦) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ج : « شَابَهَا » . وَالْيَتِ خَامِسُ أَيْبَاتِ الْقَصِيدَةِ الَّتِي مَطْلَعُهَا :

مَا بِأَلْ عَيْنِكَ مِنْهَا الدَّمْعُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْصِلَةٍ سَرَبٌ

وَانْظُرِ الدِّيَوَانَ ص ٥ وَالْبَيَانَ وَالتَّبْيِينَ (نَشْرَحُ حَبَّ الدِّينِ الْخَطِيبِ) ١ / ١٢٦

(٧) فِي جِ أُنْبِتَ صَدْرُهُ \* وَشَعْرٌ قَدْ أَرَقَتْ لَهُ طَرِيفٌ \* وَسَقَطَ هَذَا فِي أ ، ب ، ش .

وَقَوْلُهُ : « أَجَبْتُهُ » كَذَا فِي أ وَفِي ش ، ب ، ج : « أَجَانْتُهُ » وَمَا أُثْبِتُ يُوَافِقُ مَا فِي الْمَوْشَخِ ١٣

وَانْظُرِ الدِّيَوَانَ ٤٤ . وَالْمُسَانَدُ : مَا فِيهِ السَّنَادُ ، وَهُوَ مِنْ عُرُوبِ الْقَافِيَةِ . وَالْمَحَالُ عِنْدَ الْخَلِيلِ : الْكَلَامُ لِعَرِشِي ؛

كَمَا فِي اللِّسَانِ . وَيَقْسُو سَبِيحِي فِي الْكِتَابِ ١ / ١٨ : « وَمَا الْمَحَالُ الْكَذِبُ فَإِنْ تَقُولُ : سَوْفَ أَشْرَبُ

مَاءَ الْبَحْرِ أَمْسَ » . (٨) كَذَا فِي ش . وَفِي غَيْرِهَا : « بِتَاتِيهِ » وَيُقَالُ : تَأْتَى لِلْأَمْرِ : تَرْفُقُ

فِيهِ ، وَكَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ (فِي) بَدَلَ الْإِلَامِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى التَّرَفُّقِ . (٩) انْظُرِ الْمَوْشَخَ ١٣

وقال سويد بن كراع<sup>(١)</sup> :

أبيت بأبواب القوافي كأنما أذود بها سرباً من الوحش<sup>(٢)</sup> نزعاً  
ولأنما يبيت عليها لخلوة بها، ومراجعتة النظر فيها . وقال :

أعددت للحرب التي أعنى بها قوافيا لم أعنى<sup>(٣)</sup> باجتلابها  
حتى إذا أذلت<sup>(٤)</sup> من صمائها واستوسقت لي صحت في أعقابها  
فهذا — كما ترى — مزاولة ومطالبة واغتصاب لها ومعاناة كلفة بها .

ومن ذلك الحكاية عن الكميث وقد افتتح قصيدته التي أولها :

\* ألا حُيِّتَ عنا يا مدينا \*

ثم أقام برهه لا يدري بماذا يعجز على هذا الصدر، إلى أن دخل حمّاماً وسمع إنساناً  
دخله ، فسلم على آخره ، فأنكر ذلك عليه ، فانتصر بعض الحاضرين له فقال :  
وهل بأس بقول المسلمين ؟ فاهتبلها الكميث فقال<sup>(٥)</sup> :

\* وهل بأس بقول مسلمينا . \*

(١) انظر البيان والبيان ٢ / ١٢ بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن قتيبة ٦١٦ .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « عن الوحش » . وبعده :

أكلتها حتى أعرس بعدما يكون سميراً أو ببسدا فأجمعا

وانظر شعراء ابن قتيبة ٦١٦ ، ٢٣ من طبعة الأستاذ أحمد شاكر . (٣) « لم أعنى » ، كذا في ب ،

أى لم تعجزني . وفي أ : « لم أعن » ، وهي رواية جيدة . وفي ش : « لم أعنى » .

(٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ذلت » : (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ :

« اغتصاب » . (٦) أى يأتى بعجز البيت . والقصة في اللسان في (عجز) .

(٧) من قبل ما وقع للكميث ما وقع لمولود أحد أدباء شنعيط إذ أراد إنشاء قصيدة فنظم الشطر

الأول وهو : \* أمريع الفصن ذا أم تلك أعلامه \* ثم أرتج عليه ستة لا يستقيم له تكلته . وورد

يوماً منبلاً ليسقى جملته ، فتخاصمت جاريان في المنهل ، فقالت إحداهما للآخرى : والله ما ذلك كذلك ،

ولا كانت أيامه كما تقولين ، أو ما هو قريب من ذلك ؟ فغضب جملته من غير أن يسقيه ودخل الحى وهو

يجرى ، فظن الناس أنه رأى ما يذعره ، فسألوه فأخبرهم أنه وجد شطراً يتم به مطلع قصيدته ، فقال :

أمريع الفصن ذا أم ذاك أعلامه لا هو هو ، ولا الأيام أيامه

وانظر الوسيط ١٩٧

ومثل هذا في أشعارهم الدالة على الاهتمام بها ، والتعب في إحكامها كثير معروف .  
فهذا وجهه .

وثاني : أن من المحدثين أيضا من يسرع العمل ولا يعتاقه ببطء ، ولا يستوقف  
فكره ، ولا يتتبع خاطره . فمن ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبى وقد حضر عند  
أبي على الأواريجي<sup>(١)</sup> ، وقد وصف له طردا كان فيه وأراد على وصفه ، فأخذ الكافد<sup>(٢)</sup>  
والدواة واستند الى جانب المجلس — وأبو على يكتب كتابا — فسبقه المتنبى في كُتبه  
الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده :

\* ومثل ليس لنا بمنزل \*

وهي طويلة مشهورة [ في شعره ]<sup>(٤)</sup> .

وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلة<sup>(٥)</sup> وقد جرى ذكر السرعة وتقدم البديهة ،  
وهنا لك حادثة من غير شعراء بغداد ، فتكفل أن يعمل في ليلته تلك مائتي بيت  
في ثلاث قصائد على أوزان اخترناها عليه ومعانٍ حدّدناها له ؛ فلما كان الغد في آخر  
النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها  
وأكثر من البديع المستحسن فيها .

وثالث : كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات ؛ كقصص الممدود ،  
وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنث ونحوه . وقد حضر ذلك وشاهده جلة أصحابنا

(١) يقال : تغمه : أفلقه وأزججه . (٢) كذا في أ ، ح . والأواريجي منسوب إلى الأراجية  
وهو من دفاتر أصحاب الخراج ، وهو لفظ فارسي . وفي ب : « الأوراجي » وفي ش : « الأراجي » .  
وأبو على الأوارجي هو هارون بن عبد العزيز الكاتب . وقد مدحه المتنبى بالقصيدة التي مطلعها :

أمن ازديارك في الدبحى الرقيا . إذ حيث أنت من الغلام ضياء

(٣) الطرد : مزاوله الصيد . (٤) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . والأرجوزة  
في الديوان . وانظر معاهد التنصيص ٤٨ / ٢ (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ح : « ليلا » .  
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « اخترناها » وهذه ظاهرا أنها محرفة عن : « اخترناها » .

من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها ؛ فدل ذلك على رضاهم به وترك تناكرهم إياه .

فإن قلت : فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم ، قيل : هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا . فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أخرى بالجواز .

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة لموقف الدعة كان ما يريد من المولدين في الشعر — وهو موقف فُسحة وعذر — أولى بجواز مثله .

فمن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا : منارة ومنائر، ومزادة ومزائد ؛ فهمزوا ذلك في الشعر وغيره ؛ وعليه قال الطبري :

مزائد خرقاء اليمين مسيفة يُحِبُّ بها مستخلف غير آئِن<sup>(١)</sup>

(١) قبله :

كان اليمين المرسلات عشية شأيب دمع الميرة المجحات

المنحات : المتابع . وشأيب الدمع : دفعاته ، واحدا شروب . وقوله : « مزائد » خبر « كأن » واحدا المزادة ، وهي ضرب من القرب يجعل فيه الماء . والمسيفة : وصف من أساف الخارز : أفسد الخرز . والمستخلف : من يستق الماء . والآئِن : البطي من الأون وهو الراحة . وفي شرح ديوان الطرماح : « من الأين وهو الأعياء » وقوله : « يُحِبُّ » ضبط بضم الياء من الإخباب وفقا في الديوان ، وهذا ليوافق قول الراعي :

مزائد خرقاء اليمين مسيفة أحب بين الخلفان وأحفدا

وفي أ : « يُحِبُّ » بفتح الياء وضم الخاء من الخبب . وانظر شعراء ابن قتيبة في ترجمة الراعي ٣٧٨ طبة الأستاذ أحمد شاكر، وديوان الطرماح ١٦٥

ولنما الصواب مزاولد، ومصاوب، ومناور؛ قال :

يصاحب الشيطان من يصاحبه      فهو أذى <sup>(١)</sup> جمّة مصاوبه

ومن ذلك قولهم في غير الضرورة : ضيّب البلد : كثر ضيابه <sup>(٢)</sup> . وألّل السقاء :  
تغيّرت ريحه . ولحّحت عينه : التصقت ، ومشّشت الدابة <sup>(٣)</sup> . وقالوا : إن الفكاهة  
مقودة إلى الأذى . وقرأ بعضهم « لثوبة من عند الله خير » ، وقالوا : كثرة الشراب  
مبولة ، وكثرة الأكل منومة ، وهذا شيء مطيبة للنفس ، وهذا طريق مهجع ، إلى  
غير ذلك مما جاء في السعة ومع غير الضرورة . وإنما صوابه : لحّت عينه ، وضبّ  
البلد ، وألّ السقاء ، ومشّت الدابة ، ومقادة إلى الأذى ، ومثابة ، ومباله ، ومنامة ،  
ومطابة ، ومهاج .

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة  
في الشعر للولدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأما ما يأتي عن العرب لحنا فلا نعذر في مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكتاب <sup>(٦)</sup> :

وما مثله في الناس إلا مملكا      أبوأئمه حتى أبوه يقاربه

- 
- ١٥ (١) الأذى : الشديد التأذى ، وقيل : هو المؤذى . وقوله : « جمّة » جاء في اللسان في (أذى) :  
جمّة ، بالحاء المهملة . (٢) الضباب جمع الضب : الحيوان المعروف . وفي اللسان :  
« كثر ضيابه » . (٣) من المشش ، وهو ورم يكون في ساق الدابة . (٤) تنسب هذه  
القراءة إلى أبي السمال وقتادة . وانظر شهاب البضاوي ٨١٢/٢ وهذا في الآية ١٠٣ من البقرة ؛  
(٥) كذا في ١٠ وفي ١ ، ب : « حفر » وفي ٥ : « حقر » . والحصر بالشئ : الضيق به  
٢٠ (٦) كثر هذا البيت منسوب للفرزدق في الكتب . ويذكر الكتاب أنه من قصيدة في مدح إبراهيم  
ابن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان . وليس في ديوان الفرزدق هذه القصيدة . ولم  
أر هذا البيت في الكتاب .

ومراد فيه معروف ، وهو فيه غير معذور . ومثله في الفصل قول الآخر —  
(١) (فيمًا) أنشدته ابن الأعرابي — :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسوما قلمًا  
أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلمًا خط رسوما ؛ فأوقع من الفصل والتقديم  
والتأخير ما تراه .  
وأنشدنا (٢) أيضا :

فقد والشك بيني عناءً بوشك فراقهم صردٌ يصيح (٣)  
أراد : فقد بيني لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء . فقد ترى إلى ما فيه  
من الفصول التي لا وجه (لها ولا لشيء منها) .

وأغرب من ذلك وأخش وأذهب في القبح قول الآخر :  
لها مقلتا حوراء طلل نجيعة من الوحش ماتنك ترعى عرارها  
أراد : لها مقلتا حوراء من الوحش ماتنك ترعى نجيعة طلل عرارها . فمثل هذا  
لا يجيزه للعربي أصلا ، فضلا عن أن تتخذه للولدين ربما .  
وأما قول الآخر :

معاوى لم ترع الأمانة فارعها وكن حافظا لله والدين شاكر  
فحسن جميل ؛ وذلك أنت (شاكر) هذه قبيلة ، وتقديره : معاوى لم ترع الأمانة شاكر ،  
فارعها أنت وكن حافظا لله والدين . فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ،

(١) كذا في ش ، ب . وسقط هذا في أ . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .  
والظاهر أنه يريد أبا علي . (٣) أورده في المتن في مبحث « قد » وتكلم عليه البغدادي في شرح  
شواهد (٩٦٥/١) ولم يجره . (٤) كذا في أ . وفي ب ، ش : « لشيء منها » .  
(٥) من همدان في اليمن ؛ كما في اللسان في (شكر) .

والاعتراض للتشديد<sup>(١)</sup> قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا في القرآن ، وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله<sup>(٢)</sup> :

وقد أدركني - والحوادث جمّة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزّل

والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن . ونحن نفرده بابا يلي هذا الباب . بإذن الله سبحانه وتعالى .

ومن طريف الضرورات وغريبها ووحشيتها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار بييدا إنّه      دار الخوّد قد تعفّت إنّه  
فانهلت العينان تسفحته      مثل الجمان جال في سلكته  
لا تعجبي منّا سليمي إنّه      إنا لحاللون بالثغريته

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي رحمه الله في البغداديات<sup>(٣)</sup> ، فلا وجه لإعادة ذلك هنا . فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمس منها .

(١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : « للتشديد » .

(٢) في شرحي شواهد المغني للسيوطي ٢٧٣ وللبغدادى ٢/٦٠٥ أن هذا الرجل من بني دارم مدح  
بني عجل وقد أسروه ، وقد أطلقوه جزاء مدحه . ونبله :

وقائلة ما باله لا يزورنا      وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل  
ولهم أن يطروني بنعمة      كما صاب ماء المزن في البلد المحل  
فقد ينش الله الفتى بعد عشرة      وتصطنع الحسنى مراة بني عجل

(٣) انظر شرح البيت الأول في اللسان في (بيد) . ويبدأ يريد البيداء ، وهى أرض بين مكة والمدنة .  
والنص : نبت من أفضل المرعى .

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزفان السعدى<sup>(١)</sup> :

يا إيلي ما ذامه فتأبىء ماء رواء ونصى حوليئة  
هذا بأفواهك حتى تأبىء حتى تروحي أصلاً تباريئة  
\* تبسارى العانة فوق الزازية \*

هكذا روينا عن أبي زيد ، وأما الكوفيون فرووه على خلاف هذا ؛ يقولون :  
فتأبىء ، ونصى حوليئة ، وحتى تأبىء ، وفوق الزازية . فينشدونه من السريع لا من  
الرجز كما أنشده أبو زيد . وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي  
« في النوادر الممتعة » ومقداره ألف ورقة . وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة .  
وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — أحسبه عن ابن الأعرابي —  
بقول الشاعر :

وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم من الناس ذنبا جاءه وهو مسلما  
وقال في تفسيره معناه : ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلما ذنبا . جاءه  
وهو ، ولو وكَّد الضمير في جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن . وغير التوكيد  
أيضا جائز .

- ١٥ (١) انظر النوادر ص ٩٧ . وهذا الشعر في اللسان في (زير) و (أبي) ، وفي ديوان الزفان ١٠٠  
وقوله : هذا فالحذ سرعة القطع . ويرى : « هذا » اسم إشارة . والعانة : القطيع من حمر الوحش . والزازية :  
المكان المرتفع . (٢) في مجالس ثعلب : « إلزام » وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام .  
(٣) قال ثعلب : « يقول : ما كنت أظن أن إنسانا ركب ذنبا هو آخر ثم نسب إليه دونه » وانظر  
اللسان في (حلس) ، ومجالس ثعلب ٩٦ . وجاء البيت في الأمالى ٢٠٦/١ وقال أبو علي : « أراد :  
وما كنت أخشى الدهر إلزام مسلم مسلما ذنبا جاءه وهو ، أى جاءه معا » .



وأبيات الإعراب كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب . ولكن  
أعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن  
الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب . كذلك قال  
أبو عثمان ، وهو كما ذكر . وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله :

٥ \* ألم يأتيك والأنباء تنمى \*

\* ألم يأتك والأنباء تنمى \* لكان أقوى قياسا ، على ما رتبته أبو عثمان ، ألا ترى  
أن الجزء كان يصير منقوصا ، لأنه يرجع إلى مفاعيل : ألم يأت مفاعيل . وكذلك  
بيت الأخطل :

كلمع أيدي مثاكيل مسلبة يندبن يضرس بنات الدهر والخطب<sup>(٤)</sup>

١٠ أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد « مثاكيل » غير مصروف ، لأنه يصير الجزء  
فيه من مستفعلن إلى مفتعلن ، وهو مطوي ، والذي روى « مثاكيل » بالصرف .  
وكذلك بقية هذا .

فإن كان ترك زيج الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفه زحافا ،  
فإنه لا يبد من ضعف زيج الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله :

١٥ \* سماء الإله فوق سبع سمائيا \*

(١) كذا في ١ ، ب . وفي ش بخط غير الخط الدائم : « الاعتراض » وكأنه إصلاح . والوجه  
ما أثبت . وكأنه يريد بأبيات الإعراب الأبيات التي الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأمل ، وهي  
ما تعرف بأبيات الألفاظ والأحاجي . وقد صنف فيها . (٢) انظر تعريف المازني ، الباب ١٠  
(باب ما يكسر طيه الواحد) . (٣) أي قيس بن زهير العيسى في إبل للربيع بن زياد العيسى استأقها  
وباعها بمكة ، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درعا ولم يردّها عليه . ونسبة البيت :

٢٠

\* بما لاقت لبون بن زياد \*

وبعده : ومحبسها على القرشي تنرى بأدراع وأسياف حداد  
وانظر شواهد المفتي للسيوطي ١١٣ (٤) « مسلبة » : لابس السلاب — وهي الثياب السود —  
حدادا ، وزنا . والخطب : يريد الخطوب لحذف تخفيفا ، يشبه الإبل في رمها الحصى بهؤلاء  
النساء . وانظر ديوان الأخطل ١٨٨ . (٥) انظر ص ٢١١

٢٨

فهذا لا بد من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سَمَايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث ، وإنما مَبْنَى هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث . وليس كذلك قوله :<sup>(٢)</sup>

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَاطِ      بِهِنْ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَاطِ

لأنه لو قال : معارٍ لما كسر الوزن ؛ لأنه إنما كان يصير من مفاعلتين إلى مفاعيلن ، وهو العَصْب . لكن مما لا بد من التزام ضرورته مخافة كسرو زنه قول الآخر :<sup>(٣)</sup>

خَرِيعَ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ      تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُرْجَى الْإِزَارَا

فهذا لا بد من تصحيح معتله ؛ ألا ترى أنه لو أعلّ اللام وحذفها فقل دَوَادٍ ، لكسر البيت أَلْبَتَةً .<sup>(٤)</sup>

فأعرف إذا حال ضعف الإعراب الذي لا بد من التزامه مخافة كسر البيت ، من الزحاف الذي يرتكبه الجفّة الفصحاء إذا أَمِنُوا كَسْرَ الْبَيْتِ ، وَيَدَّعُوهُ مَنْ حَافِظٌ عَلَى صِحَّةِ الْوِزْنِ مِنْ غَيْرِ زَحَافٍ ، وَهُوَ كَثِيرٌ . فَإِنْ أَمِنْتَ كَسْرَ

(١) الشعر من الطويل . والضرب الثاني فيه ما كان عروضه وصر به مقبوضين . والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفاً .

(٢) هو المتنبخل الهذلي . والبيت في الكتاب ٥٨/٢ ، وديوان الهذليين ٢٠/٢ في قصيدة طويلة .

(٣) قال ابن قتيبة : « ولو قال :

\* أبيت على معارف خرات \*

كان الشعر موزوناً ، والإعراب صحيحاً ، ... وهكذا قرأته على أصحاب الأصبغ » انظر الشعراء له ٤٦ (٤) الخريع : الناعمة مع فجور . والدوادي . الأراجيح . والبيت للكيت . ويظهر لي أنه من القصيدة الرائية التي منها أبيات في الخزنة ٨٢/١ . ويذكر صاحب الخزنة أنها في مدح أبان بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان . والذي في الأغاني ١٥ — ١٢٩ أن الكيت كان مداحاً لأبان بن الوليد البجلي . وانظر الكتاب ٦٠/٢ ، وتصريف المازني ، في الموطن السابق .

(٥) كذا في ١٠ وفي سائر الأصول : « صرفها » .

البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب .

### باب - في الاعتراض

- اعلم أن هذا القليل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام . وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع<sup>(١)</sup> عليهم، ولا يستنكر عندهم، أن يعترض<sup>(٢)</sup> به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يحوز الفصل<sup>(٣)</sup> (فيه) بغيره، إلا شاذاً أو متأولاً . قال الله سبحانه وتعالى :
- ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ \* إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿
- فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ وبين جوابه الذي هو قوله ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذي هو (قسم) وبين صفة التي هي (عظيم) وهو قوله ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ . فذلك اعتراض<sup>(٤)</sup> كما ترى . ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون : فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ [ عَظِيمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ ] .

ومن ذلك (قول امرئ القيس)<sup>(٨)</sup> :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا - وَالْحَوَادِثُ جَمْعٌ -  
يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ تَمَلِّكَ بَيْتُهَا<sup>(٩)</sup>

- (١) كذا في ش. وفي ب: «يشنع»، وفي أ: «يتشع» . (٢) ثبت هذا في ش. ب. وسقط في أ .  
(٣) أي بغير الاعتراض . (٤) الآيات ٧٥ - ٧٧ من سورة الواقعة . (٥) كذا في أ، ب، د، هـ . وفي ش: «فذان» وكأنها مصلحة عن: «فذلك» . (٦) كذا في أ. وفي ش. ب: «جاز» . (٧) ثبت هذا في أ، ب. وسقط في ش. (٨) كذا في ش. ب. وفي أ: «قوله» .  
(٩) «تملك»: هي أمه؛ والمشهور في اسمها فاطمة . وانظر شرح الوزير أبي بكر بن عاصم ص ٢٠٢ و«بيقر»: ترك البادية ونزل العراق، أو نزل الحضرة وأعيانها . وانظر معالي ابن قتيبة ٨٧٥ . وانظر أيضاً الخزائن ١٦٢/٤

فقوله : « والحوادثُ جَمَّةٌ » اعتراض بين الفعل وفاعله . ومثله قوله :

\* ألا هل أتاها والحوادثُ كالحصى \*

وأنشدنا أبو علي :

وقد أدركتني - والحوادثُ جَمَّةٌ - أسنة قوم لا ضعايف ولا عُزَلٍ<sup>(١)</sup>

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله . وأنشدنا أيضا :

ذاك الذي - وأبيك - تعرف مالك<sup>(٢)</sup> والحق يدفع ترهات الباطل

فقوله : « وأبيك » اعتراض بين الموصول والصلة . وروينا لعبيد الله بن الحر :

تعلم ولو كاتمته الناس أني عليك - ولم أظلم - بذلك عاتب

فقوله : « ولو كاتمته الناس » اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم

بذلك » اعتراض بين اسم أن وخبرها .

ومن ذلك قول أبي النجم - أنشدناه<sup>(٤)</sup> - :

وبدلت - والدهر ذو تبدل - هيفاً دبورا بالصبا والشمال<sup>(٥)</sup>

فقوله : « والدهر ذو تبدل » اعتراض بين المفعول الأول والثاني .

ومن الاعتراض قوله :

ألم يأتيك - والأنباء تنمي - بما لاقت لبون بني زياد<sup>(٦)</sup>

(١) انظر ص ٣٣١ من هذا الجزء . (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشد » .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يعرف » . والبيت من مقطوعة لجرير يحمي بن عقبة الطهوي . ويريد بمالك قبيلة مالك بن حنظلة من تميم . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٦ وديوان جرير طبعة الصاوي ٤٣٠ (٤) الظاهر أنه يريد أبا علي . وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل .

(٥) الهيف : ريح حارة تأتي من قبل اليمن . وقوله : « بدلت » أي الإبل . وفي شرح شواهد المغني للبغدادى أن هذا في الريح . وليس الأمر كما ظن . وانظر الأرجوزة في الطرائف الأدبية ٥٨

(٦) وهو هنا نائب الفاعل . (٧) انظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء .

فقوله : « والأنباء تنمى » اعتراض بين الفعل وفاعله . وهذا أحسن مأخذاً  
في الشعر من أن يكون في « يأتيك » ضمير ( من متقدم مذكور )<sup>(١)</sup> .

فأما ما أنشدته أبو علي<sup>(٢)</sup> من قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

أتنسى — لا هداك الله — ليلي وعهد شبابها الحسن الجميل !

كأن — وقد أتى حول جديد — أنا فيها حمامات مثول

فإنه لا اعتراض فيه . وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ، ولا يعمل  
فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم . فأما قوله :

« وقد أتى حول جديد » فذو موضع من الإعراب ، وموضعه نصب بما

في « كأن » من معنى التشبيه ؛ ألا ترى أن معناه : أشبهت وقد أتى حول جديد

حمامات مثولاً ، أو أشبهها وقد مضى حول جديد حمامات مثول ، أى أشبهها  
في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا .

وأنشدنا :

أُراني — ولا كُفران لله أيةً لنفسى — لقد طالبتُ غير مُنيّل<sup>(٤)</sup>

(١) كذا في الأصول . وهذا البيت أول القصيدة ؛ كما في الخزائن وغيرها . وفي أمالي ابن السجري

١٥ / ٨٧ : « قيل إنه مضمّر مقدر ، كما حكى سيبويه إذا كان غداً فأتني ؛ أى إذا كان ما نحن فيه من  
الرخاء أو البلاء غداً فأتني . وتقديره : ألم يأتك النبأ . ودل على ذلك قوله : والأنباء تنمى » .

(٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « أنشدناه » . (٣) هو أبو النول الطهوي . وانظر

شواهد المغنى للسيوطي ٢٧٧ والنوادر لأبي زيد ٥١ . وقوله : « وعهد شبابها الحسن الجميل » جملة  
حالية ؛ كما في شواهد المغنى للبغدادى ٢٢١/٢ « الجبل » وضبط في النوادر :

٢٠ \* وعهد شبابها الحسن الجميل \*

بنصب « عهد » وجز « الجبل » .

(٤) أورده ابن الأنباري في شرح المفضليات ٨٠٥ ولم ينسبه ، ونقل كلامه البغدادى في شرح

شواهد المغنى . وقوله : « أية » بفتح الهمزة ؛ كما في اللسان ( أرى ) وأمن الخصائص . وفي ابن الأنباري :  
« أية » بكسر الهمزة ؛ وكأنه يريد الهيئة .

ففى هذا اعتراضان : أحدهما — « ولا كفران لله » . والآخَر — قوله : « آية »<sup>(١)</sup>  
 أى آوَيْتَ لنفسى آيةً ؛ معناه رَحِمْتُهَا وَرَقَّقْتُهَا<sup>(٢)</sup> . فقوله : آوَيْتَ لَهَا لا موضع  
 له من الإعراب . وسألنا الشجرى أبا عبد الله يوما عن فَرَسٍ كانت له ؛ فقال :  
 هى بالبادية . قلنا لم ؟ قال : إنها وَجِيةٌ<sup>(٣)</sup> ، فانا آوَيْ لَهَا ؛ أى أَرْحَمَهَا وَأَرَقُّ لَهَا .  
 وكذلك قول الآخر<sup>(٤)</sup> :

أُرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَانِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ  
 (٥)  
 ومن الاعتراض قولهم : زيد — ولا أقول إلّا حقًا — كريم . وعلى ذلك مسألة  
 الكتاب : إنه — المسكين — أحمق ؛ ألا ترى أن تقديره : إنه أحمق ، وقوله  
 « المسكين » أى هو المسكين ؛ وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها . ومن ذلك  
 مسئلته<sup>(٦)</sup> : « لا أخا — فاعلم — لك » . فقوله : « فاعلم » اعتراض بين المضاف  
 والمضاف إليه ، كذا الظاهر . وأجاز أبو على رحمه الله أن يكون « لك » خبرا ،  
 ويكون « أخا » اسمًا مقصورا تاما غير مضاف ؛ كقولك : لا عَصَا لَكَ . ويدل على  
 صحّة هذا القول أنهم قد كَسَرُوهُ على أفعال ، وفأوه مفتوحة ؛ فهو إذا فَعَلٌ ، وذلك  
 قولهم : أخ وآخاء فيما حكاه يونس . وقال بعض آل المهلب :

وجدتم بئكم دوننا إذ نَسَبْتُمْ وَأَيُّ بَنِي الْآخَاءِ تَنْبِسُو مَنْاسِبَهُ<sup>(٨)</sup>

(١) ذكر ابن هشام فى المعنى فى مبحث الجملة المعترضة أن أبا على لا يبيح الاعتراض بأكثر من  
 جملة ، وأوّل هذا البيت ، وترى ابن جنى هنا على خلافه ، ولم ينبذ عليه . (٢) كذا فى أ .  
 وفى ش : « أرفقت بها » . وفى ب : « رفقت لها » . (٣) من الوجى . وهو الخفاء ؛ أى رقة  
 قدم الدابة من كثرة المشى . (٤) هو كثير عزة . وانظر الكتاب ١ / ٤٦٦ . ولم أره فى قصيدته  
 اللامية فى الأمالى ٢ / ٦٢ وفى الديوان ٢ / ٢٤٨ (٥) ص ٢٥٦ ج ١ (٦) فى ج :  
 « لأحمق » . (٧) أى مسألة الكتاب أيضا . وانظر سيبويه ١ / ٣٤٧ (٨) انظر ص ٢٠١  
 من هذا السفر . وضبط « نسبتم » هنا بالبناء للفاعل على ما فى أ . وضبط فيما سلف بالبناء للفعول .

(١) فغيز منكّر أن يخرج واحدها على أصله ، كما نخرج واحد الآباء على أصله ، وذلك قولهم : هذا أباً ، ورأيت أباً ، ومررت بأباً . وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : يقال هذا أبوك ، وهذا أباك ، وهذا أبك ، فمن قال : هذا أبوك ، أو أباك ، فتثنيته أبوان ، ومن قال هذا أبك ، فتثنيته أبان ، وأبوان . وأنشد :

٥ سيوى إليك الأدنى وإنا محمدًا      علا كلِّ عالٍ يابن عم محمد  
وأنشد أبو علي عن أبي الحسن :

(٢) تقول ابنتي لِمَا رأتني شاحِبًا      كأنك فينا يا أباتٍ غريب

قال : فهذا تأنيث أباً ، وإذا كان كذلك جاز جواز احسن أن يكون قولهم : لا أبالك «أباً» منه اسم مقصور كما كان ذلك في «أخالك» ويحسّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبراً ، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجزاء ، غير أنه يؤثّر بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق :

(٣) \* ظلمت ولكن لا يدى لك بالظلم \*

فلهذا جوزناهما جميعاً .

وروينا لمعن بن أوس :

١٥ وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى -      نوداب لا يملّنه ونوانح (٤)

(١) كذا في ش ، ب ، هـ ، هـ . وفي أ : «خرج» . (٢) انظر مجالس ثعلب ٤٦٨ ، وينتهي ما في المجالس بعد البيت الآتي . وهو في اللسان (أبو) . (٣) «يا أبات» كذا بالناء المفتوحة في ش ، ب ، هـ . وفي أ : «أبأة» ، وفي ج : «أباه» . وفي اللسان في «أبو» كما أثبت . والبيت نسبة أبو زيد في النودار ٢٣٩ إلى أبي أبي الحدرجان . (٤) قبله في بيتين يخاطب بهما عمر بن لُحاً :

٢٠ ما أنت إن قرما تميم تساميا      أخا التميم إلا كالكسفة في العظم  
ولو كنت مولى العز أو في ظلاله      ... ..

يريد بقرى تميم : نفسه وجيرا ، وكان عمر دخل بينهما في الهجاء . وانظر ديوان الفرزدق طبعة الصاوي ٨٢٥ (٥) قبله :

٢٥ رأيت رجالا يكرهون بناتهم      وفيهن - لا تكذب - نساء صوالح  
والبيتان في الأمل ١٩٠/٢ ، واللائل ٨-٤ ، والخزانة ٢٥٨/٣ ، والأغانى (بولاق) ١٦٥/١٠

ففصل بقوله : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ وخبره . وأنشدنا :

لعلك - والموعود صدق لقاؤه -  
بدا لك في تلك القلوص بدءاً<sup>(١)</sup>  
وسألته عن بيت كُثير :

وإني وتهايمى بعزة بعدما  
تخلت مما بيننا وتخلت<sup>(٢)</sup>

فأجاز أن يكون قوله : « وتهايمى بعزة » جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم  
إن وخبرها الذى هو قوله :

لكالمترجى ظل الغمامة كلما  
تبوأ منها للقليل اضمحلّت

فقلت له : أيجوز أن يكون (وتهايمى) بعزة قسماً؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه . وقال الله  
عز وجل : ﴿ هَذَا قَلِيلٌ وَقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَاقٌ ﴾<sup>(٣)</sup> . فقوله تعالى : « فليذوقوه » اعتراض  
بين المبتدأ وخبره . وقال رُوبة :  
بين المبتدأ وخبره . وقال رُوبة :

إنى وأسطار سطران سطران  
لقائل يا نصر نصر نصرا<sup>(٤)</sup>  
فأعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها .

(١) كان رجل وعد محمد بن بشير الخارجي قلوصاً — وهى النافذة الفتية — فطله ؛ فقال ذلك  
يذمه . وانظر الأغاني ١٥٧/٤ والأما إلى ٧١/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٧٤ ، وللبغدادى ٦١٢/٢  
(٢) من قصيدته الطويلة التى أولها :

خليل هذا ربع عزة فاعقلا  
قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

انظر الأما إلى ١٠٧/٢ والخزانة ٣٧٩/٢ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٦٢١/٢

(٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « تهايمى » . (٤) آية ٥٧ سورة ص .

(٥) تبع فى هذا ما فى سيبويه ٣٠٤/١ ، وردّه الصاغاني وأكرّسبته إلى رُوبة . ويقول البغدادى  
فى الخزانة : « والعجب من الصاغاني حيث ردّ على سيبويه فى أن هذا الشاهد ليس لرُوبة . ولم يبين  
قائله . » ويقول البغدادى فى شواهد المغنى ٦١٩/٢ : « وهذا الرجز قيل لرُوبة ، ولم أره فى ديوانه »  
وقد أوردّه طابع ديوان رُوبة فيما نسب إليه ص ١٧٤

(٦) بعده : بلفك الله فبلغ نصرا نصر بن سيار يثنى وفرا

ونصر فى البيت الأول حاجب نصر بن سيار أحد ولادة الأمويين ، وهو المراد بنصر فى البيت الثانى . ويرى =



والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم  
وقوة نفسه وامتداد نفسه ، وقد رأيت في أشعار المحدثين ، وهو في شعر إبراهيم  
ابن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين <sup>(١)</sup> .

### باب - في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

- هـ هذا في كلام العرب كثير فاش ، والقياس له قابل مسوغ .  
فمن ذلك قولهم : مررت بزيد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي  
الفعل . فمن وجه يُعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له .  
كما أن همزة النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فعلت) يأتیان لنقل الفعل وتعديته ؛  
نحو قام ، وأقمته ، وقومته ، وسار ، وأسرتَه ، وسيرته ، فلما كان حرف الجر الموصل للفعل  
معاقبا لأحد شيئين ، كل واحد منهما مَصْوَغٌ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه <sup>(٢)</sup>  
جزءا من الفعل أو كجزء منه . فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل <sup>(٣)</sup> .  
١٠

وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب ،  
وهذا يقضى له بكونه جزءا مما بعده أو كجزء منه ؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما <sup>(٤)</sup>  
بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك : ضربت زيدا وعمرا ؛ وذلك <sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup>

- ١٥ = صاحب القاموس أن الصواب في اسم الحاجب نصر (بالمعجمة) . وقد أبان في الخزانة أن المجد تبع  
في هذا الصاغاني في العباب . وانظر الخزانة ١/٣٢٥ وشواهد المغني لصاحب الخزانة ٢/٦١٩ ،  
والقاموس (نصر) ، وسيبويه في الموطن السابق .  
(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « المحدثين » . (٢) كذا في أ . وفي ش ، ب :  
« الشيين » . (٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « موضوع » . (٤) كذا في أ .  
وفي ش ، ب : « و » . (٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقتضى » . (٦) كذا في ب  
ش ، ب . وفي أ : « مجموعها » (٧) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

قولك : مررت بزيد وعمرا ، ورغبتُ فيك وجعفرًا ، ونظرتُ إليك وسعيدًا ؛ أفلا ترى إلى حرف الجر الموصول للفعل كيف قُدِّرَ تقديرين مختلفين [ لمعنيين مختلفين <sup>(١)</sup> ] .  
 ووجه جوازه من قِبَل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ؛ وذلك كأَن تروم أن تدلَّ على قوَّة اتصال حرف الجر بالفعل ، فتعتدَّ تارة كالبعض له ، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز مثله ؛ لأنه لا يكون كونه كـ بعض الاسم دليلا على شدة امتزاجه بالفعل ، لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران ، فاعرف ذلك ، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : ( لا أبالك ) ، فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين . وذلك أن ثبات الألف في ( أباك ) من ( لا أبالك ) دليل الإضافة ؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل ( لا ) في هذا الاسم يوجب التثنية والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتثنية . وليس هذا في الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذي جاء فساده من قبل تدافع حاليه . وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضي كونه دليلا <sup>(٢)</sup> على القسوة ، وكونه مثالا موضوعا للكثرة دليل على الكثرة ؛ وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا . وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده .

وليس كذلك تقدير الباء في نحو : مررت بزيد تارة كـ بعض الاسم ، وأخرى كـ بعض الفعل ، من قِبَل أن هذه إنما هي صنعة لفظية يسوغ معها تنقل

(١) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٢) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب . وسقط في أ .

(٣) كذا في أ ، ب ، ج . وفي ش : « إثبات » .

(٤) في ش ، ب : « تقتضي » . وفي أ من غير نقط الحرف الأول .

الحال وتغييرها ، فأما المعاني فأمر ضيق ، ومذهب مستصعب ، ألا تراك إذا سئلت  
عن زيد من قولنا : قام زيد سميته فاعلا ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد  
قام سميته مبهماً لا فاعلا ، وإن كان فاعلا في المعنى . وذلك أنك سلكت طريق<sup>(١)</sup>  
صنعة اللفظ فأختلفت السعة ، فأما المعنى فواحد . فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ<sup>(٢)</sup>  
وضيق طريق المعنى .

٥

فإن قلت : فأنت إذا قلت في ( لا أبا لك ) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ،  
واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد  
معنيين ضدين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان — كما ترى — متدافعان .

قيل : الفرق بين الموضعين واضح ، وذلك أن قولهم : ( لا أبا لك ) كلام جرى مجرى  
المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أبا ، وإنما تخرجه مخرج  
الدعاء ؛ أي أنت عندى ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه . كذا فسر أبو علي ،  
وكذلك هو لمثله ؛ ألا ترى أنه قد أنشد توكيدا لما رآه من هذا المعنى فيه قوله :  
\* وتترك أخرى قردة لا أحالها \*

ولم يقل : لا أخت لها ، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم ( لا أبا لك )  
( ولا أخت لك ) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر ، بجرى هذا نحواً  
من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة ( الصيف ضيعت اللبن )  
على التانيث ؛ لأنه كذا جرى أوله ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم ( لا أبا لك )  
إنما فيه تعادى ظاهره ، ( واجتماع<sup>(٣)</sup> ) صورتي الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ،  
لفظاً لا معنى . وإذا آل الأمر إلى ذلك عدنا إلى مثل ما كنا عليه ؛ من تنافر

٢٠

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « إذا سلكت ... اختلفت » .

(٢) كذا في أ ، ج . وفي ب ، ش : « تقدير » .

(٣) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « من اجتماع » .

قضيتى اللفظ فى نحو : مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم ، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى ؛ كأن يكون الشيء الواحد فى الوقت الواحد قليلا كثيرا . ( وهذا )<sup>(١)</sup> ما لا يدعيه مُدَّعٍ ، ولا يرضاه — مذهبا لنفسه — راض .

و يؤكّد عندك خروج هذا الكلام تخرج المثل كثرته فى الشعر ، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء فى المعنى لا محالة ، وإن كان فى اللفظ خبرا . ولو كان دعاء مصرّحا وأمرّا معيّنا<sup>(٢)</sup> لما جاز أن يقال لمن لا أب له ؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يحسن أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى : أعماه الله ، ولا للفقير : أفقره الله ؛ وهذا ظاهر بادي . وقد ( مرّ به )<sup>(٤)</sup> الطائي الكبير فقال :

نِعْمَةُ اللَّهِ فِيكَ لَا أَسْأَلُ اللَّهَ إِلَيْهَا نُسَعَى سَوَى أَنْ تَدُومَا

وَلَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كُنْتُ كَمَنْ يَسِيءُ أَلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ أَنْ يَقُومَا

فكما لا تقول لمن لا أب له : أفقدك الله أبالك ؛ كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له : ( لا أبالك ) لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظه ، وإنما هى خارجة تخرج المثل ، على ما فسره أبو عليّ . قال عنتره :

فَأَقْنَى حَيَاءِكَ لَا أَبَاكَ وَأَعْلَى أَنَّى أَمْرُؤُ سَامُوتُ إِنْ لَمْ أَقْتُلْ<sup>(٦)</sup>

(١) كذا فى ١ . وسقط فى ش ، ب . (٢) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « وهذا » .

(٣) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « معينا » . (٤) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « قر به » .

(٥) كذا فى ١ . وفى ش ، ب : « وكا » . (٦) من قصيدته التى أولها :

طال الثراء على رسوم المنزل بين اللئيك وبين ذات الحرمل

وانظر الديوان ١٠٠ .

وقال<sup>(١)</sup>:

ألقى الصحيفة لا أباك إنه يُخشى عليك من الجباء النقرس

وقال<sup>(٢)</sup>:

أيالموت الذى لا بُدَّ أنى مُلاقٍ لا أباك تخوِّفنى

أراد : لا أباك ؛ فحذف اللام من جارى عُرِف الكلام . وقال جرير :

يا تيم تيم عدي لا أباك لم لا يُلقينكم فى مَسْوَءٍ<sup>(٣)</sup> سر

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن

يكون للتيم كلها أب واحد، ولكن معناه : كلكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له .

وقال الخطيئة :

أقسلوا عليهم لا أبا لأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذى سدوا<sup>(٤)</sup>

فإن قلت : فقد أثبت الخطيئة فى هذا البيت ما نفىته أنت فى البيت الذى قبله ،

وذلك أنه قال ( لأبيكم ) فجعل للجماعة أباً واحداً ، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون

لجماعة تيم أب واحد ؛ فالجواب عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدمناه من أنه

لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضه الدعاء مُرْسَلاً ففحش بذكر الأب على ما مضى .

والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله ( لأبيكم ) الجمع ؛ أى لا أبا لآبائكم . يريد

(١) أى المتلصص يخاطب طرفه بن العبد . وانظر اللسان فى (نقرس) . والنقرس هنا : الهلاك . وقوله :

(إنه يخشى) فى أ ، ب ، ش : (إننى أخشى) . والوجه ما أثبت ، وهو من أبيات أولها كما فى الشعر

والشعراء لابن قتيبة :

من مبلغ الشعراء عن أخويهم خبراً فتصدقهم بذلك الأتقى

(٢) هو أبو حبة النمرى . وانظر الخزانة فى شواهد لا النافية للجنس ، وكامل المبرد ٨٥/٥ ،

واللسان فى (أب) . (٣) عمر هو ابن جُلأ التيمي ، كانت بينه وبين جرير مهاجاة . وانظر الخزانة

١/٣٦٠ والنقائض ٤٨٨ (٤) انظر الديوان والكامل ١٥٤/٥ (٥) كذا فى أ .

وفى ش ، ب : « قيل فالجواب » .

الدعاء على آبائهم من حيث ذكروها، بخاء به جمعا مصححا على قولك : أب، وأبون،  
وأبين، قال :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا      بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْدِيَا<sup>(١)</sup>  
وعليه قول الآخر - أنشدناه - :

فَمِنْ يَكْ سَائِلَا عَنِي فَاذِي      بِمَكَّةَ مَوْلَدِي وَبَهَا رَبِّي<sup>(٢)</sup>  
وَقَدْ شُنْتُ بِهَا الْإِبَاءَ قَبْلِي      فَمَا شُنْتُ أَيْ وَلَا شُنْتُ

أى ما شُنْتُ آبائي . فهذا شىء عرض، ولنعد .

ومن ذلك قولهم : مختار ومعتاد، ونحو ذلك، فهذا يَحْمَلُ تقديرين مختلفين لمعنيين  
مختلفين. وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتود، كـمَقْتَطَع (بكسر العين).  
وإن كان مفعولا فأصله مختير ومعتود، كـمَقْتَطَع . فـ « مختار » من قولك : أنت  
مختار، للثياب، أى مستجيد لها أصله مختير . ومختار من قولك : هذا ثوب مختار، أصله  
مختير . فهذان تقديران مختلفان لمعنيين . وإنما كان يكون هذا منكرا أو كان تقدير  
فتح العين وكسرها لمعنى واحد، فأما وهما لمعنيين فسائغ حسن . وكذلك ما كان من  
المضغف في هذا الشرح من الكلام، نحو قولك : هذا رجل معتد للجد، ونحوه،  
فهذا هو اسم الفاعل، وأصله معتد (بكسر العين)، وهذا رجل معتد أى منظور إليه،  
فهذا مفتعل (بفتح العين) وأصله معتد كقولك : هذا معنى معنى معتبر، أى ليس به

(١) أورده سيبويه في الكتاب ١٠١/٢، وقال : « أنشدناه من نثى به، وزعم أنه جاهل » وهو  
زياد بن واصل السلى . وانظر الحزاة ٢٧٥ / ٢ (٢) البيتان قسمهما ابن دريد في الجهمرة  
٤٨٨ / ٣ إلى قصي بن كلاب . وفيها : « شئت » في الموضعين في مكان « شئت » و « شيت » . وفسر ذلك  
ابن دريد : « شئت : سبقت » من قولهم : شأت الرجل إذا سبقته » وهذا أيضا في ج، أ . و « ريت » :  
نشأت، يقال : ربي في حجر فلان يربي ربا، نشأ عنده . وانظر اللسان (ربا) ففيه البيت الأول غير معزوم .  
(٣) في ج، أ : « سبقت » . (٤) الشرح (بالجيم) : الضرب والنوع .  
(٥) كذا في أ، ب . وفي ش : « في » .

بصغير محقّر. وكذلك هذا جَوَزٌ معتدّ، فهذا أيضا اسم المفعول، وأصله معتدّ كمقتسّم، ومقتطع. ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية.

ومن ذلك قولهم: كساء، وقضاء، ونحوه؛ أعلّلت اللام لأنك لم تعتدّ بالألف حاجزا لسكونها، وقلبتا أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها؛ فاعتدتها من وجه، ولم تعتدّها من آخر.

ومن ذلك أيضا قولهم: أيهم تضرب يقيم زيد. ف(أيهم) من حيث كانت جازمة ل(تضرب) يجب أن تكون مقدّمة عليها، ومن حيث كانت منصوبة بـ(تضرب) يجب أن تكون في الرتبة مؤخّرة عنها، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صاعى لفظي. ولو كان التعادى والتخالف في المعنى لفسد (ولم) يجوز. وأيضا فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدر المراد، لا لـ(أى)؛ (فإذا) كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذاً، وألين إمسا.

### باب — في تدريج اللغة

وذلك أن يُشبه شيء شيئا من موضع، فيُنصّي حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره.

فمن ذلك قولهم: جاليس الحسن أو ابن سيرين، (ولو) جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالفا، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشئيين.

(١) كذا في ١، ب. وفي غيرهما: «جون». والجوز هو الذي يؤكل كالبدق، واحده جوزة.

(٢) أى قبلها ألفا لكونها وارا أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها، على اعتداد الألف غير حاجز.

(٣) أى قلبت همزة فرارا من اجتماع ساكنين، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها، وهى الهمزة.

(٤) كذا في ١. وفي سائر الأصول: «فلم».

(٥) كذا في ١. وفي ش، ب: «وإذا».

(٦) كذا في ١. وفي ش، ب: «فلو».

وإنما جاز ذلك في هذا الموضع ، لا لشيء رجع إلى نفيس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لأنه قد عُرف أنه إنما رُغب في مجالسة الحسن لما لمجالسِهِ في ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً ، وكأنه قال : <sup>(١)</sup> حَالِسٌ هَذَا الضَرْبُ مِنَ النَّاسِ . وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطَّرِيزِ مِنَ الْقَوْلِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا﴾ <sup>(٢)</sup> وكأنه — والله أعلم — قال : لا تطع هذا الضرب من الناس . ثم إنه لما رأى (أو) في هذا الموضع قد جَرَتْ مجرى الواوِ تدرج من ذلك إلى غيره ، فأجراها مجرى الواوِ في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سوَّغته استعمال (أو) في معنى الواوِ ؛ ألا تراه كيف قال :

وكان سَيَّانٌ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا      أَوْ يَمْرَحُوهُ بِهَا ، وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ <sup>(٣)</sup>  
وسواء سَيَّانٌ لا يستعمل إلا بالواو . وعليه قول الآخر :  
فَيَسَيَّانٍ حَرْبٌ أَوْ تَبُوءُوا بِمِثْلِهِ      وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذَّلِيلُ الْمُسِيرَ

(١) انظر الكتاب ١/ ٨٩ ، (٢) آية ٢٤ سورة الإنسان . (٣) هو أبو ذؤيب الهذلي . وانظر اللسان في « سوا » ، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٧٢ ، وديوان الهذليين طبعة دار الكتب ١٠٨/ ١ . (٤) هذا بيت مركب من بيتين . وهما مع بيتين قبلهما في الرثاء :

المناخ الأدم كالمرور الصلاب إذا      ما حارده الخور واجتث المحاليج  
ورفت الشول من برد العشي كما      زف النعام إلى صفائه الروح  
وقال ما شيم : سَيَّانٌ سِيرِكَمْ      وأن تقيموها به واغبرت السوح  
وكان مثلي أَلَّا يَسْرَحُوا غَنَمًا      حيث استرادت واشيم وتسريح  
فترى أن لا شاهد في البيت في روايته ، وأن ما أورده النحويون بيتاً أصله بيتان . وقوله : « وكان سَيَّانٌ ... » كان هنا على هذا الوجه شائبة ، وسَيَّانٌ خبر المصدر المؤنزل بعده . قال ابن هشام في المعنى في مبحث آر : « أي وكان الشأن ألا يعرفوا الإبل وأن يعرفوها سَيَّانٌ لوجود القحط . وإنما قدرنا كان شائبة لتلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة » . وفي أمالي ابن السجري ١/ ٦١ : « هكذا أنشد الرواة (سَيَّانٌ) مرفوعاً على إضمار الشأن في كان » . (٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان : « يستعملان » . وما هنا تأويله (لا يستعمل كلاهما) .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥



أى فسيان حرب وبواؤكم بمثله<sup>(١)</sup>، كما أن معنى الأول : فكان سيان ألا يسرحوا نعا، وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم : صبية وصبيان ؛ قلبت الواو من صنوان وصبوة في التقدير—  
لأنه من صبوت—لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تعتد حاجزا؛ لسكونها . وقد  
ذكرنا ذلك . فلما ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أفتوا قلب الواو ياء بحاله  
وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضا : صبيان وصبية ، ( وقد<sup>(٢)</sup> ) كان يجب —  
لمّا زالت الكسرة — أن تعود الياء واوا إلى أصلها ، لكنهم أفتوا الياء بحالها لاعتيادهم  
إياها حتى صارت كأنها كانت أصلا<sup>(٣)</sup> . وحسن ذلك لهم شيء آخر ، وهو أن القلب  
في صبية وصبيان إنما كان استحسانا وإيثارا ، لاعن وجوب علة ، ولا قوة قياس ؛  
فلما لم تتمكن علة القلب ورأوا اللفظ بياء قوى عندهم إقرار الياء بحالها ؛ لأن السبب  
الأول إلى قلبها لم يكن قويا ، ولا ممّا يعتاد في مثله أن يكون مؤثرا .

ومن ذلك قولهم في الاستثبات عمن قال ضربت رجلا : منا ؟ ومررت برجل  
منى ؟ وعندى رجل : منو ؟ فلما شاع هذا ونحوه عنهم تدرجوا منه إلى أن قالوا :  
ضرب منّا ؟ كقولك : ضرب رجل رجلا .

ومن ذلك قولهم : أبيض ليّاح ، وهو من الواو ؛ لأنه بياضه ما يلوح للناظر .  
فقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوة علة ، إنما هو للجنوح إلى  
خفة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف ، لا عن  
وجوب قياس ؛ ألا ترى أن هذا الضرب من ( الأسماء التي ليست<sup>(٤)</sup> ) جمعا كرايض ،

(١) ثبت في ش ، ب . وسقط في أ . وقد ثبت أيضا في عبارة اللسان . (٢) كذا في ش ،

وفي أ ، ب : « فقد » . (٣) كذا في أ ، ب ، س ، هـ ، وفي ش : « حيث » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « الأسماء ليست » .

وحياض، ولا مصدرا جاريا على فعلٍ معتل؛ كقيام، وصيام، إنما يأتي مصححا؛ نحو: خوان، وصوان؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم في لياح في قلبهم إياه إلى الياء بتلك الكسرة قبلها، وإن كانت ليس مما يؤثر حقيقة التأثير مثلها، ولأنهم شبهوه لفظا إما بالمصدر كخيال، وصيال، وإما بالجمع كسوط، وسياط، وتوط، ونياط. نعم، وقد فعلوا مثل هذا سواء في موضع آخر. وذلك قول بعضهم في صوان، صيان، وفي صوار، صيار؛ فلما ساء ذلك من حيث أرينا أو كاد تدرجوا منه إلى أن فتحوا فاء لياح، ثم أقرأوا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زابتها، وذلك قولهم فيه: لياح. وشجعه على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء في لياح لم يكن عن قوة ولا استحكام علة، وإنما هو لإيثار الأخف على الأثقل، فاستمر على ذلك وتدرج منه إلى أن أقرأ الياء بحالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضا ليس بحقيقة موجب. قال: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحة عمل، وإنما هو لتخفيف مؤثر، فكذاك أقلب أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجبا، غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح، فلذلك جعلنا ذاك تدرجا عنه إليه ولم نسو بينهما فيه. فأعترف ذلك.

وقريب من ذلك قول الشاعر:

ولفسد رأيك بالقوادم مرة وعلى من سدف العشي رياح<sup>(٧)</sup>

(١) كذا في أ، ب، ش. وهو المناسب لقوله بعد: «فاستمر على ذلك وتدرج منه» يريد واضع العربية. وفي ج: «وشجهم» وهو المناسب للكلام السابق. (٢) كذا في أ. وسقط في ش، ب (٣) كأنه يريد واضع العربية. (٤) كذا في أ، ب. وفي ش: «قلب». (٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى غيره». (٦) كذا في أ. وفي ش، ب. «يسو». (٧) القوادم موضع في بلاد غطفان. وجاء البيت في اللسان في (روح) وفيه «ظفرة» بدل «مرة» وضبط فيه رياح بكسر الراء، وجاء في (سدف) وفيه «لياح» بدل «رواح» وكان الرياح وقت الرواح وأصله الكسر. وفي اللسان: «خرجوا برياح من العشي» (بكسر الراء) ورواح وأرواح أى بأول» يريد: بأول العشي. ويريد أنه رآه وقد آن له أن يروح إذ حل سدف العشي وظلته. وقد يكون في الكلام قلب؛ أى وعلى سدف العشي من الرياح.

قياسه رَوَاحٌ ، لأنه فَعَالٌ من راح يروح ، لكنه لمَّا كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمة ياء — نحو رِيحٌ ورياحٌ ، ومُريجٌ ومستريجٌ — وكانت الياء أيضا عليهم أخَفٌ ، وإليه أَحَبٌ ، تدرجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رِيَّاحٌ ، وإن زالت الكسرة التي كانت قلبتها في تلك الأماكن .

ومن ذلك قلبهم الذال دالا في ( ادَّكر ) وما تصَّرف منه ؛ نحو يدِّكر ، ومُدِّكر ،  
وَأدِّكار ، وغير ذلك : تدرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا في غير بناء افتعل ،  
فقال ابن مقبل :

\* مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكْرِ <sup>(١)</sup> \*

ومن ذلك قولهم : الطِّئَة — بالطاء — في الطِّئَة ، وذلك في احتيادهم اَطَّنٌ ، ومُطَّنٌ ،  
واطَّنَّان ، كما جاءت الدِّكْر على الأكثر .

ومن ذلك حذفهم الفاء — على القياس — من ضِعَة وِجَّة ؛ كما حذفت من  
عِدَّة وِزْنَة ؛ ثم إنهم عدلوا بها عن فِعْلَة إلى فَعْلَة ، فأقروا الحذف بحاله ، وإن زالت  
الكسرة التي كانت موجبة له ، فقالوا : الضَّعَة ، والقَحَّة ، فتدرجوا بالضَّعَة ،  
والقَحَّة ، إلى الضَّعَة ، والقَحَّة ، وهي عندنا فَعْلَة ، كقَصْصَة <sup>(٢)</sup> ، وجَفْنَة <sup>(٣)</sup> ، ( لا أن )  
فتحت لأجل الحرف الخلق <sup>(٤)</sup> فيما ذهب إليه محمد بن يزيد .

١٥

(١) لم أف على تمة هذا . ويبدو أنه من قصيدته التي فيها :

كانت الشباب لحاجات وكنت له فقد فرغت إلى حاجاتي الأخر

وقد أورد منها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٢٦٤ عشرة أبيات ، وفي اللسان ( هب ) لابن مقبل بيت  
على رويها ، وكذا فيه في ( جذا ) . (٢) أى التهمة . (٣) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « من » .

(٤) في ش ، ب : « إلا أن » . وفي ١ : « لأن » ، وقد رأيت أن الأنسب بالسياق ما أثبت .

٢٠

(٥) انظر الكامل ١٨٩ / ٥ ، ١٩٦ بشرح المرصفي .

ومن ذلك قولهم : بأيّهم تمرّ أمرز<sup>(١)</sup>؛ فقدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه<sup>(٢)</sup> فيه ، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛ لكنهم لمّا لم يجدوا طريقا إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله في الشرط . فلمّا ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا : غلامٌ منْ تضربُ أضربُه ، وجاريةٌ منْ تلقى ألقها . فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولا في ذلك على حرف الجرّ .  
وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام ؛ كما أن الشرط كذلك . فعلى هذه جاز بأيّهم تمرّ ؟ وغلامٌ منْ تضربُ ؟ فأما قولهم :

\* أتذكر إذ من يأتينا نأتيه<sup>(٣)</sup> \*

فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، أى أتذكر إذ الناس من يأتينا نأتيه ، فلمّا باشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل<sup>(٤)</sup> بين المضاف والمضاف إليه ؛ فلذلك أجازوه في الضرورة .

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر ؟ قيل : لأن الشرط له صدر الكلام ؛ فلو أضفت إليه لعلّفته بما قبله ، وتأنك حالتان<sup>(٥)</sup> متدافعتان . فأما بأيّهم تمرّ أمرز ونحوه فإن حرف الجرّ متعلّق بالفعل بعد الاسم ، والظرف في قولك : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه متعلّق بقولك أتذكر ، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيّز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به .

(١) كذا في أ ، ج . وسقط في ش ، ب . (٢) أى عدم عمله لفظا .

(٣) هذا صورة شطربيت من الشعر ، ولم يأت في شعر ، ولكنه أجيز إذا فرض أن أدخله شاعر

في شعره . وانظر الكتاب ١/٤٤ ، والمص ٢/٦٢ . (٤) كذا في ش ، ب . وفى أ : « من » .

(٥) في الأصول : « تلك » ويبدوا أنه تحريف عما أثبت . (٦) كذا في ش ، ب .

وفى أ : « حالان » .

ومن التدرّيج في اللغة أن يكتسب المضاف من المضاف إليه كثيرا من أحكامه :  
من التعريف ، والتنكير ، والاستفهام ، والشّيع وغيره ؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل  
من الأسماء في الواجب إذا اضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمه .<sup>(١)</sup> وذلك  
قولك : ما قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ قط ؛ فسرى ما في (أحد) من العموم والشّيع  
إلى «الحلقة» . ولو قلت : قرعت حلقة باب دارٍ أحدٍ ، أو نحو ذلك لم يجوز .

ومن التدرّيج في اللغة : إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة عينا مجرى الهمزة  
الأصلية . وذلك نحو قولهم في تحقير قائم ، وبائع : قَوَيْمٌ ، وَيُوبَيْعٌ ؛ فالحقوا  
الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائلٍ ، وثائرٍ ؛ من سأل وثار ، إذا قلت : سويثل ،  
وثويثر . وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن أحد الحرفين ؛ نحو كساءٍ ،  
وقضاءٍ ؛ ألا تراك تقول في التحقير : كُسى ، وقُضى ؛ فتردّ حرف العلة وتحذفه  
لاجتماع الياءات . وليست كذلك الهمزة الأصلية ؛ ألا تراك تقول في تحقير سلاءٍ<sup>(٢)</sup>  
وخلاءٍ بإقرار الهمزة لكونها أصلية ، وذلك سُلَيٌّ وخُلَيٌّ . وتقول أيضا في تكسير  
كساءٍ وقضاءٍ بترك الهمزة ألبة ؛ وذلك قولك : أكسية ، وأقضية . وتقول في سلاءٍ ،  
وخلاءٍ : أسلئة وأخلئة ؛ فاعرف ذلك .

لكنك لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجلا أعدت الحرفين ألبة . وذلك  
كأن تبني منهما مثل جعفر ، فتقول : قَوَمٌ وبيَّع . ولم تقل : قَائِمٌ ، ولا باع ؛  
لأنك إنما تبني من أصل المثال لا من حروفه المغيرة ؛ ألا تراك لو بنيت من قيل  
وديمية مثال (فعل) لقلت : دَوَمٌ وقَوَلٌ ؛ لا غير .

- (١) أى من الأسماء . (٢) أى الشيء من الأسماء الذى يضاف إلى ملازم النى .  
(٣) وهو ملازمة النى . (٤) يريد الواو والياء . (٥) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .  
(٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « على » . (٧) السلاء : السمن . والخللاء في الناقة  
أن تحون أو تبرك فلا تنهض لغير علة ، وقد خلّات الناقة ، تخلّأ خلأ وخلّأ ، وخلّوا .

فإن قلت : ولم لم تُقرر الهمزة في قائم وبائع فيما تبنيه منهما ، كما أقرتها في تحقيرهما ؟

قيل : البناء من الشيء أن تعمد لأصوله ، فتصوغ<sup>(١)</sup> منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها . وليس كذلك التحقير . وذلك أن صورة المحقر معك ، ومعنى التكبير والتحقير في أن كل واحد منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير ، فأما الأفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه . قال أبو علي - رحمه الله - في صحّة الواو في نحو أسويد ، وجديول : مما أعان على ذلك وسوغه أنه في معنى جدول صغير ، فكما تصحّ الواو في جدول صغير فكذلك أنس بصحّة الواو في جديول . وليس كذلك الجمع ؛ لأنه رتبة غير رتبة الآحاد ، فهو شيء آخر ، فلذلك سقطت في الجمع حرمة الواحد ؛ ألا تراك تقول في تكسير قائم : قوأم ، وقوّم ؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قوأم ، ولا قوّم ؛ كما قلت في التحقير : قويم ؛ بالهمز .

وسألت مرة أبا علي - رحمه الله - عن ردّ سيوييه كثيرا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وخليه إياها عليها ؛ ألا تراه قال تقول : سريحين لقولك : سراحين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لأنك لا تقول : عثامين ، ونحو ذلك . فقال : إنما جمل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد . فأعتد ما يعرض فيه لا اعتداده بمعناه ، والمحقر هو المكبر ، والتحقير فيه جار مجرى الصفة ؛ فكان لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد : هذا معقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « التكثير » . (٢) أي هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير .

(٣) كذا في ح . وفي ش ، ب : « قال يقول » . وفي أ : « ألا تراه يقول » .

(٤) كذا في أ ، ب . ش . وفي ج : « تقل » وانظر سيبويه ١٠٨/٢

(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « بالتصغير » .

ومن التدرّيج قولهم : هذا حَضْرَمُوتٌ بالإضافة ؛ على منهاج اقتران الاسمين  
أحدهما بصاحبه . ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ .  
ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوها جميعا صياغة المفرد فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ ؛  
بجري لذلك بجري عَضْرَفُوطٍ ، وَيَسْتَعُورُ .

- ومن التدرّيج في اللغة قولهم : دِيْمَةٌ وَدِيْمٌ <sup>(١)</sup> ؛ واستمرار القلب في العين للكسرة  
قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لِمَا كَثُرَ وشاع إلى أن قالوا : دِيْمَتِ السَّمَاءِ وَدَوِّمَتْ ؛ فأتما  
دَوِّمَتْ فعلى القياس ، وأما دِيْمَتِ فلا استمرار القلب في دِيْمَةٌ وَدِيْمٌ . أنشد أبو زيد :  
هو الجواد ابن الجواد ابن سَبَلٍ      إن دَوِّمُوا جاد وإن جادوا وبل <sup>(٢)</sup>  
ورواه أيضا «دِيْمُوا» بالياء . نعم ثم قالوا : دامت السماء تديم ؛ فظاهر هذا أنه أجري  
بجري باع يبيع ، وإن كان من الواو .

- فإن قلت : فعله فَعَلَ يَقَعِلُ من الواو ؛ كما ذهب الخليل في طاح يطيح ، وتاه  
يتيه ؛ قيل : حَمَلُهُ على الإبدال أقوى ؛ ألا ترى أنه قد حُكِيَ في مصدره دِيْمًا ؛ فهذا  
يُجْتَذَبُ إلى الياء ، مدرّج <sup>(٣)</sup> إليها ، مأخوذ به نحوها .  
فإن قلت : فَعَلَ الياء لغة في هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضاره يضيره ضَيْرًا ، <sup>(٤)</sup>  
وضاره يَضُورُهُ ضَوْرًا . قيل : يَبْعُدُ ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع الكافّة <sup>(٥)</sup> على

(١) هي المطر الدائم في سكون . (٢) قيل إن هذا في وصف فرس . وسبل فرس نجبية في العرب .  
ولهذه الفرس ذكر في أنساب الخيل لابن الكلبي ١٦ ، ٢٧ ، وهي أم أعوج . ويقول الجعدي :  
وعناجيج جيساد نجب      نجل فياض ومن آل سبل  
ويقول ابن برّي : إن سبلا والد الراجن جهم بن سبل ، وإن الرواية :  
\* أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل \*

وانظر اللسان في سبل وانظرا أيضا التاج في المسألة هذه .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ومدرج » . (٤) كذا في أ ، ب . وفي ش : « فعل » .  
(٥) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « لعة » . (٦) في أ : « إجماع » .

قولهم: الدَّوام، وليس أحد يقول: الدَّيَام؛ فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة.

ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: (ما هت الرِّكبة تَمِيه مَيَّا)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.

ونحو من ذلك ما يحكى عن عُمارَةَ بن عَقِيلٍ مَن أنه قال في جمع رِيح: أرياح؛ حتى نُبِّه عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرياحا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله: \* وعلى من سدَف العشي رِيَّاح \*<sup>(٣)</sup> فهو بالياء لهذا آتس.

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لِحَفَّتْهَا؛ فهم لا يزالون تَسْبِيًا إليها، ونَجَشًا عنها، واستثارة لها، وتقربا ما استطاعوا منها.

ونحو هذه الطريق في التدرّج: حملهم عِلْباوان على حمراوان، ثم حملهم رِدْأوان على عِلْباوان، ثم حملهم قُرْأوان على رِدْأوان؛ وقد تقدّم ذكره. وفي هذا كاف مما يرد في معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لما اطّردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل؛ نحو: قمتُ يوم قمتَ، وأجلسُ حين تجلس؛ شبهوا ظرف المكان بها في (حيث)؛ فتدّرجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا: قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

(١) في أ: «لأحد». (٢) أى ظهر ماؤها وكثر. والركبة: البئر. (٣) انظر ص ٣٥٠  
(٤) كذا في أ. وفي ب: «تسبيا» بإعجام الشين. وفي ش: «تسبيا بها» وبجها عنها واستثارة لها. وفي ج: «لا يزالون» في موضع «لا يزالون» وتوافق بعدما في أ، وهي جيدة. وقوله: «لا يزالون تسبيا إليها»، أى يتسببون إليها تسبيا، وكذا قوله: «نجش» أى ينجشون. وقوله: «استثارة» أى يستثيرون، فهي مفاعل على المصدر، ويجوز أن تكون على الحذف؛ أى ذوى تسبب الخ، أو أنه حل هذه المعاني عليهم على قصد المبالغة. والنجش: البحث عن الشيء واستخراجه. (٥) انظر ص ٢١٣ وما بعدها من هذا الجزء.



## باب

في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف . وأكثر الناس يضمُّف عن احتماله ؛ لغموضه ولطفه . والمنفعة به عامة ، والتسانُد إليه مَقْوُجٌ مجيد . وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعتَ البعض فقيست عليه غيره . فإذا سمعت « قام زيد » أجزتَ ظَرْفَ بشر ، وكرم خالد .

قال أبو علي : إذا قلت : « طاب الخُشْكُكُان »<sup>(١)</sup> فهذا من كلام العرب ؛ لأنك بإعرابك إيَّاه قد أدخلته كلام العرب .

- ١٠ ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجزته العرب مجرى أصول كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجر ، وإبريسم ، وفيرنيد ، وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديساج ، والفيرنيد ، والسيهريز ، والآجر ؛ أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكرات ، بغيري في الصرف ومنعه مجراها .

- ١٥ (١) انظر الباب الثاني من تعريف المازني بشرح ابن يحيى ١٧٠ نسخة التيمورية .  
(٢) فسر داود الأنطاكي في التذكرة ١ / ١٢٩ بأنه : « خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج وبسط ومل بالسكر واللوز والفسق وماء الورد ، وجمع وخبز . وأهل الشام تسميه المكفن » . وانظر المغرب للجواليقي ١٣٤ . ويقابله في هذا العصر البسكوي . وانظر محاضر جلسات المجمع اللغوي : دور الانعقاد الأول ٤٣٣

- ٢٠ (٣) السهريز — بكسر السين وتضم — ضرب من التمر ، يقال : تمر سهريز ؛ بالوصف والإضافة . ويقال : سهريز ؛ بالشين أيضا . وانظر معرب الجواليقي ( طبعة الدار ) ١٩٩

قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة ، كما تستق من أصول كلامها ؛ قال رؤبة :

هل يُنَجِّني حَلَفٌ سَخَنِيَّت \* أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبَرِيَّت<sup>(١)</sup>

قال : فد «سَخَنِيَّت» من السَخَتْ<sup>(٢)</sup> ؛ كـ «زَحْلِيل» من الزحل<sup>(٣)</sup> .

وحكى ابن أبو علي عن ابن الأعرابي أنَّهُ قال : يقال دُرْهِمٌ الحُبَّازَى ؛ أى صارت كالدرهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم<sup>(٤)</sup> . قال ولم يقولوا منه : دُرْهِمٌ ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف . ولهذا أشباه .

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطردي : إن موضعه من جهة اللام ؛ نحو قُعْدِي ، وَرَيْدِي ، وَتَمَلَل ، وَصَعَّرَ . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذاً لا يقاس عليه . وذلك نحو جوهري ، وَبَيْطَر ، وَحَذُول ، وَحَذِيم ، وَرَهْوَك<sup>(٥)</sup> ، وَأَرْطَى ، وَبَغَزَى ، وَسَلَقَى ، وَجَعَى . قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو متيسع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسماً ، وفعلاً ، وصفة ، بلحازله ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : نَخْرِجُ أَكْرَمَ مَنْ دَخَلَ ، وضربَ زيد عمراً ، ومررت برجل ضَرْبَ وَكْرَمٍ

(١) حلف سَخَنِيَّت : موثق قوي . يقال كذب سَخَنِيَّت : خالص . والكبريت أراد به رُبَّة الذهب ، وخطي فيه ، والعرب تخطي في المعاني دون الألفاظ . وانظر شفاء الغليل واللسان . وانظر الديوان ٢٥ ، والتقريب لأصول التعريب ١١ . (٢) السخت : الشديد . (٣) هو السريع . (٤) أى كثير الدراهم . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : « إلا أنه جاء » . (٦) يقال : رهوك في مشبه : مشى في ضنف كأنه يموج في سيرة .

ونحو ذلك . قلت له : أفترجل اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم . قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكآن ؛ فتجمله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلمت به . هكذا قال ؛ فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لغتها .

• ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه ( من قول الرازي<sup>(١)</sup> ) :

هل تعرف الدار لأثم الخزرج      منها فظلت اليوم كالمرج

أى الذى شرب الزرجون ؛ وهى الخمر . فاشتق المزرج من الزرجون ؛ وكان قياسه :

كالمرجن ، من حيث كانت النون فى زرجون قياسها أن تكون أصلا ؛ إذ كانت بمنزلة السين من قربوس . قال أبو على : ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي<sup>(٢)</sup>

خلطت فيه . قال : والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة<sup>(٣)</sup> .

\* فى خدير مياس الدمي معرجين \*

وأنشدناه ( المعرجن ) باللام . فقلوه ( المعرجن ) يشهد بكون النون من عرجون أصلا ،

وإن كان من معنى الانعراج ؛ ألا تراهم فسروا قول الله تعالى ( حتى عاد كالعرجون<sup>(٤)</sup> القديم<sup>(٥)</sup> ) فقالوا : هى الجباسة إذا قدمت فأحنحت ؛ فقد ( كان على هذا القياس يجب )

أن يكون نون ( عرجون ) زائدة ، كزيادتها فى ( زيتون ) ، غير أن بيت رؤبة<sup>(٦)</sup> الذى يقول فيه ( المعرجن ) منع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعى قريب من لفظ

(١) ثبت فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) وهو لفظ فاوسى مركب من « زر » بمعنى

الذهب ، و « كون » بالكاف الفارسية ومعناه لون . فعنى التركيب : لون الذهب . وانظر التقريب ٩

(٣) من أرجوزة ديوانه ٥٦ (٤) سقط فى أ . (٥) آية ٣٩ سورة يس .

(٦) الجباسة : المذق بشاريخه . وهو ما عليه الرطب ويقال له السبابة . (٧) كذا فى أ .

وفى ش ، ب : « كان القياس على هذا أن يكون » .

الثلاثي ؛ كَسَبَطِرٍ من سَبِيط ، وِدَمَتِر ، من دَمِيت ؛ ألا ترى أنه ليس في الأفعال  
(فَعَلَن) وإِنَّمَا ذلك في الأسماء نحو عَلَجَن ، وَخَلَبَن <sup>(١)</sup> .

ومما يدلُّك على أنَّ ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت  
على قوه (يتلاقون بينهم مسائل) أبنية التصريف ؛ نحو قولهم في مثال (صَمَحَمَح) <sup>(٢)</sup>  
من الضرب ؛ (ضَرَبَ رَب) ومن القتل (قَتَلَتَل) ومن الأكل (أَكَلَكَل) ومن الشرب  
(شَرَبَ رَب) ومن الخروج (خَرَجَ رَج) ومن الدخول (دَخَلَل) . وفي مثل (سَفَرَجَل) <sup>(٣)</sup>  
من جعفر ؛ (جَعَفَرَر) ومن صقعب (صَقَعَبَب) <sup>(٤)</sup> ومن زبرج (زَبَرَجَج) ومن ترم <sup>(٥)</sup>  
(تَرَمَمَم) ونحو ذلك . فقال لك قائل : بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بداً  
من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف . <sup>(٦)</sup>

فإن قلت : فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى  
ابن الشيخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : حدثنا الخليل بن أسد  
النوشجاني قال : قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج : <sup>(٧)</sup>

\* يا صاح هل تعرف رَسْمًا مُكْرَسًا \*

فلما بلغت :

\* تقاعس العِزُّ بنا فاقعنا سِسا \*

قال لي الأصمعي : قال لي الخليل : أنشدنا رجل :

\* ترافع العِزُّ بنا فارفنعنا <sup>(٨)</sup> \*

(١) العلجن : الناقة الكزاز اللحم ، والمرأة الماجنة . والخلبن : الخرقاء . (٢) كذا في أ ،  
ح . وفي غيرها : « من » . (٣) أي يلقي بعضهم على بعض أسئلة . (٤) الصقعب :  
الطويل ، والمصوت من الأنياب والأبواب . (٥) الترم : ما فضل من الطعام ، أو الإدام  
في الإناة . (٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « هؤلاء » . (٧) نسبة للنوشجاني  
(بضم النون) : بلد في فارس . (٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « به » .

٥

١٠

١٥

٢٠

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :<sup>(١)</sup>

\* تفلّس العزُّ بنا فاقعنسا<sup>(٢)</sup> \*

فهذا يدلّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو<sup>(٣)</sup> من الأبنية ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيّد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع<sup>(٤)</sup> من هذا ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا . ومذهبا مَرَضِيًّا لما أباه الخليل ولا منع منه !

فالجواب عن هذا من أوجه عدّة : أحدها - أن الأصمعيّ لم يحك عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلم بشيء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتجّ عليه مُنْشِده ذلك البيت بيت العجاج عَرَفَ الخليلُ حُجَّتَهُ فترك مراجعته ، وقطع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده ، ولا ينبغي أن يسبق<sup>١٠</sup> الخليل إلى القول بشيء فيكون فيه تعقّب له فينبّه عليه فينتبه .

وقد يجوز أيضا أن يكون الأصمعيّ سمع من الخليل في هذا من قبوله أو رده على المحتجّ به ما لم يحكه للخليل من أسد ، لا سيما والأصمعيّ ليس ممن ينشط للقياس ، ولا الحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضا أمسك عن شرح الحال في ذلك ، وما قاله<sup>١٥</sup> لمنشده البيت من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعيّ لمعرفته بقلة انبعاثه في النظر وتوقّره على ما يروى ويُحفظ<sup>(٥)</sup> . وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فقلت » وانظر لهذه القصة شعراء ابن قتيبة ٢٣ .

(٢) بعد هذا في ابن قتيبة : « ولا يجوز لي » . (٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٤) كذا في ش وب . وسقط في أ . (٥) متعلق بقوله : « شرح » .

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « انبعاثه » . (٧) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يركه » .

الأصمى، وقد كان أرادہ الأصمى على أن يعلمه العَرُوض فتعذر ذلك على الأصمى<sup>(١)</sup> وبعد عنه؛ فينس الخليل منه فقال له يوما: يا أبا سعيد، كيف تقطع قول الشاعر:

إذا لم تستطيع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

قال: فعلم الأصمى أن الخليل قد تأذى ببعده عن علم العَرُوض فلم يعاوده فيه.

ووجه غير هذا، وهو ألطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناء (مما) لآله حرف حلقى<sup>(٢)</sup>، والعرب لم تبني هذا المثال مما لآله أحد حروف الخلق، إنما هو مما لآله حرف قموى<sup>(٣)</sup>، وذلك نحو اقمسس، واصحنكك، واكندد، واعفنجج. فلما قال الرجل للخليل (فارفعنا) أنكر ذلك من حيث أرينا.

فإن قيل: وليس ترك العرب أن تبني هذا المثال مما لآله حرف حلقى، بمنع أحدا من بنائه من ذلك؛ ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثليهم، وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا، ولا أن يرويه رواية.

قيل: إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلل داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحدا بعد ذلك المدول عنه. وعلل امتناع ذلك عندي ما ذكره لتأمله فتعجب منه، وتأثق لحسن الصنعة فيه.

(١) البيت لمعروبن معديكرب من قصيدته في ربحانة أخنسه، وكانت أمرت، ولم يستطع أن يستفدها؛ أو لها:

أمن ربحانة الداعى السميع يؤزنى وأصحابي هجوع

وانظر الخزانة ٣/٤٦٠، والأصميات ٤٣ - ٤٥، والأغانى بولاق ١٤٣/٣٣، وابن قتيبة ٢٣، ومعاهد التصبص ٢٣٦/٢.

(٢) كذا في ١٠ وفي سائر الأصول: «مضى». (٣) كذا في ث، ب. وفي أ: «فيا».

(٤) أى غلط واشتد. (٥) اعفنجج: أى أسرع.

(٦) ثبت هذا الحرف في أصول النجاشي ما عدا ج فقد سقطت فيها، وهو أسوغ.

٥

١٠

١٥

٢٠

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحق به وأكثر من النون فيه ؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف ، قطعت بزيادتها ؛ نحو نون بحنفل ، وعبنفس ، وجرنفس ، وقندنفس ، وعمرندس ؛ عرفت الاشتقاق أولم تعرفه ، حتى يأتيك ثبت بيضه .

- قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد ؛ نحو واو قدوكيس ، وسروميط ، وياء سميدج وعميثل ، وألف جرأفيس ، وعدأفير . والنون حرف من حروف الزيادة أغن مضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القرب والمشابهات ما قد شاع وذاع . فالحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة .
- وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هذه النون — إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع — قوية الشبه بحروف المد ؛ وإنما يقوى شبهها بها متى كانت ذات غنة لتضارع بها حروف المد للينها ، وإنما تكون فيها الغنة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف قوي لا حلق ، نحو بحنفل وبابه . وكذلك أيضا طريقها وحديثها في الفعل ؛ ألا ترى أن النون في باب اخرجنم وادلنظي ، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألف ، نحو اشهابت ، وادهامت ، وابياضت ، واسوددت ؛ والواو في نحو اذودن ، واعشوشب ،

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « بأنها زائدة » . (٢) هو الغليظ الشفة .  
 (٣) من معانيه السئ الخلق . (٤) هو الضخم الشديد من الرجال . (٥) هو الذي في إحدى جداته رق . (٦) الأسد الشديد . (٧) هو الشديد من الأسود والرجال .  
 (٨) هو الجمل الطويل . (٩) هو السيد الشريف . (١٠) هو البطل ، والنشيط .  
 (١١) هو الجرئ . (١٢) كذا في ب . وفي أ ، ش : « اذلنظي » بالهملة .  
 وادلنظي الرجل : مرة فارس . (١٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « في نحو » .

واخلواق، واعروريت، واذلوليت<sup>(١)</sup>، واقطوطيت<sup>(٢)</sup>، واحلوليت . وإذا كانت النون في باب احرنجيم واقعنسس إنما هي أيضا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها) وجب أن تضارعا، وهي أقوى شباها بها . وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنّاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسخنك<sup>(٤)</sup>، واقعنسس، واهرنجيم، واهرنظم<sup>(٥)</sup> . وإذا كان كذلك لم يجوز أن يقع بعدها حرف حلق؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم<sup>(٦)</sup>، وإذا كانت من الفم سقطت غنّتها، وإذا سقطت غنّتها زال شبهها بحرفي المد : الواو والألف . فلذلك أنكروه الخليل، وقال : هذا لا يكون . وذلك أنه رأى نون (ارفتع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غنّاء غير مبيّنة<sup>(٧)</sup>، فأنكره، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه مُغَنَّةٌ مشابهة لحرفي اللين، ولهذا ما كانت النون في (عجّيس) و (هجنع) كجاء (عَدَّيس) ولا مى (شَلْع) ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدّعية، وأدغامها يخرجها من الألف؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، وهي من الفم . وهذا أقوى ما يمكن أن يحتجّ به في هذا الموضع .

(١) اذلول : انطلق في استخفاء وذل . (٢) اقطوطى : قارب في مشيه .  
(٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب . (٤) يقال : اسخنك الليل : أظلم .  
(٥) أى رفع أنفه وغضب واستكبر . (٦) أما إذا كان بعدها حرف فوى وكانت غنّاء فإن نخرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف . وفي مقدّمة الجزرية :  
\* وغنة نخرجها الخيشوم \*

(٧) كذا في ب . وفي ش : « مبيّنة » . (٨) هو الجبل الضخم .  
(٩) هو الطويل الضخم . (١٠) هو الجبل الضخم .  
(١١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « شلع » . والشلمع والشلمع : الطويل . وقد جاء الأتول في مستدرک التاج، والثاني في اللسان والقاموس .  
(١٢) كذا في ش . وفي أ ، ب :  
« الأنف » وما أثبت هو الصواب . وفي ج : « فيزول شبهها بالألف » .



وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبني من ضرب مثل ( حَبْنَطَى ) ؟  
 لقلت فيه : ( ضَرَبْتِي ) . ولو قال : كيف تبني مثله من قرأ ؛ لقلت : هذا لا يجوز ؛ لأنه  
 يلزم أن أقول : ( قرأَيْ ) ؛ فأبين النون لوقوعها قبل الحمزة ، وإذا بانث ذهبت عنها  
 غُنتها ، وإذا ذهبت غُنتها زال شَبَّها بحروف اللين في نحو عَثْوَيْل ، وخَفِيدٍ ، وسَرَوَيْط ،  
 وفد وكيس ، وزَرَارِق ، وسَلَام ، وعُدَّافِر ، وقرَّافِر - على ما تقدّم - ولا يجوز أن تذهب  
 عنها الغنة في هذا الموضع الذي هي محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة  
 التي ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلق . فلا يجوز أيضا أن تبني من صرع ،  
 ولا من جبه ، ولا من سنخ ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول :  
 صَرَنْعِي ، وجَبَنْعِي ، وَسَنْخِي ، وَسَلَخِي ، وفَرَنْغِي ؛ فتبين النون في هذا الموضع .  
 وهذا ( لا يجوز ) ؛ لما قدّمنا ذكره . ولكن من أخفى النون عند الخاء والغين في نحو  
 مُنْخَل ، ومُنْغِل ، يجوز على مذهبه أن يبني نحو حَبْنَطَى من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد  
 يكون هناك في لغته من الغنة ما يكون مع حروف الفم .

وقلت مرة لأبي على - رحمه الله - قد حضرني شيء في علة الإلتباع في ( نَقِيد ) وإن  
 عيرى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين ، فكما جاء عنهم النخير  
 والريغ ، كذلك جاء عنهم ( النقيذ ) بخاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق  
 بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياها بحروف الفم ، فالنقيذ في الإلتباع

- (١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « عنها » . (٢) هو الأحق . (٣) هو السريع ،  
 والعظيم . (٤) جمع زرق (كسك) وهو طائر صياد . (٥) اسم موضع من نواحي المدينة .  
 (٦) كذا في أ . وفي ب ، ش : « ولا يجوز » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب :  
 « ما لا يجوز » . (٨) وصف من أفضل القوم حديثا سمعه : ثم به إليهم .  
 (٩) كذا في ش ، ب . وفي أ ، ج : « نقيذ » . والصواب ما أثبت . والنقيذ ما يستفقد من العذر .  
 (١٠) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وكا » . (١١) كذا ش ، ب . وفي أ : « جاز » .

كالمُسْخَل والمُسْخَل فيمن أخفى النون؛ فرضيه وتقبله . ثم رأيتُه وقد أثبتَه فيما بعد بخطه في تذِكرته ، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع<sup>(١)</sup> فعنلى) وبإيه فيما لأمه جرف حلقى ؛ لِمَا يُعَقَّب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين ، والقياس يوجبُه فلنكن عليه . ويؤكدُه عندك أنك لا تجد شيئا من باب فعنلى ولا فعنللا ولا فعنعل بعد نونه حرف حلقى .

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفعنا) إنما هو لتكرار الحرف الحلقى مع استنكارهم ذلك . ألا ترى إلى قلة التضعيف في باب المده ، والرخيخ ، والباع<sup>(٥)</sup> ، والبجح ، والضغيفة<sup>(٦)</sup> ، والرغيفة<sup>(٧)</sup> ؛ هذا مع ما قدّمناه من ظهور النون في هذا الموضع .

ومن ذلك قول أصحابنا : إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل ، إلا أن تقيسه . وذلك نحو المدرج ، تقول : درجته مُدْرَجًا ، وهذا مُدْرَجنا ، وقلقلته مقلقلًا<sup>(٨)</sup> ، وهذا مقلقلنا ، وكذلك أكرمته مُكْرَمًا ، وهذا مُكْرَمك ، أى موضع إكرامك ، وعليه قول الله تعالى : « وَمَرَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ » أى تمزيق ، وهذا ممزق الثياب ، أى الموضع الذى تمزق فيه . قال أبو حاتم : قرأت على الأصمعى في جيمية العجاج :

\* جَابًا تَرَى يَلِيَّتِهِ مُسَحَّجًا<sup>(١٠)</sup> \*

(١) كذا في ١٠ وفي ش ، ب : « امتناع بناء فعنلى » . (٢) كذا في ش ، ب . وسقط هذا الحرف في ١٠ . (٣) هو اليسير السهل . (٤) هو السهولة واللين . (٥) هو المناع وتقل السحاب من الماء . (٦) من معانيها الروضة . (٧) طعام مثل الحساء يصنع بالتمر . ويقول فيها في تهذيب الألفاظ ٦٣٧ : « والرغيفة : حشور قيق » وهى مصحفة فيه الى (الرغيفة) ويستظهر الناشر أنها (الريقة) وهذا خطأ . (٨) ثبت في ١٠ ، وسقط في ش ، ب . (٩) آية ١٩ سورة سبأ . (١٠) البجاب : حمار الوحش الفليظ ، والابت : صفحة العنق ، والتدحيج : الخدش . وهو من أرجورته التى أزلها : \* ما هاج أحزاننا وشجوا قد شجا \* وانظر الديوان .

(١) فقال : تليله ، فقلت : يليلته ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرني به من سمعه  
من فلي في رؤبة ، أعنى أبا زيد الأنصاري ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : جعله  
مصدرا ، أى تسجيحا ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :  
ألم تعلم مُسَرَّحِي القوافي      فلا عيًّا بهنَّ ولا اجنِّلا<sup>(٤)</sup>

أى تسريحي . فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عز وجل : « ومنزقناهم  
كل ممزق » فأمسك .

وتقول على ما مضى : تألقتَه متألِّفاً ، وهذا متألِّفاً ، وتدهورت متدهوراً ،  
وهذا متدهورك ، وتقاضيتك متقاضى ، وهذا متقاضانا . وتقول : اخروط<sup>(٥)</sup>  
خروطاً ، وهذا مخروطاً ، واغردون مغردونا ، وهذا مغردونا ، وتقول :  
أذلوليت مُذلولي ، وهذا مذلولانا ، ومذلولان يا نسوة ، وتقول : اكوهـ<sup>(٦)</sup>  
مكوهـداً ، وهذا مكوهـدك . فهذا كله من كلام العرب ، ولم يُسمع منهم ،  
ولكنك سمعت ما هو مثله ، وقياسه قياسه<sup>(٨)</sup> ، ألا ترى إلى قوله<sup>(٩)</sup> :

أُقاتِلُ حتَّى لا أرى لى مُقاتِلاً      وأنجو إذا غمَّ الجبان من الكرب  
وقوله<sup>(١٠)</sup> :

أُقاتِلُ حتَّى لا أرى لى مُقاتِلاً      وأنجو إذا لم ينسُجْ إلَّا المكيسُ

- (١) التليل : العنق . (٢) فلق القم : شقه ومنفرجه . (٣) ثبت في أ ، وسقط في ش ، ب .  
(٤) انظر الكتاب ١/١١٩ ، والبيت من قصيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندي ، وانظر  
الديوان ٦٢ والكامل ٢/٢٥٩ . ولفظ الشطر الأول في الديوان : \* ألم تخبر بمسرحى القوافي \*  
(٥) يقال اخروط بهم السير : امتد . (٦) اغردون الشجر : تنق وكان ناعما . ويقال  
كذلك في الشاب . (٧) اكوهـد الشيخ والفرخ : ارتعد . (٨) كذا في أ ، ب .  
(٩) هو مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك . وانظر الكتاب ٢/٢٥٠ .  
(١٠) وحاسة اليحترى ٥٣ ، وحاسة الخالدين الورقة ٦١ من نسخة الدار ٨٧ هـ أدب . (١٠) هوزيد  
الخليل . وهو من أربعة أبيات في النوادر ٧٩ ، وانظر سيبويه ٢/٢٥٠ واللسان (قتل) ، والآلى .

وقوله : \* كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصَةٍ \*

فقوله ( مصلصلة ) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته ، ويجوز أن يكون موضعا للصصلة . وأما قوله :

\* ... حتى لا أرى لى مقاتلا \*

فمصدر ، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال <sup>(١)</sup> :

ترأد على دمن الحياض فإن تعف <sup>(٢)</sup> فإن المندى رحلة فركوب <sup>(٣)</sup>  
أى مكان تنديتنا إياها أن زحلتها ، فركبها . وهذا كقوله :

\* تحيةً يلهم ضرب وجيع \*

أى ليست هناك تحية ، بل مكان التحية ضرب . فهذا كقول الله سبحانه  
« فبشرهم بعذاب أليم » . وقال رؤبة <sup>(٤)</sup> :

\* جَدَّبَ المندى شتر المعو <sup>(٥)</sup> \*

فهذا اسم لموضع التندية أى جَدَّبَ هذا المكان . وكذلك ( المعو ) مكان أيضا ، والقول فيهما واحد .

١٥ (١) هو طقة بن عبدة . والقصيدة فى المفضليات .

(٢) الحديث عن ناقته المذكورة فى البيت :

إليك — أبيت اللعن — أعلمت ناقتي لكلكها والقصرين وجيب

والدمن جمع دمنة وهى بقية الماء فى الحوض وقوله : (تراد) كذا فى المفضليات وأصول الخصائص  
وفى اللسان فى دمن وندى : ترادى . وانظر ابن الأبارى ٧٧٨

٢٠ (٣) التندية أن تورد الإبل لتشرب قليلا ، ثم تترك ترعى ، ثم ترد إلى الماء .

(٤) نسب فى الكتاب ٣٦٥/١ إلى عمرو بن معد يكرب ، وكذا نسب ابن رشيقي فى العدة فى باب  
المرقات . وانظر الخزائن ٥٣/٤ . والشطر الذى أورد بحج صدره : \* ونخيل قد دلفت لها بخيل \*

(٥) كذا فى شه ، ب . وفى أ : « قول » . (٦) « شتر » : غليظ ، « والمعو »  
من التمويه ، وهو نزول آخر الليل . يصف مهمها قطعه فى سفره . وانظر الأربوزة فى ديوانه .

وهذا باب مطرود متقاود . وقد كنت ذكرت طرّفا منه في كتابي ( شرح  
تصريف أبي عثمان ) ؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما قيس على كلامهم  
فهو من كلامهم . ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة : إنهما قاسا اللغة وتصرفا  
فيها ، وأقدا على ما لم يأت به من قبلهما . وقد كان الفرزدق يلغز بالأبيات ،  
ويأمر باللقائها على ابن أبي إسحاق<sup>(١)</sup> .

٥

وحكى الكسائي<sup>(٢)</sup> أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور، فقال :  
مطيب ؛ وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه . فهذا<sup>(٣)</sup>  
ضرب من القياس ركه الأعرابي ، حتى دعا إلى الضحك من نفسه ،  
في تعاطيه إياه .

١٠ وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ،  
فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنس بها وزال استيحاشه منها . فهل هذا إلا اعتماد  
في تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظرف ، ولم تسمع يظرف ؛  
هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرف ، راجعا له غير مستحي منه . وكذلك<sup>(٤)</sup>  
لو سمعت سليم ، ولم تسمع مضارعه ؛ أكنت ترجع أو تردع أن تقول يسلم ، قياسا  
أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية كثيرة<sup>(٥)</sup> .

١٥

(١) هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، من أوائل من وضع النحو . مات سنة ١١٧ هـ .  
وانظر طبقات الفراء ٤١٠ (٢) في اللسان في « طيب » نسبة هذه القصة للسرياني .  
(٣) هذا الضبط على أن « مضيط » في اللسان والقاموس : « مطيب » بسكون الطاء . وقبح إليه .  
وفي شدة ، ب بعد « مطيب » : « واحد » وسقط هذا اللفظ في أ . ومطايب الجزور : خيار  
لحمه وأطيبه . (٤) كذا في أ . وفي شدة ، ب : « على » .  
(٥) أي تكلف ، وهو من باب ورث . (٦) ثبت في أ . وسقط في شدة ، ب .

٢٠

## باب — في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لبيد :

(١) سقى قومي بني مجيد، وأسقى  
نميرا والقبائل من هلال  
وقال : (٢)

(٣) أما ابن طوق فقد أوفى بذمته  
كما وفى بقلاص النجم حاديها  
وقال : (٤)

(٥) فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ومطواى مشناقان له أرقان  
فها تان لغتان : أعنى إثبات الواو في « أخيلهو » ، وتسكين الهاء في قوله : « له » ،  
لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزيد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس  
إسكان الهاء في « له » عن حذف لحق بالصنعة الكلمة ؛ لكن ذاك لغة . ١٠

(١) قبله :

أقول وصوبه منى بعيد يحط السيب من قلل الجبال  
وهو في وصف شهاب من قصيدة أولها :

ألم تلم على الدمن الخسوالى لسلبي بالمذائب فالقفال

وانظر الديوان طبعة فينا ١٢٧ ، و « مجد » : أم كلب وكلاب ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة .  
(٢) هو طفيل الغنوى ، كما في اللسان في « وفى » . وقد ذكر في ديوانه ٦٥ فيما نسب إليه .  
وفي الكامل ١٥٦/٥ : « ابن بيض » بدل « ابن طوق » .

(٣) قلاص النجم في زعم العرب عشرون نجما ساقها الدبران في خطبة الثريا .

(٤) هو يعلى الأزدي ، وكان لصا . وانظر اللسان في « مطأ » ، وفى « ها » في الألف اللينة ،  
وانظر ص ١٢٨ من هذا السفر .

(٥) يتحدث عن برق شافه وهاجه إلى وطنه ، و « أخيله » : أنظر إلى مخيلته ودنق مطره .  
و « مطواى » : تنقية مطو . وهو صاحب النظر .  
(٦) كذا في ١٠ . وفي سائر الأصول : « فهذان » . ٢٠

ومثله ما رويناه عن قُطْرُب :

وأشرب الماء ما بي نحو هو عطش

فقال « نحو هو » بالواو، وقال « عيونه » ساكن الهاء .

وأما قول الشماخ :

له زَجَلُّ كأنه صوت حا إذا طلب الوَسِيقَةَ أو زَمِير<sup>(١)</sup>

٥

فليس هذا لغتين ؛ لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة<sup>(٢)</sup> ،

فينبغي أن يكون ذلك ضرورة ( وصنعة<sup>(٣)</sup> ) ، لا مذهبا ولغة . وكذلك يجب عندى

وينبغي ألا يكون لغة ؛ لضعفه فى القياس . ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب

الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلفيتهو أميس .

وأما الوقف فيوجب الإسكان كلفيته وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة  
للو وزن ، لا لغة .

وأنشدني الشجرى لنفسه :

وإنا ليرعى فى الخُوفِ سَوائِنا كأنه لم يشعر به من يحارب<sup>(٤)</sup>

فاختلس ما بعد هاء « كأنه » ، ومطل ما بعد هاء « يهي » ، واختلاس ذلك

ضرورة ( وصنعة<sup>(٥)</sup> ) على ما تقدم به القول .

١٥

(١) الزجل : صوت فيه حنين وترنم . والوسيقة هنا : القطيع من الأثن . والزمر : الزمر .

يصف حمار وحش هانجا . وانظر كتابة الأعلام على شواهد الكتاب ١ / ١١ ، وانظر الديوان . وانظر

أيضا ص ١٢٧ من هذا السفر . (٢) كذا فى شه ، ب . وهو يوافق ما فى اللسان فى « ها »

فى حرف الألف اللينة . وفى أ : « راية » . (٣) ثبت هذا فى أ وسقط فى شه ، ب .

(٤) « كأنه » كتب فى أ فوته : « خلس » .

(٥) كذا فى أ . وفى شه ، ب : « ضيقة » .

٢٠

ومن ذلك قولهم : بغداد ، وبغدان . وقالوا أيضا : مغدان ؛ وطبرزل<sup>(١)</sup> ، وطبرزن .  
وقالوا للحية : آيم ، وآين . وأعصر ، ويعصر : أبو باهلة . والطنفسة ، والطنفسة .  
(٢) وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شيء من ذلك —  
كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان<sup>(٣)</sup> — فينبغي أن نتأمل حال كلامه ؛ فإن  
كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة ، فإن أخلق  
الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ( ذينك اللفظين ) ؛ لأن  
العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها .  
وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة  
أخرى ، وطال بها عهد<sup>(٤)</sup> ، وكثر استعمالها<sup>(٥)</sup> ، فلحققت — أطول المدة واتصال<sup>(٦)</sup>  
استعمالها — بلغته الأولى<sup>(٨)</sup> .

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به  
في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة<sup>(٩)</sup> ، والكثيرة هي الأولى الأصلية<sup>(١٠)</sup> .  
نعم ، وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القليلة منهما إنما قلّت في استعماله لضعفها  
في نفسه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته . وذلك

- ١٥ (١) يقال : سكر طبرزل وطبرزن . وهو السكر الأبيض الصلب . واللفظ معرب عن الفارسية .  
انظر معرب الجواليقي ٢٨٨ (٢) كذا في أ وفي شه : « أما ما اجتمعت » .  
(٣) كذا في أ وفي شه ، ب : « فصاعدا » . (٤) كذا في أ ، ب والمزهر ١٥٥/١ ،  
وفي شه ، ب : « ذينك اللفظتين » . (٥) كذا في أ ، ب والمزهر ١٥٥/١ ، وفي شه :  
« به » . (٦) كذا في المزهر ١٥٥/١ ، وفي أصول الخصائص : « لها استعماله » .  
٢٠ (٧) كذا في أ ، ب . وفي شه : « أطول » . (٨) كذا في أ والمزهر . وفي سائر  
الأصول : « الأخرى » . (٩) كذا في أ وفي شه ، ب : « اللغتين » .  
(١٠) كذا في أ . وفي شه ، ب ، المزهر ١٥٦/١ : « الكثيرة » .



أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ؛ ألا ترى إلى  
حكاية أبي العباس عن عُمارة قراءته ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهار ﴾ <sup>(١)</sup> بنصب النهار، وأن  
أبا العباس قال له : ما أردت ؟ فقال : أردتُ « سابقُ النهار » قال أبو العباس <sup>(٢)</sup>  
فقلت له . فهلاً قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أي أقوى . فهذا يدلُّك على  
أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه ، ( وذلك ) <sup>(٣)</sup> لاستخفافهم الأضعف ؛  
إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب  
من المبالغة ؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة .

[ وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإن <sup>(٤)</sup>  
أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ؛ من حيث كانت القبيلة  
الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله . هذا غالب الأمر ، وإن كان  
الآثر في وجه من القياس جائزاً .

وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تحرف  
الصيغة واللفظ واحد ؛ نحو قولهم : هي رَغوة اللبن ، ورَغوته ، ورُغوته ، ورُغَاوته ،  
ورِغَاوته ، ورُغَايته . وكقولهم : الذُّرُوح ، والذُّرُوح ، والذُّرُوح ، والذُّرُوح ،  
والذُّرُوح ، والذُّرُوح ، والذُّرُوح ؛ روينا ذلك كله . وكقولهم : جثته من عل ،

(١) آية ٤٠ سورة يس . (٢) ثبت في شه ، ب وسقط في أ .

(٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « يدل » . (٤) ثبت في شه ، ب . وسقط في أ .

(٥) ثبت في شه ، ب وسقط في أ . (٦) ما بين المربعين في أ ، وسقط في شه ، ب ،

ح . وهو من هذا الموضع الى قوله في الصفحة التالية : « وكلما كثرت الألفاظ » .

(٧) في أ : « الصنعة » ، وقد تبعت هنا ما في المزهر ١٥٦/١ وما يؤخذ من ح .

(٨) هودوية أعظم من الذباب شيئاً .

ومن عِلِّ ، ومن علا ، ومن علُو ، ومن علَو ، ومن علُو ، ومن علُو ، ومن عالٍ ،  
ومن مُعالٍ . فإذا أرادوا النكرة قالوا : من عِلِّ . وههنا من هذا ونحوه أشباه  
له كثيرة ] .

وكلمة<sup>(١)</sup> كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات  
الجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد ، من هَنا ومن هَنا . ورويت عن الأصمعي قال :  
اختلف رجلان في الصَّقر ، فقال أحدهما : الصقر (بالصاد) ، وقال الآخر : السَّقر  
(بالسين) ؛ فتراضيا بأول وإرد عليهما حكما له ما هُما فيه . فقال : لا أقول كما قلتما ؛  
إنما هو الزَّقر . أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة : كيف أفاد في هذه الحال  
إلى لغته لغتين أُخريين معها . وهكذا نتداخل اللغات . وسنفرد لذلك بابا  
بإذن الله عزَّ وجلَّ .

فقد وضع ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد  
من العرب .

### باب — في تركيب اللغات<sup>(٢)</sup>

اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضِعُف نظرهم ، وخَفَّت إلى تلقِّي ظاهر<sup>(٤)</sup>  
هذه اللغة أفهامهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وأدَّعوا أنها موضوعة  
في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها ، وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكره ،  
وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه . ألا تراه كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على

(١) كذا في أ . وفي شه ، ب : « إذا كثرت ذلك على » . (٢) كذا في أ . وفي شه ،  
ب : « تركيب » . (٣) كذا في أ . وفي شه ، ب : « اللغة » .  
(٤) كذا في أ . وسقط هذا في شه ، ب .

فَعِلْ يَفْعُلْ ؛ نَحْوَ نَعِمَ نَعِمُ ، وَدِمْتَ تَدُومُ ، وَمِتَ تَمُوتُ . وَقَالُوا أَيْضًا فِيمَا جَاءَ مِنْ  
فَعَلْ يَفْعَلْ ، وَلَيْسَ عَيْنُهُ وَلَا لَامُهُ حَرْفًا حَلَقِيًّا ؛ نَحْوَ قَلَى يَقْلَى ، وَسَلَا يَسْلَى ، وَجَبَى  
يَجْبَى ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ .

وَمِمَّا عَدَّوه شَأْنًا مَازَكْرَهُ مِنْ فَعَلٍ فَهُوَ فَاعِلٌ ؛ نَحْوَ طَهَّرَ فَهُوَ طَاهِرٌ ، وَشَعَّرَ  
فَهُوَ شَاعِرٌ ، وَحَمَّضَ فَهُوَ حَامِضٌ ، وَعَقَّرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ ؛ وَلِذَلِكَ نِظَائِرُ كَثِيرَةٌ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ وَعَاقِبَتَهُ إِنَّمَا هُوَ لُغَاتٌ تَدَاخَلَتْ فَتَرَكَّتْ<sup>(١)</sup> ، عَلَى مَا قَدَّمَاهُ  
فِي الْبَابِ الَّذِي هَذَا الْبَابُ يَلِيهِ . هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِحِكْمَةِ الْعَرَبِ .

وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ دَلَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَى وَجُوبِ مُخَالَفَةِ صِيغَةِ الْمَاضِي لِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ ؛  
إِذِ الْغَرَضُ فِي صِيغِ هَذِهِ الْمُثُلِ إِنَّمَا هُوَ لِإِفَادَةِ الْأَزْمَنَةِ ، بِفِعْلِ لِكُلِّ زَمَانٍ مِثَالٌ  
مُخَالَفٍ لِصَاحِبِهِ ، وَكَلَّمَا أَزْدَادَ الْخِلَافِ كَانَتْ فِي ذَلِكَ قُوَّةُ الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ .

فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ جَعَلُوا بِإِزَاءِ حَرَكَةِ فَاءِ الْمَاضِي سَكُونَ فَاءِ الْمَضَارِعِ ، وَخَالَفُوا بَيْنَ  
عَيْنَيْهِمَا ؛ فَقَالُوا : ضَرْبٌ يَضْرِبُ ، وَقَتْلٌ يَقْتُلُ ، وَعِلْمٌ يَعْلَمُ .

فَإِنْ قَلَبْتَ : فَقَدْ قَالُوا : دَحْرَجٌ يَدْحَرِجُ ؛ فَخَرَكُوا فَاءَ الْمَضَارِعِ وَالْمَاضِي جَمِيعًا ،  
وَسَكَّنُوا عَيْنَيْهِمَا أَيْضًا ؛ قِيلَ : لَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِيِّ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالٍ ،  
وَأَعْمُ تَصَرُّفًا ، وَهُوَ كَالْأَصْلِ لِلرَّبَاعِيِّ ، لَمْ يَبَالُوا مَا فَوْقَ ذَلِكَ مِمَّا جَاوَزَ الثَّلَاثَةَ ، وَكَذَلِكَ  
أَيْضًا قَالُوا : تَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ ، وَتَقَاعَسَ يَتَقَاعَسُ ، وَتَدَهَوَّرَ يَتَدَهَوَّرُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ؛  
لَأَنَّهُمْ أَجَكُوا الْأَصْلَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ الثَّلَاثِيُّ . فَقَلَّ حَقْلُهُمْ بِمَا وَرَاءَهُ ؛ كَمَا أَنَّهُمْ  
لَمَّا أَحْكُوا أَمْرَ الْمَذْكُورِ فِي الثَّنِيَّةِ ، فَصَاغُوهَا عَلَى الْإِفْهَاءِ ، لَمْ يَحْفَلُوا بِمَا عَرَضَ

(١) كَذَا فِي ١٠ رَفِي شَدَّ ، ب : « غَاظَم » .

(٢) كَذَا فِي ١٠ ، ب . رَفِي شَدَّ : « تَرَكَّت » .

في المؤنث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مَصْوَغ عليه من علمها؛  
نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت : ففسد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع  
سواءً، وهو باب فَعْل ؛ نحو كَرَّمَ يَكْرُمُ، وَظَرَّفَ يَظْرُفُ .

٥ قيل : على كل حال فائوه في المضارع ساكنة، وأما موافقة حركة عينيه فلائه  
ضَرَبَ قائم في الثلاثي برأسه ؛ ألا تراه غير متعَدِّ البتة، وأكثر باب فَعَل وفَعِل  
متعَدِّ . فلما جاء هذا مخالفا لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه،  
فوفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما .

١٠ وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون  
ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى، وقلَى يَقْلَى ( ونحو ذلك )، مما التقت فيه حركتا عينيه  
منظورا في أمره، ومحكما عليه بواجبه . فنقول : إنهم قد قالوا : قَلَيْتَ الرجل  
وقَلَيْتَه . فمن قال : قَلَيْتَه فإنه يقول أقلّيه، ومن قال قَلَيْتَه قال : أقلّاه . وكذلك  
من قال : سَلَوْتَه قال : أسلّوه ؛ ومن قال سَلَيْتَه قال : أسلاه، ثم تلاقى أصحاب  
اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه  
١٥ ما ضمه إلى لغته، فتركت هناك لغة ثالثة ؛ كأن من يقول سلا أخذ مضارع من  
يقول سلي، فصار في لغته سَلَا يَسْلَى .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلي مضارع من يقول  
سلا، فيجىء من هذا أن يقال : سَلِي يسلو .

(١) كذا في ١٠ وفي سائر الأصول : « مينه » . (٢) ثبت هذا في ١، وسقط  
في ٢٠ . (٣) كذا في ١٠ وفي ٢٠ ، ب : « وكان » .

قيل : منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك في مضارعه ،  
وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك في ماضيه ؛ إذ كانت هذه المثل تجري عندهم بحجى  
المشال الواحد ؛ ألا تراهم لمّا أعلّوا <sup>(١)</sup> « شَقِي » أعلّوا أيضا مضارعه ، فقالوا  
يشقيان : ولمّا أعلّوا « يُغْزَى » أعلّوا أيضا أغزيت ؛ ولمّا أعلّوا « قام » أعلّوا أيضا  
يقوم . فلذلك لم يقولوا : سليت تسلو ، فعملوا الماضى ويصحّحوا المضارع .

فإن قيل : فقد قالوا : محوت تمحى ، وبأوت تبأى ، وسعيت تسع ، ونأيت  
تنأى ؛ فصحّحوا الماضى وأعلّوا المستقبل .

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛  
ألا ترى أن الألف حرف يُنصرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف  
خصوص بأحد حرفى العلة ، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مُقتَر على بابه ؛  
ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء ولا في الأفعال ، وإنما هى مؤذنة  
بما هى بدل منه ، وكأنها هى هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحدة  
منهما قد تكون أصلا كما تكون بدلا . فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتُـد ذلك ؛  
لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيهما ،  
فكأنها هى ما قلبت عنه البتة ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره .  
ومما يدلّك على صحّة الحال فى ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمى ،  
فأعلّوا الماضى بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمّا كان اعتلال لام الماضى إنما  
هو بقلبها ألفا ، والألف لدالتها على ما قلبت عنه كأنها هى هو ، فكأن لقلب  
هناك : فاعرف ذلك .

- ٢٠ . (١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ترى » . (٢) كذا فى أ وفى غيرها : « بابه الأزل » .  
(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يكون » . (٤) أى فى الأسماء والأفعال .  
(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يدل » . (٦) الضمير للقصة .

وبذلك على استنكارهم أن يقولوا: سلّيت تسلوباً لثلاثاً يلقبوا في الماضي ولا يلقبوا في المضارع أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم؛ وهو قولهم: نيم ينعم، وفضل بفضل. وقالوا في المعتل: ميت تموت، وديم تدوم، وخيخي في الصحيح أيضاً حضر القاضى يحضره. فنعيم في الأصل ماضى ينعم، وينعم في الأصل مضارع نعم، ثم تداخلت اللتان، فاستضاف من يقول نيم لغة من يقول ينعم، فحدثت هناك لغة ثالثة.

فإن قلت: فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول: نعم مضارع من يقول نيم، فتركب من هذا أيضاً لغة ثالثة؛ وهى نيم نيم.

١٠ قيل: منع من هذا أن فعل لا يختلف مضارعه أبداً، وليس كذلك نيم؛ لأن نيم قد يأتي فيه نيم وينعم جميعاً، فاجتمع خلاف مضارعه، وفعل لا يجمع مضارعه الخلاف؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد في يعد؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، وأنت مع ذلك تصحح نحو وضؤ ووطؤ، إذا قلت: يوضؤ ويوطؤ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة، ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة، لكنه لما كان مضارع فعل لا يجمع مختلفاً لم يحذفوا فاء وضؤ، ولا ووطؤ، ولا وضع؛ لثلاثاً يختلف باب ليس من عادته أن يجمع مختلفاً.

١٥ فإن قلت: فما بالهم كسروا عين ينعم، وليس في ماضيه إلا نيم، ونعم، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل.

٢٠ قيل: هذا طريقه غير طريق ما قبله. فلما أن يكون ينعم - بكسر العين - جاء على ما مضى وزنه فعل، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنيم ونعم، كما استغنوا بترك عن وذر، وودع، وكما استغنوا بملاح عن تكسير لمح؛ وغير ذلك. أو يكون

فَعِلَ في هذا داخلا على فَعُل ؛ فكما أن فَعُل بابه يَفْعُل ، كذلك شَبَّهوا بعض فَعِل به فكسروا عين مضارعه ، كما ضَمُّوا في ظَرْف عين ماضيه ومضارعه . فنَعِم ينَعِم في هذا محمول على كرم بكرم ، كما دخل يَفْعُل فيما ماضيه فَعَل ؛ نحو قتل يقتل على باب يشرف ويظرف . وكان باب يَفْعُل إنما هو لما ماضيه فَعُل ، ثم دخلت يَفْعُل في فَعَل على يَفْعِل ؛ لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل . ألا ترى أن ما ماضيه فَعِل إنما بابه فتح عين مضارعه ؛ نحو ركب يركب ، وشرب يشرب . فكما فُتِح المضارع لكسر الماضى ، فكذلك أيضا ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضى . وإنما دخلت يَفْعُل في باب فَعَل على يَفْعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة ، ولما آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضى ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلافاً للكسرة لما عدلوا في بعض ذلك إليها ، فقالوا : قتل يقتل ، ودخل يدخل ، ونخرج يخرج .

وأنا أرى أن يَفْعُل فيما ماضيه فَعُل في غير المتعدي أقيس من يَفْعِل ؛ فضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل ، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس . وذلك أن يَفْعُل إنما هي في الأصل لِمَا لا يتعدى ؛ نحو كرم بكرم ، على ما شرحنا من حالها . فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فَعَل أولى وأقيس .

فإن قيل : فكيف ذلك ونحن نعلم أن يَفْعُل في المضاعف المتعدي أكثر من يَفْعِل ؛ نحو شده يُشْده ، ومدّه يُمدّه ، وقده يُقْده ، وجرّه يُجرّه ، وعزّه يُعزّه ،

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش : «ركا» . (٢) كذا في أ ، ب . وفي ش : «ركا» .  
(٣) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب وسقط في أ . (٤) في ش ، ب : « يفعل المتعدي » .  
(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « وإذا » . (٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وكيف » .

وأزّه يؤزّه ، وعمّه بعُمّه ، وأُمّه يؤمّه ، وضُمّه بضُمّه ، وحلّه يحُلّه ، وسلّه يسُلّه ، وتلّه يتلّه . ويفعل في المضاعف قليل محفوظ ، نحو هره يهزه <sup>(١٢)</sup> ، وعلّه يعلّه ، وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه « أفعلّه » <sup>(١١)</sup> نحو علّه يعلّه ، وهره يهزه ؛ إلا حبّه يحبّه فإنه مكسور المضارع لا غير .

٥ قيل : إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله ، والمعتل كثيرا ما يأتي مخالفا للصحيح ؛ نحو سيد ، وميت ، وقضاة ، وعزاة ، ودام ديمومة ، وسار سيورة . فهذا شيء عَرَض قلنا فيه ، ولنعد .

١٠ وكذلك حال قولهم قنط يقنط ، إنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قنط يقنط لغة ، وقنط يقنط أخرى ، ثم تداخلتا فتركت لغة ثالثة . فقال من قال قنط : يقنط ، ولم يقولوا : قنط يقنط ؛ لأن أخذنا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض . وأما حسب يحسب ، ويس يسيس ، ويس يسيس فمُشبه باب كرم يكرم <sup>(٣)</sup> ، على ما قلنا في نعيم ينعم . وكذلك ميت تموت ، ودمت تدوم ، وإنما تدوم وتموت على من قال مُت ودمت ، وأما ميت ودمت فمضارعهما تمت وتدام ؛ قال :

١٥ يا مجي لا غرو ولا ملاما <sup>(٤)</sup> في الحب إن الحب لن يداما

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « هزه يهزه » . وما أثبت هو الصواب .

(٢) كذا في أ ، ب ، ش . وفي ج : « جاء » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فشب » .

(٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « من » . وفي الجهرة ٣/ ٨٥ ، بدل الشطر الأول :

\* باليل لا عدل ولا ملاما \*



وقال :

بُنَى يا سَيِّدَةَ البَنَات عَيْشِي وَلَا يُؤْمِنُ أَنْ تَمَانِي

ثم تلاقى صاحبيا اللغتين ، فاستضاف هذا بعضَ لغةِ هذا ، وهذا بعضَ لغةِ هذا ، فتركت لغةُ الثالثة . قال الكسائي : سمعت من أخوين من بني سليم .

نما ينمو ، ثم سألت بني سليم عنه فلم يعرفوه . وأُشْدُّ أبو زيد لرجل من بني عَقِيل :  
ألم تعلّمي ما ظِلْتُ بالقوم واقفاً على طَلَلٍ أضحت معارفُهُ قَفراً<sup>(٣)</sup>  
فكسروا الظاء في إنشادهم وليس من لغتهم .

وكذلك القول فيمن قال : شعْرُ فهو شاعر ، وحمض فهو حامض ، وخثر فهو خائر : إنما هي على نحو من هذا . وذلك أنه يقال : خثر وخثر ، وحمض وحمض ، وشعر وشعر ، وطهر وطهر ، بغاء شاعر ، وحامض ، وخائر ، وطاهر على حمض ، وشعر ، وخثر ، وطهر ، ثم استغنى بفاعل عن « فاعيل » وهو في أنفسهم وعلى بال من تصوّرهم . يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر : شعراء لما كان فاعل هنا واقعا موقع « فاعيل » كُسّر تكسيّره ؛ ليكون ذلك أمانة ودليلا على إرادته ، وأنه مغني عنه ، وبدل منه ؛ كما صحّح العواور ليكون دليلا على إرادة الياء في العواور ، ونحو ذلك .<sup>(٤)</sup>

١٥ (١) كذا في أ ، ب . وهو ما في اللسان ( موت ) ، وما في الجهرة ٤٨٥/٣ ، وقال ابن دريد بعد إنشاده : « أراد بئيتي » . وفي ش :

\* بئيتي سيدة البنات \*

ويبدو كأنها مصلحة ، وهو يوافق ما في الصحاح .

(٢) كذا في أ . وفي ب ، ش : « من بني سليم يقولان » .

٢٠ (٣) مدء رواية البيت كما في أ . وقد ورد في ب ، ش :  
ألم تعلّمي ما ظلت بالقوم واقفاً على طلل أضحت معالهُ قفراً

(٤) أي في قوله : \* وكل العينين بالعواور \*

وانظر ص ١٩٥ من هذا الجزء .

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء — قال سيبويه: <sup>(١)</sup> يقولها من لا يقول علم — لكنه لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملازمة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلما لا عالما، فلما خرج بالغريزة إلى باب فعل صار عالم في المعنى كعلم، فكسرت كسيرة، ثم حملوا عليه ضده، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كعلماء؛ لأن العلم محملة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء، لما كان الفحش ضربا من ضروب الجهل، ونقيضا للحلم؛ أنشد الأصمعي — فيما روينا عنه —

<sup>(٣)</sup> \* وهسل علمت فحشاء جهله \*

<sup>(٤)</sup> وأما غسا يغسى، وجي يجي، فإنه كأبي يأتي. وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قوا يقرأ، وهدأ يهدأ. وقد قالوا غسي يغسى، فقد يجوز أن يكون غسا يغسى من التركب الذي تقدم ذكره. وقالوا أيضا جي يجي، وقد أنشد أبو زيد:

\* يا إيلي ماذا مة فتأنيه \*

بفاء به على وجه القياس، كأتى يأتي. كذا روينا عنه، وقد تقدم ذكره، وأنى قد شرحت حال هذا الرجز في كتابي "في النوادر الممتعة".

(١) كذا في ١. وفي سائر الأصول: «من يقولها لا يقول علم». والذي في سيبويه ٢٠٦/٢: «... وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم».

(٢) هذا من كلام ابن جني. (٣) من رجز لصغير بن عمير في الأصمعيات ٥٨. وبعده:

\* مغوثة أعراضهم ممرطة \*

وأورد اللسان هذا الشطر مع آخر في مغل. (٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «فأنا».

(٥) يقال: غسا الليل: أظلم. (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «التركيب».

(٧) انظر ص ٣٣٢ من هذا الجزء.

واعلم أن العرب مختلف أحوالها في تلقى الواحد منها لغة غيره؛ فمنهم من يخفب<sup>(١)</sup> ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستمع فيقيم على لفته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا نبي الله، فقال: "لست بنبي الله ولكنني نبي الله"، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردّه على قائله،<sup>(٢)</sup> لأنه لم يدرهم سمّاه، فأشفق أن يُمسك على ذلك، وفيه شيء يتعلق بالشرع، فيكون بالإمسك عنه مبيح محظور، أو حاطر مباح.

وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابي وأبو زياد الكلابي على الحسريبيغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبياني:

\* على ظهر مينة ...<sup>(٣)</sup> \*

فقال أبو عبد الله: النّطع<sup>(٤)</sup>، فقال أبو زياد: لا أعرفه، فقال: النّطع، فقال أبو زياد: نعم، أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «يستوخ». (٢) كذا في ش، ب. وسقط في أ. (٣) هو من قوله:

كان مجرّ الرامسات ذيوها عليه حصير نمقته الصوانع  
على ظهر مينة جديد سيورها يطوف بها وسط اللطيمة بائع  
والمينة — بفتح الميم وكسرهما — تتخذ من الجلد يضم بعضه إلى بعض ويضع عليه التاجر أمتعته، وكانوا يضعون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها.

(٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «ابن الأعرابي». (٥) يريد أنه سأله عن المينة ما هي فقال: النطع بفتح النون، فانكر ذلك إذ كان من لغة النطع بفتح النون. وأورد اللسان القصة في نطع. (٦) كذا في ش، ب. وفي أ: «تراه».

(١) وحديثي أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم قال: قرأ على أعرابي بالحرم: «طبيي لهم وحسن مآب»، فقلت: طوبى، فقال طيبي، قلت طوبى، قال طيبي. فلما طال على قلت: طوطو، فقال طي طي. أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم. والخبر المرفوع في ذلك؛ وهو سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن قولهم: استأصل الله عير قاتهم؛ فنصب أبو خيرة التاء من «عير قاتهم»، فقال له أبو عمرو: هيئات أبا خيرة، لأن جلدك. وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجزء، قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجزء، فلما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عير بيته، وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها. ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فحكي النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها؛ ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عمارة أنه كان يقرأ (ولا الليل سابق النهار) بالنصب؛ قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابق النهار، فقلت له فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن؛ أي أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر؛ ولا تستنكر إعادة الحكاية، فربما كان في الواحدة عدة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها.

فأما قولهم: عقرت فهي عاقرة؛ فليس «عاقرة» عندنا بجارية على الفعل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر، وحائض، وطالق.

(١) كذا في ش، ب. وفي أ: «حدثنا». وسبقت هذه القصة في ص ٧٥ وما بعدها.  
(٢) أبو عمرو: هو ابن العلاء. وأبو خيرة: تهشل بن زيد، (انظر فهرست ابن النديم).  
(٣) جمع عرقة وهي الأصل. (٤) يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشف، وأثر فيه الحضر فقال ذلك من فصاحته. وانظر هذه القصة في مجالس ابن حنابلة (الثاني).

وكذلك قولهم : طَلَّقْتَ فُهَى طَالِقٍ ؛ فليس عَاقِرٌ مِنْ عَقْرَتْ بِمِثْلَةِ حَامِضٍ مِنْ حَمَضٍ ، وَلَا خَائِرٍ مِنْ خَيْرٍ ، وَلَا طَاهِرٍ مِنْ طَهْرٍ ، وَلَا شَاعِرٍ مِنْ شَعْرٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى فَعَلٍ (فَاسْتَعْنَى بِهِ عَمَّا يَجْرَى عَلَى فَعَلٍ ، وَهُوَ) فَعِيلٌ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ .

٥ وسألت أبا علي - رحمه الله - ، فقلت : قولهم حَائِضٌ بِالْهَمْزَةِ يَتَحَكَّمُ بِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى حَاضَتْ ؛ لِاعْتِلَالِ عَيْنِ فَعَلَتْ . فَقَالَ : هَذَا لَا يَدُلُّ . وَذَلِكَ أَنَّ صُورَةَ فَاعِلٍ مِمَّا عَيْنُهُ مَعْتَلَّةٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْمُوزًا ، جَرَى عَلَى الْفَعْلِ أَوْ لَمْ يَجْرَ ؛ لِأَنَّ بَابَهُ أَنْ يَجْرَى عَلَيْهِ ، فَخَمَلُوا مَا لَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، عَلَى حَكْمِ الْجَارِي عَلَيْهِ ؛ لِقَبْلَتِهِ إِيَّاهُ فِيهِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا فِيمَا مَضَى .

١٠ فاعْرِفْ مَا رَسَمْتُ لَكَ ، وَاجْعَلْ [ مَا يَجِيءُ مِنْهُ عَلَيْهِ ] ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ ، وَهَذَا طَرِيقٌ قِيَاسُهُ .

### (بَابُ فِيمَا يَرِدُ) عَنْ الْعَرَبِيِّ مَخَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ <sup>(٣)</sup>

إِذَا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يُنْظَرُ فِي حَالِ ذَلِكَ الْعَرَبِيِّ وَفِيمَا جَاءَ بِهِ . فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ فَصِيحًا فِي جَمِيعِ مَا عَدَا ذَلِكَ الْقَدْرَ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ ، وَكَانَ مَا أَوْرَدَهُ مِمَّا يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ اسْتِعْمَالٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ الْإِنْسَانِ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى ١٥ فِي ذَلِكَ أَنْ يُحَسِّنَ الظَّنَّ بِهِ ، وَلَا يُجْمَلَ عَلَى فُسَادِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ لَهُ ، وَلَيْسَ مَسْوُوعًا أَنْ يَرْتَجِلَ لُغَةً لِنَفْسِهِ ؟

(١) كَذَا فِي ش ، ب . وَفِي أ مَوْضِعٍ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : « فَهُوَ » .

(٢) كَذَا فِي أ ، ب ، ش . وَفِي ج : « لَا يَجِيءُ إِلَّا مَهْمُوزَةً » وَقَدْ رَوَعِي هَذَا التَّذْكِيرَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

(٣) كَذَا فِي أ ، ب . وَفِي ش ، ب : « بَابُ مَا يَرِدُ » .

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها ،  
وعفا رسمها ، وتأبَّدت معالمها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي خليفة<sup>(١)</sup>  
الفضل بن الحُبَاب قال : قال ابن عَوْن عن ابن سِيرِينَ ، قال عمر بن الخطاب<sup>(٢)</sup>  
رضي الله تعالى عنه : كان الشعر علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه ، بقاء الإسلام  
فتشاغلت عنه العربُ بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولُهِيت عن الشعر وروايته ،  
فلما كثُر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العربُ في الأمصار ، راجعوا رواية<sup>(٣)</sup>  
الشعر ، فلم يثُلوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب مكتوب ، وألقوا ذلك وقد هلك  
من العرب مَنْ هلك بالموت والقتل ، خفيظوا أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره .

وحدثنا أبو بكر أيضا عن أبي خليفة قال قال يونس بن حبيب : قال أبو عمرو  
ابن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وأفرا لجاءكم  
علم وشعر كثير . فهذا ما تراه ، وقد روى في معناه كثير .

وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار ؛ فقد يمكن أن يقع  
شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول  
من تلك اللغة .

- 
- ١٥ (١) أي جهلت : من قولهم : تأبَّد الرعم ، أو سئ وأقفر وتنكر . (٢) كانت وفاة أبي خليفة  
هذا في سنة ٣٠٥ كما في الشذرات ، وهو بصري . (٣) هو عبد الله بن عون . مات سنة ١٥١  
كما في تهذيب التهذيب . وفي طبقات ابن سلام ١٠ : « ابن عوف » وهو تحريف ، وتبعه السيوطي  
في المزهري ( النوع ٤٩ ) . (٤) في ابن سلام : « غزوا » . (٥) كذا في أ ، ج .  
وفي ش ، ب : « فاطمات » . (٦) عند ابن سلام : « يثلوا » . (٧) هذا الخبر أيضا  
في ابن سلام في الموطن السابق . (٨) كذا في أ . وفي ش ، ب : « نراه » .  
٢٠ (٩) يريد بابني نزار : مضروبة . (١٠) كذا في أ . وفي ب : « به » وسقط هذا  
في سائر الأصول .

ودخلت يوما على أبي عليّ - رحمه الله - خاليا في آخر النهار ، فحين رآني قال لي : أين أنت؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك؟ قال : ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيَّتٍ<sup>(١)</sup> ؟ نفضنا معا فيه ، فلم نحلّ بطائل منه ، فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابنِ نزار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفا لأمثلتهم<sup>(٢)</sup> .

- وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس<sup>(٤)</sup> اليزيدي ، قال حدثنا الخليل بن أسد النُشَيجاني ، قال حدثني محمد بن يزيد بن ربان<sup>(٥)</sup> ، قال أخبرني رجل عن حماد الزاوية ، قال : أمر النعمان فُنُسِخت له أشعارُ العرب في الطُّنُوج - قال : وهي الكرايس - ، ثم دفنها في قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له : إن تحت القصر كُتُرا ، فاحتفره ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة . وهذا ونحوه مما يدلُّك على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها ، وكثرة تغولها وتغيرها .
- فإذا كان الأمر كذلك لم تقطع على الفصحى<sup>(٧)</sup> يُسمَع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما وُجِد طريق إلى تقبُّل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ؛ فإن لم يكن القياس مسوّغا له ، كرفع المفعول ، وجز الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فينبغي أن يُردّ . وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا ، فلم يسبق له عِصْمة تُضيفه ، ولا مُسَكَّة تجمع شعاعه .

- (١) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ب : « كنت » . (٢) اسم موضع .  
(٣) في أ : « بنى » . (٤) كذا في أ . وفي ش ، ب : « محمد بن يزيد بن العباس »  
وما أثبت موافق لما في ص ٣٦٠ . والقصة في اللسان في طنج . ومحمد هذا ينسب إلى أبي محمد اليزيدي جدّه . وكانت وفاة محمد سنة ٣١٠ ، وله ترجمة في البقية ٥٠ وما بعدها ، وفي ابن خلكان ١ / ٥٠٢ .  
(٥) كذا بالباء الموحدة كما في التاج (طنج) . وفي ش : « ريان » وفي أ ، ب أهمل النقط .  
(٦) وليس لها واحد كما في القاموس واللسان . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « يقطع » .  
(٨) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن لم » .

فأما قول الشاعر — فيما أنشده أبو الحسن — :

\* يوم الصُّلْفَاءِ لم يوفون بِالْجَارِ <sup>(١)</sup> \*

فإنه شبه للضرورة لم بـ«لا»، فقد يشبه حروفُ النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالة عليه؛ ألا ترى إلى قوله — أنشدناه — :

أَجِدُّكَ لم تغتمض ليلةً فترقدَها مع رُقَادِهَا <sup>(٢)</sup>

فاستعمل «لم» في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال. وأنشدنا أيضا :

أَجِدُّكَ لن ترى بشعيلياتٍ ولا بيدانَ ناجيةً ذمولا <sup>(٣)</sup>

استعمل أيضا «لن» في موضع «ما» .

وسألت أبا عليّ — رحمه الله — عن قوله :

أَيْدِئْتُ أُسْرِي وتَيْبَيْتِي تَدْلِكِي وَجْهِيكَ بالعنبرِ والمسيكِ الذكي <sup>(٤)</sup>

نخفضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين، كما حذف الحركة للضرورة في قوله <sup>(٥)</sup> :

\* فالْيَوْمَ أَشْرَبَ غيرَ مستَحْقِبٍ \*

(١) صدره : \* لولا فوارس من نعم وأسرهم \*

وانظر اللسان في صلف، وقال البغدادي في الخزانة ٦٢٦/٣ : « وهذا البيت أنشده الأنخفش والفارسي وغيرهما، ولم أجده من عزاء إلى قائله ولا من ذكرتمته » . (٢) كذا في ١٠ وفي ش،

ب : « تشبه » . (٣) أول قصيدة للأعشى في الصبح المنير ٥٠ ، ورد البيت غير معزوف في الكامل ٤٢/٧ . (٤) للزار بن سعيد . وبعده :

ولا متلافيا والشمس طفل بعض نواشع الوادي حولا

وانظر معجم البلدان في « تعليات » واللسان في « نشغ » . وقوله « متلافيا » ، كذا بالقاف . وفي المعجم . وفي اللسان « متلافيا » بالقاف . وما في المعجم يوافق رواية شرح القاموس : ولا متدارك . وكذا ورد في اللسان في « طفل » : متلافيا . و « بيدان » كذا في الأصول ما عدا جفيا : « بقدان » وهو تحريف . وبيدان ؛ جبل في حمى خيرية ؛ كما في ياقوت . (٥) انظر الخزانة ٥٢٥/٣ (٦) انظر ص ٧٤ من هذا الجزء .



كذا وجهته معه، فقال لي: فكيف تصنع بقوله «تدلكي»؟ قلت: نجعله بدلا من «تبتقي»<sup>(١)</sup> أو حالا فنحذف النون؛ كما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأن الأمر على هذا. وقد يجوز أن يكون «تبتقي» في موضع النصب بإضمار «أن» في غير الجواب؛ كما جاء بيت الأعشى:

لنا هَضْبَةٌ لَا يَتَزَلُّ الذَّلُّ وَسَطُهَا      وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيَعُصِمَا  
وَأَنْتَبِذْ أَبُو زَيْدٍ — وَقَرَأْتَهُ عَلَيْهِ — :

بياض بالأصل

بخاء به على إضمار «أن» كبيت الأعشى:  
فَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَبْوٍ      مِمَّ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاجِ<sup>(٥)</sup>  
فيجوز أن تكون «أن» هي الناصبة للاسم مخففة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل؛ كما قال الآخر:

(١) كأنه يريد بالموضعين كون «تدلكي» بدلا وحالا. وقد سقطت هذه العبارة «في الموضعين» في ح، وهو أجدد. (٢) البيت في الكتاب ٢٣/١. وقد نسبته إلى طرفة لا إلى الأعشى، وانظر العدة ٢/١٢٢. وهو من قصيدة في ديوان طرفة. وقبله مطلع القصيدة:  
لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْسَامُ أَنَا بِخَجْوَةٍ      عِلْتُ شَرْفًا مِنْ أَنْ تَضَامَ وَثَمَانًا  
(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «أشدًا». وقد خلت الأصول التي بيدي من البيت الشاهد، وكتب مكانه عبارة «بياض بالأصل» كما أثبت. وفي نوادر أبي زيد ٢٠٨ من مقطوعة للحميد العقيلي:  
وَفِي الصَّحْبِيِّينَ الَّذِينَ تَرَحَّلُوا      كَوَاعِبَ مِنْ بَكَرَتِ سَامَ وَتَحَبَّلَا  
وترى «تحبلا» بالنصب حيث لا ناصب، فقد يكون الشاهد الذي أراده ابن جني هو هذا. وإن كان شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هذا على أن الألف بدل من نون التوكيد، فلا يكون الفعل منصوبا، فإن ابن جني لا يذهب هنا هذا المذهب. (٤) هو القاسم بن معن قاضي الكوفة. انظر شواهد العيني في إن وأخواتها. وانظر في ترجمة القاسم الفهرست ١٠٣. (٥) قبله:

لَمْ نَسِ زَعِيمٍ يَا نَوِيدَ      فَقَدْ إِنْ أَمَنْتَ مِنَ الرِّزَاحِ  
وَتَحْيُوتَ مِنْ عَرْضِ الْمَنَى      نَ مِنْ الْعَشَى إِلَى الصَّبَاحِ  
وورد في اللسان البيت الأول مع البيت الشاهد في «أئن».

(١) إن تمحلاً حاجة لى خَفَّ محلها تستوجباً نعمةً عندي بها ويدأ  
أن تقرأن على أسماء - ويحكى - منى السلام وألا تعلما أحدا  
سألت عنه أبا على رحمه الله فقال: هي مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرأن،  
إلا أنه خفف من غير تعويض. وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى  
قال: شبه «أن» بـ«ما» فلم يعملها كما لم يعمل ما. (٤)

فأما ما حكاه الكسائي عن قضاة من قولها: مررت به، والمال له؛ فإن  
هذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة، وهذا غير الأول.

فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً  
في قوله، ما لوفاه لحنه وفساد كلامه حُكِمَ عليه ولم يُسمع ذلك منه. هذا هو  
الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك  
لغة قديمة، مع ما في كلامه من الفساد في غيره، إلا أن هذا أضعف القياسين.  
والصواب أن يُرد ذلك عليه ولا يتقبل منه. فعلى هذا مقاد هذا الباب  
فاعمل عليه.

(١) «إن تمحلاً» قرأ «إن» هكذا مكسورة، وهي شرطية جوابها «تستوجباً» وفي السيراني  
٢٩/١ تيموديت قبل هذين:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا فحبتنا كنبنا لافيتا رشدا  
والبيت الأول هنا فيه هكذا:

أن تمحلاً حاجة لى خف محلها وتصننا نعمة عندي بها ويدأ  
وقال السيراني بعد إيراد الأبيات الثلاثة: «والمعنى فيه: أسألكما أن تمحلاً...» ورى أن «أن»  
تمحلاً عليه بفتح همز «أن». وانظر الخزانة ٥٥٩/٣  
(٢) ثبت في أ، وسقط في سائر الأصول. (٣) أورد في اللسان في «أن» هذه القصة  
بأوسع من هذا، وكأنه منقول عن سر الصنعة. (٤) كذا في أ. وفي غيرها: «لا».  
(٥) كذا في أ. وفي ب: «مقاد» وسقط هذا اللفظ في ش، و، ه.

## باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس

وإنما يقع ذلك في كلامهم <sup>(١)</sup> إذا استغنت بلفظ عن لفظ ؛ كاستغنائهم بقولهم :  
ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم  
لآياه ؛ وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم : كاد زيد قائماً أو قياماً . وربما  
خرج ذلك في كلامهم ؛ قال تأبط شراً :

فأبت إلى فهم وما كدت آثبا <sup>(٢)</sup> وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

هكذا صحة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضبطه :  
وما كنت آثبا ، ولم أك آثبا فلبعده عن ضبطه . ويؤكد ما روينا نحن مع وجوده  
في الديوان أن المعنى عليه ؛ ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أعوب ؛ فأما (كنت)  
فلا وجه لها في هذا الموضع .

ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر ( ما ) في التعجب ؛ نحو  
قولهم : ما أحسن زيدا ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل ( وإن ) <sup>(٣)</sup> كان الموضع في خبر  
المبتدأ <sup>(٤)</sup> إنما هو للفرد دون الجملة .

ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوغاً قياساً وذر ، وودع ؛ استغنى عنهما

بترك .

(١) كذا في أ . وفي ب ، ش ، ج : « كلامها » . (٢) من قصيدته التي أولها :

إذا المرء لم يحل وقد جد جدّه أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وانظر الحماسة ٣٨/١ وما بعدها .

(٣) كذا في أ ، ب . وفي ش ، ح : « صحت » . والرواية التي يعنها هي رواية الحماسة .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فإن » .

(٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « الابتداء » .

ومما يجوز في القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التي وردت مصادرها ورُفضت هي ؛ نحو قولهم : فَاظْ الْمَيْتَ يَفِيظُ فَيْظًا وَفَوْظًا . ولم يستعملوا من فَوْظَ فَعَلًا <sup>(١)</sup> . وكذلك الأئین للإعفاء لم يستعملوا منه فَعَلًا . قال أبو زيد وقالوا : رجل مَذْرُومٌ ولم يقولوا دَرِيْمٌ . وحدَّثنا أبو علي — أظنه عن ابن الأعرابي — أنهم يقولون : دَرَهْمَتِ الْخُبَّازِي ، فهذا غير الأول . وقالوا : رجل مَفْعُودٌ ولم يصرفوا فِعْلَهُ ، ومفعولُ الصفة إنما يأتي على الفِعْلِ ؛ نحو مضروب من ضُرب ، ومقتول من قُتل .

<sup>(٦)</sup> فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْج ، والوَيْل ، والوَيْس ، والوَيْب فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع منه . وذلك أنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائيه كوعد ، وعينه كباع ؛ فتحاموا استعماله لما كان يعقب من اجتماع إعلالين .

<sup>(٧)</sup> فإن قيل : فهلا صُرِّفت هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لما على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالي الإعلالين ، كما أنَّ شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولاهما حرفي عِلَّةٍ صحَّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شوى يشوى كقوله : رعى يرمى ؟

قيل : لو فعل ذلك في فعل وَيَجُّ وَيُولُّ لوجب أن تعلَّ العين وتصحَّح الفاء ؛ كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلوا اللام وصحَّحوا العين ، ومحلَّ الفاء من العين محلَّ العين من اللام ، فالفاء أقوى

- 
- (١) أثبت أصحاب المعاجم من الفوظ فعلا ، يقال : فَاظْ ، يَفُوظْ ، عن ابن السكيت ، وانظر اللسان  
(٢) أثبت ابن الإعرابي منه فعلا ، يقال فيه آن ، يثين ؛ وأنشد : \* إنا ورب القلص الصوامر \*  
فقوله إنا أي أعيننا . وانظر اللسان . (٣) انظر ص ٣٥٨ (٤) أي أصيب فزاده بوجع .  
(٥) كذا في ش ، ب . وهو المرافق لما في اللسان في فاد . وفي أ : « لما » .  
(٦) كذا في ش ، ب . وفي أ : « رأما » . (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فاقصر » .

٥

١٠

١٥

٢٠

- من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا وآل يويل ، وواح يويح ، وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت<sup>(١)</sup> الواو تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنما كُرِهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها . ولو قالوا يويل لأنبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يشوي ويطوي ؛ لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحَّت لامه ؛ ألا ترى أن يقوم أصله يقوم<sup>(٢)</sup> ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سكنت ، فقليل يقوم ، فأما ما صحَّت عينه وقاؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ؛ نحو يوعد ، ويوزن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجسّمت تصحيحها في يويل ، ويويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحَّت عينه . فإن أحلات الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون — لو تكفّف — أثقل من باب يوعد ويوجد لو نخرج على الصحّة . فاعرف ذلك فوقاً لطيفا بين الموضعين .
- ١٥ . ومما يميزه القياس — غير أن لم يرد به الاستعمال — خبر (العمر، والأمين) ، من قولهم : لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لأنطلقن . فهذان مبتدآن محذوفان الخبرين ، وأصلهما — لو نخرج خبرهما — لعمرك ما أقسم به لأقومن ، ولأيمن الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر .

- ٢٠ . (١) كذا في ١ . وفي ش ، ب : «ركنت» . (٢) كذا في ١ . وفي ش ، ب : «والعين» . (٣) أي أصلها . وانظر اللسان (أصل) . (٤) كذا في ١ . وفي ش ، ب : «بأن» . (٥) كذا في ١ . وفي ش ، ب : «لمرولايمن» .

ومن ذلك قولهم : لا أدرى أى الجرادِ عاره <sup>(١)</sup> ، أى ذَهَبَ به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضى له ، وبعضهم يقول : يعوره ؛ وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلاً جارياً فى الأمر المتقضى <sup>(٢)</sup> الفائق ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمتقضى .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤيداً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً ؛ ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه ؛ كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذى تعرف به (أيس) حتى اضطروا <sup>(٤)</sup> — لذلك — إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى الأيس بما فيه <sup>(٥)</sup> لما كان خلفاً ولا خطأ .

فأما قوله <sup>(٦)</sup> :

وإني وقفت اليوم والأيس قبله ببايك حتى كادت الشمس تغرب  
فرواه ابن الأعرابي : والأيس ، والأمس جرّاً ونصباً .

فن جرّه فعلى الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني وقفت اليوم وأمس ، كما أن اللام فى قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحق » زائدة ، واللام المعرفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمن لها <sup>(٧)</sup> ، فلذلك كُسر فقال :

(١) أى لا أدرى أى الناس أخذه . ولا يستعمل إلا فى الجحد . انظر اللسان .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فكأنهم » . (٣) فى ج :- « المتقضى » .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يعرف » . (٥) هو الردىء المريب .

(٦) هو نصيب كما فى اللسان فى أمس . (٧) فى عبارة اللسان : « مضمن » .

والأَمْس ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحدوفة منه . يدل على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنيًا إذا لم تظهر إلى لفظه .<sup>(١) (٢)</sup>

وأما من قال : والأَمْس فنصب فإنه لم يضمه معنى اللام فيبني ، ولكنه عرفه بها كما عرف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأَمْس

فنصب هي تلك اللام التي ( هي في قول من قال ) والأَمْس فجر . تلك لا تظهر

أبداً ، لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ؛ ألا ترى أن من ينصب غير من

يبرز ، فلكل منهما لفته ،<sup>(٦)</sup> وقياسها على ما نطق به منها ، لا تدخل أختماً ، ولا نسبة

في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم ( الآن حد الزمانين ) غير اللام في قوله

سبحانه « قالوا الآن جئت بالحق » لأن الآن من قولهم ( الآن حد الزمانين ) بمنزلة

« الرجل أفضل من المرأة ، والمَلِك أفضل من الإنسان » أي هذا الجنس أفضل

من هذا الجنس ، فكذلك ( الآن ) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك

« كنت الآن عنده » وسمعت الآن كلامه » فعني هذا : كنت في هذا الوقت

الحاضر بعضه وقد تصرمت أجزاء منه .<sup>(٨)</sup> فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حد

الزمانين ، فاعرفه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر

في ( نعم ) إذا قلت : نعم رجلاً زيداً ؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ،

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يظهر » . (٢) ضمن تظهر معنى نعم فعدها إلى .

وفي عبارة اللسان : في « لفظه » . (٣) كذا في ش ، ب . وفي أ بدل ما بين القوسين : « فيمن

قال » . ويحسن الكلام عليها لو حذف « التي » . (٤) أي لام الأَمْس في لغة الكسر .

(٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان في أَمْس : « فكل » .

(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : « لفة » . (٧) كذا في أ ، ب . وفي ش : « قياسا » .

(٨) في شرح أدب الكاتب للجواليقي . بعد هذا زيادة : « عنده » . وهذا في رواية لابن

المؤلف عنه .

ولا يستعمل مافوظا به ، ولذلك قال سيوييه <sup>(١)</sup> : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا ، أى إذا فسر بالذكرة <sup>(٢)</sup> في نحو نعيم رجلا زيد ، فإنه لا يظهر أبدا .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

ترقد مثل زاد أبك فينا فنعيم الزاد زاد أبك زاداً <sup>(٣)</sup>

وذلك أن فاعل ( نعيم ) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسر ، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع . <sup>(٤)</sup>

واعلم أن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما يديحه القياس ، وإن لم يرد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود <sup>(٥)</sup> :

ليت شعري عن خليلي ما الذى غاله فى الحب حتى ودعه

وعلى ذلك قراءة بعضهم ( ما ودعك ربك وما قلى ) بالتخفيف أى ما تركك . دل <sup>(٦)</sup> عليه قوله ( وما قلى ) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعلى باب استحوذ واستنوق الجمل ؛ لأن استعمال ( ودع ) مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحح ترك أصل ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا يخفاء به .

واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحل الواحد . فكما لا يجوز

(١) الكتاب ١/ ٣٠٠ . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « قيس » .

(٣) انظر ص ٨٣ . (٤) كذا فى ش ، ب وسقط فى أ .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « على » . (٦) انظر ص ٩٩ .

(٧) ركذا فى أ . وفى ب ، ش : « فدل » والأنسب ما أثبت . وفى ج : « بدليل قوله » .



اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتمل المحل<sup>(٢)</sup> الواحد الضمة الواحد دون مراسله .

ونظير ذلك في إقامة غير المحل<sup>(١)</sup> مقام المحل<sup>(٢)</sup> ما يعتقدهونه في مضادة الفناء للأجسام . فتضادهما إنما هو على الوجود لا على المحل<sup>(٣)</sup> ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحل<sup>(٤)</sup> الجوهر بل يتضمنه في حال التضاد<sup>(٥)</sup> الوجود لا المحل<sup>(٦)</sup> . فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحل<sup>(٧)</sup> ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ما قبله .

وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقيل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال :  
هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال .

فإن قلت فقد قال :

ولو ولدت قفسيرة<sup>(٤)</sup> جرو كلب<sup>(٤)</sup> لُسب<sup>(٤)</sup> بذلك الجرو الكلابا<sup>(٤)</sup>

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً .

(١) كذا . والمناسب : وينبغي أن يكتفى الخ . (٢) كذا في ش ، ب وسقط في أ .  
(٣) أي جرير يهجو الفرزدق . (٤) قفيرة أم الفرزدق . والبيت ذكر صاحب الخزائن في شواهد نائب الفاعل أنه من قصيدته التي أولها :

أقلى اللوم عاذل والعتابا رةقولى إن أصبت : لقد أصابا

وأن قبله :

وهل أم تكون أشد رعباً وصراً من قفيرة واحتلاباً  
ولم أر البيت الشاهد في هذا الموطن في الديوان ، ولا النقائص . والبيت الذي ذكر البغدادى أنه قبل الشاهد هو البيت ٣٦ من القصيدة السالفة .

وأما قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُجِّي) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه « تَدَكَّرُونَ » أى تتذكرون . ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نُجِّي) ولو كان ماضيا لافتحت اللام إلا في الضرورة . وعليه قول المنقَّب العبدى<sup>(١)</sup> :

لَمِنْ طَلْعِنِ تَطَالُعٍ مِنْ ضَبَّيْبٍ      فَمَا نَحْرَجْتَ مِنَ الْوَادِي الْحَيْنِ<sup>(٢)</sup>

أى تتطالع لحذف الثانية ، على ما مضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التى تؤثر رواية لا تُتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله - عز - اسمه - « بسم الله الرحمن الرحيم » فالسنة المأخوذ بها فى ذلك إلتباع الصفتين لإعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيع أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شىء منها . نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة فى حسنه ؛ كأن يُقرأ ( بسم الله الرحمن الرحيم ) برفع الصفتين جميعا على المدح . ويجوز ( الرحمن الرحيم ) بنصبهما جميعا عليه . ويجوز ( الرحمن الرحيم ) برفع الأول ونصب الثانى . ويجوز ( الرحمن الرحيم ) بنصب الأول ورفع الثانى . كل ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه ههنا ! وذلك أن الله تعالى إذا وُصف فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شبك فيه ، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٥٧٦

(٢) ضبيب : ماء فى البادية ، وواد . ويرى : ضبيب . وقوله « الحين » هكذا بكسر الحاء فى ش ، ب .

وفى أ : « الحين » بفتح الحاء ، وهو خطأ ، ومطلع القصيدة كما فى الفضليات :

أفاطم قبلى بينك متعيني      ومنك ما سألت كأن تبيني

فهى مردفة . ويقول ابن الأنبارى : « وقوله : الحين أى بعد حين وإبطاء » .

٥

١٠

١٥

٢٠

الذى لا يشارك فيه على وجهه ، وبقية أسمائه - عزّ وعلا - كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . وإذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ تجرى ما يتبع للتخلص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِلَ به عن إعرابه علم أنه للدمح أو الذم في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .

فذلك قوى عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها . ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .

---

(١) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « لدم » .



## فهرس الجزء الأول من الخصائص

### ١ — باب القول على الفصل بين الكلام والقول ٥ — ٣٣

- مادة ق ول في تقاليها تدور معانيها على الخفوف والحركة . وهذا منب الاشتقاق الأكبر (٥) .
- القلة والقال (٦) . الباز وتصريمه (٧) . الأولق ووزبه (٩) . الألوقه والووقه (١٠) .
- الأنفية وتصريفها . (١١) فائدة تقلب الحروف وهو الاشتقاق الأكبر (١٢) . إسراف
- الزجاج في الاشتقاق (١٣) . مادة (ك ل م) في تقاليها يدور معناها على القوة والشدة (١٣) .
- بيان معني الكلام والقول (١٧) . رافع المبتدأ (١٨) . وانظر ص ١٩٩ . شواهد فيها نسبة
- الكلام والقول للحيوان (٢٢ ، ٢٣) . الاحتجاج بالمولدين في المعاني (٢٤) . الكلم
- (٢٥) . وصف المفرد بالجمع (٢٦) . كلمة — بفتح فكسر — حجازية وكلمة — بكسر فسكون —
- تيمية (٢٧) . اجترأ العرب بالحرف عن الكلمة (٣٠) . وانظر ص ٢٤٦ ، ٢٤٨

### ٢ — باب القول على اللغة وما هي ٣٣ — ٣٤

- حدّها (٣٣) . تصريفها، وفيه الكلام في كرة وثبة (٣٣) . وانظر ص ١٧٢

### ٣ — باب القول على النحو ٣٤ — ٣٥

- حدّه (٣٤) . العام قد يخص ببعض أفراده (٣٤) . كلمة «نحو» قد ترد ظرما (٣٤) .

### ٤ — باب القول على الإعراب ٣٥ — ٣٧

- حدّ الإعراب وفائدته (٣٥) . أصله في اللغة (٣٦) . تسمية يوم الجمعة بالعروبة (٣٧) .

### ٥ — باب القول على البناء ٣٧ — ٤٠

- حدّ البناء (٣٧) . البناء في اللغة (٣٧) . بي بأهله (٣٩) .

### ٦ — باب القول على أصل اللغة ألهام هي أم اصطلاح ٤٠ — ٤٨

- كتمان الحب وإظهاره (٤٢) . الاعتلال لمن قال بالمواضعة في اللغة وتصوير المواضعة
- (٤٤) . المعميات والتراجم (٤٥) . اختلاف أفلام ذوى اللغات (٤٥) . أصل اللغات
- حكاية المسموعات (٤٦) . رأى ابن جنى في أصل اللغة (٤٧) .

## ٢ — ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ٤٨ — ٩٦

علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين ، ومرجعها النقل والخفة (٤٨) وانظر ١٤٤  
 قد تخفى الحكمة في كثير من الأحكام الشرعية (٤٨) . تحليل رفع الفاعل ونصب المفعول (٤٩) .  
 القلب في ميزان وميعاد وسيد ونحو ذلك (٤٩) . بعض الأحكام الشرعية تتضح عنه (٥٠) .  
 بعض خلال الجاهلية التي ورد الشرع بها (٥١) . ما ورد على فعل — على وزن عمر — معدولا عن  
 فاعل (٧٧٠٥٢) . إهمال ما أهمل في العربية أكثره للاستئصال (٥٤) . أصول الأسماء ،  
 والموازنة بينها في الاستعمال (٥٥) . الصوت يضعف جرسه في الإدراج والوصل (٥٧) . حكاية  
 العربي الذي يبيع أن يشرب علبه لبن فتحنج (٥٨) . فعل — بفتح فسكون — أعدل الأبنية  
 (٥٩) . جمع فملة — بضم فسكون — وفملة — بكسر فسكون — (٥٩) . الإعلال في نحو حياض  
 وجياد (٥٩) . الجمع بين الساكنين في الوقف (٥٩) . التصرف في أصول الأبنية (٦١) .  
 إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قبلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه (٦٣) .  
 وانظر ٣٠٣ استعمال بعض الأصول دون بعض (٦٤) . القلب المكاني ضرب من الإعلال (٦٤) .  
 كثير من اللغة يضاهي بأجاسه صوت الأفعال التي يعبر بها عنها (٦٥) ، وانظر ص ٦٠ أسباب التسمية  
 قد تخفى لبعدها في الزمان ٦٦ ، رفع عقيرته (٦٦) . وانظر ٢٤٨ . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق  
 وانظر ص ١٢٤ ، ٢٤٨ . الفرض من الخصائص (٦٧) وانظر ص ٧٧ . زئير وضليل وترفع وإصبع ،  
 ومذست (٦٨) . قد يقل الشيء في كلامهم وغيره أنقل منه (٦٨) . الثاني يقل فيه الضم (٦٩) .  
 الوقف على العروض والوقف على القافية (٧٠) . مسألة لم يسبق إليها (٧١) . وانظر ١٩١ الحروف  
 الأحادية أكثرها مفتوح (٧١) . العرب راعوا في إهمال ما أهمل ما أدركه النحويون ، وفيه دقة فظهم  
 (٧٢) . اختلاس الحركة عند أبي عمرو والناس هذا على بعض القراء وتلبه سيبويه له (٧٢) . إشمام  
 الحركة (٧٣) . إسكان الحرف في الشعر (٧٤) . اعتراض الميرد على سيبويه في الرواية (٧٥) .  
 وانظر ٨٩ ، ٢٠٦ . إسكان العين في نحو رسل وظرف وعلم وكشف وعصر (٧٥) . قصة الأعرابية  
 الذي أراد أبو حاتم على أن يقرأ طوي لم فأبي . وفيه تأصل العربية في العرب (٧٦) وانظر ٣٤٨ .  
 قصة للشجري مع ابن جني (٧٦) وانظر ٢٥٠ . شيء من الكلام على منهج الخصائص (٧٧) وانظر ٦٧ .  
 قصة للشجري ولغلام من آل المهيا (٧٨) . الإنشاد الذي يقال له النصب (٧٨) . دهمهم بالسبابة  
 والرشاقة (٧٩) . قصة غلام أعرابي دل السفر على الماء (٨٠) . الاجتزاء بالحرف (٨٠) .  
 وانظر ٣٠ ، ٢٤٦ . حذف بعض الكلمة (٨٠) . ملهم إلى الإيجاز ودن هذا أسماء الاستفهام  
 والشرط وما جرى مجراها (٨٢) . قد تطيل العرب للتوكيد (٨٣) . هم إلى الإيجاز أميل (٨٣) .  
 قولهم في التوكيد أجمعون أكتعون (٨٣) . العناية بالقافية وآخر السجعة (٨٤) . الجمع بين الواو

واليا. ردفين لا وصلين (٨٤) . وانظر ص ١١٥ . كتاب للؤلأ اسمه المغرب (٨٤) . قولهم أخذ المال بأجمه وجاء القوم بأجمعهم (٨٥) . جمع فعل على أفضل (٧٦) . القلب في الفتوى وفي برّ مكول ونحوهما (٨٧) . وانظر ص ١٣٣ ، ٣٠٧ . علل النحويين ضربان ، واجب لا مناص من أثره ، واستحسانى يمكن مخالفته في النطق (٨٨) . وانظر ص ١٤٥ . من المستحيل الجمع بين ألفين (٨٨) . الرد على المبرد في تحفته سيبويه (٨٩) ، وانظر ص ٧٥ ، ٢٠٦ . اجتماع السواكن في لمة العجم (٩٠) . أثر الزمزمة في استحقاق الابتداء بالساكن عند العجم (٩١) . قولهم كليلد للفتاح ٩١ . سمع أبو على في هيت فتحة غريبة (٩٢) . مذهب يونس في إلحاقه نون التوكيد الخفيفة في الثانية (٩٣) . قراءة تافع بحياى ومماى بسكون الياى فى بحياى (٩٢) . قولهم : التقت حلقتا البطان بإثبات الألف (٩٣) . بلى سفر فى بلو سفر لضعف الحاجز بين الكسر والواو (٩٣) . وانظر ص ١٣٧ . قراءة حاصم : « وقيل من راق » شأن النون (٩٤) . قراءة « فإذا هيتلقف » (٩٤) . بعض أحكام الإدغام (٩٤) .

#### ٨ — باب القول على الاطراد والشذوذ ٩٦ — ١٠٠

معنى المادة طرد (٩٦) . معنى ش ذ ذ (٩٦) . أقسام المطود والشاذ (٩٧) . أخوص الرمث وألفاظ جرت مجراه (٩٨) . وانظر ص ١١٨ ، ثوب مصوون ونحوه ، (٩٨) وانظر ص ٢٦١ . ورد ودمه على شذوذ (٩٩) وانظر ص ٢٦٦ . ودع يدع بكسر عين المضارع (٩٩) . أقائم أخوالك أم قاعدان (١٠٠) .

#### ٩ — باب فى تقاود السماع ، وتقارح الانتزاع ١٠٠ — ١٠٩

الناصب للقول (١٠٢) مررت بك وزيدا ، (١٠٢) وانظر ص ٣٤٢ . وقوع المبتدأ بعد إذا الزمانية (١٠٤) ، قد يستدل باللفظ الوارد على الشئ. ومثله (١٠٦) .

#### ١٠ — باب فى مقاييس العربية ١٠٩ — ١١٥

الأسباب المانعة من الصرف ، المعنوى منها واللفظى (١٠٩) وانظر ص ١٧٧ . معنى قول النحاة : عامل لفظى وعامل معنوى (١٠٩) . العمل الإعرابى فى الحقيقة للتكلم ، ونسبته لغيره للملابسة خاصة (١١٠) ، توسع العرب فى القياس وحمل الفرع على الأصل ، حتى ليعطون ذلك دون ضرورة ، ومن ذلك ما يقال فيه : طردا للباب ، ومن ذلك نصب جمع المؤنث بالكسرة ، وحذف الهزمة فى مضارع أفضل (١١١) قد يراعى فى الجمع صحة وإعلالا حال الواحد (١١٢) . نيرة : إعلالها (١١٢) . حملهم الأصل على الفرع (١١٣) . قرانزة وأيتق (١١٤) وانظر ص ٢٦٥ . ما ليس على كلام العرب فهو من كلام العرب ومراعاة هذا فى زيادة الإلحاق (١١٤) وانظر ص ٢٢١

١١ — باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه  
إجراء فعولة مجرى فعيلة في النسب (١١٥) . اجتماع الواو والياء ردين وامتناع ذلك في الألف  
(١١٥) ، وانظر ص ٨٤ . القياس على شئوة وحدها ١١٦

١٢ — باب في تعارض السماع والقياس ١١٧ — ١٣٣  
استنوق الجمل وما جرى مجراه ١١٨ ، وانظر ص ٩٨ . همز الحائش وإن لم يجر على فعل (١١٩) ، وانظر  
١٥٤ . قد يكون في الاسم غير الجارى على الفعل معنى الفعل كفتح ومبدل (١٢٠) مررت بلابل مائة  
ونحوه مما جرى فيه الاسم وصفا (٢١) . الناقه والجمل فهما معنى الفعل (١٢٢) . الحوالة  
والحوالة ونحوهما (١٢٣) ، اجتوروا واعتنوا (١٢٤) ، وانظر ص ١٥٠ . له كتاب في شعر  
هذيل (١٢٤، ١٥١) . اللغة التيمية ، واللغة الججازية في ما ، (١٢٥) ، قد يتكلم العرب  
بأقوى عسرها أقوى في القياس عنده فيها (١٢٥) ، وانظر ص ٢٤٩ . اختلاس الصير في نحو كانه  
(١٢٧) وانظر ص ٣٧١ . منون أنتم في الشعر (١٢٩) . تجريد أى من الاستفهام (١٣٠) .

١٣ — باب في الاستحسان ١٣٣ — ١٤٤  
الفتوى والتقوى ونحوهما (١٣٣) وانظر ص ١٨٧ ، ٣٠٧ . الفرق بين الاسم والصفة (١٣٤)  
رفع المفعول ونصب الفاعل (١٣٤) . صبية وبلى سفر ونحوهما (١٣٧) وانظر ص ٩٣ ، قرواح  
وكرياس (١٣٨) . ورنسل ، وكلمات وردت فيها الواو حرفا أصليا (١٤٠) وانظر ص ٢١٢ .  
زيادة الهمة وسطا في كلمات (١٤٢) البدل عن الزائد زائد وليس البدل من الأصل بأصل (١٤٢) .  
غديان وعشيان (١٤٣) شراب مبول ، وهو مطبوع للنفس (١٤٤) .

١٤ — باب في تخصيص العلل ١٤٤ — ١٦٤  
علل النحو دون علل المتكلمين (١٤٤) وانظر ص ٤٨ . من علل النحو بين ما هو لاحق بعلل  
المتكلمين فعلل النحو ضربان (١٤٥) وانظر ص ٨٨ ، ٢٦١ . قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح  
ما قبلهما (١٤٦) . ماء دافق وناقه ضارب وعيشة راضية (١٥٢) . فروقة وصرورة بماء الماء  
فيه للبالغة (١٥٣) ، امرأة عدلة وفرس طوعة القياد (١٥٤) ، ياجل في يوجل ، وطاف  
في طيق (١٥٥) . قلب الواو ياء في نحو سيد ، وقولهم حيوة ، وجدول ونحو هذا ، (١٥٥)  
الأعلام تخالف الأجناس في كثير من الأحكام (١٥٥) ، عينة تسمى به (١٥٧) ،  
قلب الواو ياء في نحو سباط (١٥٨) علة الإدغام (١٥٩) فك الإدغام شذوذا ، (١٦٠)  
وانظر ص ٣٢٩ . قد تتركب العلة من أشياء ، وقد يكون الشئ علة لأشياء (١٦١) . كلام  
في الإدغام (١٦٢) كلام عن كتب محمد بن الحسن (١٦٣) .



١٥ — باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة ١٦٤ — ١٦٦

الفرق بين العلة والسبب (١٦٤) .

١٦ — باب في تعارض العال ١٦٦ — ١٦٩

ما الكافة عن العمل (١٦٧) ، هلم عند المجازين والتبيين (١٦٨) .

١٧ — باب في أن العلة إذا لم تتعدّ لم تصحّ ١٦٩ — ١٧٣

علة بناء الكلمات النائية (١٦٩) تنوين جوار (١٧١) . المحذوف من نحوثة وسنة وساعة (١٧٢) وانظر ٣٣

١٨ — باب في العلة وعلة العلة ١٧٣ — ١٧٤

مسائل من أصول ابن السراج والرّد عليها (١٧٣) .

١٩ — باب في حكم المعلول بعلمتين ١٧٤ — ١٨١

لا يقال رأيت فأى وإنما يقال رأيت في (١٥) حكى سيويه كسرت في (١٧٦) ، رضى وهوى (١٧٦) . ملل منع الصرف (١٧٧) وانظر ١٠٩ .

٢٠ — باب في إدراج العلة واختصارها ١٨١ — ١٨٣

اجتماع الهمزتين والإبدال حينئذ (١٨١) . تحقيق الهمزتين شذوذاً (١٨٢) .

٢١ — باب في دور الاعتلال ١٨٣ — ١٨٤

علة لإسكان اللام في نحو ضربت (١٨٣) وانظر ٣٢ . جرّ الوجه في الحسن الوجه ، وفيه حل الأصل على الفرع (١٨٣) .

٢٢ — باب في الرّد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن

إحكام العلة ١٨٤ — ١٨٦

نقد الجاحظ النحويين في مسألة في أفعل التفضيل والرّد عليه (١٨٥) .

٢٣ — باب في الاعتلال لهم بأفعالهم ١٨٦ — ١٨٨

إضمار العامل في المتأدى (١٨٦) ، جريان المشتق على غير من هوله (١٨٦) . جريان ما في معنى المشتق على غير ما هوله (١٨٧) .

٢٤ — باب في الاحتجاج بقول المخالف ١٨٨ — ١٨٩

تقديم خبر ليس عليها (١٨٨) .

٢٥ — باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة ١٨٩ — ١٩٤  
ثناء على علماء العربية (١٩٠) . فقد الجاحظ القول المشهور : ما ترك الأول للاتسار شيئاً ،  
وما يتصل بهذا المعنى (١٩٠) . مسألة لابن جني خالف فيها الإجماع ، وهو الجواب بالمجاورة  
(١٩١) وانظر (١٩٤) ٧١٤ .

٢٦ — باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط ١٩٤ — ١٩٧  
الإبدال في نحو أوائل (١٩٤) .

٢٧ — باب في عدم النظير ١٩٧ — ١٩٩  
وزن عزويت (١٩٧) وانظر ٢٧١ . رافع الفعل المضارع (١٩٧) ، وزن أندلس (١٩٨) .

٢٨ — باب في إسقاط الدليل ١٩٩ — ٢٠٠  
مررت برجل أفعل وحكم ذلك في الصرف وعدمه (١٩٩) ، قولهم ألمنى باقى (١٩٩) ،  
رافع المبتدأ . وانظر ص ١٨

٢٩ — باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين  
٢٠٠ — ٢٠٨

تاء بنت وأخت (٢٠٠) قول سيبويه في أنى حمراء إنهما للتأنيث (٢٠١) . النسبة إلى بنت  
وأخت (٢٠١) . راءة في راية (٢٠٢) التاء في كلنا (٢٠٣) . الكتنبان للقواد (٢٠٣) ،  
تداخل الثلاثى والرابعى ككرم وأزراءم (٢٠٣) ، قول سيبويه : حتى الناصبة للفعل (٢٠٤) ،  
معنى قولهم صلى ولم يصل ونحوه ، (٢٠٤) ، قول الشافعى رضى الله عنه بالقولين فصاعداً ،  
(٢٠٥) . فقد المبرد سيبويه ورجوعه عنه (٢٠٦) وانظر ٧٥ ، ٨٩ . حديث لأبي على عن  
أبي يوسف الفقيه (٢٠٦) وأبان لأبي على في هيات (٢٠٦) ، تكافؤ الأدلة (٢٠٦) حضور  
الخطاط ومغيبه وحكاية للؤلؤ في ذلك (٢٠٧) ثناء على أبي على (٢٠٧) وانظر ٢٧٧

٣٠ — باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة ٢٠٨ — ٢١٢  
جمع هراوة وعلاوة ، وجمع إتاوة على الأناوى شذوذاً ، (٢٠٩) ، جمع السما على السما  
شذوذاً (٢١١) .

٣١ — باب في الحمل على أحسن الأقبحين ٢١٢ — ٢١٥  
واو ورنتل ، ووقوع الواو حرفاً أصلياً (٢١٢) وانظر ١٤٠

٣٢ — باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك

الحكم ٢١٣ — ٢١٥

النسب إلى الممدود (٢١٣) .

٣٣ — باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني

٢١٥ — ٢٣٧

الكلام على قوله : ولما قصينا من منى كل حاجة (٢١٨) . قول الرسول صلى الله عليه وسلم :  
إن من الشعر لحكماء (٢٢٠) . كلام على الإلحاق (٢٢١) وانظر ٢٦٩ ، ١١٤ ، ٢٦٩ . الزيادة لمعنى  
(٢٢٤) . ألفاظ حذف منها أحد أصولها (٢٢٥) ، وانظر ٢٧١ . الزيادة في قلنسوة ونحوها  
(٢٢٩) ، تمسكن ونحوه ، (٢٢٨) . لحرف الزائد حرمة الأصل ، وضعف تحقير الترخيم  
(٢٢٨) . وانظر ٢٧١ . يقع حرف الإلحاق أول الكلمة إذا كان معه مساعد (٢٢٨) . إقفل  
ونحوه ، (٢٢٩) وانظر ٢٥٢ . زيادة تجفاف (٢٣١) ، أملود ونحوه ، (٢٣١) دياميس  
في جمع ديماس (٢٣٣) الكلام على المدة الزائدة (٢٣٣) .

٣٤ — باب في أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها

وحملناه عليها ٢٣٧ — ٢٥١

حكاية المثني مع الأعرابي لما وصف فلاة فأخطأ في كلمة (٢٣٩) . شعر لأعرابي أريد على  
أن يتكلم بضع كلمات فارسية (٢٣٩) ، أبيات في ذم النعويين (٢٣٩) ، إقواء برفع للناقة  
(٢٤٠) . قصة للشجري مع المؤلف (٢٤٠) . تفضيل العربية على اللغات الأجنبية وشغف  
أهلها بها (٢٤٢) . اختلاف العرب في لغاتها (٢٤٣) . حكاية المتكلم الحال والملايسات  
(٢٤٥) . الاحتراء بالحسروف عن الكلم (٢٤٤) وانظر ٣٠ ، ٨٠ . مكان الإشارة من الإفاة  
(٢٤٧) . ابن السراج والزجاج في الاشتقاق (٢٤٨) وانظر ١٢ ، ٦٦ . رفع عقيرته (٢٤٨)  
وانظر ٦٦ . هم رواية اللغة عن العرب قصودهم (٢٤٨) تأنيث الكتاب (٢٤٩) قد يتكلم العربي  
اللغة غيرها أقوى في القياس منها وفيه قصة عمارة (٢٤٩) وانظر ١٢٥ . قصتان عن العرب تقلهما  
عن سيبويه (٢٤٩) . قصة للشجري مع المؤمن (٢٥٠) وانظر ٧٦ . قول الرسول عليه الصلاة  
والسلام لقوم : بل أنتم بنو رشدان ، وأقوال للعرب نحو هذا ، (٢٥٠) .

٣٥ — باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره ٢٥١ — ٢٥٦

سيد — بكسر السين وسكون الياء — وتصغيره ، (٢٥١) ، كدت تكاد ، سفاخين  
(٢٥٢) وانظر ٢٢٩ . الآء ، الراء ، حوشب ودودري وأبئيم (٢٥٣) عَيْن (٢٥٣) . قساء وقسى  
(٢٥٤) . لام أروى (٢٥٥) حبرة والحيوان (٢٥٥) . نون عترو ونحوه (٢٥٦) .

### ٣٦ — باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لازمانا ووقتا ٢٥٦ — ٢٦٥

معنى قول الصرفيين: أصل قال قول ونحو ذلك (٢٥٦). التنبيه على الأصل (٢٥٧). اللغات في استطاع (٢٦٠). قولهم مبيع ، ومصوون . وانظر (٩٨). المتروك في الاحتلال قد يمكن النطق به وقد يتعذر ذلك (٢٦١). وانظر ١٤٥، ٨٨. لغات في النقطة النوى (٢٦٢) حذف العامل في أكثر من باب (٢٦٣). كتاب المؤلف اسمه التعاقب (٢٦٤) وانظر ٢٦٦

### ٣٧ — باب في فرق بين البدل واليعوض ٢٦٥ — ٢٦٦

الميم في اللهم (٢٦٥). إعلال أيتق (٢٦٥). وانظر ١١٤. عوض للدهر (٢٦٥). كتاب التعاقب (٢٦٦). وانظر ٢٦٤

### ٣٨ — باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء ٢٦٦ — ٢٧٢

ودعه ماضى دع (٢٦٦). وانظر ٩٩. ملاح ومشابه ونحوهما (٢٦٧). أيد وأياد (٢٦٧). بيت من أبيات المعاني (٢٦٨). وانظر ٣٣٣. كلمات فيها زيادات الإلحاق (٢٦٩). عزويت (٢٧١). وانظر ١٩٧. أظننت زيدا عمرا عاقلا (٢٧١).

### ٣٩ — باب في عكس التقدير ٢٧٢ — ٢٧٩

نقد أبي عبيدة للنحاة ورد المسأني عليه (٢٧٢). مسألة كان يقوم زيد (٢٧٣). نوع من التركيب المزجي (٢٧٤). الألف في الحرف غير منقلبة فإذا سميت به استحال ذلك (٢٧٥). المأبأة من قولهم: بأبي والاشتقاق الصوتي (٢٧٥). ثناء على أى على (٢٧٧). وانظر ٢٠٧. رأى لأبي على في هاتيت من قولهم هات لا هاتيت (٢٧٧). قولهم هلمت إذا قلت هلم (٢٧٨). هبت لك (٢٧٩).

### ٤٠ — باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ٢٧٩ — ٢٨٤

أهلك والليل (٢٧٩). قول طرقة ... حين هاج الصنر (٢٨١). تبادل الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٨٢). وانظر ٣٠٣، ٢٩٧. كل رجل وصنمته (٢٨٣). جواب الشرط في أنت ظالم إن فعلت (٢٨٣).

### ٤١ — باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ،

إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ٢٨٤ — ٢٩٣

فراة حمرة : واقفوا الله الذى تساءلون به والأرحام بكسر الأرحام (٢٨٥). تيماله وويل (٢٨٦). تأكيد الهاء المحذوفة في قولك الذى ضربت زيد (٢٨٧). إذا قلت ضربا زيدا لم يكن

— ٤٠٩ —

- هذا المصدر مؤكدا للفعل المحذوف بل هو نائب عنه (٢٨٨) . راجع الناقة طليحان (٢٨٩) .
- الحذف بابه آخر الكلام وأوسطه (٢٩٠) . وانظر ص ٣١٦ . حذف حرف العطف (٢٩٠) .
- تطبيق الحرف أى السكون عليه واستثناه مع ما بعده ، (٢٩١) . قولهم العظايا والشفايا (٢٩٢) .
- هاء السكت (٢٩٣) . يخرج منها اللزؤ والمرحان (٢٩٣) .

٤٢ — باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض ٢٩٣ — ٣٠٠

- مسألة ضرب علامة زيدا ، (٢٩٣) . تقسّم المفعول على الفاعل شاع حتى صار قسمًا قائمًا برأيه (٢٩٥) . مسألة الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٩٧) . وانظر ص ٢٨٢ ، (٣٠٣) .
- تقديم المفعول إذا كان له الصدر (٢٩٨) . تأخير المبتدأ في نحو عندك مال (٢٩٩) ، وانظر (٣١٧) .

٤٣ — باب من غلبة الفروع على الأصول ٣٠٠ — ٣١٢

- التشبيه المقلوب (٣٠٠) . قولهم الناقة جمالية ولجمل جمالي (٣٠٣) . مسألة الضارب زيد والحسن الوجه (٣٠٣) . وانظر ص ٢٩٧ ، (٣٠٣) . إذا شبهت العرب شيئا بشيء مكنت الشبه بينهما بإعطائه المشبه به شيئا من المشبه (٣٠٤) . وانظر ص ٦٣ . الوقف على هاء التأنيث بالهاء (٣٠٤) . مسألة ثلاثه أربعة ولجروريا وشيء من التفريع (٣٠٥) . قراءة أليس ذلك بقادر على أن يحى الموتى بحذف الياء الثانية (٣٠٦) . إسكان ياء المنقوض في النصب (٣٠٦) .
- بقاء حرف العلة في المضارع مع الجازم (٣٠٧) . وضع الضمير المفصل موضع المتصل وعكسه (٣٠٧) . قلب الواو ياء استحصانا في نحو غديان وعكسه كالفثوى (٣٠٧) . وانظر ص ٨٧ ، ١٣٣ . قولهم يا أمية منيح التاء واجتمعت أهل اليمامة (٣٠٨) . ثناء على سيبويه (٣٠٨) . مسألة زيدا إذا يأتيني أضرب (٣٠٩) . بعض المحذوف (٣١٠) .

٤٤ — باب في إصلاح اللفظ ٣١٢ — ٣٢١

- أما زيد فنطلق (٣١٢) . انتظرتك وطلوع الشمس (٣١٣) . تأخير اللام في إن زيدا لقائم (٣١٤) . لهك قائم (٣١٥) . وانظر ص ٣١٧ ، لا تزداد كان في الابتداء (٣١٦) .
- وانظر ص ٢٩٠ . أصل قولهم كأن زيدا عمرو (٣١٧) . مسألة عندك مال (٣١٧) . وانظر ص ٢٩٩ .
- أمت وجرلا فيك ونحوه ، (٣٢٨) . قولهم شرّ أهر ذا ناب (٣١٩) . الإلحاق بالألف (٣١٩) . وانظر ص ٣٥٨ . الزيادة في آخر بنات الأربعة وآخر بنات الخمسة (٣٢٠) ، الإدغام في المتقارب (٣٢٠) . تسكين لام الفعسل في نحو ضربت (٣٢٠) . وانظر ص ١٨٣ . وصف المعرفة بالجملة بوساطة اسم الموصول (٣٢١) .

#### ٤٥ — باب في تلاقى اللغة ٣٢١ — ٣٢٣

أجمع وجماء (٣٢١) . ليلة طلقة وليال طواق (٣٢١) .

#### ٤٦ — باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا ؟

٣٢٣ — ٣٣٥

حوليات زهير (٣٢٤) . تلبث ابن أبي حفصة في عمل الشعر (٣٢٤) . قصة لذي الرمة في إكالة بيتا له بمسحدين (٣٢٥) . حكاية للكعب بن جراح تشبه حكاية ذي الرمة (٣٢٦) . سرعة المتنبي في عمل الشعر (٣٢٧) . همز منائر ونحوه ، ٣٢٨ . ألفاظ وردت بفك الإدغام (٣٢٩) . وانظر ١٦٠ . أشعار فيها تمقيد وإلغاز (٣٢٩) . وانظر ١٤٦ . أبيات الإعراب (٣٣٣) . وانظر بيتا من أبيات المعاني ص ٢٦٨ . زيغ الإعراب وقبح الزحاف (٣٣٣) .

#### ٤٧ — باب في الاعتراض ٣٣٥ — ٣٤١

قصة للؤلؤ مع الشجرى (٣٣٨) . مسألة إنه المسكين أحق (٣٣٨) . مسألة لا أحاط علم لك (٣٣٨) . آخاء في جمع أخ (٣٣٨) . اللغات في هذا أبوك (٣٣٩) . لا أبالك (٣٣٩) . وانظر ٣٤٢ . الاعتراض في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المحدثين (٣٤١) .

#### ٤٨ — باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ٣٤١ — ٣٤٧

مررت بزيد وعمر ، (٣٤٢) . وانظر ١٠٢ . لا أبالك (٣٤٢) . وانظر ٣٣٩ . تحقيق جمع الكثرة (٣٤٢) . نخلد وممتد ونحوهما مما يصلح لامم الفاعل ولاسم المفعول (٣٤٦) .

#### ٤٩ — باب في تدريج اللغة ٣٤٧ — ٣٥٧

جالس الحسن أو ابن سيرين (٣٤٧) . صبية وصبية — بصم الصاد وكسرهما — وأبيض ليح (٣٤٩) . صبيان في صوان وصبيان في صوار (٣٥٠) . الذكر في الذكر ، والطننة في الطننة (٣٥١) . ضمة وضمة بفتح الصاد وكسرهما (٣٥١) . تحقيق قائم وبائع (٣٥٢) . جدول في تصغير جدول (٣٥٤) . حل التحقيق على التكسير (٣٥٤) . اللغات في حضرموت (٣٥٥) . ديمة وديم (٣٥٥) . أرياح في جمع ريح (٣٥٦) .

#### ٥٠ — باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧ —

العرب من أسماء الأجناس يجرى مجرى الأسماء العربية (٣٥٧) . إذا جاء اسم المفعول فاعله حاصل في الكف (٣٥٨) . كلام في الإلحاق (٣٥٨) . وانظر ٣١٩ ، ١١٤ . اشتقاق العسب من كلام المعجم (٣٥٩) . تخليط العرب في الاشتقاق من الأنجمي (٣٥٩) . قياس بناء

- على قول للعجاج ومناقشة فيه (٣٦٠) . ضعف الأصمى في القياس وفي المروض (٣٦١) .  
 ثناء على الخليل (٣٦١) . يجب اتباع العرب فيما تركه لعللة داعية له (٣٦٢) وانظر الإتياع  
 في تقييد (٣٦٥) . اسم المكان والمصدر الميمى من الرباعى (٣٦٦) .

#### ٥١ — باب في الفصحى يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ٣٧٠ — ٣٧٤

- اختلاس حركة الهاء في نحو « كأنه » ضرورة لالفة ٣٧١ وانظر ١٢٧ . وضع أكثر من اسم  
 للشيء الواحد ٣٧٢ . قصة عمارة في قراءة آية ٣٧٣ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ . اللغات في الصقر  
 وحكاية الأصمى في ذلك ٣٧٤ .

#### ٥٢ — باب في تركيب اللغات [ وهو تداخل اللغات ] ٣٧٤ — ٣٩١

- من التركيب نحو طهر فهو طاهر ٣٧٥ . وجوب مخالفة صيغة الماضى لصيغة المضارع ٣٧٥ .  
 إعلال الواو والياء إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ٣٧٧ . فعل يفعل — بكسر العين  
 فيما — محمول على فعل يفعل — بصم العين فيما — ٣٧٩ . يفعل — بضم العين — لفعل اللازم  
 أقيس من يفعل — بكسر العين — ، ويفعل للتمدى أقيس من يفعل ٣٧٩ . خلاف القاعدة السابقة  
 في المضعف ٣٨٠ . عالم وعلباء وجاهل وجهلاء ٣٨٢ . أبى أبى بكسر الباء في المضارع ٣٨٢  
 وانظر ٣٣٢ . كتاب النواذر الممتعة للؤلؤ ٣٨٢ . يختلف العرب في تلقى الواحد منهم لغيره ٣٨٣ .  
 إنكار الرسول عليه الصلاة والسلام هز النبي ٣٨٣ . اختلاف ابن الأعرابي وأبى زياد الكلبي  
 في كلمة النطق ٣٨٣ . قراءة أعرابي على أبى حاتم طيلى لهم ٣٨٤ ، وانظر ٧٦ . قول أبى خيرة :  
 استأصل الله عرفاتهم بفتح التاء وإنكار أبى عمرو ذلك ٣٨٤ . قصة عمارة في قراءة ( ولا الليل سابق  
 النهار ) ٣٨٤ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ .

#### ٥٣ — باب فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور ٣٨٥ — ٣٩١

- ما حفظ عن العرب أقل مما لم يحفظ ٣٨٦ . بعد لغة حمير عن لغة نزار ومسألة حوريت ٣٨٦ .  
 الطنوج التي كانت تحوى شعر العرب ٣٨٧ . قول قضاة : مررت به بفتح الباء ، والمال له بكسر اللام ٣٩٠

#### ٥٤ — باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١ — ٤٠٠

- امتناعهم من استعمال أفعال الوبح والويل ونحوهما ٣٩٢ . حذف الخبر في لمرك ٣٩٣ . قولهم :  
 لا أدرى أى الجراد عاره ، ٣٩٤ . امتناعهم من استعمال استحوذ معتلا ٣٩٤ . أداة التعريف  
 فى الأمس والآن ٣٩٤ . يجوز للشاعر عند الضرورة أن ينطق بما يديحه القياس وإن لم يرد به استعمال  
 ٣٩٦ . يجوز الأخفش ضرب الضرب الشديد زيدا ، ٣٩٧ . قراءة ( وكذلك نعى المؤمنين ) ٣٩٨  
 يقتصر فى القراءة على ما روى ولا يقرأ بكل ما جاز فى العربية وإن كان أقوى قياسا مما سمع ومن ذلك  
 الوجوه ( الرحمن الرحيم ) من البسطة ٣٩٨











